جامعة البليدة 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

أطروحة دكتوراه

التخصص: حقوق

حماية الحياة الخاصة

من طرف

عيسى العاقب

أمام اللجنة المشكلة من

سرير ميلود	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	رئيسا
خليل عمرو	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
بوسهوة نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
قاسم العيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا
عليان بوزيان	أستاذ محاضر "أ"	جامعة تيارت	عضوا مناقشا
رباحي أحمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشلف	عضوا مناقشا

البليدة، جوان 2014

الشكر

أقدم كل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور خليل عمرو على
ما أفادني به، طيلة إشرافه على هذه الرسالة.
كما أقدم شكري وتقديري إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل،سواء
بطريق مباشر أو غير مباشر.
عرفانا وتقديرا لهؤلاء جميعا ، أسأل الله أن يجازيهم خير الجزاء.

العاقب عيسى

ملخص

إن الحياة الخاصة، مسالة في غاية الأهمية، فهي قطعة غالية من الشخصية الإنسانية، ترتبط ارتباطا وثيقا بالكيان المعنوي لهذه الشخصية، فهي تجسدها بأحاسيسها وبإبعادها الاجتماعية والعاطفية والثقافية، وهي تحمل في طياتها أسرار الشخص وأفكاره وعاداته وميوله، وباختصار، فان الحياة الخاصة تكون الشق المعنوي للإنسان.كما أن الحق في الحياة الخاصة يعتبر هو الآخر من أبرز الحقوق الملازمة للشخصية.

وقد اهتمت الشرائع الشرقية القديمة بحماية الحياة الخاصة، ومنها مدونة حمورابي، ومدونة مانو في الهند، وأخيرا في القانون المصري القديم.وهو ما حدث أيضا في الشرائع الغربية القديمة وهي التشريعات الإغريقية، والرومانية، وكذا الجرمانية.والاهم من ذلك، إن الشرائع السماوية هي بدورها قد اهتمت بالحق في الحياة الخاصة، سواء تلك التي سبقت الإسلام في الظهور، -الديانة اليهودية والديانة المسيحية- . أما الشريعة الإسلامية، فقد أولت اهتماما كبيرا بالحياة الخاصة، ويتجسد ذلك في القرآن الكريم ، وفي السنة النبوية المطهرة، وسيرة الخلفاء الراشدين.

لم يرد تعريف محدد متفق عليه للحياة الخاصة في التشريعات الوطنية سواء العربية أو الأوربية، وقد ظهرت اتجاهات فقهية في تحديد مفهوم الحق في الحياة الخاصة، ومنها الاتجاه المعياري، الذي اتبع في ذلك مسلكين، الأول التعريف الايجابي، الذي يأخذ بفكرة الخلوة، وهو ما ذهب إليه معهد القانون الأمريكي. والثاني التعريف السلبي، الذي يأخذ بمعيار المكان لتحدي الحياة الخاصة.إلى جانب ذلك هناك من الفقه من يعتمد على نسبية الحياة الخاصة من حيث الأشخاص ، سواء بالنسبة للأشخاص العاديين، أو بالنسبة للشخصيات الشهيرة.ومنهم من يذهب إلى الأخذ بنسبية الحياة الخاصة من حيث الزمان ومن حيث المكان.أما بالنسبة للطبيعة القانونية للحق في الحياة الخاصة، تنحصر الاتجاهات الفقهية قبل صدور القانون الفرنسي لسنة 1970 في اتجاهين وهما: 1- الحق في الحياة الخاصة حق ملكية.2- الحق في الحياة الخاصة حق من حقوق الشخصية.

أما فيما يخص الحماية القانونية الموضوعية للحق في الحياة الخاصة، تتمثل في الحماية الدولية، والتي تتجسد في الاتفاقيات الدولية العالمية والإقليمية.

وفيما يتعلق بالحماية التشريعية الوطنية للحق في الحياة الخاصة، فهي تتجسد في الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة وذلك في كل من الدساتير التالية الفرنسية والمصرية والجزائرية.

وبالنسبة للحماية المدنية، اهتمت التشريعات المدنية بالحق في الحياة الخاصة ، الا أنها تباينت في كيفية النص على الحماية المدنية، ففي فرنسا ، اعتمد القانون الفرنسي على القواعد العامة في المسؤولية المدنية المبنية على الخطأ وفقا لنص المادة1382، وهذا في المرحلة الأولى. أما في المرحلة الثانية، وبموجب قانون 17 جويلية 1970 اصدر المشرع الفرنسي المادة التاسعة من القانون المدني التي كان يهدف المشرع من خلالها إلى وقف الاعتداء على الحق في الحياة الخاصة بصفة وقائية ، وليس بوقف الضرر أو منعه، وبذلك يكون قد اخذ بمجرد الاعتداء وليس بالضرر.

أما الحماية المدنية للحق في الحياة الخاصة في مص والجزائر، لم يرد نص في كل من القانونين يعترف صراحة بالحق في الحياة الخاصة،بل وردت حماية الحياة الخاصة في نص عام يشترك فيه مع باقي الحقوق الملازمة لشخصية الإنسان، وذلك في المادة 50 من ق.م.م، المقابلة للمادة 47 من ق.م.ج.

إضافة إلى أنواع الحماية السابقة هناك الحماية الجنائية، سواء في القانون الفرنسي أو المصري أو الجزائري محل الدراسة المقارنة.

ففي القانون الفرنسي، نص المشرع الفرنسي على مجموعة من الجنح، وتعدادها سبعة جنح وذلك بالقانون الصادر في 22 جويلية 1992.

أما القانون الجنائي المصري، فقد اقتبس المشرع المصري من قانون العقوبات الفرنسي القديم النصوص المتعلقة بحماية الحياة الخاصة، وهي المواد من 368 إلى 372. إضافة إلى المادتين 309مكرر، و309مكرر(أ)، بهدف المحافظة على سرية الأحاديث الخاصة للأفراد.

أما الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة في الجزائر. فان العناية التي أولاها المشرع الجزائري لهذا الحق فقد جاءت متأخرة مقارنة بالتشريعات المقارنة الأخرى، حيث أعلن المشرع الجزائري حماية هذا الحق بموجب القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر، وذلك في المواد من 303 إلى 303مكرر3.

وبالنسبة للتعويض عن أضرار الاعتداء على الحياة الخاصة.فقد كان القضاء الفرنسي قبل صدور المادة التاسعة من القانون المدني بموجب قانون 17 جويلية1970، يحكم بمنح المعتدى عليه الحق في التعويض، إلى جانب الإجراءات الوقائية الأخرى، أصبح يستند إلى المادة التاسعة مباشرة، ومع ذلك لا زال تأثير المادة 1382 قائما في القضاء الفرنسي حتى بعد صدور المادة التاسعة من القانون المدني.

أما بالنسبة المشرعين الجزائري والمصري، من مسالة التعويض عن أضرار الحياة الخاصة ، فقد أجاز المشرع الجزائري للمضرور في المادة 47 من القانون المدني، المقابلة للمادة 50 من القانون المصري، الحصول على التعويض عما يكون قد أصابه من ضرر نتيجة الاعتداء على الحياة

الخاصة.ويستند الحكم أساسا إلى هذا النص وليس إلى المادة 124 من القانون المدني المقابلة لنص المادة 163 مدني مصري. وقد تم التعرض لهذا الموضوع في التشريعات الثلاثة محل المقارنة الفرنسي والمصري والجزائري، مع الإشارة إلى الاختلافات الموجودة بينها، وشرط الحكم بالتعويض تتمثل في الآتي:1- الخطأ أو الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة. 2- الضرر.

وأنواع الضرر :1- الضرر المعنوي.2 - الضرر المادي.

أما طرق التعويض:

أولا: التعويض العيني.

إن بعض صور الاعتداء على الحياة الخاصة ، تشكل ضررا يتعذر معالجة آثاره.ومهما كان التعويض العيني كبيرا، فانهلا يرد الكرامة أو الشرف المسلوب إلى صاحبه، وتم التعرض إلى التعويض العيني عن ضرر الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي، ثم في القانون المدني.

- التعويض العيني عن الضرر الواقع على الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي.

لم يستخدم الفقهاء المسلمون قديما مصطلح التعويض العيني، إلا أن مضمونه لم يكن مجهولا بالنسبة لهمن فقد استخدموا تعابير تدل على المقصود منه، مثل " الضرر يزال" والمقصود هو دفع الضرر الذي يصيب الفرد والجماعة.

- التعويض العيني عن ضرر الحياة الخاصة في القانون المدني.

وهو ما يطلق عليه التنفيذ العيني، وهو الوفاء بالالتزام عينا، أو إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل وقوع الضرر، وقد نصت على ذلك المادة132 مدني جزائري.

ثانيا: التعويض النقدي وتقديره.

- تقدير التعويض النقدي عن الضرر المادي للحياة الخاصة.

القاعدة انو التعويض النقدي القضائي عن الضرر المادي أن يكون كاملا، ويشمل الضرر المباشر وحده، وما لحق المضرور من خسارة وما فاته من كسب، والضرر المعنوي، مع وجوب الاعتداد بالظروف الملابسة لكل حالة.

المختصرات

ج:	جزء.
ص:	الصفحة.
ط:	الطبعة.
ق.إ.ج.ج:	قانون الإجراءات الجنائية الجزائري.
ق.إ.ج.م:	قانون الإجراءات الجنائية المصري.
ق.إ.ج.ف:	قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي.
ق.إ.م.ج:	قانون الإجراءات المدنية الجزائري.
ق.إ.م.م:	قانون الإجراءات المدنية المصري.
ق.إ.م.ف:	قانون الإجراءات المدنية الفرنسي.
ق.م.ج:	القانون المدني الجزائري.
ق.م.م:	القانون المدني المصري.
ق.م.ف:	القانون المدني الفرنسي.
ق.ع.ج:	قانون العقوبات الجزائري.
ق.ع.م:	قانون العقوبات المصري.
ق.ع.ف:	قانون العقوبات الفرنسي.

AFDP	Association française de droit pénal.
ART	Article.
ASS.plen	Assemblée plénière (cour de cassation).
Bull. civ	Bulletin civil (de la cour de cassation)
Bull. cri	Bulletin criminel (de la cour de cassation).
C.A	Cour d, appel.
C.C.F	Code civil français.
C.E.D.H	Convention Européenne des Droits de l' homme.
C.P	Code Pénale.

C.pr.c	Code de Procédure civile.
C.pr.p	Code de Procédure pénale.
Cass.civ	Cassation civile.
Cass.crim	Cassation criminelle.
CC	Conseil constitutionnel.
CE	Conseil d'Etat.
CEDH	Cour Européenne des Droits de l'Homme.
Ch. Civ.	Chambre civile.
Ch crim	Chambre criminelle.
Ch. Soc	Chambre sociale.
Chron	Chronique.
D	Dalloz.
D.S	Dalloz Sirey.
Ed	Edition .
Gaz.pal(G.P)	Gazette du Palais.
Ibid	Même référence.
J.C.P	Juris-Classeur Périodique.
J.C.P.G	Juris-Classeur Périodique édition Générale.
JO	Journal Officiel.
Jugt	Jugement.
LGDJ	Libraire Générale de Droit et de Jurisprudence.
Obs	Observations.
Op.cit	Ouvrage précité
Ord.ref	Ordonnance en référé.
P	Page.
PUAM	Presse Universitaires d'Aix Marseille.
PUF	Presses Universitaires de France.
PUG	Presses Universitaires de Grenoble.

Rev,sc,cri,dr , pen,comp.	Revue des sciences Criminelles et de Droit Pénal Comparé.
Rev.trim.dr.civ	Revue Trimestrielle de Droit Civil.
S	Suivant.
Somm	Sommaires commentés du recueil Dalloz.
Supra	Ci- dessus.
T	Tome.
TGI	Tribunal de Grande Instance.
Vol	Volume.

الفهرس

الشكر

ملخص

مختصرات

الفهرس

مقدمة 16

1. حماية الحق في الحياة الخاصة في مختلف الشرائع 24

1.1. حماية الحق في الحياة الخاصة في الشرائع القديمة 24

1.1.1. الحياة الخاصة في الشرائع الشرقية القديمة 24

1.1.1.1. الحياة الخاصة في مدونة حمورابي 25

2.1.1.1. الحياة الخاصة في مدونة مانو في الهند 25

3.1.1.1. الحياة الخاصة في القانون المصري القديم 26

1.3.1.1.1. في العصر الفرعوني 26

2.3.1.1.1. في العصر البطامي 28

3.3.1.1.1. في العصر الروماني 28

2.1.1. الحياة الخاصة في الشرائع الغربية القديمة 29

1.2.1.1. الحياة الخاصة في التشريع الإغريقي 29

2.2.1.1. الحياة الخاصة في التشريع الروماني 30

3.2.1.1. الحياة الخاصة في التشريع الجرماني 31

2.1. حماية الحق في الحياة الخاصة في الشرائع السماوية 31

1.2.1. الحق في الحياة الخاصة في الديانات السماوية 31

1.1.2.1. الحق في الحياة الخاصة في الديانة اليهودية 32

2.1.2.1. الحق في الحياة الخاصة في الديانة المسيحية 32

2.2.1. الحق في الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية 33

1.2.2.1. موقف الشريعة الإسلامية من الحق في الحياة الخاصة 34

1.1.2.2.1. مفهوم الحياة الخاصة في الإسلام 35
2.1.2.2.1. موقع الحق في الحياة الخاصة من تقسيمات الحقوق في الفقه الإسلامي 40
2.2.2.1. مصادر وأسس الحق في الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية 41
1.2.2.2.1. مصادر الحق في الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية 42
2.2.2.2.1. أساس الحق في الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية 45
3.2.2.1. عناصر الحق في الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية 48
1.3.2.2.1. حرمة السكن 49
2.3.2.2.1. ستر العورات وصون الحرمات وسرية المحادثات 56
3.3.2.2.1. حفظ الأسرار وعدم إفشائها 58
4.3.2.2.1. حرمة المراسلات 60
3.1 . مفهوم الحق في الحياة الخاصة عناصره وطبيعته القانونية 61
1. 3. 1. مفهوم الحق في الحياة الخاصة 62
1.1.3.1. الاتجاه المعياري في تحديد مفهوم الحياة الخاصة 62
1. 3. 1.1.1.3. التعريف الايجابي للحياة الخاصة 63
1. 3. 1.1.1.1. التعريف الواسع للحق في الحياة الخاصة 63
1. 3. 2.1.1.1. التعريف الضيق للحق في الحياة الخاصة 71
1. 3. 2.1.1.3. التعريف السلبي للحياة الخاصة 76
1. 3. 1.2.1.1. معيار المكان لتحديد الحياة الخاصة 77
1. 3. 1 .1 .2.2. معيار المضمون أو العناصر لتحديد مفهوم الحياة الخاصة 78
1 .2.1.3. نسبية الحياة الخاصة 80
1. 3. 1.2.1.3. نسبية الحياة الخاصة من حيث الأشخاص 80
1. 3. 1.1.2.1. الحياة الخاصة للأشخاص العاديين 81
1. 3. 2.1.2.1. الحياة الخاصة للشخصيات الشهيرة 82
1. 3 .1 .2 .2. نسبية الحياة الخاصة من حيث الزمان والمكان 88
1. 3. 1.2.2.1. نسبية الحياة الخاصة من حيث الزمان 88
1. 3. 2.2.2.1. نسبية الحياة الخاصة من حيث المكان 91
1. 3. 2. عناصر الحق في الحياة الخاصة 94
1 .2.3.1. عناصر الحق في الحياة الخاصة المتفق عليها فقها وقضاء 94

1. 3 .2. 1 .1. حرمة المسكن 94
1. 3 .2. 1 .2. حرمة المحادثات والمكالمات الشخصية (الخاصة) 96
1. 3 .2. 1 .3. حرمة المراسلات الخاصة 102
1. 3 .2. 1 .4. حرمة الحياة العائلية 109
1. 3 .2. 1 .5. حرمة الذمة المالية 110
1. 3 .2. 1 .6. الحالة الصحية للشخص 115
1 .2.2.3. عناصر الحق في الحياة الخاصة المختلف فيها فقها وقضاء 119
1. 3 .2. 2 .1. الحق في الاسم 119
1. 3 .2. 2 .2. الحق في حرمة الجسم 122
1. 3 .2. 2 .3. قضاء أوقات الفراغ 125
1. 3 .2. 2 .4. الدخول في طي النسيان 128
1. 3 .3. الطبيعة القانونية للحق في الحياة الخاصة 131
1 .3. 3 .1. التكييف القانوني للحق في الحياة الخاصة 131
1. 3 .3. 1 .1. الحق في الحياة الخاصة حق ملكية 132
1. 3 .3. 1 .2. الحق في الحياة الخاصة حق من حقوق الشخصية 134
1. 3 .3. 1 .3. موقف القانون الجزائري 136
1 .2.3.3. الأشخاص الذين يتمتعون بالحق في الحياة الخاصة 137
1. 3 .3. 2 .1. تمتع الشخص المعنوي بالحق في الحياة الخاصة 138
1. 3. 1.2.3 .1. الاتجاه الرافض لتمتع الشخص المعنوي بالحياة الخاصة 138
1. 3. 1.2.3 .2. الاتجاه المؤيد لتمتع الشخص المعنوي بالحياة الخاصة 141
1. 3 .3. 2 .2. مدى تمتع الأسرة بالحق في الحياة الخاصة 143
1. 3. 2.2.3 .1. موقف الفقه والقضاء 144
1. 3. 2.2.3 .2. حدود حق الأسرة في الحياة الخاصة 145
1 .3.3.3. خصائص الحق في الحياة الخاصة 147
1. 3 .3. 3 .1. قابلية الحق في الحياة الخاصة للتصرف فيه 147
1. 3. 1.3.3 .1. موقف الفقه الفرنسي 147
1. 3. 1.3.3 .2. موقف الفقه المصري 148
1. 3. 1.3.3 .3. موقف الفقه الجزائري 149

1. 3 .3. 3 .2. قابلية الحق في الحياة الخاصة للانتقال إلى الورثة 149
1. 3. 3.3.3 .1. انقضاء الحق في الحياة الخاصة بالوفاة 150
1. 3. 3.3.3 .2. انتقال الحق في الحياة الخاصة إلى ورثة التركة المعنوية 153
1. 3 .3. 3 .3. الإنابة في الحق في الحياة الخاصة 158
1. 3. 3.3.3 .1. بالنسبة لعديم التمييز 158
1. 3. 3.3.3 .2. بالنسبة للقاصر المميز 159
1. 3. 3.3.3 .3. بالنسبة للقاصر المرشد 161
2. الحماية القانونية الموضوعية للحق في الحياة الخاصة 162
1.2. الحماية الدولية للحق في الحياة الخاصة 162
2. 1.1. الاتفاقيات الدولية العالمية والإقليمية 163
2. 1. 1. 1. الاتفاقيات العالمية 163
2. 1 .1. 1 .1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (م أ م 1948) 164
2. 1 .1. 1 .2. الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية (1966) 164
2 .2.1.1. الاتفاقيات الإقليمية 165
2. 1 .1. 2 .1. الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان في مجال حماية الحياة الخاصة 165
2. 1 .1. 2 .2. الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان 167
2. 2.1. المؤتمرات الدولية التي عنيت بدراسة الحق في الحياة الخاصة 168
2 .1.2.1. المؤتمرات الدولية 169
2. 1 .2. 1 .1. مؤتمر طهران (1968) 169
2. 1 .2. 1 .2. مؤتمر خبراء اليونسكو لدراسة الحق في الحياة الخاصة 170
2. 1. 2. 1. 3. المؤتمر الدولي لحماية حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية (هامبرج 1979) 171
2 .2.2.1. المؤتمرات الإقليمية 172
2. 1 .2. 2 .1. أهم المؤتمرات الإسلامية وغير الإسلامية 172
2. 1 .2. 2 .2. الحق في الحياة الخاصة في الوطن العربي 174
2.2. الحماية التشريعية الوطنية للحق في الحياة الخاصة 175
2. 1.2. الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة 176
2 .1.1.2. الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة في فرنسا 176

2 .2.1.2. 2. الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة في مصر 178
2 .3.1.2. 2. الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة في الجزائر 181
2. 2.2. الحماية المدنية للحق في الحياة الخاصة 185
2 .1.2.2. 2. الحماية المدنية للحق في الحياة الخاصة في فرنسا 185
2 .2.2.2. 2. الحماية المدنية للحق في الحياة الخاصة في مصر والجزائر 191
2 .3.2.2. 2. الإجراءات الوقائية لحماية الحق في الحياة الخاصة 193
2. 3.2. الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة 201
2 .1.3.2. 2. الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة في فرنسا 201
2 .2 .3 .1 .1. جنحة الاستماع أو التسجيل أو نقل الأحاديث الخاصة في نص المادة 226 - 1 201
2. 2 .3 .1 .2. جنحة التقاط أو تسجيل أو نقل الصورة 207
2. 2 .3 .1 .3. جنحة الاحتفاظ أو إعلان أو تسهيل إعلان أو استعمال التسجيل أو المستند 209
2. 2 .3 .1 .4. جنحة الدخول أو البقاء في منزل الغير 213
2. 2 .3 .1 .5. جنحة نشر التركيب 214
2. 2 .3 .1 .6. جنحة الاعتداء على سرية المراسلات 216
2. 2 .3 .1 .7. جنحة المعالجة الالكترونية للبيانات الشخصية 218
2 .3.2.2. 2. الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة في مصر 220
2. 2 .3 .2 .1. جنحة استراق السمع أو تسجيل أو نقل المحادثات الخاصة 221
2. 2 .3 .2 .2. جريمة التقاط أو نقل الصورة 224
2. 2 .3 .2 .3. جريمة إذاعة أو استعمال التسجيل أو المستند 227
2. 2 .3 .2 .4. جريمة التهديد بالإفشاء 229
2. 2 .3 .2 .5. جريمة الاعتداء على حرمة مسكن الغير 231
2 .3.3.2. 2. الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة في الجزائر 232
2. 2 .3 .3 .1. جنحة التقاط أو تسجيل أو نقل مكالمات أو أحاديث خاصة 233
2. 2 .3 .3 .2. جنحة التقاط أو تسجيل أو نقل الصورة 235
2. 2 .3 .3 .3. جنحة الاحتفاظ أو النشر أو الاستخدام للتسجيل أو الصور أو الوثائق 238
2. 2 .3 .3 .4. جنحة الاعتداء على حرمة المسكن 241
2. 2 .3 .3 .5. جنحة الاعتداء على حرمة المراسلات 243
2. 2 .3 .3 .6. جنحة المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات 246

2. 3. التعويض عن أضرار الناجمة عن الاعتداء على الحياة الخاصة 248
2. 3. 1. شروط الحكم بالتعويض 249
2. 1.3.3. الاعتداء على الحياة الخاصة (الخطأ) 249
2. 2.1.3. الضرر 251
2. 3 .2. 1. 1. الضرر المعنوي 253
2. 3 .2. 1. 2. الضرر المادي 255
2. 3 .2. 1. 3. الضرر المرتد 256
2. 3. 2. طرق التعويض عن الضرر الواقع على لحياة الخاصة وتقديره 257
2. 1.2.3. التعويض العيني عن ضرر الواقع على الحياة الخاصة 257
2. 3 .2. 1. 1. التعويض العيني عن الضرر الواقع على الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي 258
2. 3 .2. 1. 2. التعويض العيني عن الضرر الواقع على الحياة الخاصة في القانون المدني 261
2. 2.2.3. التعويض النقدي عن الضرر الواقع على الحياة الخاصة 271
2. 3 .2. 2. 1. تقدير التعويض النقدي في الفقه الإسلامي 271
2. 3 .2. 2. 2. تقدير التعويض النقدي عن الضرر الواقع على الحياة الخاصة في القانون المدني 272
2. 3. 3. دفع التعويض 285
2. 1.3.3. صاحب الحق في المطالبة بالتعويض 285
2. 3 .3. 1. 1. المعتدى على حقه في الحياة الخاصة الراشد 286
2. 3 .3. 1. 2. المعتدى عليه في الحياة الخاصة القاصر 286
2. 3 .3. 1. 3. مساعدة المعتدى عليه بواسطة هيئة للدفاع عن حقوقه 287
2. 2.3.3. التزام المعتدي على حياته الخاصة بعبء التعويض 289
2. 3 .3. 2. 1. التزام الشخص المعنوي بالتعويض 290
2. 3 .3. 2. 2. التزام الدولة بتعويض الضرر الواقع على الحياة الخاصة 292
2. 3.3.3. مدى تقادم دعوى التعويض الناشئة عن ضرر الاعتداء على الحياة الخاصة 296
2. 3 .3. 3. 1. عدم سقوط الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عن الجريمة التي يرتكبها موظف عام 297
2. 3. 3. 3. 2. مدى سقوط الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عن الجريمة التي يرتكبها شخص عادي 298

2. 3 .3. 3. 3. سقوط الدعوى المدنية غير الناشئة عن الجريمة 299
خاتمة 300
قائمة المراجع 307

مقدمة

خلق الله الإنسان ونفخ فيه من روحه ليكون أكرم مخلوقاته على وجه الأرض، ومنذ فجر التاريخ وهذا الإنسان يصارع قوى الشر تارة وقوى الطغيان تارة أخرى، لكي يؤكد كرامته، ويحصل على حقوقه وحرياته.

فالحقوق والحريات الشخصية أو الفردية للإنسان ضرورة لا غنى عنها، ومن خلالها يتحدد حق الإنسان في حياته الخاصة، الأمر الذي يقتضي الإلمام بها جميعا، الا انه من الصعوبة أن يشمل البحث القانوني المتعمق كافة حقوق الإنسان، لذا كان لا بد من اختيار كل حق على حده لبحثه بمزيد من التعمق.وإذا كان اصطلاح الحق في الحياة الخاصة، أو "الحق في الخصوصية" اصطلاحا حديثا نسبيا يرجع ظهوره إلى أواخر القرن التاسع عشر، إلا أن الحياة الخاصة، أو "الحق في الخصوصية" قديمة قدم البشرية[72] ص 3. من لدن آدم عليه السلام وحتى يومنا هذا، وستبقى لصيقة بالإنسان حتى يرث الله الأرض وما عليها[73] ص 22. فقد جاء في التوراة ما يشير إلى حرص الإنسان على ستر خصوصياته، ففي هذا الصدد أشار الفقه إلى ما جاء في سفر التكوين من أن آدم وحواء بعد أن أكلا الفاكهة، "انتفخت أعينهما وعلما إنهما عريانان، فخاطا أوراق تين وصنعا لأنفسهما مآزر." كما تبين حرص آدم وزوجته حواء على إخفاء أو ستر عوراتهما حينما ناداه الرب ، فقال آدم :"سمعت صوتك في الجنة فخشيت لأني عريان فاختبأت " وجاء في موضع آخر "وابتدأ نوح أن يكون فلاحا، وغرس كرماه وشرب من الخمر مسكرا، وتعرى داخل خبائه، فأبصر حام أبو كنعان عورة أبيه، واخبر أخويه خارجا، فاخذ سام ويافث الرداء على أكتافهما ومشيا إلى الوراء وسترا عورة أبيهما ووجهاهما إلى الوراء، فلم يبصرا عورة أبيهما ". وجاء في القرآن الكريم، ما يشير إلى قدم الحياة الخاصة والتصاقها ببني البشر،يقول الله تعالى:" بابني آدم قد نزلنا عليكم لباسا يواري سوءاتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير ذلك من آيات الله لعلهم يذكرون"[1].

وليس من شك أن الفرد هو محور الحماية ، من خلال احترام حياته الخاصة ، وذلك للارتباط الوثيق بمسالة أخرى وهي حريته، وما يترتب عليها من صون لكرامته واحترام لآدميته، وان كرامة وآدمية الإنسان هي الأساس الذي تسعى إلى حمايته النظم القانونية ، وذلك لان الحق سبحانه وتعالى قد كرم الإنسان بقوله : (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا)[1].

وبهذا يتضح مدى تكريم الحق سبحانه وتعالى للإنسان ومراعاة لكرامته. والإنسان يستمد قيمته ورفعته من كونه من صنع الله، وخلقه وتصويره[1]. و تزيد رفعة و قيمة الإنسان، حينما نجد أن الله سبحانه وتعالى قد استخلفه في الأرض، وذلك لقوله جل شانه: (ثم جعلناكم خلائف في الأرض)[1].
وخلافة الإنسان في الأرض لإصلاحها وتعميرها لقوله عز وجل: (والى ثمود أخاه صالحا قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من اله غيره هو أنشاكم في الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا إليه إن ربي قريب مجيب)[1].

ويبين بوضوح مدى تعظيم الحق سبحانه وتعالى لكرامة الإنسان ما ينبغي على كافة النظم القانونية إن تسعى للمحافظة وحماية هذه الكرامة التي منحها له الله[80] ص 10، وانه لا يجوز الانتقاص منها.

كما أن إصلاح الأرض وعمارتها لا تكون الا من إنسان عاقل يتمتع بكافة حقوقه وكرامته، فالإنسان الذي لا يتمتع بالكرامة لا يمكن أن يكون قادرا على الإبداع والابتكار ويتحول إلى آلة صماء عاجزة عن القدرة على الإبداع الإنساني[111] ص 20.

ولنا دليل من القريب المنظور من الإيديولوجية الماركسية ، التي كانت تملا الدنيا بما احتوته من فكر اقتصادي وتنظيمي ، فجعلت من الإنسان مجرد آلة تفتقد الروح المبدعة لعدم وجود الحافز الفردي الذي هو أساس الإبداع الإنساني، حيث أن الحياة الخاصة في الفكر الماركسي تكاد تذوب في حياة المجتمع من خلال إنكار حياة الفرد الخاصة وإذابتها في الحياة العامة . فهذا الفكر لم يعر أي اهتمام لكرامة الإنسان، وأي كرامة تبقى، وأي حياة خاصة حين يفرض على عائلة أشخاص آخرون يقاسمونها ذات المسكن، رغم ضيق مساحته.

ولما كانت كرامة الإنسان ترتبط ارتباطا وثيقا بحياته الخاصة، حيث أن الحياة الخاصة قطعة غالية وعزيزة من كيان الإنسان لا يمكن انتزاعها[111] ص 40. كما انه يوجد شعور عميق داخل كل كائن أنساني يقتضي حماية سرية الحياة الخاصة. وتحقيقا لذلك ، شهدت كل العصور محاولات من جانب كل التشريعات، تهدف إلى حماية الفرد من الاعتداءات التي تقع على حقه في حياته الخاصة، فحرصت على كفالة توافر العوائق التي تحجب المساس بالحياة الخاصة للغير، ويتمثل ذلك في الأحكام الخاصة بالجوار وفتح المطلات والمناور، فالمواد من 709 إلى 711 من القانون المدني الجزائري، المقابلة للمواد من 819 إلى 821 من القانون المدني المصري، تضع قيودا لفتح مطل مواجه أو مطل منحرف أو فتح مناور. والمسافات التي تحددها هذه المواد تستهدف أساسا الحيلولة دون اطلاع الجار على الحياة الخاصة لجاره، والمادة 711 م.ج المقابلة للمادة821 م.م ، صريحة في المحافظة على العوائق الطبيعية للتجسس على الغير، وان كان المشرع المصري كان واضحا وصريحا أكثر حين اشترط العلو بما يوازي قامة الإنسان المعتادة، حتى لا يستطاع الإطلال منها على العقار المجاور، في حين أن المشرع

الجزائري اشترط لفتح المناور، أن تعلو قاعدته مترين من ارض الغرفة التي يراد إنارتها. والحماية هنا هي حماية وقائية ، حيث تحول دون الاطلاع بداءة على خصوصيات الغير[72] ص 4. إلا أن هذه القيود تبقى – من وجهة نظري – قيودا تقليدية ، تحمي الحياة الخاصة في حدود ضيقة إلى حد بعيد، في وقتنا الحاضر ، الذي تتقارب فيه العمارات والبنايات على اختلافها.

فحتى وقت قريب كانت الحماية كافية بفضل قوانين الطبيعة التي تحكم انتقال الصوت والضوء، حيث لم يكن من السهل حينذاك انتهاك الحياة الخاصة للإنسان، والتسلسل إلى داخل حصونها بسبب بعد المسافة أو إغلاق النافذة ، أو وجود الحائط ، مما يعوق إلى حد كبير التطفل على حياة الغير أو انتهاكها. إلا أن معطيات العصر قد تغيرت، ولم تعد الحماية التقليدية، والطبيعية كافية لصون الحياة الخاصة للإنسان، حيث ظهرت مجموعة من العوامل، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والتقدم العلمي والتكنولوجي، فساهم كل منهل بنصيب ما في الاعتداء على الحياة الخاصة، وأصبح هناك ما يمكن أن يسمى بأزمة الحياة الخاصة.

أولا: العامل الاجتماعي.

تغير نمط الحياة في العصر الحاضر عما كان عليه الحال في السابق ، فقد كانت المساكن فردية، تفصل بينها مسافات كبيرة، والتي لا يقطنها سوى عدد من الأفراد تجمعهم رابطة قرابة ، وفي ظل هذه الظروف كان المسكن بمثابة قلعة، يحتمي بها الشخص من تطفل الآخرين، ولطن الوضع تغير الآن بسبب الكثافة السكانية المرتفعة، وخصوصا في المدن الكبرى. حيث ظهرت الأبنية الشاهقة والمتلاصقة والتي أصبحت تكتظ بالسكان أكثر من طاقتها، مما سهل التجسس على الجيران والتطاول على خصوصياتهم [86] ص 7.

إضافة إلى ذلك ، انتشار وسائل الإعلام المرئية والمقروءة ، وتنافس بعض الصحف في نشر ما يحدث داخل المجتمع من مشاكل أخلاقية وفضائح سعيا وراء الحصول على أرباح مادية ، واستنادا إلى حرية الإعلام ومقتضيات العمل الصحفي، وحق الرأي العام في الوقوف على الأحداث التي تقع في المجتمع، كل ذلك قد ساهم في الكشف عن الحياة الخاصة للأفراد وأسرارهم ، وترتبت عليه أضرار بالغة أثرت على حاضرهم وتؤثر على مستقبلهم[17]. وفي ذلك أمثلة عديدة ، ولعل أهمها ، ما فعلته الصحف اليومية في إنجلترا بالعائلة المالكة حيث تنشر باستمرار ما يتعلق بالحياة الخاصة لأفراد الأسرة المالكة، سواء عن طريق الكتابة أو الصورة, وعرضت حياتهم الخاصة للتعرية أمام الشعب الانجليزي، وأمام العالم كله، مما أدى إلى تدهور علاقات بعضهم ببعض من جهة، ونقص احترام الغير لهم من جهة أخرى.حيث وصل الأمر إلى حد أن طلبت بعض الجهات هناك بإلغاء الملكية في انجلترا، لما أصابها من انحلال وتفسخ أخلاقي صورته عدسات الكاميرا أو سجلته وسائل التسجيل، دون سابق إنذار وعلى غير موعد، متجاوزة في ذلك نطاق الذوق واللياقة[86] ص 8.

هذا ويلعب الطب الاجتماعي دورا في النبش في الحياة الخاصة للناس، حيث يضطر الأفراد – من خلال مختلف المراكز الاجتماعية – إلى الإعلان عن حالتهم الصحية، والتغيرات التي قد تطرأ عليها، بهدف التعرف على مسائل أخرى، مثل قدرة المرء على العمل، وحالات الحمل، ومواعيد الولادة، وما يرتبط بذلك من أجور العاملين وإجازاتهم، وقواعد الضمان الاجتماعي وغيرها، بطريقة صحيحة.

ولا شك أن التوغل في صميم الحياة الخاصة للناس بواسطة هذا النوع من الطب، في الوقت الحاضر، يصل إلى كشف ما قد يحرصون على إخفائه أو عدم البوح به[86] ص 9.

ومن العوامل الأخرى التي ساعدت على انتشار ما سمي بأزمة الحياة الخاصة، زيادة حجم الجريمة في أوساط المجتمع المعاصر، ذلك أن المجرمين طوروا في أساليبهم الإجرامية ، مستخدمين في ذلك أحدث الطرق العلمية التي تضمن تحقيق مآربهم الخبيثة بعيدا عن أعين السلطة العامة، هذه الأخيرة التي لم تتوان في مواجهة هذا الخطر بما يناسبه، سعيا وراء محاصرته والقضاء عليه قبل أن يصيب المجتمع في حاضره ومستقبله. وفي سبيل الوصول إلى ذلك ،اضطرت إلى استخدام أساليب المراقبة الخفية، مما يعني بالضرورة انتهاك حرمة حياة الأشخاص الخاصة.

ثانيا: العامل السياسي.

من العوامل التي لها دور كبير في تشجيع الاعتداء على الحياة الخاصة، الصراع على الحكم ن حيث تسعى كل جماعة سياسية بهدف الوصول إلى الحكم أو البقاء فيه، إلى استعمال كل الوسائل، سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، من وسائل تجسس على خصوصيات خصومها وكشف أسرار حياتهم الخاصة، كوسيلة ضغط عليهم وإخضاعهم لسيطرتها. ولعل أبلغ دليل على ذلك هو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي بريطانيا، وفي فرنسا.

ثالثا: العامل الاقتصادي.

لا يقل الصراع الاقتصادي حدة عن الصراع السياسي، وبالأخص في الدول الصناعية الكبرى التي يخيم عليها الركود الاقتصادي في الوقت الحالي بسبب تكدس منتجاتها ، وعدم قدرة أسواقها المحلية على استيعابها، وما ترتب على ذلك من توقف بعض مصانعها عن العمل وتسريح عمالها ، وانتشار البطالة بين مواطنيها القادرين على العمل والإنتاج. وللخروج من الأزمة الاقتصادية، تسعى الدول الرأسمالية بشتى الطرق والوسائل لغزو أسواق خارجية والقضاء على المنافسة لما تصدره من منتجات إليها، وقد أباحت لنفسها حينئذ اللجوء إلى كل الوسائل ، بما فيها التجسس على الآخرين، وانتهاك حرمة حياتهم الخاصة[227] ص 14 ويدخل في الصراع الاقتصادي تحريض بعض المسؤولين من ضعاف النفوس في الدول الأخرى، وبالذات في الدول النامية، على ارتكاب بعض المعاصي والجرائم الأخلاقية، وتسجيلها عليهم في الخفاء بالصوت والصورة أو بالوسيلتين معا، واستخدام تلك المستندات وقت اللزوم

لتحقيق أغراضهم والضغط على هؤلاء المسؤولين لفتح أسواق بلادهم أمام منتجات تلك الدول ، أو إلغاء القيود التي تعترض طريق هذه المنتجات إليها[86] ص 10.

رابعا : العامل العلمي والتكنولوجي.

بلغ التقدم العلمي شوطا كبيرا في ميادين مختلفة، فظهر مثلا في مجال الفيزياء الحديثة تقدم هائل من شانه أن تتعرض معه الحياة الخاصة إلى انتهاكات خطيرة، فصحيح كانت توجد اعتداءات على الحياة الخاصة من قبل الغير، الا أن نطاق هذه الاعتداءات كان محدودا بالقوانين الطبيعية التي كانت تحكم انتقال الضوء والصوت للفرد عندما يكون مراقبا بصفة سرية من قبل شخص آخر.

وفي مجال الوسائل البصرية، توصل العلم إلى اكتشافات متعددة، مثل التلسكوب وأجهزة التصوير والسينماتوغرافيا والتليفزيون، وكان من أثر ذلك أن ازدادت حالات مراقبة الإنسان ومتابعته سرا وبدون علمه، وقد بات من الميسور تصوير أحرف الكلمات من مسافة بعيدة ، وذلك عن طريق آلة مزودة بعدسات دقيقة الحجم. كما أن صغر أحجام هذه الأجهزة قد سهل التصوير بطريقة سريعة وخفية تماما، لا تخطر على بال الشخص المراقب. كالأجهزة التي تزرع في الأسنان، والملابس، حيث أن حجمها لا يزيد على رأس مسمار رقيق وبتصميم متطور لتسجيل المحادثات، وإرسالها إلى الجهة المحددة، كما يوجد من الأجهزة التي لها قوة التصنت على عدد كبير جدا من الخطوط الهاتفية في ذات الوقت[80] ص 12. إضافة إلى ذلك توجد أجهزة التصنت التي تأخذ شكل رصاصة تنطلق من بندقية فتستقر على الحائط، وتسمح بنقل الأحاديث التي تجري داخل المبنى وخلف الحواجز والجدران، بالإضافة إلى استخدام أشعة الليزر القادرة على التقاط الأحاديث الخاصة[80] ص 13. كما أن التقدم العلمي أنتج أجيالا جديدة من أجهزة التصوير تعمل بالأشعة تحت الحمراء بإمكانها تسجيل الصورة في الغرف المظلمة، والتصوير عبر الأقمار الاصطناعية.

خامسا: مخاطر الكمبيوتر.

إلى جانب الوسائل لسابقة، هناك بعض الأنظمة التي تمخض عنها التطور العلمي الحديث والتي قد يترتب عنها تعرض الحياة الخاصة للخطر. فقد ظهر مصدر جديد للخطر على هذه الحياة، وهو العقول الالكترونية. وبات من السهل الحصول على المعلومة المخزنة في الكمبيوتر في ثوان وبالطريقة المطلوبة في الاستعمال قي أي مكان من العالم. وأما الأمر الثاني فيتمثل في حاجة الأفراد إلى الحماية والحفاظ على سرية حياتهم الخاصة.فلا يستطيع احد أن ينكر أهمية الحاسبات الالكترونية بوصفها واحدة من المظاهر العلمية الفذة في العصر الحديث، والتي وفرت على الإنسانية جهدا خارقا، الا انه لا يمكن أن يتغاضى المرء عن المخاطر الجمة الناتجة عن هذه الأجهزة والمؤثرة تأثيرا سلبيا على الحياة الخاصة للإنسان.

فهناك العديد من المشاكل التي تهدد الحياة الخاصة للفرد من جراء استخدام الكمبيوتر، فالأشخاص قد تعودوا أن يدلوا بكثير من المعلومات عن أنفسهم لأغراض معينة، وهم على ثقة بان من يحصلون عليها سيستخدمونها في الأغراض المطلوبة فقط. ويمكن من يعمل على الكمبيوتر استخدام السجلات التي تحوي هذه المعلومات لأغراض مختلفة تماما عما سجلت له، وأولها الرقابة. فيتولد الخطر في واقع الأمر باستخدام مختلف العناصر التي يجمعها الكمبيوتر. ويشير بعض الفقهاء، وبحق، إلى أن العناصر التي يجمعها الكمبيوتر، مثل حالة الشخص وسنه ونشاطه ومركزه العائلي وحالته الصحية ووضعيته المالية وغيرها من العناصر، قد تستخدم كوسيلة للاعتداء على الحياة الخاصة.

وقد لخص "آرثر ميلر" المتاعب المتولدة عن الكمبيوتر قائلا:" إن الكمبيوتر بشراهته التي لا تشبع في جمعه للمعلومات، وما هو معروف عنه من دقة وعدم نسيان أي شيء يوضع فيه، قد تنقلب معه الحياة رأسا على عقب ، فيخضع الأفراد لنظام رقابي مشدد يتحول معه المجتمع إلى عالم شفاف ترقد فيه عارية بيوت الناس ومعاملاتهم المالية، وحالتهم العقلية والجسمانية لأي مشاهد".

ونفس الخطر يتوافر من جراء استخدام هذا الجهاز في الشركات، والبنوك سواء كانت خاصة أو عامة، مع استخدام بطاقات متعلقة بنشاط كل عامل من العاملين في هذه المؤسسة، وعلى سبيل المثال ، حدث في فرنسا أن فصل شخص من وظيفته سنة 1965، ومكث بعدها خمس سنوات يبحث عن عمل، ولكن طلباته التي قدرت ب(625) طلبا في مختلف الشركات والمؤسسات رفضت كلها. وأخيرا، اكتشف سنة 1971ان الشركات والمؤسسات التي تقدم إليها، لديها بطاقات سبق أن أعدت بواسطة شركتين تجاريتين ينحصر نشاطهما في جمع المعلومات، وقد كانت البطاقة الخاصة به تحتوي معلومات سيئة بشأنه. وتحتوي هذه البطاقة على شخصية الموظف وأعماله السابقة التي كان يمارسها، ومدى تقدمه في العمل من عدمه وأجره وإجازاته وأسباب الإقالة وأحيانا آراؤه السياسية أو معتقداته الدينية وانتماءاته النقابية[205] ص 23.

وتتزايد آثار الحاسب الآلي في حياة الإنسان يوما بعد يوم خصوصا بعد وجود الشبكة الدولية للمعلومات. كما تتفاقم آثار الحاسب الآلي الضرة على الحياة الخاصة للأفراد، بعد استخدام الدول بما يسمى بالرقم القومي (الوطني)، فعن طريق الحاسب الآلي وبواسطة الرقم الوطني، ستحكم الحكومات قبضتها على حريات المواطنين، وتستطيع في ثوان معدودة أن تعرف كل صغيرة وكبيرة عن المواطن ومكان تواجده، وعدد أفراد أسرته وأسمائهم، والأمراض التي يعاني منها، والقضايا التي اتهم فيها، وانتماءاته السياسية والنقابية، ومعتقداته الدينية، ووجه الخطورة الحقيقي يتمثل في إساءة استخدام هذه المعلومات، ما ينعكس سلبا على الحياة الخاصة للأفراد.

وموضوع هذه الرسالة، هو "حماية الحياة الخاصة" ، وهو موضوع جد خطير، على اعتبار انه لصيق بالإنسان، وبدونه لا يمكن أن تسير حياة الإنسان على الوجه الصحيح، فالشخص لا يعيش فقط من

اجل تحقيق مصالحة المادية ، ولا يقصد بحق الحياة أن يظل الإنسان على قيد الحياة فحسب، وإنما يفسر هذا الحق، فضلا عن ذلك، بأنه الحق في الحياة الآمنة والهانئة وفقا لظروف العصر الذي يعيش فيه الإنسان، وهو أيضا في حاجة إلى حقوق أخرى لصيقة به، وملازمة له مدى حياته، وليس هناك حق أغلى وأهم عند الإنسان من الحق في حرمة حياته الخاصة[111] ص 35، 3.

ويعود السبب في اختيار هذا الموضوع لأهميته القصوى التي لا غنى عنها أبدا لأي إنسان مهما كان مركزه الاجتماعي في الحياة.

ودراسة هذا الموضوع ، اتبع فيه المنهج الوصفي التحليلي، لأغلبية العناوين المتناولة، مع محاولة اقتراح الحلول الممكنة للمشاكل المطروحة، ونقد ما يتبين انه غير ملائم. كما تمت المقارنة بين بعض التشريعات الوضعية بشكل أساسي ، وبين الشرائع السماوية الثلاث بصفة استثنائية، مع التركيز على الشريعة الإسلامية.

وأما الشريعة الإسلامية، فلأنها أرست نظرية متكاملة ونظاما محكما لحماية الحق في الحياة الخاصة، هذا النظام الذي عجزت، وستظل عاجزة كل القوانين الوضعية في الوصول إلى مستواه في مجال حماية هذا الحق. فقد وردت العديد من التطبيقات، في الكثير من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة، ولأنها أيضا المصدر الأساسي للتشريع الجزائري، وللتشريع المصري.

وأما بالنسبة للقوانين الوضعية، فقد تم اختيار التشريعات الأقرب إلى التشريع الجزائري، وذلك، على سبيل المقارنة، وهما القانون الفرنسي والقانون المصري بشكل أساسي، مع الإشارة إلى القانون الأمريكي في بعض الأحيان.

فأما القانون الأمريكي، فلأنه ينتمي إلى المجموعة الانجلوساكسونية، وقد اعترف بالحق في الحياة الخاصة باعتباره حقا مستقلا، وذلك خلافا لأصله الانجليزي، ويكون التعرض له بشكل موجز.

وأما القانون الفرنسي، فلأنه ينتمي إلى مجموعة النظم القانونية اللاتينية، فقد اعترف هو الآخر بالحق في الحياة الخاصة، كحق مستقل، وأولى له عناية خاصة، حيث وفر له الحماية القانونية اللازمة، سواء كانت مدنية أم جنائية أم إجرائية، والتعرض له يكون بشكل واسع.

أما القانون المصري، فقد تم اختياره للمقارنة باعتباره مثالا للقوانين الوضعية العربية، ونظرا لان المشرع الجزائري قد اقتبس منه الأحكام ذات العلاقة بالحق في الحياة الخاصة، من حماية خاصة في المجالين الجنائي والمدني أكثر من أي مجال آخر، ونظرا لان القانونين الجزائري والمصري لم يعترف بهذا الحق صراحة، ولم يوفرا له الحماية القانونية سواء سوى ضمن الحقوق الشخصية الأخرى في القانون المدني.

وهكذا، في ظل هذه العوامل السابقة، التي أحاطت وتحيط بالحياة الخاصة، طرحت الإشكالية التالية، وهي: هل الحق في الحياة الخاصة يحظى بالحماية القانونية الكافية في هذه التشريعات المقارنة،

وبالأخص في التشريع الجزائري؟ وهل تعد الحماية كافية لحصول المضرور المنتهكة حياته على التعويض؟. أم أن هذه الحماية في حاجة إلى يقظة أكثر من المشرع لمواجهة وسائل الاعتداء وتزايد المعتدين؟.

وللإشارة فان الباحث يفضل استخدام مصطلح " الحياة الخاصة" بدلا من "الخصوصية" ، حيث أنه يميز "الخصوصية الإنسانية"التي هي موضوع البحث ن عن صور الخصوصية الأخرى، مثل الخصوصية البيئية ، والخصوصية الثقافية، حيث أشيع استخدام هذه المصطلحات في الآونة الأخيرة، ولهذا – أرى- أنه لا يفضل استخدام مصطلح الخصوصية دون إضافة تحديد المقصود منها.

وللوصول إلى تغطية الموضوع من نواحيه المختلفة ، كانت خطة البحث على الشكل الآتي:

مقدمة:

الباب التمهيدي: حماية الحق في الحياة الخاصة في مختلف الشرائع.

الفصل الأول: حماية الحق في الحياة الخاصة في الشرائع القديمة.

الفصل الثاني: حماية الحق في الحياة الخاصة في الشرائع السماوية.

الباب الأول: مفهوم الحق في الحياة الخاصة وطبيعته القانونية.

الفصل الأول: مفهوم الحق في الحياة الخاصة.

الفصل الثاني: عناصر الحق في الحياة الخاصة.

الفصل الثالث: الطبيعة القانونية للحق في الحياة الخاصة.

الباب الثاني: الحماية القانونية الموضوعية للحق في الحياة الخاصة.

الفصل الأول: الحماية الدولية للحق في الحياة الخاصة.

الفصل الثاني: الحماية التشريعية الوطنية للحق في الحياة الخاصة.

الفصل الثالث: التعويض عن الأضرار الناجمة على الاعتداء على الحق في الحياة الخاصة.

خاتمة:

الفصل 1
حماية الحق في الحياة الخاصة في مختلف الشرائع

سيتم التعرض في الباب التمهيدي، لحماية الحق في الحياة الخاصة، في الشرائع القديمة الشرقية، والغربية، وكذا الشرائع السماوية.

ووفقا لذلك، يقسم هذا الباب إلى فصلين :

الفصل الأول:حماية الحق في الحياة الخاصة في الشرائع القديمة.

الفصل الثاني:حماية الحق في الحياة الخاصة في الشرائع السماوية.

1.1. حماية الحق في الحياة الخاصة في الشرائع القديمة

على الرغم من أن المجتمعات القديمة كانت تمارس أعمالها اليومية ومتطلباتها الاجتماعية معتمدة على الأعراف والتقاليد، إلا أنه كانت ثمة قوانين خاصة تنظم العلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض سواء أكانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية، من هنا بدأ الاهتمام بحماية هذا الحق، وذلك، من خلال التعرف على ما جاءت به تلك الشرائع من نصوص، من خلال الشعور بوجود حقوق وواجبات[32] ص 34. ومضمون تلك الحقوق يكمن في المكان الذي يأوي إليه الإنسان متمثلا في المسكن الذي يعد ضمانا لحقه في ممارسة حياته الخاصة، والعائلية، والذي يعرف اليوم بأنه محل لحماية الحق في الحياة الخاصة أو" الخصوصية".

ويتم تناول ما يحتويه هذا الفصل في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الحياة الخاصة في الشرائع الشرقية القديمة.

المبحث الثاني: الحياة الخاصة في الشرائع الغربية القديمة.

1.1.1. الحياة الخاصة في الشرائع الشرقية القديمة

كانت الشرائع الشرقية القديمة تعطي أهمية كبيرة للمسكن، باعتباره يشكل إطارا للحياة الخاصة حقيقة، فكانت المجتمعات آنذاك تعتبر المسكن مجالها الوحيد الذي له حرمته في مواجهة الغير بما في ذلك الدولة.

وسنتناول بالبحث مظاهر حماية حرمة المسكن في كل حضارة من بلاد ما بين النهرين، وذلك، بالتعرض إلى مدونة حمورابي، إضافة إلى الحضارة الهندية، ودراسة مدونة مانو، ثم الحضارة المصرية القديمة، بتناول قانونها القديم.

1.1.1.1. الحياة الخاصة في مدونة حمورابي

صدرت هذه المدونة في بابل (بلاد ما بين النهرين العراق حاليا) وهي أشهر وأقدم المدونات القانونية في العالم القديم، وقد صدرت في عهد الملك حمورابي أشهر ملوك بلاد ما بين النهرين، وقد تميزت بقسوة أحكامها الجنائية[32] ص 121 .

وكانت المادة 25 من مدونة حمورابي تنص على أنه " إذا فرض أن فردا فتح ثقبا في منزل لكي يسطوا عليه، يجب أن يقتل ويدفن أمام هذا الثقب ".

ويتبين من ذلك أن الحماية التي كان ينص عليها قانون حمورابي تنصب على المنزل ككيان مادي، وذلك عندما يعتدى عليه بأفعال تمس بناءه ويترتب عليها اقتحامه ودخوله من غير المدخل المعتاد، من خلال فتح ثقب في جداره. ويتضح أيضا أن هذا النص يهدف إلى حماية الحق في حرمة المسكن بوصفه حقا مستقلا، ولكن حماية هذا الحق كانت تتم بطريقة غير مباشرة عن طريق حقوق أخرى متعلقة بالمسكن[93] ص 34، 35.

2.1.1.1. الحياة الخاصة في مدونة مانوفي الهند

لم يتفق المؤرخون على تاريخ صدور مدونة " مانو"، فقد ذهب البعض منهم إلى أنها صدرت في القرون الأولى قبل ميلاد المسيح عليه السلام، ويرى البعض الآخر إلى أن صدورها كان في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، وذكر آخرون أنها صدرت في سنة 215 بعد الميلاد. أما الرأي الراجح فيرى أنها تعود إلى سنة 200 قبل الميلاد، وأن مدونات أخرى في الهند قد سبقتها إلى الوجود[56] ص 127.

وهذه المدونة، تعد ذات أهمية كبيرة، وقد أورد فيها قانون العقوبات، الحماية اللازمة لحرمة المسكن، حيث تحتفظ جريمة انتهاك حرمة المسكن بطابعها كجريمة ضد المنزل كبناء مادي، أو ضد حيازته، وذلك حفاظا على أسرار الأفراد من الاعتداءات، الصادرة عن الآخرين.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون المصري الصادر في 1904، قد تأثر بهذه المدونة، وبقانون العقوبات فيها خاصة، فكان المصدر الذي أخذ المشرع عنه جريمة الاعتداء على ملك الغير. فكانت المادة 264 من مدونة مانو تعاقب كل شخص يقتحم منزلا ما، أو مستودع مياه أو حديقة أو فناء، يعاقب بغرامة خمسمائة بناس، وإن تم ذلك عن طريق الخطأ فتكون الغرامة أقل من 200 بناس، وهذا النص يهدف لحماية المسكن من فعل الدخول إليه بغير رضاء صاحبه.

إضافة إلى ذلك، أوردت المدونة جريمة أخرى، قد يتعرض لها المنزل، في نص المادة 258، حيث جاء فيها " أن للملك سلطة قطع يد السارق وقتل المجرمين الذين يسطون على المنازل ليلا بواسطة الخازوق ". ووصل التشديد في العقوبة لحد قطع اليدين والقتل بالخازوق، وذلك، يدل دلالة واضحة على الاهتمام بحماية المسكن ضد ما يتعرض له من انتهاكات.

كما تشير النصوص التي أوردتها هذه المدونة إلى أنها لا تحمي فقط ضد الاعتداء على المنزل بالقوة بهدف شغله، ولكنها تحمي أيضا ضد الاعتداء البسيط بالدخول والبقاء فيه دون رضاء صاحبه،ووصلت إلى بسط الحماية على ملحقات هذا النص حيث نصت المادة 230 من قانون العقوبات الذي تضمنته المدونة على أنه " يجب إعدام كل من يسطو على حانوت أو مستودع أو مخزن أسلحة أو مقبرة أومن كان يسرق الخيول والأفيال (الفيلة) وعربات الكارو" .

من هنا يمكن القول أن هذه المدونة، كانت سابقة في الإشارة إلى المفهوم الحديث للمسكن. وتكون بذلك قد خطت خطوة متقدمة في تطوير جريمة انتهاك حرمة المسكن، عن طريق التوسع في مفهومه بمد نطاق حمايته إلى ملحقاته كما أوردتها المادة 230 السالفة الذكر.

3.1.1.1. الحياة الخاصة في القانون المصري القديم

تعد الحضارة المصرية من أقدم الحضارات، وأعرقها، في تاريخ البشرية، بل اعتبرها الكثيرون أصل حضارة العالم ومهدها الأول، بل ذهب إلى أن " في مصر شعر الإنسان ولأول مرة بنداء الضمير، فنشأ الضمير الإنساني بمصر وترعرع فيها فتكونت الأخلاق "[80] ص 31.

ذهب الباحثون إلى تقسيم تاريخ القانون في مصر إلى عدة عصور، وهي العصر الفرعوني، فالعصر البطلمي، فالعصر الروماني، فالعصر الإسلامي ثم العصر الحديث. إلا أن بحثنا في هذا الجزء يقتصر على العصور الثلاثة الأولى، والسؤال المطروح هو: هل عرف القانون المصري القديم انتهاك حرمة الحياة الخاصة؟ هذا ما نعمل على الإجابة عليه من خلال النقاط التالية:

3.1.1.1. 1. في العصر الفرعوني

في هذا العصر كان يسود قانون مصري أصيل نابع من البيئة المصرية، وعلى الرغم من عدم وجود معلومات كافية عن نظام الجرائم والعقوبات في هذا العصر، إلا أن هناك خطوط عريضة عن الأفعال المختلفة التي عاقب المشرع المصري على ارتكابها، وهي التآمر والثورة على الملك والإخلال بنظام الجيش وسلامته، وعلى إخلال الموظفين بواجباتهم، وعلى الاعتداء على المقدسات، وعلى المساس بالعدالة، كما عاقب على القتل والزنا والاغتصاب[93] ص 25 .

أما فيما يخص حماية حرمة المسكن، فالإشارة إليه كانت من خلال العبارات والنصائح التي تنهى عن ارتكاب بعض الجرائم داخله، بحكم أن المسكن يتمتع بخصوصية معينة، ومن غير اللائق القيام بأي فعل يخدش هذا المكان، وبهذا تنطوي الحماية عليه[56] ص 204 بشكل غير مباشر.

إضافة إلى أن الإشارة إلى المسكن قد وردت فيما يخص السرقة، إذ كانت العقوبة تشدد في حالة ارتكاب جريمة السرقة داخل المسكن، ويستدل من ذلك أن المصلحة المعتبرة في التجريم كانت تنصرف إلى غيرها من المصالح، أي لم تعرف آنذاك كما هو الحال في الوقت الحاضر جريمة انتهاك حرمة المسكن. إذن فالحماية كانت غير مباشرة[93] ص 25.

وقد اهتم المصري القديم، بالحياة العائلية والأسرية، باعتبارها مستودع أسرار الحياة الخاصة، وعلى جدران المقابر في مدينة منت القديمة وجدت أقدم آثار المعالم التي تعبر عن الحياة الأسرية العائلية، ويظهر فيها رب الأسرة مع زوجته وأولاده في مظاهر تعبر عن الألفة والحياة الأسرية[80] ص 32.

وبعد ذلك، وردت تعاليم أمنموبي التي تحفل بالعديد من الحكم والمواعظ التي توجب احترام الحياة الخاصة، حيث جاء في الفصل الثالث وجوب معاملة المتطفل بالتأني وعدم التسرع، وفي الفصل الثامن توجب التحلي بالسمعة الحسنة، وفي الفصل الحادي والعشرين، يقول أمنموبي " لا تنشرن أقوالك للآخرين، والرجل الذي يخفي أخباره خير من الذي يفشي شيئا يضره "، أي أنه يحبذ ويدعو لحفظ الأسرار التي هي أهم خصائص الحياة الخاصة. ثم يعود ويضيف في الفصل الرابع والعشرين إلى ضرورة حفظ السر الذي يسمعه في البيت، ويحذر من إفشاء السر خارج البيت، وكان كتمان الأسرار من أهم شروط من يعمل في المحاكم في مصر القديمة[28] ص 257.

ويمكن الاستدلال على حرص المصريين القدماء على حرمة الحياة الخاصة بالعودة إلى كتاب الموتى، الذي جاءت فيه اعترافات لمصري قديم جاء فيه أنه لم يرتكب خطيئة ضد الناس، ويضيف أنني لم أتلصص ولم أسب، ولم أكن متسمعا، ويضيف أنه يعطي العريان لباسا.

ويتضح من ذلك، أن المصري القديم اهتم بأهم مظاهر الحياة الخاصة من السمعة، وحرمة المنازل، واعترف بأن التلصص أو التسمع، جريمة توجب عقاب مرتكبها، وأنه لم يترك إنسانًا عريانا، وهذه كلها تطبيقات حقيقية وفعلية للحياة الخاصة منذ آلاف السنين.

كما يتبين بأن الوضع في العصر الفرعوني يعد أكثر وضوحا مقارنة مع المدونات السابقة، وأن انتهاك حرمة المسكن، باعتباره حامي الحياة الخاصة التي تجري وقائعها داخل هذا المسكن يعد جريمة يعاقب عليها، حتى وإن تداخلت هذه الجريمة مع جرائم أخرى عديدة، إلا أن هذا لا يعني عدم وجود حماية غير مباشرة للحياة الخاصة.

الرأي الشخصي:

إن حماية المسكن، من حماية الأشخاص الذين يسكنونه، وطالما أن الانتهاكات التي تلحق المسكن، معاقب عليها، فهي- في نظري – تنطبق على الحياة الخاصة لساكنيه، ولذلك، قد عاقب القانون في هذه الفترة، علة التلصص، والتسمع، وإفشاء الأسرار، وإن كان ليس هناك نص مستقل يعاقب على انتهاك الحياة الخاصة، إلا أن التداخل بين المسكن والحياة الخاصة، لا يمكن الفصل في الانتهاكات التي تلحقهما مجتمعين، باعتبار أن حرمة المسكن يعد عنصرا من عناصر الحياة الخاصة.

3.1.1.1. 2. في العصر البطامي[56] ص 237

كان نشاط البطالمة في مصر يتميز بطابع اقتصادي، لذلك، جاءت تشريعاتهم ذات صلة بالحياة الاقتصادية، والجرائم المرتبطة بها.

وكانت الجرائم تنقسم إلى مجموعتين أساسيتين: الأولى تلك التي تنطوي على مساس بالصالح العام، وتسمى بالجرائم العامة، أما الثانية، فهي تنطوي على اعتداءات على الأشخاص، أوعلى ممتلكاتهم، أو حقوقهم، وتلك الأخيرة كان يدخل فيها جرائم القتل والاعتداءات البدنية والسرقة والزنا والاغتصاب[32] ص 50.

وقد ترك البطالمة سكان مصر على اختلاف أصولهم ودياناتهم[32] ص 50، يطبقون شرائعهم، لذلك،فإن الحماية التي كانت ممنوحة للمسكن في هذه الفترة لم تكن تختلف عن سابقتها في العصر الفرعوني، فكانت حماية غير مباشرة من خلال جرائم الاعتداء على الأموال، وأن الأحكام الخاصة بالسرقة تشير إلى أن الجزاء عليها كان يتفاوت في شدته تبعا للظروف التي تحيط بارتكابها ومن الجرائم المعاقب عليها بعقوبة مشددة، تلك التي تخص السرقة ليلا، والإتلاف، والزنا والاغتصاب، التي تمت داخل المساكن أو المعابد، لكون تلك الاعتداءات تعتبر مساسا بحرمتها.

3.1.1.1. 3. في العصر الروماني

اتبع الرومان نفس الأسلوب الذي سار عليه البطالمة من قبل من حيث السماح لأفراد القوميات المختلفة بتطبيق شرائعهم فيما بينهم. واستمر هذا الأسلوب الذي اتبعه الرومان، إلى أن أصدر الإمبراطور كراكلا CARACALLA عام 212 م مرسوما عرف باسمه والذي بمقتضاه منح الجنسية الرومانية لكل الأحرار من سكان الإمبراطورية وطبق المرسوم على سكان مصر، وقد ترتب على ذلك أن اعتبر المصريون اليهود والإغريق مواطنين رومانيين[56] ص 75. ونتيجة لذلك أصبح من اللازم تطبيق القانون الروماني عليهم.

والقانون الروماني كغيره من القوانين القديمة كان يفرق بين الأفعال غير المشروعة التي فيها مساس بالمصلحة العامة للمجتمع، والتي أطلق عليها " الجرائم العامة "، وتلك التي فيها اعتداء على مصالح الأفراد، وأطلق عليها " الجرائم الخاصة ".

كما اعتبر القانون الروماني انتهاك حرمة المسكن مثلا صورة من صور الاعتداء على الشخص ذاته، فقد كان الرومان يصفون المسكن بالمكان المقدس ، ويضعونه تحت حماية الآلهة ، ممّا يستنتج منه أن حماية حرمة المسكن عند الرومان كانت ذات طابع ديني، ثم تحولت بعد ذلك، إلى أن أخذت طابعا اجتماعيا.

وقد اهتم المصري القديم بأهم مظاهر الحياة الخاصة من السمعة وحرمة المنازل، وعرف تطبيقات حقيقية وفعلية للحياة الخاصة منذ آلاف السنين، ولوفي مظاهرها البدائية[80] ص 34 على عكس ما ذهب إليه بعض الفقه العربي[90] ص 17..

2.1.1. الحياة الخاصة في الشرائع الغربية القديمة

نشير بداية إلى أن شعوب الشرق كانت سباقة إلى تدوين القانون بعدة قرون، قبل شعوب الغرب، وأقدم الشعوب الغربية الإغريق والرومان، ثم في زمن لاحق الجرمان، وكلها كانت مهتمة فقط بحرمة المسكن، ولم تعرف الحق في الحياة الخاصة.

1.2.1.1. الحياة الخاصة في التشريع الإغريقي

يمثل القانون الإغريقي بما يتضمنه من نصوص تتعلق بالمسكن وحمايته من الناحية المادية، في المرحلة الأولى، ومن ثم كانت المصلحة القانونية للجريمة الواقعة على المسكن مصلحة مادية أيضا، أما في المرحلة الثانية أصبحت هذه الجريمة وسيلة لارتكاب جريمة أخرى، كما هو الحال في عقوبة جريمة السرقة من منزل، فتكون العقوبة أشد مما لو كانت هذه الجريمة واقعة في مكان آخر.

ويتضح أن كلتا المرحلتين تمثلان حماية غير مباشرة للمسكن، فبدأ الاهتمام تلقائيا بحماية هذا الحق إلى أن أصبحت الأمور المعنوية محل اعتبار تلك الشعوب.

ومن المظاهر الأخرى لحماية هذا الحق عند الإغريق، حماية أسرار المهن من خلال ما أكدته الوثائق التاريخية من المحافظة على سر مهنة الطب، كما ورد في قسم إيبوقراط آنذاك. إلا أن التزام الطبيب بهذا القسم كان التزاما أخلاقيا، وفي حالة الإخلال به فإنه لم يكن أمام المريض (المتضرر) غير اللجوء بالدعاء إلى الله لمعاقبة من أفشى سره علاوة على حقه في رفع دعوى يستطيع من خلالها الحصول على تعويض مما أصابه من ضرر، وكان القضاء الإغريقي يستند في تقدير قيمة الضرر للحكم بالتعويض عنه إلى مبادئ العدالة.

ويتضح مما سبق أن الإغريق لم يعرفوا حرمة الحياة الخاصة، لعدم توصلهم إلى إقرار حرمة المسكن، كما أن المشرع الإغريقي لم يعرف أن الاعتداء على إحدى صور الحق في الحياة الخاصة يعد جريمة إذا توفرت أركانها، كما هو الحال في الاعتداء على المسكن، حيث لم يكن يوصف هذا الاعتداء بأنه جريمة انتهاك حرمة المسكن، كما أنه لم يكن يعرف جريمة إفشاء السّر.

2.2.1.1. الحياة الخاصة في التشريع الروماني

احتل القانون الروماني مكانة سامية بين القوانين الغربية القديمة[91] ص 95، وقد امتدت هذه المكانة إلى القوانين الوضعية الحديثة، باعتبار أن أغلب الدول تأثرت به، وسارت على منواله في تشريعاتها، سواء كانت هذه الدول أوربية أو عربية.

أما بالنسبة لموضوع حرمة الحياة الخاصة، فإن القانون الروماني قد أشار إلى حماية المسكن، بمفهومه المادي، في بداية الأمر كبقية القوانين القديمة، إلا أنه أضفى على الحماية الصبغة الدينية، حيث كان الرومان يصفون المسكن بالمكان المقدس ويضعونه تحت حماية الآلهة، مما يدل على أنّ حماية حرمة المسكن عند الرومان كانت ذات طابع ديني. ومن ثم فان الاعتداء على المسكن يعدّ جريمة ذات طابع ديني أيضا، وأن المصلحة القانونية لجريمة انتهاك حرمة المسكن في ذلك القانون، بدأت بصورة مثالية، وإن كانت غير متميزة بذاتها، وإنما كانت متداخلة مع تلك المصلحة التي للجرائم المتجانسة مع جريمة انتهاك حرمة المنزل. فكانت تلك الجرائم عامة ضدّ الأشخاص تدخل في إطار « Iniuria » أو بمعنى آخر صورة من الصور الثلاث للاعتداء على الشخص[42] ص 424، 425.

فالمقصود هو الاعتداء على الشخص في حيازته المادية للمسكن سواء كان الحائز هو المالك أو منتفع بمقابل كالمستأجر أو منتفع بدون مقابل كالضيف، وعليه، فإن فكرة الحماية، لم تكن معروفة بمفهومها الحالي، بل كان القانون، يحمي أيضا المستأجر والمنتفع المجاني، والغرض من الحماية هو أن يكون المنزل محترما وأن يكون حصينا تحميه الآلهة، وأن يكون المواطن حرا في منزله وله أن يدفع أيا كان عن دخوله بالعنف، كما أنه ليس لأي كان إخراجه منه.

إلا أن اهتمام القانون الروماني في تلك الفترة، بموقع السكن لا يعني اهتمامه بضمان حرية الفرد، التي لم تكن تهمه بل لكونه يعتبر المسكن مكانا مقدسا تجب حمايته ضد أي تدنيس، احتراما للقدسية التي تقطنه، فالبيت كان شبه معبد مصغر تقطنه الآلهة العزيزة على المواطن، وكان العبد الذي يضبط متلبسا بالسرقة في المنزل يضرب بالهراوة ثم بدلت بعقوبة التعويض مضاعفا أربع مرات، لذلك، فإن الحماية كانت منصبة على المسكن كبناء باعتباره مقدسا تسكنه الآلهة، وليس لحماية الحياة الخاصة، بمفهومها الحالي.

3.2.1.1. الحياة الخاصة في التشريع الجرماني

لقد حقق القانون الجرماني خطوة تالية في تطور الحماية القانونية لحرمة المسكن، فقد حدد صراحة المصلحة القانونية لجريمة انتهاك حرمة المسكن، بأنها " أمن وسكينة المسكن "، فأصبحت لأول مرة جريمة انتهاك حرمة المسكن، قائمة بذاتها محققة استقلالها عن الأنواع الأخرى من الجرائم.

ومن الصور التي اعتبرت اعتداء على المسكن، السطو المسلح على منازل الغير، أما صور الاقتحام البسيط باستعمال القوة، وهي أكثر الصور جسامة وخطورة، والتي ظهرت في فترة متأخرة.

أضاف القانون الجرماني حماية للمسكن أشد من تلك الحماية التي كان يمنحها له القانون الروماني، وقد تبين ذلك من خلال الأحكام والعقوبات التي كان يتضمنها، حيث كان قانون LEX Frisiorm، ينص على أن للإنسان الحق في ألا يزعج في منزله، إضافة لذلك، كانت هذه الأحكام تمنح إعفاء من العقاب لكل شخص يقتل من يقتحم منزلا للغير، وكذلك كانت تميز بين الفاعل الأصلي والشريك في حال تعدد الأشخاص[100] ص 147.

ومما سبق يتبن بان القانون الجرماني قد فصل في المصلحة القانونية المحمية في هذه الجريمة بين الملكية والحيازة، وكذا الشخص المقيم في المسكن، وبين حرمة المسكن المعنوية أي أمنه وسكينته.

2.1. حماية الحق في الحياة الخاصة في الشرائع السماوية

من أجل الإلمام بموضوع البحث، من جميع جوانبه- بقدر الإمكان- فقد ارتأيت دراسة هذا الحق في الشرائع السماوية، وذلك، لتوضيح أهميته من خلال الوقوف على ركائزه، وأساس تطوره، في مرحلة ما قبل الإسلام، ليتضح مدى تأثير ذلك، على مرحلة ما بعد الإسلام، وللوقوف على ذلك،يتم التعرض إلى الديانات الثلاث، اليهودية والمسيحية، والإسلام، وهذا في مطلبين:

المطلب الأول: الحق في الحياة الخاصة قبل الإسلام.

المطلب الثاني: الحق في الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية.

1.2.1. الحق في الحياة الخاصة في الديانات السماوية

نتعرض من خلال هذا المطلب إلى كل من الديانة اليهودية التي نزلت على سيدنا موسى عليه السلام، والديانة المسيحية التي نزلت على سيدنا عيسى عليه السلام في فترتين متتاليتين، ويتم التطرق لمدى اهتمام كل منهما بالحياة الخاصة في الفرعين الآتيين:

1.1.2.1. الحق في الحياة الخاصة في الديانة اليهودية

إن الحياة الخاصة، قديمة قدم البشرية، بدءا من سيدنا آدم عليه السلام، إلى يومنا هذا، ولقد جاء في التوراة، وهو كتاب الله المنزل على بني إسرائيل، ما يشير إلى حرص الإنسان على ستر خصوصياته، فلقد جاء في (سفر التكوين) ما يشير إلى حرص سيدنا آدم وحواء عليهما السلام على ستر ما ظهر منهما بعد أن أكلا من الشجرة التي وسوس لهما الشيطان الاقتراب منها مخافة لأمر الله وهي الحادثة التي وردت في القرآن الكريم في سورتي البقرة والأعراف[1].

حيث ورد ما يلي: (وكانت الحية أحيل جميع الحيوانات البرية، فقالت للمرأة أحقا قال الله لا تأكل من كل شجر الجنة فقالت المرأة للحية من ثمر الجنة نأكل. وأما ثمرة الشجرة التي وسط الجنة، فقال الله لا تأكلا منها، فقالت الحية للمرأة لن تموتا بل الله عالم أنه يوم تأكلان منه تنفتح أعينكما وتكونا كالله عارفين الخير والشر، فرأت المرأة أن الشجرة جيدة للأكل وأنها بهجة للعيون وأن الشجرة شهية للنظر فأخذت من ثمرها وأكلت، وأعطت رجلها أيضا معها فأكل فانفتحت أعينهما وعلما أنهما عريانان فخاطا أوراق التين ووضعا لأنفسهم مآزر) وهكذا اكتشف آدم ومعه حواء بالفطرة أن للجسد حرمة وأنه ينبغي ستره عن الأعين ومنع الغير من الإطلاع عليه ويقول آدم (سمعت صوتك في الجنة وخشيت لأني عريان فاختبأت)[16] ص 122 وذلك عندما ناداه ربه فكان قول آدم السابق وخوفه من أن يراه ربه وهو عريان.

كما تلحظ أيضا، مظاهر ستر العورة من آدم وزوجته حواء عليهما السلام، ما سرد في الكتاب المقدس أن سيدنا نوح عليه السلام (كان فلاحا وغرس كرما وشرب من الخمر حتى سكر وتعرى داخل خيمته فأبصر حام أبو كنعان عورة أبيه وأخبر أخويه خارجا فأخذ سام ويافث الرداء ووضعاه على أكتافهما ومشيا إلى الوراء وستر عورة أبيهما ووجههما إلى الوراء فلم يبصرا عورة أبيهما).

وتشير هذه الصور الرمزية إلى ما يدل على أهمية احتفاظ المرء بجانب من حياته بعيدا عن اطلاع الغير، كما أن طريقة ستر سام ويافث لعورة أبيهما وهما يديران وجهيهما، ما يدل على ضرورة احترام خصوصيات وعورات الآخرين.

2.1.2.1. الحق في الحياة الخاصة في الديانة المسيحية

بداية نشير إلى أن المسيحية ظهرت في فترة الإمبراطورية الرومانية الواسعة الأرجاء، وأن الديانة المسيحية لم تكن في حاجة إلى تنظيم المسائل الدنيوية، لأن المسيح عليه السلام أمر الناس ألا يهتموا في حياتهم بما يأكلون ويشربون، ولا بأجسادهم بما يلبسون، فالحياة الدنيا ماهي إلا وسيلة لتحقيق غاية سامية وهي السعادة الأبدية.

إلا أن ذلك، لا يعني عدم وجود ما يشير على احترام حقوق الفرد في المسيحية، فالإنجيل قد اتجه إلى الاهتمام بالإنسان، وتضمن بعض الإشارات التي تصون حياته بالسرية، ويشهد على ذلك قول المسيح عليه السلام " اسمعوا وافهموا: ما يدخل الفم لا ينجس الإنسان، بل ما يخرج من الفم هوالذي ينجس الإنسان ".

وقد أكد قول السيد المسيح عليه السلام هذا على ضرورة صون اللسان والامتناع عن الإساءة للآخرين والنميمة باعتبار ذلك كله ينجس الإنسان.

ويستدل على ذلك أيضا، ما ورد على لسان السيد المسيح، حيث قال عليه السلام للحواريين: "كيف تصنعون إذا رأيتم أخاكم نائما وقد كشف الريح ثوبه عنه؟ قالوا: نستره ونغطيه، قال: بل تكشفون عورته!قالوا: سبحان الله، من يفعل ذلك؟ قال: أحدكم يسمع بالكلمة في أخيه فيزيد عليها ويشيعها بأعظم منها "[154] ص 162.

وأن إفشاء أسرار الآخرين والاعتداء على حرمة حياتهم يشبه تماما كشف العورات وهتك المستورات، وأكثر من ذلك، فقد اعتبر غض البصر من الضرورات، بل أن مجرد النظر إلى امرأة بشهوة ما هو إلا زنا " وقد سمعتم أنه قيل للقدماء لا تزن، وأما أنا فأقول لكم إن كل من نظر إلى امرأة فاشتهاها زنى بها في قلبه ".

2.2.1. الحق في الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية

تعدّ الشريعة الإسلامية بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، دستور الدساتير فيما أوردته من مبادئ في كافة المجالات ،لها صلتها وتميزها عن الشرائع الأخرى، السابقة واللاحقة لها، ففي مجال الحياة الخاصة، فقد تكفلت بحماية حقوق الإنسان وضمنت حرمة حياته الخاصة. كما سيأتي بيانه من خلال العناصر التي يتناولها هذا المطلب.

فلأنّ القرآن الكريم هو الكنز الخالد الذي لا يفنى، والكنز الرباني الذي لا ينقطع، يحمل آيات بينات من المعاني والمعارف تبقى تكشف الجديد والمزيد حتى يرث الله الأرض وما عليها[173] 86. ولان السنة النبوية هي الحكم الخالدات والعبارات المنتهيات التي تحمل المعنى والصدى البعيدين، تعمل على تربية النفوس وإصلاحها، وتقويم الأخلاق وتهذيبها[153] ص 8.

ولأنّ الشريعة الإسلامية سبقت بأصالتها الكثير من الشرائع الأخرى المعروفة، في حماية الحياة الخاصة وضمانها، حتى اقتدت بها أغلب الشرائع الوضعية وأدخلتها في مدوناتها، سواء كانت هذه الشرائع الوضعية عربية أو غير عربية. كما اقتحمت قوانين الإجراءات الجنائية المختلفة حتى غير الإسلامية منها[90] ص 28. هذه الأصالة مستمدة من دون شك، من أصالة مصدرها السابق على

الكثير من المبادئ المعروفة، التي يتشدق بها المتشدقون، ويدعي المدعون أن لهم الفضل في اكتشافها وإرساء قواعدها.

لهذا كان لا بد من الاطلاع على ما ورد من مبادئ مقدسة، أرستها الشريعة الإسلامية الغراء في مجال حماية الحق في الحياة الخاصة.

وسيتم التعرض إلى الموضوع ف فروع ثلاثة على التوالي:

المطلب الأول : موقف الشريعة الإسلامية من الحق في الحياة الخاصة.

المطلب الثاني: مصادر وأسس الحق في الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: عناصر الحق في الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية.

1.2.2.1. موقف الشريعة الإسلامية من الحق في الحياة الخاصة

إنّ الدول المتقدمة تعتز بأنها صاحبة الفضل في إقرار حقوق الإنسان، وإضفاء الشرعية عليها، في قوانين ومواثيق تلتزم بها الدول ويسير على نهجها المجتمع، ولكننا نستطيع- دون مجازفة أو مبالغة- أن الشريعة الإسلامية بوصفها دينا سماويا ونظاما تشريعيا عالميا، قد أقرت حقوق الإنسان منذ زمن بعيد.

فالشريعة الإسلامية، اهتمت بصفة أساسية بالإنسان، وشرعت له حقوقا، وكفلت له حريات يمارسها، وقررت مبادئ وأسسا تقوم عليها كرامة الإنسان، يقول الله سبحانه وتعالى في هذا المعنى " وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وحَمَلْنَاهُمْ فِي البَرِّ والبَحْرِ ورَزَقْنَاهُم مِنَ الطَّيِّبَاتِ وفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً "[1].

ولقد كان من تكريم الله للإنسان أن خلقه في أحسن تقويم وفضله على كثير من خلقه تفضيلا عظيما " لَقَدْ خَلَقْنَا الإنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيم"،[1] ، وأتاه نعما لا تحصى، يقول جل جلاله:" اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضَ وأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ، وَسَخَّرَ لَكُمُ الفُلْكَ لِتَجْرِي فِي البَحْرِ بِأَمْرِهِ وسَخَّرَ لَكُمُ الأَنْهَارَ، وسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ والقَمَرَ دَائِبِينَ وسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ والنَّهَارَ، وءَاتَاكُم مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللهِ لاَ تُحْصُوهَا إِنَّ الإنْسَانَ لَظَلُوم كَفَّار "[1]. وقال تعالى: " وسَخَّرَ لَكُمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ ومَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ"[1].

فقد حرص الإسلام على تقرير حق الإنسان في صيانة دمه من أن يسفك، وحفظ ماله من أن يغتصب، وعرضه من أن يهتك، وحريته من أن تهدر أو تقيد، ونسبه من أن يبدل، ومسكنه من أن يتطفل عليه، وضميره من أن يتحكم فيه إلى غير ذلك[163].

وهذه الحقوق التي قررتها الشريعة الإسلامية غير قابلة للحذف أو الفسخ أو التعديل أو التعطيل بحكم مصدرها الإلهي، وليس لأحد مهما علت منزلته أو مكانته أو سلطته أن ينتهكها أو يتعدى عليها. فهي حقوق مقدسة، ولا يمكن سلبها أو تقييدها إلا بسلطان الشريعة نفسها، وما أتت به من إجراءات وقيود.

وللإحاطة بجوانب الحق في الحياة الخاصة، يقتضي الأمر منا أن نبحث في مفهوم الحياة الخاصة في الإسلام أولا، ثم في مكانة الحق في الحياة الخاصة فيه، ثانيا.

1.2.2.1. 1. مفهوم الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي

لم يرد تعريف في الفقه الإسلامي للحياة الخاصة، وذلك، على عكس القانون الوضعي الذي استعمل هذا المصطلح في مجالات عديدة، على خلاف الفقهاء المسلمين الذين لم يتعرضوا نهائيا إلى استعمال مصطلح آخر مشابها له، مثل حق الفرد في العزلة والخلوة إلى نفسه، أو حق الفرد في أن يترك وشأنه، أو حق الفرد في العزلة والسرية.

وعدم استعمال الفقه الإسلامي لهذا المصطلح، في الوقت الحالي، لا يعني أنه لم يعترف به، فلقد تناول بعض الفقهاء بالدراسة تعريف الحق في الحياة الخاصة، إذ ذهب بعض المحدثين في الفقه الإسلامي، إلى أن القاعدة الأساسية في حماية هذا الحق هو كفالة المصالح التي قررتها الشريعة الإسلامية لحفظ الجماعة، وهي الدين والنفس والعرض والعقل والمال، باعتبار أن كل اعتداء على مصلحة الجماعة يمس في النهاية مصلحة الفرد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى حق الإنسان في أن يعيش في أمان، يشمل كذلك الحياة الخاصة، والتي يندرج تحتها، حق الإنسان في الحياة، بالإضافة إلى صور أخرى للحياة الخاصة، كحق المسلم في عدم تتبع عوراته وعيوبه، وحقه في الستر عليه، وفي حرمة مسكنه، وصولا إلى تعريف الحياة الخاصة " الخصوصية " بأنها: " صيانة الحياة الشخصية والعائلية للإنسان بعيدا عن الانكشاف أو المفاجأة من الآخرين بغير رضاه، والحرص على أن تكون بعيدة عن كل أشكال وصور تدخل الغير، ويستوي في ذلك أن يكون من الأقارب والمقربين أم من الغير الذين ليست لهم صلة إطلاقا به، داخل بيته أو خارجه، وضمان قدر من الزمن يخلو فيه إلى نفسه، ويتصرف في أثنائه بحرية هو وأهل بيته إلى درجة يستطيع معها رد الاعتداء الواقع عليها دون أدنى مسؤولية، وتكليف الغير بمراعاة ذلك، وإلا تعرض للجزاء الشرعي".

والتعريف السابق، قد تضمن معظم عناصر الحق في الحياة الخاصة المتفق عليها، كما أنه أضاف أمرين عن التعاريف الواردة في القوانين الوضعية وهما:

- أنه منح الفرد حق استعمال القوة ضد أي اعتداء يقع من الغير على حياته الخاصة، بصرف النظر عن حجم ذلك الاعتداء.

- فقد ألزم الغير باحترام هذا الحق، ورتب مخالفة هذا الالتزام توقيع الجزاء الذي تقره الشريعة الإسلامية وهي العقوبات التعزيرية.

أما بعض المحدثين في الفقه الإسلامي[105] ص 44، فقد تناول بالدراسة حرمة الحياة الخاصة للإنسان المسلم بكل صورها ومظاهرها في مجال التطبيق باعتبار أن أول من قرر هذا الحق وأرساه هو الشريعة الإسلامية.

ومن تطبيقات الحق في الحياة الخاصة، حق الشخص في مسكنه، والعيش فيه آمنا من تطفل الآخرين عليه، والنهي عن المسارقة البصرية، واقتحام المساكن بالنظر والتجسس على الغير وعن تتبع عورات الآخرين.

ولتوضيح مكانة الحق في الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية، نتعرض بنوع من الإيجاز إلى مفهوم الحق، أقسامه، وآثاره.

مفهوم الحق في الإسلام.

استعمل الفقهاء المسلمون لفظ الحق في مجالات متعددة، فقد يستعمل للدلالة على حقوق الله على عباده، كحق الله على عباده من صلاة وصيام ونحوهما، أو على حقوق العباد بعضهم على بعض كحق التملك، أو الحقوق العامة، كالراعي على الرعية، أو على الحقوق الشخصية في العلاقات الأسرية، كحق الوالد في مطالبة أبنائه باحترامه والإحسان إليه، وكحق كل من الزوجين على الآخر، كما يطلق الحق على الحقوق المالية، كحق النفقة، وغير المالية، كحق الولاية على النفس. وقد يكون الحق اجتماعيا كحق العمل، أو اقتصاديا كتأمين المعاملات التجارية.

ففيما تقدم، يتضح أن الفقهاء قد أطلقوا لفظ الحق للدلالة على معان متعددة بل إننا إذا أمعنا النظر في قوله سبحانه وتعالى من الآية 151-153 من سورة الأنعام[1] ، نجد أن هذه الآيات قررت حقوقا عديدة مادية ومعنوية، ويقع البعض منها ضمن الحريات العامة أو الحريات الشخصية[1].

ويرى بعض الفقهاء، أن بعض الباحثين من المشتغلين بالدراسات الإسلامية ،أن القدامى من الفقهاء المسلمين مع أنهم قد أكثروا من استعمال كلمة " الحق " في كتاباتهم، الا أنهم لم يتبنوا تعريفا اصطلاحيا للحق، وكان اعتمادهم في توضيح معناه على ما ورد في كتب اللغة من معان لكلمة الحق، ويذهب إلى أن دعوى هؤلاء الباحثين دعوى يعوزها الدليل، بل يقوم البرهان على نقيضها، يقول ابن القيم في تفريقه بين الحق والملك في معرض كلامه عن بيع البئر والعين نفسها، فكان هذا حجة على صحة بيع البئر وجواز شرائها وتسبيلها، وحجة بيع ما يسقى منها وجواز قسمة الماء بالمهايأة.

وعلى كون المالك أحق بمائها، وجواز قسمة ما فيه حق، وليس بمملوك"[145] ص 382.

بالإضافة إلى ذلك، فقد استدل هذا الاتجاه على رأيه بقيام الأصوليين ببيان أقسام الحق، والآثار المترتبة عليها، وكذلك قيام الشرعيين بإظهار التفرقة بين الحق والملك[145] ص 280.

وهناك فئة من الفقهاء الذين لم يضعوا مفهوما دقيقا ومحددا للحق،ومنهم الشيخ علي الخفيف حيث قال: « إن أولئك العلماء على كثرة استعمالهم إياه (الحق) لم يعنوا ببيان حدوده في مواقع استعمالاته بل اكتفوا بوضوح معناه اللغوي ودلالته عليه، ووفائه بجميع استعمالاته في اللغة والعلوم، ومخاطبة الناس، وقد أطلق الفقهاء الحق على كل ما هو ثابت ثبوتا شرعيا، أي بحكم الشارع، وكان له بسبب ذلك حمايته، وهم في هذا لم يلتزموا معنى اصطلاحيا خاصا بهم، ولم يقروه، على الحقوق الثابتة لبعضه قبل بعض »[171] ص 36. ثم راح يعرف "الحق" بأنه " مصلحة مستحقة شرعًا"[171] ص 36.

والحال كذلك، عند بعض الفقهاء، فلم يعرفوه إلا نادرا، وإن كانوا قد اهتموا بتقسيمه وتبيان أحكامه. وقد حاول البعض منهم أن يقدم تعريفا جامعا للحق فقال: إنه " مصلحة ثابتة للفرد أو للمجتمع أولهما معا يقررها الشارع الحكيم". وعرفه البعض بأنه: "مصلحة ثابتة للشخص على سبيل الاختصاص والاستئثار يقررها المشرع الحكيم ".

وعلى سبيل العكس من ذلك، ذهب بعض الفقهاء إلى أن الحق وسيلة لغاية هي المصلحة، فعرفه الدكتور فتحي الدريني بأنه: " اختصاص يقربه الشرع على شيء، أو اقتضاء أداء من آخر تحقيقا لمصلحة معينة "[43] ص 193.

ويلاحظ على هذا التعريف أن صاحبه يفرق بين الحق، وما يهدف إليه، فالحق وسيلة لغاية هي المصلحة، وهو تعريف يتسع لمفهوم الحق عند الشرعيين كما يعتقد صاحبه. وعرفه الأستاذ مصطفى الزرقا بأنه: " اختصاص يقر به الشارع سلطة أو تكليفا ".

وعليه، فالسمة البارزة التي تميز هذه التعاريف أن الحق وسيلة للمصلحة وليس مصلحة بذاته، وأن الحق إنما يكون حقا بإذن الشارع، فهو الذي يمنح الحقوق، وهو مصدرها[183] ص 421.

أقسام الحق في الإسلام.

قسم الفقهاء- انطلاقا من المصلحة التي يبتغي تحقيقها- الحق إلى أربعة أقسام وهي:

حقوق خالصة لله تعالى:

وهي تلك الحقوق التي تعود بالنفع على العامة لاستغناء الله سبحانه وتعالى وترفعه وتنزيهه عن طلب المنافع، من ذلك، العبادات المحصنة كالصلاة والحج، وكذلك العبادات التي فيها معنى المؤنة مثل صدقة الفطر، والعقوبات الكاملة، أي الحدود التي فرضها الله تحقيقا لمصلحة عامة كحد الزنا، وكذا العقوبات التي فيها معنى العبادات كالكفارة[183] ص 442...إلخ.

فهذه الحقوق، حقوق لله، شرعت للمصلحة العامة من غير أن يشوبها أي غرض شخصي، وعليه فإنه ليس للإنسان حق العفو والإسقاط، والدليل على ذلك، أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال لأسامة بن زيد حين جاء ليشفع للسارق: " يا أسامة أتشفع في حد من حدود الله؟ إنما هلك من قبلكم أنهم كانوا إذا

سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد، والذي نفس محمد بيده، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها ".

هذا ولا يباح مثل هذا الحق لأحد ولا يصبح رضاء صاحبه سببا من أسباب الإباحة. ويمكن تشبيه هذا النوع من الحقوق، بما يعرف في لغة القانون المعاصر بالحقوق المتعلقة بالنظام العام والآداب، أي أن تلك الحقوق التي ترمي إلى تحقيق المصالح العليا للجماعة، ويقع باطلا كل اتفاق يخالف حكمها[183] ص 40، 41.

حقوق خالصة للعباد:

ويقصد بها كل ما يحقق مصلحة خاصة للعبد، ويتمثل هذا النوع في سائر الحقوق المالية للأفراد، مثل: تضمين من أتلف المال بمثله أو قيمته، هو حق خالص لصاحب المال إن شاء ضمن وإن شاء ترك، وحبس العين المرهونة، حق خالص للمرتهن، واقتضاء الدين حق خالص للدائن، وما شابه ذلك مما يجوز للإنسان أن يتنازل عنه ويسقطه، لأن لكل مكلف، الحق في أن يتصرف في حق نفسه، وهذه ليست من المصالح العامة[86] ص 74. وهذا النوع من الحقوق يقابل ما يسمى بلغة القانونيين المحدثين بالحقوق غير المتعلقة بالنظام العام، والتي يجوز للأفراد النزول عنها أو الاتفاق على مخالفة أحكامها.

الحقوق المشتركة بين الله وعباده وحق الله فيه غالب:

وهو الحق الذي يضاف إلى الله تعالى باعتباره يحقق مصلحة المجتمع كله، ولكن يحقق في نفس الوقت مصلحة خاصة للفرد، وترجح فيه المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، ومن ثم كان حق الله فيه هو الغالب.

ومثاله حد القذف، لأنه من جهة صيانة لأعراض الناس، في المجتمع ككل، كما يحقق دفع العار عن المقذوف وإعلان لشرفه وعفته، وهو ما يحقق مصلحة خاصة به، إلا أن الجهة الأولى أظهر في هذه العقوبة ولذلك، كان حق الله هو الغالب فيها، فليس للمقذوف أن يسقط الحد عن قاذفه، لأنه لا يملك إسقاط حد غلب حق الله فيه، وليس له أن يقيم الحد بنفسه، لأن الحدود التي هي حق خالص لله أو يغلب فيها حق الله، لا يقوم بها إلا ولي الأمر وليس للمجني عليه أن يقيمها بنفسه[86] ص 264.

ما اجتمع فيه الحقان وكان حق العبد فيه هو الغالب:

وهو الحق الذي يضاف إلى الله تعالى، لكونه يحقق مصلحة عامة، كما يضاف للفرد باعتبار أنه يحقق مصلحة خاصة كذلك، وإن كانت الأخيرة هي الأرجح، والمقصود أساسا من هذا الحق، ومثاله القصاص في جريمة القتل العمد، فهو يحقق المصلحتين- العامة والخاصة- فمن حيث كونه يحفظ الأمن ويكفل تأمين حياة الناس، فهو يحقق المصلحة العامة، ومن ثم فقد يضاف إلى الله تعالى، كما أنه يحقق

مصلحة خاصة، وذلك لكونه يشفي غليل أهل القتيل ويزيل غيضهم وحقدهم على القاتل، وبالتالي فقد أضيف إلى الفرد[81] ص 27.

وفي الترجيح بين المصلحتين – العامة والخاصة – في مثل هذا النوع من الحقوق، فإنه لا يوجد خلاف بين الفقهاء في أن المصلحة الخاصة هي الأرجح، ولهذا يجوز لأولياء القتيل العفو عن القاتل، وحينئذ يجوز للإمام أن يوقع عقوبة تعزيرية عن القاتل، استنادا إلى حق الله تعالى (أي مصلحة المجتمع) في القصاص[93] ص 225.

النتائج المترتبة عن أقسام الحق.

يترتب على تقسيم الحق عدة نتائج نجملها في مايلي:

الإسقاط:

يميز الفقهاء بين حق الله تعالى وحق العبد بصحة الإسقاط، حيث يكون للعبد صحة إسقاط حقه، في حين لا يكون له إسقاط حق الله تعالى، أو التنازل عنه أو الإبراء منه.

ويقرر ذلك الإمام القرافي بقوله: " ونعني بحق العبد المحض: أنه لو أسقطه لسقط، وإلاّ فما من حق للعبد إلا وفيه حق لله تعالى وإنما يعرف ذلك بصحة الإسقاط "[174] ص 141.

واستثناء من ذلك، توجد بعض الحقوق التي تقررت أصلا لمصلحة الفرد، ويطلق عليها حقوق العبد الخالصة، ومع ذلك لا يجوز له الإسقاط، ولا يعتد برضائه في هذا الخصوص، بل يكون باطلا لما يترتب عليه من إفساد للمجتمع كله.

ومن أمثلة ذلك تحريم عقود الربا صونا للأموال، والزنا صونا للأنساب، فلا يجوز للعبد إسقاط شيء منها بدعوى أن الربا لا يمس غير ماله، والزنا لا يفسد سوى نسبه وعرضه.

الميراث:

فإذا كان الحق خالصا لله، أو كان مشتركا مع العبد، ولكن حق الله فيه هو الغالب، فإنه لا يقبل الانتقال من المورث إلى الوارث، باتفاق الفقهاء، وفي عداها من الحقوق فهو محل خلاف في الفقه الإسلامي في هذا المجال.

وقد وضع الإمام القرافي ضابطا في هذا الخصوص، يمكن على ضوئه معرفة ما ينتقل وما لا ينتقل بالميراث من تلك الحقوق، فيقول: " الضابط لما ينتقل إليه- أي الوارث- ما كان متعلقا بالمال أو يدفع ضررا عن الوارث في عرضه بتخفيف ألمه "[174] ص 276.

أما القصاص وحد القذف – ليسا بمال – ومع ذلك فإنهما ينتقلان بالميراث ولعل ذلك مرجعه في القصاص إلى كونه فيه شفاء غليل الوارث، أما في حد القذف لكونه ينقذ سمعة الوارث مما لحقه من خدش في اعتباره بسبب القذف[86] ص 76.

وجمهور الفقهاء لا يفرقون بين المنافع والأموال في هذا الشأن، وهذا على خلاف الأحناف الذين لا يعتبرون المنافع أموالا، وبالتالي لا تورث عندهم.

تحريك الدعوى:

إذا كان الحق خالصا لله تعالى أو اجتمع فيه حق الله وحق العبد، ولكن حق الله هو الغالب، فإنه يجوز لكل مسلم عدل رفع الدعوى في حالة الاعتداء على مثل هذا النوع من الحقوق، وذلك باعتباره فردا في المجتمع الإسلامي، فكل مسلم يقع على عاتقه بمقتضى الشرع أن يأمر بالمعروف وأن ينهى عن المنكر، وذلك تأسيسا على ما هو وارد من آيات قرآنية وأحاديث نبوية في هذا الشأن، أما إذا كان الحق خالصا للعبد، أو مشتركا ولكن حق العبد فيه هو الغالب، فإن تحريك الدعوى بصدده يتوقف على صاحب الحق نفسه.

المتابعة:

ويقصد بها ملاحقة الاعتداء الواقع على الحق والتصدي له بهدف حماية الحق، وتختلف المتابعة بحسب نوع الحق، وما إذا كان الحق خالصا لله أو حقا للعبد أو كان مشتركا فيما بين الحقين.

فإذا كان الحق خالصا لله، فإن متابعة الاعتداء تكون من واجب المحتسب وعليه أن يقوم بها من تلقاء نفسه، ويلزم الجماعة والأفراد بهذا الواجب.

أما إذا كان الحق المعتدى عليه حقا خالصا للفرد أو كانت الغلبة فيه له على حق الله، فإن المحتسب لا يمكنه ملاحقة الاعتداء إلا في حالة استعداء صاحب الحق، وذلك لأن هذا الأخير يستطيع المطالبة بحقه أو إسقاطه، فكان لابد من الانتظار إلى حين إعلان موقفه[187] ص 216، .217

1.2.2.1. 2. موقع الحق في الحياة الخاصة من تقسيمات الحقوق في الفقه الإسلامي

سبق أن ذكرنا أن عدم استعمال الفقه الإسلامي لاصطلاح الحق في الحياة الخاصة، أو"الحق في الخصوصية" لا يعني أن هذا الفقه لم يعترف بالحق في الحياة الخاصة، حيث أن العكس هو الصحيح، وثابت ذلك من التطبيقات العديدة لهذا الحق في شريعتنا الغراء، والتي تتمثل في حرمة المسكن والسر والعرض والعورة والشرف والسمعة والاعتبار الذاتي للإنسان، إلى غير ذلك من التطبيقات التي ورد بخصوصها الكثير من النصوص الشرعية في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وذكرها الفقهاء في صور متناثرة في كتب التفسير والحديث والفقه.

كما أن الفقه الإسلامي قد استخدم لفظ " الحق "في مجالات متعددة، وميز بين أنواع الحقوق بحسب المصلحة المرجوة منها، ويطرح السؤال التالي في هذا المجال، وهو أين يقع الحق في الحياة الخاصة من تقسيمات الحقوق التي رأيناها سابقا؟ وهل هو حق من حقوق الله؟ أم حق من حقوق العباد؟ ونعرض آراء الفقهاء في ذلك.

الحق في الحياة الخاصة هو حق من حقوق الله، أو حق مشترك بين الله والعبد وحق الله فيه هو الغالب.

إذا كانت رعاية حق الفرد في حرمة حياته الخاصة تعني أساسا حماية خصوصياته من مسكنه وعورات بيته وأهله وأسراره وعرضه وشرفه، إلى غير ذلك من هذه الخصوصيات، فإن هذه الرعاية أصبحت واجبة شرعا على الغير، ومن ثم، فإن أي اعتداء على خصوصيات الأفراد، يعد اعتداء على حقوق الله تعالى، لاتصال الصورة السابقة الذكر بالحرمات والأعراض وانتهاكها محظورات منهي عنها شرعا، أو لأنها من حقوق الغير، وما كان من حقوق غيره من العباد فهو من حقوق الله تعالى.

ويضيف بعض الفقهاء، أن الاعتداء على أي حق من الحقوق المتفرعة عن الحق في الحياة الخاصة، لا يواجه إلا بحد أو تعزيز، ولأن جرائم القصاص من جرائم الاعتداء على النفس.

الحق في الحياة الخاصة حق من حقوق العبد أو الحقوق المشتركة بين الله تعالى والعبد، وحق العبد فيها هو الغالب.

إنّ التطبيقات العديدة للحق في الحياة الخاصة، في الفقه الإسلامي، تدفع للقول بأن هذا الحق يدخل تحت ما يسمى بحق العبد الخالص أو المحض، أو الحق المشترك بين الله والعبد، ولكن حق العبد فيه هو الغالب. والحق في الحياة الخاصة لا يعدو أن يكون حق كل إنسان في أن يترك لذاته في الجانب الخاص من حياته ينعم بالألفة والسكينة بعيدا عن نظر وسمع الآخرين وبمنأى عن تدخلهم أو رقابتهم بدون مسوغ مشروع[86] ص 79.

وإذا كان هذا الرأي قد انتهى إلى اعتبار الحق في الحياة الخاصة من الحقوق الخالصة للعبد أو المشتركة بين الله والعبد وحق العبد فيها هو غالب، فإن الأثر المترتب على ذلك هو جواز إسقاط هذا الحق من قبل صاحبه، وبالتبعية عدم إمكان متابعة المعتدي على هذا الحق من طرف المحتسب إلا بإرادة صاحب الحق[50] ص .138

2.2.2.1. مصادر وأسس الحق في الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية

اهتمت الشريعة الإسلامية بوصفها دينا سماويا، ختم الله به الديانات، بالإنسان، باعتباره أساس تعمير الكون، فأعطت له حقوقا تحمي جوانب حياته وكفلت له حريات يمارسها، وقدمت له ضمانات تكفل تمتعه بتلك الحقوق والحريات.

ويعد الحق في الحياة الخاصة من أهم الحقوق التي ضمنتها الشريعة الإسلامية، وذلك بتاريخ سابق بعديد القرون عن ظهور ما عرف ب "حقوق الإنسان" على الساحة الدولية، وقبل أن تعرف القوانين الوضعية المعاصرة ذلك، بوقت طويل، إذ أن أعظم إعلان عالمي لحقوق الإنسان هو ذلك

الإعلان الذي أتى به الإسلام، منذ أزيد من أربعة عشر قرنا من الزمان، والذي يحمي الإنسان لذاته بغض النظر عن أي شيء آخر[181] ص 169، 171.

وسنبحث في مصادر الحق، والأسس التي يقوم عليها في الشريعة الإسلامية من خلال النقطتين الآتيتين: أولا: مصادر الحق في الحياة الخاصة، وثانيا: أسس الحق في الحياة الخاصة.

1.2.2.2.1. مصادر الحق في الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية

إذا كان الحق في الحياة الخاصة من الحقوق المعترف بها في شريعتنا الإسلامية الغراء، فإنه من البديهي أن يجد سنده ومصدره في القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وسنتعرض بالدراسة لهذين المصدرين في النقطتين الآتيتين:

في القرآن الكريم:

لقد حظيت الحياة الخاصة للأفراد بالحماية في القرآن الكريم، الذي- لا جدال فيه- هو المصدر الأول للتشريع في كل العصور، فكان جامعا شاملا لكل الأصول.

والقرآن الكريم، يشتمل على آيات بينات، أوردت ضوابط عامة يؤدي تطبيقها على وجه صحيح إلى المحافظة على الحياة الخاصة، بحيث لا يجوز لأي شخص مهما كانت منزلته في المجتمع أن يعتدي عليها، وهو ما يؤكد اعتراف شريعتنا الإسلامية الغراء بالحق في الحياة الخاصة، ومصدر هذا الاعتراف هو القرآن الكريم، بما أورده من مبادئ عامة ونماذج تطبيقية لحماية الحياة الخاصة.

وسنكتفي بذكر بعض الضوابط والآيات. الضوابط الواردة في القرآن الكريم بشأن حماية الحق في الحياة الخاصة.

عدم جواز التجسس:

ينهى الله سبحانه وتعالى عن انتهاك الحياة الخاصة بالتجسس والتطلع إلى أسرارهم وعوراتهم، وكذلك عدم اغتيابهم، إذا علم من أمورهم شيئا من غير تجسس عليهم، واعتبر مخالفة هذا النهي جريمة، تصل بشاعتها إلى حد أكل لحم الأخ ميتا، فيقول الله سبحانه وتعالى: (ولاَ تَجَسَّسُوا ولاَ يَغْتَب بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيتًا فَكَرِهْتُمُوهُ)[1].

وقد نهى النبي "صلى الله عليه وسلم"، عن تتبع عورات الناس، فقد ورد عنه أنه قال لمعاوية رضي الله عنه " إنك إن تتبعت عورات الناس أفسدتهم، أو كدت تفسدهم ".

وثبت عن النبي "صلى الله عليه وسلم قوله": " إيّاكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانا "[165] ص 8.

وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: " لو رأيت أحدًا على حد من حدود الله تعالى ما أخذته ولا دعوت له أحدا حتى يكون معي غيري "[154].

عدم جواز اقتفاء أمور الناس بغير علم:

في سبيل المحافظة على الحياة الخاصة، وعدم التعرض لها بالانتهاك من قريب أو بعيد، ومن تطبيقات الحق في الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي، عدم جواز تتبع أمور الناس من غير علم ولا بصيرة، لأن ذلك قد يؤدي إلى الإنحراف عن الحق، فيقول الله عزّ وجل (ولاَ تَقْف مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْم، إِنَّ السَّمْعَ والبَصَرَ والفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ مَسْؤولاً)[1].

وقد اهتم الفقهاء بتفسير هذه الآية اهتمامًا كبيرًا ، فيقول أبوبكر الرازي " القفو: إتباع الأثر من غير بصيرة ولا علم، وكانت العرب فيها من يقتف فيها النسب، وقد كان الاسم موضوعا عندهم لما يخبر به الإنسان من حقيقة .

ومقتضى ذلك، أن من قال في الناس من السوء ما لا يعلم صحته، يكون آثما، لأنه قائل بغير علم، وقد نهاه الله عن ذلك، وفيما تستطرد فيه الآية بعد ذلك، إذ تقول: (وَلاَ تَقْف مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْم، إِنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ مَسْؤولاً)، إنما تؤكد النهي السابق بتحديد مسؤولية إنسانية الفرد التي تتمثل في إدراكه، ذلك أن عملية التتبع لأسرار الغير إنما تتم عادة إذا خف إيمان القلب ، ثم نشط العقل في تدبير وسائل التتبع، إن الإنسان المتتبع لأسرار غيره متجرد من الإيمان وحكمة العقل، وليس له من النهاية إلا شبحها وظلها[109] ص 3.

عدم جواز بناء الأحكام على مجرد الظن:

بالبحث في نصوص القرآن الكريم فيما يتعلق بالحياة الخاصة، يتضح لنا أن هناك كثيرا من الآيات التي يحذر فيها الله سبحانه وتعالى من بناء الأحكام على مجرد الظن.

فيقول جلّ شأنه: (إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئًا)[1] ، ويقول أيضا (قُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزَغُ بَيْنَهُمْ، إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلإِنْسَانِ* عَدُوًّا مُبِينًا)[2] ويقول أيضا: (قُلْ هَلْ عِنْدَكُم مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا، إِن تَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وإِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ تَخْرُصُونَ)[1] ، ويقول الله عزّ وجلّ: (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ)[1].

ويقول الرسول "صلى الله عليه وسلم": " إن الله قد حرم على المؤمن من المؤمن دمه وماله وعرضه وأن يظن به ظن السوء "، وقال صلى الله عليه وسلم: " إيّاكم والظن فإن الظن أكذب الحديث".

قال الإمام أبو حامد الغزالي: " وسوء الظن يدعوا إلى التجسس والتحسس "[154] ص 217 فستر العيوب والتجاهل والتغافل عنها شيمة أهل الدين[154] ص 218 وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: " لا تظنن بكلمة خرجت من أخيك إلا خيرا، وأنت تجد لها في الخير محلا "[147] ص 364.

ومما تقدم يتضح لنا جليا، أن الشارع الحكيم قد نهى في الآية الكريمة عن اقتراف أمور ثلاثة، لأن اقترافها اعتداء على حياة الإنسان الخاصة وانتهاك لحرمتها، وقد جاء ترتيب هذه الأمور كالآتي:

- النهي عن التقول في حق الناس ما لم يكن معلوما فيهم، وإنما لمجرد "الظن" وذلك في قوله تعالى: (يَأَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِ، إِنَّ بَعْضَ الظَّنِ إِثْمْ).

- النهي عن التجسس على أسرار الناس والتطلع على عوراتهم، وذلك في قوله تعالى: (وَلاَ تَجَسَّسُوا).

- النهي عن اغتياب الناس بما علم عنهم من أسرار بدون تجسس، وذلك، في قوله تعالى(وَلاَ يَغْتَب بَعْضُكُم بَعْضًا). ففي الأمر الأول نهي عما لم يعلم، وفي الأمر الثاني نهي عن طلب ذلك العلم، وفي الأمر الثالث، فنجد نهيا عن ذكر ما علم.

في السنة النبوية الشريفة:

السّنة النبوية المطهرة، هي أقوال النبي "صلى الله عليه وسلم" وأفعاله، وتقريراته، وهي شارحة للقرآن الكريم ومكملة له، وهي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، وفي بيان مكانتها وأهميتها، يقول الله عزّ وجلّ: (وأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ولَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُون)[1].

فدور الرسول "صلّى الله عليه وسلم" في إرساء معالم وركائز الدين الإسلامي دور بارز، فلم يكن مقصورا على الجانب التشريعي، وإنما كان له الدور القضائي والفقهي كذلك[185] ص 1، 2.

فقد احتوت السنة النبوية أحاديث عديدة، تؤكد اهتمام النبي عليه الصلاة والسلام، بالحفاظ على حرمة الحياة الخاصة للأفراد والتي تمنع انتهاكها.

فقد وردت نصوص كثيرة في السنة النبوية الشريفة، آمرة بدعم وحماية الحياة الخاصة للإنسان، وذلك بالنهي عن اختلاس النظر إلى عورات الناس، فقد روي عن النبي "صلى الله عليه وسلم" ((إيّاكم والجلوس في الطرقات، فقالوا يا رسول الله ما لنا بد من مجالسنا، نتحدث

فيها، إذا أبيتم إلاّ الجلوس فأعطوا الطريق حقه، قالوا وما حقه يا رسول الله؟ قال: غض البصر، وكف الأذى، وردّ السلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)).

وقال "صلّى الله عليه وسلم": ((يا معشر من آمن بلسانه، ولم يدخل الإيمان قلبه، لا تؤذوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم، فإن من تتبع عورة أخيه المسلم تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته يوشك أن يفضحه ولوفي جوف بيته))[175] ص 332. وقوله "صلّى الله عليه وسلم": ((من اطّلع في بيت قوم بغير إذنهم فقئوا عينه فلا دية ولا قصاص)).

كما روي أن الرسول "صلّى الله عليه وسلم" كان قائما يصلي في بيته، فجاء رجل فاطلع في البيت، فأخذ الرسول عليه الصلاة والسلام سهما من كنانته وسدده نحو عينيه حتى انصرف. ويقول "صلّى الله عليه وسلم": ((من تسمّع حديث قوم وهم له كارهون صبّ في أذنه الإنك يوم القيامة))،

والإنك هو الرصاص المذاب، وبذلك يكون الجزاء من جنس العمل، وهو يعني التوعد الشديد لمن تخول له نفسه ارتكاب هذه الجريمة النكراء الا وهي التجسس على خصوصيات الناس بالتصنت على أحاديثهم.

ومما سبق، يتبين لنا أن الحق في الحياة الخاصة، يجد سنده ومصدره في النصوص الإسلامية - قرآنا وسنة- على نحو يصل بحمايته إلى أعلى مراتب الحماية.

2.2.2.2.1. 2. أساس الحق في الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية

يقوم الحق في الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية على أسس متينة، وإن كانت لها علاقة بحقوق الإنسان جميعها، إلاّ أن بعضها، أكثر التصاقا بهذا الحق دون غيره، من بقية الحقوق، وسنتعرض إلى أساسين وهما: الاعتبار الذاتي للإنسان، والأخلاق الفاضلة فيما يلي:

الاعتبار الذاتي للإنسان:

للإنسان اعتبار ذاتي، مقصور عليه، ومميز له، هذا الاعتبار يمكن تسميته كيان الإنسان الأدبي، وهو معنى يتكون من عناصر تتفاوت أهمية لدى الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه.

وقد يتغير هذا الترتيب في الأهمية من مجتمع لآخر وفقا لما يسود هذا المجتمع أو ذاك من عقائد وأعراف.

ويمكن ترتيب هذه العناصر حسب أهميتها في الشرف والعرض والكرامة، والسمعة، والاعتبار، والتي هي موضع مدح أو ذم، ويتأثر بها الإنسان رفعة وضعة[100] ص 384. وكلمة "عرض" وردت دون أن يعني الكثيرون ببيان معناها في الفقه الإسلامي، ولعل ذلك مرجعه إلى عدم حاجة هذه الكلمة إلى تفسير لدى الرجل العربي الذي كان يفهم القصد منها على أنها تعني قمة الشرف الذي ترخص فيه الدماء، إذا ما اعتدي عليه أو انتهك، وجاء الإسلام فلطف من ذلك دون أن ينقص من مضمونه.

ومن التعريفات الجامعة لكلمة "العرض" تعريف الإمام ابن رجب الحنبلي[100] ص 385، فقد عرفه بأنه ((موضع المدح والذم من الإنسان، وما يحصل بذكره الجميل مدح، وبذكره القبيح قدح، وقد يكون ذلك تارة في نفس الإنسان، وتارة في سلفه، وتارة في أهله)).

وهذا السمو للعرض هو ما ردده العلماء المسلمون من أن "عرض الإنسان أشرف من بدنه"[182] ص 54 ولذلك، جاءت الشريعة الإسلامية بأثر العقوبات على الأفعال التي تعد انتهاكا واعتداءا على العرض.

فلم تكتف الشريعة الإسلامية في جريمة الزنا بتوقيع عقوبة الإعدام بالنسبة للمحصن، بل أوجبت أن تنفذ هذه العقوبة بأشد صورها وأعنفها، وذلك بأن يرجم الزاني المحصن بالحجارة حتى الموت[172] ص 268.

أماّ ما يتعلق بجريمة القذف رميا بالزنا، فإن الشريعة الإسلامية تقرر أن من قذف رجلا محصنا في عرضه أو امرأة محصنة في عرضها، بأن اتّهم أحدهما بالزنا وعجز عن إقامة الدليل القاطع على ما يقول، توقع عليه عقوبتين مهينتين، إحداهما موقوتة تناله في جسمه هي أن يجلد ثمانين جلدة، والأخرى عقوبة دائمة تناله في مكانته وكرامته، والثقة به، وهي أن يعتبر ساقط الشهادة، أي لا تقبل منه شهادة في أي أمر من الأمور طول حياته.

فقال الله تعالى في ذلك: (والّذينَ يَرْمُونَ المُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلُدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ولاَ تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةٌ أَبَدًا وأُولَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ)[1]. والإسلام لا يفرق في ذلك بين أن يكون القاذف شريفًا أو وضيعًا، حاكما أو محكوما، بل الجميع متساوون في نظر الإسلام.

الأخلاق الفاضلة:

فقد اهتمت الشريعة الإسلامية الغراء، بالأخلاق الفاضلة اهتماما كبيرا إلى الحد الذي جعلت منها أولى الدعائم التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي، كما تحرص على حماية الأخلاق، وتشدد في هذه الحماية، بحيث تكاد تعاقب على كل فعل يتعارض مع الأخلاق، وصيانة الأخلاق تؤدي إلى صيانة الأعراض والأموال، والصحة، والمحافظة على الأمن العام والسكينة العامة في المجتمع.

وفي سبيل تحقق قاعدة الأخلاق الفاضلة، والعمل على بقائها كدعامة أساسية يقوم عليها المجتمع الإسلامي، فقد حرصت الشريعة الإسلامية على إرساء العديد من المبادئ التي تضمن وجود هذه القاعدة، واستمرار بقائها، ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

يعدُّ هذا المبدأ من أهم الأسس التي تقوم عليها حياة الإنسان المسلم، بما في ذلك حياته الخاصة، وتتفرع عنه قواعد ذات صلة وثيقة بالأخلاق الفاضلة.

وفي ذلك، يقول الله تعالى: (وتَعَاوَنُوا عَلَى البِرِّ والتَّقْوَى ولاَ تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ والعُدْوَان واتَّقُوا الله إِنَ الله شَدِيدُ العِقَاب)[1]، وقوله تعالى: (وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الخَيْرِ ويَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ المُنْكَر)[1]. وتطبيق هذا المبدأ في سائر مجالات الحياة في المجتمع الإسلامي، يعدّ بمثابة درعًا واقيًا وضمانًا لكل الحقوق، ومن ضمنها الحق في الحياة الخاصة، وفقا لتعاليم الشريعة الإسلامية.

مبدأ الستر:

يعدّ هذا المبدأ من الوسائل الوقائية لحياة الإنسان الاجتماعية، إذا شابه نذر الانحراف أوالشر، لذلك يطالب الإسلام المسلم بالستر على المنكرات وعدم إشاعة الفتنة بإشاعة الفاحشة في مجتمعه.

لذلك فإن الجماعة المسلمة " لا تخسر بالسكوت ـ عن تهمة غير محققة ـ كما تخسر بشيوع الاتهام، والترخص فيه، وعدم التحرج من الإذاعة به، وتحريض الكثيرين من المتحرجين على ارتكاب الفعلة التي كانوا يستقذرونها، ويظنونها ممنوعة في الجماعة أو نادرة، وذلك فوق الآلام الفظيعة التي

تصيب الحرائر الشريفات والأحرار الشرفاء، وفوق الآثار التي تترتب في حياة الناس وطمأنينة البيوت "[164] ص 3491.

والمبدأ الذي يقوم عليه السلوك الفردي والجماعي، قول الله سبحانه وتعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابُ أَلِيم فِي الدُّنْيَا والآخِرَةِ والله يَعْلَمُ وأَنْتُمْ لاَ تَعْلَمُون)[1]. لذلك، يرى الإسلام الخير كل الخير في هذا الستر، ففي ذلك منهم تربية ووقاية، فالإسلام لا يستجيب للإعلان عن الجريمة، فإعلانها يفسد الجو الخلقي العام، إذ في إذاعة الشّر ما يغري بإتباعه، ويشيع فساده وأثره بين الناس[180] ص 21، 22.

تكريم الله تعالى للإنسان:

إنّ تكريم الإنسان وإعلاء شأنه في الأرض من أسمى وأبرز الغايات التي جاءت من أجل تحقيقها الشريعة الإسلامية، وأن تحقيق هذه الغاية النبيلة يقتضي أن يملك الإنسان كل حقوقه وأن يكون له إمكانية التمتع بها، وأن تحاط بكل الضمانات الكفيلة بصيانتها وحمايتها.

يقول الله تعالى : (ولَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وحَمَلْنَاهُمْ فِي البَرِّ والبَحْرِ ورَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِبَاتِ وفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً)[1].

وقال سبحانه وتعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَة، قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ويَسْفِكُ الدِّمَاء ونَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ ونُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُون، وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى المَلاَئِكَة، فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلاَءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِين، قَالُوا سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ العَلِيمُ الحَكِيم، قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ، فَلَمَّا أَنْبَأَهُم بِأَسْمَائِهِم قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ وأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ ومَا كُنْتُمْ تَكْتُمُون)[1].

وقال جلّ جلاله في هذا الموضوع (وإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُوا لآدَم فسَجَدُوا إِلاّ إِبْلِيسَ أَبَى واسْتَكْبَرَ وكَانَ مِنَ الكَافِرِين)[1]. فهناك العديد من مظاهر وصور التكريم التي اختص بها الإسلام الإنسان دون بقية المخلوقات في الكون، ومن هذه المظاهر مايلي:

تفرّد الإنسان بالعقل:

فقد ميّز الله الإنسان عن بقية المخلوقات بالعقل، ومنحه إمكانية التحكم في كل مسائل حياته، إذا أراد، إضافة إلى أنّ سمو الإنسان بالعقل، كميزة له، إنما يتكامل مع خصوصية اختص بها، هي القدرة على معرفة حقوقه، واحترام التزاماته، واجتماعها فيه تحقيق كرامته وكيانه.

ويرى بعض العلماء، في تفسيرهم لمظاهر التكريم، يرجعونها إلى نعمة العقل، لذلك فإن استخدام الإنسان للعقل عند علماء المسلمين هو"وسيلة الإيمان الصحيح"[175] ص 909. كما جعل البعض من أهل السنة يقول: " إن الذي يستقصي جهده في الوصول للحق ولم يصل ومات طالبًا إياه ـ أي الحق ـ غير وقّاف عند الظن فهو تاج "[118] ص 122.

الحرية:

ومن مظاهر تكريم الله للإنسان وتفضيله على غيره من المخلوقات، أن حباه الله تعالى بالحرية ومنحه التحرر فطرة وخلقا، فالحرية هي أصل الأصول في الدين الإسلامي وتبرز أسمى أشكال الحرية في عبودية الإنسان لخالقه فحسب، من أي عبودية لمن دون ذلك، فالحرية ترتبط ارتباطا كاملا بمسألة التوحيد الذي هو أساس الشريعة الإسلامية.

خلق الله للإنسان في أحسن هيئة:

ومن مظاهر تكريم الله للإنسان، أيضًا، أن خلقه في أحسن تقويم، قال تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ)[1]، ما يستدل به على أفضلية جنس البشر على جنس الملائكة[147] ص 217.

كما يتبين هذا التكريم من قوله تعالى: (لَقَدْ خَلَقْنَا الإنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيم)[1].

وقد خصّ التشريع الإسلامي الإنسان بكافة الحقوق لكي يتمتع بها بحرية، في حدود ما أوجبه الله، والحرية من هذه الحقوق التي حرصت الشريعة الإسلامية على حمايتها، ونصت على حماية الحق في الحياة الخاصة، فيقول "صلّى الله عليه وسلّم" : « كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم »[109] ص 2، 3..

3.2.2.1. عناصر الحق في الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية

سيتم التعرض في هذا المطلب إلى القيم، التي تعتبر عناصر الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية، بعد أن تبين لنا بأن الشريعة الإسلامية قد أقرت حق الشخص في حياته الخاصة، وجاءت بضوابط عامة، سواء في القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة، بشأن المحافظة على الحياة الخاصة للإنسان، وإن لم تذكر أي من المصطلحين السابقين ـ الحق في الحياة الخاصة أو الحق في الخصوصية ـ حيث جاء مندرجا تحت المفهوم العام للحق في الفقه الإسلامي.

فهناك تطبيقات عديدة في الشريعة الإسلامية يمكن من خلالها التعرف على عناصر الحق في الحياة الخاصة، والتي تتمثل في حق الفرد في حرمة مسكنه والعيش فيه آمنا من تطفل الآخرين عليه، وحقه في ستر عوراته والحفاظ على حرماته، ومحادثاته الشخصية وعدم الكشف عنها بأي وسيلة من الوسائل البصرية أو السمعية، وحق الإنسان في الحفاظ على أسراره وعدم إفشائها للناس، وحقه في اتصالاته الشخصية من مراسلات أو أحاديث خاصة، وعدم الكشف عنها بأي وسيلة من الوسائل السمعية أو البصرية، وبناء على ما تقدم فإننا نتعرض في هذا الفرع إلى عناصر أربعة، وهي:

أولا: حرمة المسكن.

ثانيا: حرمة الاتصالات الخاصة.

ثالثا: حفظ الأسرار وعدم إفشائها.

رابعا: حرمة المراسلات.

1.3.2.2.1. حرمة المسكن

يعتبر الحق في حرمة المسكن عنصرا هاما من عناصر الحق في الحياة الخاصة بل هو أبرز هذه العناصر على الإطلاق، وذلك لأن مسكن الإنسان هو مستودع أسراره، وخصوصياته، ومحور خلوته وحرماته، وحزام أمنه وأمانه على نفسه وعرضه وماله[73] ص 49.

فقد حظي الدخول للمسكن بتنظيم دقيق يضمن حفظ الحياة الخاصة للإنسان خلف أبوابه، وجعل لهذا الدخول شروطا تضمن تحقيق تلك الغاية على أبلغ صورة وأتم معنى.

وقد تقررت حرمة البيوت في نصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة وكانت لها تطبيقات في فعل الصحابة رضوان الله عليهم.

ويتم التطرق إلى حرمة المسكن في القرآن الكريم ثم في السنة النبوية المطهرة.

حرمة المسكن في القرآن الكريم والسنة النبوية:

نتعرض فيما يلي لحرمة المسكن في القرآن الكريم (أ) ثم في السنة النبوية الشريفة (ب).

في القرآن الكريم:

فقد جعل الله البيوت سكنا يطمئن بها أصحابها، ويأتمنون على عوراتهم فيها، وحظي الدخول إليها بتنظيم دقيق محكم، يضمن الحياة الخاصة لساكنيه.

وجاء القرآن الكريم صريحًا وواضحًا، في خصوص حرمة المسكن، يقول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُون)[1].

تربط هذه الآية الدخول باستئناس الأهل فلا يحق الدخول دونه، فتنص بشكل صريح ومباشر عن الدخول إلى المنزل إلاّ بعد الاستئناس والتسليم على أهلها (أصحابها).

والمقصود بالاستئناس والتسليم، هو إعلام من في البيت إن كان الآتي ممن يجوز دخوله عليهم أم لا للحيلولة دون النظر إلى ما لا يريد صاحب المنزل النظر إليه، كما أنه يعد تسليما على أصحاب البيت، والاستئذان منهم، ويقتصر الاستئذان على الغرباء، أما أصحاب البيت فلا يشترط منهم ذلك لفقدان العلة.

وقد جاء الاستئذان في الآيات القرآنية بلفظ الاستئناس، يقول سبحانه وتعالى: (فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلاَ تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوأَزْكَى لَكُمْ والله بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيم)[2].

في الآية الكريمة نهي صريح عن دخول البيوت المسكونة في حال عدم وجود أصحابها، ويرى جانب من الفقه إلى أن المخاطب هنا الحاكم والمحكوم على السواء، فليس الأمر مقصورا على رد الأفراد فحسب، بل الأمر يشمل حماية المسكن من بطش السلطة وتعسفها وتوفير الضمانات في مواجهتها كونها

الجهة التي تملك من وسائل القهر ما لا يملك الفرد العادي، والمقصود هنا البيوت المسكونة، سواء كان أصحابها فيها أثناء الرغبة في الدخول، أم كانوا غير موجودين بها، وفي هذا تركيز على عنصر السكن وارتباط دخولها بضرورة الاستئذان والإذن.

أما البيوت غير المسكونة فيقول تعالى في خصوصها: (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَة فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ والله يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ ومَا تَكْتُمُونْ)[1] ، لم يستلزم الفقهاء الاستئذان في دخول البيوت إذا كانت غير مسكونة، وكان فيها متاع للناس، وفي ذلك يقول صاحب جامع البيان للطبري: " ليس عليكم إثم وحرج أن تدخلوا بيوتًا لا ساكن بها بغير استئذان، ثم اختلفوا في ذلك، أي البيوت عني؟ فقال البعض: يقصد بها الخانات، والبيوت المبنية بالطرق والتي ليس لها سكان معروفون، وإنّما بنيت لمارة الطرق، ليأووا إليها[168] ص 113 كالفنادق والمتاجر.

وقال آخرون: إنها البيوت التي تتخذ للمسافرين كالخانات وأشباهها، ويفسر قول الله تعالى: (فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ) بقوله أي منافع لكم تنتفعون بها وتستظلون بها من الحر والبرد.

والشريعة الإسلامية في سبيل حرصها الشديد على صيانة حياة الإنسان الخاصة وإمعانًا في هذا الحرص أوجبت الاستئذان ـ داخل المسكن ـ على المقيمين فيه إذا ما أرادوا الدخول على أهله في أوقات معينة.

وقد جاء النص القرآني بتحديد هؤلاء الأشخاص الواجب عليهم الاستئذان داخل المسكن كذلك والأوقات التي يتعين عليهم فيها طلب الإذن بالدخول على أهله، فيقول الله تعالى:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَسْتَأْذِنَكُم الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ والَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الحلُمَ مِنْكُمْ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلاَةِ الفَجْرِ وحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَة ومِنْ بَعْدِ صَلاَةِ العِشَاءِ ثَلاَثُ عَورَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ ولاَ عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْض كَذَلِكَ يُبَيِّنُ لَكُمُ الآيَاتِ والله عَلِيمٌ حَكِيم)[1].

وبهذا يتبين أن الإطلاع على العورات حرام لذاته، وأن الأمر بالاستئذان سبيل لتجنب ذلك الحرام، وعلى ذلك، إذا كان إنسان يحاول كشف عورات الناس في بيوتهم، فإن محاولته حرام ومنعه فيها واجب. وهذه الآية الكريمة قد حددت الأشخاص الواجب عليهم الاستئذان داخل المسكن إذا ما أرادوا الدخول على أهله، وكذلك الأوقات التي يجب فيها هذا الإذن، وذلك على النحو الآتي:

- الأشخاص الذين يجب عليهم الاستئذان داخل المسكن:

وهؤلاء الأشخاص ـ كما حددت الآية الكريمة ـ هم المماليك والأطفال الذين لم يبلغوا الحلم.

- الأوقات التي يجب فيها على الخدم والصغار الاستئذان داخل المسكن:

هذه الأوقات، أطلق عليها في الآية " ثلاث مرات " وهي على النحو التالي:

- من قبل صلاة الفجر.

- وقت الظهيرة.

- بعد صلاة العشاء.

ويقول الزمخشري: « ثلاث مرات » ومن ثمّ تكون هذه الأوقات ثلاث كما أوضحتها آية الاستئذان داخل المسكن وذلك على النحو التالي:

- من قبل صلاة الفجر وهو الوقت الذي يكون قبل صلاة الفجر مباشرة، حيث يكون الناس في هذا الوقت إما في ثياب النوم، وإما في تغييرها للبس ثياب الخروج، وهو ما عبرت عنه الآية بـ " من قبل صلاة الفجر ".

- وقت الظهيرة أو القيلولة: والظهيرة وقت الظهر، وهي منتصف النهار، حيث يتخفف الناس في لباسهم، وعبّرت الآية عن ذلك بـ " وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ".

- بعد صلاة العشاء: يكون الشخص قد انتهى من صلاة العشاء، فيتجرد من ثياب اليقظة، ويرتدي ثياب النوم.

وسمي كل واحد من هذه الأحوال الثلاثة عورة، لأن الناس يختل تسترهم وتحفظهم فيها. أما إذا أصبح الأطفال بالغي سن الحلم ذكورا وإناثا، فإنهم يخضعون للقواعد العامة التي تشترط الإذن في جميع الأوقات، قبل دخول الأماكن المسكونة[146] ص 456.

- حرمة المسكن في السنة النبوية والفقه الإسلامي:

وردت أحاديث كثيرة عن الرسول "صلّى الله عليه وسلم" تدل على حرمة المسكن منها: « لو اطّلع رجل في بيتك فحذفته بحصاة ففقأت عينه، ما كان عليك جناح »[155] ص 281.

وما ثبت عن سهل بن سعد أن رجلا اطّلع من جحر في باب النبي "صلّى الله عليه وسلم"، وكان في يد النبي عليه السلام مدرى يحك بها رأسه، فلمّا رآه الرسول عليه السلام قال:« لو أعلم أنّك تنظرني لطعنت به في عينك إنّما جعل الإذن من أجل البصر»[155] ص 281.

وما ثبت عن أنس بن مالك رضي الله عنه: " أن أعرابيا أتى بيت رسول الله "صلّى الله عليه وسلّم"، فألقم عينه خصاص الباب، فأخذ سهما أوعودا، فتوخى الأعرابي، ليفقأ عين الأعرابي، فذهب، فقال: أما إنك لوثبتّ لفقأت عينك "[156] ص 35. وأخرج البخاري أيضا عن عمار بن سعد التجيبي قال: قال عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ "من ملأ عينيه من قاعة بيت قبل أن يؤذن له فقد فسق". وروي أيضا أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ كان يعس بالمدينة من الليل فسمع صوت رجل في بيت يتغنى، فتسور عليه، فوجد عنده امرأة وعنده خمر، فقال: يا عدو الله أظننت أن الله يسترك وأنت على معصيته، فقال: وأنت يا أمير المؤمنين، فلا تعجل، فإن كنت قد عصيت الله في واحدة، فقد عصيت الله في ثلاث، فقال الله تعالى: « ولاَ تَجَسَّسُوا » وقد تجسست، وقال الله تعالى:(ليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها) وقد تسورت علي، وقد قال تعالى: (لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم) وقد دخلت بيتي

بغير إذن ولا سلام، فقال عمر ـ رضي الله عنه ـ هل عندك من خير إن عفوت عنك، قال: نعم والله يا أمير المؤمنين لئن عفوت عنّي لا أعود إلى مثلها أبدا، فعفا عنه، وخرج وتركه[154] ص 245.

وإضافة لذلك، اعتبرت الشريعة الإسلامية وجود شخص في مسكن غيره دون سبب أو قصد واضح من دخوله فيه، ودون رضاء صاحب المسكن من الجرائم التعزيزية[149] ص 270.

ومن هذه المواقف يتبين لنا مدى أهمية حرمة المسكن لدى المسلمين الأوائل وتقديسهم لها، ودليل ذلك، أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ عطّل حدّا من حدود الله وهو حدّ شرب الخمر، وامتنع عن تطبيق العقوبة على الجناة بسبب دخوله بيوتهم من غير إذن منهم بالمخالفة للنهي الذي ورد في القرآن الكريم.

وبناءً على هذا فقد استبعد الخليفة عمر بن الخطاب الأدلة المتحصلة بطريقة غير مشروعة، ويكون الفقه الإسلامي أيضا قد عرف ـ قاعدة الاستبعاد ـ وهذه القاعدة تقتضي استبعاد الدليل المتحصل عليه بطريق غير مشروع، وهي من القواعد المهمة في الإجراءات الجنائية[106] ص 235.

- مفهوم المسكن وشروطه:

نتعرض فيما يلي لمفهوم المسكن في النقطة (أ) ثم إلى شروطه في النقطة (ب).

- مفهوم المسكن:

ينطبق مفهوم المسكن في الفقه الإسلامي على كل مكان يأوي إليه المرء ويختصّ به دون غيره[86] 291 سواء أقام فيه صاحبه وبصورة مستمرة أو كان يتغيب عنه في بعض الأحيان، وذلك، لقوله تعالى: (... فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلاَ تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ).

والمسكن بكسر الكاف هو المنزل والبيت، وأهل الحجاز يفتحون الكاف، وورد في القرآن الكريم بلفظ البيت والبيت في اللغة اسم لسقف واحد له دهليز يتخذ مأوى للإنسان أو البهائم سواء كان من حجر أومن شيء آخر كما يطلق على أي مكان مسور أو محاط بحواجز متى كان مستعملاً أو معدّا للمأوى أو للسكن[73] ص 65.

ولذلك، لا يشترط فقهاء الشريعة الإسلامية للمسكن شكلا خاصا، فقد يكون مجرد كوخ بسيط أوخيمة، حيث يقال أن الخيمة في الصحراء كالبيت في البنيان.

وتمتدّ الحماية لتشمل كل مكان مسكون من قبل الإنسان سواءً كان تحت الأرض أو فوق الأرض، عريشة أوخيمة، والهدف من ذلك كله هو حماية أسرار الإنسان الذي يقطن المكان أو المأوى أو المسكن من أن يتطفل عليها الغير، وبالتالي حماية الحياة الخاصة للساكن مهما كان نوع السكن أو مكانه.

- الشروط الواجب توفرها في المسكن:

فقد حدد الفقهاء شروطا في المسكن، حتى يتمتع بالحماية المقررة شرعا، وهذه الشروط هي:

الشرط الأول: أن يكون مكانا معدّا لسكنى طائفة محددة من الناس.

هذا المكان وحده تتحقق في شأنه العلة من الاستئذان في دخوله، وهو عدم وقوع بصر الداخل على خصوصيات الأفراد وحرماتهم. ولذلك، فإن جميع الأماكن الأخرى التي اعتاد الجمهور دخولها، من غير أن يتخذها مسكنًا له، كالمحلات العامة، والمساجد، فإنها لا تعتبر مسكنا ولا تتمتع بالحرمة المشار إليها.

وتجدر الإشارة إلى جواز أن يكون خاصا في بعض أجزائه، وعاما في الأجزاء الأخرى، كالفنادق، كما يمكن أن يكون عاما في وقت وخاصّا في وقت آخر.

كما أن المحلات التجارية تعتبر عامة، ولا تتمتع بالحرمة، في الوقت الذي يسمح فيه للجمهور بارتيادها، وعادة تفتح في النهار، وتغلق في الليل وهي الزمن التي تتحول فيه إلى أماكن خاصة.

وإذا كان مفهوم البيت من الناحية اللغوية، ينسحب على الدار وعلى كل مكان يأوي إليه المرء ويختص به دون غيره، من خيمة، وهودج، وقصر، فكذلك ينسحب على السفينة طبقا لما ذهب إليه طائفة من المفسرين[86] ص 293 والسيارة الخاصة، وكذا الطائرة الخاصة، وعليه في هذه الوسائل الأخير تتمتع بالحرمة مثل المسكن.

ويلاحظ أن شرط ديمومة الإقامة في المسكن غير لازم حتى يعتبر البيت سكنا خاصا يتمتع بالحرمة، كما لا يشترط أن يكون المسكن عامرا، بل يتمتع بالحماية حتى ولو كان غير مسكون، لقوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلاَ تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ)[1].

الشرط الثاني: أن تكون حيازة المسكن مشروعة.

ومقتضى هذا الشرط، أن الحرمة لا تثبت لمن اغتصب دارا من صاحب الحق فيها والملكية لا تسقط عن المسكن بفعل الغاصب، فيحق لمالك المسكن أن يدخله متى شاء بغير إذن، ولا يجوز لغيره دخوله بغير إذنه كما لو كانت الحيازة في يده.

وطالما كان سند الحائز مشروعا، فلا فرق بين أن يكون الحائز مالكًا للدار أو مستأجرًا لها أو مستعيرًا، ذلك أن المستعير مالك لمنفعة الدار ومن منفعتها ممارسة الإنسان لحياته الخاصة فيها، وأن يتمتع بحرمة المسكن صونًا لأسراره وخصوصياته[86] ص 394.

- أساس حرمة المسكن:

أجمع الفقهاء على مبدأ حرمة المسكن، ولكنهم اختلفوا حول الأساس الذي بني عليه هذا المبدأ، أهو حق الإنسان في حياته الخاصة "الخصوصية" أم حقه في الملكية ؟

- حرمة المسكن أساسها حق الإنسان في ملكيته:

ذهب بعض الفقهاء إلى أن هذه الحرمة شرعت لحماية حق الإنسان في الملكية، استنادا إلى تفسيرهم لقول الله تعالى:(لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَة فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ)[1] بأن البيوت غير المسكونة لا يجوز دخولها إلاّ في حالة، وهي حالة وجود متاع للداخل بها، وعللوا هذا الجواز بأن

حق صاحب المتاع في أخذ متاعه مقدم على حق صاحب البيت في ملكه، وأنّه لا ضرر على هذا الأخير من دخول الأول بيته في تلك الحالة، فيكون منعه من الدخول أضرارًا به بدون فائدة للمالك.

- حرمة المسكن أساسها حق الإنسان في حرمة حياته الخاصة:

إنّ معظم الفقهاء، رأوا أن حرمة المسكن شرعت أساسا لحماية أسرار الناس وخصوصياتهم، وأنّ الحرمة والملكية مسألتان مختلفتان لا ارتباط بينهما، وحماية الحياة الخاصة داخل المسكن تثبت وتقرر لمالكه وكذلك لمستأجره ومعيره.

أما الاعتداء على ملكية المسكن، في الجانب المادي البحث ـ كبناية ـ فحمايته تخضع لنصوص أخرى في الشريعة الإسلامية كجريمة الغصب، وجريمة الإتلاف، وجريمة السّرقة.

الرأي الشخصي في الموضوع:

لا شكّ أن حرمة المسكن، شرعت لحماية حق الإنسان في أسراره، وخصوصياته، وإن كانت حماية الملكية المادية مندمجة ضمن هذه الحماية، وفي دائرة أضيق منها بكثير، بدليل أنه قد يحدث اعتداء على الحياة الخاصة للإنسان وتنتهك أسراره داخل مسكنه، دون أن يحدث اعتداء على حق الملكية في جانبه المادي، بالإضافة إلى اختلاف الجريمتين، فجريمة انتهاك حرمة الحياة الخاصة داخل المسكن، غير جريمة الاعتداء على ملكية المسكن ولكل منهما عقوبة منصوص عليها في قانون العقوبات، وكذلك في الشريعة الإسلامية.

فمن ينظر من ثقب الباب ليرى ما يجري داخل المسكن، يعتدي على صاحب المسكن في خصوصيته في السكن، ولكنه لا يعتدي لا من قريب ولا من بعيد على حق هذا الأخير في ملكه. وأيضا من يتصنت من وراء النافذة، أو الباب على الأحاديث التي تجري داخل البيت، ويتضح هذا الفارق بصورة أكبر إذا استعمل المعتدي آلة تصوير مقربة، أو جهاز تسجيل متطور.

- الأحوال التي يجوز فيها دخول المسكن بدون استئذان:

إنّ حرمة المسكن في الشريعة الإسلامية ليست مطلقة، بل هي مقيدة بقيود وضوابط، ترد عليها حماية لحق المجتمع وحفظ لأمنه واستقراره، وتنحصر هذه القيود في حالات يباح فيها دخول مسكن الغير بدون إذن صاحبه، وتتمثل هذه الحالات فيما يلي:

-حالة الضرورة:

تعد حالة الضرورة سببا من الأسباب التي تبيح دخول بيوت الغير بدون إذن أصحابها وقد مثل الفقهاء المسلمون لحالة الضرورة كما لو شب حريق في المسكن فدخوله مباح بهدف إطفاء هذا الحريق، أو إغاثة ملهوف، أو مقاتلة العدو إذا غزا دار الإسلام، فيباح للمقاتلين دخول البيت، إذا كان له موقعًا متميزًا، حتى ولو رفض صاحبه، ففي هذه الأمثلة، وغيرها، التي تتحقق فيها حالة الضرورة، لا يجوز الاحتجاج بحرمة البيت لمنع الدخول، وذلك إعمالا لقاعدة " الضرورات تبيح المحضورات ".

والحصول على إذن صاحب البيت المراد دخوله، قد يأخذ وقتا، يتعذر معه تفادي ما قد يحصل من ضرر جسيم، لا يرضاه الشرع الإسلامي.

وهذه الأمثلة السابقة ليست على سبيل الحصر، وإنّما جاءت على سبيل المثال، فيقاس عليها كل الحالات التي تتحقق فيها حالة الضرورة.

- حالة ظهور المعصية:

الأصل في الشريعة الإسلامية، أن التجسس على بيوت الغير دون سبب حرام، ومفاسده الاجتماعية كثيرة[34] ص97، والشخص إذا أغلق باب مسكنه وتستر بجدرانه، لا يجوز اقتحام منزله بدون إذنه لمعرفة ما يمارسه من معصية فيه، وذلك، إعمالا بقوله تعالى: (ولا تجسّسوا)، والمسلمون مأمورون بأن يستروا ما ستره الله، وينكروا على من أبدى لهم صفحته، يقول الرسول "صلّى الله عليه وسلّم": « من أصاب من هذه القاذورات شيئا فليستتر، فإنه من يبد لنا صفحته نقم عليه كتاب الله»[179] ص 825.

ومن خلال ما تقدم يتبين أن الشريعة الإسلامية تحرم التجسس على منازل الغير، كقاعدة عامة، إلاّ أن هذا لا يمنع من ملاحقة الجريمة وتتبعها، ولوفي مسكن الغير متى أخذت شكلا علنيا، كأن تظهر المعصية في البيت ظهورا يعرفه من بخارجه بكل وضوح، أو ارتفاع أصوات السكارى بالكلمات المألوفة بينهم بحيث يسمعها الجيران.

يقول الإمام الغزالي: « فاعلم أن من أغلق باب داره وتستر بحيطانه، فلا يجوز الدخول عليه بغير إذنه ليعرف المعصية إلاّ أن يظهر في الدار ظهورا يعرفه من هو خارج الدار، كأصوات المزامير أو الأوتار إذا ارتفعت بحيث جاوز ذلك حيطان الدار، فمن سمع ذلك، فله دخول الدار، وكسر الملاهي، وكذا إذا ارتفعت أصوات السكارى بالكلمات المألوفة بينهم بحيث يسمعها أهل الشوارع، فهذا إظهار موجب للمسبة »[154] ص 399.

- حالة القبض على المتهم:

أجاز الفقهاء المسلمون ـ على خلاف بينهم ـ دخول البيت بدون إذن للقبض على المتهم إذا اختفى في بيته بعدم قيام البينة على اتهامه.

فقد ذهب الشافعية ، إلى أن القاضي له أن يأمر بالهجوم على الدار التي يختفي فيها المتهم، ويفتشونه بهدف القبض عليه، فإذا دخلوا الدار وقف الرجال في الصَّحن، وأخذ غيرهم في التفتيش.

وقد استدل الشافعية على جواز الهجوم على بيت المتهم وإخراجه منه للمثول أمام القاضي، بقول الرسول "صلىّ الله عليه وسلّم" : « والذي نفسي بيده، لقد هممت أن آمر بحطب يحتطب، ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها، ثم آمر رجلا فيؤم الناس، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم..."[179] ص 129.

أما الحنفية والحنابلة، لم يفتوا بالهجوم على المتهم إذا اعتصم بمسكنه، وإنما يبعث الحاكم من ينادي عليه أمام باب داره ، فإذا امتنع عن الحضور أقام عنه وكيلا وحكم عليه ، ويشهد على ذلك شاهدي عدل. وإذا تمت هذه الإجراءات صحيحة، ومع ذلك، ظل معتصما في مسكنه، أقام القاضي عنه وكيلا وسمع الدعوى، ويعتبر المدعى عليه في حكم الغائب، فإذا حكم القاضي عليه، قضى للمدعي بحقه إن كان له مال، فإن لم يكن له مال سدّد القاضي عليه، داخل داره حتى يخرج، وما يراه الإمام أحمد وكان ينكر الهجوم عليه[148] ص 55..

3.2.2.1. 2. ستر العورات وصون الحرمات وسرية المحادثات

كانت الشريعة الإسلامية سباقة في فرض احترام عورات الآخرين، وصون حرماتهم، ونهت عن إفشاء الأسرار انطلاقا من مبدأ تحريم الإسلام للتجسس ومنع استراق النظر ومنع الإطلاع على أمور خاصة ونشرها وإفشائها.

- تحريم التجسس في القرآن الكريم:

حرّم الله سبحانه وتعالى التجسس على الغير بقوله: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِنَ الظَّنِ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِ إِثْمْ، ولاَ تَجَسَّسُوا ولاَ يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضاً)[1].

وثبت عن النبي "صلّى الله عليه وسلّم" قوله: « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث، ولا تجسسوا ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانا »[165] ص 7. كما روي عن النبي "صلّى الله عليه وسلّم"، أنه قال لمعاوية: « إنك إن تتبعت عورات الناس أفسدتهم أو كدت تفسدهم »[161] ص 333.

كما روي عن ابن مسعود "رضي الله عنه" أنه أتى برجل إلى رسول الله "صلّى الله عليه وسلّم" فقيل له هذا فلان تقطر لحيته خمرا، فقال: « إن قد نهينا عن التجسس، ولكن أن يظهر لنا شيئ نأخذ به»[147] ص 364، وروي أيضا عن عبد الله بن عمر أنه قال: كنت جالسا عند رسول الله "صلى الله عليه وسلم"، إذ جاء حرملة بن زيد الأنصاري أحد بني حارثة، فجلس بين يديه، وقال: يا رسول الله الإيمان هاهنا وأشار بيديه إلى لسانه، والنفاق هاهنا ووضع يده على صدره، ولا نذكر الله إلاّ قليلا، فسكت رسول الله "صلّى الله عليه وسلّم" وقال اللهم اجعل له لسانا صادقا وقلبا شاكرا وارزقه حبّي وحبّ من أحبني، وصيّر أمره إلى خير، فقال حرملة: يا رسول الله إنّ لي إخوانا منافقين وكنت رأسا فيهم، أفلا أدلك عليهم ـ فقال رسول الله "صلّى الله عليه وسلّم" ـ من جاءنا كما جئتنا استغفرنا ، كما استغفرنا لك، ومن أصرّ على ذلك، فالله أولى به، ولا تخرق على أحد سترًا».

وهناك الكثير من الأحاديث النبوية الشريفة، وكلها يفهم منها أن التجسس المؤدي إلى فضح العورات حرام، وأن كل مسلم عليه أن يأخذ بما ظهر ولا يتبع عورة أخيه المسلم، ويبحث عن عيوبه،

وأن تتبع عورات الناس ليس من مكارم الأخلاق، وأن توجيهات الإسلام المحافظة على ستر عورات الناس وفي هذا يقول الرسول الكريم:« من رأى منكم عورة فسترها كان كمن أحيا موؤودة من قبرها».

وأيضًا ما روي عن النبي "صلّى الله عليه وسلّم"، قال: « المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن المسلم كربة فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة، ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة »[86] ص 82.

سقوط الستر:

يرى الفقهاء المسلمون أن العورات التي تستر هي التي يقوم صاحبها بالستر على نفسه، أوأن تكون المصلحة التي سترها أكبر من المصلحة التي كشفها وفيما عدا ذلك، يجب كشف العيوب وعدم سترها في الحالات التالية:

- إذا كان الكشف وسيلة لتجنب مفسدة كبرى ومنع التمادي والاستمرار في الإضرار.
- الكشف عن الفاجر المجهر بمعاصيه، وفقًا للحديث الشريف « كل أمتي معافى إلاّ المجاهرون».
- الكشف الذي يهدف إلى حفظ الدماء والأموال.
- الكشف عن الجرائم في حق من حقوق العباد، والمجتمع عموما.

عدم استراق السمع على أحاديث الغير

فمن خلال شُرّاح الأحاديث، فبالنسبة لاستراق السمع إلى أحاديث الغير، فإن الحماية منه ترتبط بطبيعة الموضوع الذي يجري الحديث فيه، بصرف النظر عن المكان نفسه، فإذا دار حديث بين شخصين في مكان عام، ودلت القرائن على عدم رغبتهما في أن يستمع إليه غيرهما، كأن يبتعدا في جانب من الطريق، فلا يجوز للغير أن يسترق السمع ليعرف ما يدور بينهما، فيقول الله تعالى: (ولا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْم)[1].

ويستدل على هذا بما روي عن النبي "صلّى الله عليه وسلّم" ، أنه قال: « من تحلم بحلم لم يره كلف أن يعقد بين شعرتين ولم يفعل، ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون صب في أذنيه الإنك يوم القيامة »[165] ص 517، فهذا الحديث قد ورد النهي فيه مطلقا، مما يدل على أن الحديث يتمتع بالحرمة ولو جرى في مكان عام، وهذا بخلاف استراق النظر، إذا كان واقعا على البيت، وهذا ما يعني أن الشريعة الإسلامية، تحرص أشد الحرص على الحياة الخاصة للإنسان، وعلى أسرار الإنسان وخصوصياته من أن تنتهك عن طريق السمع، حيث يقول سبحانه وتعالى:(.... إِنَّ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ مَسْؤولاً)[1].

ولم يقتصر النهي عن التسمع على أحاديث الغير فقط بل امتد إلى تطفل الإنسان وتدخله بين اثنين وهما يتحدثان، فقال النبي "صلّى الله عليه وسلّم": « إذا تناجى اثنان فلا يدخل معهما غيرهما حتى يستأذنهما »[165] ص 99.

ويستثنى من ذلك، كما يقول ابن حجر، من عموم من يكره استماع حديثة من تحدث مع غيره جهرا، وهناك من يكره أن يسمعها، فلا يدخل المستمع في هذا الوعيد لأن قرينة الجهر تقتضي عدم الكراهية فيسوغ الاستماع .

وهذا الرأي يساير المنطق، حيث لا يمكن أن يفرض عدم الاستماع من الغير لحديث سري صاحبه يجهر به بصوت عال، وتسقط بالتالي الحماية على هذا السر.

3 .3.2.2.1. حفظ الأسرار وعدم إفشائها

ممَّا لا شك فيه أن لكل إنسان أسراره الخاصة، ومن حقه كتمانها عن الآخرين تحقيقا لمصالحه الشخصية، لذلك، أوجبت الشريعة الإسلامية حفظ الأسرار وعدم إفشائها، حتى ولو كان السر خاصا بصاحبه، يقول الرسول "صلّى الله عليه وسلّم": « كلُّ أمتي معافى إلاّ المجاهرون ».

ونعرض أدلة المحافظة على السر، والسرية في الشريعة الإسلامية، في القرآن الكريم والسنة النبوية أولا ثم نعرض الحالات التي يباح فيها إفشاء الأسرار ثانيًا.

ومن بين التطبيقات الهامة للحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية، عدم إفشاء الأسرار، فقد أمرت الشريعة الإسلامية بحفظ الأسرار وكتمانها وعدم إفشائها، فذلك أدوم للألفة وأصون لحقوق الأفراد والجماعات، وقد وردت أحاديث عدة تفيد هذا المعنى، وهو وجوب حفظ الأسرار التي يعرفها الشخص عن غيره، أو يؤتمن عليها لسبب أو لآخر، ودم إفشائها. ومن هذه الأحاديث: قال رسول الله "صلّى الله عليه وسلّم": « إنَّ من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة، الرجل يفضي إلى امرأته، وتفضي إليه، ثم ينشر سرّها».

وروي عنه "صلّى الله عليه وسلّم" قوله: « إنَّ من أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة، الرجل يفضي إلى امرأته، وتفضي إليه، ثم ينشر سرّها »، والمعروف أن العلاقة بين الزوجين علاقة مقدسة، وكل ما يجري بينهما إنما يكون من باب العهد الذي يجب أن يحفظ، يقول الله تعالى: (وأَوْفُوا بِالعَهْدِ إِنَّ العَهْدَ كَانَ مَسْؤولاً)[1].

وحول ضرورة حفظ سر الزوج، يسرد لنا القرآن الكريم قصة الرسول "صلّى الله عليه وسلّم"، عندما أسَّر سرًّا إلى بعض أزواجه قال تعالى: (وإِذْ أَسَرَّ النَبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ الله عليه، عَرَفَ بَعْضَهُ وأَعْرَضَ عَنْ بَعْض، فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِي العَلِيمُ الخَبِير)[1].

ومن الخصال التي يجب أن تتمتع بها الزوجة للمحافظة على العلاقة الزوجية بصورتها الكريمة، ما ورد من أن أمامة بنت الحارث أوصت ابنتها أم إياس بنت عوف بن ملحم الشيباني لما حان زفافها، أوصتها وصية بينت فيها أسس الحياة الزوجية السعيدة، وما يجب على الزوجة لزوجها، ومن هذه

الوصية «... أما التاسعة والعاشرة فلا تعصين له أمرا ولا تفشين له سرًّا، فإنك إن خالفت أمره أوغرت صدره، وإن أفشيت سره لم تأمني غدره ».

ولذلك، اجمع الفقهاء المسلمون على تحريم إفشاء الأسرار، فقد أوصى العباس ابنه عبد الله رضي الله عنه بقوله:« إنني أرى عمر رضي الله عنه يقدمك على الأشياخ فأحفظ عني ما أقوله لك: لا تفشين له سرًّا، أو تغتابنَّ عنده أحدًا ، ولا تعصين له أمرًا، ولا يطلعن منك على خيانة »[91] ص 32.

وواجب كتم الأسرار، واجب عام يلتزم به كل من علم بأسرار غيره، سواء كان هذا الأخير قد أسّر بها إليه، أو كان قد علم بها بحكم طبيعة وظيفته أو مهنته، كالصحفي والطبيب والمحامي والصيدلي وغيرهم.

واعتبر الفقهاء المسلمون الحفاظ على أسرار المهنة وعدم إفشائها، من أهم الالتزامات التي ينبغي للطبيب أن يكون رفيقا بالناس، حافظا لقيمهم، كتوما لأسرارهم، لاسيما أسرار مخدومه، فإنه يكون ببعض الناس من المرض ما يكتمه عن أخص الناس به، مثل أبيه وأمه وولده، وإنما يكتمونه خواصهم ويفشونه إلى الطبيب ضرورة[162] ص 364. وقال الماوردي: « من أهم واجبات المحتسب أن يأخذ على الأطباء عهدا بأن يقسموا بأن لا يعطوا أحدا دواءً ضارًا، وأن يغضوا من أبصارهم عن المحارم، ولا يفشوا الأسرار، أو يهتكوا الأستار»[177] ص 280. وما يقال في الطبيب يقال في غيره ممن يؤتمنون على أسرار الناس، وخصوصياتهم.

وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أن إفشاء السر، يعدُّ كبيرة من الكبائر، لما فيه من إيذاء للطرف المحكي عنه وغيبته وهتك ما أجمع العقلاء على تأكيد ستره.

وحماية لأسرار الغير، وما يترتب على إفشائها من أضرار لصاحبها، أجاز الإمام الغزالي لمن اؤتمن على سر أن ينكره، فقال: " إن لمستودع السر أن ينكره وإن كان كاذبا، فليس الصدق واجبا في كل مقام، وكما يجب للرجل أن يخفي عيوب نفسه وأسراره، كذلك يجب أن يخفي عيوب أخيه المسلم وأسراره "[154] ص 176.

الأحوال التي يكون فيها إفشاء الأسرار واجبا أو مباحا:

إذا كان الأصل أن إفشاء السر ممنوعا أو محرما،إلا أن ذلك ليس مطلقا، إذ يجب لانطباقه أن يترتب على الإفشاء ضرر بصاحب السر، سواء في حياته أو حتى بعد مماته، كأن يكون في الإفشاء مساس بسمعته، أو إهدار لكرامته، أو خدش لحيائه، أو تشويه لصورته أمام الناس أو اعتداء على ذكراه بعد وفاته[73] ص 169. ومن ثَم، فإذا انعدم الضرر في الإفشاء، فإن الإفشاء لا يكون محرما أو ممنوعا، بل يصل الأمر إلى الحد الذي يكون فيه الإفشاء واجباً[93] ص 268.

- حالات يكون فيها إفشاء السر واجبًا:

إنّ الإفشاء يكون واجبًا في الحالة التي يترتب على كتمان السر فيها ضرر بالأفراد أو المجتمع أكبر من المنفعة التي تعود على صاحب السر، وذلك إعمالاً للقاعدة الفقهية التي تقتضي بأن: « درأ المفسدة مقدم على جلب المنافع » مثال ذلك أن يعهد شخص بسر للآخر مضمونه ارتكاب جريمة قتل، أو سرقة إلى غير ذلك من الجرائم، وحماية لمصلحة المجتمع، يجب على من اطَّلع على هذا السر أن يفشيه، لأن بذلك قد حال دون وقوع الجريمة. أمّا إذا كانت قد وقعت بالفعل، فإن إفشاءه للسر قد يساعد في التعرف على المجرم، وتقديمه للعدالة لمحاكمته، وإنزال العقاب عليه، وفي ذلك يقول الرسول "صلّى الله عليه وسلّم": « المجالس بالأمانة إلاّ ثلاثة: مجلس فيه سفك دم حرام أو فرج حرام أو اقتطع فيه مال بغير وجه حق »[165] ص 9.

- الحالات التي يكون فيها السر مباحا:

يكون الإفشاء مباحا، إذا كانت إذاعة السر تجلب منفعة أو تحقق مصلحة مادية أو معنوية لصاحب السر، أو لو ارثيه أو تلحق به صفة حميدة، إذا كان قد توفي فذلك يرفع قدره بين الناس ويعلي من شأنه، فقال رسول الله "صلّى الله عليه وسلّم" في ذلك: « أذكروا محاسن موتاكم »[80] ص 511.

وقد استدل الفقهاء على جواز الإفشاء، بل واستحبابه في تلك الحالة بما رواه الإمام علي ـ كرم الله وجهه ـ قال: قال رسول الله "صلّى الله عليه وسلّم": « أبوبكر وعمر سيّدا كهول الجنة من الأوّلين والآخرين، إلا النبيين والمرسلين، لا تخبرهما يا علي ما داما حيَّين » ووجه الاستدلال بهذا الحديث، أن النبي "صلّى الله عليه وسلّم"، اشترط على الإمام علي "رضي الله عنه" عدم الإخبار عن هذا الفضل والمقام العظيم لأبي بكر وعمر في الجنة ما داما حيَّين، وهذا يعني جواز الإخبار بعد وفاتهما، وهو ما قام به الإمام علي فعلاً.

3.2.2.1. 4. حرمة المراسلات

انطلاقًا من حرص الشريعة الإسلامية على حفظ الأسرار وعدم إفشائها وتحريم التجسس على عورات الناس، وكشف خصوصيّاتهم، فإن حرمة الاتصالات الخاصة أو الشخصية، واحدة من أهم عناصر الحق في الحياة الخاصة، والمراسلات الخاصة تعدُّ مستودعا لأسرار الناس وخصوصيّاتهم، فإنّه لا شك أنّ الشريعة الإسلامية قد وفّرت الحماية ما يكفل لأصحابها الأمن والأمان من اطّلاع الغير عليها، فقد يبوح الفرد لغيره من الأفراد بأسراره مباشرة، لعدم وجود فاصل مكاني بينهما، ولكنه قد يضمنها رسائله إذا باعدت بينهما المسافة.

وفي ذلك، تعتبر الرسائل مكمن أسراره، ومستودع خصوصياته، ومن ثم وجب أن تتمتع بحرمة تحول دون اطلاع أحد عليها بدون إذنه، وهو ما نصت عليه الشريعة الإسلامية.

- النصوص الشرعية الدالة على حرمة المراسلات

أوردت الشريعة الإسلامية الأدلّة على حرمة المراسلات في كل من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

- في القرآن الكريم:

الأصل العام في الشريعة الإسلامية، هو حماية سرية المراسلات تأسيسا على قوله عزَّ وجلّ : "... ولاَ تَجَسَّسُوا..."[1] والاطّلاع عليها يعد تجسساً منهياً عنه بصريح النص.

- في السنة النبوية الشريفة

يقول رسول الله "صلّى الله عليه وسلّم": « من نظر في كتاب أخيه دون إذنه فإنَّما ينظر في النار»[161] ص 373، 374. يدلُّ هذا الحديث أنه ليس من حق أحد أن يطلع على رسائل الغير، فذلك، يعد أحد صور هتك الأسرار المنهي عنه صراحة في الأحاديث السابقة.

- القيود الواردة على حرمة المراسلات الخاصة

تتمثل القيود الواردة على حرمة المراسلات الخاصة في الشريعة الإسلامية فيما يلي:

- رجحان المصلحة العامة على المصلحة الخاصّة.

إذا ثبت باليقين أن الرسالة الشخصية تنطوي على أمر يشكل خطرًا شديدًا على مصلحة المسلمين، كإفشاء أسرار الدولة، الجوسسة على بلاد الإسلام، أو كان ستر محتوياتها على الناس يحتمل أن يفوت عليهم مصلحة، أو يلحق بهم ضررًا من أي نوع، فلا يكون النظر فيها ممنوعًا، بل جائزًا، لما قد يترتب عليه تفادي وقوع هذا الضرر المحتمل.

- حق الجماعة في ردع المنكر الظاهر:

فالشريعة الإسلامية تبيح لممثل السلطة العامة المختص أن يتحسَّس ما ظهر من المحظورات، لأن حكومة الشريعة تقتضي محاربة المنكر المعلن، ومع ذلك، فقد يكتفي لجواز الاطلاع على مضمون الرسالة الخاصة من موظفي الدولة المختصين، للكشف والبحث، عمّا تتضمنه الرسالة من معلومات.

1. 3. مفهوم الحق في الحياة الخاصة عناصره وطبيعته القانونية

لم يرد تعريف للحياة الخاصة في التشريعات الوطنية العربية[1]والأوربية، وقد استقر معظم الفقه على أن مفهوم الحياة الخاصة من الصعب تعريفه بل يكاد يستحيل إيجاد تحديد عام لهذا المصطلح يتناسب والاستعمال القانوني.

كما أن المحاكم على اختلاف درجاتها لم تتضمن تعريفا محددا لمعنى الحياة الخاصة، وغالبا ما يحجم القضاء عن الخوض في تقديم تعريف لفكرة الحياة الخاصة سواء على المستوى الوطني أو الدولي[227] ص 20.

ولقد أوضحت لجنة الخبراء المنبثقة عن المجلس الأوروبي في مجال حقوق الإنسان، أنه لا يوجد هناك تعريف عام متفق عليه للحق في الحياة الخاصة.

وإذا كان من الصعب التوصل إلى تعريف قانوني حاسم, إلا أن ذلك لا يمنع محاولة تلمس بعض الأسس التي يمكن الاهتداء بها في تحديد المقصود بالحياة الخاصة، ولذلك سيتم بحث هذا الموضوع في فصول ثلاثة على النحو التالي:

الفصل الأول: مفهوم الحق في الحياة الخاصة.

الفصل الثاني: الطبيعة القانونية للحق في الحياة الخاصة.

الفصل الثالث: عناصر الحق في الحياة الخاصة.

1.3.1. مفهوم الحق في الحياة الخاصة

فإذا كان من المتفق عليه أن الحق في الحياة الخاصة يتمتع بالحماية القانونية حيث يظل بعيدا عن تدخل الغير وعن العلانية، إلا أن تعريفه مازال من الأمور الدقيقة التي يثور حولها نقاش وجدل كبير في القانون المقارن[72] ص 46، 47.

فمن جهة أن الفقه قد استقر على أن مفهوم الحق في الحياة الخاصة من الصعب تعريفه، ومن جهة أخرى، أن القضاء من جانبه يحجم ـ غالباً ـ عن الخوض في إعطاء تعريف لفكرة غامضة الحدود والمعالم، ومن ثم يكتفي في أن يبحث كل حالة على حدى. ومن جهة ثالثة لم يقدم أغلب المشرعون في تعريف هذا الحق كالمشرع الفرنسي[217] ص 83 والمصري والجزائري. وبالرغم من صعوبة التوصل إلى معيار قانوني حاسم لتحديد فكرة الحياة الخاصة، إلاّ أنّ ذلك لا يقف حائلا دون محاولة التعرف على أهم الاتجاهات الفقهية في تحديد مفهوم الحق في الحياة الخاصة، من خلال المبحث الأول الذي نقسمه إلى مطلبين:

المبحث الأول: الاتجاه المعياري في تحديد مفهوم الحياة الخاصة.

المطلب الأول: التعريف الايجابي للحق في الحياة الخاصة.

المطلب الثاني: التعريف السلبي للحق في الحياة الخاصة.

1.1.3.1. الاتجاه المعياري في تحديد مفهوم الحياة الخاصة

الوسيلة التي يتبناها أصحاب الاتجاه المعياري، في تحديد مفهوم الحياة الخاصة، تتمثل في وضع معيار ما، دون الاقتصار على ذكر وتعداد العناصر التي تشتمل عليها الحياة الخاصة، وقد اتبعوا في ذلك مسلكين، الأول ويطلق عليه "التعريف الايجابي" للحياة الخاصة، والثاني ويسمى ب"التعريف السلبي " للحياة الخاصة.

وفيما يلي عرض لكل من التعريفين السابقين على النحو التالي:

المطلب الأول: التعريف الايجابي للحياة الخاصة.

المطلب الثاني: التعريف السلبي للحياة الخاصة.

1.1.1.3.1. التعريف الايجابي للحياة الخاصة

ذهب جانب كبير من الفقه، وسايره القضاء في بعض أحكامه إلى تعريف الحق في الحياة الخاصة تعريفا ايجابيا استنادا إلى أسس ومعايير معينة.

غير أن من أخذوا بهذه التعريفات المختلفة، لم تجتمع كلمتهم على معيار معين، على أساسه يتم تحديد مفهوم الحياة الخاصة. فبعضها يوسع من مفهوم الحياة الخاصة، إلى درجة أنه يخلط بينها وبين فكرة الحرية، وبعضها الآخر يضيق من معناها، ويربطها بأفكار محددة[68] ص 46 أقل اتساعًا، والتي تتمثل في السِّرية (le secret ou la confidentialité) والسّكينة (la paix ou la tranquillité, sérénité) والألفة (l'intimité).

ونتناول هذين الاتجاهين على التوالي، في الفرعين التاليين:

1.1.1.1.3.1. التعريف الواسع للحق في الحياة الخاصة

انقسم الفقه بصدد تحديد مفهوم الحق في الحياة الخاصة إلى فريقين:

الفريق الأول: يأخذ بفكرة الخلوة كمعيار يتحدد به مفهوم الحق في الحياة الخاصة.

الفريق الثاني: ذهب إلي الاستناد على فكرة الحرية كأساس لتحديد مفهوم الحق في الحياة الخاصة.

أولا: الخلوة كمعيار يتحدد به مفهوم الحق في الحياة الخاصة.

وهؤلاء الذين يأخذون بفكرة الخلوة كمعيار لتحديد مفهوم الحق في الحياة الخاصة يربطون بين هذه الفكرة وفكرة الحياة الخاصة. وفكرة الخلوة تعد من أقدم الصور التي عرفت للحياة الخاصة، حيث كان أكثر ما يتردد عن ذلك هو" أن يترك الإنسان وشأنه". وفيما يلي عرض لأهم التعريفات للحق في حرمة الحياة الخاصة استنادا إلى فكرة الخلوة.

- تعريفات الهيئات والمنظمات الدولية للحياة الخاصة:

- معهد القانون الأمريكي:

من أشهر تعريفات الحق في الحياة الخاصة، التعريف الذي وضعه معهد القانون الأمريكي، الذي أصبح يتمتع بقيمة بالغة الأهمية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو يعرف الحياة الخاصة عن طريق تعريف المساس بها." كل شخص ينتهك بصورة جدية وبدون وجه حق، حق شخص آخر في إلا تتصل

أموره وأحواله إلى علم الغير، وألا تكون صورته عرضة لأنظار الجمهور، يعتبر مسؤولا أمام المعتدى عليه "[72] ص 53 وكان لهذا التعريف صدى كبير لدى أغلبية الفقه في الولايات المتحدة الأمريكية.

- مؤتمر دول الشمال (الدول الاسكندينافية) المنعقد سنة 1968

وقد اقترح تعريفا يتمثل في أن " حق الشخص في أن يعيش حياته حرا كما يرغب، مع أقل تدخل خارجي ". وهو تعريف يقترب من التعريف السابق، ووفقا له يكون من حق الشخص دفع أي اعتداء على حياته الخاصة،وعلى الأخص ضد التدخل في الحياة العائلية، والمساس بالكيان الجسماني والعقلي للفرد، وأحاديثه، والهجوم على شرفه وسمعته،ووضعه تحت الأضواء الخادعة، وكشف بعض المواقف المحرجة من حياته، والتجسس والتلصص، والمراقبة والاستخدام السّيئ لاتصالاته الشخصية الكتابية والشفوية، واستخدام المعلومات المأخوذة أو المعطاة بواسطته في حالة الثقة المهنية.

- الجمعية الاستشارية للمجلس الأوربي:

عرفت الجمعية الاستشارية للمجلس الأوربي الحق في الحياة الخاصة أنه " القدرة على أن يعيش الإنسان حياته كما يريد مع أقل حد ممكن من التدخل، ويعتبر من الحياة الخاصة، الحياة العائلية، والحياة داخل منزل الأسرة، وما يتعلق بسلامة الجسم، والشرف والاعتبار، وإعطاء صورة غير صحيحة عن الشخص، والكشف عن وقائع غير مفيدة أومن شأنها أن تسبب الحيرة والحرج للشخص، ونشر الصور الفوتوغرافية دون إذن الشخص، والحماية ضد التجسس، والفضولية غير المقبولة والتي تكون دون مبرر، والحماية ضد إساءة استعمال الاتصالات الخاصة، والحماية ضد الكشف عن المعلومات الخاصة التي يعلمها أحد الأشخاص، ولا يستفيد من الحماية القانونية الأشخاص الذين سلكوا مسلكا كان من شأنه تشجيع الغير على الكشف عن خصوصيات حياتهم، ليس لهم أن يعودوا ويشكون المساس بخصوصيات حياتهم.

ويلاحظ أن هذا التعريف، قد قام من جهة بوضع تعريف عام لفكرة الحياة الخاصة ثم أضاف تعداد الأفعال التي لا صلة لها بالحياة الخاصة، بل تناقضها وتعد من الوقائع الماسة بها، وغفل عن ذكر الأمور التي هي من صميم هذه الحياة.

- تعريف الفقه:

إنّ تعريف كل من الفقه الأمريكي والفرنسي والمصري للحياة الخاصة واسع، حيث جاء في شكل وصفي[70] ص 18 على النحو الآتي:

أولا: الخلوة كمعيار لتحديد مفهوم الحياة الخاصة.

- الفقه الفرنسي:

ذهب بعض الفقه الفرنسي إلى تعريف الحق في الحياة الخاصة على أساس فكرة الخلوة أو السكينة ومن أبرز هذه التعريفات:

الأستاذ فيرسون " الذي يقول إن الحق في الخصوصية عبارة عن التحفظ الذي يمكن الشخص من عدم تعريض شخصيته للجمهور بدون موافقته، وبهذه الكيفية يستطيع المرء أن يتمتع بالسلم وأن يترك وشأنه، أي يستطيع أن يعتزل الناس مقلدا المسيح، ويخلوا إلى نفسه "[268] ص 739.

وكذلك الأستاذ " كاربونييه " الذي عرف الحق في الحياة الخاصة، بأنه حق الشخص في المجال الخاص لحياته، بحيث يستطيع أن يعيش بمنأى عن الآخرين، أي الحق في احترام الخصوصية الطبيعية للفرد، والحق في أن يعيش بهدوء".

ويرى آخر بأن الحياة الخاصة هي: " احترام الطبيعة الخاصة للشخص، كالحق في الهدوء والسكينة دون تعكير صفو حياته ".

وقد عرف فقيه آخر[265] ص 18 الحياة الخاصة بأنها، يمكن أن تتطابق مع حقوق الشخصية، لتقريرها حق الشخص في حماية اسمه وشرفه واعتباره ومراسلاته واتصالاته وحياته المهنية والعائلية، وكل ما من شأنه التأثير على حياته الشخصية.

أمّا التعريف الأكثر توسعا، والذي يعرف الحق في الحياة الخاصة بأنه " حق الشخص في إلا يكون اجتماعيا، فالفرد له الحق في الوحدة، وفي أن يظل محتجبا عن الناس، بعيدا عن فضول استطلاعهم ونظراتهم، وهذا حق يعبر عن رغبة الشخص في البعد عن الآخرين ليعيش بعيدا عن القيود الاجتماعية "[222] ص 19.

أمّا التعريف الذي زاد في التوسع، فانه يرى بأن إطار الحياة الخاصة يشمل إلى جانب الحياة الشخصية، الهوية، الأصل العرقي، الصّحة الجسمية والعقلية. كما تشمل الحياة العاطفية والحياة الزوجية، خارج الزوجية، والعائلية.

- الفقه المصري:

عرف البعض من الفقهاء في مصر الحق في الحياة الخاصة بالنظر إليه من زاوية العزلة أو الخلوة، وأهم هذه التعريفات:

- تعريف الدكتور حسام الدين كامل الأهواني بالقول أن: " حق الشخص في أن يحدد كيفية معيشته كما يروق ويحلوله، وذلك مع أقل قدر من تدخل الغير في حياته..." ثم يضيف:" إن الإنسان له الحق في أن يترك وشأنه، يعيش حياته هادئة بعيدة عن العلانية والنشر والأضواء[117] ص 7....".

- أما الدكتور ممدوح خليل بحر: يرى " أن الحياة الخاصة هي النطاق الذي يكون للمرء في إطاره مكنة الانسحاب أو الانزواء عن الآخرين، بقصد تحقيق نوع من السكينة والحفاظ على سرية الحياة الخاصة[105] ص 206، وهو تعريف يصور الحياة الخاصة على أنها انسحاب أو عزلة عن الآخرين".

- الفقه الأمريكي:

- في الفقه الأمريكي ذهب البعض في تعريف الحياة الخاصة، إلى ربطها بفكرة الخلوة، ومن أشهر هذه التعريفات مايلي:

- تعريف " كولي": عرّف " كولي" الحق في الحياة الخاصة بأنه: " الحق في أن يترك المرء وشأنه " أي حقه في حياة هادئة دون إزعاج وقلق.

- تعريف " نيزار": وقد عرّف " نيزار" الحق في الحياة الخاصة بقوله: " الحق في الحياة الخاصة يعني الحق في الخلوة، أي هو حق الفرد في حياة منعزلة ومجهولة، فالشخص من حقه أن يعيش بعيدا عن أنظار الناس وعن القيود الاجتماعية، أي من حق الشخص إلاّ يكون اجتماعيا ".

وهناك شبه إجماع من الفقه المقارن على أن تعريف (كولي) هو أقدم التعريفات للحياة الخاصة، كما لقي هذا التعريف قبولا من جانب كبير من الفقهاء، حيث ذهبوا في تعريفهم للحق في الحياة الخاصة ،إلى أن انتهاك الحياة الخاصة يكون بالتدخل غير المسموح به، في حياة الغير الشخصية أو حياة أسرته وكل ما يتعلق بحياته الخاصة..

تقييم معيار الخلوة:

إنّ الأخذ بفكرة الخلوة أو السكينة لا تخلو من فائدة في تحديد معنى الحياة الخاصة، حيث تحفظ للفرد الحق في الانسلاخ مؤقتا من حياة المجتمع وإزاحة الآخرين عن كاهله، استجابة لضرورة إنسانية على قدر كبير من الأهمية في حياة الفرد والمجتمع على السّواء"[86] ص 126.

فالإنسان اجتماعي بطبيعته وفطرته، ومع ذلك لا يمكن أن يعيش كل حياته مع المجتمع، وإنما هو في حاجة إلى أن يخلو إلى نفسه ولو لوقت قصير، ففكرة الخلوة أو السكينة لها وجهان:

الأول: ايجابي ويهدف إلى احترام سرية الحياة الخاصة.

الثاني: سلبي ويعني الامتناع عن تعكير صفو الحياة الخاصة.

وإذا كانت فكرة الخلوة قد أسهمت في تحديد مفهوم الحياة الخاصة، إلاّ أنها لا تصلح أن تكون المعيار الوحيد الذي يعتمد عليه للوصول إلى تحديد مدلول للحياة الخاصة،وهذا ما تبين من خلال التعريفات السابقة التي تبنت الخلوة أو السكينة كمعيار، بل أن تلك التعريفات لم تقدم في حقيقة الأمر معيارا قانونيا حاسما يتحدد به مفهوم الحياة الخاصة، وإنما قدمت مبررات للظروف التي تفرض ضرورة حماية الحياة الخاصة، وأغلب تلك الظروف والعوامل سيكولوجية[72] ص 52.

وأخيرا فان إطلاق الخلوة، أو العزلة، أو الهدوء، أو أن يترك المرء وشأنه ،على الحق في حرمة الحياة الخاصة، وهي في الأصل معان متقاربة، يؤخذ عليها أنها معان فضفاضة وغامضة في تركيبها بحيث لا تقدم الكثير نحو تطوير الفهم والتفكير في المعنى ، كما يخشى أن تؤدي إلى نوع من الخلط بين الحرية والحق في الحياة الخاصة[227] ص 55.

ثانيا: الحرية كمعيار لمفهوم الحق في الحياة الخاصة

ذهب فريق من الفقهاء إلى الاستناد إلى فكرة الحرية كمعيار لتحديد مفهوم الحياة الخاصة، وسيتم تناول فيما يلي أهم التعريفات في الفقه المقارن:

- في القانون الفرنسي:

ربط البعض من الفقه الفرنسي بين فكرة الحرية وفكرة الحياة الخاصة، عند تعريفهم للحق في الحياة الخاصة، ومن أبرز التعريفات:

- تعريف " Ferrier ":

عرّف " Ferrier " الحياة الخاصة بأنّها: " مجموع الحالات والأعمال والأدوار الصادرة عن الفرد بحرية، والتي لا تربطه بأي التزام في مواجهة الآخرين[231] ص 12، 26 "، وبذلك يرى بأن الحرية هي الأساس لكل حياة خاصة.

- تعريف "Braieant " :

اقترح تعريفا للحياة الخاصة، أثناء مناقشة مشكلة الإعلام وأثرها على الحياة الخاصة في فرنسا، فعرفها بأنها" حق المرء في عدد معين من المعلومات التي تبقى مقصورة عليه دون أن يكون للآخرين الحق في معرفتها أو الاطلاع عليها ".

- في القانون المصري:

يرى بعض الفقهاء في مصر أن الحرية هي المعيار الأساسي الذي تعرف به الحياة الخاصة، ومن أهم التعريفات التي قالوا بها ما يلي:

- تعريف الدكتور رمسيس بهنام :

يعرّف الدكتور رمسيس بهنام الحياة الخاصة بأنها هي " قيادة الإنسان لذاته في الكون المحيط به، ويعني ذلك قيادة الإنسان لجسمه في الكون المادي المحيط بجسمه وقيادة الإنسان لنفسه، وقيادة الإنسان لجسمه يتمثل في استخدامه الحواس الخمسة وهي حاسة البصر وحاسة السّمع وحاسة الذوق وحاسة التنفس، وتشمل القيادة ذاتها حركة الجسم بكل عضلاته، سواء تمثلت في التنقل من مكان إلى مكان، أو تمثلت في اللجوء إلى السكون والنوم ".

ففي مجال قيادة الإنسان لجسمه، تتمثل حياته الخاصة في حرية الإبصار وحرية الاستماع وحرية التنفس، وحرية التذوق وحرية اللمس، وحرية السكون وحرية الحركة، وحرية التحفظ على الصورة الشخصية، أو السماح للغير بالتقاطه، وحرمة الشخص ومسكنه.

وقيادة الإنسان لذاته النفسية، تتمثل في التفكير والشعور والإرادة والتعبير، عن طوية النفس والتزود بالعلم والمعرفة، ووقوفا على حقائق الأشخاص والأشياء.

ومن ثمة تكون حياة الشخص الخاصة في مجال قيادته لنفسه متمثلة في :حرية التفكير و"العقيدة "، وحرية الشعور وحرية الإرادة، وحرية التعليم وحرية العمل والتكسب والإنفاق، حرية التحفظ على الأسرار أو البوح بها، وحرية الدفاع عن النفس.

ثمّ يضيف قائلا: " إنّ الحياة الخاصة للإنسان تأبى أي قيد يرد على حرية قيادته لنفسه، كما تأبى أي ضرر يصيبه في جسمه أو نفسه، من غير وجه حق من وراء مباشرته تلك القيادة، فانتفاء القيد على الحرية من ناحية وانتفاء الضرر الذي ينجم عنها من ناحية أخرى، هما اللتان يعبر عنهما بحرمة الحياة الخاصة ".

وينتهي إلى تعريف الحياة الخاصة بقوله: "حرمة الحياة الخاصة هي السّياج الواقي لتلك الحياة من قيود ترد دون مبرر على حرية مباشرتها، ومن أضرار تصيب بدون مسوغ صاحبها من وراء هذه المباشرة "[120] ص 1.

- تعريف الدكتور نعيم عطية:

يعرف الدكتور نعيم عطية الحياة الخاصة بأنّه: " حق الشخص في عدم ملاحقة الآخرين له في حياته الخاصة " وإذا جاز تعريف الحرية بأنها: "حق الفرد في أن يترك وشأنه" فان حق الفرد في أن ينسحب انسحابا اختياريا ومؤقتا بجسمه أو فكره من الحياة الاجتماعية، هو"حقه في الحياة الخاصة" فمن حق الفرد أن يمارس شؤونه الخاصة بمنأى عن تدخل الآخرين، ومن ثم كان هذا الحق هو"حرية المواطن في حياته الخاصة ".

وينتهي قائلا أنّ: "الحق الأصولي في الخصوصية هو جوهر الحرية، بل يمكن أن يكون مرادفا في معناه للحرية باعتبار أن الحرية هي (مكنة المطالبة بالامتناع عن التدخل)، ويفترض الحق في الخصوصية هذه المكنة أيضا، ولهذا تلاقى مفهوما 'الخصوصية والحريّة إلى حدٍّ بعيد ".

- تعريف مؤتمر الإسكندرية[316]:

جاء تعريف الحق في الحياة الخاصة، في المرتبة الأولى من التوصيات الصّادرة عن المؤتمر على النحو التالي:

الحق في حرمة الحياة الخاصة هو حق الشخص في أن يحترم الغير كل ما يُعدُّ من خصوصياته ماديةً كانت أو معنوية أم متعلقة بحرياته، على أن يتحدد ذلك بمعيار الشخص العادي وفقًا للعادات والتقاليد والنظام القانوني القائم في المجتمع والشَّريعة الإسلامية.

ويسري التعريف الوارد في الفقرة السّابقة على الشخص الاعتباري في حدود ما يتفق وطبيعته والغرض الذي أنشئ من أجله.

ويلاحظ على هذا التعريف أنّه لم يضع معيارًا قانونيًّا حاسمًا لمفهوم الحق في الحياة الخاصة، كما يتسم بالإطالة وعدم الدقة، ما يثير الخلاف حول مفهومها، إضافة إلى إتيانه لعناصر، تعد مستقلة عن الحياة الخاصة.

- في القانون الأمريكي:

ذهب البعض من الفقهاء الأمريكيين إلى تعريف الحق في الحياة الخاصة تعريفا واسعا لدرجة يمكن معها القول أن يخلط بين الحياة الخاصة والحرية، ومن الفقهاء الذين اعتمدوا هذا الأساس:

- جون شاتوك:

في تعريفه للحياة الخاصة، يرى أن هذه الأخيرة لا تعني فقط الحق في أن يظل المرء بعيدًا عن تطفل الآخرين، ولكنها تتسع لأكثر من ذلك، فهي تعني " أن يعيش الشخص كما يحلوله أن يعيش، مستمتعا بممارسة أنشطة خاصة معينة، حتى ولو كان سلوكه على مرأى من الناس. فالإنسان حر في ارتداء ما يراه مناسبا، وحر في أن يظهر بهيئة تتميز بها شخصيته، أن يركب الدراجة البخارية بدون ارتداء الخوذة الواقية للرأس ".

- تعريف "دوقلاس" :

ذهب القاضي الأمريكي "دوقلاس" إلى أن الحق في الحياة الخاصة هو: " حق الفرد في أن يختار سلوكه الشخصي وتصرفاته في الحياة عندما يشارك في الحياة الاجتماعية مع الآخرين " ثم حدَّد ثلاث مجموعات رئيسية لهذا الحق وهي:

- حرية التعبير عن الأفكار والاهتمامات والذوق الشخصي.
- حرية أن يكون لديه أولاد يربيهم وينشئهم.
- حق الفرد في كرامة بدنه وتحرره من القسوة والقهر.

- تعريف " ويستن ":

وفي نفس المعنى يعرف الفقيه الأمريكي "ويستن" الحق في الحياة الخاصة، بأنه: " الحق الذي يكون للجماعات والأفراد والهيئات والمؤسسات، في أن يحددوا لأنفسهم متى وكيف وبأي قدر يمكن إيصال المعلومات الخاصة بهم إلى غيرهم ".

ويضيف قائلا: " إذا نظرنا إلى الفرد بالنسبة لعضويته في المجتمع، فانه يمكن تعريف الحياة الخاصة بأنها الانسحاب الاختياري للفرد من المجتمع عموما جسمانيا أو نفسيا، سواء أراد أن يعيش في عزلة، أوفي مجموعة صغيرة متآلفة، أو أن يعيش في حالة تستر أو تحفظ عندما يكون بين مجموعات كبيرة "[86] ص 107.

ويحدّد الأحوال التي يكون فيها الشخص في حالة الحياة الخاصة، طبقا لهذا التعريف فيما يلي:

- العزلة: وفيها ينفصل الفرد عن الجماعة ويتحرر من مراقبة الآخرين، وهذه الوحدة هي أعلى وأكمل حالات الحياة الخاصة التي يحققها أي فرد من الأفراد.

- الألفة: وفيها يتصرف الشخص كجزء من وحدة صغيرة لهذا الحق في نوع من العزلة المشتركة، مثل علاقة الزوج بزوجته، أو بعائلته، أو بمجموعة أصدقاء ...

- التستر: وفيها يوجد الشخص في مكان عام أو يقوم بعمل عام، ولكنه يرغب في التحرر والتخلص من المراقبة، ويريد إلا يتعرف عليه الآخرون ، ويتحقق له ذلك بالفعل، حيث يذوب في خضم المجتمع الذي يوجد فيه ولا يتعرف عليه أحد.

- التحفظ: وفيها يرغب الفرد في تحديد علاقاته بالآخرين ويدرك الآخرون ذلك بفصاحة ولباقة وحسن تصرف.

- في القانون الجزائري:

ليس هناك فقه جزائري, واضح المعالم، فيما يخص موضوع الحق في الحياة الخاصة، وهو ما يستدعي وضع إطار، أو حيز معين لهذا الحق، يتحرك فيه الفرد كما يحلوله دون تدخل من الغير، بأن يختار نمط حياته الخاصة، وذلك بأن ينزوي عن المجتمع، تحقيقا للراحة النفسية دون أن يفرض عليه الغير، سواء الأفراد أو السلطة المشاركة في تلك الدائرة الضيقة التي يراها واسعة، طالما أن اختياره ذلك لم يتجاوز الشرع والقانون.

وبناءً عليه فان للشخص أن ينزوي أو ينفرد عن المجتمع، ليمارس حياته كما يحلوله، كما له أن يشارك مجتمعه في العيش، وفقا لمتطلبات الحياة في الوسط الاجتماعي، وكلا الدائرتين دائرة الحياة العامة، ودائرة الحياة الخاصة متقاطعتين، وفي ذلك – التقاطع- يستوجب الأمر تدخل التشريع والقضاء والفقه، لوضع حدود واضحة –بقدر الإمكان- لمنع المساس أو الاعتداء على الحياة الخاصة.

تقدير معيار الحرية:

ممّا لا شكّ فيه أن الاستناد على فكرة الحرية، في الوصول إلى مفهوم الحياة الخاصة، وإن لم يكن صحيحا على إطلاقه، إلا أنه يسهم إلى حدّ ما، في تحديد هذا المفهوم، وفقا لطبيعة الحق، ذلك لأن الحق في الحياة الخاصة يعتبر حرية فردية أو عامة طالما أنه يتيح للفرد، أن يمنع الغير من التدخل في حياته الخاصة، وسواء كان هذا الغير من السلطات العامة أو الأفراد.

ومع ذلك، فان هذا المعيار -من خلال التعريفات السابقة- يوسع من دائرة الحياة الخاصة إلى درجة أنه يخلط بينها وبين الحرية فينظر للحق في الحياة الخاصة كأنه مرادف للحق في الحرية.

والأصح أن هناك جزءا يلتقي فيه حق الفرد في حياته الخاصة، وحقه في الحرية الفردية أو الخاصة، مثل حرمة المسكن، وسرية المراسلات، والمحادثات الشخصية، وعدم المساس بالبدن. وذلك لا يعني أن أحدهما مرادف للآخر، والدليل على ذلك أن الفرد يتمتع بحياته الخاصة في ظروف تنعدم فيها

حريته، كالسجين أو المعتقل سياسيا، لا يتمتع بالحرية مدة تنفيذ العقوبة أو الاعتقال، لكنه يظل محتفظا بالحق في حياته الخاصة، ولا يجوز تجريده منها، ومنها حقه في الاتصالات الشخصية.

2.1.1.1.3.1. التعريف الضيق للحق في الحياة الخاصة

هذا التعريف يضيق من مفهوم الحياة الخاصة إلى درجة أنه يخلط بينها وبين الحق في السِّرية، والقائلون بهذه التعريفات، يذهب بعضهم إلى الأخذ بفكرة السرية، وبعضه بفكرة السكينة، والبعض الآخر بفكرة الألفة.

أولا: فكرة السرية:

السّرية لغة، من السّر الذي يكتم وجمعُه أسرار، والسّر هو ما يكتم وهو جوف كل شيء ولبه. ويعرف السّر لغة أيضا بأنه ما يكتمه الإنسان في قلبه[86] ص 119.

مفهوم السّرية فقها:

ذهب البعض من الفقه الفرنسي، إلى أن الحياة الخاصة تدخل أساسا في نطاق السّرية التي تكون للشخص على بعض أنشطته، فالسّرية هي الوسيلة لضمان حماية الخصوصية، ضد تطفل الغير وتدخله، ومن ثم فهي حق المرء في السكينة، وهي الحق الذي يهدف كل فرد الوصول إليه في حياته الخاصة.

وقد قال أحد الفقهاء في تعريف هذا الجانب من الحياة الخاصة، بأنه:" النطاق المادي أو المعنوي الذي يرتبط بالشخص ارتباطا وثيقا وبداخله تكون للشخص هذا مكنة الانزواء عن الأعين ليشغل بعض الهدوء وليحفظ أسرار ذاته "[233] ص 72.

والربط بين فكرة الحياة الخاصة وفكرة السرية، نجده واضحا في التعريفات التالية:

عرفها أحدهم بأنها: "المجال السري للفرد ليكون له القدرة على إبعاد الغير والحق في أن يترك هادئا".

وذهب آخر إلى أن الحياة الخاصة المنعزلة أو المجهولة، والحياة الأسرية والشخصية، اللصيقة أو الحياة الداخلية والروحية، وتلك التي يعيشها الإنسان عادة خلف بابه الموصدة، وهذه هي الحياة الفريدة المتميزة هي حق الإنسان في حياته الخاصة، فلكل شخص الحق في الاستحواذ على منطقة سرية من الحياة، ينحى الغير منها[266] ص 290.

والقضاء الفرنسي شارك في وضع لبنات قوية في إرساء مبدأ السرية في الحياة الخاصة، وهذا قبل صدور قانون 17 جويلية 1970.

ونظرًا للارتباط الوثيق بين الحياة الخاصة والسرية، فقد جرم المشرع الفرنسي عددا من الانتهاكات التي تمس سرية الحياة الخاصة، بنصوص قانون العقوبات ومن ذلك، المادة (626-4) الخاصة بانتهاك حرمة المسكن، والمادة(226-13) بخصوص إفشاء أسرار المهنة، والمادة(216-15) المتعلقة بسرية المراسلات.

- الفقه المصري:

هناك جانب من الفقه المصري يركز على الربط بين الحياة الخاصة والسرية، كمعيار لتحديد مفهوم الحياة الخاصة، باعتبار أن السرية هي الطابع المميز لهذه الحياة، والهدف الذي من أجله قرر المشرع الحماية القانونية لها.

ومن تلك التعريفات ما يلي:

- " إنّ السرية بوصفها الطابع المميز للحياة الخاصة تعتبر مصلحة هامة يحرص الإنسان على تحقيقها من ضمان حريته في مباشرة هذه الحياة، فإذا جردنا الحياة الخاصة من سريتها أصبحت لا معنى لها، وفي هذه الحالة يصبح الحق في الحياة الخاصة مجردا من وجهيه، فإذا كانت حرية الإنسان في مباشرة الحق عنصرا هامًّا لقيامه، فان السرية التي تترتب على الحرية هي عنصر لازم لقيام هذه الحرية، وواقع الأمر أنه لا جدوى من حرية الحياة الخاصة، ما لم تتقرر سرية هذه الحياة[111] ص 57.

ويضيف أن الحق في الحياة الخاصة يتضمن في داخله حقا في سرية نشاطها وأخبارها، وأن الحق في السرية ينبع من حق أصيل هو الحق في الحياة الخاصة.

ودائما في التركيز على الارتباط بين السرية والحياة الخاصة، فيقول الدكتور أحمد فتحي سرور: " إنّ الحياة الخاصة تعد قطعة غالية من كيان الإنسان لا يمكن انتزاعها منه، وإلا تحول إلى أداة صماء خالية من القدرة على الإبداع الإنساني، فالإنسان بحكم طبيعته له أسراره الشخصية، ومشاعره الذاتية، وصلاته الخاصة، وخصائصه المتميزة، ولا يمكن أن يتمتع بهذه الملامح إلا في إطار مغلق يحفظها ويهيئ لها سبيل البقاء، وتقتضي هذه الحياة أن يكون للإنسان حق في إضفاء السرية على مظاهرها وآثارها، ومن هنا كان الحق في السرية وجها لازما للحق في الحياة الخاصة لا ينفصل عنه "[8].

وهناك من عرف الحق في الحياة الخاصة بأنه: " الحق في أن لا يطلع أحد على شق خاص من جوانب حياة غيره "[135] ص 201.

وفي القضاء المصري، من التطبيقات ما يوحي بتأثره بفكرة السرية، كمعيار يتحدد به مدلول الحق في الحياة الخاصة.

- الفقه الأمريكي:

إنّ معيار الارتباط بين السّرية والحياة الخاصة، يظهر واضحًا في تعريفات معهد القانون الأمريكي للحياة الخاصة الذي يركز على حق الشخص في المحافظة عل أسراره بقوله: " كلُّ شخص ينتهك بصورة جدية وبدون وجه حق، حق شخص آخر في ألا تتصل أموره وأحواله إلى علم الغير، وألاّ تكون صورته عرضةً لأنظار الجمهور، يعتبر مسؤولا أمام المعتدى عليه ".

وهذا التعريف يقترب من التعريف الذي ورد في الوثيقة التي أعدها مجلس العموم البريطاني في 1967 من أن الحق في الحياة الخاصة هو: " حق أي شخص في أن يحتفظ بعزلته وأسرته وملكيته من

تدخل أي شخص فيها، كما إذا تعرض أي شخص لأي تدخل غير معقول أو لانتهاك حرمة حياته الخاصة، فإنّ المعتدي يجب أن يواجه بجزاء عن تعديه "[93] ص 188.

وأمام صعوبة وضع تعريف للحق في الحياة الخاصة، وتجنبًا لما تنطوي عليه كثير من التعريفات من نقائص، فقد ذهب فريق آخر من الفقه المقارن إلى الاعتماد على تعداد الأمور التي تدخل في نطاقه بناءً على القيمة العلمية له.

فذهب العميد الأمريكي – وليام بروسر WILLIAM PROSSER- إلى أن انتهاكات هذا الحق يمكن تقسيمها إلى:

- انتهاك أو اقتحام عزلة، أو خلوة الفرد بالاعتداء على حرمة مسكنه أو التنصت على محادثاته الهاتفية أو تصويره أو التأمين على حياته دون موافقته، ويطلق على هذا النوع من الانتهاك التطفل.

- الإفشاء العلني للوقائع الخاصة الماسة باحترام الشخص العادي، كإذاعة واقعة أصابته بمرض خطير، أو عجزه عن سداد ديونه، وبمعنى آخر نشر حقائق محرجة.

ـ تشويه سمعة شخص في نظر الآخرين كعرض صورته في معرض صور المتشردين والمشتبه بهم بعد تبرئته من جريمة اتهم بارتكابها أو استعمال اسمه أو صورته على نحو يسئ إليه.

- الاستيلاء على بعض عناصر الشخصية، وهو عملية استخدام اسم الفرد أو صورته أو ملامحه لكسب تجاري دون موافقته.

إنّ القضاء الأمريكي حدد أحوال الاعتداء على الحق في الحياة الخاصة قبل تحديد مضمونه، بالإضافة إلى أنه لم يتضمن تحديد ماهية هذا الحق بصورة جامعة.

كما تبنى التقسيمات التي قال بها الفقه الأمريكي في تحديد أشكال التعدي على الحياة الخاصة، فقد ضمن المشروع الأمريكي المدونة الثانية الصادرة عام 1977 صور التعدي على الحق في الخصوصية، دون بيان مضمونها[60] ص 73، 74.

- الفقه الجزائري:

لم يكن موضوع الحق في الحياة الخاصة محل اهتمام الفقه الجزائري ، مع أن المشرع الدستوري قد اهتم بالحق في الحياة الخاصة ، فنص عليه بمجموعة من النصوص، منها :

المادة 32 من الدستور (1996) التي تنص على أنّ: "الحريات الأساسية وحقوق المواطن مضمونة.وتكون تراثا مشتركا بين جميع الجزائريين والجزائريات، واجبهم أن ينقلوه من جيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته وعدم انتهاك حرمته". والمادة 34 من ذات الدستور التي تنص على أنّ:" تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان، ويحظر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة". وتنص أيضا المادة 35 منه على أنّه: " يعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات،

وعلى كل ما يمسّ سلامة الإنسان البدنية والمعنوية". كما تنص المادة39 من ذات الدستور على ما يلي: " لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه، ويحميهما القانون ".

فمن خلال النصوص السابقة الذكر، يتبين أن المشرع الدستوري في الجزائر، قد اهتم بالحق في الحياة الخاصة، وكفل حمايته بواسطة السلطة القضائية، إلاّ أنّ هذا الحق بقي مبدأ دستوريا لم توليه النصوص القانونية التي تحوله من مجرد مبدأ دستوري إلى نصوص قابلة للتطبيق في الميدان العملي، تحمي الفرد في خصوصياته حماية قانونية عن طريق التجريم والعقاب. وكان ذلك قبل صدور النصوص المجرمة لجملة من الأفعال الماسة بالحق في الحياة الخاصة في قانون العقوبات، بموجب القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر ستة 2006. كما أن المشرع الجزائري دعم ما أورده في قانون العقوبات، بالنص في القانون العضوي للإعلام الجديد في المادة 93 منه التي تنص على ما يلي: " يمنع انتهاك الحياة الخاصة للأشخاص وشرفهم واعتبارهم. ويمنع انتهاك الحياة الخاصة للشخصيات العمومية بصفة مباشرة أو غير مباشرة ".

ومن وجهة النظر الشخصية: إن الفقه الجزائري فيما يخص هذا الموضوع، قبل سنة 2006، كان حبيس، المسائل التالية:

- عدم صدور النصوص التطبيقية للمبدأ الدستوري فيما يتعلق بحماية الحق في الحياة الخاصة.
- غياب ا لأحكام القضائية، في هذا المجال، مقارنة بما صدر من أحكام في القضاء الأجنبي.
- وتبعا، لما سبق، يمكن القول أن الفقه سيثرى في حال، تحرير النقطتين السابقتين.

فكرة الألفة [105] ص 200:

تعدُّ الألـفة من أهم العناصر جميعًا، فهي جوهر الحق في الحياة الخاصة[105] ص 200، ولهذا السبب اتجه الفقه في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إلى الربط بين فكرة الحياة الخاصة وبين فكرة الألفة، إلى الحد الذي استعمل معه بعض الفقهاء تعبير الحق في الألفة مرادفا للحق في الحياة الخاصة.

- في فرنسا:

نجد الأستاذ " سافاتيه " قد وصف الحياة الخاصة بأنها: " الحديقة المغلقة "، وعرفها "كابان" بأنها: " كل ما يتعلق بخصوصية الشخص والذي لا يتعلق بخصوصية غيره من حيث المبدأ"، وعرفها الأستاذ " كاربونيه " بأنها: "الدائرة السرية للحياة والتي يكون للفرد فيها سلطة إبعاد الآخرين". وذهب الأستاذ " نيرسون "بأنها: " أقل حيز مركزي يكون لكل شخص أن يحتفظ به لتفادي تعدي الآخرين"[268] ص 79 . وقال الأستاذ "مارتن" إن هناك تطابقا بين فكرة الألفة وفكرة الحياء[266] ص 230، 231.

يتبيّن مما سبق أن الألفة تعني العزلة والخلوة بكل هدوء، والانزواء عن أنظار الآخرين وأسماعهم، أو تعني ذلك الجزء من الحياة، الذي يرغب الإنسان بالاحتفاظ به، منعزلا أو مخفيا عن الآخرين.

وهذا ما حدا ببعض الفقهاء الفرنسيين إلى القول، أن هناك تطابقا بين فكرة الألفة وفكرة الحياء. وتؤيد بعض أحكام القضاء والتشريع في فرنسا حماية الحياة الخاصة من أي انتهاك غير مشروع لوقائع متعلقة بالألفة بشكل عام.

ونشير إلى أن المشرع الفرنسي قد استحدث تعبير (ألفة الحياة الخاصة) في المادة 9 فقرة 2 من القانون المدني، واستعمله في قانون العقوبات، في 1970 بالنسبة إلى الجنح المنصوص عليها في المادتين 368، 369. ثم أعاد استعماله في 1975 في المادة 2/259 من التقنين المدني، وجمهور الفقه الفرنسي لا يرى ضرورة لمحاولة التمييز بين الحياة الخاصة، وألفة الحياة الخاصة، لما في ذلك من مشقة، وأن الشارع الفرنسي لم يستعمل لفظ (ألـفة) إلا لتنبيه القضاء إلى ضرورة عدم التوسع في وقف النشر مراعاة لحرية الصحافة[258] ص 409.

- في مصر:

اعتبرت الألفة " ذلك الحيز الذي ينعم فيه صاحبه بعيدا عن تدخل الغير في حياته"[60] ص 53 وهي تعدُّ " عالم من أسرار الفرد يمتنع اقتحامه، وترك هذا الفرد في سكينة وألفة "[68] ص 50.

واعتبرت الألفة إحدى مكونات الحياة الخاصة وركائزها[105] ص 199، وقد ذهب جانب آخر من الفقه إلى الامتناع عن التعرض لهذه الفكرة، مع أنها ركيزة أساسية للحياة الخاصة[86] ص 126، وأكثر من ذلك أن البعض امتنع حتى عن تعريف الحياة الخاصة[71] ص 41.

في حين أن القضاء المصري كان حريصا في مختلف أحكامه وقراراته على الاعتراف بألفة حياة الأشخاص الخاصة.

-أما في الولايات المتحدة الأمريكية:

لم تكن المحاكم توفر حماية للحق في الألفة، غير أنها سرعان ما راحت تعترف بالحق في الحياة الخاصة، من خلال النظريات الفقهية، والتي قال بها الفقه الأمريكي وعلى رأسهم الفقيه "برندايس " الذي اعتبر ذلك من أهم اهتماماته، ثم تلاه آخرون منهم بروسر، ولويس نايزر..

وقد تجسد اعتراف القضاء الأمريكي بألفة الحياة الخاصة، في مختلف الأحكام والقرارات الصادرة عن مختلف الجهات القضائية.

- في الجزائر:

إنّ موضوع الحياة الخاصة يعتبر حديثا في التشريع الجزائري مقارنة بالتشريعات الأخرى، حيث لم ينص عليه إلا في نهاية السبعينات، أما الاعتراف به في القانون المدني، فهذا اعتراف عام من

خلال نص المادة 47 منه، والتي تنص على أنه:" لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة لشخصيته، أن يطلب وقف هذا الاعتداء والتعويض عما يكون لحقه من ضرر".

والحق في الحياة الخاصة، يعد أحد الحقوق الملازمة لشخصية الإنسان، وعليه فان المشرع المدني قد أقره، ومن ثم أقر حمايته.

أمّا في قانون العقوبات، فقد أورد المشرع الجزائري(في قانون 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006) المواد 303 ، و303 مكرر،و303 مكرر1، و303 مكرر2 ، 303 مكرر 3،التي يحمي من خلالها،" ألفة الحياة الخاصة،" باستعماله لعبارة "حرمة الحياة الخاصة،" ودليل ذلك، ما أورده في النص باللغة الفرنسية ، لذات المادة، الذي يتضمن اللفظ صراحة، وهو كالآتي في اللغتين:

المادة: 303 مكرر:(القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر سنة 2006) يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 300.000 دج كل من تعمد المساس بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص بأية تقنية كانت، وذلك:

1- .....

2-.....

وممّا سبق يتبيّن أن الحق في الحياة الخاصّة، لا يزال في بدايته في بلادنا، وهو في حاجة إلى التطور سواء من الجانب الفقهي أو التشريعي أو القضائي.

2.1.1.3.1. التعريف السلبي للحياة الخاصة

إزاء المحاولات الفقهية للتوصّل إلى تعريف إيجابي للحياة الخاصة يستند إلى معيار قانوني، يتم على أساسه تحديد مفهوم الحياة الخاصة تحديدًا دقيقًا. فقد اتجه جانب من الفقه إلى تعريف هذا الحق تعريفا سلبيا، يعتمد على التمييز بين الحياة الخاصة والحياة العامة.

فهذا الجانب من الفقه يعرف الحق في الحياة الخاصة بأنه " الحق في الحياة غير العلنية أو الحياة غير العامة "[239] ص 125. وهذا التعريف يركز على الحياة الخاصة، ومضاهاتها بالحياة العامة، وهي الحياة الاجتماعية للإنسان التي تجعله متصلا بشكل طبيعي مع الآخرين.

والواقع، في تعريف الحياة الخاصة، بضدها وهي الحياة العامة، يجعل الأمر أكثر صعوبة في التوصل إلى تعريف دقيق للحياة الخاصة، ذلك أنّ حياة الإنسان العامة في عالمنا المعاصر، قد اتسعت دائرتها، على حساب حياته الخاصة إلى الحد الذي جعله لا يخصص لهذه الأخيرة إلا قليلا من الوقت[240] ص 201. ويصل الأمر ببعض الأشخاص من الشخصيات العامة إلى درجة – يمكن القول – أنّه يفقد حياته الخاصة العائلية، فكيف بحياته الخاصة به ؟

وقد ذهب بعض الفقه إلى أنّ " ما يعتبر من الحياة الخاصة للفرد في طريقه إلى التقلص [223] ص 170.

وأيًّا كان الأمر فان معرفة الحدود الفاصلة بين الحياة العامة والحياة الخاصة، تفرض علينا تحديد مفهوم الحياة العامة، وعلى ضوء ذلك، يمكن التوصل إلى مفهوم الحياة الخاصة.

المقصود بالحياة العامة:

اختلف الفقهاء بخصوص تحديد المقصود بالحياة العامة، فمنهم من حاول وضع معيار محدد يتم على ضوئه الفصل بين الحياة العامة والحياة الخاصة، ومنهم من حاول – بالعكس- تحديد الحياة العامة بالنظر إلى مضمونها، أي بالاعتماد على العناصر التي تدخل في نطاقها.

وسنتناول هذين الاتجاهين على التوالي:

1.2.1.1.3.1. معيار المكان[266] ص 23 لتحديد الحياة الخاصة

للتفرقة بين الحياة العامة والحياة الخاصة، أو للتفرقة بين الحياة العلنية وغير العلنية، يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى اعتماد معيار المكان للتفرقة بين الأمرين، فعندما تدور أحداث الحياة خلف الجدران نكون بصدد الحياة غير العلنية (الخاصة)، وعندما تدور أحداث الحياة أمام الجمهور وعلى مرأى ومسمع منه، نكون بصدد الحياة العامة، فالحياة العامة تكون مكشوفة ومن ثم يكون من الأيسر تعريفها ونظرا لأن كل إنسان في مجتمع، بل ومن أجل المجتمع فان جانبا هاما من نشاطه يكون عاما أي يتم تحت سمع الناس، ومن ثم فلا يجوز للشخص أن يتضرر من نشر هذا الجانب من حياته[72] ص 54.

أمّا الحياة خلف الجدران وفي المنازل المغلقة، وفي الأماكن الخاصة فإنها تصبح من صميم الحياة الخاصة، حيث أن وجود الإنسان في منزله يقطع بأنّه يعيش في مكان خاص حيث أن منزل الإنسان هو قلعته ويتوقف دخوله على فئة محدودة ممن لهم الحق في استعماله والانتفاع به، حيث أن المنزل هو كل مكان محدد عن العالم الخارجي الذي يحيط به ويخصصه الإنسان لمزاولة نشاط خاص من أنشطته الفردية سواءً دائمةً أو بصفة مؤقتة، ويجب أن يكون من شأن ذلك التحديد إظهار إرادة صاحبه في منع دخوله إلاّ بإذنه[218] ص 202.

وهكذا يجد المرء نفسه – وبغير إرادته – يقضي حياة عامة أوسع بكثير من حياته الخاصة. وهذا التفوق العددي أو الكمي للحياة العامة، يزداد إذا كان الشخص مشهورًا، مثل الشخصيات العامة، والفنانين والرياضيين، إلى درجة أن حياتهم الخاصة تضيق وتتقلص، ولا يبقى منها إلا القليل.

ومع ذلك وأيًّا كان القدر الذي تشغله الحياة الخاصة، فان كل شخص يعمل على أن يبقى هذا الجزء القليل من حياته، على صغره، بعيدا عن تطفل الآخرين.

أمّا من ناحية أسباب اتصال الشخص بالآخرين فهي عديدة ومتنوعة، منها:

- النشاط العام للشخص، في أي مجال من المجالات، التي تهم المجتمع ككل.

- بسبب الشهرة، شهرة الشخص أو نشاطه المهني، ككونه مطربًا أو رسّامًا مثلاً.

- وقد يسعى الشخص إلى الشهرة، ويقدم حياته الخاصة للآخرين عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وتتّسع عندئذٍ دائرة حياته العامّة على حساب دائرة حياته الخاصّة.

- كما قد يحدث الاتّصال المذكور في الحالات السابقة ـ أيًّا كان السّبب ـ كانت حياة الشخص في جزء منها مكشوفة للغير، ولا يجوز له أن يتضرّر من نشر هذا الجانب من حياته، باعتبار أنّه يدخل في نطاق حياته العامّة وليس الخاصّة[86] ص 100.

وقد ذهب البعض إلى تعريف الحياة العامّة بأنها: " كلّ ما يكون من الجائز نشره على الناس من نشاط الشخص أو أحواله لاتصاله بحياتهم أو لانكشافه أمامهم "[86] ص 101.

تقييم المعيار السابق:

يتميّز هذا المعيار، بالمرونة وعدم التحديد، فما يجوز نشره في حالة لا يجوز نشره في حالة أخرى، بسبب الظروف التي تحيط بكل حالة على حدى، فإذا كانت حياة الفنان مثلاً، متّصلة بالآخرين بسبب شهرته فليس معنى ذلك أنّه يجوز نشر كل ما يدور في حياته سواءً كان متّصلاً بعائلته أو بفنه، أو بثروته أو بعلاقته مع غيره ...إلخ، فهناك حدود لا يمكن تجاوزها في النشر وهذه الحدود لن تكون بالضرورة قاعدة عامّة في هذا الشّأن[266] ص 227.

وهذا ما أدّى بالبعض من الفقه إلى الامتناع عن وضع تعريف شامل للحياة العامّة، استنادًا إلى معيار معيّن، واتجه إلى تحديد هذه الحياة بالنظر إلى مضمونها وما تشمل عليه من عناصر.

2.2.1.1.3.1. معيار المضمون أو العناصر لتحديد مفهوم الحياة الخاصة

يتمّ تحديد الحياة العامة، وفقا لهذا الاتجاه بالنظر إلى مضمونها، أو عناصرها. فما هي العناصر التي تكون الحياة العامة ؟

ذهب البعض إلى أن الحياة العامة هي: " الحياة الاجتماعية للفرد، والتي بمقتضاها يكون على اتصال دائم بأقرانه، فالحياة المهنية أو الحياة اليومية وباختصار هي الحياة الخارجية للإنسان".

كما عبر عنها أحد الفقهاء بأنها تتمثل في " اشتراك المرء في حياة الجماعة التي يعيش فيها، في مظاهرها الأساسية الثلاثة: أعماله وألعابه، وأنشطته "[266] ص 125.

عناصر الحياة العامة:

بناءً على التعريفين السابقين[105] ص 179، 180، يمكن القول أن الحياة العامة تشتمل على العناصر الآتية:

- النشاط المهني.
- ممارسة الفرد لحقوقه وواجباته في مواجهة السلطة العامة.
- أوقات الفراغ.

أولا: النشاط المهني[86] ص 102:

يشكل هذا العنصر المهني جزءا هاما من الحياة العامة للفرد، لدى الفقهاء الذين قالوا بهذا الاتجاه، خاصة بالنسبة للمهن التي يرغب أصحابها في الحصول على حظوة وإقبال الجمهور والعملاء، مثل مهنة الطب ،والصيدلة ، والمحاماة، إلى غير ذلك من المهن التي يباشر فيها أصحابها نشاطا يخرج بالضرورة عن الحياة الخاصة[238] .

ويبرّر هذا الاتجاه اعتبار الحياة المهنية من صميم الحياة العامة، بقولهم أن أصحاب هذه المهن يبحثون عن ثقة الجمهور، ولكي يثق فيهم، لا بد أن يتدخل في حياتهم المهنية وحياتهم الخاصة، للاطمئنان عما إذا كانوا أهلا للثقة أم لا.

ويدلل أنصار هذا الاتجاه بأن القضاء الفرنسي اعتبر الحياة المهنية للفنان تدخل في عداد حياته العامة.

ثانيا: أوقات الفراغ

يمارس الشخص أنشطته في أوقات فراغه أمام الغير، كأن يشارك في مباريات رياضية، أو يشاهد مسرحية، فهذه الأنشطة تدخل في الحياة العامة ولا تتعلق بالحياة الخاصة، بحيث يمكن لأي شخص بأن يطلع عليه، دون الادعاء بأنه سري، وهذا ما قضت به محكمة استئناف باريس في إحدى القضايا. حيث أصدرت هذه المحكمة برفض الدعوى المرفوعة من طرف المدعي على أساس أن نشر الصورة بواسطة إحدى الصحف أمر جائز، طالما أن هذه الصورة قد التقطت في مكان عام، بل أن المحكمة قد ذهبت إلى أبعد من ذلك، حين قررت أن هذا المبدأ يسري بالنسبة لكل حالة لم يحاول من التقطت صورته أن يتخفى عن الأنظار، وهو على تلك الهيئة[238] ص 14305.

ثالثا: التعامل مع السلطات العامة

ويراد بالتعامل مع السلطات العامة، كل ما يمارسه الشخص من حقوق وواجبات في مواجهة السلطة العامة، أي كل ما يتعلق بإسهام الفرد في الحياة السياسية أو الحياة المدنية، فالمشاركة في شؤون المجتمع كأداء الخدمة الوطنية أو المشاركة في الحياة المدنية، كممارسته للعملية الانتخابية، وغير ذلك، كلها تعد من قبيل الأنشطة التي تدخل في نطاق الحياة العامة للفرد.

- نقد التحديد السابق:

إنّ المعايير المذكورة التي أوردها أنصار التعريف السلبي، في النهاية لا تعد حاسمة، فالطبيب مثلا حياته المهنية ليست كلها من الحياة العامة، بل تتعلق بأمرين الحياة الخاصة للطبيب، وهذه تتضمّن

أمور عديدة، منها الذمة المالية وعلاقته بأولاده وزوجته، وهذه الأمور لا علاقة لها بالآخرين والذين يبحثون عن الثقة في شخص الطبيب، كما أن المهن الحرة ليست متشابهة، ولذلك لا يمكن وضع قواعد عامة ثابتة تعمم على جميع المهن. فمثلا الحياة المهنية للفنان تدخل في نطاق حياته العامة، بالنظر إلى رغبته في جلب الأنظار إليه وخاصة في تعامله مع وسائل الإعلام.

أمّا كون الممارسة السياسية والاتصال بالسلطات العامة يدخل في نطاق الحياة العامة، فذلك لا يعد قولا قطعيا، فالآراء السياسية، والتصويت وسريته تنظمه القوانين بقدر كبير من السّرية. وقد ذهب القضاء الفرنسي إلى أنّ الآراء السياسية للمواطن والتي يحميها القانون عن طريق سرية التصويت تعتبر من المسائل التي تدخل في نظام الحياة الخاصة للشخص[270] ، فلا يجوز الكشف عنها بدون موافقة الشخص ومن ثم فان نشر صورة شخص في إعلانات إحدى الأحزاب السياسية بصورة تثير الاعتقاد أنه ينضم إلى هذا الحزبن يعتبر من قبيل المساس بالحياة الخاصة. كما يعتبر مساسا بالحياة الخاصة، نشر صورة شخص وهو يمسك ببطاقة التصويت الانتخابية بصورة تكشف عمن صوت له، أو إذا انطوى على تركيب (montage) يغير حقيقة وضعه أثناء الانتخابات[116] ص 3.

وما يمكن استخلاصه، أن تعريف الحياة الخاصة بطريقة سلبية، وذلك عن طريق تعريف الحياة العامة، لم يحقق الهدف المرجو، إذ ليس من الأمر السهل وضع حدود فاصلة بين الحياتين، الحياة العامة والحياة الخاصة، من الناحية العلمية " لذلك يترك للقضاء تقدير الأمر في كل حالة على حدى".

2.1.3.1. نسبية الحياة الخاصة

تتميّز الحياة الخاصة بالمرونة، وهي فكرة متغيرة، ومجالها غير محدد، وذلك راجع إلى ارتباطها بمجموعة من المعطيات المتصلة بشخصية الإنسان وذاتيته[93] ص 227، وكذا بأنشطته، وإرادته، وهذا ما صعب على الفقه والقضاء من تعريفها، تعريفًا جامعًا مانعًا، ينطبق على كل الأشخاص وفي جميع الأحوال[86] ص 31. ولأنّ فكرة الحياة الخاصة مرنة تختلف باختلاف البيئات والثقافات، تبعا لاختلاف الأشخاص، وانتماءاتهم الدينية والسّياسية والاجتماعية، كما تختلف بظروف الزمان والمكان[105] ص 207 الذي يعيش فيه الإنسان.

وتقتضي فكرة المرونة أن نتعرض بالدّراسة إلى نسبية الحياة الخاصة من حيث الأشخاص، ثم نسبية الحياة الخاصة من حيث المكان والزمان، وذلك في المطلبين الآتيين:

2.1.3.1. 1. نسبية الحياة الخاصة من حيث الأشخاص

لا شكّ أنّ لكل شخص حياته الخاصة، التي يكون من حقه أن يعيشها بعيدًا عن تطفل الآخرين، ومن ثم يكون الحق في الاعتراض عن كل تدخل أو اعتداءً يهدد أمن وسكينة هذه الحياة، إلاّ أنّ رغبة

الفرد في الحياة الخاصة ليست دائما مطلقة، حيث توجد رغبة أخرى تتنازعها، بل قد تتكافؤ معها، وهي الرغبة في المشاركة الاجتماعية، لذلك يعمل باستمرار في القيام بعملية تكييف شخصية، يقوم فيها بالموازنة بين الرغبة في الحياة الخاصة، والرغبة في الإفصاح عن نفسه والاتصال بالآخرين، في ضوء الظروف والقيم والتقاليد السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه، وفي هذا الإطار تختلف طبيعة الأشخاص، فمنهم من هو شديد الحرص على سرية حياته الخاصة، ويعمل على كتمانها، ويحيطها بسياج متين لتكون كتابا مطويًا[237]. ومنهم، عكس ذلك، يجعل من حياته الخاصة كتابًا مفتوحًا، لتكون محلاً للنشر، فيطلع عليها جميع أفراد المجتمع.

وبطبيعة الحال فان الصنف الأول من الأشخاص يتمتع بسرية حياته الخاصة، أكبر من الصنف الثاني.

واختلاف نطاق الحياة الخاصة باختلاف الأشخاص، يظهر واضحا ما بين الأشخاص العاديين والأشخاص ذوي الشهرة.

ولتوضيح ذلك، نتناول هذين الصنفين من الأشخاص فيما يتعلق بحياتهم الخاصة في الفرعين الآتيين:

1.1.2.1.3.1. الحياة الخاصة للأشخاص العاديين

إنّ نطاق الحياة الخاصة يختلف بالنسبة للأشخاص ذوي الشهرة عن الأشخاص العاديين، فالشخص العادي هو" الذي لا تربطه بالجمهور أي رابطة تفرض عليه قيودا أو التزامات، ولا يخضع من ثم لحكم الرأي العام، وبالتالي أن يمارس حقه في الخصوصية بمنأى عن تدخل الآخرين أو رقابتهم...

وبذلك لا يهم الِرأي العام التعرض لخصوصياته". ونطاق الحياة الخاصة بالنسبة للشخص العادي أوسع نطاقا، وأكثر اتساعا عنه بالنسبة للشخص ذي الشهرة،أو الشخصية العامة، فهذا الأخير نطاق حياته الخاصة أضيق مجالاً، وأقلّ اتّساعًا، وتختلف الحياة الخاصة من شخص لآخر، إذ يضيق هذا النطاق كلما زادت شهرة الشخص، ويزداد اتّساعًا كلّما عاش الشّخص العادي أكثر بعدًا عن الأضواء.

وقد وصف أحد الكتاب المجال السّري الخاص للإنسان بالقول: " تستجيب الحديقة السّرية لحاجة ملحة للتعبير الذاتي في وقت اللهو الحميم، هذا الوقت الذي يبحث فيه الشخص عن طموحاته العميقة" وعليه فإنّ الحياة العامة لهذا الفرد لا تستفيد من أي حماية، والسّلطة التقديرية ترجع لقاضي الموضوع، لحماية العناصر التي تدخل في نطاق الحياة الخاصة، دون العناصر التي تدخل في نطاق الحياة العامة، ومن الطبيعي أنه يقرر حماية الأولى دون الثانية.

كما أنّ الأمر بالنسبة للأشخاص العاديين دائما، فان حمايتهم الخاصة والعامة لا تقاس بالمكان الخاص والمكان العام، بل أن حياتهم يمكن أن يمارسوها في أماكن عامة أيضًا، بالإضافة إلى المكان الخاص بالطبع.

في النهاية إن حياة الفرد العادي تحظى بالحماية الكاملة ولا يرد عليها سوى استثناءين هما:

- رضا صاحب هذا الحق في أن يتدخل الغير في شؤونه الخاصة، سواء أكان ذلك بشكل صريح أو ضمني.
- عندما يقتضي واجب الإعلام ، ضرورة المس بجزء من حياته الخاصة كلّها.

وعند تحقق هذين الاستثناءين، فلا يعتبر اعتداء، بل تدخلا مشروعا، لا يمكن الادعاء بانتهاء الحياة الخاصة، وتنتفي بالتبعية المطالبة بالتعويض عن هذا التدخل.

2.1.2.1.3.1. الحياة الخاصة للشخصيات الشهيرة

يمكن تصنيف الشخصيات الشهيرة إلي الشخصيات التاريخية، والشخصيات الرسمية، وأهل الفن، والرياضيين، والشخصيات الشهيرة بصفة عامة.

- الشخصيات التاريخية:

أهمّ الشخصيات الشهيرة، هي الشخصيات التاريخية سواء كانت من التاريخ القديم أومن التاريخ المعاصر، وعرف الفقه الفرنسي الشخصية التاريخية بقوله أنّ " كلّ من عاش على الأرض يصلح لأن يكون شخصية تاريخية، وهو يصبح كذلك منذ اللحظة التي يشير فيها المؤرخ، إلى قول من أقواله أوفعل من أفعاله أو أي مرحلة من مراحل حياته ".

إلاّ أنّ هذه الشخصيات التاريخية، ليست متساوية من حيث الأهمية والشهرة، فهناك من يلعب دورا هاما وبارزا على مسرح التاريخ، ومن ثم يهتم به المؤرخون وتكون حياته محل الدراسة، وهناك من يلعب دورا ثانويا مثل أصدقاء مشاهير الشخصيات، أو بعض الأشخاص الذي يقدمون المعلومات التي تساعد على المعرفة التاريخية، فشهادتهم أو ذكرياتهم قد تكون جوهرية لمعرفة حقيقة التاريخ.

ومن أمثلة الشخصيات قادة الثورات، وأبطال الحروب، وأصحاب النظريات السياسية، والعلماء[116] ص 260.

ومن التعريف السابق يتبن أنه، لكي يكتسب الشخص صفة شخصية تاريخية، يجب أن يكون قد أثر فعلا في شكل من الأشكال في تاريخ البشرية، وكانت أفعاله وأقواله قد تركت بصماتها في مجرى التاريخ، وقد تكون الشخصية التاريخية من التاريخ القديم أو المعاصر، وإن كانت الشخصيات التاريخية القديمة أكثر إثارةً للاهتمام من غيرها ، وتبرز بجانبها شخصيات ثانوية كأصدقائهم، وأقاربهم،

وأتباعهم، حيث تلتحق بهم بالتبعية صفة الشخصية التاريخية. والشّخصيات التاريخية تتعرض للنقد فيما قامت به وقدمته للمجتمع، وقد يصل ذلك، إلى التعرض إلى مسيرتهم الذاتية، وكشف حياتهم الخاصة.

- الحياة الخاصة لرجال السّياسة:

ويعتبر من قبيل الشخصيات الشهيرة، من يتولون وظائف عامة، وليس فقط من يتولى منصبا رسميًّا. وهؤلاء ككل الأشخاص يتمتعون بحماية حياتهم الخاصة، وقد أكد القضاء في مختلف الدول على ذلك. وعلى سبيل المثال فقد أدينت قناة تلفزيون فرنسية بسبب كشفها في روبورتاج خاص بأن مترشح للانتخابات المحلية في فرنسا تم وضعه في مؤسسة للأمراض العقلية.

وكان سبب الحكم لصالح المترشح، هو ترجيح حماية الحياة الخاصة المعترف بها لكل الأشخاص، ولو كان رجل سياسة في الفترة الانتخابية، على حساب ضرورات الإعلام.

إلاّ أنّ الحياة الخاصة، للشخص المشهور، لا تكون في جميع الحالات ملكا له وحده، لأنه غالبا ما تكون حياته العامة مرتبطة بحياته الخاصة ارتباطا وثيقا، بحيث لا يمكن الحكم عليه أو تقييمه إلا من خلال التطرق لحياته الخاصة، والتعرف على بعض عناصرها، وقد يتم تعرية تلك العناصر عن طريق النشر في وسائل الإعلام.

وقد أكد ذلك المحامي العام الفرنسي " لنـدون " بقوله: " الشخص العام باعتباره ليس فقط الشخص البارز أو القائم بمهام سياسية، بل أيضا الذي يرجو الحصول على أصوات زملائه داخل منظمات عمالية أو بمناسبة انتخابات النواب، أو الذي يدير مشروعا يدعو إلى الإدخار أو الائتمان، وهو الذي في مجال الآداب أو الفنون يبحث عن الشهرة، هذا الشخص يهدم بنفسه جانبا من حياته الخاصة. وحدود هذه الحياة تقترن بحدود متغيرة، طبقا لمقتضيات الإعلام، هذه الحدود هي التي يجب على القضاء أن يحددها في كل حالة ،ولهذا لا يوجد في الأحكام أي صيغة عامة. "[17] ص 141، 142.

وفي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، تمارس ضغوط كبيرة من رجال الصحافة والإعلام، ومن الفقه القانوني أيضا، يهدفون إلى ضرورة التضييق من دائرة الحياة الخاصة للشخصيات العامة، ليفسح المجال لحرية الإعلام، واستجاب القضاء في حالات كثيرة لهذا الطلب نزولا لخدمة المبادئ الديمقراطية، وقد وقفت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان موقفا مدعما لذلك، إلى درجة الخروج عم مبدأ سمو الإنسان عن بقية المخلوقات، وكما سطره الله تعالى، وبالأخص في مسألة الشذوذ الجنسي، الذي نزل به الداعون إليه إلى مرتبة الحيوانية.

ففي فرنسا، منذ حوالي قرن ونصف من الزمن، طالب النواب الفرنسيون أن ترفع الحماية عن الحياة الخاصة لرجال السياسة على أساس أنّ " من يريد ممارسة الحياة العامة، لا يمكن أن يطالب بحماية حياته الخاصة ".

ومازال هذا الطلب قائما بعد كل هذه المدة الزمنية، حيث أكد عليه أحد النواب الذي كتب يقول:" من الوقت الذي يسعى فيه أحد الأشخاص للحصول على ثقة مواطنيه بل أكثر من ذلك على أصواتهم، يمكن القول أن حصانة الحياة الخاصة يجب أن تسقط أمام ضرورة إعلام أوسع حول كل ما يمكن – عن هذا الشخص – أن يبرر ويدعم هذه الثقة أو بالعكس ما يزعزعها، ويتعلق الأمر نوعا ما بفرض الشفافية في حياة رجل عام خاصة، في جانب من حياته الخاصة الذي يبقى عادة سريًّا ".

وقد يحدث أن يتعارض الحق في إعلام الجمهور مع الحق في حماية الحياة الخاصة، وبقية الحقوق الشخصية الأخرى، فكيف يتمكن الجمهور من ممارسة حقه في الإعلام أن ينفذ إلى المعلومات التي تعد من صميم الحياة الخاصة، في حين يتطلب الحق في الحياة الخاصة إضفاء السّرية على وقائع هذه الحياة ؟.

إنّ العلانية المطلوبة لممارسة الحق في الإعلام، لا يمكن أن تتحقق إلا بالنسبة إلى الوقائع التي تتعلق بالحياة العامة للفرد، فهذه قطعة من حياة الفرد وهبها للمجتمع ، ومن ثم حق للإعلام أن يتناولها، وعلى العكس من ذلك الجزء المخصص للحياة الخاصة، فلا يمكن أن يكون محلا للإعلام إلا على سبيل الاستثناء.

ونظرة مواطني مختلف الدول إلى الحياة الخاصة لساستهم (خاصة إلى رؤساء هذه الدول)، تختلف فيما بينها، فالدول التي تقدم مجالا واسعا لحرية الإعلام، تضيق من نطاق حماية الحياة الخاصة، ومن ثم لا تعاقب من يعتدي على الحياة الخاصة لهؤلاء السياسيين بسهولة، بينما العكس من ذلك، نجد الدول التي تعمل على التضييق من نطاق حرية الإعلام، فإنها تعمل من جهة أخرى على توسيع دائرة الحياة الخاصة، وبالتالي حمايتها بنفس القدر.

في الجزائر:

بالنسبة لموضوع حماية الحياة الخاصة في القانون الجزائري، تجدر الملاحظة إلى أن المشرع قد أشار إليه في القانون المدني بشكل عام في المادة 47 منه –كما سبق القول – باعتبار هذا الحق من الحقوق الملازمة لشخصية الإنسان.

أمّا في قانون العقوبات، فقد تأخر المشرع كثيرا لإصدار نصوص تعاقب المعتدي على الحياة الخاصة، إلى تاريخ صدور القانون رقم 06-23 في 20 ديسمبر سنة 2006 الذي أدخل به تعديلا على قانون العقوبات، وفي الفصل الخامس منه تحت عنوان "الجنايات والجنح التي يرتكبها الأشخاص ضد النظام العمومي"، في القسم الأول تحت عنوان "الإهانة والتعدي على الموظفين ومؤسسات الدولة"، وذلك بموجب المادتين 144 مكرر و144 مكرر1.

كما قام المشرع العقابي بالمناسبة ذاتها وللغرض ذاته، وهو منع التعدي على الموظفين بصفة عامة، بتشديد العقوبة في شكلها المالي، المتمثلة في الغرامة التي رفع قيمتها لتصبح تتراوح ما بين

50.000 دج إلى 500.000 دج. وذلك بموجب المادة 60 من القانون 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، المشار إليها أعلاه.

وفي إطار الإصلاحات السياسية،التي قامت بها الجزائر، وخاصة في جانب التوسع في حرية الإعلام، فقد صدر القانون رقم 11- 14 في 02 أوت 2011 المتضمن قانون العقوبات، المادة 02 منه التي تعدل المادة 144 مكرر منه. حيث تم إلغاء عقوبة الحبس منها، والإبقاء على الغرامة المالية التي رفعت قيمتها من 100.000 دج إلى 500.000 دج.

أما المادة 3 من القانون السابق فقد ألغت المادة 144 مكرر1.

ويتبين من التعديلات السابقة الذكر، أن المشرع يهدف بوضوح إلى تجنب الرجوع إلى الجنايات والجنح التي كانت مطبقة سابقا، خاصة على الصحفيين وما تضمنته من ردود الأفعال السلبية، بما فيها الاحتجاجات المثارة في كل المناسبات.

في فرنسا:

يعود تاريخ حماية الحياة الخاصة لرئيس الجمهورية في فرنسا إلى القانون الصادر في 29 جويلية 1881، وبموجب المادة 26 منه، التي تعد اللبنة الأولى التي قامت على أساسها حماية الحياة الخاصة.

إضافةً إلى أن النصوص القانونية التي تقضي بحماية رئيس الجمهورية أو الملك أو الأمير أو كل من يمارس هذه الوظيفة على أعلى مستوى، تم تدعيمها بمبدأ l'exception véritatis أوl'exception de vérité.

ومفاد هذا المبدأ أنه يمنع المتهم من إهانة هذه الشخصية (الرئيس أو الملك..) بإثبات صحة ادعاءاته لأنه يحتمل أن تكون صحيحة. فهو سياج واق لحرمة السياسي على أعلى مستوى من المسؤولية يزيد من احترامه وهيبته، لذلك كان هذا المبدأ سدا منيعا لإثارة أي جدل يضر بالاحترام الواجب لهؤلاء الأشخاص السياسيين الذين يحملون عبءً ثقيلا يعود لصالح استقرار الدولة والمجتمع على حد سواء.

أمّا بالنسبة لرجال السّياسة الأجانب، فان التعرض لحياتهم الخاصة خارج دولتهم وفي بلد أجنبي، قد يثيرا إشكالا على المستوى الدبلوماسي بين البلدين. إلا أن ذلك يختلف من بلد لآخر، تمشيا مع من يرى اتساع حرية الإعلام بشكل أساسي، ولذلك فان الشخصيات الأجنبية، في بلد يتمتع بحرية إعلام واسعة، يمكن أن يتعرض إلى حياته الخاصة من قبل الصّحافة، عكس الدول التي تفتقر إلى صحافة حرة. وقانون العقوبات الفرنسي يقضي بجزاء شديد عند المساس بالحياة الخاصة لهذه الفئة من الأشخاص، ونظرًا للحماية التي يمنحها قانون العقوبات الفرنسي للسّياسيين الأجانب، وأهميتها، فقد انتقلت إلى القانون المدني، وذلك استنادًا إلى نصّ المادة التاسعة من القانون المدني الجديد، وتدل على ذلك الأحكام القضائية العديدة التي صدرت ضد صحف اتهمت بانتهاك الحياة الخاصة لشخصيات أجنبية.

في الولايات المتحدة الأمريكية:

إنّ حرية التعبير والإعلام، والديمقراطية التي تنادي بها الولايات المتحدة الأمريكية كشعار يرفع في كل المحافل، وخاصة في الانتخابات، وكمثال على ذلك، التصريح الذي أدلى به أحد أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطي Joseph LIEBERMAN بخصوص قضية الرئيس الأمريكي السّابق Bill CLINTON مع السكرتيرة Monica LEWINSKY بتاريخ 4 سبتمبر 1998، حيث قال بأن " حياة الرئيس الخاصة قضية عامة، هذه الحقيقة بدأت منذ 1998، ولا تقبل وسائل الإعلام بغير ذلك، وهذا الرئيس يعلم ذلك.

الرئيس ليس قائد هذا البلد فقط، إنه خيرة الشعب الأمريكي، فهو الذي يجسده ويمثله شخصيا في كرامته وعظمته، وعليه عندما تصبح حياته الشخصية مضايقة فهي للأسف ليست كذلك بالنسبة له ولعائلته فقط، بل أنها مضايقة أيضا لنا نحن الأمريكيون كلنا.الرئيس نموذج، وبحكم السلطة المعنوية النابعة عن وظيفته، يحدّد قواعد سلوك الشعب الذي يخدم. فلا يهم إن كان هو أو غيره يرغب في التعليق على حياته، لأن الحقيقة التي لا يمكن التهرب منها هي أن سلوكه في حياته الخاصة يمكن أن يكون له – بل له في غالب الأحيان – نتائج خطيرة على حياته العامة".

من هذه الشهادة السابقة، والتي تعد ذات أهمية بالغة كونها صادرة عن شخصية سياسية أمريكية ممثلة للشعب الأمريكي، وفي أعلى مجالس الحكم في أمريكا، يتضح أن لحياة الرئيس وسيرته الشخصية أهمية ذات تأثير كبير لدى الشعب الأمريكي، الذي يملك الحق المطلق في معرفة ما يجري في حياة الرئيس الخاصة، بكل تفاصيلها وجزئياتها، وعليه لا يجوز له أن يخرج عن الخط المرسوم له كرجل مثالي، ورمز لهذا الشعب.

- الحياة الخاصة للرياضيين والفنانين:

فقد عمد بعض الفقهاء الفرنسيين إلى ذكر أمثلة لبعض الشخصيات التي تعتبر عامة، فقيل أن ذلك يشمل الممثلين والأبطال الرياضيين[239] ص 130.

ويرى الدكتور ممدوح خليل بحر، أن الأمر يعود لقضاة الموضوع الذين هم يحددون بالنظر إلى كل حالة على حدى، إذا كان شخص بعينه يندرج تحت مفهوم الأشخاص العامة[105] ص 110.

والقرارات القضائية تؤكد باختلاف درجاتها، أنّ " الفنانين والرياضيين كذلك، لهم الحق في حماية حياتهم الخاصة، ولهم وحدهم الحق في وضع حدود لما يمكن نشره عن هذا الجزء من حياتهم، وما لا يمكن نشره "أو أنّ " حدود الحياة الخاصة لنجمة من نجوم السينما لا تختلف عن حدود الحياة الخاصة للشخص العادي، حيث أن النصوص القانونية المدنية والجنائية لا تفرق بين المواطنين، وأنّ لكل شخص الحق في احترام حياته الخاصة مهما كانت شهرته أو مهنته ".

وبالتالي لا يجوز نشر أخبار تتعلق بأسرار حياتهم الخاصة، عائلية أم زوجية، أم مهنية أم صحية...سواءً أكان النشر عن طريق الكتابة أو الصورة، طالما لم يصدر رضاء عن هذه الأشخاص العامة صراحة أم ضمنا بجواز ذلك.

ومن جهة أخرى، يجوز نشر بعض وقائع الحياة الخاصة، كأن تتعرض الصحيفة لفنان بأنه متزوج أو مطلق، أو أنه رفع دعوى قضائية أو رفعت ضده، أو أن فنانة اعتزلت التمثيل وارتدت الحجاب، أو أن اللعب في كرة القدم أبرم عقدًا مع فريق جديد، أو أنه في خلاف مع إدارة فريقه، فهذه المسائل ومثلها، تتعلق بالنشاط العام الذي تؤديه الشخصية، فهذه الأمور تعد من الحياة الخاصة، لا تخضع للنشر كأصل عام، ولكن استثناء يجوز التطرق إليها، إذا كانت هذه الشخصية تحظى باهتمام الجمهور، ومتابعة نشاطه العام.

وإن كانت الحدود غير واضحة المعالم بين الحياة العامة والحياة الخاصة، للأشخاص العامة التي تبحث عن الشهرة من بابها الواسع، والتي تهدم بنفسها جانبا من حياتها الخاصة، " حيث أن حدود حياتها الخاصة، تقترن بحدود متغيرة طبقا لمقتضيات الإعلام، هذه الحدود هي التي يجب على القضاء أن يحددها في كل حالة، ولهذا لا يوجد في الأحكام، أي صيغة عامة "[265] ص 7 .

وأن رجالات الأدب ومن يعملون بالموسيقى والمخرجين والفنانين والنجوم ومن على شاكلتهم يدركون جميعًا أن نجاحهم يتوقف وبدرجة كبيرة على المكان الذي يشغلونه في الصّحافة[222] ص 98.

ويضيف الأستاذ MALHERBE أن أولئك الذين يبحثون عن الشهرة عليهم أن يتحملوا تطفل وفضول الآخرين، وأن البعض منهم يستغل هذا النوع من المناسبات، ويرفع هذه الدعاوى باعتبارها من الوسائل التي يعلن بها عن نفسه.

وهناك بعض الأشخاص الآخرين يجدون متعة في الشهرة ويكون سبيلهم في ذلك أن يعمدوا إلى تقديم حياتهم الخاصة لوسائل الإعلام كالصحافة مثلا، للوصول إلى تحقيق مبتغاهم، ومن الطبيعي والحال كذلك، أن تغدوا حياتهم الخاصة عرضة للنقد والتدخل من جانب الغير[86] ص 133.

- الشخصيات الشهيرة بصفة عرضية:

قد تقع بعض الأحداث أو المواقف العارضة لأشخاص مجهولين، فتجعل حياتهم الخاصة تحت الأضواء مثل الشخصيات العامة، حيث تظهر فجأة أمام الرأي العام بصفة عرضية ومؤقتة، ككبار المجرمين الذين يرتكبون جرائم تهم الرأي العام مثلا، وهذه الطائفة تجد نفسها قد أصبحت حديث وسائل الإعلام المختلفة من إذاعة، وصحافة وتلفزيون، وسينما، وأدب...ومن ثم تتعرض حياتهم الخاصة بالضرورة لتطفل الآخرين، وإن كانوا لم يقصدوا بمسلكهم الإجرامي أن يعرضوا أسرارهم للغير للاطلاع عليها.

وأنّ الشهرة لا تفرض بالضرورة أن يكون الشخص معروفا على المستوى العالمي أو على مستوى المحلي، فقد يكون الشخص مشهورا في حدود الوسط الذي يعيش فيه، وقد ذهب قانون حق المؤلف المصري في عبارات أكثر عمومية، أنه يجوز نشر الصورة دون إذن، إذا كان النشر قد "تم بمناسبة حوادث وقعت علنًا أو كانت تتعلق برجال رسميين أو أشخاص يتمتعون بشهرة عالمية..."

ووفقًا لذلك، فان الشهرة يجب أن ترفع صاحبها إلى النجومية العالمية، وهذا ليس ضروريا، حيث أن هناك فارقا كبيرا بين الشخصية العالمية والشخصية الشهيرة.

" فالشخص قد يكون مشهورا على المستوى المحلي الضيق، ولا يكون شخصية عالمية. فالعالم الذي يبدع نظرية جديدة، ولاعب كرة القدم الذي يتوج كأحسن لاعب في العالم، يتحولان من شخصين عاديين إلى شخصين مشهورين، لا يمثلان نفسيهما بقدر ما يمثلان بلديهما. وهذا المركز الجديد، يمنح قدرًا من الحرية للصحافة وللرأي العام، للاطّلاع على الحياة الخاصة، وأسباب وصول كل منهما إلى التّتويج بالشهرة. وأنّ طلب الشّهرة، والسّعي وراءها، يتطلّب كثيرًا من التضحيات، ومنها التخلي عن جزء من الخصوصيات[117] ص .247

2.2.1.3.1 . نسبية الحياة الخاصة من حيث الزمان والمكان

تتميّز الحياة الخاصة بالتطور، والتغير والحركة، وفقا لتطور الإنسان ووفقا لتغير المكان أيضا، فهي ليست ثابتة في كل الأزمنة أو واحدة في كل الأمكنة. وتعدّ صفة النسبية من خصائص الحياة الخاصة، فهي تتسع وتضيق حسب الزمان، والمكان، كما أنها تختلف من شخص إلى آخر.

ونتناول الموضوع في فرعين، الأول نخصصه لنسبية الحياة الخاصة من حيث الزمان، والثاني لنسبية الحياة الخاصة من حيث المكان.

1.2.2.1.3.1. نسبية الحياة الخاصة من حيث الزمان

تختلف الحياة الخاصة من حيث نطاقها ومفهومها، من زمان إلى زمان وداخل البلد الواحد، ومضمون الحياة الخاصة وفقا للتقاليد والأعراف والأخلاق السائدة في المجتمع، ومن ثمة فان ما كان يمكن اعتباره من الحياة الخاصة ومن المقدسات الشخصية، التي لا يجوز المساس بها، قد يتحول مع مرور الزمن إلى أمور تدخل ضمن نطاق الحياة العامة، كما أن الحياة الحديثة، قد نما فيها فكر التحرر من الضغوط الاجتماعية، إلى درجة ـ في بعض الأحيان ـ التمرد على المبادئ، والأخلاق المقدسة، وذلك ليس من الأشخاص فقط، بل حتى من الصحافة التي تطالب بالمزيد من الحرية الإعلامية، في حين أنها تنشر وتتغذى وتستثمر في تكريس الانحلال الخلقي مما ساعد على كشف خصوصيات الناس واختراق حجب أسرارهم وما يسترونه من أحوالهم. وفي العصر الحديث، تطورت أجهزة التسجيل والتصوير

بالإضافة إلى الحاسبات الآلية، والأنترنت، والقنوات الفضائية، وكذا وسائل النشر، حيث أمكن عن طريق تلك الأجهزة التي أمكن تصغيرها إلى حد كبير، التقاط أحاديث الناس وصورهم، وكل تحركاتهم من أماكن بعيدة. مما خلق إحساسا متزايدا لدى البعض بأن الحياة الخاصة في طريقها إلى الزوال أو النهاية[86] ص 139.

ولم يقتصر التطور على أجهزة التسجيل والتصوير، ووسائل النشر، بل امتد إلى أساليب دراسة الإنسان ذاته، وخاصة في مجال الدراسات النفسية، والتي أمكن عن طريقها الكشف عما يخفيه عقله الباطن وما يخبئه في مكنون نفسه. وهي من الأساليب، المعتمد عليها في التوصل إلى معرفة الحياة الخاصة، وانتهاكها في النهاية.

ومن جهة أخرى أن حب الاستطلاع على حياة الآخرين، فضلا عن الأرباح التي تعود على صحف الإثارة (الصحف الصفراء) من نشر فضائح الناس، وخاصة المشاهير منهم، قد ساهمت هي الأخرى في ازدياد التطفل على حياة الأفراد الخاصة لدرجة يمكن معها القول بأنه أصبح ظاهرة اجتماعية عامة، أو كما أطلق عليه البعض " الحمى الخبيثة " لعالم اليوم[86] ص 139.

وبالرجوع لبعض القوانين، التي تساير مفهوم الحياة الخاصة عبر الزمن، فالتعديلات القانونية بنصوصها، توضح ذلك التطور وتؤكده، ومن تلك القوانين ما يلي:

في مصر:

في مصر يختلف مفهوم الحياة الخاصة من حيث الزمان، ودليل ذلك ما كان الوضع عليه بالنسبة لإباحة الإعلان وبيع أجهزة التصنت على الحياة الخاصة، وكان ذلك قبل 12 جويلية 1998.

أمّا بعد صدور الأمر العسكري رقم 03 بتاريخ 12 جويلية 1998، الذي يحظر استيراد وتصنيع وحيازة أجهزة التصنت أو الإعلان عنها، ومخالفة ذلك تعد جريمة يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن سنة وتضاعف العقوبة في حالة العود، وذلك تطبيقا للمادة الثانية من الأمر العسكري السالف الذكر.

ومثال آخر يدل على اختلاف الحياة الخاصة عبر الزمان في مصر، فقبل صدور القانون 205 لسنة 1990 الخاص بسرية البنوك ، كان يباح للغير الاطلاع على الأسرار المالية المودعة بالبنوك، أمّا بعده، أصبحت جميع حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم وخزائنهم في البنوك، وكذلك البيانات المتعلقة بها بطريق مباشر أو غير مباشر سريّة ولا يجوز إفشاؤها.

في كندا:

كان القانون الكندي يرفض الاعتراف بالحق في الحياة الخاصة كحق مستقل، وفي عام 1974 صدر القانون الذي يجرم الاعتداء على الحياة الخاصة.

في فرنسا:

كانت السّلطة الزوجية تخول للزوج حق مراقبة مراسلات زوجته، أما الزوجة فلم يكن يسمح لها بذلك، وتصرف الزوج لم يكن مجرما، وبعد صدور قانون 18 فيفري 1938، ألغيت السلطة الزوجية، وبالتالي لا يحق للزوج مراقبة مراسلات زوجته، ومن ثم فان الزوج الذي يستولي على المراسلات الموجهة إلى زوجته يكون مرتكبًا جريمة المساس بحرمة المراسلات[209] ص 439،440، ويتعرض للجزاء الجنائي.

ثم صدور قانون العقوبات الفرنسي الجديد الذي يسوي بين الزوجين من حيث تجريم مراقبة مراسلات الواحد للآخر والاطلاع عليها.

وفي مثال آخر، في فرنسا، قبل جانفي 1978 كان مباحا كل أشكال التعامل بالأجهزة الخاصة باختراق الحياة الخاصة للأفراد(سواء اتخذ شكل عرض أو بيع، أو حيازة، أو استيراد، أو إيجار هذه الأجهزة). وبعد هذا التاريخ بدأ تنظيم التعامل بهذه الأجهزة، وذلك بموجب المرسوم رقم 78-78 الصادر في 25 جانفي 1978، وبذلك يتبن اختلاف مفهوم الحياة الخاصة عبر الزمن في فرنسا.

في الجزائر:

من المعلوم أن المجتمع الجزائري مجتمعا محافظا، ويعمل دوما مع مرور الزمن على أن تبقى حياته الخاصة سرية، ولا يقبل بأي شكل من الأشكال أن تنتهك، وذلك راجع إلى أصل تربيته، وأخلاقه الإسلامية، التي لا تجيز أن تخترق، أو تنتهك حياة الأشخاص الخاصة. إلا أنه مع التطور والحداثة التي لحقت به، وما ظهر منها من تأثير على الأخلاق والسلوك، في مجال الحياة الخاصة، وذلك بتوفر الوسائل التكنولوجية، الحديثة وخصوصا، الوسائط الإعلامية كالانترنت، والحاسب الآلي، والهاتف النقال المجهز بكاميرا، والفيديو والقنوات التلفزية، كل ذلك جعل المجتمع الجزائري، يواكب المجتمعات الغربية في سلوكياتها المتسمة بالتحرر.

وإذا قارنا العلاقات الحميمة بين الزوجين في القانون الجزائري مع القانون الفرنسي، فيمكن للزوج الذي يشك في تصرفات زوجته أن يحصل على دليل التصرف المجرم أو الخيانة ولو بطريقة غير مباشرة، كالتفتيش في ملابس وأغراض الزوج المشكوك في تصرفاته، وهذا يعد استثناء من الأصل الذي يمنع بمقتضاه البحث في الحياة الخاصة للغير، والذي يسري ويطبق فيما بين الأجانب دون الأزواج.

أمّا في العشرية الأخيرة، الذي انتشرت فيها، الوسائل المسهلة للتشهير بالحياة الخاصة، من جهة، وإشهار شخصيات فنية ورياضية، الا أن هؤلاء الفنانين لا يزالون محافظين على أسرارهم، وعلى كل ما يرتبط بحياتهم الخاصة،والمجتمع أيضًا، وحتى وسائل الإعلام، لا تزال غير متخصصة للوصول إلى النبش في الحياة الخاصة للشخصيات الشهيرة.

إلاّ أنه تجب الإشارة، فيما يخص الجزائر ومصر، مثلها مثل بقية الدول الإسلامية، رغم وجود اختلاف في مفهوم الحياة الخاصة عبر الزمن فيها، إلا أنه لا يخرج عن إطار الشريعة الإسلامية، ولذلك فالتشريعات الحديثة في هذه البلدان يجب ألا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، بل يجب على المشرع في كلا البلدين أن يلتزم بهذه الأحكام وذلك، وفقًا لما نص عليه الدستور[49] ص 292.

وقد ذهبت محكمة النقض إلى القول بأنه: " لا يفيد القول بأن الأخلاق قد تطورت داخل مجتمعنا،وأنّ تغير مفهوم الحياة الخاصة في زمننا هذا لا ينافي الآداب العامة، بالنظر إلي ما يجري في المراقص ودور السينما وشواطئ الاستحمام، لأنّه مهما قلت عاطفة الحياء بين الناس، فإنه لا يجوز للقاضي التراخي في تثبيت الفضيلة وفي تطبيق القانون ".

2.2.2.1.3.1. نسبية الحياة الخاصة من حيث المكان

يتضمن هذا الفرع اختلاف الحياة الخاصة، في الدولة الواحدة، واختلافها من دولة لأخرى، وذلك في موضعين:

- اختلاف الحياة الخاصة داخل الدولة الواحدة:

تختلف الأعراف من مكان إلى مكان، ولما كان العرف ينشأ عن العادة وهو ما يستقر في نفس الشخص من تكرار أمر معين، فإذا تعارف الناس على هذه العادة، وقلدوها وتكررت ممارستها عندهم في مكان معين أو بين طائفة معينة أو بين أبناء مهنة معينة، صارت هذه العادة عرفا، إذا استقر عليها العمل جيلا بعد جيل، فالعرف في الحقيقة هو عادة الجماعة[167] ص 199.

وكذا يصبح العرف هو عادة قوم في قول أو عمل، وتختلف العادة، كما يختلف العرف من زمان إلى زمان ومن مكان إلى مكان.

وذلك يتأثر مفهوم الحياة الخاصة من مكان لأخر، داخل الدولة[4] ذاتها، باعتبار أن لكل مجتمع ظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتقاليده، وأعرافه، فنجد أعراف سكان القرى ولأرياف تختلف عن أعراف أهل المدينة، ففي القرى وبحكم تعارف الناس وقلة عددهم، ومعرفتهم بأصول بعضهم البعض، وبحكم صلات القرابة يمتنع الكثير من الأشخاص عن التعدي على الحياة الخاصة للآخرين[86] ص 142.

وبهذا يتفادى أهل القرية الأفعال التي تعد عيبا وتخدش الحياء ويتحفظون في تصرفاتهم، باعتبارهم يمثلون في الغالب الأعم عائلة واحدة.

أمّا في المدينة حيث تقل الروابط بين الناس، ولا يعرف سكان المبنى الواحد بعضهم بعضا، يغلق كل منهم بابه على نفسه، ويقل دور العرف والتقاليد إلى حد كبير، لاختلاف أصول أهل المدينة، لذا يفعل كل واحد منهم ما يحلوله، ولو أدى الأمر إلى التجسّس على أسرار وخصوصيات الآخرين، كما أن

الظروف الاقتصادية تجبر أهل المدينة على السكن في أبنية شاهقة متلاصقة أصبحت تكتظ بالسكان أكثر من طاقتها وبهذا يسهل التطاول على الحياة الخاصة للآخرين أو التلصص عليها[86] ص 142.

وهكذا يتّضح اختلاف الحياة الخاصّة من مكان إلى مكان داخل البلد الواحد، ممّا يقطع بأن مفهوم الحياة الخاصة يتّسم بقدر كبير من النسبية بالنسبة للمكان وداخل البلد الواحد، حيث تنعدم العادات والتقاليد، بل وحتى الأخلاق أحيانا يقل مكانها في نفوس الأفراد، ومن ثم تكثر انتهاكات حياة الناس الخاصة بلا خوف من استهجان الآخرين أو استنكارهم لهذا التصرف[80] ص 126.

- نسبية الحياة الخاصة من بلد لآخر:

لا شكّ في أن المجتمعات تختلف فيما بينها من حيث الثقافة والتحضر، كما أنها لا تتبع ذات العادات والتقاليد، وليست على قدر واحد من حيث تمسكها بالمبادئ الدينية، والقيم الأخلاقية، كما أنّ أنظمتها مختلفة، لا يسودها نظام حكم واحد، وإنما تتعدد ما بين الفردية الشمولية والتعددية الديمقراطية، إلى غير ذلك من مظاهر الحياة السياسية التي لا شك في أنها ذات أثر بالغ في اختلاف وتباين مفهوم الحياة الخاصة، من بلد لآخر، ومدى ما تتمتّع به هذه الحياة من احترام وحماية في كل من هذه البلدان[93] ص 221.

ومن مظاهر الحياة الخاصة تلك، هذه الأمثلة التي نقدمها فيما يلي:

- في فرنسا:

يميل الفرنسيون بطبيعتهم إلى الأماكن العامة، ويفضلون تناول وجباتهم في المطاعم، والجلوس في المقاهي، وفي الحدائق، وعلى الأرصفة، ولا يحتاجون بصفة ملحة إلى الحياة الخاصة، على اعتبار أنّ حياة كل منهم مكشوفة غالبا للآخرين.

إلاّ أن هناك جوانب أخرى من حياة الفرنسيين تعد من مظاهر الحياة الخاصة كالمعتقدات الدينية، وكذا مسألة الضرائب التي تعد هي الأخرى من الأمور الخاصة التي لا يجوز الاطلاع عليها. ولكن المادة 243 من قانون الضرائب خففت من السرية المفروضة بالنسبة للضرائب[10] ص 108، أمّا فيما يخص مسائل البنوة والطلاق فيحظر القانون نشر المناقشات المرتبطة بها[80] ص 130.

- في ألمانيا:

أمّا الألمان، فهم على العكس من ذلك، يميلون إلى الأماكن المغلقة فيبنون شرفات منازلهم على نحو يجعلها بعيدة عن أنظار الآخرين، ويشترطون في غرف مكاتبهم أن تكون مغلقة وأن تكون لها أبواب صلبة، ولذلك فهم يحرصون على حماية حياتهم الخاصة أكثر من الفرنسيين[86] ص 140.

- في بريطانيا:

أمّا بالنسبة للانجليز ولمدى حرصهم على حماية حياتهم الخاصة، فان موقعهم بين الفرنسيين والألمان، فالانجليزي محافظ بطبعه، ولكنه لا يعيش منعزلا عن غيره كالألماني، انه يعيش داخل

الجماعة، فهو يمكنه ممارسة أعماله في الحدائق العامة، كما أنه ليس لدى أعضاء البرلمان مكاتب خاصة.

ويمكن للصّحف المختلفة أن تطلع على الأسرار الخاصة لجميع أفراد الأسرة المالكة، ونشر خصوصياتهم بشكل غير مقبول، مما كان له الأثر البالغ في تشويه صورة وسمعة هذه الأسرة المالكة، وتدهور العلاقات بين أفرادها، إذ وصل الأمر بهؤلاء الأفراد إلى حد ارتكاب جرائم الزّنا، وخروج الأبناء عن طوع الأولياء، مما زاد الصحافة الصفراء تشوقا لهذه الأحداث وتتبعها، من أجل استغلالها وجني الأرباح الخيالية من ورائها. كما أدى إلى عدم احترام الشعب لتلك الأسرة، وفقد الثقة فيها إلى درجة المطالبة بإلغاء الملكية.

وما قامت به الصحافة الصفراء من مطاردة للأميرة "ديانا" التي أدت في النهاية إلى فقدان حياتها في حادث مرور أليم، وكانت هذه الصحافة التي تولي اهتماما كبيرا بالشخصيات الشهيرة وبحياتها الخاصة. ولأن الوضع لم يعد يطاق، بدأ البرلمان الانجليزي يعترف بحرمة الحياة الخاصة ووجوب احترامها، مع عدم العدوان عليها، وقد سايرته عامة الصحافة الانجليزية.

- في الولايات المتحدة الأمريكية:

أمّا الأمريكي فيميل إلى أن يكون لديه مكتب خاص، ولكن لا يمنع أن يكون بابه مفتوحا، وذلك خلافا للألماني، وفي منزل الأسرة الأمريكية لكل فرد منها غرفة خاصة به.

وفيما يخص الضرائب، فمن حق كل شخص معرفة قيمة الضرائب التي يدفعها كل مواطن، مما يعني أن هذا الأمر لا يدخل في نطاق الحياة الخاصة في هذا البلد.

واستنادًا إلى مفهوم الأعراف والتقاليد التي تتبع من الجماعات، هناك إجراء متبع في هذا البلد، يتمثل في أنّه حينما يثور نزاع حول الحياة الخاصة، ويطرح مشكلة أي الحقين يجب ترجيحه:

الحق في الإعلام وحرية التعبير أم الحق في حماية الحياة الخاصة ؟ فان مهمة تحليل هذه المسألة، والإجابة عليها تعهد إلى لجنة خاصة تأخذ في الاعتبار " عادات الجماعة " وهي نقطة في غاية الأهمية وليس معمولا بها في أي بلد آخر.

أمّا في البلدان الإسلامية، يلتزم أبناؤها بما تقرره الشريعة الإسلامية من وجوب المحافظة على خصوصيات الآخرين، وعدم التجسّس على أسرار الحياة الخاصة باعتبارها تنظم المسائل الدينية والدنيوية[167] ص 15، على خلاف المسيحية التي تفصل بين الدين والدولة، وأناطت للدولة تنظيم شؤون الناس الدنيوية[167] ص 29.

وينبغي أن نشير إلى أن دور العامل الديني يكون ضعيفًا في بلاد النظم العلمانية. إذا ما قورن بدوره في بلاد النظم الدينية، ومنها البلدان الإسلامية.

2.3.1. عناصر الحق في الحياة الخاصة

أمام صعوبة تعريف الحياة الخاصة، اتجه الفقه تدريجيا إلى العدول عن البحث عن تعريف لها[70] ص 90، 91 وذلك، لاختلاف وجهات النظر في ذلك، كما اختلف القضاء حول العناصر التي تدخل ضمن نطاق الحق في الحياة الخاصة للشخص، واستنادا إلى المراجع الفقهية، وللأحكام القضائية يمكن استنتاج قائمة لأهم العناصر، بعضها متفق عليه، والبعض الآخر مختلف فيه.

وتتناول الدراسة هذين الصنفين في مبحثين، على النحو التالي:

المبحث الأول: العناصر المتفق عليها.

المبحث الثاني: العناصر المختلف فيها.

1.2.3.1. عناصر الحق في الحياة الخاصة المتفق عليها فقها وقضاء

هناك مجموعة من العناصر التي تكون هذا الحق، وقع الإجماع عليها بين الفقه المقارن [72] ص 59، وهي حرمة المسكن، حرمة المحادثات، المكالمات الشخصية، حرمة المراسلات، حرمة الحياة الصحيّة وكذا حرمة الحياة العائلية.

ويكون التركيز على هذه العناصر لما لها من مساس متصل بصورة مباشرة بالحياة الخاصة.

1.1.2.3.1. حرمــة المسـكن

تعتبر حرمة المسكن من أهم عناصر الحق في الحياة الخاصة، في كل من القانون الجزائري والمصري والفرنسي، فهي المجال الرئيسي بين مجالات الحياة الخاصة، بل هي الإطار الأضيق لهذه الحياة[100] ص 416، وهذا أمر بديهي لأن مسكن الشخص يعتبر بمثابة مستودع خصوصياته وأسراره. ففي المسكن ينفرد المرء بذاته وبأسرته وبالمقربين إليه بعيدا عن عيون وأسماع الآخرين، ويتحرر من القيود التي تكبله في الحياة الاجتماعية[86] ص 200 ولا يجوز لأحد دخوله، أو اقتحامه إلا بموافقةٍ من صاحبه، وذلك لما يتميّز به من حرمة.

ومهما كان مفهوم المسكن، فكونه معدٌّ للسَّكن، وأن صاحبه لم يأذن بالدخول فيه، فإنه يحظى بالحماية القانونية.

كما يضمن القانون المدني هذه الحرمة، ضد تعسف الأفراد الخواص، وحتى ضدّ الأشخاص الذين يحملون صفة معيّنة تسمح لهم بدخول المسكن، فعليهم احترام قواعد محددة، حتى تكون مهمتهم مطابقة للقانون.

كما أن للشخص الحق في عدم الإفصاح عن عنوان مسكنه، وكذا عن رقم هاتفه، وعدم انتهاك حرمة المسكن يضمنه القانون العام، ضد تعسف السلطات وهذا في إجراءات التفتيش، والتحريات المنزلية من طرف المصالح المخولة لها بذلك.

وتجب الملاحظة بأنه لا يجوز الخلط بين حرمة المسكن والحق في الملكية. وذلك، أن مجال حماية حق الملكية العقارية المادية، يختلف عن مجال حماية الحق في الحياة الخاصة، بواسطة المسكن، فبالنسبة لهذا الحق الأخير، سبق الذكر أن الجزاء الجنائي فيه يعد من أقدم الأحكام التي تحمي الحياة الخاصة للأشخاص.

وتمتد الحماية القانونية للمركبات (السيارات) وما تحتويه ضد التفتيشات الرسمية من طرف الشرطة القضائية، ذلك أن السيارة كما يعتبرها الفقه هي " مركز الحياة الخاصة للعائلة بوجود الزوجة والأولاد "[261].

أما الفقه المصري فقد اختلف حول مدى اعتبار السيارة مكانا خاصًّا، يُحظر على الآخرين اقتحامه أو تفتيشه، فرأى جانب منه إلى أن السيارة الخاصة تتمتع بحرمة السكن سواءً كانت داخل المسكن أو خارجه، فهي كالمسكن سواء[7] ص 442.

ويذهب جانب آخر من الفقه إلى اعتبار السيارة متصلة بشخص صاحبها وتستمد حرمتها من السائق، وتخضع للضمانات المكنونة عند تفتيش الأشخاص[98] ص 235.

أما موقف القضاء في مصر، فقد ذهبت محكمة النقض في البداية إلى أن السيارة لا تعتبر مسكنًا، ويجوز تفتيشها وهي تسير في الطريق العام، ولا يعدُّ التفتيش هنا تعرضا للحرية الشخصية، باعتبارها ليست مسكنا حتى يكون لها حرمة.

في حين ذهبت بعد ذلك إلى أن حرمة السيارة مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها. والرأي الراجح في مصر بناءً على ما سبق، أن السيارة لا يمكن اعتبارها مسكنا إلا أن حرمتها تُستمد من شخصية صاحبها، حيث أن المقصود دائما من الحماية هو الإنسان وحياته الخاصة، ويتفق ذلك، مع الاتجاه الراجح في الفقه الإسلامي على أساس أن الفرد هو مناط الحماية وليس المسكن أو السيارة.

وبالرجوع إلى قانون العقوبات المقارن نجده يعمم فكرة الحماية بمعناها المادي (حماية السكن كمبنى)، والمعنوي (حماية الحياة الخاصة).

كما يستجيب هذا الجزاء لتحقيق أهداف أخرى كحماية النظام العام، والأملاك الخاصة إلخ، ممّا يفسر عموم فكرة الحماية.

بالإضافة إلى ذلك، نجد في القانون المدني المقارن الحكم الوارد في المادة 691 و703 من التقنين المدني الجزائري والمادة 813 من التقنين المدني المصري والمادة 647 من التقنين المدني الفرنسي، وإن كان يؤكد على المفهوم الفردي للحق في الملكية العقارية، إلاّ أنه لا يكفي في حدِّ ذاته

لتفسير هذا المفهوم، بل معنى أبعد من ذلك، وهو الحرية والرغبة في الانزواء، وهو مغزى أوسع، لأن هذه الحرية، لا تسمح للمالك فقط، وإنّما لكل شخص داخل مأواه، بأن يغلق على نفسه من أجل راحته، والتمتع بحياته الخاصة بعيدا عن تطفل وفضول الآخرين.

هذه الأنواع من الحقوق تعني أن حرية الحياة الخاصة في المسكن ليست من امتيازات حق الملكية، طالما أنه يمكن الاحتجاج بها حتى في مواجهة المالك نفسه، وإن كان لهذا الأخير حق مراقبة ملكيته، وبالتالي حق الدخول إليها كالقيام ببعض الإصلاحات مثلا، إلا أن هذا الحق لا يكون إلا في ظروف استثنائية خاصة تقتضيها الضرورة فقط.

وحرمة المسكن تمتد ـ بالإضافة إلى صاحبه ـ إلى المقيمين به من أفراد أسرته أو توابعه، وكذلك من يحضر لزيارته، ولو بصورة مؤقتة[111] ص 68 كما أن مفهوم المسكن يمتد أيضا إلى الأماكن الخاصة التي لا يجوز للجمهور ارتيادها بدون إذن أصحابها ولو كانت إقامة الفرد فيها لفترة محددة من اليوم كعيادة الطبيب، أو مكتب المحامي، أو مخبر الصيدلي، والمكتب الهندسي لاتصالها بالحياة الخاصة لصاحبها.

كما أنه في افتراض الدفاع الشرعي في حالة التسلق أو الكسر قصد الدخول إلى الأماكن المسكونة.

كما أن التشريع حدّد المسافة الواجب احترامها لفتح مطلات على الأملاك المجاورة أو منافذ في القانون المدني، وذلك لحماية الحياة الخاصة للسُّكان المجاورين.

2.1.2.3.1. حرمة المحادثات والمكالمات الشخصية (الخاصة)

سيظل التقدم العلمي يمدُّ أجهزة السلطة بوسائل تجسس جديدة، ولن يتوقف الأمر على التصنت على المحادثات، وإنما ثمة وسائل ربما يتم تطويرها، ستمكن أجهزة السلطة من تقديم مستندات إلى المحكمة بدون تحريك الأوراق من أدراج سريَّة، وعن طريقها تعرض أمام المحكمة أو هيئة المحلفين أدق وقائع المنازل خصوصية....

وقد حذرت المحكمة في فترة لاحقة في قضية "سلفرمان" سنة 1961 من الأجهزة الحديثة المخيفة، التي تزخر بالمعجزات مهددة المجتمع الإنساني في هذا العصر الإلكتروني.

أما القاضي الأمريكي " دوقلاس" فقد قال: « إننا ندخل بسرعة عصر "اللاخصوصية" حيث يكون كل فرد معرض للمراقبة في أي وقت ».

وقد صدقت هذه التوقعات، وحدثت بالفعل تطورات تكنولوجية مدهشة ومتلاحقة في مجال التصنت على الاتصالات، وأصبح بالإمكان وبفضل أجهزة التصنت الدقيقة المتقدمة، إخضاع الفرد للمراقبة الصوتية والبصرية بسهولة ويسر مهما كان محتاطاً وحذرًا، فلقد أصبح ممكنا بفضل الأجهزة

الإلكترونية وأشعة الليزر التقاط الصوت والصورة عبر الجدران، وفي داخل الأماكن المغلقة دون اللجوء إلى دخولها أو تركيب أجهزة بداخلها.

ومن المستقر عليه فقهيا، أن لكل إنسان الحق في التمتع بالحرية بشأن أحاديثه الخاصة، في وسائل الاتصال المختلفة، ومن ثم، تعتبر الأحاديث الشخصية، ومنها المكالمات الهاتفية، أسلوبًا من أساليب الحياة الخاصة للأشخاص، في وقتنا الحاضر، ولا شكَّ أن المحادثات الشخصية تظهر كتطبيق لمبدأ حرية الحياة الخاصة ومستودع حقيقي لأسرار الأفراد، ففيها يهدأ المتحدث إلى غيره سواء بطريق مباشر أم بواسطة الأسلاك التليفونية، فهذه الأحاديث والمكالمات التليفونية مجال لتبادل الأسرار وتناقل الأفكار الشخصية دون حرج أو خوف من تنصت الغير، وفي مأمن من فضول استراق السمع، ومن ثم فإن هذه الأحاديث مجال لأسرار الحياة الخاصة التي يجب حمايتها[111] ص 47.

ويجب حماية أسرار الحياة الخاصة التي تنبعث من خلال الأحاديث الشخصية ضد جميع وسائل التنصت والاستماع والنشر، فلا يجب مطلقا تسجيل الأحاديث الشخصية والمكالمات الهاتفية أو مراقبتها، والتنصت عليها بأية وسيلة كانت. ويعتبر قيدا خطيرًا لا يجوز اللجوء إليه إلاّ في الحدود التي ينص عليها القانون[82] ص 148.

ففي هذه الأحاديث يثق المتحدث بشخص المتحدث إليه ويأمن جانبه، فيُطلق العنان لنفسه، ويفصح عما بداخلها من دقائق الأسرار دون حرج أو خوف من سماع الغير، معتقدا أنه في مأمن من استراق السمع، ومن أجل ذلك، كانت المحادثات الخاصة، مجالا رحبًا من مجالات الحق في الحياة الخاصة، سواء في القوانين الجزائرية أو الفرنسية أو المصرية.

وللمحادثات الشخصية نوعان:

النوع الأول: الأحاديث المباشرة، وهي تلك التي تدور بين الأفراد مباشرة، حيث أن الفرد له الحق في سرية حديثه مع الآخرين، وهذا الحق مرتبط بكيانه الشخصي حيث لا يجوز أن يتسلّل أحد إلى خصوصياته، فهو ألصق به من حرمة مسكنه، ولذلك فإن تسجيل هذه الأحاديث يعد اعتداء على حق الفرد في خلوته[105] ص 247.

أما النوع الثاني: فهو الأحاديث غير المباشرة، ويقصد بهذا النوع تلك الأحاديث التي يتم تبادلها عبر وسائل الاتصال الحديثة السلكية واللاسلكية، ويتحقق الاعتداء على هذا النوع من المحادثات من مجرد التنصت عليها، بغض النظر عن مضمونها، وما إذا كان هذا المضمون ينطوي على أمور تتعلق بالحياة الخاصة للمتحدِّث أو المتحدّث إليه من عدمه. ذلك لأن المتصنت لم يكن يعلم مسبقا بفحوى هذا الحديث وفي أي اتجاه يدور.

وقد تجسدت حماية الأحاديث الخاصة رسميا في نص المادة 45 من الدستور المصري، كما وردت هذه الحماية في التشريعات المقارنة، فنص الدستور الجزائري عليه في نص المادة 2/39، وكذا في الدستور الفرنسي.

إلا أن خطورة الانتهاكات قد زادت، نتيجة التقدم الذي أفرزه العلم في المجال التكنولوجي، واكتشافه لأجهزة حديثة قادرة على التقاط ما يدور بين الناس من أحاديث خاصة، وخاصةً من قبل السلطات العامة. ودليل ذلك ما حدث في مصر ـ في الفترة السابقة لتاريخ 15 ماي 1971 من انحراف لبعض أجهزة الدولة في الالتزام بالقانون وتهديد أمن المواطنين، ما أدّى بالسلطة القائمة أن تعلن استنكارها لعمليات الاعتداء على حرمات المواطنين الشخصية، وتم إحراق المئات من الملفات السريّة والأشرطة التي سجلت أحاديث وصور المواطنين خلسة دون أن يعلموا أو يرضوا بما يدبر لهم في الخفاء، وذلك بإشراف الرئيس الراحل أنور السادات بنفسه[86] ص 185.

وكانت هذه الخطوة بداية عهد جديد لسيادة القانون وحماية الحريات، وقد صدر دستور 11 سبتمبر 1971 متضمنًا هذه المبادئ، فنصَّ على حماية حياة المواطنين الخاصة، ومنها ما تضمنته المحادثات الشخصية.

وتمشيا مع الحماية التي أرادها الدستور لحرمة الحياة الخاصة، صدر القانون رقم 37 لسنة 1992 بشأن ضمان حرية المواطنين، والذي بموجبه أضيفت إلى قانون العقوبات المادتان 309 مكرر و309 مكررًا (أ) في باب القذف والسب وإفشاء الأسرار.

وفي هذا السياق، فإن فرنسا قد أدينت سنة 1990، بخصوص موضوع التصنت على المحادثات الشخصية والمكالمات الهاتفية، وذلك من طرف المحكمة الأوربية بموجب قرار صدر عنها بسبب انتهاكها لنص المادة 8 من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، على أساس أن تنظيمها لهذا الموضوع غير واضح، وقد استجابت لهذه الإدانة، في صياغة قانون داخلي تمثل في قانون 10 جويلية 1991، والذي يحدد أسباب إباحة التصنت على المحادثات والمكالمات الهاتفية الشخصية في حالتين وهما:

- التصنت القضائي الذي يأمر به قاضي التحقيق في إطار احترام حقوق الدفاع.
- التصنت الإداري، أو التصنت الأمني المقتصر على ضرورات الأمن الوطني (التجسس، الإرهاب، الإجرام)، والذي تزيد عقوبتها عن سنتين سجنًا.

وإذا كانت القاعدة العامة تقضي بعدم مشروعية التصنت على المحادثات الخاصة بكافة أنواعها، فالاستثناء الذي يرد على هذه القاعدة يبيح مراقبة المحادثات الخاصة، إذا كان بأمر من الجهة الخاصة المخوّل لها إصدار الإذن بذلك، بصفة قانونية، ممّا يضفي صفة المشروعية على عملية التصنت، وتتمثل هذه الجهة إما في وكيل الجمهورية أوفي قاضي التحقيق.

أما شروط إباحة التصنت، فهي:

- أن تكون الجريمة قد وقعت فعلا.
- أن تكون هذه الإجراءات استثنائية تفيد في كشف الحقيقة.
- أن تكون الجريمة جناية أيًّا كانت أو جنحة بشرط أن يكون معاقبا عليها لمدة تزيد عن 03 أشهر.
- أن يصدر الأمر أو الإذن من القضاء (وكيل الجهورية أو قاضي التحقيق دون سواهما) بمراقبة المحادثات.
- أن يكون الإذن مسببًا، فالإذن وحده لا يكفي لمشروعية المراقبة.
- أن تكون المراقبة محدّدة بمدّة لتفادي التعسف فيها، وأن تذكر هذه المدة في الأمر بالمراقبة.

وتختلف مدة المراقبة من دولة لأخرى، فقد حدّدها المشرع الجزائري بأربعة أشهر قابلة للتجديد، أمّا المشرع المصري فحدّدها بثلاثين يومًا قابلة للتجديد، في حين أن القانون الفرنسي، حدّدها بأربعة أشهر قابلة للتجديد.

وتتميّز الرقابة المستمرة على الأحاديث التليفونية والأحاديث الشفوية الخاصة ببعض الخصائص الهامة التي من شأنها أن تنتهك حياة الأفراد الخاصة، ومنها:

أن الرقابة الإلكترونية تقتحم حرمة الحياة الخاصة في أدق مجالاتها، بحيث تتعدّى بكثير ما يفعله التفتيش العام عن الأوراق، وبصفة خاصة الأحاديث الشفوية التلقائية التي يتم تبادلها في الظروف الشخصية والحياة العائلية، وهو ما يؤدي إلى انتهاك الكرامة الإنسانية في حالة التصنت على أدق الأسرار الشخصية التي يتفادى صاحبها مجرد تدوينها على الأوراق.

ففي إحدى القضايا الأمريكية، وصف القاضي (كلاك) سلوك الشرطة عند ممارستها للرقابة الإلكترونية المستمرة على المحادثات بأنه " لا يصدق " ووصفه القاضي (فرانكفولتر) بأنه " بغيض".

وبصفة خاصة الرقابة التي تتم عن طريق أجهزة التصنت الحديثة، لها خاصية تجعلها أكثر اقتحامًا للحياة الخاصة، من أوامر التفتيش العامة، فالأوامر المتعلقة بالتفتيش متصلة بوقت محدّد ينتهي بانتهاء التفتيش، أما جهاز التصنت فهولا ينام، إذ يلتقط كل ما يدور طوال المدة التي يبقى فيها عاملاً، وهذا يعد أكثر اقتحامًا وانتهاكًا للحياة الخاصة من أي نوع من أنواع التفتيش العادي.

ومما يزيد من مخاطر المراقبة الإلكترونية على الأحاديث الخاصة، سرية هذه المراقبة، ففي حالات التفتيش العادي، تفرض الإجراءات أن يعلم الشخص المزمع تفتيشه بأمر التفتيش، بل ومن حقه الإطلاع عليه، كما قد يتم بحضور الشخص المعني وبحضور الشهود، وبالتالي يكون الشخص على دراية بأن خصوصيته قد تكون معرضة للانتهاك، وهو ما يمكنه من أن يحجب عن الشرطة أفكاره السرية، ونشاطه الذهني.

وطالما توجد رقابة إلكترونية مستمرة، فليس هناك وسيلة لحماية الأحاديث العفوية والتلقائية ضد " الجاسوس " الصغير الخفي.

ومن هذه الوسائل والاختراعات التي توصل التقدم العلمي والتكنولوجي إلى اكتشافها، نذكر منها البعض على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.

- استخدام أشعة الليزر والإشعاعات الإلكترونية القادرة على التقاط الأصوات وإرسالها عند توجيهها إلى حائط أو نافذة، أي أنها تلتقط وترسل الأصوات من وراء الجدران والنوافذ الزجاجية.

- هناك أيضا أجهزة تصنت تسمى (Le micro directionnel) على درجة عالية من الحساسية يمكنها تسجيل المحادثات الخاصة على مسافة بعيدة.

- هناك ميكروفونات دقيقة يمكن إخفاؤها داخل الملابس في حالة التحدث إلى الشخص المطلوب التصنت عليه، وبعض هذه الأجهزة يتم تركيبه في الأسنان أو يبتلعه الشخص القائم بالمراقبة وجمع المعلومات. ويستخدم هذا الأسلوب في جرائم المخدرات والرشوة، والجرائم الأخرى الخطيرة عندما تتطلب ظروف التحريات ذلك، كما يتم أحيانًا تزويد المتعاونين مع الشرطة بهذه الأجهزة، وغالبًا ما يكون هؤلاء الأشخاص من معتادي الإجرام السابقين، أومن متعاطي المخدرات وذلك لنقل المعلومات للشرطة عن النشاط الإجرامي، وهذا النوع من المراقبة يعرف "بالرقابة بالإذاعة المتحركة"، ومن فوائده أنه يمكِّن القائم بالتصنت والإرسال من طلب النجدة في حالة التعرض للخطر، وذلك عن طريق إشارات متفق عليها.

- تسجيل المحادثات الهاتفية باستخدام نظام الكلمة المفتاح (Mot clé) إذ يسمح هذا النظام بمراقبة مئات الخطوط الهاتفية في وقت واحد، فيبدأ بتسجيل المحادثات بمجرد ذكر الكلمة التي سبق تخزينها بالكمبيوتر.

- ميكروفونات دقيقة (Microphone parabolique) يمكنها أن تلتقط المحادثات التي تجري دون تركيبها داخل المبنى.

- أجهزة التصنت تسمى (Micro belles) وهي على شكل رصاصة تطلق من بندقية، فتستقر في حائط المبنى للتصنت، وإرسال الأحاديث التي تلتقطها من داخل غرف المبنى.

- جهاز إرسال مزود بمرآة بمقدوره التقاط الصوت والصورة معًا، وقد تطورت هذه الوسيلة، فأضيف لها الفيديو الذي يمكنه نقل الصوت والصورة عن بعد بواسطة دوائر مغلقة، كالمراقبة المستمرة في الشوارع والأماكن العامة، والمقرات الهامة، والجامعات[70] ص 118.

- أيضًا، الميكروفونات الدقيقة التي تسمّى(Microphones miniatures) التي يمكنها أن تلتقط أيضا محادثات تتم داخل المبنى.

- تحويل الهاتف إلى جهاز إرسال عن طريق بعض الأجهزة الإلكترونية التي تقوم بإرسال المحادثات التي تتم من خلاله إلى جهة محددة عن طريق موجات كهرومغناطيسية.

- منها كذلك، أجهزة تصنت دقيقة تسمى (Les micro clous)، تستخدم للتصنت على المحادثات الخاصة التي تتم خلف حواجز أو جدران دون حاجة لتثبيتها في المبنى المراد التصنت على المحادثات التي تتم داخله.

وحرصًا من المشرع الأمريكي على حماية حقوق الأفراد وعدم الرغبة في التوسع في المجالات التي يجوز فيها منح الإذن بمراقبة المحادثات التليفونية، قصَّر ذلك على الجرائم الخطيرة، وهو ما أكّد عليه القانون الفدرالي رقم 18 لسنة 1968، إذ حدّد بموجب نص المادة 2516 الجرائم التي يجوز فيها طلب الإذن بالمراقبة على المحادثات التليفونية وقد ذكرت على سبيل الحصر وهي:

- الجرائم المعاقب عليها بالإعدام أو بالسجن لمدة تزيد عن عام بموجب المواد (274-277) من القانون الفدرالي والمتعلقة بتنفيذ قانون الطاقة الذرية لسنة 1954، أو الجرائم المتعلقة بالتخريب أو الخيانة أو التجسس أو الإخلال بالأمن في القانون ذاته.

- جريمة القتل، والخطف، والسطو، والاغتصاب.

- جريمة رشوة الموظف العام أو الشهود أو عرض الرشوة في المسابقات الرياضية، وجريمة الشروع في قتل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أو اختطافه.

- جرائم تزييف العملة وترويجها.

- جرائم الاتجار بالمخدرات أو الإفلاس بالتحايل.

وقد نص القانون الفيدرالي على حرمة مراقبة المحادثات التليفونية بين المتهم ومحاميه.

وهناك، قضايا تستلزم مراقبة المحادثات والمكالمات الخاصة، وذلك لطبيعتها حيث تعد من القضايا الخطيرة التي تمس بأمن الدولة، وبأمن المجتمع على السواء، وأشير إليها على سبيل المثال فقط وهي:

- الإرهاب.
- الجرائم المتعلقة بأمن الدولة.
- تجارة المخدرات.
- تجارة السلاح.
- الدعارة.
- جرائم القتل والخطف والتهديد بالموت.
- الرشوة.
- تبييض الأموال.

هذه الجرائم، مرتبطة بالجريمة المنظمة، وما تشكله من خطورة على أمن الدولة، وأمن المجتمع، يتطلب مراقبة كل من يحاول ارتكابها أمر ضروري.

3.1.2.3.1. حرمة المراسلات الخاصة

تعتبر المراسلات أيًّا كان نوعها، ترجمة مادية لأفكار شخصية، أو آراء خاصة لا يجوز لغير مصدرها ومن توجه إليه الإطّلاع عليها، وإلا كان ذلك انتهاكٌ لحرمة المراسلات، وبالتالي انتهاكٌ للحياة الخاصة.

وأغلبية الفقه يستخدم مصطلح المراسلات مجرّدًا من أيّة صفة إضافية، وذلك، يشمل مسائل لا علاقة لها بالحياة الخاصة، إذ قد تتضمن المراسلات أمورًا ليست من الحياة الخاصة، ولذلك يفضل استخدام اصطلاح "المراسلات الخاصة"، وهذه تحتوي جميع صور المراسلات التي لها علاقة بالحياة الخاصة، ومنها المراسلات عن طريق البريد أو بواسطة رسول خاص، وكذلك، المطبوعات، والبرقيات، ويستوي أن تكون الرسالة موضوعة داخل ظرف مغلق أو مفتوح، أو كانت في بطاقة مكشوفة[93] ص 311، وكذا الرسائل الإلكترونية (الإنترنت) فالقانون الجنائي يحمي سرية المراسلات من الانتهاكات حال نقلها، وهذه الحماية لا تخصّ المراسلات الشخصية فقط التي تصل إلى البيت، بل تتعداها إلى مكان العمل، وأثناء مزاولته.

ومقتضى حرمة المراسلات المقررة قانونًا، أنه لا يجوز لغير مصدرها ومن توجه إليه الإطّلاع على سريّتها بغض النظر عن مضمونها، أي حتى ولو كان هذا المضمون لا يتعلق بالحياة الخاصة للمرسل أو المرسل إليه، ومن باب أولى لا يجوز إفشاء محتوياتها.

ويتعلق بالمراسلات البريدية والبرقية حقان: حق ملكية وهو يتمتع به المرسل إليه من وقت تسلّمه للرسالة، فيكون له وحده حق حفظ كيانه المادي وله على مضمونها حق الملكية الأدبية والفنية.

والحق الثاني هو الحق في حرمة الحياة الخاصة، الذي تتولد عنه الالتزامات الآتية:

- لا يجوز للمرسل إليه أن ينشر محتويات الرسالة التي تتعلق بالحياة الخاصة للمرسل إلاّ بموافقته، ذلك لأن الحق في أسرار الحياة الخاصة مملوك للمرسل.

- لا يجوز للمرسل الذي حرّر الرسالة التي تتضمن الحياة الخاصة للمرسل إليه والتي هي معروفة له، وفق صلاته الخاصة به، أن ينشر محتويات هذه الرسالة إلاّ بموافقة هذا المرسل إليه، لكونه هو وحده صاحب الحق في أسرار حياته الخاصة.

- لا يجوز للمرسل أو المرسل إليه نشر محتويات خطاب يتعلق بالحياة الخاصة للغير إلاّ بموافقته، لأنه هو وحده صاحب الحق في أسرار حياته الخاصة.

- لا يجوز للغير الذي بحوزته خطاب يتعلق بالحياة الخاصة للمرسل أو المرسل إليه أن ينشر مضمون هذا الخطاب إلاّ بموافقة صاحب الشأن، لأن هذا الأخير هو وحده صاحب الحق في أسرار حياته الخاصة.

ومن هنا يتضح لنا أن الحق في حرمة المراسلات ليس إلاّ انعكاسًا للحق في حرمة الحياة الخاصة، ومن ثمَّ لا يجوز الخلط بين ملكية ورقة الرسالة وملكية الأسرار التي تتضمنها هذه الورقة، فملكية الورقة من الناحية المادية لا تتضمن ملكية أسرار الحياة الخاصة التي تتضمنها هذه الورقة[111] ص 46.

وإذا توفي صاحب الرسالة، وانقضت ملكية أسرار الحياة الخاصة، فإن أسرة المتوفى ينتقل إليها الحق على هذه الأسرار، خاصة إذا ما كانت تمس شرفها واعتبارها.

ويجب ملاحظة أنه لا يوجد تطابق كامل بين حماية المراسلات، وبين حماية الحياة الخاصة، فليس بالضرورة أن تتضمن الرسالة دائما أسرارًا تتعلق بالحياة الخاصة للمرسل إليه، والقانون يشمل المراسلات بالحماية، سواء تضمنت أسرار هذه الحياة أم لا، ومن ناحية أخرى فإن قانون العقوبات، في المادة 137 سالفة الذكر يعاقب على فتح المراسلات المسلمة إلى البريد، أو يسهل ذلك للغير، وهو ما لا يعتبر بالضرورة اطّلاعاً على مضمون الرسالة بما تحتويه من أسرار.

ويرى بعض الفقه أنه يجب التمييز بين أنواع ثلاثة من الحماية:

- حماية المراسلات، وهذا النوع من الحماية يكفله القانون لضمان حسن إدارة نقل المراسلات، وقد كفله قانون العقوبات، في المواد السابقة الذكر.

- حماية ملكية الرسالة: فيكون للمرسل إليه حق ملكية على الرسالة من وقت تسلمه لها، فيستطيع الانتفاع بها والتصرف فيها، وإذا كانت الرسالة تحتوي أسرارًا، امتنع على مَن تسلمها أن يفشي تلك الأسرار، أو ينشرها، بدون موافقة صاحب الشأن[86] ص 212.

- حماية مضمون الرسالة: وهذا النوع يتّسع لحماية أسرار الأفراد، إلاّ أنه لا يخصص لها بالضرورة، فقد تتضمن الرسالة أخباراً عامة أو مهنية، ممّا لا يعتبر من أسرار الحياة الخاصة، إلاّ أن طبيعة الرسالة تسمح بأن تكون وعاء أسرار للأفراد، ممّا يجعل الإطّلاع على مضمونها يعدّ تعدّيًا على حرمة المراسلات، ومن ثمّ على الحق في الحياة الخاصة[81] ص 262.

الاستثناء على الأصل العام في حفظ حرمة وسرية المراسلات:

إن الأصل العام هو سريّة المراسلات[87] ص 64، إلاّ أنه يوجد استثناءات على هذا الأصل العام وهي:

- علاقة الأبوة.

- علاقة الزوجية.

- المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية.

- علاقة الأبوة:

فالأب هو الولي الطبيعي على أولاده القصر، ويتحمل الأب المسؤولية المدنية عن الأفعال الضارة، التي تحدث من أولاده القصر، بالإضافة إلى أنه مسؤول جنائيا عن الإهمال في رعاية الأولاد وهذه المسؤولية، ينبغي[80] ص 293 أن يقابلها وسائل رقابة من الأب على أولاده فيحق له مراقبة الرسائل التي يرسلها أولاده أو ترد إليهم حرصًا على مصالح هؤلاء الأبناء.

- علاقة الزوجية:

الأصل هو حفظ الأسرار الزوجية، حتى بعد انفصالهما، فلا يجوز لأي منهما أن يفشي أسرار المراسلات التي تمت بينهما، أثناء قيام الزوجية دون رضاء الطرف الآخر وهذا موقف القانون المصري.

وهكذا يحق لأحد الزوجين تقديم المراسلات المتبادلة بينهما إلى المحكمة في الدعاوى المرفوعة من الزوج الآخر، خروجًا على الأصل العام، فيحق لأحد من الزوجين تقديم مراسلات الزوج الآخر، في أي نوع من الدعاوى المرفوعة من أحدهما مدنية كانت أم جنائية[105] ص 252، 253.

وأما عن موقف القانون الفرنسي من مسألة جواز إفشاء أسرار المراسلات التي تقوم بين الزوجين، من عدمه، فإن الوضع يختلف بين الفترة السابقة لسنة 1975، والفترة اللاحقة لهذا التاريخ.

ففي الفترة السابقة لهذا التاريخ، كانت واقعة الزنا تعتبر جنحة معاقب عليها جنائيًا، وكانت تعدّ من أسباب طلب الطلاق والحصول عليه، من قبل الزوج الضحية للزنا، وهذا بتقديم المراسلات الخاصة التي تمت بين الزوج الزاني أو(الزوجة) والغير الشريك في واقعة الزنا.

أما بعد 1975، لم تعد واقعة الزنا جريمة، بل أصبحت من الأخطاء المدنية الخطيرة التي تسمح بطلب الطلاق أو الانفصال الجسماني، وذلك بموجب المادة 242 من التقنين المدني الفرنسي المعدلة بموجب القانون رقم 2004-439 بتاريخ 26 ماي 2004 المادة 5-11 منه.

أما المراسلات التي يكون قد حرّرها أحد الزوجين، أو تلقّاها في إطار جريمة الزنا، فقد نصّت المادتان 259و1/259 من القانون المدني الفرنسي، يمكن للزوج الضحية أن يقدمها للمحكمة كدليل إثبات، وذلك إن حصل عليها بوسيلة مشروعة[93] ص 314.

أما الوضع في القضاء الجنائي فهو مختلف، حيث يفرق هذا القضاء بين الإدانة والبراءة في هذا الشأن، فإذا كان المقصود من تقديم الرسالة هو إثبات إدانة المتهم فإنه يرفض قبولها إذا ما كانت تحتوي على سرّ من الأسرار لما في ذلك من اعتداء على حياته الخاصّة.

أما إذا كان الهدف من تقديم الرسالة هو إثبات براءة المتهم، فلا يمتنع القضاء على قبولها حتى ولو كانت تتضمن أسرار الحياة الخاصة للمرسل أو للمرسل إليه أو الغير، وذلك إعمالاً لقاعدة أن الأصل

في الإنسان البراءة، ومن ثمَّ فإن أي دليل يساعد على تأكيد هذه القاعدة يجب قبوله دون الالتفات لأيّ اعتبار آخر[231] ص 64، 65.

موقف القانون الجزائري:

فقانون العقوبات الجزائري يجرم الزنا لاعتبارها من النظام العام، وذلك بموجب نص المادة 1/339 (قانون رقم 82-04 المؤرخ في 13 فيفري 1982)، وهو يسمح بإثبات الجريمة من طرف الزوج الضحية، ومن بين وسائل الإثبات، ما ورد في المادة 341 عقوبات التي تشير إلى الدليل الذي يقبل عن ارتكاب جريمة الزنا المنصوص عليها في المادة 339 الذي يقوم إما على محضر قضائي يحرره أحد رجال الضبط القضائي عن حالة التلبس، وإما بإقرار وارد في رسائل أو مستندات من المتهم وإمّا بإقرار قضائي.

كما أن قانون الأسرة، يعتبر جريمة الزنا، سببًا لطلب الطلاق (للرّجُل) والتطليق (بالنسبة للزوجة).

والقانون الجزائري أورد قرائن في المادة 341 ع، باعتبارها من الوسائل المشروعة التي يأخذ بها القضاء في هذا الموضوع.

ويختلف كل من القانونين الجزائري والمصري، عن القانون الفرنسي في مجال استعمال الرسائل الزوجية، فالقانونان الأوليان قد مدّ كل منهما جواز الإفشاء لأسرار أحد الزوجين عــن طريق الآخر في حالة رفع أي دعوى من أحدهما عن الآخر، أو إقامة دعوى على أحدهما بسبب جناية أو جنحة وقعت منه على الآخر، الأمر الذي يدلّ على أن نطاق الحق في الإثبات أكثر اتّساعًا من نطاق الحق في الحياة الخاصّة، على عكس الحال في القانون الفرنسي، الذي يقصر، هــذه الوسائل، على الطلاق والانفصال الجسماني فقط.

وأيًّا كان الأمر، فإنه بالرغم من اختلاف نطاق الاستثناء المذكور بين القانونين المصري والجزائري من جهة والفرنسي من جهة أخرى، إلاّ أن الغرض من وجوده واحد، وهو تمكين الزوج المدعي إثبات دعواه دفع ادّعاءات الزوج الآخر، إذ يصعب أحيانًا القيام بهذه المهمة دون الكشف عن معلومات تدخل في نطاق الحياة الخاصة لكل من الزوجين، والتي يمكن أن تكون قد دونت في رسائل متبادلة فيما بينهما.

- الرقابة على مراسلات المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية:

خروجًا على الأصل العام في حرية المراسلات ومنع الرقابة عليها والمحافظة على أسرار وخصوصيات الفرد، تقضي المادة 73 من قانون السجون الجزائري، بإلزام مدير المؤسسة العقابية بالإطلاع على كل ورقة ترد إلى المسجون أو تلك الذي يرغب في إرسالها.

ويحق للمحكوم عليه الاتّصال بمحاميه[127] ص 282 بأي وسيلة كانت، وذلك إعمالاً لنص المادة 2/59 من قانون الإجراءات الجنائية الجزائري، والمقابلة لنص المادة 96 من قانون الإجراءات

الجنائية المصري، وذلك في حالة الحبس، مع بقاء الحقوق الأسرية معترف له بها خلال فترة الحبس، وهو ما ذهبت إليه محكمة النقض المصرية، باعتبار أنّ حق المتهم في الدفاع عن نفسه أصبح حقًّا مقدّسًا يعلو على حقوق الجماعة التي لا تتضرر بتبرئة مذنب، بقدر ما يذنبها ويؤذي العدالة إدانة بريء واحد، ثمّ انتهت إلى عدم جواز مراقبة مراسلات المحبوس ومحاميه. والمحبوس يستفيد بحقه في المراسلة، مع أسرته، وفقًا لما ينص عليه قانون السجون إلاّ أنه يختلف بحسب ما إذا كان المستفيد منه، متهم فقط، أم محكوم عليه نهائيًا.

فالمتهم يعترف له بحق المراسلة المكتوبة، وذلك، طبقًا لنص المادة 51 مكرر 1/1 من قانون الإجراءات الجنائية الجزائري، التي تنصّ على ما يلي:

" يجب على ضابط الشرطة القضائية أن يضع تحت تصرف الشخص الموقوف للنظر كل وسيلة تمكّنه من الاتّصال فورًا بعائلته ومن زيارتها له، وذلك مع مراعاة سرية التحرّيات ". كما أن المحكوم عليه مضمون حقه في المراسلة، لكن مع وجود قيود على هذا الحق يفرضها مدير المؤسسة العقابية. والفارق بين المتهم والمحكوم عليه، أن هذا الأخير، يتمتّع بالحق في المراسلة سواء مع زوجه الآخر، أو مع أفراد عائلته، ولا يجوز منعه من ممارسة هذا الحق.

وفيما يخصّ المحبوسين الأجانب، فقد أتاح لهم قانون تنظيم السجون الجزائري في المادة 75 منه، جواز مراسلتهم للسلطات القنصليّة لبلدانهم، وفي ذلك، تخضع المعاملة لمبدأ المعاملة بالمثل أي إذا كان المسجونون الجزائريون في بلاد هؤلاء الأجانب يتمتعون بذات الحق تجاه القنصليّة الجزائريّة في هذا البلد الأجنبي.

ومن أهم القيود التي ترد على حريّة المسجون في مراسلاته:

- الرقابة على المراسلات من حيث العدد:

لتأكيد الطابع النسبي للمراسلات التي هي من أهم مظاهر الحياة الخاصة، نجد أنّه بالنسبة إلى المراسلات التي يرسلها المسجون، تخضع للتحديد الكمّي، أما تلك التي يستقبلها من الخارج فلا تخضع للتحديد: فالمادة 64 من اللائحة الداخلية للسجون في مصر أوجبت أن يكون للمحكوم عليه فقط الحق في إرسال خطابين في الشهر وتلقّي ما يرد إليهم من مراسلات من الخارج، دون تحديد لعددها، حيث أن المسجون ليس له يد في تحديدها أو إرسالها.

وحيث أن النص لم يحدد عدد الخطابات التي ترد من الخارج، ولذلك، ينبغي ألاّ يقيّد النص، ويبقى النص على إطلاقه لصالح المسجون.

- اعتراض مراسلات المسجون التي تصله من الخارج:

فإذا احتوت المراسلات على ما يخل بالأمن، ومقابل ذلك، فان قانون تنظيم السجون الجزائري لم ينص على اعتراض المراسلات التي ترسل من المسجون إلى خارج السجن، مع أنّ هذا الاعتراض يعدّ ضروريًا، لاحتمال احتواء الرسالة على ما قد يشكل تحريضًا على ارتكاب الجريمة.

كما لو كان محتوى الرسالة الموجهة إلى الخارج يتضمّن اتهامات ضدّ الغير، أو كان تحرير مضمونها على شكل رموز أو مقاطع غامضة توحي إلى الشك فيها أو أنّها تتضمّن تهديدات، أسباب كلّها تستدعي ضرورة اعتراض المراسلات الموجهة نحو الخارج مهما كان المرسل إليه، والعمل على منع خروجها ووصولها إلى حيث إتمام الجريمة ووقوعها فعلاً[99] ص 284 وهذا لا يعدّ انتهاكًا لحرمة المراسلات.

أمّا في حالة عدم وجود تلك الشبهات في الرسالة، فلا يحقّ للإدارة العقابيّة أن تعترضها، فإذا فعلت، فإنّها تخضع لرقابة القضاء على مثل تلك الأعمال المقيّدة لحرمة المراسلات، دون أساس من القانون[127] ص 286.

وبالنسبة للقانون الفرنسي فإنّ الاعتراف بالحق في المراسلات لفائدة المسجونين مؤكّد بالدرجة الأولى، فهو مكرّس في كل من المادة D402 العام، من قانون الإجراءات الجنائيّة وفي المادة D65 الخاص من القانون نفسه، التي تعطي الحق لقاضي التحقيق بأن يأمر بالتضييق من هذا الحق.

أما موقف المشرع الأوربي، فقد ذهب إلى تقييد الاتفاقية الأوربية، في مجال سلطة المشرع الوطني في إبداء استثناءات على حرمة المراسلات، وذلك بأن يكون الإجراء لازمًا للحفاظ على الأمن والنظام العام أو الدفاع الوطني، وحماية الرفاهية الاقتصادية للبلاد، والوقاية من الجرائم ، وحماية الصّحة، والأخلاق، وحماية حقوق وحريات الغير، هذه الاستثناءات يجب أن تكون مقرّرة قانونًا من أجل تحقيق هدف مشروع وذلك في مجتمع ديمقراطي[273] ص 258.

- حرمان المسجون من المراسلة تأديبيًّا:

فإذا خالف المحبوس القواعد الخاصّة بسير المؤسسة العقابيّة، ونظامها الداخلي وأمنها وسلامتها، أو يخل بقواعد النظافة والانضباط داخلها، يتعرض للتدابير التأديبية، وذلك وفقًا للمادة 83 من قانون تنظيم السّجون الجزائري، ومن هذه التدابير التأديبية، ما وردت في التدابير من الدرجة الثانية وهي:

- الحد من حق مراسلة العائلة لمدة لا تتجاوز شهرين (2) على الأكثر.
- الحد من الاستفادة من المحادثة دون فاصل، ومن الاتصال عن بعد لمدة لا تتجاوز شهرًا (1) واحدًا.

وكذا إذا خضع لتدابير من الدرجة الثالثة، فإنّه يخضع للإجراء الآتي:

- المنع من الزيارة لمدة لا تتجاوز شهرًا (1) واحدًا، فيما عدا زيارة المحامي.
- الوضع في العزلة لمدة لا تتجاوز ثلاثين (30) يومًا.

يحدد النظام الداخلي للمؤسسة العقابية الأخطاء، ويصنفها حسب التدابير التي تقابلها.

- خضوع المراسلات للرقابة والتفتيش:

تقوم إدارة المؤسسة العقابية بمجموعة من أعمال الرقابة على مراسلات المسجون، سواء التي يقوم بإرسالها أو تلك التي تأتيه من الخارج، كما تخضع للرقابة المراسلات التي تتم بين المساجين أنفسهم، وهذا لمنع أي تصرف من شأنه أن يهدّد الأمن الداخلي للمؤسّسات، كأن يحضر للإضرابات غير المنظمة، أو التمرد، أو العصيان باستعمال العنف الخ...من الأعمال التي تشكل اضطرابًا في المؤسسة، وإخلالاً بالنظام العام داخلها، والرقابة، يتولّى القيام بها مدير السّجن قانونًا.

كما أن المادة 82 من قانون تنظيم السّجون الجزائري، تفرض على المحبوس أن يخضع لعملية التفتيش في أي وقت تراه إدارة السجن ضروريًّا، وعمليات التفتيش، سواء تلك التي تتعلق بالأماكن، أو بالأشخاص، يحدّدها النظام الداخلي للمؤسّسة العقابية.

وهدفها هو منع كل الأشياء التي تتعارض مع النظام العام والآداب العامّة، داخل المؤسسة العقابية، المناشير المحرضة على التمرد، المخدرات، الكتب الممنوعة، الصور الإباحية، الخ...

ولا يعدّ ذلك التصرف انتهاكًا لحرمة المراسلات التي يضمنها الدستور[127] ص 285.

أمّا المراسلات التي لا تخضع لرقابة المؤسسة العقابية فهي:

- مراسلات المسجون مع محاميه:

فقد أحاطها القانون بالحماية والسّرية ضد سلطة المؤسسة العقابية، شريطة أن يكون عقد الوكالة قائمًا بينهما، والمقصود بالمراسلات هنا وفقًا لنص المادة 74 من قانون تنظيم السّجون الجزائري، هي المراسلات الموجهة من المحبوس إلى محاميه أو التي يوجهها هذا الأخير إليه، ولا يتم فتحها لأي غرض كان. وذلك، إذا كان هناك ما يشير على ظرف الرسالة بأن الرسالة موجهة إلى المحامي أو واردة منه.

أمّا في الحالة العكسية، فإن الرسالة يتمّ فتحها، وكذلك الحال، إذا كانت الرسالة موجهة إلى محامي لا يدافع عنه، فيمكن للإدارة العقابية اعتراض المراسلة.

- مراسلات المحبوس مع السلطات القضائية والإدارية:

لا يجوز لإدارة السّجن أن تمنع المحبوس من مراسلة السلطات القضائية أو الإدارية، حتى ولو تضمنت المراسلة تقديم شكوى ضدّ إدارة السّجن نفسها، ويدخل ضمن هذا النوع من المراسلات مع السلطات العامة مراسلات المسجون مع أعضاء البرلمان.

وفي ذلك ذهبت المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان إلى أن مراسلات المسجون مع أعضاء البرلمان بمثابة مراسلات مع السلطات، فقد قضت المحكمة بأن منع خطاب أرسله أحد المسجونين إلى عضو في البرلمان يشتكي إليه ظروف الحياة داخل السجن، لا يعدّ منسجمًا مع مبدأ شرعية الرقابة، وبالتالي فهو مخالف لأحكام الاتّفاقية الأوربية لحقوق الإنسان[80] ص 153.

أمّا فيما يتعلق بمراسلة المحبوس محامي في الخارج، فإن الأمر يخضع للسلطة التقديرية، للنيابة العامة.

وأمّا المراسلات التي يجريها المسجون مع الصحف، ووسائل الإعلام، فلا تدخل في نطاق المراسلات مع السلطات العامة، ولذلك، يجوز للإدارة العقابية منعها، لما تحتويه من مساس بالأمن داخل المؤسسة العقابية أو خارجها، نتيجة ما ينتج عن النشر، من زعزعة الاستقرار داخل المؤسسة، وامتداد ذلك إلى خارجها.

4.1.2.3.1. حرمة الحياة العائلية

من المستقرّ عليه فقهًا وقضاءً أن الحياة العائلية للشخص تعدّ من أدق عناصر الحياة الخاصة، ويشمل مفهوم العائلة، الخطبة، والعلاقات العاطفية المترتبة على هذا الاختيار، وأسرار الزوجية، والحمل والميلاد، وما يتّصل بالزواج من طلاق وغيره، ممّا له اتّصال وثيق بالحياة العائلية[80] ص 251، ومن ثمّ لا يجوز المساس بها عن طريق النشر في الصحف، أو بأيّة وسيلة أخرى[88] ص 75.

وقد ذهبت المحكمة الدستورية العليا في مصر في 18 مارس 1995 إلى أن "الدستور لا يعرض البتة للحق في الزواج ولا للحقوق المتفرعة عنه، كالحق في اختيار الزوج، بيد أن إغفال هذه الحقوق لا يعني إنكارها، ذلك أن الحق في الخصوصية يشملها بالضرورة باعتبارها مكملاً للحرية الشخصية".

ويدخل في نطاق الحياة الخاصة، الحياة العاطفية للشخص، ولقد استقرّ القضاء الفرنسي على عدم جواز نشر الأمور العاطفية للفتيات سواء كانت حقيقية أو خيالية.

كما تعتبر من قبيل الحياة الخاصّة الأمور المتصلة بالحياة الزوجية، ولقد قضي بأنه لا يجوز نشر أخبار حقيقية أو مزعومة عن خطبة أحد الأشخاص[86] ص 181، ويعتبر من أمور الحياة الخاصة علاقة الرجل بزوجته ومدى نجاح العلاقة الزوجية.

والأمر كذلك، فيما يتّصل بظروف طلاق زوجين، وإبرام زواج جديد[217]، وكذا ما يتّصل بالذكريات الشخصية، فلا يجوز نشرها إلا بعد الحصول على موافقة الشخص الذي تتعلق به هذه

الذكريات، ولذلك، فإنّ أسباب الطلاق يجب أن تبقى من الأمور السريّة، باعتبارها من أدق الأمور العائلية، التي لا يجوز أن تخرج للعلن، إلاّ بموافقة الطرف الآخر.

وتعتبر جريمة الزنا من الأسرار العائلية التقليدية التي يجب أن تبقى في إطار السريّة التامة، رغم أنها معاقب عليها جنائيًّا[116] ص 2، ومدنيًا، وأخلاقيًا، ولا يجوز الكشف عنها إلا في الحدود التي تتطلّب ضرورة الإثبات، وعلى نطاق ضيق.

ومما يدخل أيضا في نطاق خصوصيات المرء بدون خلاف، كل ما يتعلق بحياته العائلية، كالأمومة والطفولة، والكفالة، والتبني، فلا يجوز نشر معلومات عن الأم الحقيقية للطفل أو كونه طفلا طبيعيا، نتج عن علاقة رجل بامرأة بدون زواج. أو الخلاف عن حضانة الطفل في حالة انفصال الأب عن الأم، أو أية أسرار عن دعاوى أموال شخصية متداولة أمام المحاكم بين الأزواج أو متعلقة بالأطفال الصغار، فهذا النشر يشكل اعتداء على الحياة العائلية وانتهاكًا لحرمة الحياة الخاصة[83] ص 25.

وهوا لأمر الذي حدا بالمشرع لإحاطتها بسياج من الحماية، حيث أن القضايا التي تمسّ سمعة الأسرة، وحرمتها والتي يكون فيها القصر أطرافًا، فإن الجلسات تكون مغلقة بقوة القانون.

ويشترط لحماية أسرار الحياة الزوجية:

أولاً: أن يكون السّر متعلقًا بالحياة الزوجية.

إن الحياة الزوجية، تقتضي أن يمتنع الزوج عن إفشاء الأسرار المتعلقة بالطرف الآخر، إلاّ بموافقة هذا الأخير، ورضائه، وهذه السريّة هي التي تدفع الطرفين إلى الثقة المتبادلة فيما بينهما، حال قيام رابطة الزوجية.

وحتى بعد انفصالهما، في حالة الطلاق، فذلك لا يحول دون حماية أسرار الزوجية لأنه يمنع أحد الزوجين أن يفشي بغير رضاء الآخر ما عسَاه أن يكون قد أبلغه أثناء قيام الزوجية ولو بعد انفصالهما.

ثانيًا: عدم وجود دعاوى بين الزوجين بسبب وجود الزوجية.

فإذا قام بين الزوجين خلاف يؤدي إلى قطع العلاقة بينهما، فلا تبقى الحماية قائمة، لذلك، يجيز القانون لأحد الزوجين أن يفشي بغير رضاء الطرف الآخر، ما أبلغه به أثناء قيام العلاقة الزوجية، وهذا في حالة رفع دعوى من أحدهما على صاحبه، وفي حالة إقامة دعوى على أحدهما بسبب جناية أو جنحة وقعت على الآخر، ومقتضى هذا، أن للزوج أن يمتنع عن الشهادة بهذه الوقائع رغم قيام هاتين الحالتين.

5.1.2.3.1. حرمة الذمة المالية

من أهم العناصر التي تعتبر من صميم الحياة الخاصة، ما يتعلق بالذمّة المالية للشخص، بما تشمله من حقوق وواجبات مالية، سواء الحاضرة منها أو المستقبليّة (كالوصيّة، والميراث، والهيبة..) ويعد الكشف عنها بدون موافقته انتهاكًا لحرمة حياته الخاصة.

ويستوي في هذا أن يكون الكشف عن عناصر هذه الذمّة بصورة مباشرة، وذلك بنشر حجم العمليات المالية التي يقوم بها الشخص، أو بصورة غير مباشرة، وذلك بنشر رقم الضريبة المفروضة عليه، حيث يكون من السهل حينئذٍ عن طريق هذا الرقم، معرفة عناصر الذمّة المالية نفسها[86] ص 219.

ففي فرنسا تعد الذمّة المالية للشخص من صميم الحياة الخاصة، فإذا كان للجمهور الحق في الإعلام، وأنه من واجب الصحفي أن يوفر له المعلومات المتعلقة بالنشاط العام والمهني أو الحرفي لبعض الأشخاص، وذلك بالقدر الذي يكون لهذه المعلومات أهمية على الأمور التي تتصل بالمصلحة العامة، فإنه لا يمثل أدنى اهتمام بالنسبة للرأي العام[116] ص 2.

وبالنسبة لنشر المرتبات التي يتقاضاها المواطنون، يذهب جانب من الفقه إلى أنه يجب التفرقة بين مرتبات موظفي الحكومة والقطاع العام، وبين مرتبات موظفي القطاع الخاص. فبالنسبة للقطاع العام، فإن مرتباتهم تتحدّد بمقتضى القوانين واللوائح المنشورة في الجريدة الرسمية، فمتى أعلنت للكافة، فقدت خصوصيّتها، ولا تعتبر من أهم عناصر الحق في الحياة الخاصة.

أما بالنسبة لموظفي القطاع الخاصّ، فهي تعدّ من عناصر الحياة الخاصّة، حيث أنها لا تنشر للكافة، ومن ثمَّ تحتفظ بسريتها[72] ص 62.

ويصدق ذلك أيضا على الكشف عن مقدار تركة المتوفى أو وصيته التي تتضمن طريق توزيع بعض أمواله على أقاربه أو وارثيه.

وبالنسبة للقانون الجزائري، نرى ضرورة عرض قوانين أساسية، توضح موقفه من الذمّة المالية، وكيفية حماية أسرارها وهي:

- القانون رقم 06-01 بتاريخ 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومحاربته، فوفقًا للمادتين 4،5 منه، يلتزم الموظف العمومي بالتصريح بممتلكاته عند تولي الوظيفة وعند انتهائها، وذلك، يؤدّي إلى الكشف عن ذمّته المالية والتي من أهم عناصر الحياة الخاصة.

ويستنتج من هذا القانون أن الأشخاص الخاضعين له، يتحمّلون أعباء السلطة العامة، بتوليهم لأعلى المناصب في المسؤولية، ولأهميتها يتوجب معرفة الذمّة المالية لهؤلاء الأشخاص، وأن مرتباتهم معلومة عن طريق القانون.

والتصريح بالذمّة المالية للموظف السامي، تكون من اختصاص جهة معنية محدودة[3]، يلتزم الأشخاص المكونين لهما بعدم إفشاء هذه التصريحات إلاّ إذا تعلّق الأمر بجريمة.

- أما عن سريّة الذمّة المالية في المجال المصرفي، فقد نصّ قانون النقد والقرض الصادر بالأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 في المادة 17 منه على أنه " يخضع للسر المهني، تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات..." وقد أوردت هذه المادة الأشخاص، والجهات المختلفة المطالبة بهذا الالتزام.

فالمشرع كان حريصًا على إلقاء هذه الالتزامات على عاتق الموظفين في البنوك، على اختلاف مراكزهم، سواء كانوا مسؤولين أو موظفين عاديين، فهم ملزمون بعدم إفشاء الأسرار المالية الخاصة

بالعملاء أو الزبائن من مراسلات وحسابات، وكل ما يتعلق بالوثائق البنكية الخاصة بالمتعاملين معهم بصفة عامّة.

فلا يجوز للبنكي أن يفشي معلومات عن الزبائن سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين إلاّ بإذن من المعنيين أنفسهم أو ورثتهم أو الموصى لهم أوفي حالة إدلائه بشهادته أمام الجهات القضائية المختصة[11] ص 79.

- أمّا القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، فبعد تعريفه "لتبييض الأموال " في المادة الثانية منه، وكذا "جريمة تمويل الإرهاب " في المادة الثالثة، أوجب رقابة دقيقة، سواء بالنسبة لمصادر الأموال، التي تودع في البنوك وبالأخص العمليات التي تبدو أنها لا تستند إلى مبرر اقتصادي، أو إلى محل مشروع، فيتعيّن على البنوك، أو المؤسسة المالية المشابهة الأخرى الاستعلام حول مصدر الأموال ووجهتها، وكذا محل العملية، وهويّة المتعاملين الاقتصاديين.

أمّا بالنسبة للأشخاص، فيجب على البنوك والمؤسّسات المالية المشابهة الأخرى، أن تتأكّد من هويّة وعنوان زبائنها قبل فتح حساب أو دفتر " وحفظ سندات أو قيم أو إيصالات أو تأجير صندوق أو ربط أيّة علاقة عمل أخرى.

كما يجب تقديم وثيقة رسمية أصلية، سارية الصلاحية، متضمّنة للصورة وللبنك أن يحتفظ بنسخة من كل وثيقة.

وقد ألزم القانون البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على اختلافها، بواجب الإخطار بالشبهة، وقد أشارت إلى ذلك المادة 19 إلى الأشخاص الطبيعيين، أو المعنويين، لاسيما أصحاب المهن الحرة للهيئة المتخصّصة.

ويعفى من أية متابعة بسبب انتهاك السر المهني، الفئات المذكورة في المادة 19 السابقة الذكر، والخاضعة لواجب الإخطار بالشبهة، الذين تصرّفوا بحسن نيّة، وأرسلوا المعلومات المالية إلى الجهة المعنيّة، من أيّة مسؤولية إدارية أو مدنية أو جزائية ويبقى هذا الإعفاء من المسؤولية قائمًا حتى ولو لم تؤد التحقيقات إل أيّة نتيجة، أو انتهت المتابعات بقرارات بألاّ وجه للمتابعة أو التسريح أو البراءة.

وقد تعرض قانون العقوبات إلى هذه الجريمة، وذلك، بأن أدخل المشرع تعديلاً عليه، بإضافة قسم سادس مكرر، بموجب القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، المادة 389 منه التي عرفت هذه الجريمة، كما وردت العقوبة التي تسلط على مرتكبها في المادتين 389 مكرر1، و389 مكرر2، وإذا كان الأصل يتمثل في الحماية القانونية للذمة المالية للشخص، وسريّتها، فاستثناءً على ذلك، فإن المادة 389 مكرر4 المضافة إلى قانون العقوبات بموجب القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 سالف الذكر، التي تنص في فقرتها الأولى على أنّه:" تحكم الجهة القضائية المختصة

بمصادرة الأملاك موضوع الجريمة المنصوص عليها في هذا القسم، بما فيها العائدات والفوائد الأخرى الناتجة عن ذلك، في أي يد كانت إلاّ إذا أثبت مالكها أنّه يحوزها بموجب سند شرعي وأنه لم يكن يعلم بمصدرها غير المشروع...".

وأضافت الفقرة السادسة والأخيرة من هذه المادة أنّه: " يجب أن يتضمّن الحكم أو القرار القاضي بالمصادرة تعيين الممتلكات المعنية وتعريفها وكذا تحديد مكانتها ". ويتّضح من ذلك، أن المجرم المرتكب لجريمة تبييض الأموال تسقط عنه حماية ذمّته المالية، ويمكن الإطّلاع على رصيده المالي في البنك، كما تصادر أمواله إذا ثبت أن مصدرها هو تبييض الأموال.

أما الكشف عن الذمة للأشخاص، عن طرق المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات بواسطة الحاسوب الآلي، فإن قانون العقوبات الجزائري في المادة 2/394 منه، والمعدلة بالقانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006.

أما في مصر فيكاد يجمع الفقه أن البنوك، وكذلك جميع العاملين بها ينطبق عليهم نص المادة 310 من قانون العقوبات المصري، باعتبارهم "مودعًا لديه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصي أءتمن عليه." وأن مهنة المصرفي تعتبر من المهن القائمة على الثقة التعامل مع البنوك في الوقت الحاضر،حيث أصبحت من الأمور الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، ومن ثم يجب أن يحاط هذا التعامل، وهذه العلاقة، بشيء من السريّة مع وجود رادع وجزاء جنائي في حالة الإخلال بتلك السريّة "[91] ص 273.

والنصوص القانونية التي تلزم البنوك المحافظة على سريّة الذمة المالية للعملاء باعتبارها عنصر من عناصر الحياة الخاصة للشخص عديدة، نتعرض إلى أهمها منها:

القانون 11 لسنة 1968 الخاص بالكسب غير المشروع- 2 القانون 157 لسنة 1981 الخاص بالضرائب 3- القانون 205 لسنة 1990 بشأن سرية الحسابات بالبنوك.

وتلتقي القوانين السابقة في نقطة أساسية وهي المحافظة على أسرار العملاء المصرفية وسرية حساباتهم بصفة عامة، لذلك، استبعد القوانين السابقة، والتركيز على القانون رقم 205 لسنة 1990، الملغى بموجب القانون الجديد رقم 88 لسنة 2003 المؤرخ في 15 جوان 2003 المتعلق بالبنك المركزي، الجهاز المصري والنقد، والذي خصص الباب الرابع فيه للحفاظ على سريّة الحسابات حيث نص في الفقرة الأولى من المادة 97 على أن تكون جميع حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم وخزائنهم في البنوك، وكذلك المعاملات المتعلقة بها سرية، ولا يجوز الإطّلاع عليها أو إعطاء بيانات عنها بطريق مباشر أو غير مباشر، إلاّ بإذن كتابي من صاحب الحساب أو الوديعة أو الأمانة أو الخزينة، أومن أحد ورثته أومن أحد الموصى لهم بكل أو بعض هذه الأموال، أومن النائب القانوني أو الوكيل المفوض في ذلك أو بناء على حكم قضائي أو حكم المحكمين: كما نصّت المادة 100 من نفس القانون على أنه يحظر

على رؤساء وأعضاء مجالس إدارة البنوك ومديريها أو العاملين بها، إعطاء أو كشف أية معلومات أو بيانات عن عملاء البنوك أو حساباتهم، أو ودائعهم أو الأمانات أو الخزائن الخاصة بهم أو معاملاتهم في شأنها، أو تمكين الغير من الإطّلاع عليها في غير الحالات المرخص بها بمقتضى أحكام القانون.

وفي فرنسا، فالوضع مغاير، حيث اختلف الفقه الفرنسي حول خضوع البنوك وموظفيها لنصوص قانون العقوبات الفرنسي الخاصّة بالالتزام بالسرّ المهني، فذهب رأي إلى أنّ التزام البنوك بحفظ الأسرار المصرفيّة لا يستند إلى نصوص قانون العقوبات.

حيث أن البنك لا يمكن أن يلتزم التزامًا مطلقًا بحفظ السرّ المهني على غرار الطبيب والمحامي، فالبنك في نظر أصحاب هذا الرأي يعتبر بمثابة مستشار اقتصادي للعملاء، وبالتالي يجوز لأحد العملاء الاستعلام لدى نفس البنك عن الوضعية المالية لعميل آخر، وعلى البنك في هذه الحالة أن يمدّه بالمعلومات اللازمة، وهو الأمر الذي يتعارض مع مبدأ الالتزام بالسر المهني في ظل نصوص قانون العقوبات، وبالسر البنكي، في القوانين الخاصّة بالبنوك، وأكثر من هذا وذاك مع حماية الحياة الخاصّة في جانبها المالي.

أما الرأي الثاني: فذهب إلى أنّ البنوك وموظفيها يخضعون لنص المادة 13/226 من قانون العقوبات الفرنسي والتي حلّت محل المادة 368 من ذات القانون، وهم يستندون في ذلك إلى أنّ نص القانون جاء من العموم والشمول بحيث يمتد لينطبق على كل المهنيين الذين يطلعون بحكم مهنتهم ووظيفتهم على أسرار العملاء، كالمحامي والطبيب، وكذلك البنوك وموظفيها، ومن ناحية أخرى فإن طبيعة نشاط البنوك يجب أن تقوم على الثقة التامة، بحيث لا يشوبه أدنى شائبة لما لهذا النشاط من آثار تنصرف إلى المصلحة الاقتصادية والمالية العامة للمجتمع ككل ويعتبر هذا الرأي الرّاجح في الفقه الفرنسي، كما أن القضاء قد أخذ به في معظم أحكامه.

أما فيما يتعلق بذوي المناصب السياسية، فإن قانون 11 مارس 1988 المعدل بقانون 8 فيفري 1995، والمتمم بالمنشور الصادر في 1 سبتمبر 1996 الذي يضمن شفافية ثروة رئيس الجمهورية، وأعضاء الحكومة، ورؤساء مجالس الجمهورية، وكذا رؤساء البلديّات.

والوضعية المالية لرئيس الجمهورية تنشر في الجريدة الرسميّة بعد انتخابه، وعند انتهاء عهدته.

أما رجال السياسة الآخرون، فثروتهم إن لم تنشر بشكل رسمي، فإنها تراقب رغم ذلك في آخر عهدتهم من قبل اللجنة المختصة، من أجل الشفافية المالية للحياة السياسية، وقد وسع قانون 8 فيفري 1995 المشار إليه، من صلاحيّات هذه اللجنة، حيث أضاف لها أصنافًا أخرى من المنتخبين وأشخاصا يشغلون وظائف ذات مسؤولية في القطاع العام.

6.1.2.3.1. الحالة الصحيّة للشخص

إنّ الوضع الصحي للشخص، هو انعكاسه لجسمه، وجسم الإنسان يتكون من عنصرين، عنصر خارجي، وهو الجانب المادي الذي يمكن رؤيته ولمسه، وعنصر داخلي، الذي لا يمكن رؤيته ولا لمسه، ويمثل الجانب الخفي، بمحتواه البيولوجي، والذي يسمح له بالحياة. وباجتماع هذين العنصرين تتكوّن السرية، التي تعد عنصرًا من عناصر الحياة الخاصّة[276] ص 18، وعليه، فإن الوضع الصحي للشخص ما هو إلاّ انعكاس للحالة التي تكون عليها الذاتية العضوية والعقلية والنفسيّة له، وصحّة الشخص، وما به من أمراض تعدّ من دقائق الحياة الخاصّة[72] ص 62، التي يفضل الجميع إخفاءها على الناس، والابتعاد بها في دائرة السريّة، كلما أمكن ذلك، بل ويعمل المريض- غالبًا - على عدم نشر وإذاعة خبر المرض الذي أصابه، وعلى عدم تصويره وهو على فراش المرض، ولا يتمّ ذلك، إلاّ بإذن منه، وبموافقته، أومن النائب عنه، إذا كانت وضعيته الصحيّة لا تسمح له بذلك.

ولهذه الأسباب تعدّ السيرة الصحيّة للشخص وأسباب إصابته بهذا المرض أو ذاك أو كيفية علاجه، وتداعيات مرضه من الأسرار التي لا يجوز الإطّلاع عليها[74] ص 19.

ولأنّ المريض في أمسّ الحاجة إلى الهدوء والسكينة، بعيدًا عن أيّ تطفل أو إزعاج[86] ص 182، كما لا يجوز من باب أولى، نشر الصورة التي التقطت له، وهو في هذه الحالة بدون إذنه، فإنّ الحماية تشمل كل أنواع المرض وأسبابه وكيفيات علاجه[263] ص 273، سواء تمَّ ذلك في داخل الوطن أو خارجه.

وقد ازداد الموضوع أهمية في عصرنا، نظرًا للمتغيّرات العلميّة، والتقنيّة وبالتالي الاقتصادية، ما أحدث ثورة في الحياة الاجتماعية، وتعقيدًا في العلاقات الإنسانية على المستوى العالمي، ومن آثار هذه المتغيرات ظهور أمراض جديدة، لا يزال الطب عاجزًا عن علاجها (كالسرطان والإيدز...) وهي تشكّل معاناة للمريض، من حيث المدة الزمنية، ومن حيث آلامها جسديّا ونفسيًا، لذلك، لا يجوز مضاعفة ذلك، بزيادة معاناة المريض بتعريض حالته الصحية للنشر والإعلان، وحتى البحث عن أسباب المرض يحتاج في كثير من الأحيان إلى كشف جوانب من الحياة الخاصّة من طرف الطبيب ومساعديه.

والأصل العام هو أنه لا يجوز للطبيب أن يكشف عن مرض الزوج للزوجة، وكذا الزوجة للزوج، إلاّ أنّه خروجًا على هذا الأصل العام يمكن للطبيب إبلاغ الزوجة بمرض زوجها بقصد تقديم العلاج الفوري له، وعندئذ يمتدّ الالتزام إلى الزوجة نفسها، فلا يحق لها أن تستعمل هذا السر سلاحًا ضدّ الزوج[91] ص 312، والعكس صحيح أيضًا.

وفي حالة انتهاك هذا السر المهني من طرف الطبيب ومساعديه، يقع هؤلاء تحت طائلة أحكام المادّة 301 من قانون العقوبات الجزائري المعدلة المتممة بموجب المادة 60 من القانون(رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006).

هذا عن الحالة الصحيّة للأشخاص العاديين، أمّا عن إفشاء الحالة الصحيّة للمشاهير، سواء في مجال السياسة، أوفي مجالات أخرى ، ففي المجال السياسي نجد رئيس الدولة في الجزائر، محل اهتمام من قبل الشعب بصحّته، وللتعرف على وضعيته الصحيّة، فيتم النشر في وسائل الإعلام رسميًّا عن حالته كلّما طرأ عليها تغيير، والنشر هنا _ في نظري _ لا يعتبر مساسًا بالحياة الخاصّة للرئيس، بقد ما يعتبر وسيلة اطمئنان على صحته.

أما بالنسبة للأشخاص الآخرين، فالأمر يبقى متوقفًا على رأيهم في قبول النشر أو رفضه، ولأنّ الجزائري لا يهتم عمومًا، بتتبع الحالة الصحيّة للشخصيّات المشهورة، إلاّ من نشر عنها .

وفي مصر، يذهب جانب من الفقه إلى أنّ الحالة الصحيّة للشخص وما يعتريه من أمراض من الأمور التي تدخل في نطاق الحياة الخاصة بلا منازع.

وأن المادة 20 من القرار رقم 34 لسنة 1974، المتعلق بلائحة شرف مهنة الطب البشري تنص على أنّه " لا يجوز للطبيب إفشاء أسرار مريضه التي اطّلع عليها بحكم مهنته، كما تذهب المادة 19 من ذات اللائحة إلى أنه يجوز لأسباب إنسانية عدم اطلاع المريض على عواقب مرضه الخطير وفي هذه الحالة يحق للطبيب أن ينهي إلى أقارب المريض خطورة المرض وعواقبه إلاّ إذا أبدى المريض رغبة في عدم اطلاع أحد على حالته[72] ص 182.

وفي حالة العلاج الذي يشرف عليه أكثر من طبيب وممرضين، وفنيّين، فعلى هؤلاء جميعا أن يمتنعوا عن الإفصاح عن مرض المصاب.

أمّا في الدول الغربية، وفي فرنسا مثلاً، يذهب أغلب الفقه إلى أن الحالة الصحية للمشاهير تعدّ من الحياة العامة، التي يمارسونها[91] ص 321، كما يعتبر الرأي العام أن الحالة الصحية لهؤلاء الأشخاص تعنيهم، ومن حقهم متابعتها، والإطّلاع على مستجداتها، وخاصّة عندما يتعلق الأمر بالحالة الصحيّة لرؤساء الدول[261] ص 60، 80، وفي هذا الخصوص، فقد أدان القضاء الفرنسي طبيب الرئيس الفرنسي الراحل François MITTERRAND وذلك، عند نشره لكتاب بعنوان " le grand secret" في جانفي 1996، إلاّ أن الحالة الصحية للرئيس " ميتران " مسّت العديد من رؤساء الجمهورية الفرنسية الآخرين.

والحالة الصحية لرؤساء الدول، تعدّت فرنسا إلى الكثير من الدول الأخرى، فأصبحت محلّ اهتمام شعوب هذه الدول، وكذا رجال السياسة والإعلام، هذا فيما يخص الفقه الذي يرى بأن الحالة

الصحية لرؤساء الدول، والشخصيات الشهيرة في العالم من الحياة العامة، يقتضي إعلام الكافة بأوضاعهم الصحية وإفشائها على المدى الواسع، داخليًا وخارجيًّا.

في حين، أنّ الجانب الآخر من الفقه، والذي يساير القضاء في وجوب أن تبقى الحالة الصحية، في دائرة الحياة الخاصّة للشخص، وبالتالي يخضع للمساءلة كل شخص يقوم بانتهاكها وإفشاء أسرارها[86] ص 182، ماعدا في الحالات التي يسمح فيها بذلك، إمّا إلزاميًا أو جوازيًّا.

أولاً: الحالات الإلزاميّة وتتمثل في الآتي:

- تنص المادة 2/301 من قانون العقوبات الجزائري، (القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر سنة 2006) على أنه " ... ومع ذلك، فلا يعاقب الأشخاص المبيّنون أعلاه، رغم عدم التزامهم بالإبلاغ عن حالات الإجهاض التي تصل إلى علمهم بمناسبة ممارسة مهنتهم، بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة السابقة إذا هم ابلغوا بها، فإذا دعوا للمثول أمام القضاء في قضية إجهاض يجب عليهم الإدلاء بشهادتهم دون التقيد بالسّر المهني.

- الإبلاغ عن مرض خطير أو معد، حيث تنص على المادة 54 من قانون حماية الصحة وترقيتها، بالقول: "يجب على أي طبيب أن يعلم فورًا المصالح الصحيّة المعنية، بأي مرض معد شخصه وإلاّ سلطت عليه عقوبة إدارية وجزائية.

وتبليغ الطبيب في هذه الحالة، لا يعدّ من قبيل إفشاء السر لأن القانون أعفاه من الالتزام بالسّر. والإفشاء بالسر في هذه الأحوال مقرر لحماية الصالح العام من خطر العدوى من الأمراض المعدية، ومن بين الأمراض التي يجب التصريح بها إجباريًا لخطورتها، الأمراض المتنقلة جنسيًّا.

- حالة التبليغ عن المواليد والوفيات.

فبالنسبة للمواليد، تنصّ المادة 62 من قانون الحالة المدنية على أنّه " يصرح بولادة الطفل الأب أو الأم، وإلاّ فالأطبّاء والقابلات أو أي شخص آخر حضر الولادة عندما تكون الأم ولدت خارج مسكنها، فالشخص الذي ولدت الأم عنده. تحرر شهادة الميلاد فورا".

أما فيما يخصّ الوفيات: فقد نصّت المادّة 78 من قانون الحالة المدنية سالف الذكر على ورقة عاديّة ودون نفقة، ولا يمكن أن يسلّم الترخيص إلاّ بعد تقديم شهادة معدّة من قبل الطبيب أومن قبل ضابط الشرطة القضائية الذي كلفه بالتحقيق في الوفاة ".

أمّا فيما يتعلّق بالحالات الجوازية، التي يمكن للطبيب، أن يفشي فيها السّر الطبي، ولا يتعرض للمساءلة، فهي ثلاث، تتمثل في الآتي:

- أداء الشهادة أمام القاضي.

حيث ذهب الرأي الراجح في القانون المقارن[138] ص 19 إلى القول بحق الطبيب في الدفاع عن نفسه عندما يتهم بارتكاب جناية كالإجهاض أو الاغتصاب، أو تعدّي على الأخلاق أو خطأ في

العلاج، فمن المتفق عليه عند الفقه والقضاء أن الطبيب لا يلتزم بكتمان السّر في هذه الحالة، ويكون من حقه، من أجل الدفاع عن نفسه أن يكشف عن العناصر التي من شأنها تبرئته، إذ أن حق الدفاع من الحقوق الأساسية المقررة للمتهم الذي يلغي الالتزام بالمحافظة على السّر، وقد سايرت محكمة النقض الفرنسية بأن للطبيب الحق في كشف السّر دفعًا للمسؤولية في نطاق حقه في الدفاع عن نفسه.

وقد ساير المشرع الجزائري الموقف السابق، فنصّ في المادة 4/206 من قانون حماية الصحة وترقيتها على أنه: " لا يلزم الطبيب أو جرّاح الأسنان أو الصيدلي سواء أكان مطلوبًا من القضاء أو خبيرًا لديه، بكتمان السّر المهني أمام القاضي فيما يخصّ موضوع محدّد يرتبط بمهمته ".

وكذلك، ما ذهب إليه المشرع الجزائري في قانون الإجراءات المدنية.

كما تجب التفرقة بين موضوعين مختلفين، هما علاقة الطبيب بالمريض وعلاقة الطبيب بالقاضي، فبالنسبة لعلاقة الطبيب بالمريض؛ يبقى الطبيب في هذه الحالة معالجًا للمريض، وليس خبيرًا، والالتزام الواقع على عاتق الطبيب هو أن يعلم المريض بطبيعة مهنته.

أما علاقة الطبيب الخبير بالمريض: فالطبيب الخبير لا يكون هو الطبيب المعالج للشخص موضوع الفحص، ومن واجبات الطبيب أن يعلم المريض بطبيعة مهنته، (م 2/207 من قانون الصحّة).

كما يجب أن يكون الطبيب الخبير أمينًا على المريض، فلا يجوز أن يستغلّ ثقة المريض للإيقاع به، بالإضافة إلى إثبات في تقريره، كلّ ما يصل إليه من معلومات في نطاق التزامه بسرّ مهنته.

وعلى الطبيب الخبير في علاقته بالمريض أن يلتزم بالأمور الآتية:

- يلتزم بعدم كشف الأسرار التي تحصّل عليها من خلال الفحوص لأي جهة، أو فرد خارج الجهة المختصّة التي أسندت إليه مهمة الخبرة.

- عدم الكشف عن كل ما يصل إليه علمه تفصيليًّا بل يكتفي بالإجابة عن الأسئلة أو المواضيع التي طلب الاستفسار عنها.

- إنّ مهنة الطبيب الخبير هي مهنة طبّية بحتة، ولا يجب عليه أن يكشف عن المعلومات التي تخرج عن المعلومات المكلّف بالخبرة في إطارها، وكذلك عن الكشف عن المعلومات التي أباح بها المريض، وعليه الالتزام بسرّ المهنة.

أما فيما يخص علاقة الطبيب الخبير بالقاضي:اختلف الفقه في ذلك إلى رأيين:

- فذهب رأي إلى أن الطبيب لا يلتزم بالكشف عن كل ما شاهده أو لاحظه أو اعترف إليه الشخص المفحوص.

- في حين ذهب رأي آخر إلى أنّ الطبيب لا يلتزم أمام القاضي إلاّ بكشف المعلومات التي تدخل في نطاق مهمته، أي الأعمال الطبيّة فقط.

2.2.3.1. عناصر الحق في الحياة الخاصة المختلف فيها فقها وقضاء

من المسائل المختلف فيها فقهًا وقضاءً في مدى اعتبارها من عناصر الحياة الخاصّة للشخص، من عدم اعتبارها كذلك، الحق في الاسم والحق في حرمة جسم الإنسان، والحق في الصورة، والحق في سرية الحياة المهنيّة أو الوظيفيّة، والحق في قضاء أوقات الفراغ في سريّة، وفي الأخير الحق في حرمة ماضي الشخص، أو دخوله في طيّ النسيان، وللتعرّض لهذه الأمور بشيء من التفصيل، يخصّص مطلب لكل مسألة من هذه المسائل.

1.2.2.3.1. الحق في الاسم

اسم الشخص هو الوسيلة التي يتمّ بها تعيينه وتمييزه عن غيره من أفراد المجتمع، ويختلف تركيب الاسم باختلاف المجتمعات.

وقد نصّت المادة 28 من القانون المدني الجزائري على أنّه: " لا يجب أن يكون لكل شخص لقب واسم فأكثر، ولقب الشخص يلحق أولاده".

فالاسم لأي إنسان هو عنوان لهذا الشخص، والعنصر الأول لتمييز أحد الأشخاص عن بقيّة أفراد المجتمع، فالاسم مجموعة من حروف تحمل بين طيّاتها جملة معلومات عن شخص ما، ينفرد ويستقلّ بها هذا الفرد عن مجموع الأشخاص المقيمين معه[83] ص 37.

فلا يجوز التّصرف في الاسم، ولا يجوز تغييره إلاّ في الحالات الاستثنائية الضروريّة، وللأسباب التي يقرّرها القانون ولا يسقط بالتقادم.

وقد ثار الخلاف الفقهي حول مدى اعتبار الحق في الاسم عنصرًا من عناصر الحياة الخاصّة في كل من القانون الفرنسي والمصري، وقد انقسم الفقه إلى اتّجاهين:

الاتّجاه الأول: يرى أنّ" الحق في الاسم يعدّ عنصرًا من عناصر الحق في الحياة الخاصّة، ويتزعم هذا الاتّجاه في الفقه الفرنسي الأستاذ " هيبيار" حيث يرى أن الحق في الخصوصيّة يعني أن يعيش الإنسان في هدوء وسكينة بعيدًا عن تدخّل الآخرين إلاّ في أضيق الحدود ، ومن ثمّ فإنّه يكون من المنطقي اعتبار اسمه داخلاً في نطاق هذا الحق، ممّا لا يجوز الكشف عنه بدون إذنه[222] ص 17.

وقد قضي بأنه يعتبر من قبيل المساس بالحق في الخصوصيّة الكشف عن الاسم الحقيقي لأحد الفنانين الذي كان يمارس حياته الفنيّة تحت اسم مستعار، وخصوصًا إذا كان الجمهور يكاد يجهل الاسم الحقيقي للفنان. فإن الاسم الحقيقي لا يعتبر سرًّا من الأسرار، وإنّما إذا اختار الشخص لنفسه اسمًا مستعارًا، فهو يقصد بذلك، الفصل التام بين الحياة الخاصّة والحياة المهنيّة. ومن ثمّ، فالكشف عن الاسم

الحقيقي الذي تمّ كشفه يعدّ مساسًا بالحياة الخاصّة، على أساس أن مثل هذا الفعل من شأنه أن يعكّر صفو سكينة وألفة حياته الخاصّة[93] ص 328.

وقد قضي أيضًا أنه يعتبر من قبيل المساس بالحياة الخاصّة الكشف عن اسم الشخص وعنوانه عن طريق الهاتف، ودعوة الجمهور للكتابة إليه طالما لم يوافق على ذلك[72] ص 70.

فهذا الرأي يعتبر أن الاسم لا يعدّ عنصرًا من عناصر الحق في الحياة الخاصّة إلاّ بتوفّر شروط معيّنة، غير أنّ هؤلاء لم يذكروا الشروط التي بتوفّرها يصبح الاسم واحدًا من عناصر الحياة الخاصّة.

ويبدو أنّ هذا الاتجاه، قد تأثّر إلى حدٍّ ما، بما يعمل به في القانون الأمريكي من التوسع في الحق في الخصوصية[72] ص 71.

ففي القانون الأمريكي: تنصّ المادّة 652 الفقرة (ب) من المدونة الثانية للأفعال الضارّة الأمريكية لعام 1977 على أنّ: " من يستغل اسم شخص آخر أوصفته لمصلحته الخاصّة، أو لفائدته، يكون مسؤولاً نحوه لاعتدائه على خصوصيّته "، فهذه المادة يقتضي تطبيقها توفّر شرطين:

الأول**:** انتحال الاسم أو الصفة كمركز لشخصية المدعي.

والمقصود بذلك أنه لا يكفي أن يتخذ الشخص لنفسه اسمًا شبيهًا باسم المدّعي، أو أن يتخذ لنفسه صفة من صفاته كي تتوفّر حالة الاعتداء على الحياة الخاصّة للأخير، بل لابدّ أن يكون استخدام الاسم أو الصفة، يفيد من خلال السياق، أو الظروف المحيطة، أن المقصود بأي منهما شخصًا معيّنًا لا غير، وهو شخص المدّعي.

لذلك، أنّ مجرد الاستخدام العارض لاسم شخص آخر أوصفته، لا يجب أن يعتبر اعتداء على حياته الخاصّة، مثال ذلك أن يذكر اسمه في مسرحية أوفي رواية...إذ قد يكون التطابق وهمي أو خيالي مع اسم المدّعي، وينسحب ذلك على الصّورة.

الثاني: أن يكون استخدام الاسم أو الصفة لمصلحة المدّعي عليه.

والمقصود بذلك، أن يكون الهدف من اعتناق المدعى عليه اسم المدعي، أو التقاط صورته، أو الظهور بصفته الحصول على فائدة شخصية.

وتشترط بعض تشريعات الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون هذه الفائدة ذات طبيعة مالية، أي الحصول على ربح[86] ص 154.

وتطبيقًا لهذا القانون حكم القضاء الأمريكي لصالح الملاكم " محمد علي كلاي " في القضية التي رفعها ضد مجلة " بلاي جيرل " لكونها نشرت صورة عارية له بدون إذنه، مع الإشارة إليه بلقب اشتهر به وهو" الأعظم " بهدف جذب القراء وزيادة التوزيع، واستندت المحكمة في حكمها ضدّ المجلة إلى أن هذا النشر يعتبر نوعًا من الاستغلال التجاري غير المسموح به بدون إذن صاحب الصورة.

الاتجاه الثاني: الحق في الاسم ليس عنصرًا من عناصر الحق في الحياة الخاصّة.

ويذهب هذا الاتجاه , إلى أنّ اسم الشخص لا يدخل في نطاق الحياة الخاصّة، ويرى أن للمرء حق على اسمه، وهو أحد الحقوق اللّصيقة بشخصه، ولكنه لا يدخل في إطار حقه في الحياة الخاصّة، بل هو متميز عنه، وذلك لفقدانه صفة السريّة التي تتصف بها عناصر تلك الحياة[83] ص 41.

فهو باعتباره أداة لتفريد الشخص وتمييزه عن غيره، يتّسم بأكبر قدر من العلانية، ولا يكون اعتداء عليه بكشفه للغير.

إلاّ أنّ الاعتداء على الاسم يتم بأساليب أخرى، كانتحاله من قبل الغير، أو الخلط بينه وبين غيره من الأسماء المشابهة له، أو استخدامه على نحو يضرّ بصاحبه[93] ص 330.

وعند الاعتداء على حقّ الشخص في اسمه، والمطالبة بوقف الاعتداء من طرف الضحيّة، فإنّ هذا الشخص هو المعتدى عليه في حياته الخاصّة[211] ص 60، وليس الاسم مجرّدًا ومنفصلاً عن صاحبه، وما هذا الاسم إلاّ وسيلة للدفاع عن الشخصيّة في حال الاعتداء عليها.

هذه الحماية منصوص عليها في كل من القانون المدني والقانون الجنائي، وذلك في حالات انتحال الشخصيّة، والتزوير، واستعمال المزور.

الرّأي الشخصي:

إنّ الأمر يتعلق بالاسم العائلي ـ أي اللقب ـ دون الاسم الدّارج، الذي يتشابه فيه آلاف الأشخاص، أو الاسم التجاري، حقيقي أو مستعار، فهذا الأخير، مجاله الحقوق المالية، ويخضع بالتالي للقواعد الخاصّة بهذه الأخيرة، وإذا كان القانون يضفي حمايته على الحياة الخاصّة لكل شخص، فإنّه على العكس، لا يحمي إلاّ الأسماء المتميزة، أو المنفردة فقط أي الاسم المركب من " اللقب والاسم " le nom et le prénom وهو ما يميز الشخص عن الآخرين، إلاّ إذا كان هناك تشابه في الأسماء، فذلك يحدث أيضًا بين الأشخاص الذين يحملون نفس اللقب ونفس الاسم، فيجب الرجوع لتاريخ الميلاد للتفرقة بين الشخصين، أو للصفة التي يتميز بها كل واحد منهما.

أما الأسماء الدارجة (أحمد، محمد، يوسف، عائشة، خديجة،) فإنّها لا تتمتع بأية حماية لاشتراك جميع الناس فيها، ولا مانع من يطلق الشخص اسمًا من هذه الأسماء الدارجة على ابنه أو ابنته، حسب كونه ذكرًا أو أنثى، دون أية مسؤولية من قبل حامل الاسم.

ومن المؤكد، لكي يستحق صاحب الاسم، المعتدى عليه الحماية القانونية على اسمه باعتباره عنصرًا من عناصر الحياة الخاصّة، سواء بطلب وقف الاعتداء، وفقًا للنص العام حسب المادتين 47 مدني جزائري و50 مدني مصري، أو التعويض، وفقا للنص الخاص، حسب المادتين 48 مدني جزائري، و51 مدى مصري، وكذا المادة 09 مدني مصري، يجب أن تتوفر شروط أهمها:

- انتحال الاسم، دون وجه حق ونية الإضرار، أي القصد المعنوي
- وقوع الضرر، وان كان هذا الأخير يمكن الاستغناء عنه، كون القانون يعفي المعتدى عليه على إحدى عناصر حياته الخاصّة، من إثبات الضرر الواقع، فمجر انتحال الاسم أو منازعته، يكفيان لتحقق واقعة الاعتداء.

2.2.2.3.1. الحق في حرمة الجسم

يعدّ الحق في حرمة الجسم من أهم الحقوق التي يتمتع بها الإنسان في المجتمع بعد حقه في الحياة[86] ص 249، ويقصد بهذا الحق عدم المساس بسلامة الجسد، وبالعمل الطبيعي لوظائف الأعضاء[93] ص 338، إضافة إلى تحرّره من الآلام النفسية والبدنية، والحق في حرمة الجسم يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحق في الحياة، ذلك لأن كل تعطيل للسير الطبيعي لوظائف الجسم يشكل تهديدًا للحياة، وفقًا للمجرى العادي للأمور، لما له من أثر على ممارسة باقي الأعضاء[134] ص 537، 538.

ومحل الحماية، في جرائم المساس بسلامة الجسم، هو جسم الإنسان، وصفة الإنسان تخرج ما عداه من كائنات، كالحيوان، والجماد، فالاعتداء عليها ولو بالضرب، أو الجرح، لا يعتبر من قبيل المساس بسلامة الجسم، بل يوصف هذا الفعل قانونًا، بأنه تخريب، أو تعييب أو إتلاف، ويخضع لنصوص جنائية أخرى، والإنسان في مباشرة حياته الخاصّة يودع بعض أسرار هذه الحياة في جسمه، أي في كيانه العضوي والنفسي من شخصه، ويتدخل القانون لحماية تلك الأسرار، فيضفي عليها حرمة معينة تجعله في مأمن من خطر الانتهاك أو الإذاعة أو النشر[86] ص 250.

وقد اختلف الفقه في كل من مصر وفرنسا حول مدى اعتبار الحق في حرمة الجسم عنصرًا من عناصر الحياة الخاصّة، وهذه الاختلافات يمكن ردّها إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: الحق في حرمة الجسم حق مستقل عن الحق في الحياة الخاصّة.

يذهب رأي في الفقه، في كل من فرنسا ومصر، إلى أنّ الحق في حرمة الجسم ليس عنصرًا من عناصر الحق في الحياة الخاصّة، بل هو حق مستقل ومتميز عنه[72] ص 73، 74.

فأمّا من يقول بأن حرمة جسم الإنسان تدخل في نطاق الحياة الخاصّة، فهو قول ينطوي على خلط بين الحرية الفردية بصفة عامة، وحرمة الحياة الخاصّة، إذ أنّ سلامة الجسم وحرمة الحياة الخاصة ليست إلاّ مظهر من مظاهر الحرية الفردية، وتستهدفان المحافظة عليها.

كما أنّهم يخلطون بين حرمة الحياة الخاصّة والحياة نفسها، وذلك لأن سلامة الجسم تستهدف المحافظة على الحياة ذاتها، على حين أنّ حرمة الحياة الخاصّة لا تحمي إلاّ جانبًا من جوانب الحياة فقط[93] ص 340، وهو التمتع بالحياة، والفرق واضح بين الحياة والتمتع بالحياة[86] ص 252 فضلاً

عن أنّ الحياة الخاصّة ليست مرادفًا للشخص أو الشخصيّة بحيث يكون كل ما يحمي الشخص أو الشخصيّة داخلاً في نطاقها[72] ص 74.

الاتجاه الثاني: الحق في حرمة الجسم عنصر من عناصر الحياة الخاصّة.

يرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ الحق في حرمة الجسم يعدّ واحدًا من أهم عناصر الحق في الحياة الخاصّة[134] ص 10، ذلك لأنّ الشخص لا يمكنه أن يتمتع بحياته إلاّ إذا كان في مأمن من أي ضرر يصيبه في جسمه، أو نفسه دون وجه حق[8] ص 449، ويقصد بالحق في حرمة الجسم، عدم المساس بسلامة الجسم، وبالعمل الطبيعي لوظائف أعضائه، فضلاً عن تحرره من الآلام البدنية والنفسية.

وممّا يجري في الواقع من انتشار استخدام الوسائل والطرق العلمية المتقدمة، للوصول إلى السيطرة، والتحكم في العقل البشري، في المجالات المختلفة، ففي التحقيق، للوصول إلى مرتكبي الجرائم، يستعمل جهاز كشف الكذب للتعرّف على مدى صحّة ما أدلى به المتهم، وكذلك، أسلوب غسل المعدة، وهو الشائع حاليًا لتوقيف مهربي المخدرات عن طريق المطارات خاصة، والتنويم المغناطيسي للوصول إلى الحقيقة، بالإضافة للعقاقير المخدرة، وتكمن الخطورة في استخدام هذه الوسائل على الحياة الخاصّة للإنسان، في أنّه تُسلب إرادته، ويفقد القدرة على التعبير عن إرادته بحرية، والإدلاء بأقوال ما كان ليدلي بها لو لم يخضع لتلك الوسائل، ونفس الوضع بالنسبة لتحليل الدم وأخذ البصمات حيث يطّلع على أسراره الدفينة التي ما كان يرغب أن يطّلع عليها الغير.

وفي هذه الحالات السابقة، يحدث اعتداء على الحياة الخاصّة للإنسان من خلال المساس بكيانه العضوي والنفسي.

وقد انقسم الفقه في هذا الاتجاه إلى فريقين:

الفريق الأول: يرى أنّ جميع الجرائم التي تصيب الجسم كالقتل والضرب والجرح، وما إلى ذلك، تعتبر اعتداءً على الحياة الخاصّة[227] ص 8.

أما الفريق الثاني: يستبعد أصحابه الاعتداء الذي يقع على الكيان المادي للجسم من هذا الوصف[60] ص 109، وقصد الاعتداء الواقع على هذا الحق على تلك الانتهاكات التي تلحق الكيان النفسي أو المعنوي فقط[231] ص 38.

ويقف أصحاب هذا الرّأي موقفًا معارضًا، لإخضاع الشخص لأيّ فحوص طبيّة أو نفسية دون موافقته، وكذا بالاعتداء على جسم الإنسان بالكشف عن حالته بالتصوير أو بالنشر في الصحف كتابة، أو بالكشف عن عدم تكامله، ولذلك، فإنّ ما يعتبر من حرمة الحياة الخاصّة من الجسم هو" الألفة الجسديّة "، وهي التي تتضمّنها الحماية المقررة للحياة الخاصّة[60] ص 332.

وفي مجال العمل، يحظر التشريع الفرنسي في قانون العمل، على أصحاب الأعمال التحرّي بأنفسهم أو بواسطة غيرهم عن أيّة معلومات متعلّقة بحالة الشخص الخاصّة المرشح للعمل ، وهو خطر يعكس نموذجًا لصيانة الحياة الخاصّة لدى الترشيح.

كما أنّ القاعدة التي تحكم الأطراف في مرحلة الترشيح، هي الشفافية، بمعنى أنّ المترشحين لهم أن يعلموا تمامًا القواعد التي سيتم على أساسها تقييمهم، وهو ما يفترض في المقابل درجة عالية من الوضوح والأمانة من جانب ربّ العمل.

كما أنّ المترشح للعمل ليس مطلوبًا منه أن يقدم وثائق شخصية من شأنها أن تعطي انطباعات كافية عن شخصيته في الإطار غير المهني.

وأنّ صاحب العمل الذي يقدم على إجراء فحوص على شخصية المترشح للعمل لديه، فهذه الفحوص تهدف إلى انتهاك حياته الخاصّة، طالما أنّها تتناول جوانب عديدة ـ أحيانًا ـ عاطفية، واجتماعية، وصحيّة، والكشف عن الآراء والمواقف والمعتقدات الدينية.

لذلك، ذهب القضاء الفرنسي إلى التأكيد على عدم جواز طرح أسئلة أو استفسارات لا علاقة بينها وبين العمل المطلوب، أو المعروض، ومن ثمّ يحق للمرشح الامتناع عن الإجابة عليها.

كما أنّه غير ملزم بتقديم معلومات، يعتقد صاحب العمل في ضرورة الإفصاح عنها عند الترشيح، وأنّه كان يجب على العامل اطلاعه عليها، فذلك لا يعطي صاحب العمل الحق في المطالبة بإبطال العقد ـ إذا كان قد أُبرم ـ لوقوعه في غلط شاب إرادته، وهو ما قد يلجا إليه سعيًا للتخلّص من العامل.

وقد بيّن المدير العام لمكتب العمل الدولي في تقريره المقدم إلى مؤتمر العمل الدولي عام 1972 عن(التقنيات في خدمة الحرية والإنسان ومحيطه) في دورته الخامسة، أن فحوص الشخصية التي تهدف إلى اختراق شخصية الإنسان وقياس عواطفه واستعداداته وتوازنه الفعلي وقدرته على التكيف أو مقاومة الضغوط النفسية، قد تجرّ الفرد في بعض الأحوال على كشف آرائه السياسية أو أفكاره عن بعض مسائله الشخصيّة ذات الطابع الديني أو السياسي أو العائلي، وأنّ الفرد قد يفقد مستقبله، وقد يتأثر بسبب فحوص غير موثوق بها أولا معنى لها.

كما أنّ صاحب العمل الذي يرفض تعيين المرشح للعمل بعد فحص شخصيّته قد يحتفظ بجميع المعلومات الشخصيّة عن هذا المرشح.

ومن جهة أخرى فقد جاء في تقرير لجنة الوظيفة العامّة الفدرالية بالولايات المتحدة الأمريكية أنّ استعمال نتائج فحوص الشخصيّة لأهداف إدارة شؤون العاملين، يهدد على نحو جسيم الحق في احترام الحياة الخاصّة.

كما أبدى بعض الأخصّائيين تألمهم من المساس بالحياة الخاصّة خلال علاقات العمل من خلال فحوص الشخصيّة، واقترح كثير من الأخصائيين النفسيين حذف الأسئلة البالغة الخصوصية من فحوص الشخصيّة[111] ص 65.

فقواعد الإجراءات الجنائية تقتضي المساس بحرمة الحياة الخاصّة، المودعة في الكيان الشخصي للمتهم، من أجل كشف الحقيقة أو تحديد ملمح شخصية المتهم.

وكذلك الوضع بالنسبة لإجراءات التنفيذ العقابي التي قد تتطلب فحص شخص المحكوم عليه من أجل تصنيفه، في سبيل الوصول إلى تطبيق الأسلوب الملائم الذي يناسب في التعامل معه، إلاّ أنّ هذه الإجراءات يجب أن تنفذ في حدود ضيقة، وفي إطار ملائم، مما يخدم الصالح العام، ودون الإفراط في المساس بالحياة الخاصّة للشخص.

3.2.2.3.1. قضاء أوقات الفراغ

أصبح الإنسان في العصر الحديث يعيش حياة صعبة، ومعقدّة، نتيجة الضغوط التي تحيط به، سواء كانت اجتماعية، أو مهنية، أو سياسية، أو اقتصادية...الخ، لذلك على الإنسان أن يخلو إلى نفسه ولو قليلاً لقضاء بعض الوقت، يتمتع بالهدوء والسكينة، بعيدًا عن الأجواء الصاخبة التي تحيط به، وقضاء أوقات الفراغ يعدّ نوعًا من الانسحاب المؤقت من الحياة الاجتماعية العامّة، إلى العزلة المؤقتة التي ينشد من ورائها الهدوء، وراحة البال، وذلك، لتجديد نشاطه، لمواجهة أعباء الحياة .

وهناك العديد من ألآيات التي وردت في القرآن الكريم، يقول سبحانه وتعالى: " فلمّا أعزلهم وما يعبدون من دون الله "[1] ، وقوله عزّ وجلّ: " وإن لم تؤمنوا لي فاعتزلون "[1]. وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله " خذو بحظكم من العزلة "[154] ص 222 وعن ابن عباس رضي الله عنه (أفضل المجالس مجلس في قعر بيتك لا تَرى ولا تُرى)[154] ص 222.

وهكذا تبيح الشريعة الإسلامية للإنسان أن يخلو لنفسه في مكان خاص، بعيدًا عن أعين الناس، حيث لا ينبغي في هذه الحالة اختراق خلوته، وحياته الخاصّة، والتدخّل فيها، ولهذا حرمت الشريعة الإسلامية التجسس على الغير، واستراق النظر، والاطّلاع على عورات الغير.

أما في القانون الوضعي، فقد اختلف الفقه المقارن، في مسألة قضاء الشخص لأوقات فراغه وكونها تدخل في نطاق حياته الخاصّة ـ حتى ولو كان قضاء هذه الأوقات في مكان عام ـ أو تخرج من الحياة الخاصّة لتدخل ضمن الحياة العامّة.

وقد انقسم الفقه إلى رأيين:

الرّأي الأول:

يرى أن كل ما يجري في مكان عام يعتبر من قبيل الحياة العامة للشخص، حتى ولو كان هذا النشاط متعلقًا بقضاء أوقات فراغه.

ويبدو أن هذا الرأي يأخذ بالمعيار الموضوعي في تحديد الحياة الخاصة، وهو الذي يشترط وقوع الفعل في مكان خاص، لإضفاء صفة الخصوصية عليه، ومن ثمّ حماية القانون[238] ص 12، 13.

ولذلك، إذ كان المكان عامًا أو مباحًا لعدد من الناس دون تمييز انتفت عن الفعل صفة الخصوصية، ولا يكون منوطًا بالحماية القانونية المقررة للحق في الحياة الخاصّة، وذلك لافتراض أن الشخص قد وافق ضمنيًا، على أن يكون عرضة لأنظار الآخرين، أو محطًا لأسماعهم، ولا يلو منّ إلاّ نفسه[222] ص 138، 139.

وقد ساير هذا الرّأي فقيه آخر، الذي اعتبر أوقات الفراغ من الحياة العامة الاجتماعية التي " يدخل فيها الشخص عادة في علاقات مع غيره من الناس في حياته الخارجية، أو خارج باب منزله"[260] ص 138، 139.

وفي الفقه المصري، هناك قلّة، ممن يأخذون بنفس الرأي، حيث تعتبر " الشخص الذي يقضي أوقات فراغه في الأماكن العامّة، إنّما يكون قد قصد أن يسلم نفسه لأنظار من يحيطون به، ومفاد ذلك، أنّه لا يستطيع أن يدّعي سرية أنشطته المكشوفة التي يزاولها في هذه الفترة، فمن يشارك في مشاهدة مباراة لكرة القدم أومن يشارك في حفل أو سهرة، إنّما يكون باشتراكه هذا في الحياة الخارجية، قد تنازل عن قدر من حياته الخاصّة[105] ص 178.

الرّأي الثاني:

يذهب البعض من الفقه الفرنسي إلى أن قضاء أوقات الفراغ جزء من الحق في الحياة الخاصّة، بصرف النظر عن مكان حدوثه، أي حتى ولوتمّ في مكان عام يرتاده جميع الأشخاص دون تمييز، ذلك أن المرء حين يسعى إلى قضاء عطلته، إنّما يريد بذلك أن يخلو إلى نفسه ليزيل عنه أعباء العمل، ويسترد أعصابه وحيويته، ولا يعني قضاء أوقات الفراغ في مكان عام عدم البحث عن الراحة والهدوء، طالما أنّه في وسط أناس لا يعرفهم، ومن ثم لا يجوز للغير تكدير راحته أو تعكير صفو هدوئه، سواء بنشر صورته أو بذكر اسمه في مقال، أو بالكشف عن محل إقامته إلى غير ذلك، دون إذنه، فإذا ما حدث ذلك، يعدّ بمثابة اعتداء على حياته الخاصة[222] ص 25.

ويعتبر عدد كبير من الناس في المجتمع أن الترفيه عن النفس، يدخل ضمن الأذواق الخاصّة الشخصيّة، ويعتبر مشروعًا لأنه يعبر عن شخصية الإنسان، لذلك، لا يجب أن يعلم بها الجمهور، ولا أن يطّلع عليها، وبخصوص هذه النقطة فكان للقضاء رأي خاص، وغير متفق مع هذا الاتجاه الفقهي.

وقد قضت محكمة باريس أيضًا، بأنّه يعتبر من قبيل انتهاك الحياة الخاصّة للشخص، الكشف عن المكان الذي يقضي فيه إجازته لِما في ذلك من اعتداء على راحته وخلوته.

أما الشخص العام أو المشهور لدى الجمهور، سواء من خلال وظيفته ، أو صورته أو صوته، مثل الممثل سواء في السينما أو التلفزيون، أوفي غير ذلك من وسائل الإعلام، فانه لا يستطيع أن ينكر حياته المهنية التي تدخل ضمن نطاق حياته العامة . فمقدم نشرة الإخبار في التلفزيون غير مقدم النشرة في الإذاعة، فالأول أكثر شهرة لعاملي الصوت والصورة، بينما الثاني، فعامل الصوت فقط، هو الذي يكون الرابط بينه وبين الجمهور. وقد قضت محكمة نانسي الابتدائية، بأنه ليس لمقدم احد البرامج التليفزيونية أن يعترض على تصويره بواسطة الصحافة المحلية، وهو يمارس مهام وظيفته عندما كان يقوم بإجراء مقابلة بشان افتتاح محل تجاري جديد.

وأكثر من ذلك، يمكن أن تكون أوقات الفراغ لشخص مشهور، موضوعا للشهرة.وإن كان نجوم الفن والسياسة والرياضة، وغيرهم من المشاهير، يتمتعون بالحق في حياتهم الخاصة، فان شهرتهم، تسمح للمصورين أن يلتقطوا صورا لهم، في أماكن عامة، وينشرونها، دون الحصول على موافقتهم، طالما أن ذلك لا ينطوي على ضرر.

وفي الفقه المصري، يذهب البعض منه إلى تأييد هذا الرأي على اعتبار أنّ "حالة الخصوصية يمكن أن تتوفر في المكان العام "[72] ص 64 وأنّ " الربط بين المكان الخاص والخصوصية غير صحيح، فليس كل ما يدور في مكان عام يعد عامًا "[111] ص 76. كما يرى جانب أخر من الفقه المؤيد لهذا الرّأي، أنه " لا ينبغي اعتبار الحديث الذي يجري في المكان العام حديثا عامًا "[134] ص 7 وفي نفس السياق، ذهب

بعض الفقه المصري إلى أن قضاء أوقات الفراغ عنصر من عناصر الحياة الخاصة، بصرف النظر عن مكان حدوثه، إذ لا مانع على الإطلاق من أن تستمد صفة الخصوصية من حالة الأشخاص أنفسهم لا من طبيعة المكان "[86] ص 284. فإذا قامت قرينة أو قرائن قوية على عدم رغبة المرء في الكشف عن شخصيته سواء عن طريق نشر صورته أو ذكر اسمه ومكان تواجده أثناء قضاء عطلته فلا مفر من احترام رغبته وعدم التدخل في شؤونه، حيث أن قضاء أوقات الفراغ يندرج تحت إطار ترك الشخص يمارس حياته دون تدخل أو إزعاج "[80] ص 240. كما ذهب رأي آخر إلى تأييد هذا الرأي واعتبار قضاء أوقات الفراغ من قبيل الحق في الحياة الخاصة ، سواء كان مكان ممارستها عاما أو خاصا. ويؤيد البعض هذا الرّأي ويراه أولى بالتأييد[105] ص 252 . ويذهب الدكتور محمود عبد الرحمن محمد إلى أنّه لا ينبغي التعميم في الحكم ، بل يجب النظر إلى كل حالة بحسب الظروف المتصلة بها.

والأمر في النهاية متروك لتقدير قاضي الموضوع من خلال الظريف المحيطة بالقضية المطروحة عليه[86] ص 284.

4.2.2.3.1. الدخول في طي النسيان

يقصد بالدخول في طي النسيان ، حق الشخص في بقاء ماضيه محاطا بسياج من الكتمان، وعدم خروجه بعد مرور فترة زمنية عليه إلى حيز الضوء، أو بمعنى آخر عدم إلقاء الأضواء على أحداث ووقائع مضت من حياة الشخص ، متى دخلت في طي النسيان لمرور فترة زمنية على حدوثها[83] ص 48. أو كما يقول أحد الفقهاء أن الحق في الدخول في طي النسيان هو" حق الشخص في عدم بعث الماضي من ظلمات النسيان وإلقاء الأضواء عليها"[86] ص 274.

وقد ثار خلاف بين الفقهاء حول ما إذا كان الحق في الحياة الخاصة يشمل حق الشخص في أن يدخل طي النسيان من عدمه ؟ أو بعبارة أخرى هل حق الدخول في طي النسيان يعد عنصرا من عناصر الحياة الخاصة ؟

وقد انقسم الفقه في ذلك إلى اتجاهين، والسبب في ذلك كان على وجه الخصوص بمناسبة قضية عرفت باسم قضية LANDRU، والتي تتمثل وقائعها في أن فيلما سينمائيا تعرض لحياة أحد مشاهير المجرمين الذي كان على علاقة غرامية بإحدى السيدات، وهي SEGRET Fermande وقد لجأت هذه السيدة إلى القضاء بدعوى أن المجرم قد مات منذ عشرات السنين ، وأمها بلغت سن الشيخوخة، وتوارت عن الأنظار، ودخلت في طي النسيان، وان عرض مثل هذا الفيلم قد أعاد ماضيها إلى الأذهان . ولكن القضاء رفض دعواها على أساس أنها لم تكن حريصة على إسدال ستار النسيان على هذه الحقبة من تاريخها ، حيث أنها كانت تسعى لدى دور النشر، لنشر مذكراتها عن حياتها مع المجرم الذي صورت حياته في الفيلم.

الاتجاه الأول: حق الدخول في طي النسيان لا يدخل في نطاق الحق في الحياة الخاصة بل هو مستقل عنه وذلك لسببين :

أولاً: إنّ الوقائع التي يراد الكشف عنها بسبب مرور فترة زمنية طويلة على حدوثها، لا يتوفر فيها وصف الحياة الخاصة، وذلك، لان تلك الوقائع حدثت بصورة علنية، وغير سرية.وعليه فلا يعتبر نشرها بدون موافقة الشخص الذي تتعلق به اعتداء على حياته الخاصة، وإنما يعتبر انتهاكا لحقه في النسيان. ويتولى القانون حمايته على هذا الأساس دون غيره، حيث يقتضي حق الدخول في طي النسيان تقادم الوقائع- حتى ولو تمت بصورة علنية – بالسكوت عن إثارتها فترة طويلة من الزمن، ومتى اكتمل التقادم لا يجوز قطعه، إلا بإذن من الشخص الذي تتعلق به تلك الوقائع. سواء كانت الوقائع تتعلق بجريمة أو

بحادث مؤلم أو غيرها من الأسباب التي أثيرت في فترة زمنية معينة. ومع مرور الزمن ينشأ الحق في النسيان، غير أن النسيان بمرور الزمن يصبح"واقعة وليس حقا"[206] ص 120.

ثانياً: قد تستوجب المصلحة التاريخية الكشف عن وقائع تتعلق بالحياة الخاصة للشخصيات الشهيرة أو التاريخية ، ولا يمكن في مثل هذه الحالة التمسك بالحق في الخصوصية لمنع نشر مثل هذه الوقائع، ذلك لان المصلحة العامة – مصلحة التاريخ – تغلب على المصلحة الخاصة ، ومن ثم تعتبر قيدا على الحق في الحياة الخاصة، وحمايته ضد فضول الغير. فهذا الحق الأخير لا يمكنه الصمود أمام الرّأي العام في معرفة الوقائع والأحداث التي من حقه المشروع أن يعلمها.

ومن أجل ذلك، كان من المنطقي أن يعتبر الحق في الدخول في طي النسيان مستقلا عن الحق في الحياة الخاصة ، ذلك لكون الحق في النسيان يحمي الوقائع المتصلة بحياة الشخص، سواء كان شخصا عاديا، أومن الشخصيات الشهيرة أو التاريخية، متى دخلت تلك الوقائع في طي النسيان بمرور الزمن ، حيث لا يجوز الكشف عنها بمقتضى هذا الحق إلاّ بموافقته.

وممّا يؤيد استقلال الحق في الدخول في طي النسيان عن الحق في الحياة الخاصّة أن المشرع الفرنسي قد أفرد حكمًا مستقلاً في المادة 35 من قانون الصحافة الصادر في سنة 1881 والمعدل بالنسبة لهذا الموضوع بالأمر الصادر في 6 ماي 1977 لكل من وقائع القذف ووقائع الحياة الخاصّة، فقد نصّ أولاً على عدم جواز إثبات صحّة وقائع القذف متى مضت عشر سنوات على القذف ثمَّ أضاف، ثانيًا، أنّه لا يجوز إثبات الوقائع التي تتعلق بالحياة الخاصّة.

ولو كانت الأولى مماثلة للثانية لما كان المشرع في حاجة إلى مثل هذا التكرار. فهذا يدل على أن المشرع يقرّ باستقلال كل منها عن الأخرى، وأنّ الحق في النسيان مستقل عن الحق في الحياة الخاصّة[86] ص 347.

وبناءً على الأسباب السابقة، يرى أصحاب هذا الاتّجاه، أنّ الدخول في طي النسيان حق مستقل عن الحق في الحياة الخاصّة، فهو في حماية الوقائع التي تتصل بحياة الشخص، وذلك، سواءً كان شخصًا عاديًا أم من الشخصيّات الشهيرة، أو التاريخية، وشهرة الشخص لا تمنح الحق للغير، بالتعرض لحياته الخاصّة، إلاّ بموافقته، وقد أيّد القضاء الفرنسي هذا الرأي في بعض أحكامه.

الاتّجاه الثاني: الحق في الدخول في طي النسيان عنصر من عناصر الحياة الخاصّة.

فهذا الاتجاه يمثّل غالبية الفقه، ويذهب ـ عكس الاتجاه الأول ـ إلى أن الحق في النسيان يدخل في نطاق الحياة الخاصّة، ويعدّ من عناصرها، ذلك لأن حرمة تلك الحياة، يجب أن تشمل كل ما يتصل بها سواء في الماضي أو الحاضر، كما يعتبر الكشف عن الوقائع الخاصّة التي أدخلها الزمن في دائرة النسيان بمثابة اعتداء على الحياة الخاصّة، مثلما هي الحال بالنسبة للوقائع الحاضرة، ممّا يستوجب حماية القانون دون أي تمييز بينها[261] ص 18.

ولا يوجد الحق في النسيان مستقلاً عن الحق في الحياة الخاصّة إلاّ بالنسبة لوقائع الحياة العامّة حيث لا يمكن حمايتها عن طريق وسائل حماية الحق في الحياة الخاصّة، وقد أخذ القضاء الفرنسي بهذا الرّأي، في بعض أحكامه، كما أيّده الفقه المصري[72] ص 97.

وأمّا فيما يخصّ الحجج التي ساقها الاتجاه الأول، لتدعيم وجهة نظره باستقلال حق الدخول في طي النسيان عن الحق في الحياة الخاصّة، فيردّ عليها هذا الفريق بأنها تعود إلى عدم وضوح معالم الحق في الحياة الخاصّة إلى وقت قريب.

فهي تتمثّل في الآتي:

أولاً: من حيث الاتّجاه الأول، أن الخصوصية تقترن بالسريّة، بحيث إذا تمت الواقعة علنًا، أو تمّ نشرها في وقت سابق، فلا يتوفّر فيها وصف الخصوصية، ولا يمكن منع نشرها، أو إعادة نشرها، تأسيسًا على الحق في الحياة الخاصّة، ولا يوجد من سبيل لذلك، إلاّ الحق في الدخول في طي النسيان.

فإنّ هذا القول ليس صحيحًا على إطلاقه، لأنّ الحياة الخاصّة، لا ترتبط بالضرورة بالسريّة، فالسر هو ما لا يعرفه إلاّ صاحبه أو أمينه، وأمّا الخاص، هو ما لا يعتبر مكشوفًا للكافة أو معروفًا على الملأ، حتّى ولو لم يكن كتمانه قد وصل إلى حدّ السر، بأن كان معروفًا في نطاق محدود، كالأقارب والأصدقاء، فالأقوال التي تذكر أمام الأقارب والأصدقاء تفقد طابع السريّة، ولكنه لا يخرج عن نطاق الحياة الخاصة[81] ص 189.

وهذا المفهوم الواسع للحق في الحياة الخاصّة هو الذي قصده الشارع بالحماية، ولو قيل بغير ذلك، واشترطت السريّة المطلقة في هذا الشأن، لانحسرت حماية القانون إلى حدّ كبير[261] يضيف بعض الفقهاء الفرنسيين بمناسبة التعليق على الأحكام التي أصدرها القضاء.

والأمر نفسه بالنسبة لسبق نشر وقائع متعلّقة بالحياة الخاصّة، فسبق النشر لا يمنع من تحقق الاعتداء على الحياة الخاصّة، عند إعادة النشر لتلك الوقائع إذا حدث ذلك، أمام فئات جديدة من الجمهور، أو تمّ ذلك في ظروف تختلف عن تلك التي تمّ فيها النشر السابق.

ولذلك، فإنّ القبول السابق للشخص بنشر بعض ما يتعلّق بحياته الخاصّة، لا يعني أنه قد نزل نهائيًّا عن ممارسة حقه في الحياة الخاصّة، وأنه لا يجوز له الاعتراض على أي نشر لاحق.

فالحق في الحياة الخاصّة من الحقوق اللصيقة بالشخصيّة، ومن ثمّ فإنّ القول بالنزول الدائم عن الحق لا يستقيم مع طبيعة الحق من حيث كونه لا يقبل التصرف أو التقادم، وانتهت المحكمة إلى أن أمر سبق النشر لا ينفي عن النشر اللاحق صفة المساس بالحق في الحياة الخاصّة.

ثانيًا: من حيث قول الاتجاه الأول أنّ التمسك بالحق في الحياة الخاصّة لا يجدي في منع نشر وقائع تتعلّق بالحياة الخاصّة للشخصيّات الشهيرة أو التاريخيّة إذا اقتضت المصلحة العامة " مصلحة التاريخ " كشفها

والإعلان عنها للجمهور، وأنّه لا مناص من اللجوء إلى الحق في النسيان في هذه الحالة لمنع مثل هذا النشر إلاّ بموافقة الشخص نفسه ورضاه.

وردّا على تلك الحجة، فإنّه وإن كانت المصلحة العامّة تستوجب الكشف عن وقائع تتعلّق بالحياة الخاصّة للشخصيات الشهيرة أو التاريخية، توارت وتراجعت الحقوق الخاصّة بالأفراد مهما كانت قدسيتها أو احترامها، وأيًّا كانت التسمية التي تطلق عليها، الحق في الحياة الخاصّة، أو الحق في الدخول في طي النسيان، فمصلحة المجتمع تكون دائمًا أولى بالاعتبار، ولن يصمد أمامها أي من الحقين: الحق في الحياة الخاصّة والحق في النسيان[72] ص 137.

وهكذا نرى أنّ الحق في الدخول في طي النسيان بحسب الأصل، كعنصر من عناصر الحق في الحياة الخاصّة، ولكن إذا دعت المصلحة العامّة النشر أو الإعلان عن أسرار خاصّة، ترجح دواعي المصلحة العامّة على المصلحة الخاصّة، وخاصّة بالنسبة لما يتعلّق بالشخصيات الشهيرة، أو التاريخية، فالحياة الخاصّة لهؤلاء لا تعني شيئًا مقابل ما يتصل بالوقائع التاريخية، التي تضيف شيئًا للذاكرة الجماعية للمجتمع.

3.3.1. الطبيعة القانونية للحق في الحياة الخاصة

لكي نلمس حقيقة الطبيعة القانونية للحق في الحياة الخاصة، يقتضي الأمر منا أن نتناول بالدّراسة التكييف القانوني لهذا الحق، أولا لأن التكييف هو الذي يصل بنا إلى التعرف على نتائج تطبيق هذا الحق، ومدى قابليته للتصرف فيه، ومدى إمكانية انتقاله إلى الورثة، وأخيرا مدى جواز الإنابة فيه.

ودراسةً الموضوع، تتضح من خلال تناوله في ثلاث مباحث، الأول التكييف القانوني للحق في الحياة الخاصّة، والثاني الأشخاص الذين يتمتّعون بهذا الحق، أمّا الأخير، فهو خصائص هذا الحق.

1.3.3.1. التكييف القانوني للحق في الحياة الخاصة

ظهرت اتجاهات فقهية ثلاثة، خاصة قبل صدور القانون الفرنسي لسنة 1970، ولا يزال الخلاف قائما حتى بعد صدور هذا القانون. ويمكن حصر القانون في اتجاهين وهما:

اتجاه قديم نسبيا: يرى بأن الحق في الحياة الخاصة من قبيل حق الملكية.

واتجاه آخر ينظر إلى الحياة الخاصة بوصفها من الحقوق الشخصية.

ولذلك نتناول في مطلبين على التوالي:

الأول: الحق في الحياة الخاصة حق ملكية.

الثاني: الحق في الحياة الخاصة من حقوق الشخصية.

1.1.3.3.1. الحق في الحياة الخاصة حق ملكية

ذهب جانب في الفقه والقضاء المقارن، إلى القول بأن الحق في الحياة الخاصة يعد من قبيل حق الملكية، ومن ثم فانه لا يجوز الاعتداء على ملكيته[247] ص 119.

ولقد نشأت هذه الفكرة في بداية الأمر في مجال الحق على الصورة، ذلك أنّ الحقين كانا آنذاك متداخلين، ثم فيما بعد، انتقلت هذه الفكرة إلى الحق في الحياة الخاصة[93] ص 397.

فهي تخضع لما يخضع له حق الملكية من أحكام، وتعتمد هذه الفكرة القائلة بأنّ للإنسان حق ملكية على صورته، على النظرية التي تقول بأن للإنسان حق ملكية على جسمه، ولو كانت الصورة تعتبر جزءا لا يتجزأ من الجسم الإنساني، فقد أمكن اعتبار الحق في الصورة من قبيل حق الملكية. فالكل ـ الصورة ـ يتكون شأنه شأن الجسم من مجموعة من العظام، والجلد، والعضلات، والأوردة، فهذه الأجزاء أو المواد مجتمعة تعطي كل شخص شكلا خاصا يتميز به عن غيره من البشر.

ومن ثم فان حق الملكية الذي يتمتع به الإنسان على جسده يمتد إلى الصورة التي تمتد إلى هذا الجسد. فهذه الفكرة تنظر إلى الصورة نظرة مادية، ومن هنا أمكن تشبيه الحق في الصورة بحق الملكية[72] ص 141.

ووفقًا لهذا الاتجاه، يكون الشخص الطبيعي مالكا لجسده، ومن ثم يتفرع على ذلك، أن المرء يملك أن يتصرف وأن يستعمل وأن يشتغل، وهي الوسائل الثلاث التي يخولها حق الملكية، جسده وصورته، فله أن يبيع شكله وأن يغير ملامحه، كما يجوز له أن يمنع تصويره، أو نشر صورته، فالقانون الفرنسي يخول المالك الاستغلال والاستعمال والتصرف المطلق فيما يملكه. فيستطيع أن يبيع صورته كأي بضاعة أخرى، مقابل مبلغ مالي، كما يمكنه أن يتنازل عنها للغير. وحق بيع مذكراته التي تحتوي على أسرار شخصية، تتعلق بحياته الخاصة.

وقد ذهبت بعض المحاكم الفرنسية إلى الأخذ بهذا الاتجاه، الذي يعتبر الحق في الحياة الخاصة من قبيل حق الملكية.

فقد ذهبت محكمة السين التجارية في حكم لها إلى أنّه: " لما كان أن يتمتع وأن يستغل صورته بمقتضى ماله من حق ملكية مطلق فان أحدا غيره لا يملك إمكانية التصرف فيه دون موافقته".

وهذه الفكرة تسمح لمن يعتدى على حياته الخاصة، أو على صورته، أن يلجأ إلى القضاء لوقف هذا الاعتداء دون حاجة لإثبات وجود ضرر مادي، أو معنوي، وذلك إعمالا لحقوق المالك.

ويستند أصحاب هذا الاتجاه إلى أنّ القانون المدني الفرنسي يخول المالك سلطة الاستعمال والاستغلال والتصرف المطلقة فيما يملك، وما دامت صورة وجسم الإنسان ملكًا له، فان أي مساس بها، يعتبر مساسًا بهذه السلطات الثلاثة، يستوجب المساءلة والتعويض.

أمّا المشرع الفرنسي، فقد حدد موقفه من هذا الخلاف، بعد صدور القانون المدني في جويلية 1970، إذ اعتبره حقا كاملا، وذلك وفقا لنص المادة التاسعة منه.

وفي القانون الانجليزي، كيف الحق في الحياة الخاصة، باعتباره من قبيل حق الملكية، كحق ملكية الشخص لمسكنه، ولأن القانون الانجليزي، يرفض الاعتراف بالحياة الخاصة بوصفه حقا مستقلا، فير أنه يلجأ في سبيل حمايته لهذا الحق، إلى وسائل أخرى، من بينها الاعتداء على حق الملكية. وقد أيد هذا المسلك (ديرك هيمي) المحامي العام بلندن، الذي يرى بأنّ هذا الحق لا يخرج عن كونه ملكية خاصة لصاحبه، ولا تقل أهمية عن ملكية الإنسان لمسكنه، وهي ملكية جوهرية ينبغي عدم المساس بها.

وفيما يتعلق بالمشرع الأمريكي، فالأمر يختلف لكون الحق في الحياة الخاصة، يعتد به بوصفه حقا مستقلا، وليس حق ملكية، وأي اعتداء على هذا الحق يعتبر خطأ يستوجب المسؤولية ويوفر له الحماية.

غير أنّ هذا الاتجاه الذي ذهب إلى اعتبار حق الحق في الحياة الخاصة حق ملكية، منتقد من عدة وجوه:

أولاً: إنّ هذا الاتجاه غير صحيح، فبدلا من أن يعمل أصحاب هذا الرأي، على ابتكار تقسيمات قانونية جديدة يمكن من خلالها توفير الحماية القانونية للحق في الحياة الخاصة لجأوا إلى إسناد الأمر إلى تقسيمات الحقوق في القانون الروماني، والتي ورثها القانون الفرنسي، وهي لا تتمشى مع الفلسفة الواقعية للقانون التي فرضت نفسها حديثًا، باعتبار القانون ينبع من متطلبات التطور في المجتمع من جميع جوانبه، والتي تقتضي من المشرع أن يتدخل لسن قواعد جديدة، والاعتراف بحقوق جديدة.

وهذا ما ذهب إليه القضاء الأمريكي حتى يتغلب على عقبة عدم وجود سابقة قضائية، وعدم وجود نصّ تشريعي يقر الحق في الحياة الخاصة، حيث لجأ إلى التفرقة بين الحالة التي تثور لأول مرة ولم يسبق عرضها على القضاء، وبين تطبيق مبدأ قائم على حالة جديدة[72] ص 24، 25.

ثانيًا: إنّ خصائص الحق في الحياة الخاصة، تتعارض مع خصائص الحق في الملكية، فإذا كان صحيحا أن كلا الحقين يحتج بهما في مواجهة الآخرين، فان أوجه الخلاف بينهما متعددة، فليس من المنطق القول بأن للشخص حق ملكية على ذاته، حيث أن حق الملكية يفترض صاحب حق ومحل يمارس عليه صاحب الحق سلطاته، فإذا اتحد صاحب الحق ومحله أو موضوعه، فيستحيل حدوث تلك الممارسة.

فلا يمكن أن يكون للشخص حق ملكية على جسمه أو على جزء من أجزاء جسمه[72] ص 144. فالصورة ليست شيئا خارجيا عن الشخص، ومن ثم يستحيل أن تكون محل ملكية، ونشير إلى ضرورة عدم الخلط بين افتراضين فيما يخص الصورة:

الفرض الأول: إذا كانت الصورة في حيازة الشخص تمثل شخصا غير شخصه، أو تمثل أي شيء آخر، كمسكن أو حيوان، فيمكن استعمال مصطلح حق الملكية في هذه الحالة، حيث يكون له حق عين عليها. وبالتالي ممارسة السلطات الثلاث عليها من استعمال واستغلال وتصرف.

الفرض الثاني: إذا كانت الصورة في حيازة الشخص تمثله هو شخصيا، في هذه الحالة يستبعد استعمال مصطلح ملكية الصورة، ويستعمل محله مصطلح الحق في احترام صورته، لأن هذه الحالة هي التي تدخل في إطار حياته الخاصة.

وينفي الإخوة مازو، أن يكون للفرد حق ملكية على صورته. بل اعتبروه حقا من حقوق الشخصية وامتدادًا للحق في الحرية[209] ص .386

2.1.3.3.1. الحق في الحياة الخاصة حق من حقوق الشخصية

وإزاء ما واجه الاتجاه الأول، الذي يذهب أنصاره إلى اعتبار الحق في الحياة الخاصة من قبيل حق الملكية، من انتقادات، فقد هجر هذا الاتجاه في فرنسا، وظهر اتجاه ثاني، وهو الاتجاه الراجح في الفقه في كل من فرنسا[209] ص 399 ومصر[72] ص 152، والذي يرى بأن الحق في الحياة الخاصة من الحقوق الملازمة لشخصية الإنسان.

وقد ظهرت نظرية الحقوق الشخصية في ألمانيا في القرن الماضي، وكان ذلك بمناسبة التعليق على نص المادة 823 من القانون المدني الألماني، والتي تنص على أنّ: " من اعتدى عمدًا أو عن طريق الإهمال على حياة شخص أو على جسده أو على صحته أو على حريته أو على ملكيته أو على حق آخر للشخص، يكون ملزما في مواجهته بإصلاح الضرر الذي سببه له" حيث ذهب الفقه يبحث عن تحديد المقصود بـ " الحقوق الأخرى " الواردة في عجز المادة السالفة، والتي يترتب الاعتداء عليها أو الإضرار بها التزام المتسبب بالتعويض، وهذا الأمر الذي أدّى إلى ظهور حقوق أخرى، بجانب الحقوق الواردة في النصّ، مثل الحق في الشرف والسمعة، والحق في الاسم والحق في الصورة. وفي مصر، ادخل المشرع هذه الفكرة – فكرة الحقوق الشخصية – عن المشرع الألماني[105] ص 174، وذلك في المادة 50 من القانون المدني .

ويعتبر الحق في الحياة الخاصة، وفقا لهذا الاتجاه، من قبيل الحقوق الملازمة لشخصية الإنسان، وهي الحقوق التي يكون موضوعها العناصر المكونة للشخصية الإنسانية، فهوحق غير مالي، يرتبط ارتباطا وثيقا بالكيان الشخصي للإنسان[70] ص44.

ويتجسّد الكيان الشخصي للإنسان في عنصرين، أحدهما طبيعي والآخر قانوني، أما العنصر الطبيعي فيتمثل في شخص الإنسان من الناحية العضوية والنفسية والعقلية[69] ص 45. ويظهر العنصر القانوني في الحقوق اللصيقة بشخصيته والتي يقررها القانون، كالحق في الاسم والصورة،

والحق في الشرف، وحسن السمعة، والحق في الحياة الخاصة. ذلك أن الكيان الشخصي للإنسان يضمّ صميم أسرار الحياة الخاصة، ولهذا فهو يتمتع بالحرمة، ولا يجوز الاعتداء على ما يحتويه من أسرار[69] ص 45. ويلحق بالكيان الشخصي للإنسان كل ملابسه ومتعلقاته الشخصية من متاع وغيره، وما يمارس بها ومن خلالها حياته الخاصة وفيها يودع أسرار هذه الحياة.

هذا وقد عرف البعض الحقوق اللصيقة بالشخصية، بأنها الحقوق التي يكون موضوعها العناصر المكونة للشخصية، أوهي الحقوق التي تنصب على مقومات وعناصر الشخصية، في مختلف مظاهرها الطبيعية والمعنوية والفردية والاجتماعية، بحيث تعبر عما للشخص من سلطات مختلفة واردة على هذه المقومات وعلى تلك العناصر، بقصد تنمية هذه الشخصية وحمايتها من اعتداء الغير[124] ص 2.

ويبدو وفقًا لهذا الاتجاه، أن المعيار الذي تتحدد بمقتضاه حقوق الشخصية معيار متسع، حيث تكون معه شخصية المرء غير مقصرة عن كيانه المادي فقط، بل تتعدي ذلك لتشمل بعض المقومات المعنوية للإنسان.

كما يهدف هذا الاتجاه إلى توسيع نطاق الحماية القانونية لهذا الحق، وتبرز ميزته في أن للمعتدى عليه اللجوء إلى القضاء بمجرد وقوع الاعتداء على حياته الخاصة، ليطالب بوقف الاعتداء، أو منعه دون حاجة إلى إثبات أن ثمة خطأ من المعتدي قد وقع عليه وسبّب له ضررًا، أو أنّ ثمّة علاقة سببيّة بين فعل المعتدي وما حدث من اعتداء على حق المدعي في الحياة الخاصة[331].

النتائج القانونية لاعتبار الحق في الحياة الخاصة من الحقوق الملازمة لصفة الإنسان:

أوّلا: يستطيع المعتدى عليه اللجوء إلى القضاء لمنع أو وقف التعدي الواقع عليه، ولا يلزم بإثبات عنصري الخطأ والضّرر[101] ص 574، مما يعطي للحماية القانونية للحق في الحياة الخاصة فعالية أكبر، مما لو تركت هذه الحماية لقواعد المسؤولية المدنية. ومن المعلوم أن المسؤولية المدنية لا تتوفّر، إلا إذا أثبت المدعي عناصرها الثلاثة، والتي تتمثل في الخطأ والضّرر والعلاقة السّببية بينهما. وعلاوة على صعوبة إثبات هذه العناصر،فإنّ هذه المسؤولية لا توفّر إلاّ الحماية اللاّحقة فقط، أي بعد وقوع الاعتداء وتحقّق الضّرر، والتعويض لا يفيد في إزالة كل الضّرر.

ولكن الحماية الفعالة تكون عن طريق الوقاية من الاعتداء على الحياة الخاصة أصلاً. وهذا النوع من الحماية لا يتحقق إلا إذا اعتبر الحق في الحياة الخاصة من قبيل الحقوق الملازمة لصفة الإنسان.

ثانيًا: تتميّز أيضًا فكرة الحقوق الشخصية، بأنّها توفر الحماية القانونية للشخص في مواجهة الكافة، ومن ثم يقع على عاتق الجميع، أفرادا وجماعات، حكامًا ومحكومين، الالتزام باحترام حياته الخاصة، وعدم التطفل عليها، سواء بالتحري، التجسس أو النشر[239] ص 12.

ثالثًا: استئثار صاحب الحق وحده بأسراره، فلا يجوز لغيره مهما كان أن يطلع عليها الا برضائه سلفا، كما لا يجوز لصاحب السر أن يتنازل عن أسراره الخاصة في المستقبل. فيعطي للغير حق الاطلاع عليها دون قيد أو شرط. ذلك لأن الحقوق الشخصية لا يجوز التنازل عنها.

ويذهب الرأي الراجح في الفقه الفرنسي إلى القول بأنّ الحق في الحياة الخاصة يتشابه مع الحق الشخصي أكثر من تشابهه مع الحق العيني.

كما يلاحظ أنّ هناك اتجاه في القضاء الفرنسي يذهب إلى القول بضرورة إدخال الحقوق الشخصية بما فيها الحق في الحياة الخاصة في الذمة المعنوية للشخص، ويؤيد هذا الاتجاه الأستاذ MARTIN [266] ص 245 ويذكر أن الجانب الايجابي للذمة المعنوية يضم بعض الحقوق، كالحق الأدبي للمؤلف، والحق في الصورة، والحق في الحياة الخاصة. أمّا الجانب السلبي الواقع في الالتزام على عاتق الورثة، في حماية الحقوق المذكورة حيث ينطوي هذا الالتزام السلبي على واجب الورثة في حماية الحق الأدبي للمؤلف وواجباتهم في حماية حقه في الحياة الخاصة، وفي رعاية ذكراه وحماية شرفه واعتباره[266] ص 245.

إلاّ أنّ هذا الاتجاه قد تعرض للنقد من جانب بعض الفقهاء الذين يعتقدون أن الحديث عن مثل هذه الذمة المعنوية، قد يدفع إلى تصور أن مثل هذه الحقوق تتمتع بنفس خصائص الحقوق المالية.

3.1.3.3.1. موقف المشرع الجزائري

فإذا كان القانون الفرنسي قد اعترف صراحة بالحق في حرمة الحياة الخاصة، وذلك بالنص عليه في المادة التاسعة من القانون الصادر في 17 جويلية 1970، حيث تنص على أنّ " من حق كل شخص أن تكون حياته الخاصة مصونة وللقاضي أن يأمر بما يراه ضروريا لمنع الاعتداء على الحياة الخاصة. مثل المصادرة والضبط وما من شأنه أن يمنع الاعتداء على ألفة الحياة الخاصة، وفي حالة الاستعجال يمكن أن تتخذ هذه الإجراءات صورة الأمر على عريضة ".

فإنّ القانون الجزائري لم يفصل صراحة في موضوع تحديد الطبيعة القانونية لحرمة الحياة الخاصة بصورة صريحة، وقد سبق وأن رأينا أن نصوص الدستور الجزائري تقرر أن حرمة الحياة الخاصة، يحميها القانون. إلا أن النصوص الواردة في الدستور لم تصرح بأن للإنسان الحق فيها. ونفس الموقف، لدى المشرع الجزائري في المادة 303 مكرر من قانون العقوبات.

أمّا القانون المدني الجزائري فقد نص في المادة 47 منه أن هناك فئة من الحقوق المستقلة، وهي الحقوق الملازمة لشخصية الفرد وحرمة الحياة الخاصة، طالما أنّها تدخل ضمن الحقوق الملازمة للشخصية، فهي بالضرورة حق تتمتع بما تتمتع به الحقوق الأخرى من حماية.

وقد ذكر المشرع في المادة 47 سالفة الذكر النتائج القانونية التي تترتب على الاعتراف بالحقوق الملازمة لصفة الإنسان. حيث قرّر أنّ لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة لشخصيته، أن يطلب وقف الاعتداء مع التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر، وذلك دون حاجة لإثبات الضرر.

وتتمثل نتيجة أخرى، هي أن المشرع قد جرم المساس بالحياة الخاصة في قانون العقوبات، وهذا يعني وجود فكرة الحق، والجزاء يوقع فعلا بغض النظر عما يترتب على الاعتداء من ضرر.

وقد اعترف المشرع، في المادة 47 من التقنين المدني بسلطة وقف الاعتداء، وما يتطلب من الاعتراض المسبق، وكذا ضرورة الحصول على إذن مسبق من الشخص بالتصوير أو النشر أو التسجيل، وهو ما ورد في قانون العقوبات الجزائري. فمعنى ذلك أن أصول التشريع الجزائري تعترف من الناحية الفعلية بالحق في حرمة الحياة الخاصة، دون أن يقتصر الأمر على مجرد الاستناد إلى قواعد المسؤولية[72] ص 154.

ويلاحظ الفارق الأساسي بين الوضع في القانون الأمريكي من جهة، والقانون الجزائري والفرنسي والمصري من جهة أخرى. فالقانون الأمريكي اعترف بأن الاعتداء على الحياة الخاصة يعتبر خطأ من الأخطاء التي تستوجب المسؤولية ويوفر له الحماية في ظل أحكام خطأ الاعتداء على الحياة الخاصة التي وضعها القانون الأمريكي[72] ص154. أمّا القوانين الجزائرية والفرنسية والمصرية، فقد اعترفت بوجود حق مستقل في الحياة الخاصة تتم حمايته دون تقيد بأحكام المسؤولية المدنية، المنصوص عليها في المادة 24 من التقنين المدني الجزائري.

وممّا سبق يمكن القول بأنّ الحق في الحياة الخاصة يعد حقًا مستقلاً، وقائمًا بذاته كبقية الحقوق الأخرى، والتي لا يجوز إنكارها، وباعتبارها مرتبطة بكرامة الإنسان، فإنكارها يعني إنكار هذه الكرامة، والاعتداء عليها يعني الاعتداء على هذه الكرامة، وما أقرّت الحقوق إلاّ لحمايتها.

2.3.3.1. الأشخاص الذين يتمتعون بالحق في الحياة الخاصة

لا شكّ في أنّ الشخص الطبيعي (العادي) يكون محلا للحماية المقررة للحق في الحياة الخاصة في مواجهة أي اعتداء يقع عليه، فالقانون يحمي الحياة الخاصة للإنسان بصرف النظر عن كونه مواطنا أم أجنبيا، الأمر الذي يمكن معه القول أنه لا محل لكلمة (مواطن) التي وردت في المادة 39 من الدستور الجزائري، وإن أورد في المادة 303 مكرر من قانون العقوبات، كلمة (أشخاص)، وهي الكلمة التي نفضل أن تحل محل كلمة (مواطن) التي وردت في الدستور، ذلك لأن الحق في حماية الحياة الخاصة ليس قاصرا على المواطن فقط، بل يشمل أيضا الأجانب.

وإذا كان الشخص الطبيعي هو الهدف من الحماية التي يقررها القانون للحياة الخاصة ضد أي انتهاك يهددها، فيثور السؤال حول مدى أحقية الشخص المعنوي، وكذا الأسرة في التمتع بالحماية المقررة لحماية الحق في الحياة الخاصة.

وللإجابة على ذلك نتناول بالدراسة في مطلبين:

المطلب الأول: مدى تمتع الشخص المعنوي بالحق في الحياة الخاصة.

المطلب الثاني: مدى الأسرة بالحق في الحياة الخاصة.

1.2.3.3.1. تمتع الشخص المعنوي بالحق في الحياة الخاصة

اختلف الرأي في الفقه المقارن حول مدى أحقية الشخص المعنوي في التمتع بالحق في الحياة الخاصة، وانقسم بشأن ذلك إلى اتجاهين، يتم التعرض لهما في الفرعين التاليين:

1.1.2.3.3.1. الاتجاه الرافض لتمتع الشخص المعنوي بالحياة الخاصة

يذهب هذا الاتجاه إلى عدم الاعتراف بالحق في الحياة الخاصة للشخص المعنوي، ويقصر الاعتراف على الشخص الطبيعي فقط، وقد وجد هذا الاتجاه تأييدًا لدى أغلبية الفقه المقارن خاصة الفقه الفرنسي، أمّا الفقه المصري فذهب أغلبه إلى الاعتراف بالحق في الحياة الخاصة للشّخص المعنوي، كما سنرى في الفرع الثاني لاحقًا.

ونتعرض إلى محتوى هذا الاتجاه فيما يلي:

-الفقه الفرنسي:

اتّجه أنصار هذا الاتجاه في الفقه الفرنسي، إلى أنّ حرمة الحياة الخاصة لا تتوفر إلا للشخص الطبيعي دون غيره[264]، انطلاقا من أن النصوص الدستورية والقوانين، وكذلك الإعلانات العالمية التي تحمي الحق في الحياة الخاصة تتجه كلها إلى تكريس حق المواطن أو الإنسان في حرمة حياته الخاصة، وأن كلمة المواطن أو الإنسان مرادفة للشخص الطبيعي دون غيره.

ويتّضح ذلك من إقرار المشرع الفرنسي لهذا الحق، واعترف به في قانون 17 جويلية 1970 وخصصه لتأكيد وضمان الحقوق الفردية للمواطنين[242] ص 605، 612.

وكلمة " المواطن " تطلق عادة على الشخص الطبيعي، أما الشخص المعنوي فيقال عنه أنه يتمتع بالجنسية، ولا يعقل أن يطلق على الشخص المعنوي، تعبير " مواطن فرنسي " ممّا يصعب معه الحديث عن حماية الحياة الخاصة للأشخاص المعنوية.

كما يظهر من الهدف الخاص لحماية الحياة الخاصة للشخص المعنوي، الذي يختلف في جوهره عن الهدف بالنسبة للشخص الطبيعي، فالحياة الخاصة وثيقة الصّلة بالشخص الطبيعي، ولا يمكن القول باقترانها بالشخص المعنوي دون أن يكون في ذلك اعتداء على قصد المشرع[231] ص 169، 170.

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه، أنّه لما كان الحق في الحياة الخاصة من الحقوق اللّصيقة بالشخصية، وهي الحقوق التي لا تثبت إلا للإنسان، فذلك يعني أن حماية الشخص المعنوي تخرج من نطاق هذه الحياة المقررة للحق في الحياة الخاصة[260].

وقد استند بعض الفقهاء الفرنسيين، إلى اعتبار أن الأسرار الصناعية والتجارية لا تدخل في نطاق الحماية القانونية للحياة الخاصة.

فمن يتجسس على الأسرار الصناعية والتجارية، ومن يسجل محادثات ذات طابع تجاري أو صناعي لا يعد معتديا على الحياة الخاصة، حيث أن كثيرا من العقود التي تبرم في الوقت الراهن عن طريق الاتصالات التليفونية[238] ص 19 وأن تسجيل المفاوضات التي تجري في المجال التجاري أو الصناعي، لا تشكل جريمة يعاقب عليها القانون[264] ص 111.

وأنّ حماية الحياة الداخلية للشّخص المعنوي تتم وفقًا للأحكام العامة في المسؤولية المدنية، وأحكام المحاكم العادية مدنية أو إدارية أو جنائية. وليس باعتبارها من المسائل الداخلة في نطاق الحياة الخاصة، وإنّما عن طريق القواعد القانونية الخاصة بالمنافسة غير المشروعة.

يتبيّن ممّا سبق، أن الحق في الحياة الخاصّة من الحقوق اللّصيقة بالشخص الطبيعي دون الشخص المعنوي الذي يخرج من دائرة الحماية الخاصة لهذه الحقوق.

- الفقه الأمريكي:

يذهب الفقه الأمريكي الرافض لتمتع الشخص المعنوي بالحق في الحياة الخاصة، في نفس اتجاه الفقه الفرنسي، حيث يرى أن هذه الحماية تتم عن طريق القواعد والأحكام الخاصة بالمنافسة غير المشروعة[283] ص 408. وهو ما أخذت به المحكمة العليا الأمريكية، بأنه " ليس للأشخاص المعنوية الحق في احترام الحياة الخاصة، فالغرض الأساسي من هذا الحق هو توفير الهدوء والسعادة الإنسانية".

-الفقه المصري:

يذهب غالبية الفقه في مصر، إلى الاعتراف للشخص المعنوي بحياة خاصة، وحمايتها بنفس القدر الذي تحمي به الحياة الخاصة للشخص الطبيعي.وفيما يخص الجانب الرافض لتمتع الشخص المعنوي بحياة خاصة، فقد تعرض الأستاذ حسام الدين كامل الأهواني إلى المادتين 309 مكرر من قانون العقوبات، و45 من الدستور[72] ص 161، 163، اللتان تتضمنان حماية الحياة الخاصة للمواطنين.

ومن خلالهما، يتبين – حقيقة – أن عبارة المواطن تطلق عادة على الشخص الطبيعي وليس على الشخص المعنوي.

- الفقه الجزائري:

بالاستناد إلى النصوص القانونية الصريحة، في هذه المسألة، يمكن استنتاج ما يلي:

- من الدستور:

جاء في نص المادة 39 من الدستور أنه: "لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه، ويحميها القانون". فالحماية التي وردت في الفقرة الأولى من المادة، هي الحماية المنصبة على الحياة الخاصة للمواطنين، وعبارة المواطن تطلق عادة على الشخص الطبيعي وليس على الشخص المعنوي، ولو أنه يتمتع بموطن، يقصد به مقر العمل ومباشرة النشاط سواءً كان تجاريًا أو صناعيًا أو غيره من الأنشطة التي تتلاءم مع طبيعته المعنوية، وإضافةً إلى ذلك يتمتّع بالجنسية الجزائرية، إلا أنّه لا يطلق عليه عبارة مواطن جزائري التي يتميز بها الإنسان فقط دون سواه.

- من التقنين المدني:

إنّ الحق في الحياة الخاصة يدخل ضمن الحقوق اللصيقة بالشخصية - كما سبقت الإشارة إليه - وهذا بصريح نص المادة 47 من التقنين المدني، والتي وردت تحت الفصل الأول من الباب الثاني تحت عنوان الأشخاص الطبيعية.

أمّا المادة 50 من ذات القانون، والتي تقضي بتمتع الشخص الاعتباري بجميع الحقوق الا ما كان منها ملازما لصفة الإنسان، وذلك في الحدود التي يقررها القانون. فقد أوردها المشرع، تحت الفصل الثاني، من الباب ذاته،، بعنوان الأشخاص الاعتبارية.

وهذا دليل واضح على عدم تمتع الشخص المعنوي بالحق في الحياة الخاصة، والقول بغير ذلك، مخالف للمنطق، ولطبيعة هذا الشخص، فهذا الحق لصيق بالإنسان دون غيره.

- من قانون العقوبات:

لقد ميز المشرع الجزائري في القانون الجنائي بين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي، في مسألة الحياة الخاصة، فقد اعترف في المواد 296 و3/298 و298 مكرر، أن القذف والمساس باعتبار الشخص المعنوي يستوجب العقاب، وفي قانون العقوبات ذاته في المادة 303 مكرر يقرر حماية الحياة الخاصة للأشخاص. ومفهوم الأشخاص يقتصر على الأشخاص الطبيعيين دون المعنويين. ودليل ذلك، ما جاءت به الفقرة الثانية من المادة 303 مكرر التي نصت على:

" بالتقاط أو تسجيل أو نقل صورة لشخص في مكان خاص بغير إذن صاحبها أو رضاه" مما يعني أن الشخص الطبيعي هو الذي ينتقل من مكان لآخر، وليس الشخص المعنوي الذي لا يمكنه ذلك بطبيعته.

إضافةً لذلك، ما ورد في المادة 303 مكرر 3 التي تعاقب الشخص المعنوي جزائيا، باعتباره مسؤولاً (متهمًا) عن القذف والمساس بحرمة الحياة الخاصة، للشخص الطبيعي. وذلك في حالة اعتدائه على الشخص الطبيعي يسأل جزائيا ويطالب بالتعويض، الا أنه لا يتصور أن يعتدي عليه في حياته الخاصة لانتفاء هذه الصفة فيه.

2.1.2.3.3.1. الاتجاه المؤيد لتمتع الشخص المعنوي بالحياة الخاصة

على عكس ما ذهب إليه الاتجاه السابق، فهناك اتجاه آخر في الفقه المقارن يرى أنه ليس هناك ما يمنع من تمتع الشخص المعنوي بالحق في الحياة الخاصة شأنه شأن الشخص الطبيعي، ولا ينال من صحة هذا القول أن يستخدم المشرع ـ أي مشرع ـ عبارة " المواطن "[254] ص 467 وهو بصدد تقرير الحماية للحق في الحياة الخاصة.

- الموقف الفرنسي:

هناك جانب من الفقه الفرنسي يعترف بحق الشخص المعنوي في حرمة حياته الخاصة، إلى أن ظهر التمييز بين الحياة الخاصة (la vie privée) وألفة الحياة الخاصة (l'intimité de la vie privée).

وإذا كانت الحماية الجنائية أو الإجراءات المدنية الوقائية ترتبط بألفة الحياة الخاصة، إلاّ أن الحماية القانونية بصفة عامة تشمل الحياة الخاصة ككل، ويتفرع عن ذلك أنه إذا كان الشخص المعنوي لا يمكن أن يوجد لديه ما يسمّى بألفة الحياة الخاصة، إلاّ أنه توجد له حياة خاصة، وحياته الخاصة هذه يمكن أن تشمل سريّة الأعمال، وبناءً عليه فإن الحماية المدنية للحق في حرمة الحياة الخاصة، تمتد لتشمل سرية أعمال الشخص المعنوي[254] ص 467.

وإذا تعلّق الأمر بسمعة الشخص المعنوي، فليس لهذا الأخير اللّجوء إلى المحاكم المدنية العادية للدفاع عن سمعته، بل إلى دعوى القذف، وفقًا لقانون 29 جويلية 1881 الخاص بالصحافة.

- الموقف المصري:

يذهب غالبية الفقه المصري[72] ص 163، إلى الاتجاه المعترف للشخص المعنوي بالحق في الحياة الخاصة، مع الملاحظة أن هذا القانون لا يفرق بين الحياة الخاصة وألفة الحياة الخاصة.

وإنّما الحماية الجنائية تشمل الحياة الخاصة فقط، وبناءً على ذلك، فان الحجة التي عاقبت تجريم المساس بسريّة الأعمال في القانون الفرنسي، لا محلّ لها من الوجود في القانون المصري، ولذلك يحمي القانون المصري سرية الأعمال باعتبارها من الأمور التي تدخل في الحياة الخاصة سواءً على مستوى قانون العقوبات أو القانون المدني، وأن ما يسري على سريّة أعمال الشخص المعنوي يسري على سريّة أعمال الشخص الطبيعي.

وقد اتفق الفقه والقضاء المصريين مع القانون الفرنسي في أن القذف يمكن أن يوجه إلى الشخص المعنوي الذي يحق له الدفاع عن نفسه[72].

كما أنّ الفقه المصري، استند إلى حجة أخرى لتبرير موقفه من هذه المسألة وهي عبارة أو مصطلح " المواطن " في تمتع الشخص المعنوي بالحياة الخاصة باستعمال المشرع لهذه العبارة، لأن المشرع المصري وهو يقرر حماية الحق في الحياة الخاصة للمواطن، فقد قصد الشخص الطبيعي والشخص المعنوي في وقت واحد. كما أن من يتمتع بالجنسية يعتبر مواطنا سواء أكان شخصًا طبيعيًا أو شخصًا معنويًا[45] ص 46، كما أنّ للشخص المعنوي حياة مستقلة خاصة به[105] ص 282.

ويتضح من ذلك أن عبارة " مواطن" لا تعد حاجزا أمام هذا الجانب من الفقه المصري في سبيل الأخذ بهذا الاتجاه الذي يقرر ويحمي الحياة الخاصة للشخص المعنوي.

الموقف الجزائري:

خصّص المشرع الجزائري القسم الخامس من الفصل الأول من الباب الثاني من قانون العقوبات، لموضوع حماية الأشخاص من الاعتداءات التي تلحقهم في شرفهم واعتبارهم، وفي حياتهم الخاصة وإفشاء أسرارهم، وفيما يتعلق بالأسرار فيما يخص الشخص المعنوي، أورد المادة 302 التي تحمي أسرار المؤسّسة، وذلك لضمان حسن سير نشاط الشخص المعنوي، وأداء وظائفه، في حدود ما يتماشى مع طبيعته. لكن هذه الحماية لا تعني الاعتراف بالحياة الخاصة للشّخص المعنوي، وذلك على عكس ما يدعيه جانب قليل من الفقه المقارن الفرنسي، والأغلبية من الفقه المصري.

وأنّ كل المواد المتعلقة بهذا الموضوع في قانون العقوبات جاء النص عليها خاصا بالشخص الطبيعي، ماعدا المادة 302 سالفة الذكر.

كما تجدر الإشارة إلى أن نص المادتين 47،48 من القانون المدني الجزائري يحمل في طياته أيضا مفهوم حماية الشخص المعنوي، إلا أن هذه الحماية قررت في حدود ما تسمح به طبيعته المعنوية. كالاسم والموطن وغيرهما من مقومات الشخص المعنوي[1]، دون تلك التي تخص الطبيعة الإنسانية.

الرّأي الشخصي:

إنّ تمتّع الشخص المعنوي بالحق في الحياة الخاصة، مثل الشخص الطبيعي، موقف مبالغ فيه، إذ لا يمكن معاملة الشخص المعنوي كمعاملة الشخص الطبيعي (الإنسان)، للفوارق بينهما. وأنّ حماية الأسرار التجارية والصناعية وغيرها من النشاطات المعترف بها قانونا للشخص المعنوي، لا يعني حماية الحياة الخاصة.

أمّا في حالة الاطلاع على أسرار الشخص المعنوي، والتي تؤدي إلى الاطلاع على الحياة الخاصة للأشخاص القائمين عليه، فان ذلك يتصل بالحياة الخاصة للأشخاص المسيرين للشخص المعنوي، وليس للحياة الخاصة للشخص المعنوي.

خلاصة القول:

إنّ الشخص الطبيعي يتمتع بالحق في الحياة الخاصة، وأما الشخص المعنوي فهويتمتع بالحق في احترام سرية أعماله، وأن مبدأ سرية الأعمال، يكون بدوره وسيلة لحماية الحياة الخاصة، متى كان هناك ارتباط بين الكشف عن الحياة الخاصة، والكشف عن بعض تلك الأعمال. ولهذا الرأي أسبابه:

- من حيث الأساس:

يختلف الأساس الذي يبنى عليه كل من الحقين، فالأساس في الحياة الخاصة يكمن في كرامة الإنسان وحماية إنسانيته، بينما أساس سرية الأعمال يكمن في الثقة في التعامل، وحماية المصالح المالية.

- من حيث محل الحماية:

يتمثّل محل حماية الحق في الحياة الخاصة، في المحافظة على حرمة جانب من الكيان المعنوي للشخص الطبيعي. وأمّا محل حماية الحق في سريّة الأعمال، هو حماية المصالح التجارية والصناعية، للمنشأة أو للمؤسسة.

- من حيث الهدف:

حيث يهدف الحق في الحياة الخاصة إلى احترام رغبة الشخص وحقه في عدم التدخل في شؤونه الخاصة، بينما يهدف الثاني إلى تطوير العمل التجاري والصناعي وحماية الشخص المعنوي من المنافسة غير المشروعة.

وممّا سبق يستنتج أن الحياة الخاصة، مجالها الموضوعي هو الشخص الطبيعي دون الشّخص المعنوي، ومعنى الحياة الخاصة يشمل الفرد وأسرته على السّواء، فالاعتداء الذي يقع على الحياة الخاصة قد يمسّ مجموعة من الأشخاص، وليس شخصًا واحدًا.

2.2.3.3.1. مدى تمتع الأسرة بالحق في الحياة الخاصة

الأصل أنّه إذا وقع الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة لأحد الأشخاص، فإنه يجوز له طلب الحماية القانونية، فمن وقع عليه الاعتداء هو الذي يحميه القانون، ويجوز له مطالبة هذه الحماية بنفسه، أو عن طريق من ينوب عنه قانونًا، وذلك بإتباع الإجراءات القانونية اللاّزمة أمام القضاء[72] ص 156.

وإذا كان هذا هو الأصل، إلاّ أن السؤال يثور، حول ما إذا كان الاعتداء على الحياة الخاصة لأحد الأشخاص، يعتبر من قبيل الاعتداء على حق الأسرة في الحياة الخاصة ؟ وهل هناك ما يسمّى بحق الأسرة في الحياة الخاصة ؟ وما مدى التمتع بهذا الحق ؟

1.2.2.3.3.1. موقف الفقه والقضاء

يذهب رأي في الفقه[261] ص 107 والقضاء الفرنسي إلى أنّ الحق في حرمة الحياة الخاصة للشخص لا يقتصر على حياته هو فقط، وإنما يمتد إلى أسرته أيضا، سواء في حياته أو بعد مماته. وهناك من التطبيقات القضائية ما يؤكد هذا المعنى، ومن بين هذه التطبيقات:

ما قضت به محكمة باريس، بأن تصوير الطفل المريض في سريره في المستشفى لا يعد مساسا بحق الطفل فقط في حياته الخاصة، وإنما من شأنه أن يمس بحق الأم في حياتها الخاصة، ومن ثم تقرر منع صدور المجلة التي نشرت فيها الصورة بناءً على طلب الأم وباسمها الشّخصي، وليس بوصفها وصية على ابنها القاصر، أي على أساس أن هناك اعتداء قد وقع على الحياة الخاصة للأسرة.

كما قضت محكمة "مرساي" في حكم لها، بما هو أبعد من ذلك، حيث قررت أن هناك ما يسمى "بالحياة الخاصة للعائلة "[261.

ففي قضية تتمثل وقائعها في أن أحد الصحفيين كان قد نشر جزءا من الحياة الخاصة لزوجة أحد المحامين، والذي سبق زواجها من رجل شرطة معروف، فصل من عمله لسوء سلوكه وتورطه في علاقات مشبوهة مع بعض مرتكبي الإجرام، ولقي حتفه على يد أحدهم، وقد رأى الزوج الحالي لهذه السيدة أن ما تم نشره من وقائع يعد قدحا في حق الأسرة في حياتها الخاصة. فرفع دعوى أمام المحكمة – طالبا – باسمه الشخصي، الحكم له بالتعويض عن الضرر الذي لحقه نتيجة المساس بالحياة الخاصة لأسرته.

وقد قررت المحكمة أن ذكر مثل هذه الوقائع يعد من قبيل الاعتداء الصارخ على حق الأسرة في الحياة الخاصة، ويحق للأسرة أن تدافع عنه حتى في حياة الشخص نفسه.

كما أكدت محكمة باريس الابتدائية في حكم لها بأن الكشف عن الحياة العاطفية لإحدى الفتيات يعتبر اعتداءًا على حرمة الحياة الخاصة لها ولوالديها وللأسرة التي تنتمي إليها[261].

وفي حكم آخر لها، قضت هذه المحكمة، بصفة مستعجلة بأنه لا يجوز نشر صورة فنان على فراش الموت إلا بعد الحصول على موافقة الأسرة.

وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية ما ذهبت إليه محكمة باريس، من أن المساس بالحياة الخاصة لامرأة متزوجة يعتبر أيضا اعتداء على حق الزوج في الحياة الخاصة.

وقد ذهب الفقه والقضاء في مصر في هذا الاتجاه، فيرى بأن للأسرة الحق في حماية حياتها الخاصة، فما يمس الشخص بمفرده في هذا الحق ينعكس سلبًا على الأسرة كلها[93] ص 420، ولذلك، فإن من حق الأسرة أن تدافع عن حياتها الخاصة، حتى في حياة الشخص نفسه[72].

أمّا فيما يخص أساس تمتع الأسرة بالحق في الحياة الخاصة، وفقا، لموقف جانب من الفقه المصري، فهو فرض الحماية للحياة الخاصة وللأسرة معا، حال حياة الإنسان وبعد وفاته[105 ص 285. سواءً كان هذا الشخص عاديًّا أم شخصيةً ذا مسؤولية.

أمّا فيما يتعلق بالموقف الجزائري:

ممّا لا شكّ فيه أن الأسرة، تعد النواة الأساسية للمجتمع، وهي وحدة متكاملة، ولذلك فان أي مساس يتعرض له أي فرد منها فانه يمسّ الأسرة كلها، وتتأثر به، حتى ولو كان الاعتداء الذي تعرض له في حال حياته.

وتتكون أسرة الشخص من ذوي قرباه، سواءً كانت هذه القرابة قرابة مباشرة أو قرابة الحواشي، أو قرابة بالمصاهرة.

فما يمسّ الأسرة يعدّ من المسائل المشتركة بين أفرادها، ولكل منهم الحق في التدخل لوقف الاعتداء على حياتها الخاصة، ذلك أن الأسرة باعتبارها أساس الحياة الاجتماعية ونواتها، تعتبر عنصرا أساسيًّا من عناصر حياة الفرد، ومن ثم فان العلاقات بين أفرادها متماسكة ومتكاملة، ويتأثر أفرادها بعضهم ببعض.

2.2.2.3.3.1. حدود حق الأسرة في الحياة الخاصة

من الواضح أن الأحكام القضائية السابقة، تنبه إلى حقيقة مفادها أنه يدخل في نطاق الحياة الخاصة للفرد كل ما يتعلق بأفراد أسرته، حيث أن الأمور العائلية للشخص تعتبر عنصرًا من عناصر حياته الخاصة.

ومن ثمّ فان الحق في الخصوصية، يكون لأفراد الأسرة واحدا أو أكثر، سواءً بقي من وقع عليه الاعتداء مباشرة على قيد الحياة أم لا. والضرر بالنسبة للطائفتين (من أصابه الضرر وأفراد أسرته) ضررًا مباشرًا وشخصيًّا. وهو ما يراه البعض من الفقه المصري[93] ص 422.

ولكنه يكون بالنسبة للطائفة الثانية عن طريق الارتداد، وبناءا عليه، يتعين أن يسبقه مساس بالحياة الخاصة لأحد أفراد الأسرة، حيث يمارس القريب حقه، ليس بصفته ممثلا للأسرة، وإنّما باعتبار أن مساسًا قد أصاب حياته الخاصة[72] ص 158.

ويجب أن تتحقّق جميع الشروط اللاّزمة للمساس بالحياة الخاصة للقريب، ومنها عدم رضاء القريب المعتدى عليه، بهذا الاعتداء، كي يمكن لفرد آخر من أفراد الأسرة المطالبة بردّ الاعتداء والتعويض. ومن ثمّ فإن كان هذا القريب المعتدى عليه قد رضي بالاعتداء الواقع عليه، فلا يمكن القول بأنّ هناك اعتداء على الحياة الخاصة لأفراد الأسرة، أو كقبول أحد أفراد العائلة نشر خصوصياته ، ولأن

الحق فردي وليس عائلي، و لذلك، لا يستطيع أي فرد من أفراد الأسرة الاعتراض على نشر صورة أحد الأقارب الأحياء، فهذا الأمر يخص الأخير وحده ولا سلطة لغيره في هذا المجال.

وكون المساس عن طريق الارتداد يعني من جهة وجود نوع من الاستقلال بين دعوى كل طائفة – الفرد الواقع عليه الاعتداء والأسرة- ومن جهة أخرى وجود قدر من الصلة أي أن الاستقلال ليس تاما.

فإذا كانت الدعوى تدخل في نطاق الدعاوي الوقائية، فلا مشكلة، حيث أن الحماية التي تتقرر لأحدهما ينسحب على الآخر مباشرة.

أمّا بالنسبة لدعوى التعويض، فيجوز لكل منهما أن يمارس دعواه مستقلاً عن الآخر، فعلى سبيل المثال، إذا تمّ المساس بالحياة الخاصة للزوجة، ولم ترفع دعوى التعويض، عن هذا الاعتداء، بسبب تهاونها، وليس لكونها راضيةً بالاعتداء، على حياتها الخاصة، فإنّ ذلك لا يمنع الزوج أو الأبناء أو الأهل من رفع دعوى للمطالبة بالتعويض عن الضرر المرتد، الذي أصابهم كلهم أو بعضهم[105] ص 286.

إلاّ أنّه ثمة تساؤل يثور في حالة ما إذا قامت الزوجة بالمطالبة بالتعويض، فهل يجوز للزوج أيضا أن يطالب بالتعويض عن المساس المرتد الذي أصيب به ؟ الرأي الغالب في مجال تعويض الضرر المرتد أنه يجوز أيضا للمضرور بالارتداد المطالبة بالتعويض.

والأسرة، تتكون أيضا من القرابة بالمصاهرة – كما سبق ذكره- فهؤلاء الأفراد يحق لهم بحكم العلاقة العائلية، رفع دعوى للضرر المرتد في حالة المساس بالحق في الحياة الخاصة لزوج البنت أو زوجة الابن، كلما كان هذا المساس ينعكس مباشرة على هؤلاء الأقارب بالمصاهرة[238] ص 103.

ويجب التفرقة بين الحالة محل الدراسة – مدى حق الأسرة في حرمة الحياة الخاصة عن طريق الارتداد- وبين حالة ما إذا كان الاعتداء على الحياة الخاصة من شأنه المساس بأكثر من شخص مباشرة، كأن يمس الأب والابن مثلا وفي آن واحد، سواء عن طريق الصورة أو النشر أو غيرهما من الطرق المألوفة دون رضاء أفراد الأسرة، ففي هذه الحالة من حق كل شخص تم المساس بحياته الخاصة أن يرفع دعوى لوقف الاعتداء، والمطالبة بالتعويض، على أساس أن هناك ضرر مباشر وأصلي في ذات الوقت، قد أصاب كل فرد وبصفة مستقلة الواحدة عن الأخرى.

ففي هذه الحالة – كي لا يسأل المعتدي – يجب عليه أن يحصل على موافقة كل الأشخاص الذين يتعلق النشر بحياتهم الخاصة، كما يشترط أن تكون الموافقة صريحة وخاصة.

والصّلة بين الحق في حرمة الحياة الخاصة والأسرة تبرز أهميتها خاصة في حالة الوفاة، وهذا الموضوع الذي نتعرض له بالدراسة في المبحث القادم.

3.3.3.1. خصائص الحق في الحياة الخاصة

يعدّ الحق في الحياة الخاصة من الحقوق اللصيقة الملازمة لشخصية الإنسان، وأن هذه الأخيرة تنقسم إلى مجموعتين: حقوق ترتبط بالمظهر الطبيعي للشخصية كالسلامة الجسدية، والجمالية، والحق في الصورة، وحقوق ترتبط بالمظهر المعنوي، كالحق في الشرف والاعتبار والسمعة. والسؤال الآن: في أي من الفئتين يدخل الحق في الحياة الخاصة ؟ وإذا كان الحق في الحياة الخاصة يدخل في نطاق الحقوق اللصيقة بشخصية للإنسان، فيتطلب الأمر تحديد ما إذا كانت التي تتمتّع بها حقوق الشخصية، تنسحب على الحياة الخاصة أم لا ؟ وللإجابة على ذلك، يقسم هذا المبحث إلى مطالب ثلاثة.

المطلب الأول: مدى قابلية الحق في الحياة الخاصة للتصرف فيه.

المطلب الثاني: مدى قابلية الحق في الحياة الخاصة للانتقال إلى الورثة.

المطلب الثالث: مدى جواز الإنابة في الحق في الحياة الخاصة.

1.3.3.3.1. قابلية الحق في الحياة الخاصة للتصرف فيه

تناول الفقه المقارن هذه الخاصية الأولى، ممّا يتطلّب التّطرق للمواقف والآراء الفقهية، في كل من فرنسا ومصر والجزائري على التوالي:

1.1.3.3.3.1. موقف الفقه الفرنسي

الأصل أنّ الحق في الحياة الخاصة غير قابل للتصرف فيه، ولذلك لا تنطبق عليه الطرق الخاصة بنقل الملكية، فلا يكون محلا للبيع أو الهبة أو الوصية، كما أن التنازل المؤقت عن هذا الحق لفترة محددة، يكون باطلا، شأنه في ذلك شأن التنازل المطلق، أو غير محدّد المدة، بصرف النظر عما إذا كان التنازل صريحًا أو ضمنيًّا[231] ص 172.

وإذا كان هذا هو المبدأ، إلا أنه أمام المقتضيات والاعتبارات العملية، يجوز التخفيف من حدة هذا المبدأ، فقد ذهب بعض الفقهاء[254] ص 495 إلى أنّ هذا الحق يمكن ـ رغم كونه من حقوق الشخصية ـ أن يكون محلاً لاتفاقاتٍ متنوعة، فيمكن للشّخص الموافقة على نشر خصوصياته صراحةً أو ضمنًا، بمقابل أو بدون مقابل.

لأنّ مثل هذا التصرف المؤقت لا يعد تنازلا عن الحق في الحياة الخاصة نفسه، بل هو تنازل عن ممارسة هذا الحق. وعمليًّا هناك العديد من الاتفاقات بين الأفراد، التي تقضي بعدم المسؤولية أو تحديدها قبل وقوع الضرر، والأمر ذاته بالنسبة للاتفاقات المتعلقة بالصورة[261] ص 207، والحق المعنوي للمؤلف[261] ص 207، وهي كلّها اتفاقات صحيحة، إلاّ أنّه ينبغي ممارسة جميع هذه الاتفاقات بحسن

نية، وأن يكون الهدف منها مشروعًا وأخلاقيًا[268] ص 187، 193. وهكذا أدّت الضرورات العملية إلى الاعتراف ببعض الاتفاقات المتعلقة بالحقوق غير المالية.

ونفس الوضع بالنسبة للحق في الحياة الخاصة، حيث أن التنازل عن هذا الحق لا يخضع لذات القواعد التي تنظم التنازل العادي، ففي الاتفاقات المتعلقة بالحياة الخاصة، يكون رضاء المتنازل قابلاً للرّجوع فيه، وعليه يمكن لمن قبل نشر خصوصياته، الحق في رفض هذا النّشر مستقبلاً، فالإذن الصّادر بالنشر لا يعني أن النّاشر يملك حقًّا مطلقًا في كل الأوقات للنشر. إذ يبقى لصاحب هذا الحق الاعتراض على كلّ نشر آخر، كما أن المستفيد من الإذن الصادر بنشر الحياة الخاصة لشخص معين، لا يكتسب حقا مطلقا على الحياة الخاصة لهذا الشخص، بل يتعلق الأمر بنشر بعض الوقائع فقط دون غيرها، فهوحق مؤقت ومقيد.

ويذهب بعض الفقه الفرنسي، إلى اعتبار الحق في الصورة، وهو من أهم الحقوق اللصيقة بالشخصية- من الحقوق التي لا تقبل التصرف فيها ولا التنازل عنها، ولا حجزها، ولا انتقالها إلى الورثة عي طريق التركة[197].

في حين يذهب أحد الفقهاء، إلى أن ميزة عدم قابلية الحق للتصرف فيه، أصبحت أكثر نظرية من اعتبارها حقيقية، وذلك بالنظر إلى التعامل معه، كصنف من الحقوق المالية.

وأمّا الفقه المعارض لتحول الحقوق الملازمة للشّخصية إلى حقوق مالية، فترى الأستاذة PARQUET بان" حقوق الشخصية لا يمكن التّصرف فيها ولا التنازل عنها كليةً، فإذا كنت لا أستطيع بيع حقي في احترام حياتي الخاصة، يمكن رغم ذلك أن اتّفق مع شخص آخر على الاستعمال التجاري لصوتي أو لصورتي، ويمكنني أن أتنازل عن احترام بعض من السلطات المتصلة بشخصي"[211] ص 88.

ويستفاد مما تقدم أن أغلب الآراء الفقهية الفرنسية، ترفض فكرة التصرف في الحق في الحياة الخاصة وتبقيه في مكانته السّامية التي تدافع عن الكيان المعنوي للشخص[209] ص 87. وأنّه بالرغم من صحة بعض الاتفاقات التي تتعلق بالحياة الخاصة ، يظلّ مبدأ عدم قابلية التصرف في هذا الحق واحدا من الخصائص التي تميزه. فالتنازل لا يكون إلاّ عن ممارسة هذا الحق وبصفة مؤقتة، ولا يكون الحق في الحياة الخاصة هو موضوع الاتفاق، وإنما الذكريات السرية للشخص أو الصورة، عندما يتركها بمحض إرادته تخرج عن المجال المخصص لحياته الخاصة.

2.1.3.3.3.1. موقف الفقه المصري

يعدّ الحق في الحياة الخاصة من الحقوق الملازمة للإنسان، فهو يتميّز بعدم قابليته للتّصرف فيه، ولذلك، فهو يخرج عن دائرة التعامل، كالتعامل في الحقوق المالية، أو التجارية. وعليه فإنّ الطرق

الخاصة بنقل الملكية لا تنطبق على هذا الحق، فلا يمكن أن يكون محلاً للبيع أو الهبة أو الوصية، ذلك لأنّ هذا الحق ملازم لصفة الإنسان، فلا يتغير صاحبه أو يتخلص من الحماية الممنوحة للحياة الخاصة، عن طريق البيع أو الهبة أو الوصية، أو عن طريق التنازل أو التخلي[93] ص 454.

وأنّ الحق في الحياة الخاصة من الحقوق التي تخرج بطبيعتها عن دائرة المعاملات كونها لصيقة بالشخص، فإنها تعدّ حقوقًا غير مالية، إلاّ أنّ ذلك لا يمنع من أن يترتب على المساس بها، بعض الآثار المتمثلة في التعويض عن الضّرر الناتج عن هذا المساس، وذلك استنادًا إلى القواعد العامة في المسؤولية المدنية.

وتجدر الإشارة إلى أن الاعتداء على الحق في الحياة الخاصة، قد يصبح أساسًا للتقويم المادي، تبعا للأضرار التي تصيب الشخص، إلاّ أنّ التقويم النقدي لا يعني تقدير قيمة هذا الحق بالنقود، وإنّما هو بمثابة ترضية للمتضرر وجبر الضرر الذي لحق به[105] ص 288.

ومع ذلك، فان الأشخاص يمكنهم التنازل عن دعوى التعويض عن الأضرار التي تصيبهم، أمّا الاعتداء على الحق في الحياة الخاصة، يترتب عنه ضرر يكمن في الألم والحزن الذي يصيب الإنسان في مشاعره الخاصة، والتي لا يحسّ بها إلاّ صاحبها، لذلك لا يجوز التصرف في الدعاوي الخاصة بهذا النوع من الحقوق.

3.1.3.3.3.1. موقف الفقه الجزائري

لم يتعرض الفقه في الجزائر لموضوع الحق في الحياة الخاصة، ومع ذلك يمكن القول أن المتفق عليه في الفقه المقارن، أنّ الحقوق اللصيقة بالشخصية، لا يجوز التصرف فيها إطلاقًا، وقد نصّ المشرع الجزائري عل ذلك بصورة واضحة وصريحة، لتعلق هذه الحقوق بالنظام العام.

ولأن الحق في الحياة الخاصة من الحقوق الملازمة للشخصية، فانه لا يمكن التنازل عنها أو– حتى محاولة التنازل – لتصبح محلا للمتاجرة أو المساومة.

2.3.3.3.1. قابلية الحق في الحياة الخاصة للانتقال إلى الورثة

الأصل العام، أنّ الحقوق اللّصيقة بالشخصية، تدور مع الشخص وجودًا وعدما، ممّا يعني أنّها تنقضي بنهاية الشخصية، وبالتالي فلا يمكن نقل حقوق الشخصية إلى الورثة سواءً كان ذلك عن طريق الميراث الطبيعي أو الوصية.

فالأصل إذن هو عدم قابلية حقوق الشخصية للانتقال بالميراث وأنها تنقضي بموت صاحبها، ويتجسّد ذلك بشكل خاص في مجال الحق في سلامة كيان الإنسان المادي، أمّا فيما يخص الحق في

الكيان الأدبي ـ كالحق في الحياة الخاصة ـ فقد اختلف بخصوصه الفقه المقارن فيما يتعلّق بقابليتها للانتقال بالميراث.

انقسم الفقه إلى فريقين، يرى الفريق الأول بأن هذا الحق ينقضي مثله مثل حقوق الشخصية الأخرى بوفاة صاحبه، أمّا الفريق الثاني، يرى بأنه ينتقل إلى ورثة الشخص باعتباره تركة معنوية، ويأتي شرح الموقفين في الفرعين التاليين:

1.2.3.3.3.1. انقضاء الحق في الحياة الخاصة بالوفاة

يتّضح موقف هذا الفريق، من خلال تبيان الموقف الفرنسي والمصري ثم الجزائري.

أولا: الفقه الفرنسي:

يذهب أغلب الفقه الفرنسي[268] ص 108، أنّ الحق في الحياة الخاصة، ينقضي بوفاة صاحبه، وذلك تأسيسًا على قاعدة أن هذا الحق، شأنه شأن سائر الحقوق غير المالية، لا ينتقل إلى الورثة بسبب الوفاة، إذ أن الوظيفة الأساسية لهذا الحق تكمن في حماية الشخصية، وهوما لا يكون له محل إلاّ أثناء حياة صاحبها.

وإذا كانت فكرة امتداد شخصية المورث في شخص ورثته قد ظهرت في مجال تفسير كيفية انتقال أموال المتوفي لورثته، فإنّه من المتفق عليه أن هذه الفكرة تقوم على المجاز لكونها قد تجردت من كل طابع معنوي أو اجتماعي، واقتصرت على أنّها مجرد مجاز أو تصور يبرر انتقال أموال المتوفى إلى الورثة. ومن ثم لا يجوز إعمالها في مجال الحقوق اللّصيقة بالشخصية، حيث تحتاج ممارسة هذه الحقوق إلى تقدير شخصي من الجانب الشخصي، الأمر الذي لا يقبل معه القول بأنّ الورثة في استطاعتهم ممارسة هذه السلطات[234] ص 439.

ويفرق بعض الفقهاء بين وظيفتين للحقوق اللصيقة بالشخصية[222] ص 244:

الأولى تضمن حماية الكيان المادي للشخص، والثانية تضمن حماية مصالحه المعنوية.

ففي الحالة الأولى: لا يكون هناك انتقال ما دام المتوفى لم يعد في حاجة إلى هذا النوع من الحماية. ويمكن ذلك في الحالة الثانية التي يكون فيها الانتقال ممكنًا، وذلك لوجود مصالح معنوية، ينبغي أن تكون محلاً للحماية بعد وفاة الشّخص، على أساس أن هناك استمرار للشخص المتوفى بواسطة وارثه.

في حين يذهب بعض آخر من الفقهاء[231] ص 177، إلى أنّه بعد وفاة الشخص لا تكون حياته الخاصة في حاجة إلى الحماية، لأنها اختفت باختفاء صاحبها، والقول بغير ذلك يعني الخلط بين أمرين:

الحق في احترام الحياة الخاصة ـ الذي اختفى بموت صاحبه ـ والحق في الشرف والاعتبار.

والقول بفكرة الإرث المعنوي يعني أنّ الورثة يكون لهم في هذه الحالة الحق في حماية شرف واعتبار المورث وليس حماية حياته الخاصة.

ويرى فقيه آخر إلى أنّ الحق في الحياة الخاصة، لا ينتقل بالميراث لأنّه حق غير مالي، لكن بعده عائلي، والحماية المعطاة للحق في الحياة الخاصة هي حماية عائلية.

لذلك يسمح له برفع دعوى تعويض لكن ليست دعوى المتوفى التي انقضت بوفاته، وإنما هي الدعوى التي نشأت في شخصهم، لإحساسهم بجرح نتيجة الوفاة.

وكان القضاء الفرنسي، قبل أن يتبنّى هذا الرأي النهائي، قد أعطى الحق لورثة المتوفى في الدفاع عن "حياته الخاصة" في وقت سابق، ما أدى بالفقه إلى معارضة ذلك بشدة، وكان لهذه المعارضة من قبل الفقه أثرها على القضاء الذي تراجع عن الاعتراف بحق الدفاع عن الحياة الخاصة للمورث المتوفى، والاكتفاء فقط بالإعطاء لهؤلاء سوى الحق في الدفاع عن ذكر وشرف وكرامة المورث.

والرّأي الأخير أن ممارسة الحق في الحياة الخاصة له طبيعة شخصية ونفسية، وصاحب هذا الحق يكون حرًّا حال حياته في أن يجعل جزءا من حياته منشورًا للغير، وهو حر في اختيار النطاق الخاص بحياته الخاصة، ولذلك فان ممارسة هذا الحق لا يكون له معنى إلاّ أثناء حياة صاحبه، ولا يطالب من الآخرين إلا احترام حياته الخاصة بالقدر الذي ارتضاه لنفسه.

وعلى هذا فالمنطق يقتضي اختفاء هذا الحق بوفاة صاحبه، ولا يكون لانتقاله أي معنى بعد وفاته.

وفي مجال النشر، ووفقا لما تقدم، أن نشر بعض الوقائع التي تتعلّق بشخص المتوفى تكون جائزة ـ ولا تقبل دعوى الورثة في مواجهة الناشر مثلاً ـ إلاّ إذا كان المؤلف الذي أفشى الحياة الخاصة، وقد تعدّى حدود النقد التاريخي، ولم يقدم إثباتات لصحة ما ذكر.

ففي هذه الحالة الأخيرة تكون الدعوى مقبولة، ليس لارتباطها بالحياة الخاصة للمتوفى، ولكن لأنّ المؤلف قد أضفى على المتوفى حياة خاصة لم تكن له أثناء حياته.

ولذلك، إذا كان النشر يفيد توضيح حقائق تاريخية، ذات أهمية، فإنّ المؤلف يكون محصنا ضدّ المتابعات القضائية من قبل الورثة.

ويطرح السؤال فيم إذا كان مبدأ عدم انتقال الحق في الحياة الخاصة إلى الورثة يكون مطلقًا ؟

يفرق الفقه بين فرضين:

الحالة الأولى: إذا كان الناشر قد بدأ أثناء حياة الشخص المتوفى، واستمر بعد وفاته.

فإذا كان الأمر يتعلق بدعوى تعويض عن ضرر مادي كان قد أصاب شخص المتوفى، فان إمكانية انتقال الحق في الدعوى إلى الورثة قائم.

أمّا إذا كان المتوفى قد سمح بالنشر، أو تسامح فيه، فلا يكون للورثة الحق في رفع الدعوى باسم المورث، ولا يكون لهم حق طلب التعويض أو طلب وقف النشر.

وأنّ الفقه المؤيد لمبدأ عدم انتقال الحق في الحياة الخاصة إلى الورثة، ينكر للوارث أو القريب، الحق في رفع الدعوى ابتداءً، باسم المورث المتوفى، للمطالبة بالحق في حياته الخاصة.

الحالة الثانية: إذا كان النشر قد تم بعد وفاة الشخص، فإنّ الدعوى لا ترفع إلاّ بعد النشر، وبالتالي لا تتعلّق بذمته، ومن ثم لا تنتقل إلى الورثة. تأسيسًا على أنّ الورثة لا يمكنهم الادعاء، لأنّ الحياة الخاصة التي تمّ الكشف عنها من قبل الكاتب أو المؤرخ هي حياة خاصة لشخص ميت.

يستثنى من ذلك ـ كما سبق ـ حالة ما إذا كان هؤلاء الورثة قد تصرفوا باسمهم الشخصي، على اعتبار أن هناك ضررًا قد أصابهم بصفة شخصية، أو إذا كان المؤرخ لم يلتزم الموضوعية فيما ذكره.

وفيما يتعلق بالحق في الصورة، هل يجوز للورثة سحب الرضاء الصادر عن المورث قبل وفاته والذي يجيز بموجبه نشر صورته ؟

في ذلك، فرق الفقه والقضاء الفرنسي بين حالتين:

- إذا كان الرّضاء بأن تستخدم الصورة في تحقيق أهداف مادية، في المجال التجاري والإشهار، وكانت تلحق ضررًا شخصيا بالأقارب، والورثة، كأن تستغل الصورة بشكل مبالغ فيه[209] ص 389.

-- إذا كان الهدف من الرّضاء، أن تستخدم الصورة في الأغراض السياسية، فليس للأقارب هذا الحق، وعليه تستعمل صورة المتوفى رغم معارضة الورثة، ذلك احترامًا لرغبته.

ثانيا: الفقه المصري

يكيّف الرأي الراجح في الفقه المصري، الحق في الحياة الخاصة، على أنه حق من حقوق الشخصية، مثله في ذلك، مثل سائر الحقوق الملازمة لشخصية الإنسان. وعلى ذلك، فإنّ الحق في

الحياة الخاصة يرتبط ارتباطا وثيقا بالشخص، ولا يجوز لأحد أن ينيب غيره عنه، كما أنّه غير قابل للانتقال إلى الورثة[72] ص 152.

حيث يرى بعض الفقهاء أنّ الوفاة تؤدي إلى نهاية الشخصية القانونية، ولا تنتقل بالتالي الحقوق الشخصية للمتوفى إلى الورثة، بعد الوفاة، فينقضي هذا الحق بوفاته.

وإنّما يكون لهؤلاء الورثة إذا تضرّروا من نشر خصوصيات المتوفى، أن يرفعوا دعوى لحماية شرف واعتبار المورث، وليس لحماية حياته الخاصة، وذلك باسمهم الشخصي وليس باسم المتوفى، عن المساس بمشاعرهم اتجاه المتوفى[60] ص 134.

وهناك اتجاه آخر في الفقه يرى أن الحق في الحياة الخاصة يمتد لامتداد الشخصية القانونية للمتوفى، وذلك إعمالا لقاعدة أنه لا تركة إلا بعد سداد الديون، وهي فكرة مبنية على المجاز، وبالتالي لا يمكن التوسع فيها.

كما يؤخذ على هذا الاتجاه، أنه لا يمكن الاستناد إلى فكرة امتداد شخصية المورث في شخص ورثته، على أساس أن هذه الفكرة ظهرت في مجال تفسير كيفية انتقال أموال المتوفى، ولا يمكن الأخذ

بها في مجال الحقوق اللصيقة بالشخصية، والتي تحتاج إلى تقدير شخصي، وليس من أي كان حتى ولو كان وارثه.

ثالثا: الفقه الجزائري

إنّ الأصل العام فيما يخصّ الحقوق الملازمة للإنسان، أنّ صاحب الحق فيه وحده يحق له طلب الحماية القانونية في حالة المساس بحق من حقوقه الشخصية، ومن تلك الحقوق الحق في الحياة الخاصة، وحقوق الشخصية تنقسم ـ كما رأينا ـ إلى مجموعتين، حقوق ترتبط بالمظهر الطبيعي للشّخصية، مثل السلامة الجسدية، والحق في الصورة، وحقوق أخرى تتعلق بالمظهر المعنوي،

والذي ينضوي تحته الحق في الحياة الخاصة، وبناءا على ذلك، فان أي اعتداء على إحدى هذه العناصر الخاصة، فإنّ الشخص الذي يتمتّع بتلك الحقوق وحده، يملك سلطة طلب الحماية القانونية، أو عدم طلبها، مادام لا يزال على قيد الحياة. وعلى ذلك، إذا توفي صاحب الحق في الحياة الخاصة ويكون قد اعتدى على حياته الخاصة حال حياته، ولم يرفع دعوى للمطالبة بوقف هذا الاعتداء، يؤول معه الحق في جوانبه المادية. ولا ينتقل إلى الورثة، لزواله بوفاة المورث، وبالتبعيّة لا يحقّ لهؤلاء أن يطالبوا بحماية حق مورثهم.

وفي حالة ما إذا كان مورثهم، أي صاحب الحق في الحياة الخاصة المتوفى، قد رفع دعوى قضائية للمطالبة بحماية حياته الخاصة، لوقف الاعتداء على حقه، وهو على قيد الحياة، ثم توفي، ففي هذه الحالة يحق للورثة، أن يتابعوا سير الدعوى للدفاع عن مصالح مورثهم المادية والمعنوية، على أساس أن هذه الدعوى شخصية، ولا علاقة للورثة بها.

2.2.3.3.3.1. انتقال الحق في الحياة الخاصة إلى ورثة التركة المعنوية

يرى أصحاب هذا الاتجاه، أن الحق في الحياة الخاصة ينتقل من حيث المبدأ عن طريق الميراث، وإن كان هذا الحق يستهدف الكيان المعنوي للإنسان أثناء حياته، فان تأكيد هذه الحماية يجب أن يستمر، إلى ما بعد الوفاة، حيث ـ يرون ـ أنّ الكيان المعنوي لا يندثر، وإنّما يمتدّ بعد الوفاة، وهوفي هذا يختلف عن الكيان المادي للإنسان.

وفيما يلي عرض لموقف الفقه والقضاء المقارن:

أولا: الموقف الفرنسي:

يرى بعض الفقه الفرنسي[248] ص 65، أنّ الحق في احترام الحياة الخاصة ينتقل من السّلف إلى الخلف عن طريق الوفاة، مثله مثل الحقوق الأخرى اللّصيقة بالشّخصية كالحق الأدبي للمؤلف، والحق في الشرف والاعتبار. فلا يغيب عن البال أنّ هذه الحقوق تستهدف من ناحية الكيان المادي

للإنسان ، كما أنّها ترعى مصالحه المعنوية، فيجب ألاّ تصادر خصوصيات الشخص لمجرد وفاته، وإن كان من الطبيعي، أن يحدث بعض التغيير في الحق في الحياة الخاصة بعد الوفاة.

إلاّ أنّه لابدّ أن تكون هناك حماية فعّالة وقوية، حيث أن الموت ليس من شأنه أن يحول الحياة الخاصة للميت إلى حياة عامة يجوز النشر عنها بدون إذن، " تلوكها الألسن وتنهشها الأقلام "[238] ص 133، 137.

والقول بأن الحق في الحياة الخاصّة ينقضي بالوفاة، يعني التخلي عن حمايته في وقت هو في أشدّ الحاجة فيه إلى الحماية، والحكمة التي من أجلها اعترف بالحق في الحياة الخاصة أثناء الحياة، تتطلّب أيضًا ضرورة حمايته، والدفاع عنه بعد الوفاة، إضافة إلى ضرورات احترام الموتى، واحترام ذكراهم[209] ص 424، 438.

وكثيرًا ما نجد احترام المتوفى يحصل عن طريق الحق في الصورة، وهوما وقع في بعض من الأحكام القضائية، كما يتمّ احترامه خارج نطاق الحق في الصورة، كما حصل مثلا في حكم محكمة استئناف باريس، فيما يتعلّق، بنشر كتاب السرّ الكبير « le grand secret » حول الحالة الصحية للرئيس « FRANCOIS METTERRAND » والذي كتبه طبيبه الدكتور « GUBLER»

ونشره بعد وفاته، حيث حكم عليه بدفع تعويضات لورثته الذين قاضوه على أساس عدم محافظته على السرّ المهني وعدم احترام الحياة الخاصة في نفس الوقت.

ويذهب هذا الرأي إلى إمكانية انتقال الحق في الحياة الخاصة عن طريق الميراث ولكن ليس باعتباره عنصر من عناصر الذمة المالية للشخص، وإنّما باعتباره واحدًا من عناصر الذمة المعنوية، والذي ينتقل إلى ورثة هذه التركة الأخيرة. ذلك للفارق الكبير بين انتقال الحقوق المالية والحقوق اللصيقة بالشخصية عن طريق الميراث.

فمن حيث الهدف:

فإنّ انتقال الحقوق المالية بالوفاة يهدف أساسًا رعاية مصلحة الورثة، أما انتقال الحقوق اللّصيقة بالشخصية بالوفاة، فيهدف إلى رعاية المصالح المعنوية للمتوفى نفسه.

فالخلف تنتقل إليه الحقوق المعنوية للمتوفى، بهدف رعاية المصالح المعنوية للمورث، والدفاع عن ذكرى المتوفى، والوقوف ضد الكشف عن الحياة الخاصة بعد الوفاة[254] ص 498.

فالوفاة لا تؤثر في ضرورة حماية هذه المصالح المعنوية، ولذلك، من الضروري حماية الجانب المعنوي للشخص، والمحافظة على الصورة الصحية في أذهان الناس. وفي رأي هذا الاتجاه من الفقه، أنّه " لا يقبل بأن حماية المصالح المعنوية تتوقف بالوفاة، فهي لا تنقضي بالوفاة ".

وأنّ الخلف عندما يدافع عم مصالح السلف، فهو يدافع فعلا عن مصالح هذا السلف المتوفى، التي تتمثل في ذكراه. ولا يقال أن الأقارب تتحقق لهم حقوق شخصية تكسب لهم عن طريق الوفاة، بل هو حق المتوفى الذي ينتقل إلى الخلف.

كما أن الاختلاف يكون أيضا من حيث التنظيم، فالتركة المالية يخضع انتقالها إلى أحكام الميراث ومراتب وطبقات الورثة.

فمن واجب الشخص نحو أسرته أن يوفّر لها بعد وفاته سبل العيش الكريم، ويعد الميراث الوسيلة الوحيدة التي تنتقل الأموال عن طريقها من المورث إلى الوارث. وإن كانت تنتقل بالوصية أيضا، إلا أن دور هذه الأخيرة ضعيف مقارنة بالميراث.

أمّا في مجال التركة المعنوية، فمن حق الشخص أن يوصي قبل وفاته، بما يراه، فيما يخص حماية مصالحه المعنوية، فله أن يقرّر إمكان نشر ما يتعلّق بحياته الخاصة بعد وفاته، كما له أن يحدّد الشخص أو الأشخاص الذين يتولون رعاية الجانب المعنوي الخاص به بعد وفاته، وما على الورثة إلاّ واجب الالتزام بما أوصى به مورثهم، لذلك إذا قرّر المورث أن يتنازل عن ممارسة حقه في الدفاع عن حياته الخاصة، بعد الاعتداء عليها، فان الورثة يلتزمون بموقفه، ويمتنعون عن رفع الدعوى لوقف الاعتداء[254] ص 245.

أمّا إذا كان المورث قد رفع دعوى ضدّ من اعتدى على حياته الخاصة، قبل وفاته، أو على الأقل كان يرغب في رفع هذه الدعوى قبل أن يموت، فعلى الورثة أن يتابعوا السرّ في الدعوى، أو رفعها أو متابعتها إلى الفصل فيها قضائيًا[261]. على اعتبار أن المورث قد اختار ذلك، وللورثة أن يلتزموا باحترام رغبة مورثهم وتقديره لذلك.

فامتداد شخصية المتوفى يقصد بها أن هناك تضامنا عائليا بين المورث والورثة، وهذه القيمة المعنوية والاجتماعية لهذا المبدأ هي التي يجب أن تعتبر الأساس القانوني لانتقال الحق في حرمة الحياة الخاصة إلى الورثة.

وفي القانون الفرنسي ـ دائمًا ـ فان الفضل يعود للقضاء في تقرير الحق المعنوي ورسم حدوده، مع مسايرة المشرع بتكريسه لحقوق الشخصية في قانون الملكية الفكرية الصادر في 11 مارس 1957.

فإذا كان الأمر يتعلق بوصية تركها المورث، يعين فيها الشخص أو الأشخاص الذين يتولون حماية مصالحه المعنوية، والتي تتمثل في حماية حرمة حياته الخاصة، حتى ولو لم يكونوا من الورثة، فيحسم الخلاف ـ إذا ثار ـ بما جاء في هذه الوصية.

أمّا في حالة انعدام الوصية، فيقوم بالدفاع عن حياة المتوفى الخاصة، الزوج الآخر بشرط أن لا يكون منفصلاً عنه جسديًّا، ولا يكون قد تزوج ثانية، وكذلك الورثة الشرعيين الآخرين حسب الترتيب.

إلاّ أنّ الاختيار يكون على أساس العاطفة والرابطة، سواءً كانت هذه الرابطة زوجية أو بالمصاهرة، أو قرابة وليس بمراتب الورثة[232] ص 128.

وقد ذهب بعض الفقهاء إلى اقتراح الأسرة، لتتولى رعاية مصالح المتوفى، حيث يمكن أن تمثل الأسرة بأحد أفرادها، للقيام بالدفاع عن المصالح المعنوية للمتوفى نيابةً عنها، وذلك حسب الترتيب العادي، إلاّ أن الإشكال في ذلك هو أنّ القانون الفرنسي لا يعترف بالشخصية المعنوية للأسرة، وعليه فإنّ الشخص الذي يمثل الأسرة لا يعبّر إلاّ عن رأيه الخاص، وأنّ حق المتوفى ينقل إليه وحده دون سواه. وينطبق ذلك على التعويض أيضًا، ونظرًا لذلك تمّ استبعاد فكرة ممثل الأسرة، وحلّ محلّه مفهوم ذَوُ والحقوق.

ثانيا: الموقف المصري:

يذهب أحد الفقهاء إلى التفرقة بين الكيان المادي للإنسان وكيانه المعنوي، ويرى بأن الكيان المادي ينقضي بوفاة صاحبه، كالحق في حرمة الجسد، والحق في صورته، في جانبه المادي، أما الجانب المعنوي، فهو ينتقل إلى ورثته الذين يتوجب عليهم حمايته[83] ص 158.

ويرى الأستاذ حسام الدين كامل الأهواني، أنّ الحق في الحياة الخاصة، ينتقل فعلاً بالوفاة من السّلف إلى الخلف، وهذا الحق يستهدف حماية الكيان المعنوي للإنسان أثناء حياته، إلاّ أنّ تأكيد هذه الحماية يجب أن يمتد إلى ما بعد الوفاة، فالكيان المعنوي لا يندثر وإنّما يستمر بعد الوفاة، وهو في هذا يختلف عن الكيان المادي للإنسان، فالحق في الحياة، مثلاً، لا بدّ وأن ينقضي بالوفاة، حيث يزول بطبيعة الحال كل سبب لوجوده. وينقضي بالوفاة كذلك حق الشخص في الاعتراض على التقاط صورته، فبعد الوفاة يختفي الجسم ولا تثور مسألة تصويره، وذلك بعكس الحال بالنسبة لنشر الصورة حيث أن ذلك يتعلق بالكيان المعنوي للشخصية[72] ص 170.

ولذلك، إذا التقطت صورة لشخص متوفى، فللورثة الحق في رفع دعوى ضدّ المسؤول عن نشر صورة الجثة.

والقول بأن الحق في الحياة الخاصة، ينتقل إلى الورثة، لا يعني بأنّ هذا الحق، أصبح عنصرًا من عناصر الذمة المالية للشّخص، ويضمّ إلى تركته المالية بعد وفاته، وإنّما يبقى في إطار التركة المعنوية فقط، وينتقل إلى الورثة في هذا الإطار.

وأنّ هناك فرقًا كبيرًا بين انتقال الحقوق المالية والحقوق اللّصيقة بالشخصية بعد الوفاة، ويتّضح هذا الفارق من حيث الهدف ومن حيث التنظيم.

فمن حيث الهدف:

فإنّ انتقال الحقوق المالية بالوفاة يهدف إلى رعاية مصلحة الورثة أصلاً، في حين يهدف انتقال الحقوق اللّصيقة بالشخصية بالوفاة، إلى رعاية المصالح المعنوية للمتوفى.

أمّا من حيث التنظيم:

نجد أنّ التركة المالية، تختلف عن التركة المعنوية، فبينما يخضع انتقال التركة المالية لأحكام الميراث، ومراتب وطبقات الورثة بصفة أساسية، نجد أنّ الأمر على خلاف ذلك في مجال التركة المعنوية، حيث تكون فيها الأفضلية للوصية وليس للميراث.

فمن حق الشخص قبل وفاته، أن يوصي بما يراه مناسبًا فيما يخصّ حياته الخاصة بعد وفاته، كما تنشئ الوصية التزامًا في ذمة الخلف، بأن يتقيّد بها. وعلى الأسرة أن تقوم بتنفيذ الوصية التي تحمي مصالح السلف المعنوية، وتلتزم بما ورد فيها احترامًا لإرادة ورغبة المتوفى.

ويذهب البعض من الفقه المصري، إلى أنّ انتقال الحق في الحياة الخاصة إلى ورثته بالوفاة، واعتباره عنصر من عناصر التركة المعنوية يهدف إلى حماية ذكرى وسمعة المتوفى، والمحافظة على بقائها بالصورة التي تركها الشخص مما يؤدي إلى تحقيق الهدوء والراحة للعائلة[83] ص 140، فالحق في الحياة الخاصة يتحول إلى واجب على عاتق الورثة بضرورة المحافظة على ذكرى المتوفى وكيانه المعنوي[60] ص 147.

ثالثا: الموقف الجزائري:

إنّ الحق في الحياة الخاصة، ينقضي بوفاة صاحبه، خاصة إذا كان قد اعتدي على هذا الأخير فيه، ولم يقم برفع دعوى حال حياته لوقف الاعتداء، وإنّما تنشئ الوفاة سلطة للورثة تتمثل في الاعتراض على بعض التصرفات التي تصدر عن الغير، والتي تمسّ بحق المورث في أحد الجوانب من حياته الخاصة، والهدف من هذه السلطة هو- كما سبق الذكر - المحافظة على ذكرى المتوفى وسمعته، وكرامته، وكيانه المعنوي بصفة عامة.

فالورثة يقع على عاتقهم واجب الالتزام بالمحافظة والدفاع عن الحق في الحياة الخاصة للمورث، وهذا الذي يتمثل في امتداد الرابط المعنوي بين المورث والوارث، والذي يتطلب من هذا الأخير أن يلتزم الإخلاص تجاه سلفه، وصون الجانب المعنوي لشخصية السلف.

وفيما يخص الورثة، وما يرتبط بمشاعرهم الخاصة تجاه مورثهم، فيستعملون حقهم الشخصي للدفاع عنها.

والاعتداء على الحياة الخاصة للمورث، ينشئ في ذمة الورثة التزامًا، يتمثّل في الدفاع عن ذكرى مورثهم وسمعته، وكرامته، وذلك محافظة على مصالحه الخاصة دون مصالحهم.

وأمّا الحق، فيتمثل في الدفاع عن المصالح الخاصة لهم، وهي الدفاع عن مشاعرهم التي مست من الغير، في إطار حياتهم الخاصة، بالإضافة إلى حقهم في طلب التعويض عن ذلك، وهذا على أساس أحكام المسؤولية التقصيرية، وفقا للمادة 24 من التقنين المدني الجزائري.

كما أنّ، للورثة الاعتماد في دعوى المطالبة بالتعويض على أساس نص المادة 47 من التقنين المدني الجزائري، الذي يحمي الحق في الحياة الخاصة، باعتباره من الحقوق اللّصيقة بالشخصية.
فهذا النص لا يتطلّب ضرورة إثبات شرط المسؤولية التقصيرية كلها، من خطأ وضرر وعلاقة سببية بين الخطأ والضرر، وإنّما يعطي الحق للورثة بمجرد وقوع الاعتداء على الحياة الخاصة.

3.3.3.3.1. الإنابة في الحق في الحياة الخاصة

الأصل أنّ الحق في الحياة الخاصة، لا يمارس إلاّ بواسطة صاحبه، فهو مرتبط به، وهو وحده الذي يمارسه بنفسه. وذلك لكون هذا الحق واحدا من الحقوق اللّصيقة أو الملازمة لصفة الإنسان.
إلاّ أنّ التساؤل في هذه الحالة ينصب على مدى جواز الإنابة عن الشخص الذي اعتدي على حياته الخاصة، وفرق الفقه الفرنسي ـ بحسب مصدر الوكالة ـ بين الوكالة الاتفاقية والوكالة القانونية، أي بين الوكالة التي يكون مصدرها الإرادة، وتلك التي يكون مصدرها نصوص القانون أو أحكام القضاء.
- فبالنسبة للوكالة الاتفاقية (النيابة):
تكون الوكالة الاتفاقية بين الوكيل والموكل مقبولة، في الحدود المصرح بها في عقد الوكالة. فيصبح حق الشخص في حرمة حياته الخاصة، مجردا من طابعه الخاص، طالما أن مجال إعماله متروك لسلطة الوكيل التقديرية[83] ص 159.
وبناء عليه يستطيع الوكيل عن صاحب الحق في الحياة الخاصة، ممارسة الدعاوى المتعلقة بالاعتداء على حق الموكل في الحياة الخاصة، شريطة أن تكون الوكالة صريحة، وان تطبق الوكالة في الحدود المتفق عليها في العقد.
- أمّا فيما يتعلق بالوكالة القانونية:
فإنّ التساؤل لا يطرح بالنسبة للشخص الرّاشد، عندما يبدي موافقته على نشر ما يتعلق بحياته الخاصة، وإنّما يطرح حول شخص القاصر، في مدى أهليته في نشر حياته الخاصة، بمحض إرادته، دون حاجة إلى اللّجوء إلى ممثله القانوني، ودون إذن أو موافقة من هذا الأخير؟ أم أن النائب القانوني هو وحده الذي يتصرف في نشر الحياة الخاصة للقاصر دون اعتبار لرضاء القاصر؟
تقتضي الإجابة على السؤال التمييز بين الحالات الثلاث الآتية:

1.3.3.3.3.1. بالنسبة لعديم التمييز

فإذا كان الشخص عديم التمييز فإنّه لا يستطيع أن يجري أي عمل ذي قيمة قانونية[268] ص 127، فهو يستطيع يتمتع بالحق في الحياة الخاصة، إلاّ أنّه يحرم من التصرفات القانونية المتعلقة بممارسة هذا الحق. وإن قام بذلك، فتكون تصرفاته باطلةً بطلانًا مطلقًا.

فهذا الحكم أورده المشرع الجزائري في المادتين 81، و82 من قانون الأسرة رقم 84-11 المؤرخ في 09 رمضان 1404 الموافق 09 يونيو1984، يتضمّن قانون الأسرة معدّل ومتمّم بالأمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فيفري .2005

2.3.3.3.3.1. بالنسبة للقاصر المميّز

اختلف الفقه بالنسبة للقاصر المميز، حول مدى صحة التصرفات التي يبرمها شخصيًّا والمتعلقة بحياته الخاصة ؟ وانقسم في هذا الصدد إلى ثلاث اتجاهات، يتم عرضها فيما يلي على التوالي:

الاتجاه الأول: اعتبار القاصر أهلا للتصرف في حياته الخاصة.

يعطى القاصر الحق في نشر أسرار حياته الخاصة، لأن عدم الاعتداد بموافقته، من شأنه أن يجعل سلطات النائب عن القاصر واسعةً، تمتد إلى كل ما يميّزه، على النحو الذي يغدو معه القاصر مسلوبًا من كل ما يميّزه بصفته إنسان.

ويرى أنصار هذا الاتجاه، أنّه إذا كان القانون يسمح للقاصر في التصرف في أمواله التي يكسبها من عمله، فكيف يحرم من التصرف في حياته الخاصة. كما يرون انه يجوز للقاصر أن يوصي ببعض أمواله، إذا بلغ سنًّا معيّنة، وله حقوق مرتبطة بشخصه، لا يحق لغيره أن يمارسها، ولا يجب أن يمارسها نائبه نيابة عنه.

كما أنّه يكون في مقدور القاصر المميّز الاعتراف قانونًا بالطفل الطبيعي، أو رفع دعوى بُنوَّة طبيعية، دون أن يملك أحد النيابة عنه في هذا المجال ، نظرًا لأنّ مثل هذه الأمور تستلزم اختيارًا شخصيًّا محضًا يتعلّق بشخصية القاصر، ولا يمكن أن تكون محلاً للنيابة.

فإذا كانت النيابة القانونية تستبعد في بعض الحالات الخاصة بشخص القاصر، فيجب أن تستبعد كذلك في مجال الدفاع عن الحياة الخاصة للقاصر، إذ أنّها من صميم الحقوق الملازمة لصفة الإنسان، ومن ثمَّ، فإنّ القاصر وحده، هو الذي يجب أن يتولى حماية حياته الخاصة، دون الرجوع إلى نائبه القانوني، فهو أقدر الناس على تحديد ما يجب الكشف عنه من جوانب حياته الخاصة، والقول بغير ذلك بسلب أبسط العناصر المكونة لشخصية الإنسان[72] ص 225.

الاتجاه الثاني: ضرورة صدور الرّضاء من القاصر والنائب معًا.

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى انه يجب أن يكون الرّضاء مشتركًا بين كل من القاصر ونائبه القانوني، فيما يتعلق بالحياة الخاصة للأول، لذلك يكون من الضروري عدم تجاهل رأي القاصر في أمر يتصل بحياته الخاصة، أو دعاوى تتصل بكيانه الشخصي، اتّصالاً وثيقاً، وهذا لا يعني الاستغناء كليًّا عن رضاء النائب القانوني. فالظروف الاجتماعية والعائلية تقتضي الحصول على موافقة الأب في كل ما يتعلّق بالمصالح غير المالية، إلاّ أنّ هذه الظروف لا تمنع من الحصول على رضاء صاحب الشأن ذاته،

وهو القاصر حيث يشكلان تعاونًا بينهما، وخاصةً حين ينتقل القاصر من سنّ الطفولة إلى سنّ التعقل، متمتّعًا بأهلية طبيعية. هذه الأخيرة التي تعطي له القدرة على إصدار رضاء جدّي[234] ص 425.

ولهذا الاتجاه سابقة تشريعية في مجال حق المؤلف في فرنسا، حيث يجب الحصول بموجبه على موافقة القاصر عند إبرامه لعقد نشر، وذلك إلى جانب موافقة نائبه القانوني. ولا شكّ أنّ الصلة وثيقة بين حق المؤلف والحق في الحياة الخاصة. وهذه الصّلة تمنح للقاصر الحق في المشاركة في الكشف عن وقائع موضوع عقد النشر، كما تعطي له الحق في الموافقة على عقد النشر ذاته.

ويرى هذا الاتجاه أن يتدخل المشرع في تحديد الأهلية الواقعية التي كانت محلّ جدل، وذلك إمّا بتخفيض سنّ الرشد بشكل عام، أو تحديد فترة انتقالية ما بين القصر والرشد ، تتّسع فيها سلطات القاصر مع ما يتناسب مع إدراكه، حيث يتطلّب أن يشترك مع نائبه في إبداء الموافقة.

وفيما يتعلق بموقف المشرع الجزائري، فالمادة 1/38 من التقنين المدني التي تحدّد موطن القاصر بموطن من ينوب عنه قانونًا دون سواه، والمادة 44 من ذات القانون التي أكدت أن ناقصي الأهلية ومن في حكمهم يخضعون لأحكام الولاية أو الوصاية أو القوامة، وذلك وفقًا لما نصَّ عليه قانون الأسرة .

الاتجاه الثالث: ضرورة أن يصدر الرّضاء من النائب القانوني وحده.

يرى هذا الاتجاه من الفقه أنّ ما يتعلّق بالحياة الخاصة للقاصر، يتولاه نائبه القانوني وحده، دون أن يشاركه في ذلك القاصر، إلى حين بلوغ هذا الأخير سنّ الرشد. ويؤكد هذا الاتجاه التأييد التشريعي، وذلك ممّا تنصُّ عليه المادة 226- 6 من قانون العقوبات الفرنسي التي تقرِّر الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة .

كما أنّ المادة 3/464 من القانون المدني الفرنسي النّي تمثل أيضًا دعمًا تشريعيًّا، فيما يتّصل بالشؤون غير المالية للقاصر، كالحق في الحياة الخاصة، ووفقًا للفقرة الأولى من ذات المادة، أنّ لمجلس العائلة (le conseil de la famille) أن يرغم الوصي على رفع دعوى قضائية لصالح القاصر ونيابة عنه متى اقتضت هذه المصلحة ذلك.

كما تسند المادة 449 من ذات القانون لمجلس الأسرة التكفل بجميع القرارات المدنية المتعلقة بشخص القاصر، والتي ينفذها الوصي، بعد استشارة هذا المجلس وموافقته، كما يخضع الوصي لمراقبة مجلس الأسرة حفاظًا على مصلحة القاصر.

فالنائب القانوني وان كان يتخذ القرارات بشكل انفرادي فيما يخصّ الجوانب غير المالية، دون أن يشرك في ذلك شخص القاصر، إلاّ انّه يخضع في ذلك، لشرط الحصول على إذن قاضي الوصايات، (le juge des tutelles) الذي منحه القانون سلطات واسعة، وهذا منذ صدور القانون رقم 2007-308 الصّادر في 05 مارس 2007 المتعلق بنظام الوصايا على القصر وحماية الراشدين.

أمّا موقف القضاء، فقد اتّضح بمناسبة القضية التي عرضت على محكمة النقض الفرنسية، والتي تتلخّص وقائعها في أنّ قاصرًا بلغ من العمر 16 سنة، قد وافق على نشر ما يتعلّق بحياته الخاصة، وقدم للناشر الوثائق والمعلومات اللاّزمة، إلاّ أنّ والد القاصر طلب باسمه شخصيًا، وباعتباره نائبًا قانونيًا عن القاصر، عدم نشر الكتاب، وقد حسمت محكمة النقض الأمر في هذه المسألة، حيث رفضت الاتجاهين السّابقين، وقررت أنّه طبقًا لما تقرّره النصوص الخاصة بحماية القصَّر، " فيجب الحصول على إذن من الشخص الذي يتولى السلطة على القاصر، وذلك بالنسبة للكشف عن الوقائع التي تتعلّق بالحياة الخاصة للقاصر"[72] ص 222.

وانتهت المحكمة إلى أنّ النائب القانوني وحده هو الذي يقوم بتمثيل القاصر، دون مشاركة هذا الأخير إلى أن يبلغ سنّ الرشد. وقد عللت المحكمة قرارها بالآتي :

- إنّ إعطاء القاصر سلطة الدفاع عن حياته الخاصة، معناه نزول الأب عن سلطته، ومن الناحية القانونية فإنّ النزول هنا لا يكون تلقائيًّا، ولا يفترض كما تقضي به القاعدة العامة.

- يضاف إلى ذلك، أنّ العمل في فرنسا لم يجر على انفراد القاصر بتقرير ما يجب الكشف عنه من حياته الخاصة.

- أيضًا، فإنّ إعطاء القاضي سلطة تقدير ما إذا كان القاصر يتمتّع بالأهلية المتعلقة بحماية حياته الخاصة، أمر قد يؤدي إلى مشكلات كثيرة في العمل وتضارب في الأحكام وتباين في الحلول في الحالات المماثلة[268] ص 338 .

- كما يضاف إلى ذلك، نشوب نزاع بين الآباء والأبناء، في كل مرة يرى فيها الأب عدم أهلية ابنه للتصرف في حق احترام حياته الخاصة.

- كما بررت محكمة النقض قرارها، بأنها طبقت نصوص القانون المدني الحالي، التي تخص شخص القاصر وأمواله، وبالتالي فان الحل هو ما توصلت إليه.

3.3.3.3.3.3.1. بالنسبة للقاصر المرشد

تنتهي النيابة القانونيّة، وبالتالي السلطة الأبوية، إمّا ببلوغ الشخص سن الرشد، وإمّا بالتّرشيد.

والتّرشيد يعني أن يصبح القاصر أهلاً للتّصرفات القانونية قبل بلوغه السّن القانونية اللاّزمة لذلك، وهي سنّ الرشد. ويؤدي التّرشيد إلى إنهاء السلطة الأبوية على القاصر، وأيضًا الإدارة القانونية والوصاية، وزوال مسؤولية الأولياء عن تصرفات القاصر المرشد.

كما تمنح الأهلية الكاملة للقاصر، كي يمارس كل التصرفات المدنية، ومنها التصرف في حياته الخاصة، مستقلاً عن النائب القانوني تمامًا.

الفصل 2.
الحماية القانونية الموضوعية للحق في الحياة الخاصّة

إنّ الحق في الحياة الخاصة لم يكن وليد نص قانوني، أو فكرة طارئة, أو رأي فقهي,وإنّما كان نتيجة طبيعية لصراعات طويلة وتجارب مريرة خاضتها الإنسانية عبر التاريخ, في مواجهة تعسفات السلطات العامة,من جهة، أو الأشخاص العاديين من جهة ثانية, وهو ما دفع المشرع إلى إيجاد وسائل الحماية لهذا الحق,ومنها الحماية التشريعية، التي تبدأ من قمة الهرم التشريعي في الدولة والمتمثلة في الدستور إلى التشريع العادي سواء كان مدنيا أو جنائيا, كما أن القضاء بدوره، لعب دورا أساسيا في كفالة حماية هذا الحق,سواء قبل وقوع الاعتداء أو بعده، وهذا على الصعيد الدّاخلي.

أما على الصعيد الدولي، فقد حظي هذا الحق باهتمام كبير من جانب الهيئات والمنظمات الدولية, انطلاقا من اتجاه عام يسود المجتمع الدولي وهذا باحترام حقوق الإنسان الأساسية، ومنها حماية حياته الخاصة.

وقد برز هذا الاهتمام الدولي في صورة الاتفاقيات الدولية، إضافة إلى المؤتمرات الدولية والإقليمية، لحماية الحياة الخاصة.

وتشمل دراسة هذا الباب، كلا من الاهتمام الدولي بالحق في الحياة الخاصة إلى جانب الحماية التشريعية، إضافةً إلى الآثار المترتبة على انتهاك الحياة الخاصة وهي التعويض، وهذا في فصول ثلاثة على النحو الآتي:

الفصل الأول:الحماية الدولية للحق في الحياة الخاصة.

الفصل الثاني:الحماية التشريعية الوطنية للحق في الحياة الخاصة.

الفصل الثالث:التعويض عن الأضرار في الاعتداء على الحق في الحياة الخاصة.

1.2. الحماية الدولية للحق في الحياة الخاصة

تشغل مسألة حقوق الإنسان،مكانة هامة،وأساسية لدى الهيئات الدولية،لما لهذه المسألة من أهمية بالغة بالنسبة لإقرار السلام بين أفراد المجتمع الدولي.

ونظرًا إلى أن شعوب الأسرة الدولية ترغب في حماية حقوق الإنسان الأساسية في الكرامة، وإقامة شروط أفضل للحياة، ونظرًا إلى ما للنظام القانوني من أهمية بالغة لحماية حقوق الإنسان، فقد

تعدّدت المواثيق الدّولية والمواثيق ذات الطابع الإقليمي، والمؤتمرات الدولية والحلقات الدراسية، والتي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان[105] ص 68.

وممّا لا شكّ فيه أن تطور العلوم في المجال التكنولوجي، أدّى إلى انتهاكات خطيرة للحياة الخاصّة للأفراد.

وقد سبق تبيان أن الشريعة الإسلامية، باعتبارها نظامًا عالميًّا قانونيًّا ودينيًّا، كان لها فضل السبق في تقرير مبادئ حقوق الإنسان وحماية الأفراد وفرض الجزاء الدنيوي والأخروي على من ينتهكها.

أمّا، ما يتعلق بالحماية الدوليّة لحقوق الإنسان، طبقًا للمفاهيم الغربية الحديثة فلم تقرر إلاّ بظهور ميثاق الأمم المتحدة سنة 1948 فقد ورد في ديباجة ميثاق هذه الأخيرة في المادة الأولى فقرة ثلاثة إلى أنّ:

تحقيق التعاون الودي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناسّ جميعًا، والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أوالدين، ولا تفريق بين الرّجال والنساء[24] ص 456.

وعلى ذلك، يتم التعرض إلى الحماية الدولية للحق في الحياة الخاصّة، من خلال المبحثين الآتيين:

1.1.2. الاتفاقيات الدولية العالمية والإقليمية

تعدّدت المواثيق، والاتفاقيّات الدوليّة، وعلى رأسها تلك القواعد التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة، والتي تعد من أهم المصادر لحماية حقوق الإنسان، ومن ضمنها الحق في الحياة الخاصّة. كما يعدّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو القواعد الدولية التي تتمثّل فيها حقوق الإنسان.

وفيما يلي نعرض لدراسة هذه الاتفاقات في مطلبين على التوالي:

المطلب الأول: الاتفاقية العالمية.

المطلب الثاني: الاتفاقية الإقليمية.

1.1.1.2. الاتفاقيات العالمية

فقد حرصت الاتفاقيات الدولية العالمية، المتمثّلة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، على المحافظة على الحق في الحياة الخاصّة من خلال النصوص الصريحة التي وردت في الوثيقتين السابقتين والتي سنتعرض لها فيما يلي في الفرعين الآتين:

1.1.1.1.2. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (منظمة الأمم المتحدّة ديسمبر 1948)

أصدرت الجمعية العامّة للأمم المتحدّة هذا الإعلان بقرارها رقم 217 من دورة انعقادها العادية بتاريخ 10 ديسمبر 1948، ويتضمّن مجموعة من المبادئ الدولية التي تنادي باحترام الحقوق الأساسية للإنسان المدنية والاجتماعية منها، والتي تهدف إلى المحافظة على قيمة الإنسان وشرفه وكرامته دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو العقيدة أو اللغة، ويطالب هذا الإعلان الدول التي وقعت عليه باحترام المبادئ التي وضعتها في هذا الشأن.

وقد نصّ الإعلان في المادة 12 منه على أنّه" لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصّة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه أو سمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخّل أو تلك الحملات"[142] ص 12.

ويتبيّن من هذا النص أن هذا الإعلان، يهدف إلى حماية حق الإنسان في حياته الخاصّة، بحيث لا يعرض لأي تدخل غير مشروع، أو غير قانوني بخصوصياته العائلية، إذ أنّ للمسكن حرمة لا يجوز اقتحامه بغير إذن صاحبه، وهذا ينطبق على المراسلات الشخصية والسرية، بما في ذلك جميع وسائل الاتّصال السلكية واللاسلكية والبريد.

كما يبين هذا الإعلان في ذات الوقت صراحة القيود الواردة على ممارسة هذا الحق وفقًا للقانون، إذ تنص المادة 2/29 منه على أن " يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرّياته لتلك القيود التي يقرّها القانون فقط، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرّياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي ".

2.1.1.1.2. الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية (1966)

في 16 ديسمبر سنة 1966، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الاتفاقية الدولية التي لها أهمية قانونية بالغة، وهي تمتاز عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ـ السالف الذكر ـ باعتبارها تقنينًا دوليًّا لحقوق الإنسان، فهي تفرض التزامات قانونية محدّدة على الدول بضرورة احترام الحقوق الموجودة فيها[9] ص 142 بخلاف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يقتصر على فرض التزامات أدبية باحترام هذه الحقوق.

وتتعهّد الدول المصدقة على هذه الاتفاقية بحماية شعوبها بالقانون ضد المعاملة القاسية وغير الإنسانية، وتقر حق كل كائن بشري في الحياة والحرية والأمن والحياة الخاصّة له، وتحرّم الاتفاقية العبودية وتضمن الحق في محاكمة عادلة، وتحمي الإنسان ضد الاعتقال أو الحجز التعسفي، كما تقر

حرية التفكير، والضمير، والديانة وحرية الرأي، والتعبير، والحق في التجمع السلمي والهجرة وحرية الارتباط بالآخرين.

وقد تضمنت هذه الاتفاقية مجموعة من المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي تحتوي 53 مادة، إلاّ أنّ ما يهم منها، المادة 17 لتعلقها بحق الفرد في حياته الخاصّة والتي تنصّ على أنّه:

- لا يجوز التدخل بشكل تعسفي أو غير قانوني في المسائل الخاصّة بأحد أو بعائلته، أو بمسكنه أو بمراسلاته، كما لا يجوز التعرض بشكل غير قانوني فيما يمس شرفه وسمعته.
- لكل شخص الحق في حماية القانون ضد هذا التدخل أو التعرض.

وبهذا النص تكون تلك الاتفاقية، قد اعترفت بحق المرء في حرمة حياته الخاصّة، وحرّمت كل صور الاعتداء عليه، سواء وقع من جانب الأفراد أومن جانب السلطات العامة.

2.1.1.2. الاتفاقيات الإقليمية

اعتنقت المنظمات الدولية الإقليمية فكرة حماية حقوق الإنسان، فكان من بينها من ارتقى بالفكرة أبعد ما توصلت إليه من تطور على المستوى العالمي، ومنها من لم يتجاوز حدود هذا التطور، بل أنّ هناك منظمات إقليمية لم تصل بعد إلى ما وصلت إليه منظمة الأمم المتحدة من إنجازات في هذا المجال.

ولا شكّ أنّ التعرف على تجارب المنظمات الإقليمية في مجال حقوق الإنسان هو أمر على درجة من الأهمية، نظرًا إلى الدور الذي تقوم به هذه المنظمات من قيمة كبرى في ترسيخ حماية حقوق الإنسان ودعمها على المستوى الإقليمي في ظل النظام القانوني الدولي[39] ص 73.

وفي هذا المجال نشأت كل من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، واللّتين يتم تناولهما في فرعين:

الفرع الأول: الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان.

الفرع الثاني: الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

1.2.1.1.2. الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان في مجال حماية الحياة الخاصّة

فعلى المستوى الإقليمي تمّ توقيع هذه الاتفاقية في اليوم الرابع من نوفمبر سنة 1950 في روما، والتي تقررت بموجب القانون الصادر في 13 ماي سنة 1955.

وقد وقعت هذه الاتفاقية بين بعض الدول الأوربية المنظمة للمجلس الأوربي وأكدت هذه الاتفاقية احترام الحقوق التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصّادر عام 1948.

ومن الأحكام التي تضمنتها الاتفاقية في مجال الحق في الحياة الخاصّة، تلك التي وردت على وجه الخصوص في المادة الثامنة (8) منها والتي تقضي بما يلي:

- لكل فرد الحق في احترام حياته الخاصّة والعائلية ومسكنه ومراسلاته.
- لا يمكن للسلطة العامة التدخل في ممارسة هذا الحق إلاّ إذا كان هذا التدخل ينصّ عليه القانون، وأنّه يشكل، في مجتمع ديمقراطي، إجراء ضروري للأمن الوطني، أو للأمن العام، أو الرفاهية الاقتصادية للدولة أو لحماية النظام والوقاية من الجرائم، ولحماية الصحة والآداب أو لحماية حقوق وحريات الآخرين.

ويتبين من نص المادة المذكورة آنفا، أنّها أقرت صراحةً حماية الحياة الخاصّة واحترامها بشكل عام لجميع الأشخاص، فيما يتعلّق بدقة تحديد المقصود بهذا الحق.

وقد أكّد على هذه النقطة تقرير لجنة الخبراء الخاصّة بحقوق الإنسان في المجلس الأوربي، الذي ورد فيه " أنّ قرارات اللجنة الأوربية للحقوق لا توجد فيها البيانات الكافية التي يمكن بها الإفصاح بصفة واضحة لا لبس فيها عن مضمون فكرة الحياة الخاصّة العائلية ".

ومع ذلك، فبالرجوع إلى المادة الثامنة في فقرتها الأولى، يلاحظ أنّها تضمنت احترام كل من الحياة الخاصّة والعائلية والسكن والمراسلات، ولكل فرد يوجد على إقليم أي من الدول الأطراف في الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان بمعنى أنّ جميع مواطني الدولة التي يتم فيها خرق هذه الحقوق متساوون مع مواطني الدول الأخرى الأطراف في الاتفاقية، وحتى بين مواطني الدول غير الأعضاء فيها، طالما هم مقيمون في إحدى الدول الأطراف، ومن ضمنهم عديمو الجنسية الذين يوجدون على إقليم الدول الأطراف في الاتفاقية.

وفيما يتعلّق بالفقرة الثانية، فإنّها ترفض أي تدخل للسلطة العامة في كيفية ممارسة هذا الحق من طرف صاحبه، كما لا تجيز للسلطة ذاتها تقييد ممارسته، إلاّ إذا كانت النصوص التشريعية للدولة المعنية تجيز لها ذلك، وبما لا يتعدّى القدر الضروري لتحقيق الأهداف التي من أجلها سمح بالتدخل.

وهذه الفقرة تبيّن بوضوح أنّها تسمح للمشرع الوطني بممارسة حق التدخل في الحياة الخاصّة لأحد المواطنين في دولته، وذلك متى توفّر شرطان:

الشرط الأول: إذا كان هذا التدخل ينص عليه القانون ويسمح به.

الشرط الثاني: أن يكون هذا التدخل ضروريًا، في مجتمع ديمقراطي لحماية المصالح الاجتماعية المنصوص عليها في المادة 8 الفقرة نفسها، وتتمثل هذه المصالح الاجتماعية التي من أجلها يسمح القانون للسلطة العامة بالتدخل لحمايتها في: الأمن الوطني، الأمن العام، الرفاهية الاقتصادية للدولة، النظام ومنع الجرائم ، الصحّة، الآداب أو الأخلاق، وأخيرًا حقوق الغير وحرياتهم.

وتجب الإشارة إلى أنّ توفر الشرطين، أو عدم توفّرهما يخضع لرقابة دولية معهودة لكل من اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، واللجنة الوزارية للمجلس الأمريكي.

ولكن ما الحكم إذا وقع التدخل من شخص عادي أومن هيئة أو مؤسسة ليست لها هذه الصفة؟

أجابت على هذا السؤال لجنة خبراء المجلس الأوربي لحقوق الإنسان، فأفادت بأن هذا التدخل لا يكون مقبولا إلاّ في ظروف استثنائية وبما تقتضيه حالات الضرورة القصوى، وهو الأمر الذي لا يمكن تحديده إلاّ على ضوء الموازنة بين مصلحتين متعارضتين هما:

ضرورة حماية الحياة الخاصّة من جانب، والسبب الذي ينبغي التدخل من أجله من جانب آخر[105] ص 106، 107 وقد ذكرت اللجنة الأوربية الحالات التي يمكن فيها التدخل كما يلي:

- إذا كانت هناك علاقة تبعية خاصّة منصوص عليها قانونًا كتلك التي توجد بين الآباء والأبناء.
- عند ممارسة حرية الإعلام على النحو المقرر في المادة العاشرة من هذه الاتفاقية والمادة التاسعة عشرة من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية.
- إذا كان ثمّة مصلحة مشروعة ومرجحة تبرر مثل هذا التدخل.
- وأخيرًا يمكن أن يكون مثل هذا التدخل مقبولاً، إذا كان ثمّة موافقة صريحة أو ضمنية من صاحب الأمر أو إذا كان مطابقًا لعرف مقبول.
- صدور رضاء من المعني بالتدخل، أو إباحة الأعراف الدولية لهذه المسالة.

هذا وقد دعي في عام 1970 إلى مؤتمر دولي لحماية الحياة الخاصّة تحت رعاية المجلس الأوربي، وقد عني هذا المؤتمر بتحديد أثر الاتفاقية الأوربية على حقوق الإنسان[105] ص .79

2.2.1.1.2. الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان

قررت الدول الأمريكية الموقعة على هذه الاتفاقية تعزيز إطار المؤسسة الديمقراطية ونظام الحرية الشخصية والعدالة الاجتماعية، بناءًا على احترام حقوق الإنسان الأساسية، ومنها حماية حقه في الحياة الخاصّة، واحترامه، انطلاقًا مما نصّت عليه المادة 11 من الاتفاقية، بـما يلي :

- لكل إنسان الحق في أنّ يحترم شرفه وتصان كرامته.
- لا يجوز أن يتعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصّة أوفي شؤون أسرته أو منزله أو مراسلاته، ولا يتعرض لاعتداءات غير مشروعة على شرفه وسمعته.
- لكل فرد الحق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الاعتداءات.

يتّضح مما سبق أن هذه الاتفاقية، لا تستمد حمايتها لحق الإنسان في حياته الخاصّة من كونه مواطنًا في دولة، بل أنّها تستند في ذلك، إلى الصفات المميزة لشخص الإنسان، إضافة إلى أنّ هذه الاتفاقية تضمنت عددًا من الضمانات القضائية المتعلقة بإثبات أية تهمة ذات طبيعة جنائية.

وتناولت أيضًا حق الحماية القضائية بإقرارها حق كل إنسان في اللجوء إلى محكمة مختصة لحماية نفسه من الأعمال التي تنتهك حقوقه الأساسية المعترف بها في دستور دولته أو قوانينها، أو

المنصوص عليها في الاتفاقية حتى لو كان مرتكبو هذه الاعتداءات أشخاصًا يعملون في أثناء تأديتهم واجباتهم الرّسمية.

وهذه الاتفاقية لا تختلف في جوهرها عن المبادئ التي كان قد أقرّها ميثاق الأمم المتحدة، أو غيره من الإعلانات والدساتير السابقة، سواءً في أوربا أوفي الولايات المتحدة نفسها.

إلاّ أنّه على الرغم من أنّ هذه الاتفاقية تجيز للدول الأعضاء أن تضع بموجب القانون قيودًا على ممارسة تلك الحقوق والحريات لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة أو حالات الضرورة، مثل الحرب، أو الخطر العام، أو تهديد استقلال الدولة وأمنها، شريطة ألاّ تتعارض مع التزاماتها الأخرى بمقتضى القانون الدولي.

إلاّ أنّها أخرجت من حق الدولة وضع قيود لممارسة حق الإنسان في حياته الخاصّة، وحقوق الأسرة والحق في الاسم والتنقل، والمشاركة في الشؤون العامة والمساواة أمام القانون، والحماية القضائية.

وعلى غرار الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، فقد أنشأت الاتفاقية هيكلة مماثلة للهيكلة الأوربية فيما يخص الأجهزة التي تختص بضمان تطبيق نصوصها وهما: اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان.

وخلافًا للاتفاقية الأوربية أقرّت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان حق الأفراد في تقديم شكاوى إلى اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان ضد أية دولة عضو في منظمة الدول الأمريكية بغض النظر عن تصديقها لهذه الاتفاقية.

إلاّ أنه من المعلوم أن انتهاكات حقوق الإنسان، تعدّ من الممارسات الشائعة في دول أمريكا اللاتينية، وهذا الواقع يجعل من الصعب علينا القول بأن هذه الدول تحترم التعهدات التي قطعتها على نفسها عندما وقعت الاتفاقية المذكورة، التي لم تعد في أحسن الأحوال، سوى مجرّد إعلان نظري، يعدد هذه المبادئ من باب التمسك اسميًّا على الأقل، بهذه القيم الإنسانية الجوهرية[24] ص 169، 170.

2.1.2. المؤتمرات الدولية التي عنيت بدراسة الحق في الحياة الخاصّة

انعقدت عدّة مؤتمرات دولية لبحث موضوع الحق في الحياة الخاصّة وما يتعرض له من أخطار بسبب التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة، ونتجت عنها عدّة توصيات تتعلق بحماية هذا الحق، وقد انعقدت هذه المؤتمرات في أغلبها تحت مظلة الأمم المتحدة، سواء تلك التي انعقدت على المستوى العالمي أو على المستوى الإقليمي.

وسيتمّ تناول هذين النوعين من المؤتمرات الدولية مع توضيح ما نتج عنها من نتائج وتوصيات في مجال الحق في الحياة الخاصة.

1.2.1.2. المؤتمرات الدولية

نظرًا للانتهاكات الخطيرة التي كانت تلحق، ولازالت، بالحق في الحياة الخاصّة، انعقد عدد كبير من المؤتمرات لدراسة أهمية هذا الحق، بالنسبة للإنسان وكيفية المحافظة عليه وحمايته، وذلك، تصديًا للوسائل التكنولوجية التي ازدادت في السنين الأخيرة، وتأثيرها على الحياة الخاصّة.

وسيتم التطرق إلى أهم المؤتمرات في الفروع التالية:

1.1.2.1.2. مؤتمر طهران 1968

يعدّ هذا المؤتمر باكورة جهد الأمم المتحدة في ميدان حماية الحياة الخاصّة، في مواجهة التقدم التقني وحماية الأفراد وحرياتهم من خطر التعدي عليها، كما تصدّى هذا المؤتمر للمشكلات التي تتصل بأنشطة الأمم المتحدة، التي تهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وقد تركزت مهام المؤتمر على أمور ثلاثة رئيسية:

- تقييم التقدم في مجال حقوق الإنسان خلال العقدين الأخيرين منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[105] ص 80.
- تقييم فعالية الأساليب التي تستخدمها الأمم المتحدة في هذا الميدان[86] ص 88.
- وضع وإعداد برامج للتدابير الأخرى الواجب اتخاذها بعد احتفالات السنة الدولية لحقوق الإنسان[68] ص 6.

هذا، وقد اتخذ المؤتمر مجموعة من القرارات التي تناولت مختلف نواحي حقوق الإنسان، يعنينا منها القرار الحادي عشر الذي تبناه المؤتمر بالإجماع، في 12 ماي 1968، والذي يهدف إلى حماية حق الإنسان في حياته الخاصّة، وخاصّة بعد زيادة الأضرار والأخطار الناجمة بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي.

ومن بين توصيات المؤتمر[105] ما يلي:

- احترام الحياة الخاصّة للإنسان على ضوء الإنجازات المحققة في تقنيات التسجيل.
- حماية الشخص وسلامته البدنية والعقلية في ضوء الإنجازات المحققة في علم الأحياء والطب، والكيمياء الحيوية.
- الاستخدامات المتصلة بالإلكترونيات والتي قد تمس بحقوق الشخص والقيود التي يجب أن تفرض على استخدامها.
- وبصفة عامة، ينبغي إقامة التوازن بين التقدم العلمي والتكنولوجي وبين رقي الإنسانية في المجال الفكري والأخلاقي.

2.1.2.1.2. مؤتمر خبراء اليونسكو لدراسة الحق في الحياة الخاصّة

اجتمع خبراء اليونسكو في باريس في الفترة من 19 إلى 23 جانفي سنة 1970 وترجع أساب اهتمام هيئة اليونسكو بصفة خاصّة بمسألة الحياة الخاصّة، إلى تعقّد هذا الموضوع من ناحية، وتعدد المشكلات المتصلة به من ناحية أخرى، وكذا وجود التعارض بين الحياة الخاصّة من جانب والمصلحة العامة من جانب آخر، أي بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع، كلّها مسائل تقتضي ضرورة البحث لإيجاد العلاج الملائم لما للمسألة من أهمية، وقد جاءت هذه الملاحظات في بداية أشغال المؤتمر والتي تعلقت بالمادة الثانية عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أهمّها:

- صعوبة تعريف الحق في الحياة الخاصّة، على المستوى العالمي باعتبار أنّها مسألة نسبية، ترتبط بالمستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي في كل دولة.
- عدم إمكانية عزل الفرد من الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه.
- ضرورة الاعتراف بالحق في الحياة الخاصّة، مع ترجيح مصلحة المجتمع على حق الفرد في الحياة الخاصّة.
- ضرورة توفير ضمانات قوية لحماية هذا الحق، وخاصّة بعد اتساع نطاق تدخل الدولة ومما طرأ من تطور علمي وتكنولوجي، والآثار السلبية الناتجة عنها، وكذا من أساليب الانتهاكات العديدة للحياة الخاصّة للأفراد الصادرة من طرف الموظفين الإداريين في القطاع العام.
- يجوز اتخاذ بعض الإجراءات المقيدة لممارسة الحق في الحياة الخاصّة، شريطة أن يكون ذلك محدودًا مِؤقتًا، مع بقاء المحافظة على الكرامة الإنسانية ثابتة[86] ص 90.

وقد أوصت هيئة اليونسكو بمجموعة من التوصيات الخاصّة بحماية الحق في الحياة الخاصّة، ومن أهمها:

- العمل على إصدار مجموعة من المواثيق الأخلاقية الخاصّة بمهنة الصحافة.
- العمل على إجراء حصر البحوث، التي قامت بها الهيئات غير الحكومية، والجامعات بشأن حماية الحياة الخاصّة، ودراستها، واستخلاص القواعد منها لتأخذ صفة العمومية.
- على اليونسكو مبادرة عقد اجتماع لوكالات الأمم المتحدة المعنية بمشكلة الحق في الحياة الخاصّة، لتنظيم وتنسيق برامجها في هذا الشأن.
- ضرورة القيام بدراسات تهدف إلى تقييم القوانين التي يكون لها تأثير على الحق في الحياة الخاصّة، ومن المفيد أن تمتد الدراسات إلى المستوى الإقليمي المحلي.
- العمل على استخدام وسائل التعليم المختلفة بقصد ترشيد المواطنين وإعلامهم على النحو الذي يمكنهم من التعرف على حقهم في الحياة الخاصّة[4] ص 97.

- قيام هيئة اليونسكو بتنظيم مؤتمرات للبحث في كل ما يتعلق بالحق في الحياة الخاصّة.

3.1.2.1.2. المؤتمر الدولي لحماية حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية (هامبرج 1979)

في عام 1979 وفي الفترة من 16 إلى 22 سبتمبر عقدت الجمعية الدولية لقانون العقوبات المؤتمر الدولي الثاني عشر بهامبرج بألمانيا الغربية آنذاك، والخاص بحماية حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية.

وقد تضمنت بعض أعمال المؤتمر كثيرًا من البحوث والتقارير، التي أعدها خبراء مختصّون في المجال القانوني من دول العالم المختلفة، والتي تصدت لبعض المشاكل الرئيسية في الإجراءات الجنائية، منها:

- فكرة قرينة البراءة ومضمونها ونتائجها.
- فكرة المساواة في الحقوق والإجراءات بين أطراف الدعوى الجنائية.
- المدة التي تستغرقها إجراءات الدعاوى المختلفة[93] ص 115.
- المبادئ الأساسية في الإثبات الجنائي وحق المتهم في الصمت وتشمل:
- ضوابط الحبس والقبض.
- احترام حقوق الدفاع.
- مراعاة كل من المجني عليه والمجتمع.

وقد انتهى المؤتمر إلى التركيز على قواعد هامة وهي:

- رفض أدلّة الإثبات المتحصّلة بوسائل غير مشروعة، عن طريق الاعتداء على حقوق الفرد، كالحق في الحياة الخاصّة، مثل التعذيب، واستخدام الأساليب اللاّإنسانية التي تحط من الكرامة.
- عدم قبول أدلّة الإثبات ولو كانت صحتها مؤكدة، والتي تمّ الحصول عليها بطرق غير شرعية[105] ص 89.
- لا تؤسس الإدانة على مجرّد الاعتراف من المتهم، بل يجب أن تتوفر الأدلّة المدعمة لارتكاب الجريمة[98] ص 37.

2.2.1.2. المؤتمرات الإقليمية

لقد حظي موضوع الحق في الحياة الخاصّة بالاهتمام البالغ، لأهميته على المستوى الإقليمي أيضًا، وذلك، بانعقاد عدّة مؤتمرات محلية متبنية إياه بالدراسة والبحث، وستقدم هذه المؤتمرات في الفروع الآتية:

1.2.2.1.2. أهم المؤتمرات الإسلامية وغير الإسلامية

هناك مجموعة من المؤتمرات التي انعقدت، لبحث مسألة الحق في الحياة الخاصّة سواءً في الدول الإسلامية، أوفي غيرها على المستوى العالمي، والتي ستختار الأهم منها.

أولا: المؤتمر الإسلامي لحقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية. (النيجر 1978)

انعقد هذا المؤتمر في شهر جوان من سنة 1978، للدفاع عن حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية، على ضوء التطورات الحديثة على المستوى الدولي، وما أدت إليه من انتهاك، لحقوق الإنسان، ومنها الحق في الحياة الخاصة. وبعد أن ابرز هذا المؤتمر ما للشريعة الإسلامية من منزلة رفيعة في النص على حقوق الإنسان ، وفضل السبق في حمايتها، اصدر عدة توصيات أهمها[120] ص 15.

- تكوين لجنة تتولى وضع وثيقة إسلامية، تتولى شرح حقوق الإنسان وحرياته المستمدة من الشريعة الإسلامية، كما وردت في القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وسيرة الخلفاء الراشدين[83] ص 118، من بينها الحق في الحياة الخاصة، وإلزامية احترامه وحمايته، ووجوب المطالبة به وبتطبيقه، وواجب الوفاء به.

- تكوين لجنة إسلامية تكون مهمتها الإسهام في رعاية حقوق الإنسان دون اعتبار لدينه أو محل إقامته[93] ص 118، وذلك في حدود إمكانية الدول الإسلامية وبالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة[86] ص 91.

ثانيا: مؤتمر دول الشمال الأوربي : (ستوكهولم 1967)

انعقد مؤتمر دول الشمال الأوربي في ستوكهولم برعاية اللجنة الدولية للقانونيين في 22، 23 ماي 1967 وقد حضره مندوبون من أمريكا وبريطانيا والهند واليابان والدنمارك وإسلندا والسويد والنرويج، وبعد أن قام المؤتمر بتعريف الحياة الخاصة،وتسليط الضوء على مجموعة من المشاكل الحساسة،والمتعلقة بالتطور التكنولوجي، وما حمله من صور معقدة، من الاعتداءات على الحياة الخاصة، والتي تتمثل في:

- عجز وسائل الحماية التقليدية للحق في الحياة الخاصة، عن مواجهة الاعتداءات بالوسائل الحديثة.

- قصور التشريعات الوطنية عن إيجاد وسائل ناجعة لحماية الحياة الخاصة، نظرا لصور من الانتهاكات التي لم تكن متوقعة.

وقد أصدر المؤتمر مجموعة من التوجيهات تتعلق بحرمة الحياة الخاصة أهمها:

- أن الحق في الحياة الخاصة شأنه شأن أي حق من حقوق الإنسان يجب أن يتمتع بضوابط وحدود.

- ضرورة تقوية وسائل حماية الحياة الخاصة التقليدية التي لم تعد تتواءم مع التطور العلمي والتكنولوجي الحديث وما سببه من اعتداءات جديدة لم تكن في الحسبان.ووضع التشريعات التي تناولت وسائل العلاج الجزائية التقليدية.

- ينبغي فرض قيود على حرمة المسكن وتفتيش الشخص وممتلكاته.

- حماية الفرد من التطفل على وحدته وعزلته عن طريق استخدام وسائل المراقبة والترصد والتجسس، مع إتاحة الفرصة للمتضرر بطلب وقف أسباب التطفل.

- إتاحة الفرصة لرفع دعوى جنائية ومدنية في حالة التصنت المتعمد على المحادثات التليفونية الخاصة بين الأشخاص دون موافقة أطراف الحديث، مع الدعوة إلى تجريم استخدام الوسائل العلمية الحديثة والأجهزة الإلكترونية لاستراق السمع على الأحاديث الهاتفية.

- عدم الاعتراف بما تم الحصول عليه بطرق غير مشروعة من معلومات أو صور أو تسجيلات مع إتاحة الفرصة للمتضرر والمجني عليه برفع دعوى، وطلب وقف الاعتداء، والحكم بالتعويض[93] ص 116.

توصيات اللجنة الأوربية للقانونيين:

أوصت هذه اللجنة التي انبثقت عن المؤتمرات السالفة الذكر، إمعانا في حماية الحياة الخاصة بالآتي:

- ينبغي وضع نصوص تقضي باعتبار التصنت المتعمد دون موافقة أطراف الحديث يعاقب عليها جنائيا ومدنيا، والأمر ذاته بالنسبة للاستخدام غير المشروع للوسائل التكنولوجية الحديثة وبصفة خاصة الأجهزة الإلكترونية.

- وبشأن التسجيل خلسة أو التصوير الذي يتم بشكل سري وغير متوقع، يلزم النص قانونيا على عدم مشروعية هذه الأساليب[93] ص 117.

ثالثا: البيان العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام (باريس 1981)

اجتمع المجلس الإسلامي الدولي في باريس، في سبتمبر 1981، قدمت فيه فئة من مفكري العالم الإسلامي، وقادة الحركات الإسلامية بتحرير هذه الوثيقة التي تتضمن حقوق الإنسان، وفقًا للنظام الإسلامي المستمد من كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام.

وفي يتعلق بالحق في الحياة الخاصة، تعرض له البيان في نقطتين:

- النقطة الثامنة: حق الفرد في حماية سمعته.

ورد تحت هذه النقطة، أن عرض الفرد حرمة لا يجوز انتهاكها "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا "[181] ص 177.

كما يحرم تتبع عوراته، ومحاولة النيل من شخصيته وكيانه الأدبي.

-النقطة الثانية والعشرين: تحت عنوان حق الفرد في خصوصياته.

وقد ورد خلالها أن " أسرار البشر إلى خالقهم وحده، وخصوصياته حِمَى لا يحل التّسور عليه".

2.2.2.1.2. الحق في الحياة الخاصة في الوطن العربي

أولت الدول العربية اهتمامًا كبيرًا سواء من الناحية الرسمية أو القانونية، لموضوع حقوق الإنسان، ومنها الحق في الحياة الخاصة، ويتم التطرق إلى ذلك على النحو التالي:

أولا: الميثاق العربي لحقوق الإنسان:

- المشروع الأول:

عقد أول مؤتمر عربي لحقوق الإنسان في بيروت من 2 إلى 10 ديسمبر 1968، من نتائجه إعداد مشروع في الموضوع سنة 1971، إلا أن هذا الأخير لم ير النور، لعدم تقديم اغلب الدول العربية تعليقاتها الخاصة به.

وفي 24 ماي من عام 1982، عهد إلى لجنة من خبراء القانون الدولي بتكليف من الجامعة العربية إعداد مشروع جديد[86] 23. إلا أن مجلس الجامعة العربية اصدر قرارا بتأجيل البت فيه، وذلك تحت رقم 4458، في الدورة المنعقدة في تونس سنة 1985، في انتظار انتهاء منظمة المؤتمر الإسلامي من دراسة مشروع إعلان حقوق الإنسان في الإسلام.

وكان هذا المشروع يتكون من ديباجة واثنتين وأربعين مادة، ومن بين الحقوق التي نصت عليها الحق في الحياة الخاصة.

- المشروع الثاني:

قامت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بدراسة مشروع الميثاق العربي، وذلك للمرة الثانية في 1992/01/16، ووافقت اللجنة القانونية الدائمة عليه، بعد تقديم الدول العربية ملاحظاتها حول محتوياته، في اجتماعها من 3 إلى 5 سبتمبر 1994، وتمت على اثر ذلك، دعوة الدول العربية للتصديق عليه، إلا أن هذه الأخيرة امتنعت عن التصديق عليه قبل 2001.

ويحتوي المشروع الثاني على ديباجة و43 مادة، وقد نصت المادة 17 منه على أنّ " للحياة الخاصة حرمتها، والمساس بها جريمة، وتشمل هذه الحياة خصوصيات الأسرة، وحرمة المسكن، وسرية المراسلات وغيرها من وسائل الاتصال الخاصة".

وقد قام مجلس الجامعة بدعوة الدول العربية إلى تحديثه، وهذا في جوان 2003، بمشاركة خبراء في حقوق الإنسان وفي القانون. وقد تمت دعوة الدول العربية إلى الإسراع في التصديق عليه، بعد تحديثه، بمساعدة هيئة الأمم المتحدة من اجل الوصول إلى تحقيق هذا العمل وإبرازه إلى الوجود.

- الميثاق العربي لحقوق الإنسان في صيغته النهائية:

اقر مجلس الجامعة العربية، على مستوى القمة، وفي دورته العادية السادسة عشرة، المنعقدة في تونس يومي 22، و23 ماي 2004، الميثاق العربي لحقوق الإنسان في صيغته النهائية، ويتكون من ديباجة وثلاثة وخمسين مادة .

وفيما يتعلق بالحق في الحياة الخاصة في هذا الميثاق، فقد جاء في نص المادة 21 منه ما يلي:

- "لا يجوز تعريض أي شخص على نحو تعسفي أو غير قانوني للتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته أو التشهير بمس شرفه أو سمعته ".

-" من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس ".

ثالثا: مؤتمر الإسكندرية 1987.

انعقد مؤتمر الإسكندرية حول الحق في الحياة الخاصة، في الفترة مابين 4و6 جوان 1987، في مدينة الإسكندرية بمصر، بمشاركة عدد كبير من أساتذة القانون ورجال القضاء بالإضافة إلى الصحافيين. وقد خرج هذا المؤتمر بمجموعة من التوصيات المتعلقة بالحق في الحياة الخاصة، منها:

تعريفه للحياة الخاصة بأنها:

"هو حق الشخص في أن يحترم الغير كل ما يعد من خصوصياته مادية كانت أم معنوية أو تعلقت بحرياته، على أن يتحدد ذلك بمعيار الشخص العادي، وفقا للعادات والتقاليد والنظام القانوني القائم في المجتمع ومبادئ الشريعة الإسلامية ".

- ويسري التعريف الوارد في الفقرة السابقة على الشخص الاعتباري في حدود ما يتفق وطبيعته والغرض الذي أنشئ من أجله.

2.2. الحماية التشريعية الوطنية للحق في الحياة الخاصة

توصلت التكنولوجيات الحديثة إلى استحداث وسائل ذات تقنية متقدمة ، وبقدر ما كان أثرها ايجابيا في سرعة نقل المعلومات، واستخدامها في المعاملات، كان لها تأثيرها السلبي على الحياة الخاصة للأشخاص، من خلال نوعية الجرائم غير المألوفة، مقارنة بالجرائم التقليدية، وهو ما دفع المشرعين إلى بسط حماية أكثر فعالية لمواجهة الاعتداءات، التي تلحق الحق في الحياة الخاصة، وذلك، من خلال الحماية الدستورية والمدنية والجنائية.

وعليه ، يتم التعرض لهذه الأنواع من الحماية في مباحث ثلاثة فيما يلي:

المبحث الأول: الحماية الدستورية .

المبحث الثاني: الحماية المدنية .

المبحث الثالث: الحماية الجنائية.

1.2.2.الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة

اهتم المجتمع الدولي، بحماية الحياة الخاصة، نظرا، للخطورة التي تضاعفت بداية من منتصف القرن الماضي خاصة، على حقوق الإنسان، وهذا الاهتمام بقدر ما أولى من عناية على مستوى الهيئات الدولية، وصولا إلى المؤتمرات الدولية، والإقليمية، انعكس، على مستوى التشريعات الوطنية، من خلال تضمين الدساتير لنصوص تحمي الحق في الحياة الخاصة. وفيما ياي عرض للحماية الدستورية لهذا الحق في كل من فرنسا ومصر والجزائر، في المطالب التالية:

1.1.2.2. الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة في فرنسا

وردت الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصة، ضمن حماية باقي الحقوق الأخرى، وأطلق عليها المشرع الفرنسي عبارة " الحريات العامة". وقد اهتم الدستور الفرنسي الأول الصّادر سنة 1791[340] بأن وضع في مقدمته، نص إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي صدر عن الثورة الفرنسية سنة 1789، وقد تضمن حق كل فرد في أن يفعل ما لا يضر بالآخرين، ولا يخضع في ممارسته لحرياته الطبيعية لأي قيد، إلاّ من أجل تمكين أعضاء الجماعة الآخرين من ممارسة حقوقهم ، وهذه لا تفرض إلا بقانون يصدر من البرلمان[70] ص 78 .

هذا ما صنعه دستور 1791، وما ورد فيه، بيد أن الدساتير الفرنسية اللاحقة، لم تنص في مقدمتها على حقوق الإنسان، بينما نصت عليها في صلبها بوصفها حقوقا أساسية تحدد العلاقة بين الفرد والدولة. وقد لوحظ أن مقدمة الدستور الصادر في 27 أكتوبر 1946، جاء فيها ما يؤكد حرص واضعيه على منح نصوص إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر سنة1789 " نفس القوة التي تتمتع بها المبادئ الأساسية المنصوص عليها في صلب الدستور وبوجه خاص في زماننا الحالي".

ونظرا لغموض هذه المقدمة، التي يتعذر الوقوف على المضمون الحقيقي لها ، فقد ظهر في مجلس الدولة الفرنسي اتجاهان ، أحدهما ينكر القيمة الدستورية لمقدمة الدستور ، والآخر يعطيها ذات القيمة الدستورية ، فلم تعد في نظره مجرد فكرة خيالية تستند إلى التفكير المثالي، وإنما انتقلت إلى مجال الحماية القانونية، وأصبحت ذات قيمة يتمتع بها الأفراد في مواجهة السلطة[111].

ولمّا صدر دستور 4 أكتوبر 1954، نصّ في مقدمته على أن: "الشعب الفرنسي يعلم بصفة رسمية مدى تمسكه بحقوق الإنسان". كما نص في المادة السادسة منه بشكل مطلق ودون تمييز بين نصوص الدستور ومقدمته، على أن المجلس الدستوري يفصل في مدى دستورية القوانين.

وقد استقر كل من المجلس الدستوري، ومجلس الدولة، على الاعتراف بالقيمة القانونية لمقدمة دستور1958، واستقر على ذلك، إذ تدخل في حالات عديدة، لتصحيح القوانين العادية التي كانت تخالف نصوص الدستور، في مجال الحق في الحياة الخاصّة.

وبذلك، أقرّ المجلس الدستوري في جانفي 1977 دستورية الحرية الفردية، وذهب الفقه في تفسير ذلك، إلى أنّ مفهوم الحرية الفردية يتسع للحق في الحياة الخاصّة، استنادًا إلى أن الحق في أسرار الحياة الخاصّة يعدّ من قبيل الحرّيات الفردية. واستخلص الفقه رأيه هذا من اتجاه المجلس الدستوري، إلى عدم أحقية مأموري الضبط القضائي أو أحد مساعديهم، بناءً على أوامرهم، بدخول السيارات الخاصّة بقصد البحث عن الجرائم، أو منعها، وقضى المجلس الدستوري بعدم دستورية هذا النص، ممّا يعني أن المجلس الدستوري يحمي الحياة الخاصّة للأفراد، وينطبق ذلك، على المسكن أيضًا بطبيعة الحال.

ثمّ توالت قرارات المجلس الدستوري التي أقرّ فيها احترام الحق في الحياة الخاصّة، من ذلك قراره الصادر في 1983/12/29، الذي أكد فيه على ضرورة احترام الحق في عدم انتهاك حرمة المسكن، إلى جانب العناصر الأخرى للحرية الفردية، يشمل حرمة المسكن، وجميع الحقوق الأساسية للفرد، ومنها الحق في أسرار حياته الخاصّة، والذي يميّز هذا القرار عن قرار 12 جانفي 1977 هو اعتراف المجلس الدستوري صراحةً بأحد عناصر الحرية الشخصية[68] ص80.

ثمّ صدر قرار آخر من المجلس الدستوري، في 22 أفريل 1997 أكد فيه أنّ الحق في احترام الحياة الخاصّة يعدّ أحد العناصر، أو المكونات التي تقوم عليها الحرية الشخصيّة، وأن الإنكار الخطير للحق في احترام الحياة الخاصّة، سواء بالنسبة للأجانب أو المواطنين يمثل اعتداء على حريتهم الشخصيّة.

كما ألحق المجلس الدستوري، الحياة الأسرية والعائلية بالحياة الخاصّة، فتحدث عن الاعتداء المفرط أو الزائد على الحق في احترام الحياة الأسرية أو الخاصّة.

وترتيبًا على هذه الطبيعة الدستورية للحريات الفردية واعتبار الحق في الحياة الخاصّة واحدًا من عناصر هذه الحرية، فقد سار المشرع الجنائي الفرنسي على هدى الدستور وكفل للحق في الحياة الخاصّة حماية قوية وفعّالة، إذ جرّم أفعال الاعتداء على هذا الحق سواء في ظل قانون العقوبات القديم أو الجديد، الذي أورد فيه ذات الأحكام في القانون القديم مع إجراء بعض التعديلات عليها والتي سيتم تناولها بالتفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل.

كما لم يتخلف المشرع المدني من إتباع نفس المنهج الدستوري، وسجّل في سابقةٍ لا مثيل لها تأكيدا للحق في حرمة الحياة الخاصّة، حيث اعترف المشرع بالحق في الحياة الخاصّة صراحة في المادة التاسعة من القانون المدني فنصّ على أنّ لكل شخص الحق في الحياة الخاصّة، وهذا الاعتراف ينصب على الحق في الحياة الخاصّة بصفة عامّة أيًّا كان مظهرها.

وإذا كانت الدساتير والتشريعات المختلفة قد اعترفت بضرورة حماية بعض الأمور التي تدخل في نطاق الحياة الخاصّة، إلاّ أنّ حماية هذه الحياة لم تقرر بشكل عام كفكرة مستقلة قائمة بذاتها إلاّ بصدور المادة التاسعة من القانون المدني عام 1970.

وللإشارة، كان مشروع تنقيح القانون المدني الفرنسي الذي نشر في سنة 1965 لبعض المواد في الباب الخاص بالحقوق الشخصية لها صلة مباشرة بحماية بعض جوانب الحياة الخاصّة، ومع أنّ هذا المشروع ظلّ حبيس الأدراج ولم يصدر في صورة قانون ملزم إلاّ أنّه ساهم إلى حدّ كبير في تطوير النظرة العامّة لمفهوم الحقوق الشخصية، وكان بمثابة تمهيد لإصدار قانون رقم 70-643 المؤرخ في 17 جويلية 1970 الذي اعترف بالحق في الحياة الخاصّة على وجه مستقل[86] ص 56.

وقد ساير المشرع بهذا النص موقف القضاء الذي لعب دورًا هامًا في تحقيق ذاتية الحق في الحياة الخاصّة، وتقرير كيانه وتحديد طبيعته وحدوده، بل وفي مجال الحماية القانونية المناسبة، كما سيأتي شرحه لاحقًا في الفصل الثالث القادم.

2.1.2.2. الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصّة في مصر

اهتمت دساتير مصر المتتالية بحماية الحق في الحياة الخاصّة، بدءًا من دستور 1923 الصّادر في العهد الملكي، حيث نصّت المادة 11 منه على أنّه " لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغراف والاتّصالات التليفونية إلاّ في الأحوال المبينة في القانون " ونفس الدستور نصّ على كفالة الحرية الشخصية في المادة الرابعة وعلى حرمة المسكن في المادة الثامنة، حيث نصّت على أنّ: " للمنازل حرمة فلا يجوز دخولها إلاّ في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ".

وانتقل نصّ المادة 11، كما جاء في دستور 1923، إلى دستور 1930، وظلّ هذا الأخير يضفي حماية على المحادثات التليفونية، غير أنّ عدم استقرار الحكم في مصر في الفترة التالية لصدور هذا الدستور لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية ودولية، أدّى إلى عدم تهيئة الجو الملائم لتطبيقه تطبيقًا سليمًا في أغلب الأحوال[86] ص 58.

وما يقال عن الدستورين السابقين 1923 و1930 يمكن أن يقال أيضًا بالنسبة للدساتير والإعلانات الدستورية التي صدرت بعد ثورة 1952، حيث تضمنت هي الأخرى بنص تطبيقات الحق في الحياة الخاصّة دون أن تعترف به كحق مستقل، ومن أمثلة ذلك، ما نصّت عليه المادة الثالثة من

الإعلان الدستوري الصادر في 10 فيفري 1953 من أنّ: " الحرية الشخصية وحرية الرأي مكفولتان في حدود القانون وللمنازل حرمة وفق أحكام القانون ".

إلى أنّ دستور 23 جوان 1956 والذي نصّ في المادة الرابعة على حرمة المسكن، ونصّ في المادة 42 منه على أن " حرمة المراسلة وسريتها مكفولتان في حدود القانون ".

وباتحاد مصر وسوريا في دولة واحدة، وإعلان الجمهورية العربية المتحدة صدر الدستور المؤقت في 5 مارس 1958، إلاّ أنه كان مجرد امتداد لدستور 1956.

بعد ذلك صدر الإعلان الدستوري في 27 سبتمبر 1962 الذي نصّ في المادة 11 على أنه " لا تنتهك سرية المراسلات ".

وسار الدستور المصري لسنة 1964 على نهج دستور سنة 1956 ودستور 1962 بإغفاله النص على كفالة حرمة المحادثات التليفونية.

والملاحظ أنّ كل الدساتير المصرية السالفة الذكر لم تتضمن أي ذكر أو حماية صريحة لحرمة الحياة الخاصّة، كما أنّ الحماية الدستورية لحرمة الأحاديث الخاصّة لم تنتقل إلى القانون الجنائي إلاّ بعد صدور الدستور المصري لسنة 1971.

أمّا الدستور المصري الصادر في 11 سبتمبر1971، والذي جاء معبرًا عن إرادة الشعب في تحقيق مبدأ سيادة القانون، واستعادة حقوقه الطبيعية وحرياته الأساسية التي انتهكت في السابق كحق مستقل، وبذلك يكون هذا الحق قد ارتفع إلى مصاف الحقوق الدستورية التي لا يجوز المساس بها، أو الاعتداء عليها سواء من قبل الأفراد أو الدولة.

فقد نصّت الفقرة الأولى من المادة 45 من الدستور على حرمة الحياة الخاصّة، إذ جاء فيها أن: " لحياة المواطنين الخاصّة حرمة يحميها القانون ".

ولم يكتف المشرع الدستوري بإقرار هذا المبدأ العام، بل أورد له بعض التطبيقات، ومن تلك التطبيقات، ما ورد في الفقرة الثانية من ذات المادة السابقة بقولها:" وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمتها، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو رقابتها إلاّ بأمر قضائي مسبب ولمدة محدودة وفقًا لأحكام القانون".

ومن التطبيقات الأخرى التي وردت في الدستور في موضوع الحياة الخاصّة، ما نصّت عليه المادة 43 من أنّه " لا يجوز إجراء أي تجربة طبية أو علمية على إنسان بغير رضائه الحر"، وما نصّت عليه أيضًا المادّة 44 من أن " للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلاّ بأمر قضائي مسبب وفقًا لأحكام القانون". وكذلك ما نصّت عليه المادة 46 من أنّ " حرمة العقيدة مكفولة".

وتدعيمًا للحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصّة، فقد نصّت المادة 57 على أن " كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصّة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي

يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتكفل الدولة تعويضًا عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء".

ويلاحظ على هذا النص، أنّه اكتفى بتقرير مبدأ تجريم الاعتداء على الحقوق والحريات، تاركًا للقوانين واللوائح تحديد نوع الجرائم والعقوبات التي توقع نتيجة ارتكاب هذه الجرائم.

كما جاء النص عامًا ليشمل تجريم أفعال الاعتداء سواءً وقعت من السلطات العامة أو وقعت من الأفراد.

وقد رأى المشرع الدستوري، عدم سقوط الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عن الجرائم والاعتداءات التي تقع على الحقوق والحريات الشخصية، ومنها الحق في الحياة الخاصّة، وذلك، نظرًا لجسامة تلك الجرائم والاعتداءات وما تنطوي عليه من خطورة خصوصًا إذا وقعت من رجال السلطة العامة الذين يتجاوزون حدود سلطاتهم بانتهاك حقوق الأفراد وحرياتهم أثناء القيام بوظائفهم كما حدث في الفترة السابقة على صدوره في سنة 1971[86] ص 61.

إضافةً إلى ذلك، فقد أورد هذا النص مبدأ هامًا هو مسؤولية الدولة عن تعويض المجني عليه إذا كان مرتكب الجريمة هو أحد موظفيها، سواءً من السلطة التنفيذية أومن السلطة القضائية، وفقًا للرأي الراجح في فقه القانون الإداري[121] ص 24.

وتأكيدًا لمبدأ مسؤولية الدولة عن الاعتداءات التي تقع من موظفيها، نصت المادة 41 من الدستور على أن " الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس " كما قررت المادة 42 مبدأ مؤدّاه أن الاعتداء على خصوصية الفرد بانتزاع اعترافه أو شهادته تحت تأثير التعذيب أو التهديد هو اعتداء على حريته الشخصية المتمثلة في سلامة بدنه، وهو ما سيتتبع بطلان ما يصدر عنه من أقوال تحت وطأة ذلك. ولهذا السبب حظرت المادة 43 إجراء أي تجربة طبية علمية على أي إنسان بغير رضائه الحر، معتبرة مثل هذا الاعتداء من قبيل الاعتداء على الحق في الحياة الخاصّة[86] ص 60.

الاتفاقية الأوربية لحماية الأفراد من المعالجة الإلكترونية للمعلومات الشخصية

تهدف هذه الاتفاقية إلى ضمان حق كل شخص طبيعي في أيّة دولة مهما كانت جنسيته أو مكان إقامته، واحترام وحماية الحق في الحياة الخاصّة في مواجهة تكنولوجية معالجة المعلومات الشخصية، حيث ساهمت عن طريق الدور الهام الذي لعبه المجلس الأوربي في حماية الحياة الخاصّة للأشخاص، والبيانات الشخصية.

وقد قدم المجلس مجموعة من التوصيات بذلك، في 8 ماي 1979، وفي 23 سبتمبر 1980 أقرّ المجلس التوصية الخاصّة بحماية تدفق ونقل المعلومات ذات الصبغة الشخصية بين الدول الأعضاء.

وتحظى هذه الاتفاقية بأهمية بالغة بفعل إلزامية أحكامها، واقتصار نطاق تطبيقها على الأشخاص الطبيعيين فقط، كما تسري أحكامها على القطاعين العام والخاص.

ولوجود التباين الواسع في القوانين واللوائح والقرارات الإدارية الوطنية، في الاتحاد الأوربي، قدمت عدة توصيات خاصّة بحماية البيانات، كي تلتزم الدول الأعضاء بوضع تشريعاتها الخاصّة على ضوء هذه الاتفاقية.

ويمكن إجمال هذه التوصيات فيما يلي:

- أن تكون البيانات التي يجري جمعها وتخزينها في بنوك المعلومات صحيحة ودقيقة.
- أن يكون الحصول على هذه البيانات قد تمّ بطريقة مشروعة.
- أن تكون مدة حفظ هذه البيانات محدّدة.
- عدم إفشاء أو استعمال البيانات في غير الأهداف التي خصّصت لها .
- توفير الحماية الأمنية الكافية من الناحية.
- منح الشخص حق الاطلاع على البيانات الخاصّة به وتصميمها وتعديلها أو محوها متى كانت باطلة، أو تمّ الحصول عليها بطريقة غير مباشرة.
- اتخاذ ما يجب من الاحتياطات ضدّ التعسف أو سوء الاستخدام لمثل هذه البيانات.
- تحديد الجهات والأشخاص المرخص لهم الوصول والإطّلاع على تلك البيانات، وإخضاعهم لقيد الالتزام بالسر المهني.

ج- أن تكون السياسة العامة للتطوير والتطبيق والحفظ المتعلقة بالبيانات ذات الطبيعة الشخصية معلنة ومتاحة معرفتها والاطّلاع عليها من الجميع.

د- مساءلة الأشخاص والجهات المرخص لها للوصول والاطّلاع على البيانات في حالة تجاوز أي من الإجراءات التي تكفل حماية البيانات ذات الصّفة الشخصية، ومنها بطبيعة الحال البيانات المتعلقة بالحق في الحياة الخاصّة[222] ص 356، 359.

وإلى جانب هذه الاتفاقية التي تعدّ ملزمة في أحكامها، والتي كان لها الأثر الكبير في كفالة حماية البيانات الشخصيّة نظرًا لما تحمله هذه البيانات من مخاطر تهدّد الحق في الحياة الخاصّة.

وللأهمية التي سبق ذكرها، صدر العديد من التوصيات بشأن توسيع نطاقها، بحيث تشمل حماية البيانات الطبية الشخصية والمستعملة للبحوث العلمية والإحصائية، والقانونية.

3.1.2.2. الحماية الدستورية للحق في الحياة الخاصّة في الجزائر

إنّ الحق في حرمة الحياة الخاصّة كان محل اهتمام المشرع الجزائري، كغيره من المشرعين الآخرين، حيث اعتنى به عنايةً بالغة، وذلك من خلال النص عليه في مختلف الدساتير التي عرفتها الجزائر منذ تاريخ استقلالها.

- ففي الدستور الصّادر في 8 سبتمبر 1963، الذي اهتمّ في الأساس ببناء وتنظيم مختلف مؤسّسات الدولة الجزائرية آنذاك، نظرًا للظروف الخاصّة والمتميّزة التي كانت عليها الجزائر، كدولة فتية، تخلصت من الاستعمار الذي جثم على صدرها قرن واثنتين وثلاثين سنة من الزمن.

ومع ذلك، رأى أن الأمر لا يستقيم ببناء مؤسّسات الدولة وهياكلها، دون حماية حقوق مواطنيها، فنصّ على أحد عناصر الحياة الخاصّة، وهو المسكن، وذلك في المادّة 114 منه التي نصّت على أنه: " لا يجوز الاعتداء على مقر السكن، كما تضمن سريّة المراسلة لسائر المواطنين".

- كما ورد النص على هذا الحق، في دستور 1976، الصّادر بالأمر رقم 76-97 بتاريخ 22 نوفمبر 1972، في الفصل الرابع منه، تحت عنوان الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن، وذلك في المادّة 39 منه في فقرتها الأولى، التي ورد فها أن: " الحريّات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة ". هذا فيما يتعلّق بحقوق المواطن وحمايتها بصفة عامّة.

أمّا عن الحياة الخاصّة، فقد ذكرها صراحة في الفقرة الأولى من المادّة 49، التي نصّت على أنه: " لا يجوز انتهاك حرمة الحياة الخاصّة للمواطن وشرفه ويحميهما القانون ".

بذلك، يكون المشرع الدستوري الجزائري قد أضفى حرمة الحياة الخاصّة، قيمة دستورية عليا، كما أورد عددًا من حقوق المواطن، والتي ضمن لها الحماية، كما هو الأمر بالنسبة لسرية المراسلات والمحادثات التي أوردتها المادة 49 في فقرتها الثانية، إلى جانب حرمة المسكن في المادة 50 منه.

ونصّت المادة 48 من هذا الدستور على ضمان الدولة عدم انتهاك حرمة الشخص، وقرّر الدستور عقوبة لمن ينتهك حقوقه وحرياته والمساس بكيانه الجسدي أو المعنوي، في المادة 71 فقرة 1 مع ضمان الدولة مساعدة المواطن، بهدف الدفاع عن حريته وحرمة شخصه، المادة 71 فقرة 2 منه.

وبصدور دستور 1 مارس 1989، الذي تميّز عن سابقيه، بأن أورد حماية أكبر للحق في الحياة الخاصّة، إلى جانب بقية الحقوق، وذلك في المادة 31 فقرة أولى منه التي قررت بأن: "الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة " وتضيف الفقرة الثانية من ذات المادّة " ويحظر أي عنف بدني أمعنوي ".

أمّا في حالة انتهاك هذه الحقوق والحريات، من أي كان، فيتعرّض للعقوبة التي قضت بها المادّة 34 بأن " يعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضدّ الحقوق والحريات وعلى كل ما يمس سلامة الإنسان البدنية والمعنوية ".

أمّا الحق في الحياة الخاصّة، فقد كرسته صراحة المادّة 37 التي تنص على أنه: " لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصّة، وحرمة شرفه ويحميها القانون " إضافة لذلك، أوردت الفقرة الثانية من ذات المادة حرمة عناصر أخرى وهي: " سرية المراسلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة ".

كما أوردت المادة 38 منه، فيما يتعلق بحرمة المسكن أنّه: " تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة المسكن، فلا تفتيش إلاّ بمقتضى القانون وفي إطار احترامه، ولا تفتيش إلاّ بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصّة ".

أمّا آخر دستور جزائري، الصّادر في 28 نوفمبر 1996، فقد عني عناية بالغة الأهمية بحرمة الحياة الخاصة، وذلك بالنص صراحة على هذا الحق، في موضعين منه :

الأول في الفصل الرابع منه تحت عنوان الحقوق والحريات، وفي المادة 39 منه، حيث نصت الفقرة الأولى منها أنه:" لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة، وحرمة شرفه ويحميها القانون ".

أمّا الموضوع الثاني، في الفصل الخامس، تحت عنوان الواجبات، وذلك في المادة 63 التي نصّ فيها أنه :" يمارس كل واحد جميع حرياته في إطار احترام الحقوق المعترف بها للغير في الدستور، لاسيما احترام الحق في الشرف، وسرّ الحياة الخاصة ..." هذا بالنسبة للمواطن.

ويلاحظ أن المشرع الجزائري لم يذكر في الدستور انه يضمن حماية الحياة الخاصة للأجنبي الذي يقيم في الجزائر إقامة شرعية، رغم أن المادة 32 منه في فقرتها الأولى نصت على أنّ: "الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة".

وفي المادة 33 أورد المشرع وسائل الدفاع عن هذه الحقوق والحريات. إلاّ أن المشرع الدستوري في المادة 67 نص على حماية الشخص الأجنبي المقيم فوق التراب الوطني قانونيا، وهذا ينطبق على حماية جسمه، كحالة التعرض للضرب أو الجرح، أي حماية الجانب المادي دون غيره، كما يحمي أملاكه، ولا يدخل في مفهوم المادة 67 حماية الحياة الخاصة للأجنبي.

ومع ذلك، فان الدستور الحالي ، كسابقيه من الدساتير، لم يقصد المشرع فيه بإتيانه للفظ "المواطن "المنصوص عليه في المادة39 أن يقصر الحماية على الموطنين الجزائريين دون الأجانب.

وبالرجوع إلى حرمة الحياة الخاصة، نجد المشرع الدستوري، قد ذكر بعضا من عناصرها التي حظر انتهاكها ، منها سرية المراسلات، والاتصالات الخاصة بكل أشكالها، (م 2/39)، ضمان حرمة المسكن (م 1/40)، وإذا اقتضى الأمر تفتيشه، فلا يكون ذلك إلا بمقتضى القانون وفي حدوده واحترامه (م 2/40)، ولا تفتيش إلا بأمر صادر عن وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق (م 44 من قانون الإجراءات الجنائية الجزائري)، ووفقا لنص المادة (2/45 من ق إ ج)

لا يتم تفتيشه إلاّ بحضور المعني شخصيا أو حضور ممثله أو حضور شاهدين من غير الموظفين الخاضعين للسلطة القضائية التي أصدرت الآمر بالتفتيش (م2/45 من ق إ ج)، مع وجوب احترام الوقت الذي يسمح به القانون للقيام بعملية التفتيش، وفقا لنص المادة 47 من قانون الإجراءات الجنائية.

ولم يكتف المشرع الدستوري بإقرار المبدأ العام الذي أورده في الفقرة الأولى من المادة 39، بل أورد تطبيقات له، ما كان في حاجة إليها، خصوصا أنها لا تشمل كل عناصر الحياة الخاصة، فهناك من خصوصيات المرء ما يفوق في أهميته تلك التطبيقات التي أوردها بالنص عليها، مثل الأمور المتصلة بالحياة الزوجية والعائلية والعاطفية، والحالة الصّحية والاسم والصورة إلى غير ذلك من العناصر ذات الأهمية في الحياة الخاصّة للشخص.

وكان الأحرى أن يحيل إلى السلطة التشريعية العادية، وإلى القضاء، لتوضيح ما يمكن أن يدرج من عناصر ضمن الحق الذي أقرّه، خصوصًا، وأن المفهوم الحقيقي للحياة الخاصّة ونطاقها لم يتَّضحَا بعد بصورة حاسمة ونهائية[86] ص 60، 61.

وبعد اعتراف المشرع الدستوري بحرمة الحياة الخاصّة، وجاء ببعض التطبيقات لها، قرّر تجريم الاعتداء عليها، وذلك بموجب المادّة 303 مكرر(من القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006) المضاف إلى قانون العقوبات.

وبهذه الحماية الدستورية، قام المشرع بالنص على مسؤولية المعتدي على الحياة الخاصّة، سواء أكان من الأشخاص العاديين، أم من طرف الدولة، حيث نصّ في الفصل الثالث، تحت عنوان الاعتداء على الحريات، بتقرير عقوبات في النصوص التالية:

- المادة 107: نصّت على عقوبة الموظف في حالة مساسه بحقوق الشخص أو بحقوقه الوطنية.

- المادة 108: تقرر مسؤولية مرتكب الجنايات، بتحميله مسؤولية شخصية مدنية، وكذلك الدولة في حالة مساسها بالحرية الشخصية أو بحقوق الأفراد.

- المادة 110 مكرر الفقرة الثانية: وهي من المواد المستحدثة بموجب القانون (رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر2006،) التي تقرر عقوبة ضابط الشرطة القضائية الذي يمتنع عن إجراء الفحص الطبي على شخص موجود تحت الحراسة القضائية، الواقعة تحت سلطته.

كما أورد المشرع الجنائي في القسم الثالث من قانون العقوبات، تحت عنوان: إساءة استعمال السلطة- الدرجة الأولى: إساءة استعمال السلطة ضدّ الأفراد.

من التعديلات مايلي:

- المادّة 135: (القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006)، يعاقب كل موظف في السلطة الإدارية أو القضائية وكل ضابط شرطة وكل قائد أو أحد رجال القوة العمومية، من يدخل منزل أحد المواطنين بغير رضاه، وذلك بالحبس والغرامة، وفقًا لما سيتم توضيحه لاحقًا.

- المادة 137: (القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006) تعاقب كل موظف أو عون من أعوان الدولة التي ذكرتهم المادة يشتغل في مصلحة البريد ويقوم بالأفعال المجرّمة المنصوص عليها في هذه المادة بالحبس والغرامة كذلك.

2.2.2. الحماية المدنية للحق في الحياة الخاصّة

اهتمّت التشريعات المدنية بالنص على ضمان الحماية للحق في الحياة الخاصّة، وقد سلكت في ذلك أسلوبين: إمّا أسلوب اتخاذ إجراءات وقائية لمنع وقوع الاعتداء على هذا الحق، وإمّا أسلوب إلزام المعتدي على دفع التعويض.

وقد تباينت هذه التشريعات في كيفية النص على الحماية المدنية، فبعضها كالقانون المدني الفرنسي، نص عليها بشكل صريح، ودقيق موضحًا كيفية الحماية الواجبة لهذا الحق، أمّا البعض الآخر من التشريعات لم تزل تستعين بالقواعد العامة التي تخضع لها المسؤولية المدنية، إمّا للمطالبة بوقف الاعتداء، أو اللجوء إلى طلب التعويض، وهذا ما يجري عليه الوضع في التشريعين المدنيين المصري والجزائري، وهو ما يتم التعرض له في المطلبين الآتيين:

1.2.2.2. الحماية المدنية للحق في الحياة الخاصّة في فرنسا

مرّ القانون الفرنسي بمرحلتين, المرحلة الأولى قبل صدور المادة التاسعة من القانون المدني الفرنسي، وقد تميزت هذه المرحلة بمحاولة القضاء تطوير النصوص الموجودة، لتوفير الحماية المناسبة للحق في الحياة الخاصّة.

واعتمد القضاء في ذلك، على القواعد العامة في المسؤولية المدنية المبنية على الخطأ وفقًا لنص المادة 1382.

وظلّ القضاء يطبق هذه المادة لمدة طويلة لإضفاء الحماية الملائمة على حياة الأفراد الخاصّة، وذلك لعمومية عباراتها بحيث يمكن انطباقها على عدد غير محدود من الأفعال، وتشمل من ثمّ الأفعال التي يمكن اعتبارها انتهاكًا للحياة الخاصّة.

إلاّ أن الاستناد إلى القواعد العامّة، تبين أنه غير كاف، لتوفير الحماية الفعالة للحياة الخاصّة، ومن سلبياته أنّه كان يرغم ضحية الاعتداء على حياتها الخاصّة على إثبات كل عناصر المسؤولية المدنية التقليدية[196] وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية كي يتحصّل على التعويض المناسب، وذات الحل كان يطبق بالنسبة للمساس بالحق في الصورة.

إلاّ أنّ التعويض بمبلغ مالي، لم يكن كافيًا لإصلاح الضرر الذي لحق الحياة الخاصّة، ومن ثمّ إزالته، والنص السابق، المعتمد لوقف الاعتداء، زاد الأمر تعقيدًا، لأنّ دعاوى التعويض، تستغرق وقتًا طويلاً أمام المحاكم، لذلك، كان لابدّ من حل سريع لإيجاد مخرج، لوقف الاعتداء، يتمثل في إجراء ذا فعالية أكثر للحيلولة دون انتشار الضرر في المجتمع، فلجأ القضاء إلى الإجراءات الوقائية صونًا لحرمة الحياة الخاصّة للأشخاص، وذلك، لسرعتها وفعاليتها، وهي إجراءات وقف النشر، أو منع التداول، ويعدّ

هذا الإجراء من الوسائل ذات الأهمية الكبيرة، في وقف الاعتداء على الحياة الخاصّة، وهذا الإجراء لا يمكن أن يتم إلاّ عن طريق القضاء المستعجل.

وقد ربط القضاء تطبيق هذا الإجراء بشروط، منها أن يكون الخطأ على درجة كبيرة من الخطورة، بحيث لا يمكن التسامح أو التهاون فيه، فحيث لا توجد منازعة جديّة حول توافر الاعتداء على الحق في الحياة الخاصّة، كذلك اشترط أن يكون الاعتداء واضحًا وجليًّا، وعليه فإنّ قاضي الاستعجال يستطيع أن يبني وقف النشر على هذا الحق الظاهر، ولا يعتبر ذلك تعرّضًا لأصل الحق[72] ص 288.

وكان هذا المنهج يكشف بوضوح عن اهتمام القضاء بالتوفيق بين حرية الصحافة والحق في حرمة الحياة الخاصة.

وبالرغم من الحجج التي اعتمدها القضاء الفرنسي كأساس لدعم إجراء وقف النشر، كإجراء وقائي، إلاّ أنّ بعض الفقه[219] ص 332 وكذلك القضاء[256] ص 11، انتقد هذا الاتجاه وذهب إلى القول بأنّ: " منح قاضي الأمور المستعجلة هذه الصلاحية، يتضمّن توسّعًا، لا أساس له في القانون، على اعتبار أن هذه الإجراءات تتصل بأصل الحق، واتخاذها كإجراء مؤقت هو حسم للنزاع وهذا ليس من صلاحيته، ولا يبقى شيئًا بعد ذلك، ليطالب به الشخص ".

ثمّ أنّ هذا الإجراء المتمثل في وقف النشر، والذي يأمر به قاضي الاستعجال قد يؤدي إلى نتائج لا يمكن إزالتها متى تبين عدم صحته، أوع دم وجود مبرر للأمر به.

إنّ التوجه الذي سلكه القضاء الفرنسي هنا، يبيّن أنّه عند التعارض بين الحق في الحياة الخاصّة، والحق في الإعلام، فإنّ القضاء يرجّح المصلحة الأولى، على حساب الثانية، وهذا ما يقيد حرية الصحافة، ويشكل اعتداءً على حق القارئ في الإعلام[60] ص 209، وهو ما يخالف الأصول الديمقراطية في فرنسا، كما انّه يمنح القاضي المدني سلطة واسعة، عمّا هو مقرر للقاضي الجزائي، وهذا الأخير، لا تسمح له المادة 51 من قانون الصحافة الفرنسي الصادر في 29 جويلية 1881 إلاّ بمصادرة أو حجز أربعة نسخ من المطبوعات التي تنطوي على القذف، وهذا الحجز يستهدف أساسًا توفير دليل لإثبات القذف أكثر من كونه جزاءً وقائيًا[256] ص 11 وهولا يسري إلاّ في حالة جرائم القذف، وجرائم الصّحافة، وهذا النص يستهدف مراعاة حرية النشر والتعبير[72] ص 389.

وإذا كانت متطلبات حرية النشر والتعبير، قد أدّت إلى عدم مصادرة أكثر من عدد معيّن من النسخ (أربعة نسخ) بالرغم من توفر جريمة القذف، أو جريمة من جرائم الصّحافة، فإنّ مثل هذا القيد يجب إعماله أيضًا في حالة المساس بالحق في الحياة الخاصّة، والقول بغير ذلك، يجعل الحماية القانونية للحق في الحياة الخاصّة أقوى منها في حالة ارتكاب القذف، مع أنّ المساس بالحق في الخصوصية يكون عادة أخف وطأة بالنسبة للشخص من القذف في حقه، فإذا كان لا يجوز وقف النشر في حالة القذف، فإنّ

ذلك لا يجوز من باب أولى في حالة المساس بالحق في الحياة الخاصّة [229] ص 33، وأضاف الفقه، انتقادًا آخر، يخصّ مفهوم الاعتداء الذي لا يمكن التسامح فيه والذي يعتبر معيارًا، لا يمكن تحديده، فإذا كان من الصعوبة تحديد مفهوم الحق في الحياة الخاصّة، ونطاقه القانوني، فإنّ تحديد مفهوم الاعتداء الذي لا يمكن التسامح فيه، أشدّ صعوبة منه[100] ص 331.

هكذا، وبسبب عدم جدوى المادة 1382 من التقنين المدني، وقانون الصحافة لسنة 1881، طالبت محكمة النقض الفرنسية في تقريرها السنوي لعام 1968، بضرورة التوفيق من خلال نصوص تشريعية، بين مبادئ الديمقراطية التي تحكم قانون الصحافة من جهة، والحق في حرمة الحياة الخاصّة من جهة ثانية، وذلك عن طريق اتخاذ وسائل تشريعية أكثر فعالية لوضع حد لتطور صناعة الفضائح[72] ص 393.

وعلى إثر مطالبة الحكومة الفرنسية للبرلمان بالتدخل، لإيجاد حل سريع بتشريع عادل، يحول دون الاعتداء على الحياة الخاصّة، ولا يهدر حرية الصحافة، ولإيجاد هذا التوازن بين الحقين، أصدر المشرع الفرنسي المادة التاسعة من القانون المدني ، بموجب القانون رقم(70-643 المؤرخ في 17 جويلية 1970،) التي نصّت على أنّ: " لكل شخص الحق في احترام حياته الخاصة. يمكن للقضاة، إلى جانب الحق في طلب التعويض عن الضرر اللاحق، اتخاذ كل التدابير اللاّزمة كالحراسة والحجز وغيرهما والتي من شأنها أن تمنع أو توقف الاعتداء على ألفة الحياة الخاصّة، وفي حالة الاستعجال يمكن الأمر بهذه الإجراءات من قبل قضاة القسم الاستعجالي".

ويلاحظ أن المشرع لم يستعمل عبارة التدخل الذي لا يمكن التسامح فيه، التي كان يستعملها القضاء وكان مشروع القانون يشترط لحظر النشر، أن نكون بصدد حالة من الخطورة الخاصة على الحق في الحياة الخاصة.

وهذا يعني أن المشرع الفرنسي ، كان يهدف بواسطة المادة التاسعة ، وقف الاعتداء على هذا الحق بصفة وقائية، وليس وقف الضرر أو منعه، ويكون بذلك قد اخذ بمجرد الاعتداء وليس بالضرر، وهذا يعتبر نتيجة منطقية للاعتراف بالحق في الحياة الخاصة الواردة في الفقرة الأولى من المادة التاسعة. فالمشرع يحمي الحق في الحياة الخاصة من مجرد الاعتداء عليه، بصرف النظر عما إذا كان الشخص قد أصيب بضرر أم لا.

أما عن شروط تطبيق نص المادة التاسعة الفقرة الثانية، من التقنين المدني الفرنسي، فهي ثلاثة:

أولا: ضرورة أن يقع الاعتداء على ألفة الحياة الخاصة.

استعمل المشرع الفرنسي في الفقرة الثانية من المادة التاسعة كلمة لم يذكرها في الفقرة الأولى. فهذه الأخيرة قررت أن لكل شخص الحق في الحياة الخاصة ، في حين أن الفقرة الثانية، فهي تسمح بالحجز والحراسة وغيرها من الإجراءات متى وقع اعتداء على ألفة الحياة الخاصة .

ومن ظاهر النص يفهم بان هذه الإجراءات لا تتخذ لمجرد الاعتداء على الحياة الخاصة، وإنما يلجأ إليها فقط في حالة الاعتداء على ألفة الحياة الخاصة. فما المقصود بألفة الحياة الخاصة في هذه الحالة؟

بالرجوع إلى الأعمال التحضيرية للمادة التاسعة من القانون المدني الفرنسي، يبدو أنّ المشرع قد تعمد إضافة عبارة"ألفة" وذلك بهدف التضييق من حالات وقف النشر[220] ص 18. إضافة لذلك، فإنّ المشرع الفرنسي استخدم هذا التعبير في المادة 226-1 من قانون العقوبات الذي يجرم الاعتداء على ألفة الحياة الخاص. وكذا القضاء الذي اعتاد على استعمال ذلك، منذ صدور قانون 17 جويلية 1970.

ولفهم المقصود بالتفرقة بين الحياة الخاصّة وألفة الحياة الخاصّة، يمكن الرجوع إلى القانون المقارن في ذلك. فقد عرف القانون السويسري هذه الاصطلاحات، فالمقصود بألفة الحياة الخاصة "الوقائع والأفعال التي يريد الشخص أن يحتفظ بها لنفسه فقط بمعرفتها وبإمكانية الكشف عنها ولا يسمح لغيره أبدا بذلك"[217] ص 274. أما الحياة الخاصة فقط، فيقصد بها " الوقائع والظروف التي لا يريد الشخص أن يشاركه العلم بها إلا عدد محدود من الأصدقاء والأقارب "[222] ص 351. إلا أن القانون السويسري استقر على أن الحماية المدنية تشمل على حد سواء المساس بالحياة الخاصة أو بألفتها، أما الحياة العامة، فتشمل الوقائع التي يطلع عليها الغير، سواء لأنها تحدث في مكان عام، أو لأن صاحب الشأن أعطاها قدرا من العلانية.

فألفة الحياة الخاصة هي بمثابة النواة الأساسية للحياة الخاصة والتي تكسوها طبقات أخرى من الحياة الخاصة .ويخضع تقدير ما يدخل في ألفة الحياة الخاصة لرقابة المحكمة العليا[72] ص 397.

وقد ذهب بعض الفقه إلى المطالبة بتعديل صياغة الفقرة الأولى من المادة التاسعة، وتكملته، كي تشمل حق كل شخص في احترام ألفة الحياة الخاصة، كي تنسجم مع مضمون الفقرة الثانية من ذات المادة.

أما البعض الآخر من الفقه - وهو الأغلبية- يكاد يجمع على أن المشرع، قصد انتصار حرية الصحافة، لان فكرة ألفة الحياة الخاصة، قصد منها تنبيه القضاة إلى عدم التوسع في وقف النشر، باعتبار ذلك يشكل قيدا خطيرا على حرية الصحافة[209] ص 396.

وبصدور المادة 809 من قانون المرافعات الفرنسي سنة1976 تضاءل تخوف الفقه من عدم وضوح فكرة ألفة الحياة الخاصة، لان هذه المادة أعطت سلطات واسعة في الحكم بالإجراءات الاستعجالية في الأمر باتخاذ الإجراءات التحفظية، وبإعادة الحال إلى ما كان عليه لتفادي ضرر وشيك أو لوضع حد لمتاعب واضحة في عدم مشروعيتها .فالمتاعب غير المشروعة أصبحت ترادف الاعتداء الذي لا يمكن التهاون فيه. وبذلك، رأى الفقه أن حماية الشخص ضد المساس بحياته الخاصة، أصبحت

خاضعة لنص المادة 809 من قانون المرافعات، بل ذهب البعض إلى أن هذه المادة استغرقت تماما المادة 2/9 من القانون المدني، لكن استغراق المادة 809 للمادة 2/9 لا يعني تطابقهما، بل تكملان الواحدة الأخرى، فالأولى تشمل حالات التعدي عن طريق النشر، أو بأي وسيلة أخرى، مما يقتضي اتخاذ الإجراءات الوقائية.

بينما يتضمن نص المادة 2/9 حالة التعدي عن طريق النشر فقط، ولا يرى القضاء حرجا في الجمع بين النصين في القضية الواحدة، رغم الاختلاف بينهما من حيث المصدر والطبيعة.

- ضرورة توفر شرط الاستعجال:

لم ينص المشرع الفرنسي في المادة 2/9 على معيار معين، تحدّد على أساسه حالة الاستعجال، وإن كان شرط السرعة والضرورة الملحة مسألة تقليدية في مسائل الاستعجال، وقد ذهب القضاء إلى أن توفر شرط الاستعجال، مرتبط بالاعتداء الخطير، أو بالمساس بالحق في الحياة الخاصّة، الذي لا يمكن التساهل، أو التهاون فيه، والذي كان مطبقًا قبل صدور المادة التاسعة من القانون المدني[233] ص 286.

كما ذهب بعض الفقه إلى أن شرط الاستعجال يكون متوفرا إذا تعذر إصلاح الضرر عن طريق التعويض المالي، إلاّ أن هذا الرأي انتقد، لكونه يفضي إلى التوسع في الحكم بالإجراءات الوقائية، ويمنح سلطة أكبر لقاضي الأمور الاستعجالية[217] ص 292.

ولا شكّ أن اتخاذ قرار الاستعجال، يتضمن حماية أكيدة في دعم الحماية القانونية للحق في الحياة الخاصّة، لأن افتراض الاستعجال وطبيعته تفترض إعفاء الضحية من إثباته، وبالتالي تحقيق الحماية في أقصر وقت ممكن وبأقل التكاليف.

ومن خلال بعض أحكامها، فان محكمة النقض الفرنسية، يظهر أنها ألغت شرط الاستعجال، وعوضته بافتراض الاستعجال بشكل نهائي، وهذا كلما تم الاعتداء على حق من حقوق الشخصية.

ودائما تبقى للقاضي الحرية الممنوحة له، في اختيار الإجراء الواجب اتخاذه، إلاّ أنّه عليه أن يوازن بين حرية الصحافة، واحترام حقوق الشخصية، وذلك بالمعيارين التاليين:

الأول: معيار الخطورة، وهو يتعلق بالمساس بالحق في الحياة الخاصة.

الثاني: معيار الفعالية: وهو يتعلق بالإجراء المتخذ في ذاته.

وعلى ذلك، كان المساس بالحياة الخاصة خطيرًا، كلما انتهك الإجراء حرية التعبير ، وذلك بالقيد منها[211] ص 96 . إلا أن القاضي ليس حرا في تكييف الوقائع وتحديد الأسباب التي اعتمدها، في تقدير حالة الاستعجال ، إذ يبقى خاضعا في ذلك ، لمحكمة النقض[217] ص 293، وهذا خروج على المبدأ السائد مراعاة لخطورة الإجراء ، وخاصة وقت النشر، وأثره على حرية الصحافة.

- أن يكون الحق ثابتا غير متنازع فيه.

يشترط حتى يكون قرار قاضي الاستعجال بالأمر باتخاذ الإجراءات السابقة صحيحا من الناحية القانونية، أن يكون الحق ظاهرا ولا يتضمن نزاعا موضوعيا جديا ، ذلك أن قيام نزاع جدي بأصل الحق أمام القضاء، من شانه أن يمنع تدخل قاضي الأمور المستعجلة موضوعيًّا، لاتخاذ مثل هذه الإجراءات، حيث أن الاختصاص سينعقد في هذه الحالة لقاضي الموضوع. وهذا الشرط تضمنته المادة 808 من قانون الإجراءات المدنية الفرنسي الجديد، حيث اشترطت عدم وجود منازعة حول وجود الحق المدعى به، ففي حال وجدت هذه المنازعة ، فانه يمتنع على القاضي أن يتخذ الإجراءات الاستعجالية، فإنّ فعل، يكون قد تجاوز حدود السلطة القانونية الممنوحة له[88] ص 225.

وتجنبًا لهذه الحالة التي يكون فيها قاضي الاستعجال مراقبا من طرف محكمة النقض، يرفض قضاة الاستعجال الأمر بالإجراءات الاستعجالية، كلما كان هناك نزاع جدي في وجود الحق في الحياة الخاصة.

أمّا إذا لم تكن هناك خصومة، في أصل الحق أمام القضاء، وكان الحق ظاهرًا، ولا خلاف بشأنه، فان اتخاذ قاضي الاستعجال إجراء وقتيًّا يعدّ سليمًا وقانونيًّا.

وهناك من الفقه من يرى أن وجود منازعة جدية حول الحق في الحياة الخاصة لا تحول دون اتخاذ قاضي الاستعجال إجراءات تحفظية، تبقي على الأوضاع القائمة على ما هي عليه، إلى حين الفصل في النزاع من طرف قاضي الموضوع.

ويرى البعض أنّه بالرّغم من أن المادة التاسعة تشترط عدم وجود خصومة جديّة، إلاّ أنّه يجب الالتزام بالمبادئ العامة لأصول القواعد الإجرائية التي يفرضها قانون الإجراءات المدنية، ومن أهم هذه القواعد، عدم المساس بأصل الحق[217] ص 287. وقد أيّد هذا الفقه جانب من الفقه العربي[72] ص 288، 289.

بذلك يتمكن المعتدى على حياته الخاصة، متى تحققت الشروط الثلاثة السابقة، المبينة أعلاه، أن يطالب إما بوقف الاعتداء أو المطالبة بالتعويض، متى لحقه ضرر من جراء هذا الاعتداء، وذلك وفقا للمادة التاسعة، التي اعترفت للشخص بحرمة حياته الخاصة. " لكل شخص الحق في احترام حياته الخاصة ..." وكذلك ما أوردته ذات المادة في فقرتها الثانية من إجراءات وقائية يستعين بها القاضي في الحد من انتهاكات الحق في الحياة الخاصة، وهذا في حالة الخطورة والاستعجال، إلا أنّ ذلك يعدّ غير كاف، مع أنّ الحماية المقررة في المادة التاسعة ذات فعالية واضحة، من تلك المقررة في القواعد العامة للمسؤولية المدنية في المادة 1382.

2.2.2.2. الحماية المدنية للحق في الحياة الخاصة في مصر والجزائر

لم يرد نص في كل من القانون المدني المصري، والجزائري، يعترف صراحةً بالحق في الحياة الخاصة ، كحق مستقل، كما ورد في القانون المدني الفرنسي في المادة التاسعة، وإنما وردت حماية الحياة الخاصة في نص عام يشترك فيه مع باقي الحقوق الملازمة لشخصية الإنسان ، وذلك في المادة 50من ق م م، المقابلة للمادة 47 من ق م ج، حيث تنص كل منهما على أنّ: " لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع في حق من الحقوق الملازمة لشخصيته أن يطلب وقف هذا الاعتداء مع التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر".

وهذا النص يعترف صراحة بالحقوق الملازمة لصفة الإنسان، وأن من يتعرض للاعتداء على حق من هذه الحقوق، يستطيع أن يطلب وقف هذا الاعتداء إضافة إلى حقه في طلب التعويض عما أصابه من ضرر".

وللإشارة، أن المشروع التمهيدي للقانون المدني المصري فيما يتعلق بحماية الاسم، فالمادة 93 منه كانت تعطي الحق للشخص المعتدى عليه في طلب" وقف التعرض الضار"، وقد ألغيت هذه العبارة واستبدلت بعبارة " وقف الاعتداء". كما أورد المشرع الجزائري أيضا هذه العبارة في المادة 47 من القانون المدني.

ويرى الفقه أن ذلك التعديل يرجع إلى رغبة المشرع في حماية الحقوق الملازمة لصفة الإنسان حتى ولو لم يؤد الاعتداء إلى ضرر معين .فبجرد الاعتداء على هذه الحقوق يكون اعتداء على ذاتية الإنسان ، وذلك يعتبر في حد ذاته مبررا كافيا لتدخل القضاء لتوفير الحماية اللازمة لحماية الحق في الحياة الخاصة .ووقف الاعتداء يعتبر بمثابة التنفيذ العيني لالتزام الكافة باحترام الحقوق اللّصيقة بالشخصية[72] ص 412.

إلاّ أن السؤال يطرح فيما يتعلق بطلب" منع الاعتداء ". حيث أن المشرع سواء المصري أو الجزائري لم ينص على حالة منع الاعتداء، على عكس ما أورده المشرع الفرنسي في المادة 9 /2 بالنص على الحالتين : وقف الاعتداء وحالة منعه.

فقد تعرض الفقه، لهذه المسالة ، فرأى البعض أن "وقف الاعتداء" لا يجب أن يفهم أن المشرع يسمح بوقف الاعتداء ويسمح بمنعه ابتداءً، وبعبارة أخرى ليس من الضروري أن يكون الاعتداء قد بدأ لكي يسمح بإيقافه، لأن اتقاء الضرر أفضل من علاجه، فعبارة " وقف الاعتداء" من العمومية بحيث يمكن أن تشمل وقف الاعتداء قبل أن يبدأ، أي منع وقوعه أصلا[72] ص 413، 414.

بينما يذهب البعض الآخر إلى أن وقف الاعتداء يعني أن هناك اعتداء قد وقع، ولا بد من إيقافه، وهذا لا يعني لزوم منع الاعتداء بداية. والنص يشير إلى "الاعتداء غير المشروع"، وعبارة "الاعتداء"

تحمل في طياتها فكرة اللاّمشروعية، وهي تعني الضرر، والإخلال بمصالح الآخرين وحقوقهم، فكيف يلجأ المضرور إلى القضاء بعد وقوع الاعتداء لطلب منع وقوعه ؟

أمّا ما يتعلق بوسائل وقف هذا الاعتداء، فان اتخاذ بعض الإجراءات لمنع النشر، لا يجدي في هذه الحالة، كل ما هناك أن المعتدى على حقه في الحياة الخاصة، أن يلجا للقضاء إما لطلب وقف

الاعتداء الذي يكون قد بدأ فعلا أو بدأ في الوقوع، وإما منع انتشاره عن طريق التداول على نطاق واسع. وسيأتي الحديث عن بعض الإجراءات الوقائية التي يلجا إليها كل من القضاء العادي والقضاء الاستعجالي، لوقف الاعتداء ولمنع انتشاره أو تداوله، أو الوضع تحت الحراسة، أو تصحيح الخطأ، فهذه الإجراءات وأمثالها، يمكن أن تشكل مانعا هاما يحول دون الاعتداء على الحياة الخاصة، وفي جميع الحالات، فان الاعتداء يجب أن يكون على درجة من الخطورة، ومن غير ذلك، فان الصحافة ستلحقها أضرار بالغة .

والاعتداء على الحق في الحياة الخاصة ، وفقا للمادة 47 م ج، و50 م م، قد يقع على أي عنصر من عناصر الحياة الخاصة ، التي سبق الحديث عنها ، فقد يقع الاعتداء على حرمة المسكن أو بإفشاء الإسرار العائلية، أو الصحية، أو المالية، أو يحدث عن طريق التقاط أحاديث خاصة، أو نشر صورة شخص دون موافقته، أو يقع الاعتداء بأي وسيلة من وسائل النشر، كالنشر في الصحف، أو الكتب، أو الأفلام السينمائية، أو الرسوم إلى غير ذلك من وسائل الإبداع الفكري والثقافي، حسب ما ورد في قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وأيا كانت صفة المعتدي، أي سواء وقع الاعتداء من قبل وسائل الإعلام أومن الأفراد العاديين حيث يسمح المشرع للقاضي أن يلجأ إلى وقف الاعتداء، وحتى الأمر بالحجز، ووقف النشر، بل ترتيب الحراسة على وسائل الاعتداء، من مجلات وجرائد، وأفلام.

وعليه يتمتّع القضاء المستعجل وحتى القضاء العادي بصلاحيات واسعة تخوله اتخاذ إجراءات مستعجلة ووقتية لإيقاف المساس بالحياة الخاصة ، وللقاضي أن يسلك في ذلك ما يراه مناسبا لوقف الاعتداء، وعلى القاضي أن يتحرّى في ذلك فاعلية الإجراء المطلوب، ولا يأمر به الا في حالة تأكد له فاعليته في بلوغ الهدف المنشود منه[88] ص 226. أمّا غير ذلك، فإنّ الإجراء الذي يتخذه القاضي يشكل مساسا خطيرا على حرية التعبير وعلى حرية الصحافة بشكل عام، والقضاء له السلطة التقديرية في إيجاد التوازن بين حماية الحق في الحياة الخاصة، وحماية حرية التعبير من خلال الصحافة، وذلك من خلال الشروط التالية :

- أن يكون الاعتداء خطيرا على الحق مما لا يمكن التسامح فيه.
- ثبوت الحق في الحياة الخاصة ، وانتفاء النزاع حوله.
- شرط الاستعجال استثناء لعدم تحمل الانتظار.

وذلك مثل ما هو الحال بالنسبة لوسيلة النشر، أو غيرها من الوسائل ذات الأثر السّريع والفعال، وهذا لتمكين قاضي الاستعجال من اتخاذ الإجراءات الوقتية، إلى حين يقوم قاضي الموضوع بالفصل في مسالة وجود الاعتداء من عدمه، فإذا ثبت، يصبح الإجراء الوقتي نهائيا، وإذا انعدم يقضي بإلغائه لانتفائه.

وللمعتدي على حقه في الحياة الخاصة، أن يرفع دعوى للمطالبة، بوقف الاعتداء والتعويض وهذا وفقا للمادة 47 م ج في الأصل، حيث يعفى من إثبات وقوع الاعتداء والضرر، لأنّ مجرد الاعتداء يعد خطأ. أو رفع دعوى على أساس المادة 124 م ج، المقابلة للمادة 163 م م احتياطيًا.

وفي هذه الحالة فعلى المعتدى عليه ، أن يثبت أركان المسؤولية الثلاثة الخطأ، والضرر، وعلاقة السببية. ومن مصلحة المضرور أن يؤسس دعواه على المادة 47 م ج ، 50 م م .بدلاً من المادة 124 مج المقابلة للمادة 163 م م.

وفي الأخير فان المشرعين المصري والجزائري، بنصهما على حقوق الشخصية في المادتين 47 م ج ، و50 م م.بصيغة تتصف بالعمومية ، فان كلا من القانون الجنائي وقانوني الإجراءات الجنائية والمدنية ، والقانون المدني، وأخيرا قانون الإعلام الجديد الصادر بموجب قانون رقم 12-02 مؤرخ في 12 جانفي 2012 ، كل هذه القوانين تسد الفراغ الذي جاء في المادة 47 من القانون المدني الجزائري.

3.2.2.2. الإجراءات الوقائية لحماية الحق في الحياة الخاصة

تضمن مشروع قانون 17 جويلية 1970 الفرنسي نص المادة 2/9 على أن :"للقضاة أن يتخذوا كافة الإجراءات والحراسات والحجوزات والغرامات التهديدية، لمنع الاعتداء على ألفة الحياة الخاصة، وفي حالات خاصة تتسم بالخطورة، يمكن لقاضي الأمور الوقتية أن يسمح بهذه الإجراءات إذا توفر شرط الاستعجال"[88] ص 211. إلا أن النص في صياغته النهائية حذفت منه عبارة " في حالات خاصة تتسم بالخطورة "، وذلك لما تثيره هذه العبارة من صعوبات في تحديد هذه الحالات، وترك السلطة التقديرية للقضاة في الحكم بالإجراءات الوقائية، وأصبح نص الفقرة الثانية بعد الحذف على النحو التالي:" للقضاة أن يتخذوا كافة الإجراءات كالحراسة والحجز وغير ذلك من الإجراءات لمنع أو لوقف الاعتداء على ألفة الحياة الخاصة، ودون المساس بتعويض الضرر الحادث ويمكن في حالة الاستعجال الأمر بهذه الإجراءات من قبل القضاء المستعجل". وبهذا النص وضع المشرع الفرنسي حدا للجدل الذي دار حول سلطة قاضي الاستعجال في اتخاذ الإجراءات الوقتية، إذا تم التعدي على الحياة الخاصة، وقد أكد النص على الحجز كإجراء وقائي، وهو الإجراء الذي كان ينتقده الفقه على أساس أنّه لا يستند إلى نص قانوني. إضافة إلى أنّ القضاء كان يمنح سلطة للقاضي المدني أوسع من تلك الممنوحة للقاضي الجنائي كونه لا يملك حجز إلاّ أربع نسخ فقط طبقا للمادة 51 من قانون الصحافة[48] ص 711.

أمّا بالنسبة للقانونين المصري والجزائري، في المادتين 47 م ج، و50 م م، لم يتعرض المشرع إلى هذه الإجراءات الوقتية، إلاّ أنّ ذلك، لا يحول دون اللجوء إلى الإجراءات الوقائية استنادًا إلى النصوص الأخرى الواردة في القانون المدني التي تعرضت لها كما سنبينه لاحقًا، بمناسبة التعرض لكل إجراء من هذه الإجراءات الوقائية ، إضافة إلى قوانين الإجراءات المدنية والجنائية.

يمكن للمعتدى على حقه في الحياة الخاصة، اللّجوء إلى القضاء الاستعجالي أو القضاء العادي الموضوعي لطلب حماية حقه، وذلك، في حال توفر الشروط الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها[72] ص 376.

وإذا حكم القاضي باتخاذ مثل هذه الإجراءات، فإنّه يحفظ للمدّعي حقه في رفع دعوى للمطالبة بالتعويض، عما يكون قد لحقه من ضرر، نتيجة للاعتداء على حياته الخاصة .

وأمّا عن الإجراءات ذاتها فان للقضاة أن يتخذوا الإجراءات المناسبة، التي يرونها كافية لحماية الحق في الحياة الخاصة، سواءً كان الإجراء ممثلاً في وقف أو منع الاعتداء. ففي القانون الفرنسي يمكن اللجوء إلى المادة 2/9 من القانون المدني وهي الحراسة والحجز، وغيرها من الإجراءات من الإجراءات الأخرى، لأن ما ذكر في هذه المادة ذكر على سبيل المثال ، وليس على سبيل الحصر. وطالما أن السلطة التقديرية تعود للقضاة، فلهم كامل الصلاحية في اتخاذ ما يرونه مناسبا، لحماية المعتدى عليه في حقه في الحياة الخاصة، وهو ما ينطبق على القانونين المصري والجزائري.

ويخضع في ذلك لرقابة محكمة النقض وهي رقابة لا تنصب على اختيار القاضي للإجراء الأكثر ملاءمة مع الاعتداء على ألفة الحياة الخاصة بل على رفض القاضي الحكم أو الأمر بإجراء من شأنه وقف الاعتداء. وتتمثل الإجراءات الوقائية التي تتخذ لحماية الحياة الخاصة في:

- الحجز:(la saisie)

أوردت قوانين الإجراءات المدنية والجنائية النص على الحجز في حالة انتهاك حرمة الحياة الخاصّة بأي وسيلة كانت، سواء عن طريق الصحافة، بأنواعها المختلفة المكتوبة أو المسموعة أو الرئيسية أوهما معًا، والمسماة بالسمعي البصري، المنصوص عليها في المادة 58 من قانون الإعلام الجديد، أو الصّحافة الإلكترونية التي نصّت عليها المادة 67 من ذات القانون سابق الذكر، حيث ورد فيها « يقصد بالصحافة الإلكترونية في مفهوم هذا القانون العضوي، كل خدمة اتّصال مكتوب عبر الأنترنت موجهًا للجمهور أو فئة منه، وينشر بصفة مهنية من قبل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون الجزائري، ويتحكم في محتواها الافتتاحي »، أو كتب أو نشرات دورية، أو جرائد يومية، أو الرسم، أو الأفلام...إلخ.

ويعدّ الحجز إجراءً استثنائيًا في التشريعات الحديثة، نظرًا لمساسه بحرية التعبير، وتأثيره على الصحافة المكتوبة بأنواعها، لذلك، لا يأمر به قاضي الاستعجال أو قاضي الموضوع ـ إذا كان هو الذي ينظر في موضوع الاعتداء ـ إلاّ في حالات نادرة، ووفقًا للشروط المذكورة سابقًا.

والحجز الأكثر شيوعًا، هو الحجز على الصحف، وقد يكون شاملاً[254] ص 357، أو يقتصر على عدد محدود، وذلك وفقًا لما تتطلبه ضرورة حماية الحق في الحياة الخاصّة.

هذا، وقد يكون الحجز عامًا أو محدّدًا بأمكنة معينة جغرافيًا[72] ص 401، 482، فقد يقدر القاضي أنّ منع تداول الصحيفة في مكان إقامة الشخص، أو الأمكنة المتوقع أن يتواجد فيها كاف للحيلولة دون المساس بالحياة الخاصّة، وهذا ينطبق بطبيعة الحال على الصحف المكتوبة، أمّا فيما يتعلق بما ينشر عن طريق الصحافة الإلكترونية فذلك يستحيل، وسيأتي الحديث عن ذلك لاحقًا.

والحجز في حدّ ذاته إجراء خطير، ممّا يوجب على الذي ينظر فيه، أن يقدّر التوازن بين حماية الحياة الخاصّة من جهة وحرية الصحافة من جهة ثانية، وأيّهما يرجح في الأخير، من خلال الحكم الذي يصدره.

وتجب الإشارة إلى أنّ الأضرار التي تترتب على الحجز بالنسبة للصحافة هي أضرار بالغة، إذ الحجز يؤدّي إلى تعطيل تداول الصحيفة، وبالتالي الإضرار بمصالح المدعى عليه، وهو السبب الذي يدفع القضاء إلى الحذر والتريث، وعدم الأمر به إلاّ في أضيق الحدود، وفي حالات المساس الخطير بالحياة الخاصّة، أما في حالة انعدام عامل الخطورة الذي يرفض عدم الاستهانة أو التهاون، كأن يكون قد سبق نشر الموضوع، أو يستنتج بأنّ سلوك الشخص المدعي يدلّ على عدم حرصه في إخفاء ما يتصل بحياته الخاصّة عن الغير، وغيرها من الحالات، وبالتالي فإنّ دعوى التعويض تبقى كافية لإصلاح الضرر في هذه الأوضاع.

وقد أوردت قوانين الإجراءات المدنية المقارنة، النص على إجراء الحجز، وذلك بنوعيه التحفظي، والتنفيذي، إضافة إلى قانون الإجراءات الجزائري الذي نصّ في المادتين 40 مكرر 5 و84، والمصري في المادّة 95 منه.

وذلك متى تطلّب الأمر القيام بالحجز، طوال مدّة إجراءات التحقيق، سواء كان ذلك في المسكن، أوفي مقر العمل، أوفي شركة إنتاج الأفلام،الأشرطة أوفي المطبعة.

كما أنّ قانون الإعلام الجديد، نص في المادة 1/93 منهن على أنّه " يمنع انتهاك الحياة الخاصّة للأشخاص وشرفهم واعتبارهم ".

أمّا بالنسبة للشخصيات العامة الوارد النص عليها في الفقرة الثانية (2/93)، فقد أوجب المشرع على الصحفي، أن يحترم الشخصيات العمومية، وذلك بالامتناع عن انتهاك حياتهم الخاصّة، سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وفي حالة عدم الالتزام بالامتناع عن ذلك، يتحمّل المدير

مسؤول النشرية أو مدير جهاز الصّحافة الإلكترونية، وكذا صاحب الكتابة أو الرسم مسؤولية كل كتابة أو رسم يتم نشرهما من طرف نشرية دورية أو صحافة إلكترونية، ويتحمل مدير خدمة الاتّصال السمعي البصري أوع بر الأنترنت وصاحب الخبر الذي تمّ بثه، المسؤولية عن الخبر السمعي و/ أو البصري المبث من قبل خدمة الاتصال السمعي البصري أو عبر الأنترنت وهذا وفقًا للمادة 115 من قانون الإعلام الجديد وتكون مسؤوليتهما تضامنية وفقًا لأحكام القانون المدني ويمكن للقاضي الاستعجالي أن يأمر بحجز وسيلة الاعتداء، التي تخضع للحجز بطبيعتها، كالجريدة أو المجلة، أو الكاميرا، أو الشريط، أو الصور، وذلك حجزًا تحفظيًا، إضافة إلى إتباع إجراء الحجز التحفظي أيضًا، في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، فقد ورد في المادة 144 منه " يمكن لمالك الحقوق المتضرر أن يطلب من الجهة القضائية المختصّة اتخاذ تدابير تحول دون المساس الوشيك الوقوع على حقوقه أو تضع حدًّا لهذا المساس المعاين والتعويض عن الأضرار التي لحقته".

ويتم تقدير التعويضات حسب أحكام القانون المدني مع مراعاة المكاسب الناجمة عن المساس بهذه الحقوق، وكذا المواد التالية لها، وهي المواد 145 و146 التي قضت إضافة عن الشرطة القضائية، يؤهل الأعوان المحلفون التابعون للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة للقيام بصفة تحفظية بحجز نسخ دعائم المصنفات أو الأداءات المقلدة، شريطة وضعها تحت حراسة الديوان.

ويحظر فورًا رئيس الجهة القضائية المختصة بناءً على محضر مؤرخ وموقع قانونًا يثبت النسخ المقلدة المحجوزة، وتفصل الجهة القضائية في طلب الحجز التحفظي خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ إحضارها.

وأضافت المادة 147، ذكر بعض الإجراءات المسندة إلى الجهة القضائية المختصّة، منها:

- إيقاف كل عملية صنع جارية تهدف إلى الاستنساخ غير المشروع للمصنف أو للأداء المحمي، أو تسويق دعائم.
- القيام ولو خارج الأوقات القانونية بحجز الدعائم المقلدة والإيرادات المتولدة عن الاستغلال غير المشروع للمصنفات والأداءات.
- حجز كل عتاد استخدم أساسًا لصنع الدعائم المقلدة.

بالإضافة إلى أن لرئيس الجهة القضائية المختصة أن يأمر بتأسيس كفالة من قبل المدّعي.

والحجز في هذه الحالة يقصد به منع النشر، وليس مجرد وقف تداوله، والجزاءات التي وردت في قانون حقوق المؤلف في المادة 144 جزائري، والمقابلة للمادة 43 مصري، تطابق تلك الواردة في المادة التاسعة مدني فرنسي. ولذلك، يملك القضاء سلطة الأمر بحجز المطبوعات ووقف نشرها عند الاعتداء على حق المؤلف، مهما كان شكل الاعتداء، طالما أنّ من شأنه أن يمس بسمعة المؤلف أو بشرفه أو بمصالحه المشروعة الأخرى ـ بما فيها حياته الخاصة ـ وذلك وفقًا للمادة 25 من قانون حق

المؤلف والحقوق المجاورة والتي وردت كالآتي:" يحق للمؤلف اشتراط احترام سلامة مصنفه والاعتراض على أي تعديل يدخل عليه أو تشويهه أو إفساده، إذا كان ذلك من شأنه المساس بسمعته كمؤلف أو بشرفه أو بمصالحه المشروعة ".

- الحراسة: (le séquestre)

يمكن للقضاء اللجوء إلى الحراسة كإجراء وقائي، تحفظي، يقصد به إيداع شيئ متنازع فيه من طرف شخص أو عدّة أشخاص بين أيدي شخص آخر يلتزم بإعادته بعد فض المنازعة إلى الشخص الذي يثبت له الحق فيه.

ويعدّ هذا الإجراء من أنسب الإجراءات التي يختصّ بها القضاء المستعجل، فهو يسمح من جهة بوضع حدٍّ فوري للاعتداء حيث تمنع الحراسة من وصول الصحيفة أو المطبوعة إلى الجمهور، ومن جهة أخرى يعتبر إجراءً مؤقتًا بمعنى الكلمة يترك الموضوع كله، لينظر فيه قاضي الموضوع.

وقد تكون الحراسة وسيلة حماية حقيقية في الحالة التي يأمر بها القاضي إلى حين قيام المعتدي بإلغاء أو محو الفقرات محل النزاع من المنشور أو المصور وغيرهما[261].

وإذا كان هذا الإجراء يعدّ أنسب الإجراءات، فقد نصّت عليه المادة التاسعة فقرة 2 من القانون المدني الفرنسي، إلاّ أنه يثار السؤال حول مدى إعماله في كل من المادتين 47 م ج و50 م م.

فالرأي الراجح، يرى أنّهما تشملان إياه، والسبب أن المشرع قد ترك للقاضي حرية اتخاذ الإجراءات المناسبة لوقف الاعتداء، والأمر بوضع مصدر الاعتداء تحت الحراسة يعتبر أنسب إجراء، مع الملاحظة أن حالات الحراسة المنصوص عليها في المادتين 603 م ج، و730 م م، قد وردت على سبيل المثال وليس الحصر، وبالتالي يمكن اللجوء إليها متى كان ذلك مناسبًا لحفظ حقوق الطرفين[72] ص 425.

ويتناسب هذا الإجراء بوضوح في مجال نشر الكتب أو الأفلام أو الصور، والتسجيلات الصوتية التي لا يشترط صدورها في تاريخ محدد، أمّا اللجوء إليه بصدد الصحف والمجلاّت، فيعتبر حظرًا للنشر، لأنّها لن تنشر إلاّ بعد فوات أوان صورها.

وإذا كان إجراء الحجز لا يستعمل إلاّ نادرًا رغم فعاليته من الناحية العلمية، إلاّ أنّ الحراسة تعدّ أكثر تطبيقًا عمليًا، رغم أنها لا تفيد إلاّ تحديد انتشار الاعتداء على الحياة الخاصّة، ولا تؤدي إلى منعه. والأمر لا يتعلق بهذين الإجراءين فقط، بل هناك، إجراءات أيضًا منها:

- أنواع أخرى من الإجراءات الوقائية:

نصّ التشريع المقارن على إجراءات وقائية أخرى يمكن اللجوء إليها، وهي تتمثل في نوعين:

النوع الأول: يهدف إلى تحديد مجال الاعتداء وحصره في أضيق نطاق ويتمثل في حذف بعض الأجزاء أو اللقطات، محلّ النزاع، أو استعمال حق الرد والنشر وفقًا لقانون الإعلام.

أمّا الثاني: فيهدف إلى تنفيذ الأمر الاستعجالي، وينصبّ على النفاذ المعجل، والغرامة التهديدية.

أولاً: حذف بعض الأجزاء أو اللّقطات محل النزاع.

يعتبر هذا الإجراء من الإجراءات الوقائية لوقف الاعتداء على الحياة الخاصّة، وقد استعمل هذا الإجراء في فرنسا قبل صدور المادة التاسعة، وحتى بعد صدورها، لم تتضمن صراحةً ما يشير إلى إعطاء القاضي سلطة الأمر بحذف الصور أو المقالات التي تمس الحياة الخاصّة سواء في المقالات أو غيرها من المصنفات.

إلاّ أنّ ذلك، يستنتج من عموم النص، حيث نصّت المادة 2/9 مدني فرنسي على أن: " للقضاة أن يتخذوا كافة الإجراءات كالحراسة..." حيث يتضح من النص أنّ أي إجراء يُمَكن من منع الاعتداء على الحياة الخاصّة، أو وقفه، هو من الإجراءات التي تجد أساسها في المادة 9.

بل يحدث عملاً أن يعرض المدعى عليه، المؤلف أو الناشر، أن يقوم بحذف العبارات التي تمس الحياة الخاصّة، أو إجراء تعديل في النص وذلك حتى يتفادى الأمر بمنع التداول، أو ضبط المطبوعات ووضعها تحت الحراسة.

ومن بين التطبيقات الأخرى على سبيل المثال، فقد منع قاضي الأمور الاستعجالية بيع مجلّة أسبوعية نشرت صورة لطبيب دون رضاه، بعد رفضها لحذف هذه الصورة إلى جانب النص المرفق للصورة.

ونفس الإجراء، بالنسبة للفيلم المتعلق بحياة الفنان الراحل "محمد شقرون " المدعو الشاب حسني، الذي منع القضاء عرضه إلاّ بعد أن تحذف اللقطات التي تمس الحياة الخاصّة لعائلته.

وأن صدور القرار بحذف العبارات التي تمس بالحياة الخاصّة، من شأنه أن ينهي النزاع، ويكون قاضي الأمور المستعجلة قد فصل في الدعوى، حيث أنّ الحذف لن يترك بعد ذلك لقاضي الموضوع. ويستدل على ذلك مما جاء في قانون الإجراءات في اختصاص القضاء المستعجل بأن يأمر ولومن تلقاء نفسه بمحو العبارات الجارحة، أو المخالفة للنظام العام أو الآداب من أوراق المرافعات أو المذكرات التي طرحت أمامه[72] ص 418.

وتبرز أهمية الحذف كإجراء وقائي في أنه يحلّ النزاع بصورة نهائية، ويضع حقًا للمساس بالحياة الخاصّة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء، ذا فعالية بالغة في مجال الصورة والفيلم والكتاب، إلاّ أنه لا يجدي نفعًا في مجال الجرائد اليومية، حيث أن الإجراء هنا، لا يساير مع طبيعة تداول الجرائد ووصولها إلى القارئ فور طبعها، وأحيانًا تنفذ جميع النسخ في وقت قصير بعد بداية التوزيع[48] ص

714، وذلك يمنع من القيام بإجراء الحذف، لعدم جدواه، طالما أن المعلومة قد انتشرت، وعلى نطاق واسع، كما هو الحال بالنسبة للجرائد الوطنية، والتي تطبع في الجهات الأربعة من القطر في آن واحد. كذلك الحال عندما يمس النشر الحياة الخاصّة لأكثر من شخص، فإنّ إجراء أكثر من تعديل وعلى فترات متعددة من الزمن، واختصاص أكثر من محكمة ـ حسب موطن المدعى عليهم ـ سيجعل من إجراء الحذف والتعديل، مرهقًا ماليًا وشاقًا عمليًا.

وعلى أي حال، يجوز للقاضي أن يأمر بهذا الإجراء، كلما أمكن ذلك، من أجل منع أو وقف الاعتداء على الحق في الحياة الخاصة، لأن من يجوز له الحكم بالإجراءين الخطيرين وهما الحجز والحراسة، يجوز له الأمر بإجراء أقل خطورة وهو الحذف أو التعديل فقط.

ثانيًا: حق الرد أو حق التصحيح.

تذهب معظم قوانين الصحافة في العالم إلى إعطاء الأفراد الحق في الرد على ما تنشره الصحيفة أو تصحيحه، وتلزم الصحيفة التي نشرت المقال أو التحقيق الصحفي بنشر الرد الذي يرد لها من صاحب الشأن.

وفي هذا، تقرر في قانون الإعلام الجزائري الجديد تنظيم حق الرد وحق التصحيح تحت الباب السابع، والذي تضمن المواد من 100 إلى 114 (فنص في المادة 100 منه على أنه " يجب على المدير مسؤول النشرية أو مدير خدمة الاتصال السمعي البصري ومدير وسيلة إعلام إلكترونية، أن ينشر أو يبث مجانًا كل تصحيح يبلغه إياه شخص طبيعي أو معنوي بشأن وقائع أو آراء، تكون قد أوردتها وسيلة الإعلام المعنية بصورة غير صحيحة..) يقابل المادة 24 من قانون المطبوعات المصري، ويتبين من ذلك أن حق التصحيح ينشأ عن كل ما ينشر في أي وسيلة من وسائل الإعلام، سواء المكتوبة، جرائد، صحف، أو الرسم، التي يتم نشرها سواء في نشرية دورية، أو الصحافة الإلكترونية، وكذلك وسائل الإعلام المتمثلة في وسيلة السمعي البصري أو عبر الأنترنت، أو الذي يثبت عن طريق السمعي و/ أو البصري.

وحق التصحيح حق لكل شخص يرى أنه تعرض لاتهامات كاذبة من شأنها المساس بشرفه أو سمعته وذلك وفقًا لنص المادة 101 من قانون الإعلام الجديد المعاملة لنص المادة 1/45 مصري.

ويرى بعض الفقه إلى أن حق الرد لا يغطي إلاّ بعض جوانب الحق في الحياة الخاصّة، فهو يقوم بدور هام، في حالة ما إذا كان ما نسب للشخص ويتصل بحياته الخاصّة غير صحيح، كما لو نسب إليه أنه فصل من وظيفته، أو أنه تزوج للمرة الثانية مثلا.

إلاّ أن المساس بالحق في الحياة الخاصّة أوسع بكثير من ذلك، فهو يتحقق من مجرّد الكشف عن الحياة الخاصّة، فالاعتداء يتحقق قانونًا حتى لو كان ما كشف عنه صحيحًا تمامًا بل وليس فيه ما يشين

الشخص بأي حال من الأحوال. وفي ذلك فإنّ الحق في التصحيح يكون غير ذي فائدة بالنسبة للشخص، فلن يكون هناك موضوعًا للرد[72] ص 426.

إلاّ أن الحق في الرد ذو فعالية أكيدة في مجال حماية الحياة الخاصّة، وفي حالة رفض الرد من المدير المسؤول عن النشرية، أو عن الجهاز الإعلامي سواء المكتوب، أو السمعي البصري، أو الإلكتروني، أو السمعي و/ أو البصري أوفي حالة السكوت عن الطلب مدة الثمانية (8) أيام إلى تلي استلامه، يمكن الطالب اللّجوء إلى المحكمة التي تنظر في القضايا الاستعجالية ويصدر أمر الاستعجال في غضون ثلاثة (3) أيام.

كما يمكن أن تأمر المحكمة إجباريًا بنشر الرد، وذلك، وفقًا لما نص عليه قانون الإعلام الجديد في مادته 108.

ومما سبق، يتضح أن قاضي الأمور الاستعجالية ، في مجال حق الرد أو التصحيح لا يمكنه أن يتدخل إلا في حالة رفض مسؤول وسيلة الإعلام المذكورة سابقا، والتي أوردها قانون الإعلام الجديد، أوفي حالة السكوت، والى جانب ذلك هناك إجراءات أخرى، تهدف إلى ضمان تنفيذ الأوامر التي يصدرها قاضي الاستعجال.

النوع الثاني: إجراءات تنفيذ الأمر الاستعجالي

وتتمثل هذه الإجراءات في النفاذ المعجل والغرامة التهديدية.

أولاً: النفاذ المعجل:

للوصول إلى حماية الشخص المعتدى على حياته الخاصة ، بإجراءات قانونية فعالة ، تحقق النتائج المرجوة منها ، فان مجرد اتخاذ إجراءات استعجاليه سريعة في القسم الاستعجالي، لا تعد كافية ولا مجدية، بل يجب أن يتبعها تنفيذ في الواقع. ولذلك منح المشرع لقاضي الأمور الاستعجالية، حق الأمر بالنفاذ المعجل، الذي يسمح للمستفيد من الحكم بمتابعة تنفيذه رغم الأثر الواقف للطعون التي يكون الخصم قد قام بها[200].

إلى جانب الأمر به من قبل قاضي الأمور الاستعجالية بقوة القانون، كذلك يمكن لقاضي الموضوع أن يأمر بالنفاذ المعجل ، وذلك في حالة المطالبة به، من الأطراف، أو بإعماله لسلطته التقديرية إذا اقتضت الضرورة ذلك، شريطة أن يتمشى مع النصوص القانونية .

ولذلك، يجوز لكل من قاضي الأمور الاستعجالية وقاضي الموضوع الأمر به من أجل ضمان التنفيذ الفعلي للإجراءات[96] ص 519.

ثانيا: الغرامة التهديدية:

تعدّ الغرامة التهديديّة إدانة مالية تبعية، فتحدد إمّا بمبلغ إجمالي ثابت، وإما بمبلغ مالي يطابق كل وحدة زمنية تمر، دون تنفيذ، كيوم أو أسبوع أو شهر[52] ص 202، 203، والهدف منها هو الحصول من المدين على التنفيذ العيني للالتزام, وذلك بواسطة الزيادة التدريجية في دينه المالي.

كما تعدّ الغرامة التهديديّة إجراءً مؤقتًا، مرتبطا بمدة زمنية محددة، إلى جانب أنها تعتبر تعويضا عينيًّا، وطالما أنّها ترتبط بالتعويض، يفضل إرجاؤها إلى حين الحديث في موضوع التعويض لاحقًا.

3.2.2. الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة

اهتم المشرع الجنائي كما هو الحال بالنسبة للمشرع الدستوري والمدني، بالحق في الحياة الخاصة، وذلك حماية لهذا الحق، حفاظا على الفرد من الانتهاكات التي تلحق حرمة الحياة الخاصة له، بسبب عوامل متعددة منها التقدم العلمي في نواحي متعددة من الحياة، والذي كان له الدور الكبير في انتشار الجرائم الماسة بالحياة الخاصة للأشخاص.

وسيتم التعرض لهذه الحماية في التشريعات الثلاثة، على التوالي : الفرنسي والمصري ثم الجزائري في المطالب الآتية:

1.3.2.2. الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة في فرنسا

يعاقب القانون الجنائي الفرنسي الجديد في مجموعة من مواده على أفعال اعتبرها اعتداء على الحق في الحياة الخاصة، وذلك بقانون رقم 92- 336 الصادر بتاريخ 22 جويلية 1992.

1.1.3.2.2. جنحة الاستماع أو التسجيل أو نقل الأحاديث الخاصّة في نص المادة 226-1

بعد صدور قانون رقم 92-684 لسنة 1992، أعاد المشرع الفرنسي صياغة جريمة التقاط وتسجيل ونقل الحديث الخاص وذلك بموجب نص المادة 226-1 التي تنص على أنّه: " يعاقب بالحبس سنة وغرامة ثلاثمائة ألف فرنك كل من اعتدى عمدًا بوسيلة أيًّا كانت على ألفة الحياة الخاصّة للآخرين:

- بالتصنّت أو التسجيل أو بالنقل بدون موافقة صاحب الشأن كلام صادر، له صفة الخصوصية أو سرّي.
- بالتقاط أو بتسجيل أو بنقل دون موافقة صاحب الشأن صورة شخص يوجد في مكان خاص.

ويتبيّن من هذا النص، أن جريمة استماع أو تسجيل أو نقل الأحاديث الخاصّة تقوم على ركنين:

أوّلهما: مادي، ويتمثل في استماع أو تسجيل أو نقل أحاديث ذات طابع خاص أو سرّي بغير رضاء المجني عليه بوسيلة أيًّا كان نوعها.

وثانيهما: معنوي، يتخذ صورة القصد الجنائي.

ويتمّ تناول هذين الركنين بالدراسة، مع تبيان العقوبات التي قرّرها المشرع الفرنسي لمرتكبي هذه الجريمة.

أوّلاً: الركن المادي.

يتكون الركن المادّي ـ بصفة عامة ـ من ثلاثة عناصر: نشاط، أو سلوك إجرامي، يتخذ صورة استماع أو تسجيل أو نقل الأحاديث ذات طابع خصوصي أو سرّي بدون موافقة صاحب الشأن بوسيلة أيًّا كان نوعها.

ويجب لقيام هذا الركن أربعة عناصر وهي:

- سلوك إجرامي أو فعل يأخذ صورة الاستماع أو التسجيل أو النقل للأحاديث الشخصية.
- استخدام وسيلة أيًّا كان نوعها في استماع أو تسجيل الأحاديث أو نقلها.
- أن تكون الأحاديث ذات طابع خصوصي أو سرّي.
- عدم رضاء المجني عليه.

وسنعرض هذه العناصر الأربعة على التوالي:

- السلوك الإجرامي:

ويتحقق السلوك الإجرامي، بالنشاط الإيجابي في هذه الجريمة، وله ثلاث صور وهي: استراق السمع، أو التسجيل، أو نقل الأحاديث الخاصّة.

والمقصود بالأحاديث في هذه الجريمة الأصوات والأفعال الصادرة من الأشخاص، بصرف النظر عن لغة أطراف الحديث.

ويجرّم المشرع الفرنسي التصنت وتسجيل الأحاديث الصادرة بين شخصين أو أكثر، وكذا التقاط حديث فردي، وأساس ذلك استخدام المشرع لعبارة " الكلام الصادر" في المادة 226-1، وتشمل الحديث بين شخصين أو بين الشخص ونفسه[93] ص 538.

حيث كان المشرع الفرنسي في ظل المادة 368 من قانون العقوبات القديم يأخذ بالمعيار الموضوعي في تحديده لصفة الحديث، وهو معيار المكان الخاص، أي يشترط لكي تكون الأحاديث محلاً للحماية الجنائية أن تكون جرت في مكان خاص « en lieu privé » ولكن نظرًا لأنّ اعتماد المعيار الموضوعي، يقتضي تطبيق نص المادة سابقة الذكر، لذلك سارع المشرع في تعديل النص إلى إلغاء ذلك المعيار، واتّجه إلى الأخذ بالمعيار الشخصي الذي يرتبط بالحديث ذاته، وبالتالي فإن الحديث من الممكن أن يكون محلاً للحماية حتى ولو جرى في مكان عام، ويكون المشرع بذلك، قد واجه كافة الاحتمالات التي من الممكن أن تهدد بالاعتداء على ألفة الحياة الخاصّة للغير.

وهذا الاتّجاه من المشرع الفرنسي، قد لقي تأييدًا من جانب الفقه على أساس أنّ الأخذ بالمعيار الموضوعي (معيار المكان الخاص) يقصر الحماية الجنائية على الأحاديث الخاصّة التي تجري في أماكن خاصّة، على الرغم من أنه من الممكن أن يتّسم بالخصوصية أو السريّة حتى ولو كان جرى في مكان عام، ذلك أنّ الحديث يعد تصرف نفسي وشخصي يستقل عن المكان الذي يعبر عنه فيه[218] ص 203، وعلى ذلك، فإنّ المشرع الفرنسي قد هجر معيار المكان، وأخذ بمعيار طبيعة الحديث موضوع الجريمة.

ويعتبر ذلك التعديل أكثر اتّساقًا مع طبيعة هذه الجريمة، والمشرع في الأصل قد جرّم أفعال الاستعمال أو التسجيل أو النقل للأحاديث الخاصّة، فإذا كان حديثًا خاصًّا يحوي أسرارًا ومعلومات خاصّة بالشخص فهنا تقوم الجريمة، بغض النظر عن المكان الذي تمّ فيه إجراء هذا الحديث، فيستوي أن يكون مكانًا عامًا أو خاصًّا، وهذا أفضل من معيار المكان.

كما استبدل المشرع مصطلح en captant أي الالتقاط بمصطلح en écoutant أي أنّه أوجب وقوع الاعتداء على الأحاديث عن طريق الالتقاط، وذلك، لمواجهة أخطار التكنولوجيا المتطورة في مجال أجهزة التصنّت على المحادثات، فضلاً عن توحيد الحماية الجنائية لكل من الأحاديث والصور، حيث ذهب جانب من الفقه[260] ص 15 في تفسيره للمصطلح الجديد الذي أتى به المشرع إلى ضرورة أن يتمّ الالتقاط عن طريق استخدام جهاز من الأجهزة المخصّصة لذلك، فلا يكفي أن يكون التقاط الحديث عن طريق الاستماع خلسة للحديث بالأذن المجرّدة خاصّة أمام صراحةً المصطلح الذي جاء به المشرع.

وإذا كان نص المادة 226-1 يجرّم فعل الالتقاط الذي يقع من شخص على حديث تمّ بين شخصين آخرين، فإنّ الفقه اختلف حول مدى تطبيق نص المادة 226 -1 على قيام أي من المتحدثين بالتقاط الحديث الذي جرى بينهما أو تسجيله بدون علم الطرف الآخر، حيث ذهب البعض من الفقه إلى مدّ نطاق تطبيق ذلك النص على هذه المسألة، وبالتالي فإن قيام أحد المتحدّثين بالتقاط المحادثة أو تسجيلها دون علم الطرف الآخر يترتّب عليه مساءلته جنائيًّا طبقًا لنص سالف الذكر[238]، كما ذهب البعض الآخر من الفقه إلى أنّ قيام أحد المتحدثين بتسجيل الحديث دون علم الطرف الآخر تنحصر عند نطاق تطبيق المادة 226-1.

- وسيله ارتكاب الجريمة.

وسّع المشرع الفرنسي في نص المادة 226-1 من نطاق التجريم، حيث لم يعد يشترط أن يكون التقاط الحديث قد تمّ عن طريق استخدام جهاز من الأجهزة، وإنّما استبدل عبارة au moyen d'un appareil quelconque بعبارة le fait au moyen d'un procédé quelconque وبذلك يستوي أن يكون التقاط الحديث قد تمّ بطريق استخدام جهاز من الأجهزة المعدّة لذلك أو بأي وسيلة

تقنية أخرى، كما أنّ صياغة النص الجديد توسع من نطاق التجريم لتشمل عملية السمع البسيطة، أي يكفي التصنّت أو الاستماع خلسة لحديث يجري بصفة سريّة بطريق الأذن المجرّدة.

وإن كان بعض الفقه قد ذهب في تفسيره لهذه العبارة على ضرورة استخدام جهاز من الأجهزة المعدّة لذلك، حتّى ولو لم تكن عبارة النص صريحة في هذا الشأن خاصّة وأنّ المصطلح الذي استعمله المشرع في النص الجديد، captation يشترط أن يكون التصنت على الحديث الخاص قد تمّ بواسطة جهاز أيًّا كان نوعه، ولذلك، لا يكفي التصنت بواسطة الأذن المجرّدة[260] ص 15.

- رضاء المجني عليه.

تطلب المشرع الفرنسي لقيام جريمة الحصول على الأحاديث الخاصّة أن يكون فعل التصنت على الحديث الخاص أو تسجيله أو نقله قد ارتكب بغير رضاء المجني عليه.

ويعدّ بذلك عدم الرضاء عنصرًا في الركن المادّي للجريمة، لأنّ رضاء المجني عليه يبيح الفعل، فلا تقوم الجريمة، وهذا استثناء من القاعدة العامّة التي تفيد أنّ رضاء المجني عليه لا يعدّ سببًا من أسباب الإباحة في قانون العقوبات، وعلّة ذلك أنّ الجرائم تشكّل اعتداءً على حقوق الأفراد ذات أهمية اجتماعية، ولا يملك الفرد التنازل عن أي حق ذي أهمية اجتماعية، لأنّ ذلك يشكل مساسًا بحق المجتمع، وتطبيقًا لذلك، " فلا يمكن تخويل الشخص سلطة النزول عن حقه في الحياة أو حقه في الحفاظ على سلامة جسده. وأساس فرض الحماية هو طبيعة الحقوق، فإذا كان رضاء المجني عليه سببًا من أسباب الإباحة لبعض الجرائم، فلا يعني ذلك، أنّ الحقوق مجرّدة من الأهمية الاجتماعية "[59] ص 271.

وقد قيل أنّ رضاء المجني عليه ينفي الركن المادي للجريمة، ويرجع ذلك إلى أساس فكرة الحياة الخاصّة، وهو أنّ الأشخاص يحدّدون المسائل والأمور إلي يريدون الاحتفاظ بها، وكذا الجوانب التي يرون جواز الإعلان عنها، ومن ثمّ فإنّ الرضاء وفقًا لما ذهب إليه بعض الفقه يزيل عن التدخّل في الحياة الخاصّة صفته غير المشروعة.

وعلى هذا استقرّ الفقه والقضاء المدنيّان في فرنسا، إذ يؤكّدان أن الشخص وحده له حق تحديد ما يمكن نشره من أمور حياته الخاصّة، وأنّ رضاءه يبيح التدخّل في هذه الحياة، أو الكشف في حدود رضاه عن وقائعها، وما هو مقرر من المواد المدنية يتعيّن أن يؤخذ به في المواد الجنائية، فليس مقبولاً ممن قبل صراحة أو ضمنًا تدخل الغير في حياته الخاصّة أن يدّعي المساس بها.

وقد ميّز المشرع الفرنسي في المادة 226-1 من قانون العقوبات الجديد بين أمرين:

الأمر الأول: التقاط الحديث أو ا لصورة دون علم صاحب الشأن.

الأمر الثاني: الالتقاط على مرأى ومسمع من المجني عليه.

- الالتقاط دون علم المجني عليه:

وهي الحالة التي تمثّل الغالبية العظمى في الواقع العملي، وقد نصّت عليها الفقرة الأولى من المادة 226-1 من قانون العقوبات، وقد جاء فيها مايلي:

« Est puni…le fait… de porter atteinte à l'intimité de la vie privée, en captant enregistrant ou transmettant sans le consentement de leur auteur …des paroles prononcées.. En fixant….sans le consentement de celle-ci « image d'une personne ».

ويعني ذلك أن المادة سالفة الذكر تجرّم فعل التقاط الحديث أو الصورة للفرد دون موافقته، ويفترض أن المجني عليه في هذه الجريمة قد تعرض لذلك دون موافقته، وعلى المتهم القائم بالتسجيل أو بالالتقاط أن يثبت أنّه قد تحصل على رضاء المجني عليه قبل التسجيل أو الالتقاط أوفي وقت معاصر لهما[277] ص 54، وإلاّ كان مسؤولاً.

- الالتقاط على مرأى ومسمع من المجني عليه:

أورد المشرع في هذه الحالة في الفقرة الأخيرة من المادة 226-1 من قانون العقوبات حيث ورد فيها:

«Lorsque les actes mentionnés en présent article ont été accomplis au vu et au su des intéressés sans qu'ils y soient opposés, alors qu'ils étaient en mesure de la faire, le consentement ceux- ci est présumés ».

ويستفاد من الفقرة سالفة البيان، أن المشرع قد افترض رضاء المجني عليه، طالما أنّ الالتقاط أو التسجيل قد تمّ على مرأى ومسمع منه، ولم يعترض صاحب الشأن، ويكون الرضاء مفترضًا في ظل القانون الصادر سنة 1992، حينما تقترف الأفعال المذكورة في هذه المادة على مرأى ومسمع من ذوي الشأن دون اعتراض منهم، في حين كان بإمكانهم الاعتراض .

ومن الملاحظ أن شرط وجود أصحاب الشأن في اجتماع قد تمّ استبعاده في القانون الجديد.

ثانيًا: الركن المادي (القصد الجنائي).

التصنت أو التسجيل أو النقل بوسيلة أيًّا كان نوعها لأحاديث ذات طابع خصوصي أو سرّي وبغير رضاء صاحب الشأن جريمة عمدية، يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي. فلا يكفي لقيامها توفر الخطأ غير العمدي، وهذا يتبين من نص المادة 226-1 من قانون العقوبات الفرنسي، إذ اشترط المشرع الفرنسي، بموجب هذا النص، أن يكون الاعتداء على ألفة الحياة الخاصّة بطريقة عمدية...كل من اعتدى على ألفة الحياة الخاصّة للآخرين...

ويجب أن يتوفر القصد الجنائي بعنصريه، العلم والإرادة، أما العلم، فيجب أن يشمل كل عناصر الجريمة، بمعنى أن يعلم بأنّ الأفعال التي يأتيها، وهي التصنت أو التسجيل أو النقل تشكل جريمة، وإذا انتفى العلم، فلا قيام للركن المعنوي وبالتالي لا تتوفر الجريمة.

وأما الإرادة، فيتطلب المشرع أن تتجه إلى إتيان نشاطه الإجرامي من أفعال الاستماع أو التسجيل أو النقل لأحاديث الغير.

إلاّ أن البعض من الفقه الفرنسي، يعتبر أنّ هذه الجريمة من جرائم القصد الخاص، وهو توفر نية خاصّة، والمتمثلة في الانتهاك أو المساس أو الاعتداء على حق الأفراد في حياتهم الخاصّة والقصد الخاص هنا، هو الباعث على ارتكاب الجريمة وقد يكون الفضول أو التطفل أو المصلحة، أو الثار، أو الفضيحة، أو الحقيقة.

وقد قيل بأنّ المستفاد من نص المادة 226-1 من قانون العقوبات الفرنسي الجديد، المقابلة لنص المادة 1/368 من قانون العقوبات الفرنسي القديم، أنّ المشرع قصد استبعاد الرجوع إلى الدوافع التي أدّت بالجاني أو المتهم إلى إقدامه على ارتكاب الجريمة، ومع ذلك، فإنّ المستنتج من النصّ أنّ المتهم قد انتهك عمدًا الحق في الحياة الخاصّة، وهذه المسألة تقتضي أن يتوفّر القصد الجنائي العام، والقصد الجنائي الخاص معًا.

ثالثًا: العقوبة.

وضع المشرع الجنائي الفرنسي في المادة 226-6 قيدا على تحريك الدعوى الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها في المادة 2126-1، يتمثل في تقديم الضحية أو ممثلها القانوني أو ذوي الحق شكوى إلى الجهات المختصّة.

ويرجع الفقه[219] ص 255 الفرنسي ذلك، للطبيعة الخاصّة لهذه الجريمة، أمّا عن العقوبة في ذاتها، لمن يرتكب فعل الاستماع (الالتقاط) أو التسجيل أو النقل لأحاديث خاصّة، فهي الحبس سنة والغرامة ب 45000 أور وكعقوبة أصلية، بالإضافة إلى العقوبة التكميلية التي فرضها المشرع في مصادرة

الأشياء المستعملة في ارتكاب هذه الجنحة، وذلك، وفقًا لنص المادة 226-31.

أما عن الشروع في ارتكاب هذه الجنحة، فقد سوى المشرع في العقوبة بينه وبين الجنحة التامة وفقًا لنص المادة 226-5..

2.1.3.2.2. جنحة التقاط أو تسجيل أو نقل الصورة

جرّم المشرع الفرنسي فعل الالتقاط أو التسجيل أو النقل للصورة في المادة 1/226 نقطة 2 من قانون العقوبات الجديد، والتي ورد فيها انه:" يعاقب بالحبس سنة وبغرامة قدرها 45000 أورو، من يعتدي عمدا وبأسلوب أيا كان نوعه على ألفة الحياة الخاصة للآخرين:

-.....

- بالتقاط أو تسجيل أو نقل صورة لشخص في مكان خاص دون موافقة صاحب الشأن.

واستنادا لهذه المادة، فان جنحة الحصول على صورة الشخص بدون موافقته، تتكون من ركنين. ركن مادي، وركن معنوي.

أولا: الركن المادي:

يتبين من نص المادة 226-1 ع ف، إن الركن المادي لهذه الجنحة يتوفر بإتيان المتهم للنشاط الإجرامي أو الفعل أو السلوك الإجرامي ، ويتخذ صورة من الصور الثلاث وهي الالتقاط أو التسجيل أو النقل لصورة الشخص الموجود في مكان خاص دون رضائه باستعمال وسيلة ، ويجب أن تتوفر عناصر أربعة في الركن المادي وهي:

- السلوك الإجرامي.
- وسيلة ارتكاب الجريمة.
- المكان الخاص.
- عدم رضاء المجني عليه.

أولا: السلوك الإجرامي: يتوفر ذلك الفعل بقيام المعتدي بانتهاك حرمة الحياة الخاصة للغير بفعله الذي يتخذ إحدى الصور الثلاث الآتية: الالتقاط أو التسجيل أو النقل للصورة.

معني الالتقاط والتسجيل والنقل:

الالتقاط: الالتقاط في اللغة، الأخذ من حيث لا يحس، والتقاط الصورة المحقق لمعنى أخذها يعني تثبيتها على مادة حساسة[59] ص 776، ومجرد التقاط الصورة، أي مجرد تثبيتها، يتحقق الركن المادي للجريمة، أما إظهار الصورة على الدعامة المادية المخصصة لذلك، فلا يعد عنصرا في هذا الركن لذلك تقع الجريمة تامة في ركنها المادي، حتى ولو لم يكن باستطاعة الجاني فنيا معالجة الشريط السلبي كيميائيا لإظهار الصورة الخفية. ولا يؤثر في قيام الجريمة أن يجري بعد التقاطها تشويها ليضفي على الصورة مظهرا مغايرا أو هزليا.

التسجيل: ويقصد بتسجيل الصورة المحقق للركن المادي للجريمة حفظ صورة الشخص على مادة معدة لذلك، بوسيلة أيا كان نوعها لمشاهدتها فيما بعد، أو إذاعتها[7] ص 763.

النقل: نقل الشيء في اللغة تحويله من موضع إلى موضع آخر، ويعني نقل صورة شخص، تحويلها أو إرسالها من مكان تواجده إلى مكان آخر عاما كان أو خاصا، ومن أمثلة الحالة المعاقب عليها، إرسال الصورة من شخص لأخر بواسطة الهاتف المحمول، أو الانترنت.

ثانيا: وسيلة ارتكاب الجريمة:

لم يشترط المشرع الفرنسي في ظل قانون العقوبات الجديد لقيام جنحة الحصول على الصورة، أن يستخدم الجاني وسيلة معينة بذاتها، وإنما أطلق نوع الوسيلة التي يتم بها ارتكاب هذه الأفعال، فلم يقصرها على الأجهزة الحديثة أو الوسائل الفنية الأخرى، كالهاتف المحمول، أو الانترنت مثلا ويكون بذلك قد وسع من نطاق الحماية الجنائية المقررة لحماية حرمة الحياة الخاصة في مجال الصورة، التي ارتكبت بوسائل أخرى تقليدية، كالرسم الذي يمثل شخصا موجودا في مكان خاص بدون رضاه.

أمّا مجرد المراقبة، أو الترصد، فلا تدخل في مفهوم هذه الجريمة، كمراقبة شخص أو أشخاص من بعيد باستراق النظر باستخدام العدسات المكبرة أو التليسكوب مثلا[254] ص 395، مع أنّه من المنطقي إن لم يشكل الفعل جريمة تامة، فهو يعد شروعا في ارتكاب الجريمة.

ثالثا: المكان الخاص:

يوجب المشرع وفقا لنص المادة 226-1 أن يقوم المتهم بالتقاط صورة للمجني عليه، أو تسجيلها أو نقلها، حال وجود هذا الأخير في مكان خاص lieu privé وقد اختلف الفقه الفرنسي حول تحديد المقصود بالمكان الخاص، وانقسم في ذلك إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: المفهوم الشخصي

يرى أنصار هذا الاتجاه أن المعيار الشخصي للمكان الخاص يقوم على رضاء صاحب الشأن أو إرادته، لأنّه يملك بيان طبيعة هذا المكان ، هل هو عام أو خاص ، والمكان الخاص يفسر على أنّه كل مكان مغلق يتعذر بلوغه بنظرات من الخارج، ويكون دخوله متوقفا على إذن المالك أو المستغل أو المنتفع، أي انه بمثابة دائرة خاصة محددة[240] ص 202، كما قيل أن المكان الخاص هو الذي لا يكون في مقدور الغير دخوله إلا برضاء صاحب الشأن.

الاتجاه الثاني : المفهوم الموضوعي

يذهب عدد قليل من الفقه إلى ترجيح المفهوم الموضوعي عند تحديد المقصود بالمكان الخاص، ويقوم هذا الرأي على تعداد صور المكان العام ، ومنها الشارع والحديقة العامة ، والساحات أو الميادين، والملاعب، وهذه الأماكن لا تدخل في نطاق تطبيق القانون، وعلى العكس من ذلك، فإنّ:

- رضاء المجني عليه:

وأخيرا يلزم لتحقيق الركن المادي في هذه الجريمة أن يكون التقاط أو تسجيل أو نقا صورة الشخص دون موافقته حال وجوده في مكان خاص، حيث أن الرضاء يعد عنصرا ماديا، يجب أن يتوفر

في الركن المادي للجريمة، وعلى الجاني أن يثبت انه حصل على موافقة المجني عليه، قبل قيامه بالتقاط أو تسجيل أو نقل الصورة محل الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة.

وطبقا للنص، إذا قام الفعل المجرم على مرأى ومسمع المعتدى عليه، فان رضاءه مفترض أن لم يعارض هذا التصرف، بينما كان بإمكانه الاعتراض على ذلك.

أما في حالة رفضه التقاط الصورة، ومع ذلك، قام الجاني بالتقاطها أو تسجيلها أو نقلها، يعتبر هذا الأخير معتديا على الحياة الخاصة للغير، وبالتالي تقوم مسؤوليته بناء على ذلك.

خامسا: الركن المعنوي

يلزم لقيام جنحة التقاط أو تسجيل أو نقل الصورة المنصوص عليها في المادة 226-1 ع ف، أن يتوفر لدى مرتكبها القصد الجنائي بعنصريه، العلم والإرادة، لأنها جنة عمدية، يجب توفر علم المتهم بأركانها، وفي حالة انتفاء العلم فلا يقوم الركن المعنوي وبالتالي فلا تقوم الجريمة.

كما يتعين أن تتجه أرادة الجاني إلى التقاط أو تسجيل أو نقل صورة شخص في مكان خاص دون الحصول على رضائه. إلاّ أن بعض الفقه الفرنسي يستلزم لقيام هذه الجنحة توفر نية خاصة، وهي قصد الجاني المساس بألفة الحياة الخاصة للمجني عليه.

سادسا: العقوبة

قرّر الشارع الفرنسي عقوبة الحبس سنة وغرامة قدرها 45000 أورو، لكل من يعتدي على ألفة الحياة الخاصة للغير، وذلك بان يقوم الجاني بالتقاط أو تسجيل أو نقل صورة للغير حال تواجده في مكان خاص دون حصوله على موافقته.ومما يعكس حرص المشرع على بسط حماية أوسع لحرمة الحياة الخاصة، فقد أضاف عقوبة تكميلية، وهي مصادرة جميع الأجهزة التي استخدمها الجاني في ارتكابه الجنحة، أما من يشرع في ارتكاب هذه الجنحة، فقد وضع له المشرع ذات العقوبة المنصوص عليها في الجريمة التامة.

كما يسأل الشخص المعنوي، وفقا لنص المادة 121-2 من قانون العقوبات الفرنسي، إلى جانب الشخص الطبيعي، إذا ارتكبت الجنحة المنصوص عليها في المادة 226-1 سالفة الذكر.

3.1.3.2.2. جنحة الاحتفاظ أو إعلان أو تسهيل إعلان أو استعمال التسجيل أو المستند

جرّم المشرع الفرنسي في المادة 226-2 من قانون العقوبات الجديد الاحتفاظ أو الإعلان أو تسهيل الإعلان أو استعمال التسجيل أو المستند.

حيث نصّت المادة 226-2 من قانون العقوبات الجديد على ما يلي:

" يعاقب بنفس العقوبات كل من يحتفظ أو يعلن أو يسهل إعلان الجمهور، أو الغير أو استعمال ـ بأي وسيلة كانت ـ أي تسجيل أو مستند متحصّل عليه بواسطة إحدى الأفعال المنصوص عليها في المادة 226-1".

ويستفاد من المادة سالفة البيان، أن الهدف من قيام الشخص بانتهاك حرمة الحياة الخاصّة للأفراد بالاستماع أو التسجيل أو نقل الأحاديث، وكذا التقاط أو تسجيل أو نقل الصورة حال تواجد المجني عليه في مكان خاص في أغلب الجرائم، هو قيام الجاني بنشر وإعلان واستعمال ذلك التسجيل أو الصورة نظير مقابل مادي[243] ص 15 أو مقابل معنوي، لذلك جرّم المشرع تلك الأفعال في نص المادة 226-2.

ويتبين من هذا النص أن جريمة إعلان أو استعمال التسجيل أو المستند تقدم على ركنين هما:

- الركن المادي: ويقوم بفعل الاحتفاظ أو الإعلان أو تسهيل الإعلان أو الاستعمال.
- الركن المعنوي: ويتخذ صورة القصد الجنائي.

أولاً: الركن المادي.

يتحقق الركن المادي على عنصرين، هما: النشاط الإجرامي، وموضوع ينصب عليه النشاط الإجرامي.

- النشاط الإجرامي: حدّد المشرع الفرنسي حالات أو صور السلوك الإجرامي وهي أربعة، تتحقق بها الجريمة المنصوص عليها في المادة 226-2 وهي: الاحتفاظ، أو الإعلان، أو تسهيل الإعلان، أو الاستعمال ولوفي غير علانية.

- الاحتفاظ: يعني إبقاء الشخص في حوزته على تسجيل أو مستند للغير عن عمد منه، مع علمه بمضمونه، متى كان هذا التسجيل أو المستند قد تم الحصول عليه بإحدى الطرق المبينة في المادة 226-1.

وللاحتفاظ صورتان هما: احتفاظ الجاني بالمستندات أو التسجيلات لحسابه الخاص، أو الاحتفاظ بها لحساب غيره[68] ص 188.

فإذا كان الاحتفاظ لحسابه الخاص، فقد يكون الهدف من وراء ذلك، الحصول على مقابل مادي، أو معنوي، وهو تصرف غير قانوني في جميع الحالات.

أما إذا كان الاحتفاظ لحساب الغير:

والمقصود أن يقوم الجاني بالتقاط صورة للمجني عليه أو تسجيله للحديث الخاص به، أن يعهد لشخص آخر بالاحتفاظ بالصورة أو التسجيل عنده، ويكون الأخير مودعًا لديه بحسن نية، أو حائزًا له حيازة عرضية، وفي هذه الحالة يعفى هذا الأخير من المسؤولية، إذا ثبت أنه لا يعلم بمضمون الصورة

أو التسجيلات. أما إذا كان على علم بذلك، أو كان شريكًا، فيعد مسؤولاً مسؤولية كاملة كالفاعل الأصلي وفقًا لما يقرره قانون العقوبات.

- الإعلان: الذي يعني إخبار الجمهور أو إعلامه، بفحوى التسجيل أو المستند الذي تم الحصول عليه بالطرق الواردة في المادة 226-2 عقوبات فرنسي.

والإعلام قد يكون مباشرًا من طرف المعتدي شخصيًّا أو عن طريق شخص آخر غيره، وهو تمكين عدد غير محدود من الناس من الاطلاع على فحوى التسجيل، ويستوي في ذلك، كافة الوسائل التي يتم بها نشر فحوى التسجيل، فمن الممكن أن يتم النشر عن طريق الصحافة أو وسائل الإذاعة المسموعة أو المرئية أو أي وسيلة أخرى يتاح من خلالها للغير التعرف على الحقيقة.

ويرى الفقيه GASSIN أن إعلام الكافة بفحوى التسجيل من الممكن أن يكون مصحوبًا بجريمة انتهاك السر المهني، بافتراض قيام موظف بهيئة بإفشاء محادثة تليفونية كان قد سمعها، ويكون إفشاء هذه المحادثة من شأنها أن تلحق ضررًا بشرف واعتبار المجني عليه كما لو كان فحوى المحادثة تتعلق باعتراف أحد طرفيها بارتكاب جريمة.

- أما تسهيل الإعلان: فيقصد به تقديم مساعدة للجاني كي يقوم بإتمام سلوكه الإجرامي، وطبقًا للقاعدة العامة أن من يقدم مساعدة للجاني لكي يقوم بتنفيذ الجريمة يعد شريكًا بالمساعدة، إلاّ أن المشرع قد اعتبر بنصه على فعل تسهيل الإعلام أن من يقدم به يعتبر مرتكبًا للجريمة، والهدف من ذلك هو تدعيم حماية حرمة الحياة الخاصّة[68] ص 194.

استعمال التسجيل أو المستند:

يعاقب المشرع الفرنسي على كل استخدام لتسجيل أو مستند تم الحصول عليه ويستوي أن يكون الاستخدام عامّاً أو خاصًّا.

والاستخدام العام هو الذي يقع بوسائل الإعلام الأكثر انتشارًا، كالصحافة على اختلافها.

أمّا الاستخدام الخاص، فهو الذي لا يتوفر على هذا القدر من العلانية مثل من يقوم بتقديم مستندات إلى العدالة، مثل الزوجة التي قدمت تسجيلات للمحكمة قامت بتسجيلها لزوجها دون موافقته، وكان هدفها أن تؤكد للمحكمة رفض الزوج المشاركة في أعباء المعيشة.

وللاستخدام شرطان هما:

- الإرادة: أي القصد، وقد نصّت عليها المادة 226-1، وهي الأصل للمادة 226-2.

- ضرورة إبراز التسجيل أو المستند، ووضعه حيز التطبيق، ونشره فعلاً، ولا يشترط أن يقوم ذات الشخص الذي قام بالتقاط الصورة أو بتسجيل الحديث، باستعمال التسجيل أو المستند، فمن المتصور أن يرتكب شخص آخر الجريمة المنصوص عليها في المادة 226-2 غير مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة 226-1.

- موضوع النشاط الإجرامي:

يتطلب قيام الجريمة المنصوص عليها في المادة 226-2 من قانون العقوبات الفرنسي الجديد أن ترد أفعال الاحتفاظ أو الإعلان أو تسهيل الإعلان أو الاستعمال على تسجيل حديث أو صورة أو مستند تم الحصول عليه بإحدى الطرق المذكورة في المادة 226-1، أي بالتصنت أو التسجيل أو بالنقل بالنسبة للحديث (أي التسجيل) وبالالتقاط أو بالتسجيل أو بالنقل بالنسبة للمستند. ويجب، لإتمام الجريمة أن يتميز موضوعها، فإذا كان حديثًا، يشترط أن يكون واضحًا، وإذا كان صورة يتطلب إمكان التعرف عليه.

ثانيًا: الركن المعنوي

يشترط المشرع لقيام جريمة إعلان أو استعمال التسجيل أو المستند المنصوص عليها في المادة 226-1 أن يتوفر فيها القصد الجنائي العام بعنصرية العلم والإرادة، فهي جريمة عمدية.

أماّ العلم: فيجب أن يشمل كل عناصر الفعل المادي المكون للجريمة، كأن يعلم المهتم بمصدر الحصول على التسجيل أو المستند، وأن من شأن نشاطه، إعلانه أو تسهيل إعلانه أو استعماله.

ولا تقوم الجريمة بالعلم اللاحق على ارتكاب فعلى الإعلان أو تسهيله، أما الاستعمال فيظل مشروعًا طالما كان علم المستعمل بمصدر الحصول على التسجيل أو المستند منتفيًا، فإن توفر علمه بذلك في فترة لاحقة واستمر في استعماله قامت الجريمة في حقه[93] ص 558.

وأما الإرادة، فيجب أن تتجه إلى الاحتفاظ أو الإعلان أو تسهيل الإعلان أو الاستعمال للتسجيل الذي تم الحصول عليه بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة 226-1 فلا يرتكب هذه الجريمة من يحتفظ بتسجيل أو مستند على غير عمد منه ودون علم بمضمونه.

ويرى بعض الفقه أن الجريمة المنصوص عليها في المادة 226-2 هي جريمة عمدية تتكون من قصد عام وقصد خاص هو نية الإضرار بألفة الحياة الخاصة للغير.

بينما يتجه غالبية الفقه، إلى أن جريمة الاحتفاظ أو الإعلان أو تسهيل الإعلان أو استعمال المستند جريمة عمدية، يتكون الركن المعنوي فيها من القصد العام بعنصرية العلم والإرادة فقط، ولا يستلزم توفر نية خاصة، ويرون بأنه لا ضرورة للمغاير في نوع القصد بين جريمتي الحصول على الأحاديث الخاصة أو الصور المنصوص عليها في المادتين 226-1 من القانون الجديد، والمادة 363 من القانون القديم وجريمة الاحتفاظ أو إعلام الجمهور أو الغير أو استعمال التسجيل أو المستند الوارد في المادة 226-2 لأن كلا الجريمتين يتوفر فيهما، القصد الجنائي العام بعنصريه العلم والإرادة فقط دون النية الخاصة[235] ص 529.

العقوبة:

لقد أورد الشرع عقوبة الحبس سنة وغرامة مالية قدرها 4500، لكل من يرتكب جنحة الإعلان أو استعمال التسجيل أو المستند المنصوص عليها في المادة 226-2، كما نص على عقوبة تكميلية لهذه

الجريمة، وهي مصادرة الأشياء المستخدمة في هذه الجريمة ، وذلك وفقا لنص المادة 226-31 سالفة الذكر. وتسأل الأشخاص المعنوية عن ارتكاب هذه الجريمة وفقا للمادة 121-2 سالفة الذكر.

4.1.3.2.2. جنحة الدخول أو البقاء في منزل الغير

يعتبر المسكن عنصرا من أهم عناصر الحق في الحياة الخاصة، لذلك بسط المشرع الحماية اللازمة له، حيث حرم دخول المسكن أو البقاء فيه باستخدام القوة أو التهديد واعتبر ذلك ، من قبيل الاعتداء على الحياة الخاصة، وقد نصت المادة 226-4 من قانون العقوبات على أن: " من دخل أوبقي في مسكن الغير بواسطة وسائل احتيالية، أو التهديد أو الاعتداء ، أو الإكراه في غير الأحوال المسموح بها قانونا ، يعاقب بسنة حبسا وبغرامة قدرها 15000 أورو".

يتبين من هذا النص أن جنحة انتهاك حرمة المسكن، بالدخول، أو البقاء غير القانوني في منزل الغير، تقوم على ركنين : أحدهما مادي والأخر معنوي[93] ص 560 .

أولا: الركن المادي:

يتحقق الركن المادي لهذه الجنحة بتوافر عنصرين:

-السلوك الإجرامي:

بالرجوع إلى نص المادة 226، 4 من قانون العقوبات سابق الذكر، يتضح لنا أن السلوك الإجرامي يتحقق بدخول المتهم أو بقائه في مسكن الغير باستخدام القوة أو الإكراه بتهديد المجني عليه.

ويقصد بالدخول الولوج إلى المكان من أي طريق، فيستوي أن يكون ذلك الدخول من الباب أومن النافذة، ولكن يجب أن يحدث الدخول الفعلي للشخص بجسده.

فلا يكفي دخول جزء من الشخص فقط، كدخول أحد الذراعين أو الساقين أو الرأس من فتحة ما، أومن خلال مدخل المسكن.

أما البقاء فيقصد به الامتناع عن الخروج من المسكن رغم إرادة صاحبه الذي تحتم ذلك.

وقد يدخل الشخص مسكن الغير بموافقة مالكه، ثم يرفض الخروج بعد أن يطلب صاحب المسكن مغادرته، فهنا تتوافر الجريمة لرفض المتهم مغادرة منزل المجني عليه.

وتتعدد حالات دخول مسكن الغير، فقد يدخل المتهم خلسة في غياب صاحب العقار، أو باستخدام طرق احتيالية أوفي حالة الاستغاثة أو الضرورة.

فالجاني قد يدخل مسكن الغير بطريق مشروع، بعدها يرفض الخروج منه، وبالرفض تقوم الجنحة في حقه في حالة عدم استجابتها لإرادة صاحب المسكن.

- موضوع النشاط:

أوجب المشرع لقيام الجريمة المنصوص عليها في المادة 226-4 من قانون العقوبات الفرنسي أن يدخل الجاني منزل الغير، أو البقاء غير القانوني في منزل الغير، والمقصود بالمنزل أو المسكن هنا ليس فقط المكان المعد للسكن والذي يقيم فيه الشخص إقامة عادية، وإنّما يمتد أيضًا ليشمل السياج الذي يحيط به، حيث تمتد حرمة المنزل إلى جميع الملحقات الكائنة بداخل هذا السياج، وتطبيقًا لذلك، يكون مرتكبا للجنحة من يدخل بغير حق إلى الفناء أو الحديقة القائم بداخلها المنزل.

ثانيا: الركن المعنوي.

جنحة الدخول أو البقاء في منزل الغير بدون مسوغ قانوني عمدية، يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي، والقصد المتطلب فيها قصد عام، ويستفاد ذلك، من طبيعة الوسائل التي تم بها الدخول أو البقاء، وهي القوة أو التهديد أو الإكراه. ويتحقق القصد بتوفر عنصري العلم والإرادة.

أما العلم، فيجب أن يشمل كل عناصر الفعل المادي للجنحة، كأن يعلم بأن دخوله أو بقاءه، في مساكن أو ملحقاتها، وأن هذه الأماكن خاصة بشخص آخر غيره، له الحق في حرمتها.

كما يتعين أيضًا أن تتجه إرادة الجاني إلى ارتكاب الفعل أو الامتناع، أي الدخول أو البقاء في منزل الغير، أو مكان الإقامة الخاصة أوفي أحد ملحقاتها رغم إرادة صاحب الحق وفي غير الأحوال المسموح بها في القانون.

العقوبة:

قرر المشرع عقوبة الحبس سنة وغرامة قيمتها 15000 أورو، لكل من يرتكب الجنحة المنصوص عليها في المادة 226-4.

ومن يشرع في ارتكاب هذه الجنحة يعاقب بذات العقوبة المقررة في الجنحة التامة، وفقا للمادة 226-5.

5.1.3.2.2. جنحة نشر التركيب

التركيب le montage استعمله المشرع الفرنسي للمرة الأولى، بموجب قانون 17 جويلية 1970 (الملغى)، يقصد به نشر الصور والمحادثات المركبة عن طريقه بغير رضاء الشخص، المادة 370 من قانون العقوبات القديم، المقابلة للمادة 226-8 من قانون العقوبات الجديد. وقبل ذلك، كان القضاء الجنائي لا يعاقب عليه إلاّ إذا توفرت فيه أركان جريمة أخرى كالتزييف، أو إحدى جرائم النشر. أما القضاء المدني، فكان يكفل حماية الأشخاص ضد تشويه شخصياتهم عن طريق التركيب بتطبيق قواعد المسؤولية المدنية عن طريق الفعل الضار.

ويعرف التركيب le montage وفق مدلوله الفني بأنه اختيار المشاهد المصورة وترتيبها على شريط سينمائي نهائي لتقديمها بعد ذلك على الشاشة[235] ص 45.

غير أن هذا التعريف لا يصلح لأن يؤخذ به في قانون العقوبات، نظرًا للقصور الذي يعتريه، فهو من ناحية يجعل التركيب قاصرًا على الفن السينمائي فقط، ومن ناحية أخرى فالأخذ به، يؤدي إلى توسيع نطاق التجريم ليشمل العمليات الفنية الضرورية، لاختيار اللقطات المصورة وترتيبها ووضعها في المكان المناسب بغية إعدادها للعرض.

ويذهب رأي إلى أن التركيب، وفقًا لمفهوم المادة 226-8، يعني " التلاعب في مستندات أو تسجيلات تتضمن أقوال شخص أو صورًا تمثله للحصول على تسجيل، له مظهر الوحدة، ولكنه لا يطابق ما قيل، أو صورًا حقيقية "[242] ص 116.

ووفقًا للمادة 368 من قانون العقوبات القديم، فإن المشرع الفرنسي اشترط أن يكون التركيب للصور أو للصوت، فقد تم على صور أو أقوال، تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة، وفقًا للوسائل المحددة بالمادة سالفة الذكر، وقد تغير الوضع في القانون الجديد، فلم يشترط المشرع أن يكون التركيب قد تم بصورة غير مشروعة، كما أنه لم يستلزم أن يمس التركيب حرمة الحياة الخاصّة أو المهنية أو العامة للمجني عليه.

وتقوم جنحة نشر التركيب وفقًا لنص المادة 226-8، على وجوب توفر ركنين:

أولاً: الركن المادي

لهذا الركن عنصران: الأول نشر الصورة أو الحديث بواسطة التركيب، والثاني عدم موافقة المجني عليه، أو عدم الإفصاح عن التركيب، ويتم التطرق إليها بالتفصيل فيما يلي:

- نشر الصورة أو الأحاديث عن طريق التركيب:

تقوم الجريمة وفقًا للمادة 226-8، في حالة التركيب ونشره، ويستوي في ذلك أن يتم الحصول على الحديث أو الصورة، بوسيلة قانونية أو غير قانونية، وإنّما المهم أن يرتبط التركيب بالصورة أو الحديث، لذلك، نجد أنّ المجلات أو وسائل الإعلام الأخرى كالتلفزيون، تقوم بنشر صور لأشخاص لا علاقة بينهم، ومنهم من توفي، ويظهرون في الصورة كأنهم أصدقاء، رغم أنه لا علاقة بينهم على الإطلاق[264].

كما قد يكون موضوع التركيب كلمات صدرت من أشخاص لا يعرفون بعضهم البعض ويتم تسجيلها على أشرطة مع تغيير صورة المتحدث، أي تركيب صورة على صورة لشخص آخر أو لذات الشخص ولكن بينهما فترة زمنية طويلة[264].

- عدم رضاء المجني عليه أو عدم التصريح بعملية التركيب:

اشترط المشرع ضرورة أن يتم نشر التركيب دون رضاء المجني عليه، وقد قصد من تجريم الفعل الوارد في المادة 226-8 حظر عملية نشر التركيب والتي توقع عامة الناس في الغلط حول حقيقة الأشخاص موضوع التركيب، سواء في صورهم أو أقوالهم، مما يؤدّي إلى انتهاك حرمة حياتهم الخاصّة.

وعكس ذلك، فلا تقوم جريمة نشر التركيب، إذا رضي الشخص بالنشر، نظرًا لتعارض الرضاء مع المساس بالشخصية الذي يهدف المشرع إلى مواجهته. كما لا تقوم الجريمة أيضًا إذا ظهر بوضوح أن الأمر يتعلّق بتركيب، مثال ذلك، أن تنشر صورة لفنانة مشهورة تبدو فيها وهي تنزل من مركبة فضائية على القمر، فليس هنالك شك أن مثل هذا العمل يمكن اعتباره تركيبًا واضحًا.

وينطبق نفس الحكم في حالة إذا ذكر بوضوح أن الأمر يتعلق بتركيب، على أنه في مثل هذه الحالة الأخيرة، يمكن للمجني عليه ولوج طريق القضاء المدني أوحتى الطريق الجنائي لرفع دعوى عن قذف علني.

ثانيًا: الركن المعنوي

يأخذ الركن المعنوي في جريمة نشر التركيب في القانون الفرنسي القصد الجنائي العام بعنصريه العلم والإرادة.

فيجب أن يعلم مرتكب جنحة نشر التركيب أنه يقوم بعمل تركيب ونشر لشخص، وأن ذلك سيؤدي إلى وقوع الجمهور في غلط حول حقيقة الشخص موضوع التركيب، وأن تتجه إرادته إلى أحداث ذلك، فإذا انتفى العلم أو الإرادة، فلا يتوفر الركن المعنوي وبالتالي لا تقوم الجنحة.

العقوبة:

جريمة نشر التركيب جنحة، أورد لها المشرع عقوبة الحبس سنة وغرامة قدرها 15000 أورو، ومن يشرع في ارتكاب هذه الجنحة يعاقب بذات العقوبة المقررة للجريمة التامة.

أما العقوبة التكميلية، فهي ذاتها المقررة في الجنح السابقة، وهي مصادرة الأشياء والأجهزة المستخدمة في إنجاز ونشر التركيب وفقًا للمادة 226-31 النقطة رقم 5 منها.

كما تقوم مسؤولية الشخص المعنوي عن هذه الجنحة وفقًا للمادة 226-2 سالفة الذكر.

6.1.3.2.2. جنحة الاعتداء على سرية المراسلات

قرر المشرع جنحة الاعتداء على سرية المراسلات، وذلك بموجب المادة 226-15 من قانون العقوبات، والتي يميز فيها بين الجنحة التي ترتكب من أشخاص عاديين، والجنحة التي ترتكب من موظفين ممثلين للسلطة العامة. ويتم التطرق لهاتين الحالتين فيما يلي:

أولاً: فيما بين الأشخاص العاديين:

نصّت 226-15 سالفة الذكر على أنّه: " كل من قام بسوء نية بفتح أو إتلاف، أو تأخير أو اختلاس المراسلات التي تكون قد وصلت أولم تصل إلى صاحبها والموجهة إلى الغير أو الاطلاع على محتواها غشًا يعاقب عليها بسنة حبس و45000 أورو غرامة.

يعاقب بالعقوبة نفسها عملية اعتراض بسوء نية أو اختلاس أو استعمال أو إفشاء سر الاتصالات المرسلة أو المسلمة أو التي تصل عن طريق وضع أجهزة مخصصة لمثل هذه الاعتراضات ".

يتضح مما جاء في الفقرة الأولى، من هذه المادة أنها تتميز بالعمومية، فهي تهدف إلى حماية المراسلات مهما كانت طبيعتها، أو وسيلة إيصالها أو تسليمها، ولا تشترط أن تكون المراسلات محل الاعتداء، قد سلمت إلى مصلحة البريد، ووفقًا لها، لا يشترط لقيام هذه الجنحة أن يتم إتلاف المراسلة، بل يتطلب أن تعطل أو يؤخر وصولها إلى صاحبها، مما يؤدي إلى إلحاق ضرر له.

أما فيما يتعلق بنية الإضرار، فهي شرط لتحقق هذه الجنحة، ولذلك، إذا قام شخص بفتح رسالة عن غير قصد، أو بحسن نية، معتقدًا أنها رسالته، فيما أنها موجهة لغيره، لا تقوم الجنحة في جانبه.

وفيما يخص الفقرة الثانية من المادة 226-15، فهي تتعلق بالمواصلات اللاسلكية التي يقصد بها، وفقًا لنص المادة 32 من قانون البريد: " كل تحويل أو إرسال أو وصول لإشارات أو مخطوطات أو صور أو أصوات أو معلومات مهما كانت طبيعتها، سلكية، بصرية، راديوكهربائية، وكل الوسائل الكهرومغناطيسية الأخرى ".

وأي عملية التقاط، أو اطلاع أو اعتراض أو تحويل، أو إفشاء ما تم عبر هذا النوع من الاتصالات، يعاقب عليه بالعقوبة ذاتها المقررة للجنحة المنصوص عليها في هذه الفقرة، والعقوبة المقررة في هذه الجنحة حسب المادة 226-15 بفقرتيها هي الحبس سنة و45000 أورو غرامة.

ثانيًا: فيما بين أعوان الدولة والخواص

وردت المادة 432-9 لتقرر مسؤولية أعوان الدولة في الحالة التي يعتدون فيها على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وهم في حالة تأديتهم للمرفق العمومي، وذلك حال تأديتهم لوظيفتهم أو بمناسبتها، وهذا فيما يتعلق بالفقرة الأولى من المادة 432-9 الخاصة بالمراسلات العادية.

أما الفقرة الثانية، من ذات المادة، فإنّها تقرر العقوبات ذاتها في حال انتهاك المراسلات، وفقًا لما ورد في المادة 226-15 سالفة الذكر.

والعقوبة المقررة في هذه المادة بفقرتيها هي الحبس ثلاث سنوات، وغرامة قدرها 45000 أورو.

7.1.3.2.2. جنح المعالجة الإلكترونية للبيانات الشخصية

نصّ المشرع الفرنسي على عدة جرائم لحماية البيانات الشخصية، وذلك بموجب القانون الأساسي رقم 78-17 لسنة 1978 الخاص بالمعالجة الإلكترونية للبيانات الاسمية، " انطلاقًا من مبدأ أساسي مقرر في " السياسة الجنائية " مضمونة أن الحقوق والمصالح الهامة اجتماعيًا، يجب أن تحمي بأقوى صور الحماية القانونية وأكثرها فاعلية وردعًا، وهي الحالة الجنائية "[136] ص 1، 2.

وقد أحالت المواد من 41 إلى 46 من هذا القانون ـ معدلة بالقانون رقم 92-1336 ـ لسنة 1992، بإصدار قانون العقوبات الفرنسي الجديد، إلى المواد من 226-16 إلى 226-24 من هذا القانون الأخير، وذلك في شأن الجرائم التي تقع مخالفة للقانون الأول، والتي يترتب عليها انتهاكه لحرمة الحياة الخاصّة.

وقد خصّص قانون العقوبات الجديد ضمن جرائم، يتم تناولها فيما يلي:

أولاً: جنحة المعالجة الإلكترونية للبيانات الشخصية دون ترخيص:

ورد النص على هذه الجنحة في المادة 226-16 من قانون العقوبات الجديد، حيث نصت على أنه: " يعاقب بالحبس سنة وغرامة 300000 أوروكل من أجرى أو طلب إجراء معالجة إلكترونية للبيانات الشخصية الاسمية، دون مراعاة الشروط الواردة في القانون المشار إليه ".

ولقيام الجنحة يجب توفر ركنين، مادي، ومعنوي.

الركن المادي:

يتحقق الركن المادي للجنحة بتوفر عنصرين:

- السلوك الإجرامي: ويتمثل في المعالجة الإلكترونية للبيانات الشخصية.

- إجراء هذه المعالجة للبيانات دون الحصول على موافقة اللجنة الوطنية للبيانات والحريات وذلك، استنادًا إلى المادتين 15ن 16 من قانون 1978 سالفة الذكر.

الركن المعنوي:

والذي يتمثل في القصد الجنائي، وهذا الأخير يقوم على عنصرين هما: العلم والإرادة.

العقوبة:

قرر لها المشرع عقوبة الحبس خمس سنوات، و300000 أورو غرامة كعقوبة أصلية، أما العقوبة التكميلية، فهي تتمثل في الأمر بنشر الحكم.

كما تسأل الأشخاص المعنوية جنائيًا عن ارتكابها الجنحة، وتطبق عليها عقوبتي الغرامة والحرمان من ممارسة النشاط الذي تم من خلاله ارتكاب الجنحة.

ثانيًا: جنحة التسجيل غير المشروع للبيانات الاسمية.

أوردها المشرع في المواد: 226-17، و226-18، و26-19، وتتكون هذه الجنحة من ركنين: مادي ومعنوي.

أما الركن المادي:

يتمثل في قيام الجاني بتسجيل البيانات الاسمية، وفقًا لما ورد في المواد سالفة الذكر الذكر،ويتخذ التسجيل، كل ما يقوم به المتهم من أفعال، ومنها قيامه بالمعالجة الإلكترونية للبيانات الشخصية.

كما تتحقق الجنحة بقيام المتهم بتجميع البيانات دون سبب مشروع، أو باستخدامه لطرق الغش والتصنت والتسجيل، ويتضمن التسجيل جميع البيانات السرية الخاصة بالاتجاهات السياسية والمعتقدات الدينية [71] ص 90.

وأما الركن المعنوي:

على خلاف الجنح السابقة الذكر، فإن هذه الجنحة قد تقع بطريق العمد أو الخطأ.

فالركن المعنوي فيها يأخذ الصورتين.

أما العمد: فيقوم بتحقيق القصد العام بعنصريه، العلم والإرادة.

وأما الخطأ: فيتحقق في قيام المتهم بعملية المعالجة الإلكترونية للبيانات الشخصية دون وضع الاحتياطات اللازمة لسلامة البيانات الشخصية.

العقوبة:

قرر المشرع عقوبة الحبس خمس سنوات، والغرامة 300000 أورو، والعقوبة التكميلية ذاتها التي قررها للجنحة السابقة.

ثالثًا: جنحة الاحتفاظ غير المشروع للبيانات الشخصية الاسمية.

أورد فيها المشرع في المادة 226-20 من قانون العقوبات، حيث نصّت على عقوبة الحبس خمس سنوات، وغرامة مقدرة ب 300000 أور وكعقوبة أصلية، أما العقوبة التكميلية، في ذات العقوبة المقرر للجنحة السابقة.

رابعًا: جنحة الانحراف عن الغرض من المعالجة الإلكترونية للبيانات الاسمية:

أوردها المشرع في المادة 226-21 من قانون العقوبات، وتقوم هذه الجنحة كسابقتها على ركنين: المادي والمعنوي.

أما الركن المادي: يتمثل في انحراف الجاني عن الهدف من المعالجة الإلكترونية للبيانات، وقد تضمنت المادة 20 من القانون الصادر في سنة 1978 ضرورة تحديد الغاية أو الهدف من المعالجة الإلكترونية للبيانات.

وأما الركن المعنوي: يتخذ صورة القصد الجنائي العام، المتمثل في العلم والإرادة.

العقوبة:

لا تختلف العقوبة المقررة لهذه الجنحة عن سابقتها، والتي تتمثل في الحبس خمس سنوات، وغرامة مقدرة ب 300000 أورو.

خامسًا: جنحة الإفشاء غير المشروع للبيانات الاسمية.

فقد تناولتها المادة 226-22، وقررت لها عقوبة الحبس خمس سنوات و300000 أورو غرامة مالية.

وهي العقوبة المقررة في حالة الجنحة العمدية، أما في حالة ارتكاب الجنحة نتيجة الإهمال أو عدم التبصر، فالعقوبة أخفن وتتمثل في الحبس ثلاث سنوات و100000 أورو غرامة.

وفي الحالتين السابقتين، لا يمكن متابعة الجاني إلاّ بموجب تقديم شكوى من المجني عليه أو نائبه القانوني أو ذوي الحقوق.

ومن خلال المقارنة بين القانون الجديد والقانون القديم، نلاحظ أن المشرع رفع من مدة الحبس في هذه الجنح إلى خمس سنوات، كما رفع من الغرامة المالية التي وصلت 300000 أورو، وذلك محافظة على الحياة الخاصّة للأشخاص.

2.3.2.2. الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصّة في مصر

سار المشرع المصري على نفس مسلك المشرع الفرنسي في مجال حماية الحق في حرمة الحياة الخاصة جنائيًا، فاقتبس من قانون العقوبات الفرنسي القديم النصوص المتعلقة بحماية حرمة الحياة الخاصة وهي المواد من 368 إلى 372

وقد اتجه المشرع إلى توسيع حدود الحماية التي قررها لحرمة الحياة الخاصّة، بالإضافة إلى النصوص المتعلقة بحماية حرمة المسكن والأسرار المهنية، وكذا المراسلات، وضع المادتين 309 مكرر، و309 مكرر (أ) بهدف الحفاظ على سرية الأحاديث الخاصّة للأفراد، وبالأخص أن التقدم العلمي قد أدّى إلى سهولة انتهاك حرمة الحياة الخاصّة.

ومن خلال النصين السابقين، 309 مكرر، و309 مكرر (أ)، يتضح أن المشرع المصري قد جرّم بعض الأفعال، وهي: استراق السمع أو التسجيل أو نقل المحادثات الخاصّة، وجريمة التقاط أو قل الصورة، وجريمة إذاعة أو استعمال التسجيل أو المستند، أو جريمة التهديد بإفشاء فحوى التسجيل أو المستند.

وحرصًا من المشرع على بسط حماية أكبر لحرمة الحياة الخاصّة في مواجهة الصحافة[65] ص 450 فقد نصّ في المادة 21 من القانون 96 لسنة 1996، الخاصّة بتنظيم الصحافة على أنه: " لا يجوز للصحفي أو غيره أن يتعرض للحياة الخاصة للمواطنين، كما لا يجوز له أن يتناول مسلك المشتغل

بالعمل العام أو الشخص ذي الصفة النيابية العامة أو المكلف بخدمة عامّة إلاّ إذا كان التناول وثيق الصلة بأعمالهم ومستهدفًا للمصلحة العامة ".

وقد وضع المشرع عقوبة الحبس لمن يخالف المادة 21 حيث نصّت المادة 22 من ذات القانون على أنّه " يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين السابقتين بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين[26] ص 1093".

ووفقًا لما سبق ذكره فسنقسم هذا المطلب إلى أربعة فروع كما يأتي:

- الفرع الأول: جريمة استراق السمع أو تسجيل أو نقل المحادثات الخاصّة.
- الفرع الثاني: جريمة التقاط أو نقل الصورة.
- الفرع الثالث: جريمة إذاعة أو استعمال التسجيل أو المستند.
- الفرع الرابع: جريمة التهديد بإفشاء فحوى التسجيل أو المستند.

1.2.3.2.2. جنحة استراق السمع أو تسجيل أو نقل المحادثات الخاصّة

تنصّ المادة 309 مكرر فقرة-أ- من قانون العقوبات على عقاب كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصّة للأشخاص بأن " استرق السمع أو سجّل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أيًّا كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أوع ن طريق التليفون في غير الأحوال المصرح بها قانونًا أو بغير رضاء المجني عليه".

وكما يتضح من النص فإن هذه الجنحة، تتطلب توفر ركنين هما:

أولاً: الركن المادي

يتحقق الركن المادي لهذه الجنحة بتوفر أربعة عناصر، وفقًا لما ورد في نص المادة 309 مكرر فقرة- أ- من قانون العقوبات وهي:

- سلوك إجرامي.
- عدم توفر رضاء المجني عليه.
- استعمال الجاني لجهاز يمكنه من الاستراق أو التسجيل أو النقل للمحادثات.
- وجود المجني عليه في مكان خاص.

ويتم تناول هذه العناصر فيما يلي:

- السلوك الإجرامي:

ويتحقق باستراق السمع أو بتسجيل المحادثات أونقلها.

أما عن الصورة الأولى: وهي استراق السمع، فيقصد به أن يسمع الجاني الحديث بأذنيه في غفلة من المجني عليه، أو يختفي الجاني داخل المكان الذي يوجد فيه المجني عليه ليسمع حديثه.

وقد أوجب الشارع ضرورة استخدام الجاني في هذه الجريمة جهازًا مما أنتجه التقدم العلمي الحديث، وإعمالاً لذلك، فإن الجريمة لا تتوفر في حالة استعمال الجاني لأداة بدائية لا ترقى إلى مكانة الجهاز، فلا يرتكب الجنحة من استخدم أذنيه في استراق السمع على الحديث الخاص، أو ممن دوّن مضمون الحديث على ورقة، أومن خزّن الحديث في ذاكرته، ثمّ أعاد نقله للآخرين[59] ص 721.

ويقصد بتسجيل الحديث، الاحتفاظ به على جهاز معدّ لذلك، بهدف إعادة الاستماع إليه مرة أخرى، وتقدم الجريمة لمجرد التسجيل أو الحفظ على الجهاز، وتقع الجريمة تامة في ركنها المادي، حتى ولو عجز الجاني على تثبيت الحديث فنيًا على الجهاز، ولا يؤثر في قيامها أن يجري عليها تعديلاً، ليضفي عليها وصفًا هزليًا.

- عدم توفر رضاء المجني عليه:

فلا يعدّ الفعل جريمة إذا توفر سبب لإباحته، وسببَا الإباحة في القانون هما: تصريح القانون، ورضاء المجني عليه، ويجب لاكتمال توفر الركن المادي في هذه الجريمة أن يتم فعل استراق السمع أو التسجيل أو النقل للمحادثات دون رضاء المجني عليه، لأن ذلك يعد من عناصر الركن المادي للجريمة[26] ص 1098. فإذا توفر الرضاء فلا جريمة، لأن الرضاء يزيل عن الحديث صفة السريّة، فلا يكون هناك انتهاك للحق في الحياة الخاصّة، كما يجب أن يشمل الرضاء كل أجزاء الحديث، فلا يسري على جزء دون آخر، كما يكون الرضاء مفترضًا أثناء اجتماع على مرأى ومسمع من الحاضرين في ذلك الاجتماع.

- الوسيلة أو الجهاز المستخدم في الجريمة:

يوجب المشرع وفقا لنص المادة 309 مكرر نقطة-أ- استخدام الجاني جهازا من الأجهزة أيًّا كان نوعه ، ويقصد بذلك أي جهاز من الأجهزة، بحيث ترك الباب مفتوحا لأن التقدم العلمي لا حدود له، ويستفاد من ذلك أن المشرع قد توسع في بسط الحماية للحياة الخاصة[86] ص 187.

واستنادًا إلى ذلك، فإنّ استخدام الأذن وحدها دون الاستعانة بجهاز آخر لا تقوم به الجريمة المنصوص عليها في المادة 309 مكرر نقطة-أ- من قانون العقوبات.

- وجود المجني عليه في مكان خاص: وتسمح المادة سالفة الذكر، بتجريم استخدام أية وسيلة تقنية حديثة تم اكتشافها بعد النص على هذه الجريمة، أو جريمة أخرى لم تكتشف بعد، فيمكن استخدام الحاسبات الآلية، والكاميرات المثبتة عليها لاستراق السمع أو نقل الحديث، أو تسجيله في مكان خاص[7] ص 775، والهاتف المحمول المجهز بتقنية تسجيل الحديث أو نقله.

يشترط المشرع الجنائي لتجريم المساس بحرمة المحادثات الشخصية، وفقًا للمادة 309 مكرر نقطة-أ- أن تتم هذه المحادثات في مكان خاص، أو عن طريق التليفون. ويقصد بالمكان الخاص، المكان المغلق الذي لا يمكن أن تنفذ إليه نظرات الناس من الخارج، أو أن يلجه الغير دون إذن من صاحبه، أي

لعدد محدد صادر ممن يملك هذا المكان أومن له الحق في استعماله أو الانتفاع به، فخصوصية المحادثة وفقًا لما سبق، فقد حدّدها المشرع بحدوثها في مكان خاص، أو عن طريق الهاتف.

ثانيًا: الركن المعنوي

الجريمة المنصوص عليها في المادة 309 مكرر نقطة –أ- من قانون العقوبات المصري عمدية، يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي، والقصد المتطلب فيها قصد عام، ويتحقق بتوفر عنصري العلم والإرادة.

أمّا عنصر العلم:

يجب أن يعلم الجاني كافة عناصر السلوك الإجرامي المكون للجريمة، وأنه يستخدم جهازًا لاستراق السمع على محادثات خاصّة، يقوم بها الشخص حال تواجده في مكان خاص، أو باستخدام الهاتف، مع عدم رضاء المجني عليه، أما انتفاء العلم بأحد هذه العناصر ينتفي القصد الجنائي، وتنتفي بالتالي الجريمة[93] ص 594.

وأما عنصر الإرادة:

فيتعين أن تتجه إرادة الجاني إلى ارتكاب الفعل، وتحقيق النتيجة، وهي الحصول على الحديث أو المكالمة الهاتفية، ثمّ استغلاله، إما لإيذاء المجني عليه، أو لتحقيق فائدة مادية، أو لإشباع رغبته في التطفل على الآخرين[59] ص 791.

العقوبة:

جريمة استراق السمع أو تسجيل أو نقل المحادثات جنحة، وضع المشرع لمن يرتكبها في المادة 309 مكرر نقطة –أ- من قانون العقوبات المصري، عقوبة الحبس، مدّة لا تزيد على سنة، إذا ارتكبها شخص عادي.

أمّا إذا كان الجاني مرتكب الجريمة موظفًا عامًّا اعتمادًا على سلطة وظيفته كانت العقوبة، الحبس لمدة ثلاث سنوات كحد أقصى.

وأساس تشديد العقوبة على هذه الفئة من الأشخاص هو المنصب الذي يشغله الموظف العام، ممّا يزيد من خطورة العمل الإجرامي، لأن طبيعة عمل المتهم تتيح له صلاحيّات واسعة، فيستطيع استخدام من يعملون تحت سلطته، مع استعمال كل الأجهزة الفنية والإلكترونية لتسهيل عمليات التصنت أو التسجيل أو النقل، وهي مملوكة للدولة، وهذه المعدّات لا تتوفر للشخص العادي، بل، كان لطبيعة عمل الجاني الفضل في توفرها[26] ص 1099.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تضمنت المادة سالفة الذكر، في فقرتها الرابعة على عقوبة تكميلية وجوبية وهي المصادرة للأجهزة والمعدّات التي استخدمت في ارتكاب الجريمة، ومحو التسجيلات المتحصل عليها كموضوع للجريمة وإعدامها[93] ص 594.

وتجدر الإشارة في آخر هذا الفرع، إلى أن المشرع نص في المادة السابقة الذكر، على أنّه: " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصّة للمواطن..." والذي خلاله أنّه يحمي فقط الحياة الخاصّة للمواطن المصري، إلاّ أن الحقيقة أن المشرع المصري لم يقصد المواطن المتمتع بالجنسية المصرية، ولكن الإنسان بصرف النظر عن جنسيته، سواء كان مصريًا أو أجنبيًا، وقد أدّى هذا اللبس ببعض من الفقه إلى اقتراح تعديل المادة 309 مكرر نقطة –أ- باستبدال كلمة " مواطن " وإحلال محلها كلمة " الشخص "[59] ص .787

2.2.3.2.2. جريمة التقاط أو نقل الصورة

جرّم المشرع فعل التقاط أو نقل صورة الغير في مكان خاص، وذلك باستخدام جهاز أيًّا كان نوعه، في المادة 309 مكرر النقطة 2، التي نصت على أنه: " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن.

- التقط أو نقل بجهاز من الأجهزة أيًّا كان نوعه صورة شخص في مكان خاص، وكما يتضح من النص فإن جريمة التقاط أو نقل الصورة تتطلب لقيامها توافر ركنين: الأول مادي، والثاني معنوي.

وسيتم تناول هذين الركنين بالدراسة، ثم نبين العقوبات التي يقررها الشارع المصري لمرتكبي هذه الجريمة، ولذلك تقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فروع على النحو الآتي:

أولا: الركن المادي

ثانيا: الركن المعنوي

ثالثا: العقوبة المقررة لمرتكبي هذه الجريمة

أولاً: الركن المادي

يتخذ هذا الركن أحد أمرين: الأول الالتقاط للصورة، والثاني نقل الصورة. ويجب أن يكون الشخص في مكان خاص، وأن تتم عملية تصويره دون رضائه وباستخدام جهاز أيا كان نوعه.

وعليه لقيام الركن المادي يجب توافر العناصر الأربعة الآتية:

- النشاط الإجرامي
- وسيلة ارتكاب الجريمة.
- المكان الخاص.
- عدم رضاء المجني عليه.

وفيما يلي شرح لهذه العناصر:

- النشاط الإجرامي:

ويتحقق بالتقاط أو نقل الصورة، أما التقاط الصورة، بمعنى أخذها يعني تثبيتها على مادة حساسة[7] ص 763.

ويقوم الركن المادي بمجرد التقاط الجاني لصورة المجني عليه، أي بمجرد تثبيتها، ولا يعد إظهار الصورة في هيئة ايجابية على الدعامة المادية الخاصة بذلك عنصرا في الركن المادي.

ولذلك فإن جريمة التقاط الصورة تقع كاملة في ركنها المادي، رغم عدم قدرة المتهم من الناحية الفنية على إظهار الصورة.

أما النقل فيعني إرسال الصورة مباشرة إلى مكان أخر، بحيث يتمكن الغير من الإطلاع عليها، ويستوي في ذلك أن يكون المكان عاما أو خاصا[59] ص 794.

ويذهب رأي إلى أن نقل الصورة يعني تحويلها أو إرسالها من مكان تواجده إلى مكان أخر عام أو خاص، بحيث يستطيع الغير مشاهدة قسمات وملامح شكل المجني عليه، وما يأتيه من أفعال وحركات، مثلما يحدث بواسطة جهاز التلفاز.

ويستفاد مما تقدم، أن نقل الصورة يحمل معنيين، أولهما الالتقاط، وثانيهما النقل المصاحب لصورة المجني عليه[235] ص 516.

- وسيلة ارتكاب الجريمة:

أورد المشرع في المادة 309 مكرر نقطة 2، أداة أو وسيلة ارتكاب الجريمة، وهي جهاز من الأجهزة أيا كان نوعه، وهو إطلاق لكلمة الجهاز وتوسع فيها، بحيث يمتد إلى جهاز قديم أو حديث، متطور أو غير متطور، إلا أن الأمر ينبني على استخدام " الجهاز " ولذلك، لا تقوم الجريمة إذا ما قام شخص برسم صور الآخر، أو بعمل تمثال له، لعدم استخدام جهاز من الأجهزة، وأن أدوات النحت لا تعد بطبيعتها من الأجهزة. التي أوجب المشرع استعمالها لتجريم ذلك الفعل[93] ص 594.

- المكان الخاص:

أوجب المشرع في جريمة التقاط أو نقل الصورة، أن يتم ذلك حال وجود المجني عليه في مكان خاص[59] ص 795، ولذلك إذا تم تصوير شخص في مكان عام، فلا يتمتع بالحماية القانونية المنصوص عليها في هذه المادة. لأن المعيار هنا هو وجود المجني عليه في مكان خاص، لا يجوز دخوله إلاّ بإذنه.

ويذهب أحد الفقهاء إلى أن مجرد التقاط حديث أو نقل صورة لشخص، حال وجوده في مكان خاص، لا تقوم به الجريمة، لأن حديث الشخص في مكان خاص بصوت يستطيع من يوجد في المكان العام سماعه ليس له حرمة، والفعل إذا تم في مكان خاص يستطيع من يوجد في مكان عام أن يشاهده،

فلا تقوم الجريمة في حق من يقوم بالتقاط أو نقل صورة لمن يجلس في شرفة منزله التي تطل على الطريق العام، يمكن لكل المارة مشاهدته[58] ص 437.

- عدم رضاء المجني عليه

إذا رضي المجني عليه قيام المتهم بالتقاط صورة له، أو نقلها، فلا جريمة، لأن الرضاء يعدّ سببًا من أسباب إباحة الفعل[72] ص 132، فعدم رضاء المجني عليه عنصر مادي، في الركن المادي للجريمة، فإذا انتفى هذا العنصر، فلا تقوم الجريمة.

فرضاء المجني عليه يزيل عن التدخل في حياته الخاصّة صفته غير المشروعة، لذلك أوجبت المادة 309 مكرر نقطة -2- أن يكون فعل التقاط الصورة أو نقلها قد تمّ دون موافقة المجني عليه[93] ص 599.

وإضافة لذلك، إذا التقطت أو نقلت صورة للشخص، أو للأشخاص أثناء اجتماع على مرأى ومسمع من الحاضرين في ذلك الاجتماع، فإنّ رضاء هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص، يكون مفترضًا، إن لم يعبروا عن رفضهم في الوقت المناسب الذي يكون بإمكانهم فيه التعبير عن رفضهم.

ثانيًا: الركن المعنوي

التقاط أو نقل الصورة في مكان خاص بغير رضاء المجني عليه، وباستخدام جهاز من الأجهزة أيًا كان، جريمة عمدية، يتخذ الركن المعنوي فيها القصد الجنائي، فلا يكفي لقيامها توفر الخطأ غير العمدي، وإنّما النية لها دور أساسي في قيام الجريمة أو عدم قيامها، لذلك، لا تقع هذه الجريمة ممن يترك سهوًا جهاز التصوير مفتوحًا، في مكان خاص، فينقل صورة شخص في هذا المكان.

ويتحقق القصد الجنائي، بتوفر عنصري العلم والإرادة.

فأمّا العلم:

يجب أن يعلم الجاني، بأنّه يقوم بالتقاط أو نقل الصورة مستخدمًا جهازًا، وأنّ المجني عليه يوجد في مكان خاص، فإذا انتفى علم الجاني بأحد هذه العناصر، فلا تقوم الجريمة.

وأما الإرادة:

فيتعين أن تتجه إرادة المتهم إلى التقاط أو نقل صورة الشخص في مكان خاص.

ويرى بعض الفقهاء، أن هذه الجريمة عمدية يتوفر فيها القصد العام بالإضافة إلى القصد الجنائي الخاص، وهي النية الخاصّة التي تتمثل في قصد المتهم المساس بحرمة الحياة الخاصّة لمن يتم تصويره[58] ص 1189.

العقوبة:

جريمة التقاط أو نقل جنحة نصّت المادة 309 مكرر نقطة 2 على عقوبتين لمن يرتكبها، الأولى للشخص العادي، وهي الحبس مدة لا تزيد على سنة، والثانية للموظف العام اعتمادًا على سلطة وظيفته،

وهي الحبس الذي يصل حدّه الأقصى لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، وعلّة التشديد هنا هي طبيعة الوظيفة العامة التي تمنح شاغلها سلطات واسعة توقع المجني عليه في خوف ورهبة، كما أن مرتكب هذه الجريمة موظف عام قد أساء لسمعة الوظيفة العامة وللدولة ككل، ويؤدي إلى اهتزاز ثقة أفراد المجتمع في الحكومة لذلك شدّد المشرع العقوبة برفع مدّة الحبس من سنة للشخص العادي إلى ثلاث سنوات للموظف العام الذي يرتكب هذه الجريمة.

وقد نصّ المشرع على عقوبة تكميلية هي مصادرة الأجهزة المستعملة في الجريمة والمصادرة هنا وجوبية.

بالإضافة إلى ذلك يجب الحكم بمحو التسجيلات الناتجة عن الجريمة وإعدامها، للحفاظ على حرمة الحياة الخاصّة للأفراد.

3.2.3.2.2. جريمة إذاعة أو استعمال التسجيل أو المستند

تنص المادة 309 مكرر – أ- على أنه يعاقب بالحبس كل من أذاع أو سهل إذاعة أو استعمال ولوفي غير علانية تسجيلاً أو مستندًا متحصلاً عليه بإحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة، أو كان ذلك بغير رضاء صاحب الشأن.

وترتكب جريمة التقاط أو نقل الصورة أو مراقبة أو تسجيل محادثات ـ في غالب الأحيان ـ بهدف تحقيق الاستفادة منهما من خلال إذاعة أو استعمال أو نشر ما تم التقاطه أو تسجيله تحقيقًا للربح المادي، أو تهديد المجني عليه بالنشر.

ويرى بعض الفقه أن لهذه الجريمة أركانًا ثلاثة هي محل الجريمة، والركن المادي والركن المعنوي.

وسيتم تناول هذه الجريمة في أربعة نقاط، وهي:

أولاً: الركن المادي

يتمثل موضوع هذه الجريمة في التسجيل أو المستند شريطة أن يتم الحصول عليه بإحدى الطرق الواردة في المادة 309 مكرر (أ)، وهي الالتقاط أو التسجيل أو النقل للمحادثات الخاصّة أو الصورة للغير، ولو تحصل عليها بطريق آخر ولو كان مشروعًا، وعدم رضاء صاحب الشأن عن إذاعته أو استعماله.

ولتحقيق الركن المادي، يجب توفر الشروط الآتية:

- إذاعة التسجيل أو المستند.
- تسهيل إذاعة التسجيل أو المستند.
- استعمال التسجيل أو المستند.

- عدم رضاء صاحب الشأن (المجني عليه).

- نية الجاني وإرادته في الإضرار بالغير.

- إذاعة التسجيل أو المستند:

هي تمكين عدد غير محدود من الناس من العلم والإطلاع على مضمون المستند أو التسجيل، وهي تفترض العلانية.

- تسهيل الإذاعة:

وهي تقديم العون إلى من يقوم بعملية الإذاعة أو النشر، وقد جعل المشرع مرتكب ذلك الفعل فاعلا أصليا في الجريمة، خروجا على حكم القواعد العامة التي تعتبر مقدم المساعدة شريكا في الجريمة، طبقا للمادة 3/40 من قانون العقوبات.

- الاستعمال:

وهو يعني استخدام التسجيل أو المستند بقصد تحقيق غرض ما، ويستوي أن يتم الاستعمال علنًا أوفي غير علانية، كما لو اطلع الجاني شخصا واحدا على التسجيل أو المستند وكان ذلك في مكان خاص وطلب إليه عدم إذاعة ما أسر إليه[105] ص 269.

- عدم رضاء المجني عليه:

إذا كان المعتدى عليه راضيا على فعل الاعتداء على حياته الخاصة، بإذاعة أو تسهيل أو استعمال التسجيل أو المستند الذي يخصه، فلا محل لقيام الجريمة. شريطة أن يكون الرضاء صادرًا على إرادة حرة، وقبل ارتكاب الفعل المكون للجريمة أو معاصرا له[59] ص 798. أما إذا صدر الرضاء بعد ارتكاب الفعل المجرم، فلا يعتد به، وتقوم الجريمة، وعدم رضاء الضحية في الأصل، يؤدي إلى توافر أركان الجريمة، فتقوم مسؤولية الجاني عن ارتكاب الفعل المجرم.

ويشترط المشرع أن يكون التسجيل أو المستند قد تم الحصول عليه بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة 309 مكرر، إلا أن المشرع المصري أضاف عبارة " أو كان ذلك بغير رضاء صاحب الشأن ".

وقد ذهب رأي في تغيير هذه العبارة على أنها تحديد من الشارع لمصدر أخر للحصول على التسجيل أو المستند، وهو أية واقعة لم يرض بها المجني عليه سواء توافرت فيها أركان جريمة على التسجيل أو المستند عن طريق السرقة أو الغصب أو خيانة الأمانة في شأنه أم لا[59] ص 797. وفسر رأي أخر هذه العبارة على أنها تستلزم لقيام الجريمة أن يكون الفعل المادي قد وقع بغير رضاء صاحب الشأن[7] ص 779.

ومما كانت التغيرات التي جاءت بخصوص هذه الفقرة، فإن المادة 309 مكرر نقطة 1 غير دقيقة في صياغتها، وهي تحتاج إلى تعديل من المشرع المصري.

ثانيًا: الركن المعنوي:

تتخذ جريمة إذاعة أو استعمال التسجيل أو المستند صورة القصد الجنائي ركنا معنويا لها، فهي من الجرائم العمدية، والقصد الجنائي العام الذي يتحقق بتوافر عنصري العلم والإرادة.

علم الجاني بكل العناصر المكونة للجريمة، أي علمه بحصوله على تسجيل الصوت أو المستند بواسطة أحد الأفعال المنصوص عليها في المادة 309 مكرر، وكذا علمه بانعدام رضاء المجني عليه، وأن تتجه إرادته إلى مباشرة نشاطه الإجرامي، ولا يعتدى الباعث الذي دفع الجاني إلى مباشرة سلوكه الإجرامي.

العقوبة:

إذاعة أو تسهيل إذاعة أو استعمال التسجيل أو المستند المتحصل عليه بطريقة مما نصت عليها المادة 309 مكرر (أ) من قانون العقوبات جنحة عقوبتها الحبس تصل إلى العامين.

ونص الشارع المصري على ظرف مشدد إذا كان مرتكب الجريمة موظفا عاما، وارتكبها اعتمادا على سلطة وظيفته، ويترتب على التشديد أن تصير العقوبة السجن مدته عامين كما نص عليها أو تحصل عقوبة تكميلية المتمثلة في مصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة، مع الحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة وإعدامها، وإتلاف المستند.

4.2.3.2.2. جريمة التهديد بالإفشاء

نصّت على جريمة التهديد بالإفشاء، الفقرة الثانية من المادة 309 مكرر (أ) على أنه: " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدّد بإفشاء أمر من الأمور التي تم الحصول عليها بإحدى الطرق المشار إليها لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه ".

ويعاقب بالسجن الموظف العام الذي يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتمادًا على سلطة وظيفته.

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها ممّا يكون قد استخدم في الجريمة، أو تحصّل عنها، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصّلة عن الجريمة وإعدامها.

ويتبيّن من المادة سالفة الذكر، أنّ لهذه الجريمة ركنين وهما:

الأول: الركن المادي، ويتمثل في التهديد بإفشاء أمر من الأمور التي تمّ الحصول عليها بإحدى الطرق التي نصّت عليها المادة 309 مكرر عقوبات.

والثاني: الركن المعنوي، ويتخذ صورة القصد الجنائي.

وسيتم تناول هذين الركنين، ثمّ تبيان العقوبات المقررة لمرتكبي هذه الجريمة.

أولاً: الركن المادي:

يتخذ الركن المادي لهذه الجريمة صورة التهديد بالإفشاء، ويقصد بالتهديد الضغط على إرادة المجني عليه عن طريق الوعيد بشر معين سوف يصيبه، إذا لم يذعن لذلك التهديد، بتنفيذ ما طلب منه، ويتمثل ذلك السر الذي هو موضوع التهديد في إفشاء الحديث المسجل، ولا يشترط شكل معين في التهديد إذ يستوي أن يكون بالقول أو بالفعل أو بالكتابة أو بالإيماء[135] ص 17 أو بإذاعته في الصحافة ولو كان النشر لغرض علمي[75] ص 437.

إلاّ أنه إذا كان التهديد كتابيًا وكان أمر من الأمور التي تخدش الشرف، فإنّنا نكون أمام حالة تعدد معنوي، فالفعل يشكل جريمتين:

الأولى تهدد بالإفشاء، والثانية جريمة أوردتها المادة 1/327 من قانون العقوبات، والتي تنص على أنه " كل من هدّد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو السجن المؤبد أو المشدد أو بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف، وكان التهديد مصحوبًا بطلب أو بتكليف بأمر يعاقب بالسجن " فهنا يحكم على المتهم بالعقوبة الأشد[133] ص 439.

ثانيًا: الركن المعنوي:

هذه الجريمة عمدية، يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي العام والخاص معًا، فأما القصد العام، يقوم على عنصري العلم والإرادة، حيث استلزم المشرع أن يكون المتهم عالمًا بأن الأمر الذي يهدد المجني عليه بإفشائه قد تحصّل عليه بإحدى الطرق الواردة في المادة 309 مكرر عقوبات، وأن تتجه إرادته إلى الكتابة أو القول أو الإيماء الذي قام به التهديد، وإلى التأثير على إرادة المجني عليه[93] ص 606.

العقوبة:

جريمة التهديد بالإفشاء التي نصّت عليها المادة 309 مكرر (أ) فقرة 2، عقوبتها السجن لمن يرتكبها، وهي لا تزيد عن خمس سنوات.

أما جريمة الإفشاء في ذاتها المنصوص عليها في المادة 309 مكرر (أ) فقرة أ، قرّر لها المشرع عقوبة أخف وهي الحبس بين حديه لعامين، وهي لا تتعدّى ثلاث سنوات.

وقد انتقد بعض الفقه[133] ص 439، هذه العقوبة الواردة في المادة 309 مكرر (أ) فقرة 2، لأن المشرع قد نصّ على عقوبة السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وهي عقوبة أشدّ من عقوبة جريمة الإفشاء ذاتها وهي الحبس من 24 ساعة حتى ثلاث سنوات الواردة في المادة 309 مكرر (أ) فقرة أ، وقد قيل أن في هذا شذوذًا في تقرير العقوبة، لأن المتهم لو توقف عن حدّ تهديد المجني عليه بالإفشاء تكون عقوبته السجن لا تزيد عن خمس سنوات، فإذا استمر في الجريمة وأكمل مشروعه

الإجرامي ونفذ تهديده، فبدلاً من تشديد العقوبة يحاكم المتهم بعقوبة الحبس من 24 ساعة إلى ثلاث سنوات مع تغيير الوصف للواقعة من جناية إلى جنحة.

فرفع العقوبة هنا يعدّ دعوة تشريعية للجناة لإكمال الجريمة كي يحكم عليهم بالعقوبة الأخف.

كما نصّ المشرع في ذات المادة على تشديد العقوبة إذا كان المتهم موظفًا عامًا أتى الجريمة اعتمادًا على سلطة وظيفته[93] ص 607.

وتطبيقًا لذلك يسأل الموظف الذي قام بالتهديد بعد أن تحصّل على المحادثة أوالصورة بإحدى الطرق التي أوردها المشرع في المادة 309 مكرر من قانون العقوبات عن كل من الجريمتين، وتحكم المحكمة بالعقوبة الأشد إعمالاً للمادة 1/32 من قانون العقوبات، التي تنص على أنه: " إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددّة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد، والحكم بعقوبتها دون غيرها".

مثال ذلك موظف يعمل بمصلحة التليفونات بتسجيل المحادثات التليفونية، ثم يهدد أطرافها بإفشاء مضمون هذه المحادثات بقصد ابتزازهم والحصول منهم على أموال مقابل عدم إفشاء أسرار أحاديثهم عبر أسلاك التليفون.

والعقوبة التكميلية المقررة في هذه الجريمة تتمثل في مصادر الأجهزة وغيرها، مما استخدم في ارتكاب الجريمة أو تحصّل عليها، والحكم بمحو التسجيلات المتحصّلة عن الجريمة وإعدامها، كما يتم إتلاف المستندات المتحصل عليها من ارتكاب الجريمة، سواء كانت صورًا أو مستندًا مكتوبًا، وغيرها، وذلك وفقًا للفقرة الثالثة والأخيرة من المادة 309 مكرر(أ).

5.2.3.2.2. جريمة الاعتداء على حرمة مسكن الغير

يعتبر المسكن من بين أهم عناصر الحياة الخاصّة، وقد أورد المشرع المصري، في الباب الثامن من قانون العقوبات تحت عنوان السرقة والاغتصاب، وكذلك، في الباب الرابع عشر منه، تحت عنوان انتهاك حرمة ملك الغير، نصوصًا يحمي من خلالها حرمة المسكن، وذلك في المواد التالية:

- المادة 313 والتي نصّت على أنّه: " يعاقب بالسجن المؤبد من وقعت منه سرقة ".

رابعًا: أن يكون السارقون قد دخلوا دارًا أو منزلاً أو أودة أو ملحقاتها مسكونة أو معدة للسكنى بواسطة تسور جدار أو كسر باب ونحوه أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو بواسطة التزي بزي أحد الضباط أو موظف عمومي أو بإبراز أمر مزور مدّعى صدوره من طرف الحكومة.

- المادة 316 (ثالثًا) (ثانيًا وثالثًا) حيث نصّت على أنه: " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات ".

أولاً:...

ثانيًا: على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو معد للسكنى أو أحد ملحقاته إذا تم دخول المكان بواسطة التسور أو الكسور أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو انتحال صفة كاذبة أو ادعاء القيام أو التكليف بخدمة عامة أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة.

ثالثًا: على السرقات التي تقع ولومن شخص واحد يحمل سلاحًا ظاهرا أو مخبأ.

- المادة: 317(أولاً وثانيًا)، التي تنص على أنه: " يعاقب مع الحبس مع الشغل:

أولاً: على السرقات التي تحصل في مكان مسور بحائط أو بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق، ويكون ذلك بواسطة كسر من الخارج أو تسور أو باستعمال مفاتيح مصطنعة.

إلى جانب ذلك، فإن الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات تضمن جرائم تتعلق بانتهاك حرمة ملك الغير في المواد من 370 إلى 373.

وقد نصّت المادة 370 على أن: " كل من دخل بيتًا مسكونًا أو معدًّا للسكن، أوفي أحد ملحقاته، أوفي سفينة مسكونة، أوفي محل معدّ لحفظ المال، وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصدًا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها، أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما يذكر، يعاقب بالحبس مدّة لا تزيد على سنتين أو بغرامة تجاوز ثلاثمائة جنيه مصري.

- أما إذا كان انتهاك حرمة مسكن من طرف موظف عام، وكل شخص مكلف بخدمة عمومية استعمل القسوة مع الناس اعتمادًا على وظيفته، بحيث أنه أخلّ بشرفهم وأحدث آلامًا بأبدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن مائتي جنيه[4]، وهذا وفقًا لنص المادة 128 من قانون العقوبات.

وقد أصدرت محكمة النقض المصرية في هذا الموضوع أحكامًا ثلاثة، قررت من خلالها، أن أي دخول أو تفتيش لمسكن الشخص بغير رضاء صاحبه وبغير أمر قضائي مسبب بما يقتضيه القانون، محظور ويعرض مأمور الضبط للمسؤولية، وذلك، وفقًا لنص المادة 128 سالفة الذكر.

3.3.2.2. الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة في الجزائر

لقد أولى المشرع العقابي الجزائري عناية للحق في الحياة الخاصة، رغم أن هذه العناية جاءت متأخرة، مقارنة بالتشريعات الأخرى، التي سبقت وأن اهتمت بهذا الحق منذ أمد بعيد، وقد أعلن المشرع الجزائر حماية لهذا الحق بمناسبة التعديل الذي أدخله على قانون العقوبات وذلك بموجب القانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2002.

وقد نص عليها في القسم الخامس من الفصل الأول من الباب الثاني في الكتاب منه تحت عنوان " الاعتداءات على شرف اعتبار الأشخاص وعلى حياتهم الخاصة وإفشاء الأسرار، وذلك في المواد من303 إلى 203 مكرر 3.

ويتم التعرض لهذه الحماية في الفروع الآتية:

1.3.3.2.2. جنحة التقاط أو تسجيل أو نقل مكالمات أو أحاديث خاصة

جرّم المشرع العقابي التجسس على الغير، بأية وسيلة كانت، بهدف التصدي للأفعال التي تسعى إلى انتهاك الحياة الخاصة للأشخاص. وذلك بالنص في المادة 303 مكرر فقرة أولى رقم 1 على أنه: "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 50،000 دج إلى 300،000 دج كل من تعمد المساس بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص بأية تقنية كانت وذلك:

- بالتقاط أو تسجيل أو نقل مكالمات أو أحاديث خاصة أو سرية بغير إذن صاحبها أو رضاءه".

ولقيام هذه الجنحة، يجب توافر الشروط التالية:

- بالتقاط أو تسجيل أو نقل المكالمات أو الأحاديث.
- أن تكون هذه المكالمات أو الأحاديث خاصة أو سرية.
- أن يستخدم في ذلك أي تقنية كانت.
- عدم رضاء المجني عليه.
- نية المساس بالحياة الخاصة للضحية.

- الشرط الأول: يمكن أن يقوم بهذه الأفعال الثلاثة المتمثلة في (الالتقاط أو التسجيل أو نقل المكالمات أو الأحاديث الخاصة أو السرية)، شخص واحد كما يمكن أن يقوم بها أكثر من شخص، وفي حالة تعددهم، يكون كل منهم مسؤولا مسؤولية شخصية، ويعتبر كل فعل مستقل عن الأخر، وتثبت الجنحة التامة في جانب كل منهم.

وقد عبر المشرع الجزائري عن عملية الالتقاط باستعماله لمصطلح (En captant).

- وبالنسبة للشرط الثاني: لم يشترط المشرع أن تكون المكالمات أو الأحاديث قد جرت في مكان خاص، وقد ساير في ذلك المشرع الفرنسي، وخالف المشرع المصري. وبذلك يكفي أن تكون المكالمات أو الأحاديث الخاصة (à titre prive) أو سرية (à titre confidentiel) حتى ولو وقعت في مكان عام.

- أما الشرط الثالث: فقد أوردت المادة 303 مكرر مايلي: "....كل من تعمد المساس بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص بأية تقنية كانت....." وبهذا المعنى يكون المشرع قد وسع نطاق التجريم، حيث لم يشترط أن يكون الالتقاط قد تم عن طريق استخدام جهاز من الأجهزة، وإنما بأية وسيلة تقنية أخرى.

كما أن هذه الصياغة توسع من نطاق التجريم لتشمل عملية السمع البسيطة أي يكفي أن يكون الاستماع أو التنصت خلسة لمكالمات أو أحاديث جرت بصفة سرية عن طريق الأذن المجردة. وإن كان قد ذهب جانب من الفقه[222] ص 15. في تفسيره لعبارة (le fait au moyen d'un procédé quelconque) التي وردت في المادة 226-1 من قانون العقوبات الفرنسي، المقابلة للمادة 303 مكرر من قانون العقوبات الجزائري على ضرورة استخدام جهاز من الأجهزة المعدة

لذلك، حتى ولم تكن عبارة النص صريحة في هذا الشأن، خاصة وأن المصطلح الذي أقر به المشرع في نص المادة 303 مكرر (En captant) يشترط أن يكون التقاط المكالمات أو الأحاديث الخاصة أو السرية، بواسطة جهاز من الأجهزة أيا كان نوعه، ولذلك، لا يكفي التصنت بواسطة الأذن المجردة.

الشرط الرابع: يلزم للحكم بالعقوبة على القائم بفعل الالتقاط أو تسجيل أو نقل المكالمات أو الأحاديث الخاصة أو السرية، دون رضاء المعني بالأمر الضحية، لأن رضاء الضحية يبيح الفعل، فلا تقوم الجريمة حينئذ، وهذا استثناء من القاعدة العامة التي تفيد أنّ رضاء المجني عليه لا يعدّ سببًا من أسباب الإباحة في قانون العقوبات.

الشرط الخامس: القصد الجنائي.

جريمة المادة 303 مكرر من قانون العقوبات الجزائري جريمة عمدية، استلزم المشرع ضرورة توفر النية الآثمة، وهو ما أكد عليه المشرع صراحة في النص بقوله: "...كل من تعمّد..." ولذلك، فإنّ من يقوم بالاستماع إلى محادثة هاتفية بطريق الخطأ لا يعدّ مرتكبًا لهذه الجنحة، ويجب أن يقصد الجاني حال قيامه بهذا الفعل تحقيق نتيجة سواء كانت مادية أو معنوية من وراء توجيه نيته، وهي إرادة ارتكاب الجريمة، ومن جانب آخر العلم بعناصر تلك الواقعة وتصورها، سواء في وقت سابق للفعل أم معاصر له أم لاحق له، وهذا ما يحدّد اتجاه الإرادة وحدودها.

أما إذا انتفى القصد الجنائي فلا تقوم الجريمة، وفقًا للمادة 303 مكرر من قانون العقوبات الجزائري.

العقوبة:

أوردت المادة 303 مكرر فقرة أولى عقوبة أصلية لمن يرتكب هذه الجنحة تتراوح بين ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة مالية من 50.000 دج إلى 300.000 دج بالنسبة للجاني إذا كان شخصًا عاديًا.

أما إذا كان الجاني على حرمة الحياة الخاصّة للأشخاص موظفًا عامًا، فإن المشرع قد شدّد العقوبة وذلك، وفقًا لنص المادة 143 من قانون العقوبات والتي جاء فيها أنه:

" فيما عدا الحالات التي يقرر فيها القانون عقوبات في الجنايات أو الجنح التي يرتكبها الموظفون أو القائمون بوظائف عمومية فإنّ من يساهم منهم في جنايات أو جنح أخرى مما يكلفون بمراقبتها أو ضبطها يعاقب على الوجه الآتي:

- إذا كان الأمر متعلقًا بجنحة فتضاعف العقوبة المقررة لتلك الجنحة.

- أما الشروع في ارتكاب الجنحة المشار إليها في هذه المادة، فقد لها العقوبة ذاتها المقررة للجنحة التامة.

- كما نصّ المشرع عقوبة تكميلية نصت عليها المادة 303 مكرر2 وهي منع المحكوم عليه من ممارسة حق أو أكثر من الحقوق المنصوص عليها في المادة 09 مكرر1 من قانون العقوبات وذلك لمدة لا تتجاوز خمس سنوات، كما يجوز للمحكمة أن تنشر حكم الإدانة، طبقًا للكيفيات المبنية في المادة 18 من قانون العقوبات.

- وفي الأحوال، يتعيّن الحكم بمصادرة الأشياء التي استخدمت في ارتكاب الجريمة.

أما بالنسبة للشخص المعنوي، فإنه يسأل جنائيًا إذا ارتكب الفعل المنصوص عليه في المادة 303 مكرر، وذلك وفقًا لما ورد في المادة 51 مكرر، إلاّ أن مسؤولية الشخص المعنوي لا تمنع من مساءلة الشخص الطبيعي كفاعل أصلي أو كشريك في الأفعال نفسها.

2.3.3.2.2. جنحة التقاط أو تسجيل أو نقل الصورة

جرّم المشرع الجزائري فعل الالتقاط أو التسجيل أو النقل للصورة في المادة 303 مكرر فقرة2، التي نصّت على أنه: " يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 300.000 دج، كل من تعمد المساس بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص بأية تقنية كانت وذلك:

- بالتقاط أو تسجيل أو نقل صورة لشخص في مكان خاص بغير إذن صاحبها أو رضاه.

وتقوم هذه الجنحة متى تحققت الشروط التالية:

- التقاط أو تسجيل أو نقل الصورة.

- التقاط الصورة لشخص أو لعدة أشخاص معناه، أخذ الصورة لشخص من حيث لا يحس، وقد أشار المشرع إلى ذلك باللغة الفرنسية بعبارة (En prenant).

وتعدّ الجنحة قد تحققت كاملة بمجرد التقاط الصورة، أما إظهار الصورة على دعامة مادية مخصّصة لذلك، فليس عنصرًا في الركن المادي لهذه الجريمة، ولا يؤثر في قيامها أن يجري بعد التقاطها تشويهًا، ليضفي على الصورة مظهرًا مغايرًا أو هزليًا.

- أما التسجيل:

يقصد بتسجيل الصورة المحقق للركن المادي للجريمة حفظ صورة الشخص على مادّة معدة لذلك بوسيلة أيًّا كان نوعها لمشاهدتها فيما بعد أو إذاعتها، ويحدث ذلك عادة عن طريق الأجهزة المتطورة

كآلة تصوير رقمية، أو الحاسب الآلي أو الهاتف النقال، وهذه من الأجهزة التي تثبت فيها الصورة بمجرد التقاطها، وهي من أكثر الوسائل خطورة على الحياة الخاصّة للأشخاص.

- أما نقل الصورة:

نقل الصورة لشخص يعني تحويلها أو إرسالها من مكان تواجده إلى مكان آخر عامًّا كان أو خاصّاً، بحيث يتمكن الشخص المستقبل للصورة من مشاهدة صورة الشخص، وما يقوم به من تصرفات وأفعال سواء اكتفى الغير من مشاهدة الصورة ثابتة أو متحركة، مثل ما يحدث في البث التلفزيوني المباشر على الهواء، والدوائر التلفزيونية المغلقة أو على الأنترنت، أو الهاتف النقال.

- وسيلة ارتكاب الجنحة:

أطلق المشرع الجزائري نوع الوسيلة التي يتم بها ارتكاب أفعال الالتقاط أو التسجيل أو النقل للصورة، فلم يقصرها على الأجهزة الحديثة أو الوسائل الفنية الأخرى، حيث أورد في المادة 300 مكرر فقرة أولى على "...أية تقنية كانت.." وعلى ذلك، فإن أي وسيلة تؤدي إلى التقاط أو تسجيل أو نقل صورة شخص يشكل جنحة، وينطبق ذلك على الرسم باليد لصورة شخص دون رضائه، ويدخل ضمن مفهوم " أية تقنية كانت" التقنيات التي تستحدث مستقبلاً في مجال التصوير.

- المكان الخاص:

فقد اشترط المشرع الجزائري لقيام جنحة التقاط أو تسجيل أو نقل صورة شخص أن يتم هذا الفعل في مكان خاص، وذلك على عكس جنحة التقاط أو تسجيل أو نقل المكالمات أو الأحاديث.

وقد اختلف الفقه الفرنسي، حول تحديد المقصود بالمكان الخاص، فذهب الاتجاه الأول أن الأخذ بالمعيار الشخصي للمكان الخاص يقوم على رضاء صاحب الشأن أو إرادته، لأنه يملك بيان طبيعة هذا المكان، أهو عام أم خاص. وأن المكان الخاص يجب أن يفسر على أنه كل مكان مغلق يتعذر بلوغه بنظرات من الخارج، ويكون دخوله متوقّفًا على إذن مالكه أو مستغله، أي أنه بمثابة دائرة خاصّة أو محدّدة[218] ص 514.

أما الاتجاه الثاني: يذهب عدد قليل إلى ترجيح المفهوم الموضوعي عند تحديد المكان الخاص ويقوم هذا الرأي على تعداد صور المكان العام، الشارع، الحديقة، الساحات، الملاعب، وهذه الأماكن لا تدخل في نطاق تطبيق القانون، في حين أن الأماكن الخاصّة تخضع للحماية، ومنها المسكن[238] ص 243.

ونظرًا للخطورة التي تشكلها الصورة على الحياة الخاصّة للأشخاص، والنتائج الوخيمة التي تؤدّي إليها سواء على المستوى الفردي، أو العائلي، فإنّ المشرع بربطه لالتقاط أو تسجيل أو نقل الصورة بمكان خاص، يكون قد جانبه الصواب، لأن وجود الشخص في مكان عام لا يبيح للآخرين التقاط صورته، أو تسجيلها أو نقلها، خصوصًا حين يكون في قضاء أوقات فراغه باحثًا عن عزلة

يعيشها مع نفسه، وإلاّ أصبح الشخص خاضعًا في كل حين وفي كل مكان للتصوير من أي كان، وهذا من أشرّ الإزعاج. لذلك، كان على المشرع أن يعمم المنع، إلى المكان العام أيضًا.

- عدم رضاء المجني عليه:

يكتمل الركن المادي لهذه الجنحة بأن يتم التقاط أو تسجيل أو نقل صورة الشخص دون موافقته، حال وجوده في مكان خاص، وفقًا للمادة 303 مكرر، أما في حالة تخلف هذا العنصر، بأن وافق الشخص على تصويره، وروحي بذلك، فلا تقوم الجنحة.

- القصد الجنائي:

يجب لقيام جنحة التقاط أو تسجيل أو نقل صورة شخص، الواردة في المادة 303 مكرر، أن يتوفر لدى مرتكبي القصد الجنائي، بعنصريه العلم والإرادة.

أما العلم، فيجب أن يشمل كل عناصر الفعل المادي المكون للجنحة، مثال ذلك، فلا يرتكب هذه الجنحة من يقوم بتصوير منزلاً أثريًا قديمًا على الطريق العام، فيلتقط صورة مالكه داخله.

وأمّا الإرادة، فيتعيّن أن تتجه إلى التقاط أو تسجيل أو نقل صورة شخص في مكان خاص دون رضائه، وعلى الجاني أن يثبت موافقة المجني عليه بتصويره أو تسجيل أو نقل صورته، وإلاّ قامت مسؤوليته الجنائية، وفقًا لنص المادة 303 مكرر فقرة 2.

العقوبة:

قرّر المشرع الجزائري لهذه الجنحة عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة تتراوح بين 50.000 دج إلى 300.000 دج، كعقوبة أصلية، نصّت عليها المادة 303 مكرر في الفقرة الأولى.

- إذا كان المعتدي موظفًا عامًا، تشدد العقوبة إلى الحد المنصوص عليه في المادة 143 من قانون العقوبات سالفة الذكر.

- كما أن الشروع في ارتكاب هذه الجنحة، المنصوص عليها في هذه المادة، يعاقب عليها بالعقوبات نفسها المقرر للجنحة التامة.

- وفي حالة ارتكاب الشخص المعنوي لهذه الجنحة، تكون العقوبة وفقًا لما نصّت عليه المادة 51 مكرر، سابق ذكرها، ومعه الشخص الطبيعي المكون له إمّا شريكًا أو فاعلاً أصليًا وفقًا للأوضاع، ويقوم القاضي بتحديد مسؤولية كل واحد منهما الجنائية.

- أمّا العقوبة التكميلية لهذه الجنحة فقد نص عليها المشرع في المادة 303 مكرر2، كما سبق ذكرها. بالإضافة إلى ضرورة مصادرة كل الأجهزة والأدوات التي تمّ استخدامها في ارتكاب هذه الجنحة، مع الإشارة إلى أن المصادر وجوبية.

3.3.3.2.2. جنحة الاحتفاظ أو النشر أو الاستخدام للتسجيل أو الصور أو الوثائق

جرّم المشرع الجزائري في المادة 303 مكرر1 فقرة أولى من قانون العقوبات هذه الجنحة بالنص عليها كالآتي: " يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة (303 مكرر) كل من احتفظ أو وضع أو سمع بأن توضع في متناول الجمهور أو الغير، أو استخدم بأية وسيلة كانت، التسجيلات أو الصور أو الوثائق المتحصل عليها بواسطة أحد الأفعال المنصوص عليها في المادة 303 مكرر من هذا القانون ".

ما يستفاد من هذه المادة، أن الهدف من قيام الشخص بانتهاك حرمة الحياة الخاصّة للأفراد بالالتقاط أو التسجيل أو نقل المكالمات أو الأحاديث، وكذا التقاط أو تسجيل أو نقل الصورة، حال تواجد المجني عليه في مكان خاص، في أغلب الجرائم، هو قيام الجاني على حرمة الحياة الخاصّة للغير، باستغلال ما تحصّل عليه استغلالاً ماديًا أو معنويًا، وهذا هو الهدف الذي يصبو إليه من وراء ذلك.

لذلك، قام المشرع بتجريم الاحتفاظ أو إعلام أو تسهيل إعلام الجمهور أو الغير، وكذا استخدام التسجيلات أو الصور أو الوثائق المتحصل عليها بواسطة الأفعال الواردة في المادة 303 مكرر سالفة الذكر.

ولقيام هذه الجنحة يجب تحقق الشروط التالية:

- النشاط الإجرامي:

أوضح المشرع حالات أو صور السلوك أو الفعل الإجرامي وهي أربعة تتحقق بها الجنحة المنصوص عليها في المادة 303 مكرر1 وهي:

- الاحتفاظ بالتسجيل أو الصور أو الوثائق: ويقصد به أن يمسك الجاني لتسجيل أو صور أو وثائق خاصة بشخص أو أشخاص آخرين، مع ضرورة أن يكون قد تمّ الحصول على ذلك بالطريقة المنصوص عليها في المادة 303 مكرر، وهي الالتقاط أو التسجيل أو النقل إمّا للمكالمات أو الأحاديث الخاصّة (النقطة أ منها) أو الصورة (النقطة 2 منها).

وللاحتفاظ صورتان: احتفاظ الجاني بالمستندات أو لتسجيلات لحسابه الخاص، أو الاحتفاظ بها لحساب غيره. وفي كلتا الحالتين تتحقق الجنحة، عن حيازة غير مشروعة، الغرض منها الاعتداء على حرمة الحياة الخاصّة.

- الوضع في متناول الجمهور: من المتصور أن يقوم الجاني بعد التقاطه لصورة المجني عليه أو تسجيله للحديث الخاص به، أن يعهد لشخص آخر بالاحتفاظ بالصورة أو التسجيل لديه، ويكون هذا الأخير مودعًا لديه أو حائزًا له حيازة عرضية، وهذا يتعلق بإعلام الغير واطلاعهم على هذه الوسائل المتحصّل عليها بطريق غير مشروع.

ولا عبرة لعدد الأشخاص الذين يطلعون عليها، وقد أورد المشرع هذا المعنى في المادة 303 مكرر1 حيث نصّ فيها على أنه: " توضع في متناول الجمهور، أو الغير ".

أما طبيعة التسجيل في المادة 303 مكرر1، لا يخص الأحاديث، أو المكالمات التي تتعلق بالحياة الخاصّة، فقط، بل يفهم منها أنها تتضمن حتى الأمور العامة، طالما أن الحديث كان سريًا ودون موافقة صاحب الشأن.

- السماح بالوضع في متناول الجمهور:

ويقصد بذلك، إعلام الجمهور، بالتسجيل أو بالمستندات أو بالصور، التي احتفظ بها الجاني، وقد يكون ذلك، لفئة عريضة من الناس، أو لبعض الأفراد، كما قد يقوم بذلك شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص إلاّ أن كلاً منهم يكون مرتكبًا لهذه الجنحة الواردة في المادة 303 مكرر1، كفاعل أصلي.

- استخدام التسجيل أو الصور أو الوثائق:

يهدف الجاني من وراء الاعتداء على حرمة الحياة الخاصّة للغير، بهذه الوسائل المتحصّل عليها بطريقة غير مشروعة، سواء التسجيلات أو الصور أو الوثائق، إلى تحقيق هدف مادي أو معنوي، كما أن فعل استخدام التسجيل أو الصور أو الوثائق، قد يرتكبه شخص آخر مغاير، للشخص الذي ارتكب الجنحتين المذكورتين في المادة 303 مكرر.

- عدم رضاء المجني عليه.

لم يشر المشرع إلى هذا الشرط في المادة 303 مكرر1، وذلك، لا يعني رضاء الضحية، عن الفعل الذي ألحقه الجاني بحقه، لأن الرضاء ينفي قيام الجنحة ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ـ وعدم الرضاء شرط من شروط قيام هذه الجنحة، وعلى الجاني أن يثبت أن الضحية كان راضيًا بذلك، كي ينفي عنه المسؤولية.

- القصد الجنائي:

يوجب المشرع لقيام هذه الجنحة، أن يتوفر فيها القصد الجنائي العام بعنصرية العلم والإرادة.

وتطبيقًا لذلك، يتعين أن يعلم الجاني بمصدر الحصول على التسجيل وأن يقوم بإعلان، واستخدام هذه الوسائل، أما في الحالة العكسية، وهي ألاّ يكون عالمًا بها، أو علم بها بعد ارتكابه للجنحة، فلا جريمة آنذاك، لتخلف عنصر العلم المكون للقصد العام.

أما في حالة علمه بأنه يرتكب جنحة، ورغم ذلك استمر في ارتكاب الأفعال المادية المكونة لها ـ وفقًا لما ذكر سلفًا ـ فيعد مركبًا للجنحة، ويسأل إعمالا لنص المادة 303 مكرر1.

كما يجب أن تتجه إرادة المتهم إلى الاحتفاظ أو النشر أو الاستخدام للتسجيل أو الصور أو الوثائق موضوع الجنحة. وعليه فلا تقوم الجنحة في حق من يقوم بهذه الأفعال عن غير عمد، ودون أن يكون عالمًا بما يحتويه التسجيل أو المستند.

العقوبة:

أورد المشرع لهذه الجنحة ذات العقوبة المقررة في المادة 303 مكرر، وهي الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، وغرامة مالية من 50.000 دج إلى 300.000 دج، كعقوبة أصلية.

أما العقوبة التكميلية التي نصّت عليها المادة 303 مكرر2، تتمثل ف إمكانية منع المحكوم عليه من ممارسة حق أو أكثر من الحقوق المنصوص عليها في المادة 9 مكرر1، لمدة لا تتجاوز عشر(10) سنوات، كما يجوز نشر حكم الإدانة طبقًا للكيفيات المبينة في المادة 18 من هذا القانون.

ويتعين الحكم بمصادرة الأشياء التي استعملت في ارتكاب هذه الجنحة، والمصادرة وجوبية دائما، كما هو الأمر بالنسبة للجنح الأخرى في هذا الموضوع، كما أن الشروع في ارتكاب هذه الجنحة تطبق عليه ذات العقوبة للجنحة التامة.

هذا في حالة ارتكاب الجنحة من قبل شخص عادي، أمّا إذا كان مرتكبها شخصًا معنويًا، فيخضع من حيث العقوبة إلى المادة 303 مكرر3، بفقراتها الثلاثة.

وفي حالة ارتكاب الجنحة المنصوص عليها في المادة 303 مكرر1 فقرة أولى بواسطة الصحافة، فإن المسؤولية، وكذا العقوبات المطبقة تحددها الأحكام المنصوص عليها في قانون الإعلام.

وتجب ملاحظة أن المشرع أورد في كل من المادة 303 مكرر فقرة ثالثة، وكذا في المادة 303 مكرر1 في الفقرة الرابعة، إذ نص في هاتين الفقرتين على أنه: " ويضع صفح الضحية حدًّا للمتابعة الجزائية "، وإدراج هذه الفقرة، تؤدي إلى عدم تطبيق العقوبة على الجاني، بعد تنازل الضحية على الحق في حياته الخاصّة بإحدى الجنحتين الواردتين في المادتين 303 مكرر و303 مكرر1، وذلك بسحب شكواه، وفقًا للمادة السادسة، في فقرتها الثالثة من قانون الإجراءات الجزائية، أنه: " تنقضي الدعوى العمومية في حالة سحب الشكوى إذا كانت هذه شرطًا لازمًا للمتابعة "، كما نصّ المشرع في المادة الثانية من قانون الإجراءات الجزائية في فقرتها الثالثة أنه: " وذلك مع مراعاة الحالات المشار إليها في الفقرة الثالثة من المادة السادسة " وممّا سبق، يتبين أن المشرع قد ربط حماية الحياة الخاصّة، بعدم صفح الضحية، أمّا في الحالات العكسية، وهو ما نص عليه فإنّ المشرع فضل التسامح بين أفراد المجتمع، محافظة على تماسكه عوض فتح السبل للنزاعات بين أفراده.

كما يلاحظ من خلال مقارنة القانون الجزائري مع القانون الفرنسي في مجال التركيب سواء فيما يخص الصور أو الأقوال، فإنّ المشرع الجزائري كما المشرع المصري، لم يتعرض للنص على هذه الجريمة، التي تعدّ من أخطر الجرائم التي تنتهك الحق في الحياة الخاصّة، وقد ازداد انتشارها، بزيادة المنتجات التكنولوجية الحديثة في مجال التصوير كالكاميرات المتطورة، وأجهزة التصوير، والهواتف النقالة.

4.3.3.2.2. جنحة الاعتداء على حرمة المسكن

أورد المشرع جنحة الاعتداء على حرمة المسكن، في الفصل الأول من الباب الثاني في القسم الرابع من قانون العقوبات، تحت عنوان: الاعتداء الواقع على الحريات الفردية وحرمة المنازل والخطف، وذلك في المادة 295 منه التي تنصّ على أن: " كل من يدخل فجأة أو خدعة أو يقتحم منزل مواطن يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 20.000 دج إلى 100.000 دج".

ولقيام جنحة انتهاك حرمة حياة صاحب المسكن، يتطلّب توفر مايلي:

- الدخول إلى المسكن: يجب أن يكون المسكن مشغولاً سواء من مالكه، أومن شاغله، بطريق شرعي، كالمستأجر أو المستعير، أو الحارس، أو الحائز حيازة قانونية.

كما يقصد بالمنزل، أيضًا، ما نصّ عليه المشرع في المادة 355 من قانون العقوبات " يعد منزلاً مسكونًا كل مبنى أو دار أو غرفة أوخيمة أو كشك ولو متنقل متى كان معدًّا للسكن، وإن لم يكن مسكونًا وقتذاك، وكافة توابعه مثل الأحواش وحظائر الدواجن ومخازن الغلال والإسطبلات والمباني التي توجد بداخلها مهما كان استعمالها حتى ولو كانت محاطة بسياج خاص داخل السياج أو السور العمومي".

ومن خلال هذا المفهوم، تجدر الإشارة إلى أنه يجب استبعاد فكرة اقتران المنزل بمفهوم العقار، وذلك، لاعتبار الخيم كمنازل إذا نصبت بغرض الإقامة العادية، وهي في أصلها أملاك منقولة، ونفس الحكم بالنسبة للأكشاك المتنقلة والبيوت المقطورة. وعليه فإن المنزل يشمل الحيز الذي خصّص للإقامة الفعلية، ثم توابعه، وتخرج من ذلك، الأراضي الفضاء.

- أن يكون الجاني شخصًا أجنبيًا عن الشاغل للمنزل:

وهذا طبيعي، لأن شاغل المنزل، سواء كان مالكًا له أو منتفعًا، أو مستغلاً له، بالطرق القانونية المشروعة، كالمستأجر، والمستعير، والحائز حيازة شرعية، كل هؤلاء يمكن دخولهم للمسكن بطريقة عادية، أما الغير، فلا تتحقق فيه الشروط، ومنها ـ وأهمها ـ رضاء شاغل المسكن.

- أن يقترن الدخول بعدم رضاء شاغل المسكن:

تعاقب المادة 295 من قانون العقوبات، الشخص الذي يدخل فجأة أو خدعة أو يقتحم منزل مواطن، وذلك، حماية لحرمة المسكن التي يكفلها الدستور في المادة 40 سالفة الذكر.

فقد ورد في قرار المحكمة العليا: " أن الدخول إلى مسكن الشاكية بدون رضاها، وبعدما أخبرها بكونه مرسلاً من قبل أمها، يشكل الفعل المادي لجنحة انتهاك منزل بعنصريه، وهما الدخول إلى المنزل، والعنف الناجم عن كون المتهم دخل المنزل رغمًا عن الشاكية وعن احتجاجها ".

وفي قرار آخر، لذات المحكمة، جاء فيه: " تقتضي جنحة اقتحام حرمة منزل توفر عنصرين أساسين وهما الدخول إلى المنزل، واستعمال إحدى الوسائل الآتية: المفاجأة أو الخدعة أو العنف، وهما العنصران غير المتوفرين في قضية الحال مادام المتهم لم يدخل بيت الضحية، وإنّما اكتفى بالدق على نافذة غرفتها ".

ويتحقق الدخول خلسة في حالة حدوثه دون مسوغ مشروع في منزل الغير، بطريقة لا يمكن أن يراها صاحب المسكن، كالشخص الذي يتظاهر بالخروج تنفيذًا لإرادة صاحب المسكن الصريحة، ثم يختفي في زاوية من المنزل، كما يتحقق الدخول عن طريق الخدعة، وذلك في حالة إيقاع صاحب المنزل في غلط يحمله على أن يعلن عن إرادته بالموافقة على الدخول، كادّعاء صفة كاذبة، فهو يثير الغلط في ذهن صاحب الحق، فتعاب إرادته، ويسمح له بالدخول، فإذا بالجاني ينتهك حرمة المسكن.

- استعمال الوسائل التالية عند اقتحام المسكن:

- المفاجأة، وقد أوردتها المادة 295 في فقرتها الأولى منها.

- أو الخدعة: وذلك كأن يأذن صاحب المنزل للغير بالدخول، ثم يقوم هذا الأخير بانتهاك حرمته، ونصّت على ذلك نفس المادة السابقة في فقرتها الأولى.

- أو بالتهديد أو العنف، وهما ظرفان مشددان، أوردتهما المادة 2/296.- القصد الجنائي:

ويتحقق القصد الجنائي بتوفر عنصري العلم والإرادة، أما العلم، فيجب أن يشمل كل عناصر الفعل المكون للجنحة، كما وصفها القانون، كأن يعلم المتهم بأن دخوله منزل غيره، وليس منزله، معتقدًا خطأ بأنه يخصه، ففي هذه الحالة تنتفي الجنحة، كالشخص الذي يتغيب مدّة طويلة، عن عائلته وحين عودته، يدخل المنزل، معتقدًا خطأ بأنه لا يزال ملكًا لعائلته، في حين أن العائلة قد غيرت المنزل برحيلها منه.

كما يتعين أن تتجه إرادة الجاني إلى ارتكاب فعل الدخول إلى منزل الغير، أو أحد ملحقاته، رغم إرادة صاحب الحق، وفي غير الأحوال المسموح بها.

أما محاولة القيام بجنحة انتهاك حرمة المنزل، فإنّ المشرع لم يعاقب عليها، كالذي يدق على باب مسكن الضحية الخارجي بقوة، دون الدخول إليه.

ويكون الشخص المعنوي، مسؤولاً عن ارتكاب هذه الجنحة، إذا كان على حرمة مسكن الغير، وذلك بالكيفية المنصوص عليها في المادة 51 من قانون العقوبات سالفة الذكر.

أما إذا اقتحم المسكن من طرف موظف عام، من أي سلك كان من أسلاك الدولة المنصوص عليهم في المادة 135 من قانون العقوبات التي جاء فيها: " كل موظف في السلك الإداري أو القضائي، وكل ضابط شرطة، وكل قائد أو أحد رجال القوة العمومية دخل بصفته المذكورة منزل أحد المواطنين بغير رضاه، وفي غير الحالات المقررة في القانون وبغير الإجراءات المنصوص عليها فيه يعاقب

بالحبس من شهرين إلى سنة، وبغرامة من 20.000 دج إلى 100.000 دج دون الإخلال بتطبيق المادة 107.

ووفقًا للنص، لقيام مسؤولية الموظف العام، يشترط مايلي:

- أن تكون له صفة الموظف العام التابع للدولة، ويخضع للقانون العام.
- أن يقتحم المسكن في غير الأحوال التي قررها القانون.
- أن لا يحترم الإجراءات المنصوص عليها في القانون.
- أن لا يرضى صاحب المسكن أو شاغله بهذا الاقتحام.

متى توفرت هذه الشروط، في جانب الموظف العام، قامت الجنحة، ويكون مسؤولاً طبقًا للمادة 135 من قانون العقوبات.

وأن تنفيذ موظف لأوامر غير قانونية صادرة عن مسؤوليه لا تدخل ضمن ما يجيزه القانون، ويعدّ مرتكبًا لجنحة انتهاك حرمة المسكن.

العقوبة:

قرر المشرع عقوبة الحبس من سنة إلى خمس سنوات، وغرامة مالية من 20.000 دج إلى 100.000 دج، لمن يرتكب هذه الجنحة من الأشخاص العاديين وذلك، وفقًا لنص المادة 295.

كما قرر تشديد هذه العقوبة في الفقرة الثانية من ذات المادة، لتصل إلى الحبس مدة خمس سنوات على الأقل وعشر سنوات على الأكثر، وبذات الغرامة المقدرة في الفقرة الأولى من هذه المادة، وهذا فيما يتعلق بالعقوبة الأصلية. ويمكن أن يحكم القاضي بعقوبة تكميلية منصوص عليها من المادة 9 إلى المادة 18 من قانون العقوبات.

وإذا كان مرتكب هذه الجنحة موظفًا عامًا وفقًا لنص المادة 135 سالفة الذكر، تكون العقوبة الحبس من شهرين إلى سنة وغرامة مالية من 20.000 إلى 100.000 دج، كل ذلك دون الإخلال بتطبيق المادة 107 من هذا القانون.

أما إذا كان مرتكب هذه الجنحة شخصًا معنويًا، فتكون العقوبة الأصلية في حقه الغرامة، كما يتعرض لعقوبة تكميلية وفقًا لما يراه القاضي مناسبًا، وعند اقتحام المسكن، واستعملت في ذلك، وسائل تهديد أو عنف، وجب مصادرتها.

5.3.3.2.2. جنحة الاعتداء على حرمة المراسلات

قرّر المشرع العقابي حماية حرمة المراسلات في المادة 303 المستحدثة بالقانون رقم 06-23 بتاريخ 20 ديسمبر 2006، التي نصّت على أنه:" كل من يفض أو يتلف رسائل أو مراسلات موجهة إلى الغير وذلك بسوء نية وفي غير الحالات المنصوص عليها في المادة 137 يعاقب بالحبس

من شهر(1) إلى سنة (1) وبغرامة من 25.000 دج إلى 100.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط ".

يتبين من هذه المادة، أن المشرع قد أورد عقوبة في حالة ارتكاب هذه الجنحة من طرف الشخص العادي، كما أورد عقوبة أخرى، في حالة ارتكاب الجنحة من قبل موظف عام.

- حالة الاعتداء على حرمة المراسلات من طرف شخص عادي:

اقتصر المشرع لقيام هذه الجنحة بعملتي فض وإتلاف الوسائل، أو المراسلات الموجهة إلى الغير، دون النص على الصور الأخرى كالتأخير، أو الاختلاس، وإن كانت هذه الصور الأخيرة، لا تأثير مباشر لها على الحياة الخاصّة لصاحب الرسالة أو المراسلة.

والأصل أن صورتين فقط تتعلقان بهذا الموضوع، وهما فض الرسائل وإفشاء ما تحتويه هذه الرسائل من أسرار الغير، ويستوي أن يكون المعتدي قد احتفظ بتلك الأسرار، أو أفشى بها لغيره، طالما أن الجنحة قد تحققت بإحدى هاتين الوسيلتين أوبهما معًا.

كما أن المشرع الجزائري في هذه المادة، لم يشترط أن تصل الرسائل أو المراسلات عن طريق البريد، وذلك عكس ما أورده المشرع الفرنسي، ولذلك، فإن الرسائل قد تسلم عن طريق وسيط آخر كالشخص، الذي يسلمها يدويًا للمرسل إليه، باعتباره رسولاً، فيخضع هذا الأخير إلى نص المادة 303 سالفة الذكر في حال ثبوت الجنحة في جانبه.

كما أن إفشاء الرسائل قد تكون كتابة أو شفاهة، أوع ن طريق الإشارة، إلى غير ذلك، كما قد يكون الإفشاء لشخص واحد.

كما يشترط المشرع لقيام هذه الجنحة نية الإضرار بالغير، بفعل الفتح أو الإتلاف للرسائل أو المراسلات، إذ نصّ في المادة 303: "...وذلك بسوء نية " مما يفهم منه استبعاد واقعة الخطأ، التي يقع فيها الشخص حين يفتح رسالة معتقدًا أنها تعود له، فإذا بها لغيره، وذلك بحسن نية.

- حالة الاعتداء على حرمة المراسلات من طرف موظف عام:

نصَّ المشرع في المادة 137 من قانون العقوبات على جنحة الاعتداء على حرمة الرسائل التي ترتكب من موظف عام، التي جاء فيها أن: " كل موظف أو عون من أعوان الدولة أو مستخدم أو مندوب عن مصلحة للبريد يقوم بفض أو اختلاس أو إتلاف رسائل مسلمة إلى البريد أو يسهل فضها أو اختلاسها أو تلافها يعاقب بالحبس من ثلاثة (3) أشهر إلى خمس (5) سنوات، وبغرامة من 30.000 دج إلى 500.000 دج ".

يبين من نص هذه المادة أن جنحة الاعتداء على حرمة الرسائل أو المراسلات، تقوم على ركنين، ركن مادي وركن معنوي.

فبالنسبة للركن المادي: فيتمثل في الأفعال المجرمة التي يأتيها الموظف العام، وهي فض الرسائل، أو اختلاسها، أو إتلافها، وهي الأفعال التي يأتيها شخصيًا، والتي تلحق الرسائل والمراسلات التي تسلم إلى البريد.

وكذلك الأفعال التي يعاقب عليها، والتي تؤدي إلى تسهيل فضها أو اختلاسها أو إتلافها من طرف الغير، كأن يتهاون في مهامه، أو يتخلى عن واجبه اتجاه المحافظة على الرسائل وأسرارها، والعمل على إيصالها إلى أصحابها.

- فض الرسالة أو فتحها:

فض الرسالة، هو إزالة العائق المادي الذي يضعه المرسل محافظة على السر، ويستوي في ذلك أن يكون فتح الرسالة بطريقة ظاهرة، كقطع الظرف، أو بطريقة غير ظاهرة، تقوم على بعض المهارة والدّقة، بحيث لا يكشفها الشخص العادي، كإزالة الصمغ من الظرف وفتحه وإعادة غلقه مرة أخرى، أو استعمال وسائل علمية حديثة، دون أن تترك أثرًا يثبت بأن تلك الرسائل قد تم فتحها أو الإطلاع على مضمونها، كتمرير شعاع قوي من الأشعة تحت الحمراء خلال الرسائل المغلقة وتصويرها.

- الاختلاس:

يتمثل فعل الاختلاس، إذا اتجهت نية الموظف العام أو غيره، إلى تملك الرسالة، أو البرقية، وضمها إلى ممتلكاته، فبهذا الفعل تقوم جنحة الاختلاس.

الإتلاف:

ويعني تمزيقها، أو القيام بالتمزيق الجزئي، بحيث تصبح معيبة، وفي القانون المقارن، فقد ذهبت بعض التشريعات إلى العقاب على فعل إتلاف الرسائل أو البرقيات ضمن المواد القانونية التي تتعلق بالمحافظة على سرية المراسلات، وعلى الأسرار. أما بعض التشريعات فقد أوردت العقاب على ذلك في مواد قانونية أخرى تتعلق بتجاوز الموظفين حدود وظائفهم، أو تحت عنوان التخريب والتعييب والإتلاف.

أما بالنسبة للفقرة الثانية من هذه المادة، فقد قرر المشرع من خلالها مسؤولية الموظف العام في البريد (مصلحة البرق) سواء كان هذا الموظف مستخدمًا، أو مندوبًا لدى هذه المصلحة، الذي يقوم بأفعال الاختلاس أو الإتلاف، أو يذيع محتوى المراسلات الخاصّة، وهي البرقيات.

وعلى عكس الرسائل والمراسلات العادية، فإن المشرع نصّ على أفعال إذاعة أو إفشاء مضمون البرقية.

ويقصد بالإفشاء إطلاع الغير على مضمون الرسالة أو البرقية بأية طريقة كانت، إلاّ أن بعض التشريعات قصرت الإفشاء على البرقيات دون الرسائل، لكنها عاقبت على فتح الرسائل والاطلاع عليها، وبهذا يكون قد أحاطها بالحماية باعتبار أن عملية الإفشاء ثابتة، ممّا يشدد المسؤولية على الموظف العام.

- الركن المعنوي:

جنحة الاعتداء على حرمة المراسلات، جنحة عمدية، يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي.

ويتحقق القصد الجنائي بتوفر عنصرين هما: العلم والإرادة.

أما العلم، فيتمثل في أنّ الجاني يعلم بأنه يفتح، أو يتلف رسائل موجهة إلى الغير، وبسوء نية منه.

وأما الإرادة، فتتمثل في أن إرادة الجاني تتجه إلى الفتح أو الإتلاف، وذلك بوجود النية السيئة، التي تدفع به للقيام بالأفعال المجرمة.

العقوبة:

تختلف العقوبة المقررة لهذه الجنحة، بحسب ما إذا ارتكبها شخص عادي أو موظف عام.

- فبالنسبة للشخص العادي: فالعقوبة المقررة الواردة في نص المادة 303 هي الحبس من شهر (1) إلى سنة (1) وغرامة من 25.000 دج إلى 100.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين.

- أما بالنسبة للموظف العام: فقد شدّد المشرع العقوبة على الموظف العام، وذلك في الحبس من ثلاثة أشهر إلى خمس سنوات وغرامة من 30.000 دج إلى 500.000 دج، وهذه العقوبة قرّرها المشرع للموظف العام، سواء فتح أو اختلس أو أتلف الرسائل أو المراسلات العادية وذلك وفقًا للمادة 137 في فقرتها الأولى.

أو اختلس أو أتلف أو أذاع مضمون البرقية، وذلك وفقًا للفقرة الثانية من ذات المادة، وهذا ما يتعلّق بالعقوبة الأصلية.

أما ما يتعلق بالعقوبة التكميلية، فقد نصّت المادة 137 على حرمان الموظف، مرتكب الجنحة، من كافة الوظائف أو الخدمات العمومية من خمس إلى عشر سنوات.

6.3.3.2.2. جنحة المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات

استحدث المشرع الجزائري في قانون العقوبات، قسمًا جديدًا، وهو القسم السابع، عالج فيه موضوعاً يعدّ من أخطر المواضيع الماسة بالحياة الخاصّة للأشخاص، والمتعلقة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، بما فيها البيانات الشخصية التي تتعلق بأدق خصوصيات الأشخاص، رغم اعتراض المعنيين، بالأمر في غالب الأحيان على ما ينشر حول حياتهم الخاصّة، والمعطيات في الأصل لا تطال خصوصية الفرد فقط، وإنّما تطال أيضًا أسرار المؤسسات والشركات، وحتى الدولة، مما يشكل خطرًا على الأسرار، ومنها التي لا يجوز البوح بها أو الاطلاع عليها من أي كان.

وقد تعرض المشرع لهذا الموضوع، في المواد من 394 مكرر إلى 394 مكرر7، حيث جرّم من خلاله مجموعة من الأفعال التي يأتيها الأشخاص بواسطة الحاسب الآلي، بهدف الوصول إلى انتهاك الحياة الخاصّة للغير.

ونظرًا للأخطار الجسيمة التي تنجم عن الجرائم المعلوماتية، التي تمثل ظاهرة إجرامية ذات طبيعة خاصّة، تتعلق بالقانون الجنائي المعلوماتي [66] ص 18، على اعتبار أن معظم هذا النوع من الجرائم يرتكب ضمن نطاق المعالجة الإلكترونية للبيانات، سواء كان في تجميعها أو تجهيزها، أو إدخالها في الحاسب الآلي المرتبط بشبكة المعلومات، فقد نصّ المشرع على مجموعة من الجنح ضمن هذا القسم وهي كالآتي:

أولاً: جنحة الدخول أو البقاء عن طريق الغش، في كل جزء من منظومة المعالجة الآلية للمعطيات.

إنّ الدخول في هذه المنظومة إذا كان مرتبطًا بالوظيفة المناطة بالشخص بهدف الحصول على بيانات خاصّة بالأشخاص، بناءً على المهام المكلف بها بطريقة شرعية حتى ولو كانت تلك البيانات تتعلق بالحياة الخاصّة للغير، لا تدخل ضمن دائرة العقاب، فما يعاقب عليه هو، محاولة الدخول، أو الدخول عن طريق الغش، أو الدخول غير المشروع، إلى أي جزء من أجزاء المنظومة للمعالجة الآلية للبيانات الشخصية، بطريق الغش، أو إذا كان الدخول مشروعًا، ومع ذلك، يبقى الشخص في المنظومة، بطريقة غير مشروعة مستغلاً وظيفته للحصول على معلومات متعلقة بالحياة الخاصّة للغير.

وقرر المشرع لهذه الجنحة عقوبة الحبس من ثلاثة أشهر(3) إلى سنة (1)، وغرامة مالية من 50.000 دج إلى 200.000 دج، وذلك في الفقرة الأولى من المادة 394 مكرر. وهذا، إذا لم يترتب على ذلك، حذف أو تغيير أو تشويه للبيانات في الملف محل هذه الجنحة، أما إذا دخل الجاني عن طريق الغش، ويترتب على الدخول بقاءه في كل جزء من المنظومة، حذف أو تغيير للمعطيات، فإن العقوبة تضاعف، وفي حالة ما إذا ترتب على الأفعال المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة، تخريب نظام اشتغال المنظومة، تكون العقوبة الحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوات، وغرامة مالية من 50.000 دج إلى 300.000 دج.

ثانيًا: جنحة إدخال معطيات عن غش في نظام المعالجة الآلية، أو إزالة أو تعديل عن غش المعطيات التي يتضمنها.

عاقب المشرع بموجب نص المادة مكرر1 من قانون العقوبات، كل شخص يقوم بإدخال معطيات جديدة في نظام المعالجة الآلية بطريق الغش، أو يعدّل في المعطيات الموجودة، أو يزيل معطيات، وذلك بطريق غير مشروع، فإن العقوبة المقررة هي الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة مالية من 500.000 دج إلى 4.000.000 دج.

ثالثًا: جنحة القيام عمدًا وعن طريق الغش بـ :

- تصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو الاتجار في معطيات مخزنة أو معالجة أو مرسلة عن طريق منظومة معلوماتية يمكن أو ترتكب بها الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم.
- حماية أو إفشاء أو نشر أو استعمال لأي غرض كان المعطيات المتحصّل عليها من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم.

هذه الجنحة تعدّ من أخطر الجنح التي يمكن أن تمس بنظام المعالجة الآلية للمعطيات الشخصية، وبالتالي المساس بالحياة الخاصّة للأشخاص، من خلال الاطلاع على الملف الخصوصي لأي شخص في المنظومة المعلوماتية، والاعتداء عليه بإحدى الأساليب المذكورة في هذه المادة.

والعقوبة المقررة لهذه الأفعال، هي الحبس من شهرين إلى ثلاث سنوات، والغرامة المالية من 100.000 دج إلى 10.000.000 دج.

كما قرر المشرع معاقبة الاشتراك والتحضير لارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم، وذلك بصفة جماعية، أوفي اتفاق تآلف بغرض الإعداد لجريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم.

وكان هذا التحضير مجسدًا بفعل أو عدة أفعال مادية، يعاقب بالعقوبة المقررة للجريمة التامة.

وقرر المشرع أيضًا، مصادرة الأجهزة والبرامج والرسائل المستخدمة مع إغلاق المواقع التي تكون محلاً لجريمة من الجرائم المعاقب عليها وفقًا لهذا القسم، علاوة على إغلاق المحل أو مكان الاستغلال إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكها.

وأما بالنسبة للشروع في ارتكاب الجنح الواردة في هذا القسم، فقد نص المشرع على العقوبات ذاتها المقررة للجنحة التامة.

3.2. التعويض عن الأضرار الناجمة عن الاعتداء على الحياة الخاصة

تم التعرض في الباب الأول إلى مفهوم الحق في الحياة الخاصة، وطبيعته القانونية وعناصره المختلفة التي يمكن أن يرد عليها الاعتداء، وفي الباب الثاني إلى الحماية القانونية لهذا الحق، والتي أوردتها مختلف التشريعات في الدساتير، أوفي القوانين الجنائية أو المدنية، ويبقى التطرق إلى موضوع التعويض، لحماية الحق في الحياة الخاصة.

فقد كان القضاء الفرنسي، قبل صدور المادة 09 من القانون المدني بموجب قانون 17 جويلية 1970، يحكم بمنح المعتدى عليه الحق في التعويض، إلى جانب الإجراءات الوقائية الأخرى، إلا أنه بعد صدور المادة التاسعة، التي أجازت للقاضي أن، يتخذ الإجراءات الوقائية عند التعرض لألفة الحياة الخاصة بالاعتداء، إلى جانب حصول المضرور على التعويض، وعليه، تغير موقف القضاء الفرنسي من حيث تأسيسه للتعويض، فبعد أن كان يؤسس أحكام التعويض على أساس المسؤولية المدنية وفقا

لنص 1382 من القانون المدني أصبح يستند إلى المادة التاسعة مباشرة، ومع ذلك، فإن أحكام المسؤولية المدنية المنصوص عليها في المادة 1382 مازال تأثيرها قائما لدى القضاء الفرنسي حتى بعد صدور المادة 9 من التقنيين المدني.

وأما بالنسبة إلى موقف المشرع الجزائري من موضوع التعويض في حالة الاعتداء على الحق في الحياة الخاصة فقد أجاز للمضرور في المادة 47 من القانون المدني، المقابلة للمادة 50 من القانون المصري، الحصول على التعويض عما يكون أصابه من ضرر نتيجة الاعتداء على هذا الحق، ويستند الحكم أساسا إلى هذا النص وليس إلى نص المادة 124 من التقنيين المدني المقابلة لنص المادة 163 مصري.

وممّا سبق تجدر الإشارة إلى أن موضوع التعويض عن الأضرار الواقعة على الحق في الحياة الخاصة، يدرس في إطار القواعد العامة، حيث لا تغيير في أركان المسؤولية المدنية، لذلك، يكون التعرض له بإيجاز في القوانين الثلاثة الفرنسي والمصري والجزائري جملة واحدة، مع الإشارة إلى الاختلافات القائمة بينها، ويتم التعرض لذلك في المباحث التالية:

- المبحث الأول: شروط الحكم بالتعويض.
- المبحث الثاني: طرق التعويض عن ضرر الاعتداء على الحياة الخاصة وتقديره.
- المبحث الثالث: طرق دفع التعويض.

1.3.2. شروط الحكم بالتعويض

بدايةً، تجب الإشارة إلى أنّ نظام الحماية القانونية التي جاءت به المواد المتعلقة بحماية الحق في الحياة الخاصة، سواء في المادة 9 من التقنيين المدني الفرنسي، أو المادة 47 من التقنيين المدني الجزائري، أو المادة 50 من التقنيين المدني المصري، لا يعتبر مجرد تطبيق لمبادئ المسؤولية المدنية، وإذا كان الأمر كذاك، فيعتبر مجرد تكرار لما جاءت به القواعد العامة في مجال أركان المسؤولية المدنية، لذلك، يتم التعرض لأهم ما يميز هذه الأركان، مع التركيز على الخطأ، وهو الاعتداء على الحياة الخاصة هنا، والضرر، أمّا العلاقة السببية فتبقى على وضعها، وتبقى محتفظة بما هو متعارف عليه بخصوصها في القواعد العامة، وسيتمّ التعرض لهذين الشرطين، شرط الخطأ وشرط الضرر في هذين المطلبين.

1.1.3.2 الاعتداء على الحياة الخاصة (الخطأ)

إنّ النصوص القانونية التي تحمي صراحة الحق في الحياة الخاصة، يتضح منها أنّ مجرد الاعتداء على هذا الحق يسمح للمعتدى عليه أن يطالب بحقه في التعويض. إلاّ أنّ هذه النصوص وإن

كانت قد أقامت نظرية مستقلة للحقوق الملازمة لصفة الإنسان أوما يطلق عليها " الحقوق الشخصية " إلا أن هناك ما يشير إلى أحكام المسؤولية المدنية، في يتعلق بالأحكام الخاصة بالتعويض على أساس الاعتداء على الحياة الخاصة.

والنصوص المذكورة سابقا، تتضمن أركان المسؤولية المدنية، إذ اشترطت أن يكون الاعتداء غير مشروع (ركن الخطأ)، وأن يكون هناك ضرر(ركن الضرر)، وأن يكون هذا الضرر سببه الاعتداء غير المشروع (العلاقة السببية).

وقد سبق التعرض للمادة 9 من القانون المدني الفرنسي التي أنشأت قواعد تعويض مستقلة للحق في الحياة الخاصة، عن تلك الأحكام التي أوردتها المادة 1382 منه، بسبب استقلال حماية هذا الحق عنها، ومع ذلك فإن بعض الأحكام القضائية قد استمرت في تأسيس المسؤولية على القواعد العامة التي وردت في هذه المادة الأخيرة، مع إعفاء المعتدى عليه من إثبات توفر أركان المسؤولية[253] ص 363 إذ تشير هذه الأحكام إلى الخطأ والضرر والعلاقة السببية، إلا أن هناك أحكام أخرى تؤسس المسؤولية على نص المادة 9 مباشرة دون الإشارة إلى المادة 1382].

وبالنسبة للفقه المصري، فإنه يذهب إلى إعفاء المعتدى عليه من إثبات الخطأ والضرر وعلاقة السببية، إلا أن بعض الفقه يذهب إلى افتراض توفر أركان المسؤولية لمجرد إثبات الكشف عن الحياة الخاصة، للغير سواء كان الاعتداء، (والذي يعد خطأ) عمديا أو غير عمدي، وذلك بدلا من القول بإعفاء المدعي من إثبات أركان المسؤولية[72] ص 436.

أمّا تطبيق هذا الرأي في مجال الاعتداء على الحياة الخاصة عن طريق الصحف، فإن الخطأ الصحفي يحمل وجهتي نظر، فيمكن النظر إلى القذف مثلا على أنه فعل غير مشروع، يمس شرف واعتبار الغير، وبالتالي يعتبر الخطأ مفترضا بمجرد ما يمس الحق في الحياة الخاصة، ويعفى المضرور من إثباته. كما يمكن اعتباره فعل مشروع، إذا كان في الحدود المشروعة للحق في الإعلام، فنشر بعض ما يتصل بالحياة الخاصة أحيانا، يفضل عليه الحق في الإعلام، وخاصة ما يتصل بالشخصيات العامة.

وأن قيام الصحيفة بنشر ما يتصل بالحياة الخاصة، دون إذن ودون رضاء صاحب الشأن يجعل الخطأ متوفرا، وذلك لا يكلف المعتدى عليه إثباته على انه خطا في ذاته. وتجري أحكام القضاء الفرنسي، في قضايا النشر على توفر الخطأ لمجرد إثبات انعدام الرضاء بالنشر من جانب المعتدى عليه. دون البحث في سلوك الصحفي وإدارة الصحيفة التي نشرت موضوع الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للغير.

وبالمقابل، فقد ذهبت بعض الأحكام إلى البحث في سلوك الصحفي، والدوافع التي أدت به إلى النشر فيما إذا كانت مشروعة، أو كان الحق في الإعلام يوجب النشر، فإذا ثبت انعدام المصلحة

المشروعة، التي تبرر النشر، يعتبر الصحفي مخطئا، وبالتالي تقوم مسؤوليته إلى جانب الصحيفة التي ينتمي إليها وظيفيا، وتلتزم هذه الأخيرة بتعويض المعتدى عليه.

وعلى الرغم من أن هذه الأحكام غير دقيقة، باعتبار أن مجرد النشر دون إذن يشكل خطأ، إلاّ أنها تجد مبررا لها في محاولة توفيق بعض الفقه بين الحق في الحياة الخاصة ، والحق في الإعلام، وما يستلزمه من حرية الصحافة. إلا أن غالبية الفقه ينتقد ذلك، تأسيسا على أن خطأ الصحفي يتوفر بمجرد النشر، دون إذن، ومن ثم فلا ضرورة للبحث في مساك الصحفي ونيته، ومدى موافقة ذلك مع أخلاقيات المهنة.

إلاّ أنّ البحث في أخلاقيات المهنة، يؤدي بالضرورة إلى البحث في ركن الخطأ في مجال يعد الخطأ فيه متوفرًا بمجرد إقدام الصحفي على نشر مقاله ، بدون إذن ولا رضاء صاحب الشأن بالمقال.

ويستوي أن يكون المساس بالحق في الحياة الخاصة عمديا أو غير عمدي[72] ص 435، وأحكام القضاء الفرنسي، خير مثال على ذلك، فقد قضى بالتعويض لممثل لمجرد نشر اسمه الحقيقي ورقم تليفونه، حيث لا يوجد اعتداء عمدي أو نية الإساءة وسوء القصد في جانب المعتدي، كما قضى القضاء الفرنسي بالتعويض في حالات كانت سوء النية فيها واضحة.

وعليه، فانه آن الأوان – على المستوى القضائي – سواء في فرنسا أوفي مصر أوفي الجزائر، للعمل على النصوص القانونية الخاصة بحماية الحياة الخاصة ، التي تعد مستقلة عن النصوص التي ترتب المسؤولية التقصيرية، التي هي بدورها مستقلة، وذلك فيما يتعلق بوجوب إثبات أركان هذه الأخيرة .ففي الاعتداء على الحياة الخاصة يكفي الرجوع للنصوص الخاصة ، التي لا تقتضي إثبات أركان المسؤولية التقصيرية التقليدية ، التي تطبق في مجالات أخرى غير مجال الاعتداء على الحق في الحياة الخاصة، والتعويض يؤسس على ذلك.

2.1.3.2. الضرر

لا يكفي لقيام المسؤولية المدنية، توفر ركن الخطأ (الاعتداء على الحق في الحياة الخاصة)، بل يجب أن ينجم عن هذا الاعتداء ضرر، فادا انتفى الضرر فلا تقبل دعوى المسؤولية ، لأنه لا دعوى بغير مصلحة، وذلك سواء في المسؤولية التقصيرية أوفي المسؤولية العقدية، وفقا للقواعد العامة، حيث أن انتفاء الضرر ينفي المسؤولية، وبالتالي فلا تعويض، وهذه قاعدة لا استثناء عليها[15].

ويعرف الضرر بصفة عامة، بأنه ما يصيب الشخص في حق من حقوقه، أوفي مصلحة مشروعة له[214] ص 248. وللضرر صورتان لدى غالبية الفقه، هما الضرر المادي والضرر المعنوي أو كما يسميه المشرع وغالبية الفقه بالضرر الأدبي.

والضرر سواء كان ضررًا ماديا أو ضررًا معنويا، يشترط لإمكانية التعويض عنه توافر شروط معينة وهي:

أولا: أن يكون محققا.

يشترط في الضرر الواجب التعويض عنه أن يكون قد وقع فعلا، أو مؤكدا وقوعه في المستقبل. أما الضرر الاحتمالي غير محقق الوقوع فلا تعويض عنه إلا إذا تحقق. الضرر المحقق هو الضرر الذي وقع فعلا، أو كان سيقع حتما في المستقبل، كمن يصاب بعاهة نتيجة فقد عضو من أعضاء جسمه، أصيب بضرر حال هو فقد هذا العضو، وما يستتبع ذلك من نفقات، وما يصاحب ذلك من آلام، ويلحقه ضرر آخر محقق وان كان غير حال، وهو عجزه نتيجة لهذه العاهة المستديمة عن ممارسة صناعته وفقد مصدر رزقه، ولذا يتعين التعويض عنه.

ومعنى هذا أن الضرر الاحتمالي لا يعوض عنه، والضرر الاحتمالي هوا لضرر الذي قد يقع وقد لا يقع، إلا انه إذا تمثل الضرر في تفويت الفرصة، وان كان أمرا احتماليا، فان تفويتها أمر محقق يجب التعويض عنه.

ثانيا: أن يكون الضرر إخلالا بمصلحة مشروعة.

يشترط لتعويض الضرر أن يمثل إخلالا بمصلحة مشروعة، أي مصلحة يحميها القانون ، فإذا كانت المصلحة التي تم المساس بها مخالفة للنظام العام ، فان الضرر لا يتوفر بالمعنى القانوني[279].

وبتطبيق القواعد العامة على الضرر الناشئ عن الاعتداء على الحياة الخاصة للأشخاص سواء عن طريق النشر، أوبأية وسيلة أخرى، فإن توفر الضرر أمر لابدّ منه للحكم بالتعويض[238].

ويلاحظ بعض الفقه أن المحاكم تعطي تعويضًا لمن اعتدى على حقه في الحياة الخاصة في بعض الأحوال التي لا يمكن القول فيها بتوفر الضرر، سواء كان الاعتداء عن طريق التقاط الصورة دون إذن أو رضاء صاحبها، أو كان عن طريق نشر وقائع تمس بالحياة الخاصّة للشخص، وذلك ما دفع بالفقه إلى الوقوف بين معارض ومؤيد لهذه الأحكام[72] ص 437.

ويرى الرأي المؤيد، لموقف القضاء، أن المحاكم، حين استجابت لطلب المعتدى عليهم في التعويض، فلأنها قدرت بأن هناك اعتداءً فعلاً على الحياة الخاصّة لهؤلاء الأشخاص، سواء بالنسبة للقضايا التي نظرت فيها قبل صدور المادة 9 من القانون المدني الفرنسي، أو تلك التي نظرت فيها بعد صدور هذه المادة، إلاّ أنه يمكن التوفيق بين الاتجاهين السابقين عن طريق الأخذ بفكرة مفادها أن المعتدى عليه يجب أن يتمسك دائما بوقوع الضرر، لأن تمسكه بذلك، هو الذي يعدّ أساسًا لدعوى التعويض، كما يجب التسليم والاعتراف بالسلطة التقديرية للقاضي في إقراره بتوفر الضرر من عدمه، إلاّ أن هذا الضرر يفترض بمجرد المساس بالحق في الحياة الخاصّة دون رضاء صادر من صاحب الشأن ولصالحه.

وبالمقابل، يجوز للمدعى عليه نفي الضرر، كما يجوز للقاضي نفسه من خلال تقدير الفعل، المدعى به، إن كان قد أحدث ضررًا أم لا، بعد وقوع الاعتداء على الحياة الخاصّة، وفي حالة ثبوت الضرر، فذاك يتطلب تعويضًا يقدره القاضي لصالح المعتدى عليه، وقد يكون الضرر إما معنويا أو ماديا أو مرتدًا، وسيتم التعرض لهذه الأنواع من الأضرار فيما يلي في الفروع الآتية:

1.2.1.3.2. الضرر المعنوي

لقد أثارت مسألة التعويض عن الضرر المعنوي، في بداية الأمر، جدلاً فقهيًا كبيرًا في فرنسا، لدرجة وصل بها إلى حدّ عدم الاعتراف بمبدأ التعويض عن الضرر المعنوي، وفي مواجهة هذا الاتجاه الفقهي، ظهر اتجاه آخر ينادي بوجوب الاعتراف بمبدأ التعويض عن الضرر المعنوي، وحتى القضاء والتشريع قد انقسم بصدد الضرر المعنوي.

فبالرجوع إلى القضاء، فإنه كان يعوض عن الضرر المعنوي بواسطة تطبيقاته[222] ص 118، وكان ذلك قبل صدور نص المادة 182 من التقنين المدني الجزائري، والمادة 222 من التقنين المدني المصري، التي نصت صراحة على التعويض عن الضرر الأدبي أيضًا.

والمشرع نص صراحة على التعويض عن الضرر المعنوي، سواء كان ذلك في القانون المدني الفرنسي أو المصري أو الجزائري، إلاّ أنه لم يضع تعريفًا للضرر المعنوي.

فالمقصود بالضرر المعنوي، أو الأدبي، هوا لضرر الذي لا يمس المال[36] ص 1015، فهو الضرر الذي يصيب الشخص في مصلحة له غير مالية، ولا يشكل اعتداء على الذمة المالية[207] ص 512 فهو قد يصيب الشخص في شرفه أو اعتباره، أو شعوره ومعتقداته الدينية، وقد يصيب الضرر المعنوي الجسم بما يسببه من آلام وتشويه، ويفرق بعض الفقهاء بين نوعين من الضرر الأدبي:

الأول: ضرر أدبي يتصل بضرر مادي، كما هو الحال في حالة الاعتداء على الشرف، وما يترتب على ذلك من فقد المضرور لعمله نتيجة المساس بسمعته.

والثاني: ضرر أدبي مجرد من أي ضرر مادي، كالألم الذي يصيب الوالدين في عاطفتهما بسبب فقد طفلهما[63] ص 17.

وقد نص المشرع الجزائري، في المادة4/3 من قانون الإجراءات الجزائية، على أنه: " تقبل دعوى المسؤولية المدنية عن كافة أوجه الضرر سواء كانت مادية أو جثمانية أو أدبية مادامت ناجمة عن الوقائع موضوع الدعوى الجزائية ". كما نص في القانون الأساسي العام للعامل، على انه يضمن حماية العامل إثناء ممارسة عمله، أو القيام بمهامه من كل أشكال الإهانة ، والقذف والتهديد والضغط . كما يضمن قانون علاقات العمل الصادر في 25 أفريل 1990 التعويض عن الضررين المادي والمعنوي الذي يصيب العامل .

أما في الشريعة الإسلامية، فمسالة التعويض عن الضرر المعنوي، أثارت خلافا فقهيا بين العلماء، يتمثل في رأيين هما:

الرأي الأول: يرى عدم جواز التعويض عن الضرر المعنوي، ويستند في ذلك إلى الآتي:

- انتفاء المماثلة بين التعويض والضرر، في الضرر المعنوي، فالهدف الأساسي من التعويض هوتحقيق المماثلة بين التعويض والضرر، وهو مقابلة مال بمال، حتى يعود الحال إلى ما كان عليه قبل وقوع الاعتداء.وهذا لا يتحقق في التعويض عن الضرر الأدبي، إذ كيف يعوض الشخص عن شرفه أو كرامته أو عرضه، فهذه القيم ليست مالية، فضلا عن أن الحكم بمبلغ من المال لن يعيد الحال إلى ما كان عليه.

- إن التعويض عن الضرر المعنوي، تعويض عن ضرر غير مقدر، وهذا يعني أن القاضي هو الذي يتولى تقديره، وفي ذلك ما يدعو إلى الاختلاف والتباين، ويستندون في ذلك إلى أن ما تقضي به الأحكام الأجنبية عن التعويض عن الإضرار الأدبية، هي في نظرهم لا ترقى إلى مستوى التعويض أصلا[186] ص 124، وأن قواعد الشريعة الإسلامية فيها ما يغني عما يقال له الضرر المعنوي، فقد تضمنت الشريعة إحكاما تزجر المعتدين على الشرف أو العرض بعقوبات محددة في حالة الحدود، أو بالتعزيز في غير ذلك، ومن ثم فلا داعي للقول، بما يقال له الضرر المعنوي[31] ص 154، 155.

الرأي الثاني: جواز التعويض عن الضرر المعنوي.

يذهب اتجاه آخر في الفقه الإسلامي، وهم الغالبية، إلى القول بالتعويض عن الضرر المعنوي[43] ص 442، ويستندون في ذلك إلى أدلة مستمدة، من القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وآثار الصحابة والإجماع.

- من القرآن الكريم:

- قوله سبحانه وتعالى:(وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به)[1].

- وقوله تعالى: (وَجَزَاؤا سَيّئَةٍ سَيّئَةٍ مِثْلُهَا)[1] ، وقوله سبحانه : (فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْه بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ)[1]، ووجه الدلالة في هذه الآيات الكريمة، إن الله يوجب المماثلة في الجزاء، إلا أن المماثلة غير متصورة في كل صور العقاب ، ولذلك، وحيث تتعذر المماثلة يلجا إلى البديل. والقول بغير ذلك هو أن يفلت عدد غير قليل من العقاب، وهو ما يتنافى وقصد الشرع. فمن غير المقبول أن تمس كرامة المسيء بمثل ما مست به كرامة غيره، وإلا كان هذا مدعاة لإشاعة الفاحشة بين الناس، وتثبيتا لها في نفوسهم، إنما سيقاضى عن ذلك بتغريم المعتدي مبلغا من المال[132] ص 142.

- من السنة النبوية الشريفة:

- ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم،(لا ضرر ولا ضرار).ووجه الدلالة أن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن الضرر والضرار، والنهي قد جاء عاما، يشمل كل صور الضرر وأنواعه، والضرر المعنوي هو أحد الضرر المنهي عنه.

ومن ثم يدخل في إطار هذا الحديث، ولما كان هذا الضرر محرما وجب ضمانه. والضرر المعنوي، وان كان غير مقوم شرعا، إلا انه يمكن الاستناد إلى السلطة التقديرية الممنوحة للقاضي فيما لا نص فيه، عملا بمبدأ السياسة الشرعية، لإحكام الحق وإقرار العدل ودفع الحرج والمشقة.

- ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن الرسول عليه الصلاة والسلام، قال: " كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه". ودلالة هذا الحديث، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، حرم عرض المسلم. والعرض قيمة غير مالية، تتصل اتصالا وثيقا بالكيان المعنوي للإنسان، وقد شملها التحريم، وفي ذلك ما يفيد انه في حالة الاعتداء عليها وجب الضمان.

- من آثار الصحابة:

- ما جاء في السنن الكبرى للبيهقي من أن عمر وعثمان رضي الله عنهما، كانا يعاقبان على الهجاء، ومعنى ذلك، أن القذف والسب من الأضرار التي تنال من الإنسان، وتعد محلا للضمان، وإلا ما عاقب عليها الصاحبان.

الضرر المعنوي. ما روي عن علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه، أنه قال في الرجل الذي يقول للرجل: يا خبيث يا فاسق، قال: ليس عليه حدّ معلوم، يعزّره الولي بما يسري. وهو ما يدلّ على جواز التعزير من قبل الولي لمن يسب، أو يشتم، لما في ذلك من ضرر معنوي، وطالما أن التعزير بالمال جائز لدى الفقهاء، فذلك، يدلّ على جواز التعويض عن الضرر

2.2.1.3.2. الضـــرر المـادي

كما ينشا الضرر المعنوي عن الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة ، يمكن أن ينشا أيضا ضرر مادي ، يتمثل في الخسارة التي تلحق المعتدى عليه، أو الكسب الذي يفوته بسبب هذا الاعتداء ، إلاّ أنّ حالات الضرر المادي تعد قليلة قياسا على الضرر المعنوي. إذ يرى بعض الفقهاء إن الحق المالي الذي ينشئه الحق في الحياة الخاصة ، لا يكون سوى بالنسبة للأشخاص الشهيرة – وهي أقلية- التي تذهب إلى اشتراط مبالغ مالية مقابل إفشاء حياتها الخاصة.

ويتفق الفقه على انه يشترط في الضرر المادي، أن يكون ناشئا عن إخلال بمصلحة مشروعة وان يكون محققا. ويقع الضرر المادي ، إذا حصل إخلال بحق أو بمصلحة مالية للمضرور، وعلى هذا الرأي سار غالبية الفقه والقضاء، وللتفرقة بين الحق والمصلحة يسوق الفقه المثال التالي: إذا قتل شخص

في حادثة كان لمن يَعولُهم الرجوع على المسؤول بالتعويض على أساس الإخلال بمصلحة مالية، إذا لم يكونوا من أصحاب النفقة قانونا ، ولكن كان القتيل يتولى الأنفاق عليهم، غير انه يشترط في هذه الحالة الأخيرة، أن يثبت المضرور، صاحب المصلحة، إن القتيل كان يَعولُه على وجه مستمر، وان فرصة الاستمرار هذه كانت محققة.

وإذا كانت المصلحة المالية تكفي لتحقق الضرر إذا حصل الإخلال بها ، الا انه يشترط أن تكون هذه المصلحة مشروعة، وقد تطلب القضاء الفرنسي هذا الشرط في بادئ الأمر ، حتى يقطع السبيل على دعاوى التعويض التي ترفعها الخليلة للمطالبة بتعويض ما أصابها من ضرر بفقد خليلها.لان العلاقة فيما بينهما لم تكن مشروعة.

ثم حدث خلاف حول هذه المسالة بين الدائرة المدنية والدائرة الجنائية، فكانت الأولى تتشدد، في حين أن الثانية كانت تتسامح وتقضي بالتعويض شريطة أن تكون العلاقة مستمرة ومستقرة لفترة طويلة، إلا أن الدائرة المختلطة لمحكمة النقض الفرنسية ، حسمت الأمر وحكمت بإمكانية حصول الخليلة على التعويض تأسيسا على نص المادة 1382 مدني فرنسي، وما تضمنه من شروط. وذلك بتاريخ 1970/02/27[126] ص136.

ويظهر الضرر المادي، في مجال الاعتداء على الحياة الخاصة، بواسطة الصورة، فإذا رضيت إحدى الشخصيات الشهيرة ـ في أي مجال كانت شهرتها ـ بنشر صورتها مجانا من أجل الدعاية لها، فلا يحق استعمال أو استغلال هذه الصورة لأغراض أخرى، تحقيقا لمصلحة المصور التجارية وإن حدث ذلك، فيكون من حق الضحية، المطالبة بالتعويض عما لحقها من ضرر مادي، الذي يتمثل في الخسارة اللاحقة بها، والكسب الذي فاتها، لو علمت بان صورتها قد استغلت تجاريًا[72] ص 444. كذلك الحال في عملية تركيب الصورة، كما سبق التعرض له في المسؤولية الجنائية عن هذا النوع من الأفعال المجرمة. فبفعل التركيب تم الحصول على أموال باهظة، دون علم ولا رضاء صاحب الصورة. كما أن الاعتداء يقع أيضا، في تقليد صوت الشخص، ذي الشهرة في الوسط الفني، واستعمال ذلك الصوت في الإشهار التليفزيوني أو الإذاعي، فالفنان المعتدى عليه من حقه المطالبة بالتعويض، مقابل استغلال صوته من طرف شخص آخر لأجل الحصول على المال.

3.2.1.3.2. الضـرر المرتد

يقصد بالضرر المرتد، أن الفعل الضار قد الحق ضررا بالمضرور المباشر، ولكنه لم يقتصر على المضرور فقط، وإنما ارتد ليصيب شخصا آخر غير المضرور المباشر، فيسمى الأول بالمضرور الأصلي، المضرور المباشر، ويسمى الثاني بالمضرور بالارتداد، ويسمى الضرر الذي لحق بالأخير

بالضرر المرتد. ويطلق عليه البعض بالضرر المنعكس، وهوا لضرر الذي ينعكس على شخص أو أشخاص آخرين غير المضرور الأصلي، وذلك من جرَّاء المساس بالحياة الخاصة لهذا الأخير.

ويشترط لاستحقاق التعويض عن الضرر المرتد بصفة عامة توفر هذه الشروط:

- ضرر لحق بالمضرور الأصلي، سواء كان هذا الضرر ضررًا ماديًا، أو ضررًا معنويًا. فإن لم يلحق المضرور الأصلي ضرر فلا مجال للضرر المرتد، فهولا يوجد إلا بوجود الضرر الأصلي، وينبغي أن يكون هذا الضرر محققًا[273].

- ارتداد الضرر الذي لحق بالمضرور الأصلي على شخص آخر يسمى المضرور بالارتداد، بمعنى أن يصيب الضرر حقا أو مصلحة مشروعة، للمضرور بالارتداد، كما أن الضرر المرتد قد يكون ضررًا ماديًا أو معنويًا، فالضرر المادي مرتبط بفكرة الإعالة الفعلية، أما الضرر المعنوي مرتبط بفكرة المودة[2] ص 93.

- وجود رابطة تجمع بين المضرور بالارتداد، والمضرور الأصلي، تسمح بأن يضار الأول بما لحق الثاني من ضرر.وهذه الرابطة قد تكون رابطة القرابة كما هو الحال في اغلب حالات الضرر المعنوي المرتد.

- أن يكون الضرر المرتد مباشرًا، أي أن يكون نتيجة ضرورية للفعل الضار وهو هنا الاعتداء على الحياة الخاصة، أو نتيجة عادية متوقعة له، وفقا لما تمت الإشارة إليه سابقًا.

ووفقا لذلك يستحق المعتدى عليه التعويض، وفي حالة انتفاء الضرر يفقد الحق في التعويض مهما كان نوع الضرر المدعى به ماديا آم معنويا أم مرتدًّا.

وفي الأخير فإنّ الأمر موكول لسلطة القاضي التقديرية في مدى توفر هذه الوقائع، وكذا الضرر ونوعه، وهو في ذلك يخضع في تكييفه وتقدير التعويض لرقابة المحكمة العليا في الجزائر.

2.3.2. طرق التعويض عن الضرر الواقع على الحياة الخاصة وتقديره

يطرح موضوع التعويض عن الضرر الناجم عن الاعتداء على الحياة الخاصة، بعض الإشكالات، التي يجب التعرض لها، إضافة إلى التعرض لصور التعويض العيني، والنقدي، مع تبيان كيفية تقديره، وتوضيح موقف القضاء منه، وكذا توضيح موقف الشريعة الإسلامية، من التعويض الأدبي، وكذا موقف التشريعات المقارنة، وذلك في المطلبين التاليين.

1.2.3.2. التعويض العيني عن الضرر الواقع على الحياة الخاصة

إنّ بعض صور الاعتداء على الحياة الخاصة تشكل ضررًا يتعذر معالجة آثاره. ومهما كان التعويض النقدي كبيرًا، فانه لا يرد الكرامة أو الشرف المسلوب إلى صاحبه، ولهذا فان التعويض العيني

لإعادة الحال إلى ما كان عليه بالنسبة للضرر الواقع على الحياة الخاصة، له أهميته وفاعليته في اغلب الأحيان.ومن هنا تبدو أهمية التعويض العيني لضرر الحياة الخاصة.

ويتم التعرض إلى التعويض العيني عن ضرر الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي في فرع أول، ثمّ يليه الفرع الثاني في القانون المدني.

1.1.2.3.2. التعويض العيني عن الضرر الواقع على الحياة الخاصة في الفقه الإسلامي

لم يستخدم الفقهاء المسلمون ، قديما، مصطلح التعويض العيني، إلاّ أنّ مضمونه لم يكن مجهولا بالنسبة لهم، فقد استخدموا تعابير تدلّ على المقصود منه ، مثل " الضرر يزال " والمقصود هو دفع الضرر الذي يصيب الفرد والجماعة ، وهو يستلزم إزالة الضرر بالطرق الملائمة التي يجب إلا ينشا عنها ضرر آخر، فان كان لا محالة من وجود الضرر، فينبغي أن يكون اقل من الضرر المراد إزالته، وأساس هذه القاعدة ما رواه ابن عباس رضي الله عنه،عن الرسول صلّى الله عليه وسلّم، قال: " لا ضرر ولا ضرار". ومن الأصول الفقهية المقررة في الشريعة الإسلامية ، التي لا خلاف عليها، أن ترد الحقوق بأعيانها عند الإمكان، حيث أن الفقه الإسلامي لا تمنع أدلته التفصيلية وقواعده العامة من إزالة عين الضرر الأدبي عن طريق التعويض العيني الذي يتخذ شكل إزالة عين الضرر ذاته أو نفي ما أثبته المعتدي لقوله أو خطئه مما ينطوي على مساس بحق من الحقوق الأدبية للمعتدى عليه ، كالقذف والسبّ، أو النيل من سمعته أو شرفه وكرامته، وحياته الخاصة . ومن صور التعويض العيني أن يفعل بالمعتدي مثل ما فعل[170] ص 401. وهذا ثابت بموجب الكتاب والسنة والإجماع.

- فمن الكتاب : قوله تعالى: (فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ)[1] ، فهذه الآية تدلّ على أن الأصل في القصاص هو المماثلة، فمن قتل بشيء يقتل بمثل ما قتل به، فمن قتل بحديدة قتل بها، ومن قتل بحجر قتل به ولا يتعدى قدر الواجب[175] ص 841. إلاّ أن يكون الذي استخدمه المعتدي أو الجاني محرّمًا لذاته، كالخمر أو السِّحر ، مثلا، حينئذ لا تجب المماثلة اتفاقًا، وإنّما يلْجأ إلى القتل بالسيف.

وقال تعالى: (وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ)[1] ، وهذه الآية لا تختلف في دلالتها عن الآية الأولى، فلا بد للإنسان إذا أراد أن يعاقب أن يكون هذا العقاب بالمثل.

وقوله تعالى أيضا: (وَجَزَاؤا سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٍ مِثْلُهَا)[1]. وقد دلت هذه الآية على أن الإنسان إذا أراد أن ينتصر ممن ظلمه فلا ينبغي أن يتجاوز أو يتعدى الحدود، وهذا شامل في جميع الجروح والقصاص. وهذا ما يقتضيه شرع الله وعدله، عقابًا للمجرمين وردعًا وزجرًا للمعتدين.

ولهذا كان الأصل في التعويض، أن يكون بمثل التعدي في الأضرار المالية أو المادية، من الإضرار المعنوية. والاستثناء هو التعويض بمقابل إذا تعذرت المثلية.

- ومن السّنة النبوية الشريفة: ما روي عن السّيدة عائشة رضي الله عنها، قالت: "ما رأيت صانعة طعامًا مثل صفية، صنعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فبعثت به ، فأخذني أفْكل، فكسرت الإناء، فقلت، يا رسول الله، ما كفارة ما صنعت، قال: " طعام بطعام وإناء بإناء"[161]ص 297. فقد دلّ هذا الحديث على أنّ من استهلك من غيره شيئا كان مضمونا بمثله، فقد قرر هذا الحديث مبدأ الضمان بالمثل، وليس لإتلاف بإتلاف. بما يعني أن هذا الحديث قد خصّص العموم السابق ذكره في الآيات سالفة الذكر من الكتاب.

- الإجماع: يجمع الفقهاء المسلمون على اختلاف مذاهبهم، على استخدام التعابير الدالة على المعنى المقصود من التعويض العيني ، عند فقهاء القانون الوضعي ، ويتضح ذلك من:

- استخدام الحنفية تعبير منع المالك من التصرف في ملكه بما يضرّ الجار[80] ص 493.

- استخدام الشافعية تعبير منع المالك من التصرف في ملكه بما يضرّ الجار[80] ص 493.

- استخدام الحنابلة تعبير منع الذي يؤذي جيرانه ومنع سبب الإيذاء[73] ص 493.

- وأخيرًا، يعتبر عند المالكية من قبيل الإضرار بالجار، فتح كوة قريبة للاطلاع منها على الجار، لأنها نوع من الضرر له ، ولما كان الضرر يزال تطبيقا لحديث الرسول صلى الله عليه وسلّم " لا ضرر ولا ضرار" فإنه يتعين إزالة هذه الكوة وغلقها[80] ص 493.

هكذا تتضح معرفة الفقه الإسلامي لمضمون التعويض العيني، وتطبيقه عمليا. ويمكن اختيار على سبيل المثال تطبيقيين عمليين من هذه التطبيقات باعتبارها من صور التعويض العيني في الفقه الإسلامي وهما:

أولا: تكذيب المعتدي للاعتداء الصادر منه على الحق في الحياة الخاصة.

الاعتداء على الحياة الخاصة تتعدد صوره ، كما سبق التعرض له فيما سبق ، فقد يكون بالقول أو بالإشاعة التي تسيء لسمعة الشخص وشرفه، وكرامته، وحياته الخاصة، مثل الإشاعة بأنّ فلانًا رجل غير شريف، وله علاقات غير شرعية، فهذه الشائعة، قد تضر بالحياة الزوجية للمعتدى عليه، وقد يصل الأمر إلى حد هدم العلاقة الزوجية، وتهديد الحياة الأسرية وهما من أهم مظاهر الحياة الخاصة، كما أن نشر وإذاعة المرض الذي يعاني منه أحد الأشخاص، يعد اعتداء على حقه في الحياة الخاصة، وحماية أسراره[91] ص 20، 21.

ويجوز للمعتدي تكذيب ما سبق إذاعته أو نشره، لان نسبة هذه الأمور إلى المعتدى عليه، تجعل الناس في حيرة من أمره، وينقسمون بعد ما قيل عنه بين مصدق ومكذب، ويجوز تعزير المعتدي دفعا للعار عن المعتدى عليه[170] ص 404. ومن الأفضل أن يكون ذلك علنيًا ومن على المنبر. السند في ذلك قضاء سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث يروى أن عمرو بن العاص، وهو أمير مصر قال لرجل يا منافق، فشكاه إلى عمر بن الخطاب ، فكتب عمر بن الخطاب إلى عمر بن العاص، إن أقام

عليك البينة جلدتك سبعين جلدة. وقد ثبتت التهمة على عمر بن العاص بشهادة الشهود واعترافه، فأمكن الرجل من نفسه، فعفا عنه، وفي رواية أن عمر بن الخطاب قال لعمرو بن العاص، اكذب نفسك على المنبر ففعل.

وهكذا يتبين أن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه،، قد أمر عمر بن العاص أن يكذب نفسه، وان يتم التكذيب على المنبر، ليكون في ذلك ما يمسح معنى الضرر، بعد أن تفشت آثاره عند الكافة، وهوم عنى التعويض العيني الكامل ، الذي قال به فقهاء القانون[170] ص 405.

ثانيا: منع الوسائل المؤدية للاطلاع على الحياة الخاصة للجيران.

ورد في المادة 1202 من مجلة الأحكام العدلية ، أن رؤية "المحل " الذي هو مقر النساء، كصحن الدار والمطبخ والبئر يعد ضررًا فاحشًا، فإذا أحدث الرجل شبّاكًا أو بناءً جديدًا، وجعل له شباكا مطلا على مقر النساء في دار جاره الملاصق أو الذي يفصل بينهما طريق، فانه يؤمر برفع الضرر ويجبر على ذلك، إما ببناء حائط، أو بوضع ما يمنع الضرر، ولكنه لا يجبر على سد الشباك كلية. فعليه أن يضع شيئا لا يخترقه النظر إلى مسكن الجار، وان يزال الضرر سواء كان قديما أو حديث النشأة[73] ص 160.

ومن الوسائل المؤدية للاطلاع على حرمات وخصوصيات الغير، دخول المنازل، ولذلك نزلت الآية التي تحرّم دخول المنازل بغير إذن.

وقد أجمع الفقه الإسلامي، على أن الفتحات التي تطل على حرمات وخصوصيات الجيران، ضرر فاحش ، يستوجب إزالته.

إلاّ أنّ الفقه الإسلامي، اختلف حول وسيلة التعويض العيني وإزالة الضرر، حيث انقسم في ذلك إلى ثلاث اتجاهات وهي:

الاتجاه الأول: سد الفتحات مطلقا.

يرى هذا الاتجاه، وجوب سد الفتحات ترجيحا لحق المضرور في الحياة الخاصة على حق المعتدي في فتح الكوة أو الطاقة أو الشباك، والذي يهدف إلى تحقيق مصلحة شخصية، تتمثل في دخول الهواء أو الشمس.

الاتجاه الثاني: سد الفتحات بشروط.

يرى أصحاب هذا الاتجاه إلى أن سد الفتحات كنوع من التعويض العيني، يجب أن يكون بشروط.

الشرط الأول: أن تمكن الفتحة أو الكوة من الاطلاع على حرمة الحياة الخاصة للجار. فإذا كانت الفتحة أو الكوة أعلى من قامة الإنسان، بحيث لا يمكن أن يطلع من خلالها على حرمة الحياة الخاصة للجار أو للجيران، ففي هذه الحالة لا يجوز سد هذه الفتحة، لعدم تحقق الضرر.

الشرط الثاني: أن تكون الفتحة حديثة ولاحقة لحق الجار.

يشترط أن تكون الفتحة حديثة، ولاحقة على استقرار حق الجار، فلو كانت قديمة قان الجار لا يلزم بإزالتها لأن حقه أسبق.

الاتجاه الثالث: إلزام صاحب الحق بالفتحات بستر حياته الخاصة.

يرى هذا الاتجاه، أن صاحب الحق في الحياة الخاصة، أن يلتزم بستر نفسه بوضع سترة، يمنع بها من الاطلاع على جاره، وان كان سطح احدهما أعلى من سطح الآخر، فليس لصاحب السطح الأعلى، الصعود على سطحه على وجه يشرف على سطح جاره، إلا أن يبني سترة تستره[148] ص 573.

كما يذهب ابن حزم[146] ص 241، إلى أن كل ذي حق أولى بحقه، ومن ثم له أن يتصرف فيه بكل وجوه التصرف من فتح الكوى والطاقات وغيرها، الا أن يمنع من النظر إلى جاره، ويترتب على هذا وجوب قيام صاحب الحق في الحياة الخاصة ، بإقامة بناء لسد الفتحات أو إقامة ساتر يستره عن جاره.

2.1.2.3.2. التعويض العيني عن الضرر الواقع على الحياة الخاصة في القانون المدني

وهو ما يطلق عليه التنفيذ العيني، وهو الوفاء بالالتزام عينا، أو إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل وقوع الضرر،ومحل الالتزام بهذا التعويض قيام المدين به، والمسؤول عن الفعل الضار بأدائه للدائن المضرور، ليجبر به الضرر الذي لحقه بسبب الفعل الضار. وقد نصت على ذلك المادة 132 مدني جزائري التي جاء فيها :

- يعين القاضي طريقة التعويض تبعا للظروف، ويصح أن يكون التعويض مقسطا، كما يصح أن يكون إيرادا مرتبا، ويجوز في هاتين الحالتين إلزام المدين بان يقدم تأمينا.

- ويقدر التعويض بالنقد، على انه يجوز للقاضي، تبعا للظروف، وبناء على طلب المضرور، أن يأمر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه، أو أن يحكم، وذلك على سبيل التعويض، بأداء بعض الإعانات تتصل بالفعل غير المشروع".

وبهذا يتّضح أن جزاء المسؤولية هو التعويض، وقد يكون التعويض عن طريق التنفيذ العيني أو عن طريق التعويض النقدي ، حيث أن طلب التنفيذ، والتنفيذ بطريق التعويض ، قسمان يتقاسمان تنفيذ التزام المدين ، ويتكافآن قدرا بحيث يجوز الجمع بينهما.

أي أن الأصل هو تنفيذ الالتزام عينا والاستثناء هو الحكم بالتعويض. ويعتبر التعويض العيني لإساءة استعمال حق النشر بالرد والتصحيح من أهم صور التعويض العيني إلى جانب الحكم الصادر بالإدانة، وكذلك إزالة الضرر ورد الشيء إلى أصله، صورة من صور التعويض العيني في مجال

أضرار الجوار غير المألوفة فإذا التزم جار بألاّ يقيم حائطًا في أرضه يحجب النور عن جاره ، فان التنفيذ العيني لهذا الالتزام ، هو إلا يقيم الجار هذا الحائط، والتعويض العيني هو هدم الحائط[36] ص 942. وسيتم التطرق بنوع من الإيجاز إلى هذه الأمور فيما يلي:

أولاً: الالتزام بنشر الردّ أو التصحيح على ما تنشره الصحف ، متضمنا ما ينطوي على مساس بالحق في الحياة الخاصة، حيث تذهب معظم الدول إلى إعطاء الأفراد الحق في الردّ على ما تنشره الصحيفة، وتلزم الصحيفة التي نشرت المقال أو التحقيق الصحفي، بنشر الردّ الذي يرد لها من صاحب الشأن[72] ص 425. فحق الردّ يعد بحق الوسيلة المثلى لإصلاح الضرر المعنوي، أو على الأقل محاولة فعالة في إعادة بناء حائط الشرف والاعتبار الذي تعرض للانهيار نتيجة للخطأ الصحفي، وهو أقرب إلى التعويض العيني منه إلى التعويض بمقابل، وتوضيح ذلك يرتكز على انه لا يقصد بالتعويض عن الضرر المعنوي أن يتم محوه وإزالته، حيث أن الضرر الأدبي لا يمحى ولا يزول بتعويض مادي، ولكن يقصد بتعويض الضرر المعنوي أن يستحدث المضرور لنفسه بديلا عما أصابه من ضرر أدبي، أي أن الخسارة لا تزول ولكن يقوم إلى جانبها كسب يعوض عنها، وهذا هو المقصود بتعويض الضرر الأدبي[36] ص 1212. وهذا يتوافر عند استعمال حق الردّ.

وسيتم تناول حق الردّ من خلال النقاط التالية:

- مفهوم حق الردّ:

حق الردّ هو ذلك الحق الممنوح لكل شخص تم تحديده أو الإشارة إليه في إحدى الصحف أو الدوريات في إرسال رده إليها على ما تم نشره فيها خاصة به، بغض النظر عما إذا كان قد أصابه ضرر من النشر أو كان محلا لهجوم عنيف من الصحافة، أي أن هذا الحق ممنوح لكل شخص بمجرد ورود ذكره في الصحيفة، أو تنشر صورته فيقوم بإرسال تعليقه على مثل هذا النشر متمثلاً في حق الرد، وهذا يختلف عن حق التصحيح الذي ينحصر معناه في تصحيح الخطأ الذي قد تكون الصحيفة قد وقعت فيه[104] ص 456، 457.

ثانيًا: خصائص حق الردّ.

يتميز حق الرد بأنه حق عام ومطلق ومستقل.

- حق الردّ حق عام:

ويقصد بعمومية هذا الحق انه مقرر للناس كافة ، وبلا تمييز، فلا يجوز حرمان أي شخص من ممارسته، بسبب اتجاهه السياسي أو عقيدته الدينية أو جنسه أو لونه، وتجد عمومية هذا الحق أساسها في مبدأ المساواة بين الناس، كما لا يشترط أن تكون الإشارة للشخص باسمه أو بمهنته، بل يكفي مجرد الإشارة إلى اللقب الذي يحمله الشخص أو الاسم المستعار.وقد نصت المادة 101 من قانون الإعلام الجديد. على أنه: " يحق لكل من يرى انه تعرض لاتهامات كاذبة من شانها المساس بشرفه أو سمعته

أن يستعمل حقه في الرد".كما نصت المادة 102 من ذات القانون أنه: " يمارس حق الردّ وحق التصحيح:

- الشخص أ والهيئة المعنية .
- الممثل القانوني للشخص أو الهيئة المعنية.
- السلطة السلمية أو الوصاية التي ينتمي إليها الشخص أو الهيئة المعنية ".

إلاّ أن حق الردّ أو حق التصحيح، وعموميته مرتبط بحرية النشر، فإذا لم تتوفر الحرية، يصبح الحديث عن حق الرد عديم الجدوى، فهناك من الصحف أو الجرائد لا تتمتع بحرية النشر، وبالتالي لا تثور بشأنها مسالة حق الرد أو حق التصحيح ، وذلك كالجريدة الرسمية مثلا، التي يقتصر النشر فيها على القوانين والقرارات التي يتطلب القانون نشرها[170] ص 472.

- حق مطلق.

يقصد بخاصية الإطلاق، أن الرد يمكن أن يكون بألفاظ وكلمات، فيمكن أن يتضمن إعلانات أو شهادات تلقاها طالب الردّ من الغير، أو خطابات تسلمها أو منشورات انتخابية خاصة به، ردًّا على منشور انتخابي نشرته الجريدة مشتملا على اسمه صراحةً أو ضمنًا.

غير أن إطلاق هذا الرد يشترط فيه ألا يحتوي على قذف أو سب للصحفي أو للغير، وإلا أصبحت الصحف محلا للقذف أو السبّ[170] ص 472 ، 473.

- حق مستقل.

ويقصد باستقلال حق الرد، أن استخدامه يستقل عن الحق في المطالبة بالتعويض أمام القضاء المدني، إذا ترتبت على اعتبارات المادة الصحفية التي يرد عليها أي ضرر يرد بصاحب الرد، كما لا ينفي وجود هذا الحق جواز تحريك الدعوى العمومية إذا تضمن المقال الرد عليه بالقذف أو بالسب.وسيتم عرض لإحكام الرد في القانون الجزائري، فيما يلي:

أولاً: صاحب الردّ.

تنص المادة 100 من القانون العضوي للإعلام الجزائري، على انه:" يجب على المدير مسؤول النشرية أو مدير خدمة الاتصال السمعي البصري، أو مدير وسيلة إعلام الكترونية، أن ينشر أو يبث مجانا كل تصحيح يبلغه إياه شخص طبيعي أو معنوي بشان وقائع أو آراء، تكون قد أوردتها وسيلة الإعلام المعنية بصورة غير صحيحة".

وعلى ذلك، أعطى القانون الحق لأي شخص، سواء كان شخصا طبيعيا، (م 101 ق.ا.ج) أو شخصا معنويا، من خلال المادة(102 ق.ا.ج) في الرد أو التصحيح، حتى ولو لم يذكر اسمه صراحة في المادة الصحفية المنشورة، وإنما اكتفى بذكر صفاته أو بياناته بالقدر الذي يسمح بتعيين هذا الشخص

وتحديده[18] ص 180. ويثبت الحق في الردّ لصاحب الحق فيه بمجرد النشر، حتى وان كان هذا النشر محدودا في ولاية من الولايات.

وذهبت محكمة النقض المصرية،" انه يكفي أن يكون المجني عليه معينا تعيينا كافيا لا محل للشك معه في معرفة شخصيته[80] ص 507.

أمّا حق التصحيح ، فهو يتمثل في حق كل شخص طبيعي أو معنوي نشرت أو بثت عنه وسيلة إعلام، سواء كانت نشرية أو خدمة اتصال السمعي البصري ، أو وسيلة إعلام الكترونية، أخبارًا غير صحيحة تضمنها مقال، أو صورة، أو شريط سينمائي، أو كاريكاتير، حيث يظهر الشخص في موقف يكشف عن هويته للجمهور، ويشكل له فكرة أو انطباعا أو انطباعا على خلاف الحقيقة.

لذلك، فعلى مدير الوسيلة الإعلامية أن ينشر أو يبث مجانا كل تصحيح يبلغه إياه صاحب الشأن وفقًا للمادة 100 من القانون العضوي للإعلام الجزائري. ويتضح وفقًا ـ للرأي الشخصي ـ أنّ حق التصحيح غير حق الرد، فلكل منهما مجاله الخاص، وان مجال حق التصحيح أضيق من مجال حق الردّ.

ثانيًا: كيفية الرد.

- أهمية الرد والتصحيح:

جاء في ميثاق الشرف في مصر، إن حق القارئ في التعقيب والرد والتصحيح، وحق عامة المواطنين في حرمة حياتهم الخاصة، وكرامتهم الإنسانية من المبادئ العامة التي لا للاعتداء عليها. وقد قيل أن الرد هو نوع من الدفاع الشرعي يجد دعامته في ضرورة الحد من التجاوز الذي تمارسه الجريدة في الانتقادات، فإذا نشر الخبر أو التحقيق الصحفي في جريدة أو مجلة دورية فان القانون يعطي صاحب الشأن الحق في الرد دون حاجة للجوء إلى القاضي ، فاللجوء للقاضي لا يكون إلا لاحقا لطلب نشر التصحيح إذا ما رفضته الجريدة، أو حدث خلاف حول توفر الشروط القانونية[261]. ويلاحظ أن حق الرد لا يغطي إلا بعض جوانب الحق في الحياة الخاصة، فالردّ يصلح في حالات منها نشر صورة لأحد الأشخاص مثلا على انه يرتدي ملابسه من محل أو شركة معينة، فالتصحيح يكون بإيضاح أن ذلك الإعلان لا يعبر عن الحقيقة ولا صلة للشخص بتلك الشركة، كما أن الحق في الردّ يلعب دورًا هامًا، في حالة ما إذا كان ما نسب للشخص ويتصل بحياته الخاصة غير صحيح، كما لو نسب لشخص انه تزوج أوله علاقة عاطفية معينة ، فالحق في التصحيح من شانه أن يوضح للجمهور حقيقة الأمور ويحدد موقف الشخص[72] ص 426.

وتبدو أهمية الردّ عندما يتعلق الأمر بالحياة الخاصة، ومنها الحياة المهنية، مثلا، كالنشر الذي يشين إلى احد الأشخاص الذي يمارس عملاً حرًّا، قد يسيء إلى اعتباره المهني، ويصيبه بضرر بليغ، فالرد واثبات عدم صحة ما نشر يعيد الثقة إلى هذا الشخص، ويقلل من حجم الأضرار التي كانت من الممكن أن تتفاقم أكثر فأكثر.

وعمومًا، فإن المصلحة التي يحققها الردّ تكون نسبية، في بعض الأحيان، وقد يصبح الرد، غير ذي جدوى في حالة الكشف مثلاً عن عناصر الذمة المالية لأحد الأشخاص، أوفي حالة النشر لأمور تتعلّق بالحياة الزوجية، بنشر صورة لأحد الأشخاص مع امرأة غير زوجته، فهنا يتحقق الاعتداء، ولا يفلح الرد، كما في حالة لو كان ما كشف عنه من وقائع صحيحًا، وليس فيه ما يضر الشخص.

- شروط ممارسة حق الرد:

من خلال نص المادة 103 من قانون الإعلام الجزائري الجديد، تتضح الإجراءات والمدد القانونية التي طالب استعمال حق الردّ أن يلتزم بها، وهي كالآتي:

- تقديم طلب، حق الردّ أو التصحيح يتضمن الاتهامات التي يرغب الطالب في الرد عليها، وكذلك، فحوى الرد أو التصحيح الذي يقترحه.

- أن يرسل الطلب برسالة موصى عليها، مرفقة بوصل استلام أو عن طريق المحضر القضائي.

- المدد الزمنية:

- أن يرسل الطلب في خلال 30 يومًا من تاريخ النشر، إذا تعلّق الأمر بصحيفة يومية أو خدمة اتصال سمعي بصري، أو جهاز إعلام إلكتروني.

- أن يرسل الطلب في خلال 60 يومًا، فيما يخص النشريات الدورية.

- شكل الرد:

- في الصحافة المكتوبة:

على مدير مسؤول النشرية وجوب إدراج الرد أو التصحيح المرسل إليه في العدد المقبل للدورية مجانًا، وحسب الأشكال نفسها، وفقًا لنص المادة 1/104 من قانون الإعلام الجديد.

كما يجب الرد على الموضوع المعترض عليه في النشرية اليومية في أجل يومين (2) وفي المكان نفسه، وبالحروف نفسها، دون إضافة أو حذف أو تصرف.

أمّا النشريات الدورية الأخرى، غير اليومية، فينشر الرد في العدد الموالي لتاريخ استلام الطلب.

وإزاء صراحة النص فإن الرد يتحددّ بحدود المقال ككل وليس بالفقرات أو السطور التي تناولت صاحب الحق في الحياة الخاصة التي تم الاعتداء عليها، كما أن الرد قد يتطرق إلى قضايا فرعية، إلاّ أنها ضرورية للرد، كما أن الجريدة هي التي دفعت صاحب الحق المعتدى عليه للردّ، وبالتالي ينبغي إتاحة الفرصة كاملة للرد، مع عدم التعسف في استعمال الحق في الردّ من المتضرر.

- بالنسبة لخدمة الاتصال السمعي البصري:

وفقًا للمادة 107 من قانون الإعلام الجديد، على مدير خدمة الاتصال السمعي البصري، بث الرد وجوبًا، ومجانًا حسب الشروط التقنية، وبنفس شروط البث التي بث فيها البرنامج الذي تضمن الاتهام المنسوب للمعني بالأمر، والمترتب عنه المساس بالحق في الحياة الخاصّة.

ويتم الإعلان على أن الرد يندرج في إطار ممارسة حق الرد، مع وجوب الإشارة إلى عنوان البرنامج الذي تضمن الاتهام المنسوب بذكر تاريخ أو فترة بثه.

أمّا بالنسبة للمدة الزمنية، وفقًا للمادة السابقة الذكر، لا يمكن أن تتجاوز المدة القصوى للرسالة التي تحتوي الرد مدة دقيقتين (2) اثنتين.

- حالة رفض الردّ أو السكوت عنه:

في حالة استلام الصحيفة، أو إحدى مؤسّسات الاتصال السمعي البصري، ورفضت الرد أو سكتت عنه، في خلال الثمانية أيام التي تلت الاستلام للرد، يمكن الطالب اللجوء إلى المحكمة التي تنظر في القضايا الاستعجالية، لاستصدار أمر استعجالي وذلك في غضون ثلاثة أيام .

بالإضافة إلى ذلك، إذا بقي الوضع على حاله، وبقي الرفض أو السكوت ساريين، يمكن للمحكمة أن تأمر إجباريًا بنشر الرد (م 108).

- حالات جواز الامتناع عن الردّ:

وهي الحالات التي يصل فيها الرد إلى الصحيفة يومية أو خدمة اتصال سمعي بصري أو جهاز إعلام إلكتروني بعد مضي ثلاثين (30) يومًا على النشر، وستون (60) يومًا فيما يتعلق بالنشريات الدورية الأخرى. وكذلك، في الحالة إلى تكون فيها وسيلة الإعلام، قد قامت بالتصحيح من تلقاء نفسها.

- ممارسة حق الرد من عامة الناس:

يمكن أن يمارس حق الرد كل شخص جزائري سواء كان شخصًا طبيعيًا أو معنويًا، على أي مقال مكتوب تم نشره، في صحيفة يومية، أو نشرية من النشريات الدورية الأخرى، أو حصة تم بثها تمس بالقيم والمصلحة الوطنية .

- إمكانية الامتناع عن نشر الردّ:

أورد المشرع في المادة 114 من قانون الإعلام الجديد، عبارة " يمكن " رفض نشر أو بث الرد إذا كان مضمونه منافيًا للقانون أو الآداب العامة أو المنفعة المشروعة للغير أوا لشرف الصحفي المقابل للمادة 3/26 من القانون رقم 96 لسنة 1996 المصري، إلاّ أن الملاحظ أن المشرع الجزائري باستعماله لعبارة " يمكن " فقد فتح السلطة التقديرية لمدير وسيلة الإعلام، بإمكانية نشر الرد حتى ولو كان مضمون الرد منافيًا للقانون أو للآداب العامة، أو ماسا بالحياة الخاصّة للغير، أو الشرف الصحفي، وهذا يتنافى مع ما ورد في الدستور من وجوب المحافظة على القيم الأخلاقية العليا للمجتمع.

ويتناقض مع ما ورد في ذات قانون الإعلام، (المادة 93) حيث تقضي هذه الأخيرة بمنع انتهاك الحياة الخاصّة للأشخاص وشرفهم واعتبارهم، كما يمنع انتهاك الحياة الخاصّة للشخصيات العمومية سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

لذلك، أقترح تعديل هذه المادة، بأن تستخدم عبارة " يجب " بدلاً من عبارة " يمكن ".

ثانيًا: الالتزام بسد المطلات والمناور.

الأصل في المسؤولية عن مضار الجوار غير المألوفة هو التعويض العيني، ويبدو ذلك واضحًا من نص الفقرة الثانية من المادة 691 من القانون المدني الجزائري، والتي تنص بأنه " ليس للجار أن يرجع على جاره في مضار الجوار المألوفة، غير أنه يجوز له أن يطلب إزالة هذه المضار إذا تجاوزت الحد المألوف، وعلى القاضي أن يراعي في ذلك العرف، وطبيعة العقارات، وموقع كل منها بالنسبة للآخرين ، والغرض الذي خصصت له".

وفيما يخص سد المطلات والمناور. تنص المادة 709 من القانون المدني الجزائري على أنّه: "لا يجوز للجار أن يكون له على جاره مطل مواجه على مسافة تقل عن مترين، وتقاس المسافة من ظهر الحائط الذي يوجد له مطل، أومن الحافة الخارجية للشرفة أومن النتوء". وهذه المادة تقابل المادة 819 من القانون المدني المصري.

والمطل قد يكون مواجها يمكن الإطلال منه على ملك الجار مباشرة دون حاجة إلى الالتفات يمينا أو شمالا، أو مطلا منحرفا لا يمكن الإطلال منه على ملك الجار الا بعد الالتفات يمينا أو شمالا، أو إلا بعد الانحناء إلى الخارج، ولو أمكن الإطلال من الفتحة المعتبرة منورا وجب اعتبارها مطلاً.

وممّا لا شك فيه أن منع المشرع للمطلات على منازل الجيران وأملاكهم بقصد حماية حرمات المنازل وإسرار الحياة الخاصة من التجسس، أو الاطلاع عليها خاصة مع تغير نمط الحياة في العصر الحاضر عما كان سائدا في الماضي. حيث كانت المنازل الفردية تفصل بينها مسافات كبيرة، ولا يقطنها سوى عدد قليل من الأفراد، ينتمون في الغالب إلى عائلة واحدة ، ذلك هوا لوضع الغالب في المجتمع إلى وقت قريب نسبيا. وفي ظل هذه الظروف كان المسكن بمثابة قلعة حقيقية للأسرار، حيث يحمى بها صاحبها من تطفل الغير، ومحاولة الاطلاع على أسراره .إلا أن الوضع تغير كليا بسبب الظروف المستجدة في جميع المجالات، وما نتج عنها من هجرة للمدن، ولمحيطها، ما زاد من كثافة السكان في مساحات ضيقة، دفع ذلك، إلى بناء عمارات ، نوافذها مغلقة بشكل مستمر حفاظا على أسرار سكانها من تطفل الجيران والتطاول على حياتهم الخاصة[86] ص 7.

والاطّلاع على خصوصيات وأسرار المنازل، غالبًا ما يكون من الجار الملاصق، أو الجار القريب، أما في الوقت الحالي، فقد ازدادت وسائل التجسس، وإمكانية التصوير عن بعد، والأفعال اللاأخلاقية واللاّمشروعة، حيث أصبح الجار غير الملاصق يشكل خطرا على الحياة الخاصة، وعلى أسرار الجيران.وإذا قام الجار بفتح مطل مواجه على جاره فهو أكثر مضايقة للجار المفتوح عليه المطل، لأنه بهذا يسهل له الاطلاع على أسرار وخصوصيات الجار.

ولهذا فإنّ المحكمة العليا تؤكد أن حق الجار في المطل المواجه شرطه الالتزام بالمسافة القانونية التي لا تقل عن مترين. وهذا معناه التحريم، والتحريم يوجب إزالة الفعل المحرم، بصرف النظر عن انه احدث ضررا بالفعل أم لم يحدث ، فانه مع التحريم يكون الضرر مفترض قانونا.

وممّا أوردته محكمة النقض المصرية حديثًا:" فإذا فتح المالك مطلاً ـ مواجهًا أو منحرفًا ـ دون أن يترك أية مسافة أو مسافة أقل مما نصّ عليه القانون كان هذا اعتداء على ملك الجار، ومن حق الجار أن يطلب سدّ المطل، يستوي في ذلك أن يكون ملك الجار أرضًا أو فضاءً أو مبنيًا، وسواء كان البناء للسكنى أو لغير السكنى ".

كما أن تعلية الدار من أجل فتح شباك يطل على الجار لغرض الإطلاع على أسرار الجار أو للاطّلاع على ما هو داخل صحن الدار أو لغرض الاطّلاع، يدخل في دائرة التجريم، وحماية حقوق وخصوصيات الجيران تدخل في نطاق الحقوق المشروعة.

وبخصوص إباحة فتح المطلات، فقد أوردها المشرع في موضعين وهما:

الموضع الأول: الأبواب ومداخل العقارات، فهذه لا تعتبر مطلات، إذ هي لا تعدّ للإطلال منها، بل أن وظيفتها الأصلية للدخول إلى العقار والخروج منه.

الموضع الثاني: المطلات التي لا يكشف من العقار المجاور إلاّ حيطانًا مسدودة، أولا تكشف إلاّ السطح أولا يبصر الناظر منها إلاّ السماء، حيث أن الحكمة من قيد المسافة في هذه الحالات منعدمة، ومن ثمّ يجوز فتحها على أية مسافة كانت بل يجوز فتحها في الحائط المقام على الخط الفاصل بين العقارين[97] ص 212.

وأن المادة 711 من القانون المدني الجزائري، المقابلة لنص المادة 821 من القانون المدني المصري، تنص على أنه: " لا تشترط أية مسافة لفتح المناور، التي تقام من ارتفاع مترين من أرض الغرفة التي يراد إنارتها، ولا يقصد بها إلاّ مرور الهواء ونفاذ النور، دون أن يمكن الاطّلاع منها على العقار المجاور ".

وطبقًا لذلك، يجوز فتح مناور دون ترك أية مسافة، وعلى ذلك إذا فتح المالك في حائط المبنى على حدود ملكه منورًا، فليس لجاره أن يطلب سده وذلك، لأن المناور لا تؤذي الجار[97] ص 212.

وبهذا، يكون القيد الوحيد للمنور في القانون المدني المقارن الذي يشترطه المشرع، هو أن يكون ارتفاعه فوق قامة الإنسان المعتادة، حتى لا يتمكن الشخص الإطلال منها على جيرانه، وأن تنظيم المشرع للمطلاّت والمناور الهدف منه حماية الحياة الخاصّة للجيران وأسرارهم، كما أنّ سدّ هذه المطلاّت هو نوع من التعويض العيني، ويتطلب الأمر إزالة الضرر بالتعويض العيني بأيسر الطرق وأسهلها على المضرور[97] ص 204، 205. بالإضافة إلى ما سبق، هناك تعويض عيني عن بعض وسائل التعدي الحديثة، ومنها:

- عند قيام محطّة تلفزيونية، ببث برامج تهدّد أسرار الحياة الخاصّة للأفراد وتمثّل تعدّيًا على الحياة الخاصّة، فيحق للمضرور أو المضرورين في هذه الحالة المطالبة بغلق هذه المحطّة كنوع من التعويض العيني، كما يجوز للمضرور المطالبة ببث تكذيب لما تمّ إذاعته أو بثه، وبنفس شروط الردّ في الصحف.

- كما يجوز المطالبة بغلق موقع على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) يستخدم في نشر أسرار الحياة الخاصّة، ويجوز المطالبة بنشر معلومات تعدّ ردًّا على ما سبق نشره.

- عند استخدام أجهزة تصوير، وتجسس، وتنصت من طرف أفراد أو هيئات للتجسس، أو أفراد عاديين على أسرار الحياة الخاصّة، يحق للمضرور المطالبة وعلى سبيل التعويض العيني بمصادرة هذه الأجهزة، حيث تنص المادة 303 مكرر 2 في فقرتها الثانية، من قانون العقوبات الجزائري سالفة الذكر، على أنه: " يتعيّن دائمًا الحكم بمصادرة الأشياء التي استعملت لارتكاب الجريمة "، كما يمكن " الحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة أو إعدامها "، كما نصت عليه المادة 309 مكرر في فقرتها الأخيرة من قانون العقوبات المصري.

وممّا سبق يمكن اعتبار المصادرة ومحو التسجيلات وإعدامها نوع من التعويض العيني بالإضافة إلى أنها عقوبة تكميلية وجوبية[7] ص 776.

ثالثًا: الحكم بالغرامة التهديدية.

إن الغرامة التهديدية، مع أنها مبلغ مالي، إلاّ أنها تعتبر من ضمن التعويض العيني، وهي إكراه مالي، يجوز للقاضي أن يلجأ للغرامة التهديدية، فيقضي بغرامة مالية عن المسؤول، وذلك لحمله على تنفيذ التزامه عينًا في خلال فترة زمنية محدّدة[80] ص 526، ويتحدّد هذا المبلغ إما بقدر ثابت وإمّا على أساس وحدة زمنية تمضي بدون تنفيذ هذا الالتزام عينًا، كيوم أو أسبوع أو شهر، وللحكم بالغرامة التهديدية يجب توفر الشروط التالية:

- أن يكون التنفيذ العيني ممكنًا:

تطبيق هذا الشرط يعدّ ممكنًا في الحالتين السابقتين، حق الردّ وحق التصحيح، وبالنسبة للحالة الثانية فإن قانون الإعلام لم يتخذ فيه المشرع موقفًا واضحًا في ذلك. أمّا إمكانية تطبيق ذلك في موضوع سدّ المطلات والمناور، فالحكم ممكن جدًّا.

كذلك الأمر بالنسبة لنشر الحكم القضائي الذي يدين الشخص المعتدي على حياة الغير الخاصّة وذلك، إذا كان اعتداؤه عن طريق النشر، التزم بنشر الحكم الذي أدانه في المكان الذي يحدّده القضاء، وكذا في الجريدة أو المجلة التي احتوت الاعتداء على الحياة الخاصّة.

- أن يكون تدخل المدين الشخصي ضروريًا للتنفيذ العيني:

وفي حالة استحالة ذلك، فإن القاضي يحكم بالتعويض النقدي، وفي هذه الحالة لا فائدة من الحكم بالغرامة التهديدية، بل يحكم القاضي في حالة الامتناع أو التأخير عن دفع التعويض المحكوم به لفائدة المعتدى عليه، مبالغ مالية تدخل في نطاق الفوائد التأخيرية.

- أن يطلب المعتدى عليه الحكم بالغرامة التهديدية:

نظرًا لطبيعة الضرر الأدبي المعتدى عليه، وأهميته بالنسبة للمضرور، فإن هذا الأخير، يعمل على جبر الضرر وإصلاحه في أقرب وقت ممكن، ولذلك، يحق للمعتدى عليه أن يطلب من القضاء الأمر بالغرامة التهديدية وفرضها على المعتدي لجعله يقدم على التنفيذ العيني، دون تأخر أو تماطل، وهذا لضمان تنفيذ حكم القاضي، إذا كان صادرًا عن قاضي الموضوع، أو تنفيذ الأمر، إذا كان صادرًا عن قاضي الأمور الاستعجالية[2] ص 35، 36.) حيث أنّ الحكم بهذا الإجراء له أثر تهديدي، وآخر تعويضي أو جزائي، فالقاضي يقدر مدى تعنت المدين، سواء في امتناعه أو تأخره عن التنفيذ، وفي هذه الحالة يجوز للقاضي أن يحكم للدائن ـ المعتدى عليه ـ بتعويض يزيد عن قيمة الضرر الذي أصابه، وأن المبلغ المالي الذي زاد، يعدّ غرامة تهديدية، له أثر تعويضي أو جزائي، كما سبق ذكره.

وبخصوص مكانة الغرامة التهديدية في القانون الفرنسي، فقد كان من المفروض أن ينص عليها في المادة التاسعة فقرة 2 من القانون المدني، إلاّ أنه نظرًا لوصفها أثر من آثار القضاء البريتوري[217] ص 307، تقرّر ألا يؤخذ بها في القانون المدني ولم ينص عليها صراحة في النص النهائي.

وقد أيّد الفقه موقف المشرع، ورأى بأنه يمكن للقاضي أن يحكم، أو يأمر بها استنادًا إلى القواعد الواردة في قانون المرافعات.¨

وبعد سنتين، نصّ عليها المشرع الفرنسي، بمناسبة إنشاء وظيفة قاضي التنفيذ، بموجب القانون رقم 72-626 الصادر بتاريخ 1972/07/05 المتعلق بإصلاح الإجراءات المدنية، وبدءًا من هذا التاريخ استمر الحكم أو الأمر بالغرامات التهديدية[222] ص 356.

أما في الجزائر، فقد نصّ عليها المشرع في المادة 174 من التقنين المدني على أنه: " إذا كان تنفيذ الالتزام عينًا غير ممكن أو غير ملائم إلاّ إذا قام به المدين نفسه، جاز للدائن أن يحصل على حكم بإلزام المدين بهذا التنفيذ وبدفع غرامة إجبارية إذا امتنع عن ذلك.

وإذا رأى القاضي أن مقدار الغرامة ليس كافيًا لإكراه المدين الممتنع عن التنفيذ، جاز له أن يزيد في الغرامة كلما رأى داعيًا للزيادة ".

وما ورد في هذا النص يتمشى تمامًا، مع حالة الاعتداء على الحياة الخاصّة، وبالأخصّ ـ كما تمّ التعرض إليه سابقًا ـ في حالة فتح المطلات على الجار، والتي يمكن من خلالها التجسس عليه، لذلك من

المنطقي أن يحكم القاضي بغلق المطل، والحكم بغرامة تهديدية على كل فترة زمنية معينة يحدّدها القاضي، ويتخلّف فيها المدين عن الاستجابة لحكمه، ونفس الحكم أورده المشرع المصري، في المادة 213 من التقنين المدني.

2.2.3.2. التعويض النقدي عن الضرر الواقع على الحياة الخاصّة

بعد أن تبيّن أن التعويض العيني، له من المزايا ما لا يمكن إنكارها، إلاّ أنه في عديد من الأحيان لا يحقق الحماية الفاعلة للحياة الخاصّة، لهذا فإن التعويض النقدي يقدم الحماية للمضرور في الحالات التي لا يقدّمها التعويض العيني، وسيتم التعرض للتعويض النقدي باعتباره الوسيلة التالية بعد التعويض العيني، وذلك في فرعين:

الفرع الأول: تقدير التعويض النقدي في الشريعة الإسلامية.
الفرع الثاني: تقدي التعويض النقدي في القانون المدني المقارن.

1.2.2.3.2. تقدير التعويض النقدي في الفقه الإسلامي

قد يكون الضرر الذي يلحق بالحياة الخاصّة ضررًا ماديًا أو أدبيًا بحتًا، وقد يترتب على الاعتداء على الحياة الخاصّة تحقق النوعين من الضرر، وحقيقة الأمر أن تقدير التعويض النقدي الجابر للضر الماس بالحياة الخاصّة من المسائل التي يصعب على القاضي تقديرها، وليس الأمر بالسهولة التي يتوقعها البعض، وسيتم التعرض لموقف الفقه الإسلامي فيما يخصّ قواعد تقدير الضرر الذي يلحق بالمال، ثم قواعد تقدير الضرر الأدبي للحياة الخاصّة، وذلك فيما يلي:

أولاً: قواعد تقدير الضرر الذي يلحق بالمال في الفقه الإسلامي.

إذا كان الضرر الذي يصيب الشخص يلحق بماله، فإنّ الأصل هوردّ العين المغصوبة ذاتها كاملة بأوصافها التامة، وإذا تعذّر الردّ، فالواجب أداء المثل، وإن تعذّر وجبت القيمة بتقدير من أهل الخبرة، وهو ما ذهب إليه القرافي بقوله " أما جوابر المال، فالأصل أن يؤتى بعين المال مع الإمكان فإن أتى به كامل الذات والصفات برئ من عهدته، أو ناقص الأوصاف جبر بالقيمة.

وقد أشار الفقه الإسلامي إلى التعويض المالي، في عدّة مواضيع منها:

تقدير ضرر الجناية على النفس، لقوله تعالى: " وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلاَّ خَطَأً ومَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلاَّ أَنْ يَصَّدَّقُوا "[1]، وعن أعضاء الجسم ومنافعه والأعضاء الزوجية بكل تفاصيلها، وأن الأضرار التي تصيب جسم الإنسان قد تكون مادية مثل الضرب والجرح والقتل، وقد تكون معنوية مثل الألم والشيْن. والذي لا صلة له بموضوع حرمة الحياة

إلاّ من حيث القياس على ما يمكن تقويمه بمال في حالة الاعتداء على حرمة الحياة الخاصّة للغير دون وجه حق، وأنه بإنزال ما سبق على الضرر المادّي الناجم عن الاعتداء على حرمة الحياة الخاصّة للغير دون وجه حق، وأنه بإنزال ما سبق على الضرر المادي الناجم عن الاعتداء على حرمة الحياة الخاصّة، فنجد أن الأمر يخرج عن نطاق الأنصبة المقدرة والمعروفة سلفًا وبالتالي فإن الأمر يدخل في نطاق التعزير والتعزير لا يتقرّر شرعًا إلاّ بارتكاب معصيّة ليس لها حدّ مقرر. ويكون التعزير ضربًا أو حبسًا أو توبيخًا أو غير ذلك ممّا يراه القاضي.

ثانيًا: قواعد تقدير التعويض عن الضرر الأدبي للحياة الخاصّة في الفقه الإسلامي.

فإذا كان التعزير يجوز بالضرب أو الحبس أو التوبيخ، فيجوز بالتغريم، وبالتالي يجوز تغريم المعتدي على حرمة الحياة الخاصّة، وفي ذلك يكون لولي الأمر الحاكم السلطة التقديرية في تحديد وتقرير التعويض الجابر للضرر، وأن يستعين برأي المعتدى عليه، وإشراكه معه في التقرير

حتى يرضيه، وذلك يعدّ نوعًا من التعويض، لأن هذا الأخير يقوم في الأساس على ترضية المجني عليه ويهدف إلى تحقيق ذلك، حتى تطيب نفس المضرور، وإيجاد بديل عن الضرر الذي لحق بها

ويلاحظ أن ولي الأمر يبذل جهده لإقناع المعتدى على حرمة حياته الخاصّة، أن يتنازل ويتسامح مع المعتدي ما دام أن الأمر لم يبلغ حدّ القذف، وفي النهاية يكون لولي الأمر أن يستهدي بكافة الظروف والملابسات التي تساعد على تقدير المبلغ المناسب لكل حالة على حده.

2.2.2.3.2. تقدير التعويض النقدي عن الضرر الواقع على الحياة الخاصّة في القانون المدني

ينقسم الضرر الواقع على الحياة الخاصة إلى قسمين: ضرر مادي وضرر أدبي. فالضرر المادي يتمثل في الخسارة المادية التي تنتج عن الاعتداء على الحياة الخاصة للغير، وما يفوته من كسب. وهذا التقدير في جانبي الكسب والخسارة أمر يمكن إدراكه في وقائع تقبل التقدير بالمال. إلا أن الأمر يختلف في مجال تقدير الضرر الأدبي، حيث يمارس القضاء دوره في التقدير ، بقدر واسع من الحرية والمرونة. وعادة ما يتلازم الضرر الأدبي مع الضرر المادي الذي يلحق الدائن، فعندما يصاب شخص في حادث فانه يدعي أضرارا مادية تتمثل في مصاريف العلاج ، وفقدان أجره عن مدة انقطاعه عن العمل مثلا، وقد يدعي ضررا أدبيا يتمثل فيما عاناه من آلام نتيجة الحادث.

ويتم التعرض لكيفية تقدير التعويض عن الضرر المادي والأدبي الناتجين عن الاعتداء على الحياة الخاصة في القانون المدني المقارن فيما يلي:

أولا: تقدير التعويض النقدي عن الضرر المادي للحياة الخاصة.

القاعدة أن التعويض النقدي القضائي عن الضرر المادي أن يكون كاملا، ويشمل الضرر المباشر وحده، وما لحق المضرور من خسارة وما فاته من كسب، والضرر المعنوي، مع وجوب الاعتداد بالظروف الملابسة لكل حالة.

ويتم تقديم عرض عن القاعدتين فيما يلي:

القاعدة الأولى: التعويض الكامل للضرر الناتج عن الاعتداء على الحياة الخاصة.

إنّ الاعتداء على الحياة الخاصة، والتحقق من الأضرار المادية التي ألحقت بالمعتدى عليه، ينتج عنه نشوء الحق في الحصول على التعويض كاملاً[6] ص 30. والذي يقدره القاضي طبقا للنصوص القانونية المعمول بها، وذلك مهما كانت جسامة الخطأ. والتعويض لا يكون كاملا إلا بالتعويض عن عنصرين ، ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب ، حيث لا يجوز التعويض للمضرور بأكثر من الضرر الذي أصابه ، ولا ينقص عن مقدار ما أصابه من ضرر .

وقاعدة التعويض الكامل للضرر منصوص عليها في المادتين 182 و182 مكرر من القانون المدني الجزائري، إذ تنصّ المادة 182 على أنه: " إذا لم يكن التعويض مقدّرًا في العقد أوفي القانون، فالقاضي هو الذي يقدّره، ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب..". وهذه القاعدة في التعويض، أوردتها نص المادة 131 مدني جزائري في مجال المسؤولية التقصيرية، وقد أحالت هذه المادة الأخيرة في كيفية التعويض وتقديره، كي يكون كاملاً إلى المادتين 182 و182 مكرر وذلك، ما كان قد فعله المشرع المصري في قانونه المدني، حيث أحالت المادة 170 منه إلى المادتين 221 و222 مدني. بالإضافة إلى ما ذهب إليه الفقه من اعتبار أن هذه القاعدة لا تختصّ بالتعويض في نطاق المسؤولية العقدية فقط، وإنّما تطبق في مجال المسؤولية التقصيرية، وذلك لعموم نص المادة 163 مدني مصري، والتي تقابل المادة 124 مدني جزائري[49] ص 527، وذلك بالنسبة للمسؤولية التقصيرية العامّة والمادة 47 مدني جزائري بالنسبة للمسؤولية الخاصّة بالحقوق الملاّزمة لشخصية الإنسان ومنها الحق في الحياة الخاصّة.

ومفهوم التعويض الكامل للضرر هو الجبر الكامل للضرر، حيث أنّ الهدف من المسؤولية المدنية هو إعادة المضرور إلى الوضع الذي كان عليه قبل حدوث الضرر، وعلى نفقة المسؤول، وذلك لا يتحقّق إلاّ بالتعويض الكامل للضرر[21] ص 678.

لذلك، فإنّ ما ذهبت إليه محكمة النقض المصرية من أن التعويض عن الأضرار الأدبية التي تشمل كل ما يؤذي الإنسان في شرفه أو اعتباره أو يصيب عاطفته أو إحساسه ومشاعره[144]، يعني

وجوب التعويض عن الضرر بكامله، وقاعدة التعويض الكامل تتطلّب أن يكون التعويض شاملاً لكل الخسارة التي لحقت المضرور والكسب الذي فاته.

وبناء عليه، فلو أنّ شخصًا أشاع ونشر، ما يعدّ اعتداء على الحياة الخاصّة لأحد التجار، ما أدّى إلى تشويه سمعة هذا التاجر، وامتنع عن التعامل معه بقية التجار والعملاء ممّا أدّى إلى تلف

البضاعة الموجودة لديه لكونها سريعة التلف بطبيعتها، ونتيجة لذلك لحقته خسارة، حيث أنّ محكمة النقض المصرية ذهبت إلى أنه: " من المقرر قانونًا أن التعويض يشمل كل ضرر مباشر متوقعًا كان أو غير متوقع، وأن الضرر بدوره يقوم على عنصرين هما الخسارة التي لحقت بالمضرور والكسب الذي فاته، وأنه إن كانت الفرصة أمرًا محتملاً فإنّ تفويتها أمر محقق، وليس في القانون ما يمنع من أن يحسب التعويض في الكسب الفائت، وأن المضرور يأمل في الحصول عليه من كسب ما دام لهذا الأمل أسباب مقبولة ".

كما تتمتع صورة فنانة، بقيمة تجارية هامة بسبب جمالها الفائق، فإذا نشرت لها هذه الصورة بدون إذن منها، تفوت عليها المكاسب المالية التي كان من الممكن أن تحصل عليها، لوتمّ التعاقد على نشر هذه الصورة.

وبهذا فإن قاعدة جبر الضرر، والخسارة التي لحقت بالمضرور، وما فاته من كسب تصلح في مجال تعويض الأضرار المادية، والمالية، الناتجة عن الاعتداء على الحياة الخاصّة، أمّا الأضرار الأدبية والنفسية، فيمكن تطبيق قاعدة التعويض العادل، وليس الكامل، باعتبار أن التعويض العادل يمنح القاضي السلطة التقديرية الواسعة التي يستطيع من خلالها تفادي نتائج التعويض الكامل التي قد تكون غير مقبولة.

القاعدة الثانية: وجوب الاعتداء بالظروف الملابسة عند تقدير التعويض عن الضرر الناتج عن الاعتداء على الحياة الخاصّة.

قبل البدء في عرض هذه القاعدة، يمكن الإشارة إلى مفهوم الظروف الملابسة، التي أوردتها المادة 131 من القانون المدني الجزائري، التي تنصّ على أنّه يأخذ القاضي تقديره للتعويض بالظروف الملابسة، والمقصود بالظروف الملابسة، حسبما يراه الأستاذ السنهوري[36] ص 1098، 1099، هي تلك الظروف التي تلابس المضرور لا المسؤول، والتي تتعلق بحالته الصحية والعائلية والمالية، فالظروف الشخصية التي تحيط بالمضرور تدخل في الاعتبار عن تقدير التعويض، لأنه يقدّر على أساس ذاتي لا على أساس موضوعي. فمريض السكر الذي يصاب بجرح تكون خطورة هذا الجرح أشدّ بكثير من خطورة الجرح الذي يصاب به السليم[36] ص 1363، فالشخص الذي فقد إحدى عينيه، ثم فقد الأخرى في حادث يكون ضرره بفقد العين الأخرى أشدّ بكثير من الضرر الذي يصيب من كان سليم العين فيفقد عينًا واحدة...وهكذا.

كذلك، الحالة العائلية تكون محلاً للاعتبار في تقدير التعويض، فمن يعول أسرة يكون ضرره أشدّ من ضرر الأعزب الذي لا يعول إلاّ نفسه.

كما أن حالة الأضرار الأدبية أو المعنوية محلاً للاعتبار في تقدير التعويض، فإشاعة أخبار كاذبة عن أمانة شخص، وهو على وشك إنجاز صفقة هامة، فتؤدّي هذه الإشاعة إلى عدم إتمام الصفقة تحدث ضررًا أكبر ممّا لو أطلقت الإشاعة في غير هذه الظروف.

بالإضافة إلى ذلك، يدخل في الاعتبار حالة المضرور المالية، ولكن ليس معنى ذلك، انه إذا كان غنيًا حكم له بتعويض أقل لأن الضرر واحد أصاب غنيًا أو فقيرًا، وإنّما الذي يدخل في الاعتبار مدى الكسب الذي يفوت على المضرور من جرّاء الإصابة التي لحقته، فمن كان كسبه أكبر كان الضرر الذي يحيط به أشدّ[36] ص 1099.

كما يدخل في الاعتبار حالة المضرور المهنية، فالحريق الذي يصيب بناء اتخذه تاجر يمارس مهنته فيه، يحدث ضررًا أشدّ ممّا يصيب شخصًا اتخذه مسكنًا له، ويختلف الضرر باختلاف المهنة.

أمّا بالنسبة للظروف الشخصية للمسؤول، كظروفه المالية أو حالته العالية، فيرى جمهور الفقهاء أنه لا أثر في تقدير التعويض الذي يجب عليه، فإذا كان المسؤول غنيًا لم يكن هذا سببًا في أن يدفع تعويضًا أكثر، وإن كان فقيرًا لم يكن هذا سببًا في أن يدفع تعويضًا أقل، وسواء كان المسؤول يعول أسرة أم كان يعول إلاّ نفسه، فإنه يلتزم بتعويض الضرر الذي أحدثه دون مراعاة لظروفه الشخصية، إذ العبرة في تحديد مدى الضرر بالظروف الشخصية للمضرور لا المسؤول[36] ص 1100.

بينما يرى بعض الفقه، أنه يقام وزن للظروف الملابسة لكل من المضرور والمسؤول[29] ص 591.

ومهما كان الخلاف بين وجهتي النظر، فإنّه لا يجب الخلط بين أمرين أساسين في مراعاة الظروف الملابسة.

- مراعاة الظروف الملابسة وفقًا للمادة 131 م، والتي ينظر فيها القاضي من أجل تحديد وتقدير مدى التعويض، والتي يغلب فيها مصلحة المضرور.

- ومراعاة الظروف الملابسة وفقًا للمادة 132 م، والتي ينظر فيها القاضي في كيفية وطريقة التعويض، والتي قد يأخذ بظروف المسؤول عن إحداث الضرر بعين الاعتبار، لا من حيث تخفيض أو زيادة مبلغ التعويض المحكوم به، بل من حيث تسهيل عملية دفع التعويض، مع إبقاء المبلغ الملزم به كاملاً، وأنّ لقاضي الموضوع السلطة التقديرية الواسعة في ذلك، ولا يخضع فيها لرقابة المحكمة العليا، كل ما هنالك، أنّه يتعيّن عليه وهو يحكم بالتعويض أن يراعي الظروف الملابسة للضحية، عند قيامه بتحديد الخسارة، حتى لا يتعرض حكمه (أو قراره) للنقض[38] ص 522. وهذا هو المنهج الذي يتبعه القاضي عند تقدير التعويض المادي، في حالة الاعتداء على الحياة الخاصّة للشخص العادي وإصابته بضرر مادي، دون أن يكون المضرور المعتدى عليه قد صدر عنه أي خطأ.

أمّا في حالة الاعتداء على حرمة حياة الشخص، ولحقه ضرر من جرّاء الاعتداء، وكان هذا الشخص المعتدى عليه قد شارك في إحداث الضرر له، وثبت ذلك للقضاء، ففي هذه الحالة لا يتحصّل على كامل التعويض، حيث يحكم القاضي بتخفيض مبلغ التعويض على قدر مساهمة المضرور في إحداث الخطأ (الاعتداء على حياته الخاصّة) أو زاد فيه، وبهذا فإن القاضي يدخل جسامة الخطأ كعامل في تقدير التعويض، ويتضح ذلك خاصّة في تقدير التعويض عن الضرر الأدبي.

ثانيًا: تقدير التعويض النقدي عن الضرر الأدبي للحياة الخاصّة

لم يضع المشرع تعريفًا للضرر المعنوي، إلاّ أنّه نصّ صراحة على التعويض عنه، والمقصود بالضرر المعنوي من خلال كتابات الفقه، فالضرر المعنوي، أو الأدبي، هوا لضرر الذي لا يمس المال[36] ص 577، فهو الضرر الذي يصيب الشخص في مصلحة له غير مالية، أي لا يشكل اعتداء على الذمّة المالية(3). ويذهب الفقه في عمومه إلى أنّ الضرر المعنوي ليست له صورة واحدة، ولكن الرابط المشترك لكل صوره هو عدم إصابة الشخص في ماله، فهو قد يصيب الشخص في شرفه، أو اعتباره، أو شعوره وعاطفته، أو معتقداته، وقد يصيب الضرر المعنوي الجسم بما يسببه من آلام وتشويه. وهو أيضًا ما يتصل بالشخص وبحقوقه العائلية، ويعرفه البعض بأنه الضرر الذي يصيب الإنسان في كيانه الاجتماعي أو النفسي.

ويرى البعض أن تعريف الضرر المعنوي يكون بالتمييز بينه وبين الضرر المادي، ووفقًا لهذا الرأي فإنّ معيار التمييز بينهما يقوم على أساس أن الضرر المادي، هو ضرر متعلق بالذمة المالية، أما الضرر المعنوي، فهو ضرر غير متعلق بالذمة المالية، فهو ضرر غير اقتصادي[208].

والضرر المعنوي قد يتصل بضرر مادي، كحالة الاعتداء على سمعة تاجر، وما يؤدي إليه هذا الاعتداء من خسارة مالية له، وفي حالة اجتماع الضررين المادي والمعنوي، عن الفعل الواحد، فإنه يجب تعويض كل من الضررين، إذ أن كلا منهما مستقل عن الآخر وتعويض أحدهما لا يغني عن تعويض الآخر[80]ص 550.

وقد تمّ التعرض لقواعد التعويض عن الضرر المعنوي، مع توضيح الصعوبات التي تعترضه، والتي كانت من بين أهم المعوقات التي أدّت إلى الاعتراض عن تعويض الضرر المعنوي[88] ص 256.

أولاً: صعوبات تقدير التعويض عن الضرر الأدبي للحياة الخاصّة.

لقد كان مبدأ التعويض عن الضرر الأدبي مجالاً خصبًا لمناقشات فقهية طويلة في فرنسا، وتتلخص في اتجاهين أساسيين هما:

الاتجاه الأول يرفض التعويض عن الضرر المعنوي، والاتجاه الثاني يرى وجوب التعويض من الضرر المعنوي، وهناك اتجاه مقيد، يجيز التعويض عن الضرر المعنوي في حالات معينة على سبيل التقييد، ويتم عرض هذه الاتجاهات باختصار فيما يلي:

الاتجاه الأول: رفض التعويض عن الضرر المعنوي.

اعتنق عدد من الفقهاء الفرنسيين هذا الاتجاه، ويستندون في رفض التعويض عن الضرر المعنوي إلى عدّة أسباب، يمكن حصرها فيما يلي:

- الضرر المعنوي من طبيعة غير مالية، وبالتالي لا يمكن تعويضه، إذ أنّه لم ينقص من الذمّة المالية للمضرور شيء حتى يمكن تعويضه، وإذا عوض، فكيف لمبلغ من المال مهما بلغ أن يعيد الشرف الذي انتهك أو الكرامة التي نال منها، أو الألم والحسرة التي أصابت المضرور[206]

- إنّ الضرر المعنوي يصعب تقديره، حيث أنه ينصب على أمور غير مالية، إذ كيف يمكن تقدير الضرر الذي يصيب المشاعر، والضرر الذي يصيب الشرف والكرامة، ولذلك يصعب على القاضي أن يعوض عن ضرر يصعب تقديره، وهذه صعوبة عملية تعترض التعويض عن الضرر المعنوي.

- أنه ممّا يتنافى مع الأخلاق والمثل العليا، أن يول الشخص كرامته وشرفه وآلامه النفسية منزلة الأموال المادية، وأن يحصل الشخص على مقابل لمعاناته النفسية أو لشرفه الذي انتهك، وأن أي مبلغ من المال لن يعوض الشخص عمّا فقده.

- إن الحكم بالتعويض عن الضرر المعنوي، من شأنه أن يؤدي إلى الإثراء على حساب قيمه المعنوية، ويستفيد من موت مورثه، مقابل الألم الذي لحق به.

الاتجاه الثاني: الاتجاه المقيد.

وفقًا لهذا الاتجاه، يمكن التعويض عن الضرر المعنوي، ولكن ليس بصفة مطلقة، وإنّما في حالات محدّدة، ويرى أنصار هذا الاتجاه ثلاثة آراء:

- الضرر المعنوي لا يعوض عنه إلاّ إذا كان متصلاً بأضرار مادية، فهم يفرقون بين الجانب الاجتماعي وبين الجانب النفسي، فيتم التعويض في الحالة الأولى دون الثانية.

وقد انتقد هذا الرأي، بأن هذا التقييد لا يستند إلى أساس قانوني، حيث أن النصوص التي تجيز التعويض عن الضرر جاءت بصفة عامّة، حيث تشمل الضرر المادي والضرر المعنوي، ودليل ذلك صياغة المادة 1382 مدني فرنسي، والمادة 163 مدني مصري، والمادة 124 مدني جزائري، فمبدأ التعويض الكامل يتضمن تعويض كل الأضرار بصرف النظر عن نوعية الضرر، سواء أكان ضررًا ماديًا أم ضررًا معنويًا.

- ويذهب البعض من أنصار هذا الاتجاه إلى أن الضرر المعنوي يعوض عنه إذا كان نتيجة لجريمة جنائية، ولا يعوض عنه إن لم يكن كذلك، ويؤسسون رأيهم أن في حالة الجريمة الجنائية يكون الضرر المعنوي أشدّ جسامة، منه في حالة الخطأ المدني[193] ص 345.

وقد انتقد هذا الرأي، بأنه يجعل التعويض مقصورًا على حالات الجريمة الجنائية، وهو قول لا تؤيّده النصوص التي تنظم التعويض.

- وأخيرًا، من أنصار هذا الاتجاه من يذهب إلى أنّ التعويض عن الضرر المعنوي لا يكون إلاّ في حالات الإضرار بالشرف أو السمعة أو الاعتبار[208].

الاتجاه الثالث: قبول التعويض عن الضرر المعنوي.

في مواجهة الاتجاه الرافض لفكرة التعويض عن الضرر المعنوي، وجد اتجاه يؤيّد التعويض عن الضرر المعنوي، ويستند هذا الاتجاه إلى حجج قانونية، وإلى تأييد من قبل القضاء الفرنسي في الأحكام الذي أصدرها، وقد قام هذا الاتجاه بالرد على القائلين بنظرية رفض التعويض عن الضرر المعنوي.

والواقع أنّ هذا الجدل الفقهي، الذي يثار فيما يخصّ التعويض عن الضرر المعنوي من عدمه، لم يعد له ـ في نظري ـ أثر، إلاّ في مجال الدراسات التي تعنى بتطور التشريعات في موضوع التعويض بشكل عام، طالما، أن التشريعات الحالية أصبحت مستقرة على نظرة موحّدة، ناتجة عن تأثر بعضها في البعض الآخر.

وهو ما نجده في تأثير القانون الفرنسي في القانونين المصري والجزائري بشكل واضح، وآخر ما صدر عن المشرع الجزائري في ذلك المادّة 182 مكرر، وذلك بموجب قانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 يونيو2005.

وأما تردّد الفقه طويلاً، في خصوص التعويض عن الضرر المعنوي، إلاّ أنه رغم إقرار غالبية الفقه، وكذا تأييد القضاء، والتشريع للتعويض عنه، ومع ذلك تعترضه صعوبات أساسية تتمثل فيما يلي:

- عدم قابلية الضرر الأدبي للإصلاح:

إنّ عدم قابلية الضرر الأدبي للإصلاح، ترجع إلى أن أي مبلغ لا يكفي لجبر الضرر الناتج عن الاعتداء على الحياة الخاصّة، فالضرر قد وقع ولا سبيل لإصلاحه[214].

وأنّ زيادة الذّمة المالية للمضرور بمقدار التعويض النقدي لن تقلل من الخسارة التي لحقت بذمته المعنوية[208]. فالهدف من التعويض هو محو الضرر أو إزالته أو إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل وقوع الضرر، وهذا الهدف لا يتحقّق في حالة الضرر المعنوي، إذ أنّ دفع مبلغ من النقود للمضرور في هذه الحالة لا يمحو الضرر الأدبي، ولا يعيد المضرور إلى الحالة الأصلية التي كان عليها قبل وقوع الضرر الأدبي[67] ص 49.

والاعتداء على الحياة الخاصّة، اعتداء على الكرامة، وبالتالي فإنّ التعويض النقدي في هذه الحالة يكون مجرد " وهم". ومع ذلك، يمكن في بعض الحالات أن يؤدّي التعويض العيني إلى التخفيف من الآلام النفسية التي أصابت المضرور، أو المعتدى عليه، بل يذهب جانب من الفقه الذي يعترف بحق المضرور في التعويض النقدي عن الضرر المعنوي الناتج عن الاعتداء على الحياة الخاصّة، إلى أنّ وظيفة التعويض النقدي مزدوجة الأثر: فهي تعويضية (compensatoire) بالنسبة للمضرور، وعقابية (punitive) بالنسبة للمسؤول عن الضرر[237] ص174، وهو المعتدي على الحياة الخاصّة للغير، الذي تنتقص ذمته المالية بمقدار المبلغ الذي دفعه في التعويض، دون ذمة المضرور أو المعتدى عليه، وهذا في إطار العقوبة الخاصّة المدنية.

وبالرغم من الآراء الفقهية المعارضة للتعويض عن الضرر المعنوي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فقد انتصر الرأي القائل بإمكانية التعويض عن الضرر الأدبي عن الاعتداء على الحياة الخاصّة، باعتبار أن تعذر حساب هذا النوع من الضرر لا يمنع من أن يمنح المضرور عنه بعض المال ليكون على الأقل بعض السلوى والعزاء " وما لا يدرك كله لا يترك كله " وهكذا نصّت المادة 182 مكرر من القانون المدني الجزائري على أنّه: " يشمل التعويض عن الضرر المعنوي، كل مساس بالحرية أو الشرف أو السمعة ". والتي تقابل المادة 222 مدني مصري التي نصّت على أنه: " 1-يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضًا.." وإذا كانت هناك صعوبة في تعويض الضرر الأدبي وتقديره، وإعادة الحال إلى ما كانت عليه، فإنّه من الحكمة، إعطاء المضرور مبلغًا من النقود يعوضه عمّا أصابه، أو فقده، أو بمثابة خلف بديل، حيث أن مفهوم التعويض في حقيقة الأمر ليس محو الضرر أو إزالته، وإنّما ترضية المضرور، وذلك بإعطائه مبلغًا من المال مقابل ما أصابه وهذه الترضية تعدّ عنصرًا إيجابيًا، أو إثراءً للذمة الأدبية للمضرور.

فنظرية الترضية تقوم على أساس أن هدف التعويض هو تقديم ترضية للمضرور على نفقة المسؤول، ترضية تخفف عن المضرور وتسليه، فالحكم على المسؤول بمبلغ من المال نتيجة لفعله، قد يجد فيه المضرور ما يخفف به بعض آلامه. صحيح أن الضرر الأدبي لا يمحى ولا يزول بتعويض مادي، إلاّ أنّ المقصود بالتعويض، أن يستحدث المضرور لنفسه بديلاً عمّا أصابه من الضرر الأدبي، فالخسارة لا تزول ولكن يقوم إلى جانبها كسب يعوض عنها، وليس هناك معيار لحصر أموال التعويض عن الضرر الأدبي، إذ كل ضرر يؤذي الإنسان في شرفه واعتباره أو يصيب عاطفته وإحساسه، أو يلحق أضرارًا بالحياة الخاصّة، يصلح أن يكون محلاً للتعويض النقدي.

- صعوبة تقدير وتقييم التعويض الأدبي:

إذا كان الضرر المادي يقبل التقييم بعدّة مقاييس، فإنّ الوضع يختلف بالنسبة للضرر المعنوي، إذ لا يوجد بالنسبة له مقياس يصلح للقول بأن التعويض المحكوم به يوازي الضرر الأدبي[67] ص 57.

وصعوبة تقدير التعويض عن الضرر الناتج عن الاعتداء على الحياة الخاصّة، يمكن التغلب عليها بشيء من الملاءمة، التي يمكن مراعاتها في كل حالة على حده، نظرًا لخصوصية هذا الضرر، ولطبيعته المتميزة، المرتبطة بشخصية المضرور المعتدى على حياته الخاصّة، وبطريقة تحديد وتقدير مبلغ التعويض.

ففيما يتعلق بشخصية المضرور، إنّ تقدير التعويض، يقوم إلى حدّ كبير على اعتبارات شخصية، لشخص المضرور من الاعتداء على الحياة الخاصّة، فالضرر المعنوي، ضوابط تحديده واسعة ويظهر ذلك في اختلاف المحاكم في تقدير مبلغ التعويض، فالتفاوت يكون كبيرًا بين المحاكم الابتدائية، ومحكمة الاستئناف، فتقدير نفس الضرر يتفاوت إلى حدّ كبير من محكمة إلى أخرى.

ومن الأمور التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقدير التعويض سلوك المعتدى عليه، وهنا يمكن التمييز بين حالتين:

- الحالة الأولى:

قد يرغب المضرور، في عدم الحصول على مبلغ مالي من خصمه، ولذلك، فهويلجأ إلى المطالبة بمبلغ رمزي، حيث ينأى بكرامته، ويترفع بها عن المقابل المادي المتمثل في مبلغ نقدي، وفي ذات الوقت، يثبت الإدانة في جانب المعتدي، وهو ما يطلق عليه بالتعويض الرمزي، أو " الإدانة بالدينار الرمزي ". وفي هذه الحالة نكون بصدد تطبيق لنظرية الترضية، التي يحصل بموجبها شخص المضرور على حكم بمبلغ مالي ـ وإن كان رمزيًا ـ من المحكمة يدين المعتدي، كما تعدّ الإدانة، لها طابع جزائي للمسؤول عن الاعتداء، والذي يصبح معلنًا عنه بواسطتها[254] ص 368، 369.

حيث أن القضاء بمبلغ رمزي يعني الاعتراف " بمبدأ التعويض " فقط، أما مبلغ التعويض فلا أهمية له ولهذا يكفي حصول المستفيد على أقل مبلغ ممكن[170] ص 426، وأن القضاء قد وجد في فكرة التعويض الرمزي حلاً وسطًا بين رفض التعويض للضرر الأدبي وقبوله[58] ص 422. ومن جهة أخرى، فإنّ المسؤول

يتحمل النفقات، وفي أغلب الحالات مصاريف نشر الحكم القضائي.

- وفي أحيان أخرى، وهي الغالبة، يرغب المضرور في الاحتفاظ بحقه في الحصول على التعويضات، غير أنّ القضاء يصعب عليه تقدير ذلك ـ كما سبق القول ـ باعتبار أن التعويض يتعلّق بالضرر المعنوي.

وفي ذلك، يرجع القضاء إلى القاعدة التي تطبق في تقدير التعويض عن الضرر المادي، وهذا يقتضي تحديد التعويض بالنظر إلى مدى الضرر الذي لحق بالضحية، والذي يختلف من شخص إلى آخر، عندما يتعلق الأمر بالاعتداء على الحياة الخاصّة. ذلك أن الألم النفسي، وشدته، تتوقف على مدى إحساس الضحية بالحياء تجاه حياتها الشخصية والعائلية.

أما بالنسبة لموضوع الاعتداء:

يتوقف مدى الضرر على عنصر الحياة الخاصّة، الذي وقع الاعتداء عليه، كإفشاء السّر، مثلاً، وإيصاله إلى علم الجمهور، فعلى سبيل المثال، فالمرض الذي يعاني منه شخص واقعة ينحصر نطاق العلم بها في المريض والطبيب، وللمريض مصلحة يعترف بها القانون في ألا يتسع نطاق العلم بهذا المرض لشخص ثالث. كما أن المتقاضي الذي أفضى لمحاميه بمعلومات معينة متعلقة بالدعوى لكي يستعين بها في دفاعه، أو أطلعه على مستندات لها أهميتها في هذه الدعوى، له مصلحة يعترف بها القانون في ألاّ تنتقل هذه المعلومات أو المستندات إلى خصمه، حيث أن إفشاء السرّ سواءً بالنسبة للمريض أو المتقاضي، يمس بسمعته أو بشرفه

وفيما يخصّ تحديد وتقدير مبلغ التعويض:

إنّ التشريعات المدنية المقارنة، تقرر أن مجرد الاعتداء على الحق في الحياة الخاصّة، مهما كان العنصر أو العناصر المعتدى عليها، ينشىء الحق في التعويض، وهذا المبدأ متفق عليه فيما يتعلّق بالضرر المادي، أمّا إذا تعلّق الأمر بالضرر المعنوي، فإنّ مبدأ تعويضه ومدى تقدير مبلغه هو مصدر الاختلاف في كثير من الحالات.

ومهما يكن فإنّ تحديد مبلغ التعويض، يتوقف على السلطة التقديرية لقضاة الموضوع، وهذه السلطة واسعة فيما يخصّ تقدير الضرر المعنوي، لأنه يمسّ عناصر لا تقبل التقويم المالي بطبيعتها.

ولتفادي التعسف في حق الخصوم، وعدم تحقيق المساواة بينهم، فقد يلجا بعض قضاة الموضوع إلى تبني بعض العادات جرى إتباعها في هذا التقييم.

وقد ذهب أحد الفقهاء إلى أنّه يجب أن يحث مبدأ المساواة في القانون القضاة على التعامل بالطريقة نفسها في تحديد مقدار التعويض، علمًا بأن الغرض من ذلك هو إصلاح الضرر، وأنه لا يجب أن يختلف بحسب جسامة الخطأ المرتكب، أي ألاّ يكون عقابيًا مثل ما هو الحال عليه في النظام الأنجلوساكسوني، بل أنه مصلح للضرر فقط.

كما يؤثر تقدير التعويض مدى انتشار الوسيلة الإعلامية التي تم عن طريقها الكشف عن الحياة الخاصّة، وقد يؤخذ في ذلك، بعدد النسخ التي تضمنت المساس بالحياة الخاصّة، وهذه المسألة الأخيرة أثارت تساؤلاً في الفقه المقارن، وهو إذا كان التعويض يكون بقدر الضرر في القواعد العامة، فهل يقدر بصرف النظر عن الربح الذي حققه المعتدي على الحياة الخاصّة، أم أنه يؤخذ في الاعتبار عند تقدير التعويض؟

للإجابة على ذلك، يمكن الإشارة في البداية إلى أن القضاء يقرر عامة أن التعويض يجب أن يكون بقدر الضرر، ويجب ألاّ يختلف بالتالي مبلغ التعويض باختلاف جسامة الخطأ المرتكب، لأن التعويض مقرر لإصلاح الضرر.

واستنادًا لذلك، تذهب بعض أحكام القضاء الفرنسي إلى الربح أو الكسب الذي عاد على الوسيلة الإعلامية، يجب ألاّ يدخل في تقدير التعويض.

وقد لقي هذا المبدأ تأييد بعض الفقه[218] ص 201 الذي يرى أن التعويض يجب أن يقدر بقدر الضرر الذي وقع، ذلك، أنّنا لسنا بصدد إعمال نظرية الإثراء بلا سبب حيث تجري مقارنة بين الافتقار والإثراء، كما أنّ في هذه النظرية يعتدّ بأقل القيمتين وليس بأكثرهما، وفي مجال المسؤولية، يقدر التعويض بقدر الضرر دون الاعتداء بالنفع الذي عاد على المعتدي، فالمضرور يتضرر من الخسارة التي لحقته وليس من الكسب الذي عاد على المسؤول، فالهدف من التعويض هو جبر الضرر فقط، بالإضافة إلى أن الضرر يكون في الغالب ضررًا أدبيًا، ومن ثمّ فلا تدخل فيه اعتبارات مادية، وقد عارض بعض الفقه هذا الاتجاه[254] ص 340.

وأن قاعدة أن: " التعويض يكون بقدر الضرر فقط " تشكل عقبة قانونية أساسية في سبيل الاعتداد بالربح الذي يجنيه المعتدي من اعتدائه على الحياة الخاصّة للغير في مجال النشر بكافة أشكاله[72] ص 446.

إلاّ أنه يمكن تخطّي هذه العقبة عن طريق السلطة التقديرية للقاضي في مجال تقدير التعويض عن الضرر الأدبي، وهذا التعويض يقدر جملة واحدة بالنظر إلى الضرر الأدبي بصفة عامّة، والقاضي لا يلزم ببيان عناصر التعويض بالتفصيل[67] ص 54. وبذلك يصبح أساس تعويض الضرر الأدبي مبررًا للاعتداء بالربح عند تقدير التعويض وذلك، أيًا كان المعنى الذي يعطى للهدف من التعويض عن الضرر المعنوي أي سواء كان يقصد به جبر الضرر، أم يقصد به فكرة العقوبة الخاصّة.

- فإذا كان الهدف هو العقوبة الخاصّة كأساس للتعويض عن الضرر المعنوي، فلا صعوبة في ذلك، لأن العقوبة لا تؤتي ثمارها إلاّ بحرمان المعتدي من ثمار عدوانه وتفويت قصده عليه، لذلك، يجب أن يؤخذ في الحسبان عند تقدير التعويض، الربح الذي عاد على المعتدي من جرّاء اعتدائه، كما يجب أن يمتص مبلغ التعويض قيمة الربح الذي عاد على المعتدي، ثمّ يضاف إليه ما يمكن وصفه حقًا بالعقوبة أو الجزاء، وذلك، عن طريق تحميل المعتدي عبءً جديدًا[72] ص 447، لم يكن ليتحمله، لو لم يعتد على الغير، ويتمثل هذا العبء في مبلغ آخر من المال يضاف للربح عند تقدير التعويض.

وبهذا الشكل، يمكن القول بأن القاضي يوقع عقوبة على المعتدي، إذ أن تقدير التعويض دون أن نأخذ في الاعتبار الربح يعني أن التعويض سيؤدي في النهاية إلى مجرّد تخفيض لأرباح المعتدي مع الإبقاء على ثمرة اعتدائه.

- أما من يأخذ بجبر الضرر كأساس للتعويض، فإنّ النتيجة المتوصّل إليها تكون متقاربة إلى حدّ كبير، فلما كان التعويض يجب أن يكون متناسبًا مع قدر الضرر، ولما كان مدى الضرر يتوقف إلى حدّ كبير على عدد النسخ من الجريدة أو الفيلم أو غيرها من وسائل الإعلام والاتّصال، التي صدرت،

وكذا ما أذيع أو بثّ، أو نشر في إحدى الوسائل الإلكترونية، يعتبر ماسًّا بالحياة الخاصّة، فمن المنطقي أن يكون تقدير التعويض مقابلاً لمبلغ معين عن شكل نسخة أو حصّة، صدرت أو بثت من وسيلة الإعلام، وإن لم يكن هناك أي عائق قانوني، أمام الاعتداء بالربح، فإن من واجب القاضي ألاّ يتردّد في الأخذ به عند تقدير التعويض، وإلاّ ضاعت كل أهمية التعويض، والهدف من ذلك كله هو الوصول إلى منع أو تقليل الاعتداءات بواسطة وسائل الإعلام المختلفة على الحياة الخاصّة.

ولهذا فإن الفقه الفرنسي ينتقد القضاء الذي يعطي مبالغ ضئيلة إذا ما قورنت بالأرباح التي تعود على المعتدي من الاعتداء.

أما عن بعض التشريعات المقارنة في هذا المجال، فقد قرّر المشرع الأثيوبي في المادة 2/39 من القانون المدني أن القضاة يجوز لهم، متى اقتضت العدالة ذلك، أن يلزموا المسؤول بالتعويض وذلك في حدود الإثراء الذي عاد عليه من نشر ما يمسّ بالحياة الخاصّة للغير.

وبهذا فإن المشرع الأثيوبي قد قنّن ما يطبقه القضاء الفرنسي دون نص قانوني صريح، فالتعويض وفقًا لما أورده المشرع الأثيوبي، لا يكون فقط على أساس قيمة الضرر، بل أيضًا على أساس ما يحققه المسؤول المعتدي على حياة الغير الخاصّة من ربح ، فلم يعد بذلك تقدير التعويض بقدر الضرر، وإنّما أصبح يقدّر على أساس حرمان المعتدي من ثمرة اعتدائه بالقدر الذي يعتبر فيه التعويض جزاءً أو عقوبة، وليس مجرّد تقدير وتقويم جبر الضرر.

ويواجه المشرع الأمريكي موضوع إثراء المعتدي على حرمة الحياة الخاصّة، بإعطاء المعتدى عليه تعويضًا خاصًّا يسمىspéciale damage [283] ص 49، هذا المبلغ يقابل إثراء المعتدي، مضافًا إليه المبلغ الأصلي الذي يحكم به القضاء لجبر الضرر الذي أصاب المضرور حقيقة.

وهذا الموقف، يقترب من فكرة التعويض الجزائي، والانتقامي، التي تعرفها شريعة (common law) التي نصّ عليها ميثاق حقوق وحريات الأشخاص الصادر في ولاية كيبك الكندية، في المادة 49 منه التي جاء فيها " في حالة الاعتداء العمدي على حق من الحقوق التي يحميها الميثاق، ومن بينها الحق في الحياة الخاصّة، فإن المحكمة يجوز لها أن تحكم على المعتدي بتعويضات جزائية أو انتقامية "، ويقصد من فكرة الانتقام من المعتدي، أن التعويض لا يكون بقدر الضرر وإنما يزيد عنه، وذلك للتخفيف من وقع الإساءة، التي لحقت بالمضرور وحيث يكون الضرر الأدبي الذي أصابه بسيطًا في مقداره.

ومن جهة أخرى، يستهدف التعويض الانتقامي، ردع المعتدي عن تكرار هذا الفعل، فكلّما كان مبلغ التعويض ضئيلاً كلّما كان ذلك دافعًا وتشجيعًا للاعتداء على الحياة الخاصّة للغير، وذلك مقابل دفع الثمن البسيط، وتحقيق الأرباح الكبيرة، لذلك، فإنّ قانون المسؤولية المدنية لا يستهدف فقط تعويض المضرور، وإنّما يستهدف أيضًا فرض احترام القواعد الأساسية اللازمة للحياة في المجتمع، وفي مقدمة

هذه القواعد تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، فالقانون الفعال هو الذي يحفظ قيم المجتمع ويصون أفراده ويساعد على ازدهارهم، وتطور شخصيتهم، ولما كان الحق في الحياة الخاصّة من الحقوق الأساسية اللازمة للحياة الاجتماعية، وتقدم الفرد وتماسكه مع بقية أفراد المجتمع، فإنّ حماية هذا الحق يجب أن تكون فعالة سواء في المجال المدني أم المجال الجنائي.

إلاّ أن التعويض الجزائي ينتقد على أساس أن المضرور، يحصل على تعويض أكثر مما يستحق، وبالتالي يستفيد من الاعتداء عليه، وإذا كان مبلغ التعويض الإضافي يعتبر على سبيل العقوبة والجزاء، فيجب أن يؤول إلى الدولة أو غيرها من الأجهزة التي تعينها، وهذا ما ذهبت إليه بعض التشريعات فعلاً.

إلاّ أن هذا النظام، لا يزال غير معمول به من غالبية التشريعات، حتى من تلك التي تعمل على حماية الحياة الخاصّة حماية كافية، وذلك رغم فعالية في ردع المعتدين على الحياة الخاصّة للغير.

الخاصّة يعتبر أمرًا في غاية الخطورة بالنسبة للمعتدى عليه، فهو يمس ازدهاره كإنسان، ويمسّ كرامته، وهي من أسمى وأهم القيم، ولذلك فإن المعتدى عليه يستحق مبلغًا إضافيًا نظرًا لأهمية الضرر الذي يصيبه.

ويذهب في هذا الاتجاه، جانب من الفقه العربي[80] ص561، الذي يرى، أن المعيار الأنسب لتقدير التعويض عن ضرر الحياة الخاصّة، هو التعويض العادل، إلاّ أنه يخرج من هذه القاعدة التعويض عن الضرر الأدبي للحياة الخاصّة في حالة الاعتداء بوسائل النشر التي تحقق ربحًا طائلاً، من الاعتداء على حرمة الحياة الخاصّة، فيجب أن يكون التعويض في حالة الاعتداء كاملاً، بل ومشدّدًا لإجبار أصحاب هذه الوسائل على احترام وتقدير الحياة الخاصّة للمواطنين.

ويجب عدم الخلط بين التعويض الذي لا يقابله ضرر، والتعويض الكبير لأنه يقابل ضررًا جسيمً[72] ص 450.

أخيرًا، ينادي اتجاه فقهي حديث بإعمال فكرة التعويض المشدد، وذلك بدلاً من التعويض الجزائي، ويقصد بالتعويض المشدّد أن يفرض مبلغ أوحدّ أدنى من التعويض، قد يحسب عن كل يوم تمّ فيه الاعتداء على حياة الشخص الخاصّة، بواسطة أجهزة تجسس، أو تلصص، مثل أجهزة التصوير، أو ميكروفونات، ويحدّد هذا المبلغ جزافًا ولكن ليس على سبيل الانتقام أو العقوبة، وإنّما اعترافًا من المشرع بمدى خطورة الضرر، بحيث لا يجوز أن يقل تعويضه عن هذا المبلغ، أو بمفهوم آخر، أن يبدأ منه تقدير التعويض، فالحاكم يجب أن يضيف على هذا المبلغ قيمة التعويض عن الأضرار التي ثبتت فعلاً للضحية.

فالضرر المعنوي من حيث طبيعته يصعب تقديره ـ كما سبق توضيحه ـ إلاّ أن المشرع قادر على تقدير الأهمية الاجتماعية لهذا الضرر، ومن ثمّ يجب أن يحدّد الحدّ الأدنى من المال الذي يعوض

المعتدى عليه عمّا لحقه من ضرر، فهناك حدّ أدنى من الألم لابد وأن يعاني منه أي إنسان في حالة الاعتداء على حقه في حياته الخاصّة.

وأخيرًا، يرى أنصار هذا الاقتراح الأخير أن الأخذ به يحقق مزايا عديدة منها أنه:

- يشجع المعتدى عليه على فرض احترام حقه.
- يحقق القانون هدفه في حماية أهم قيمة من القيم الإنسانية.
- لا يحقق المعتدي ربحًا من وراء اعتدائه، وذلك يمنعه من تكرار الاعتداء.

أمّا في الحالة العكسية، وهي الحالة التي يكتفي فيها بالتعويض النقدي الضئيل، فذاك يؤدي إلى تراخي الناس عن الدفاع عن حقوقهم، ومقاضاة المعتدين على حياتهم الخاصّة، بل قد يرفض المحامون الدفاع عن الحقوق في مثل هذه المنازعات نظرًا لضآلة التعويض، وتبعًا لذلك، ضآلة أتعابهم.

ويبقى الهدف الأساسي من رفع مبلغ التعويض، هو عدم استفادة المعتدي من اعتدائه، وذلك، من شأنه أن يثنيه عن التفكير في الاعتداء على الحياة الخاصّة للآخرين.

3.3.2 . دفع التعويض

إنّ حماية الحق في الحياة الخاصّة، كباقي الحقوق الأخرى، تكون عن طريق الدعوى القضائية التي يتمثل موضوعها في وضع حدّ للاعتداء الماس بالحق، والمحكمة المختصة التي تنظر في المنازعات المتعلقة به، وبالحقوق الأخرى الملازمة بالشخصية هي المحكمة التي وقع في دائرة اختصاصها الفعل الضار.

وسيتم التعرض في هذا المبحث لمن له الحق في طلب التعويض، وكذلك، التعرض لمن يلتزم بدفع التعويض، ثم للحالة الخاصّة لتكفل الدولة بدفع التعويض، وأخيرًا، التعرض لمدى تقادم دعوى التعويض، وذلك كله في مطالب أربعة، فيما يلي على التوالي.

1.3.3.2. صاحب الحق في المطالبة بالتعويض

إنّ ممارسة الحق في الحياة الخاصّة، باعتباره من حقوق الشخصية، يترك في الأصل إلى الشخص نفسه، وذلك من حيث رفع الدعوى ومباشرتها، أو إلى من ينوب عنه، إذا كان قاصرًا. ومن جهة أخرى، إذا كان الاعتداء على الحياة الخاصة، فما هي الوسيلة القانونية التي يتبعها.

وفيما يلي يتم التعرض لهذه الحالات في الفروع الآتية:

1.1.3.3.2. المعتدى على حقه في الحياة الخاصة الراشد

إنّ أول شخص معني بالدفاع عن حقه هو المعتدى على حياته الخاصة، مادام انه على قيد الحياة، ولم يتنازل عن حقه هذا، سواء يطالب به شخصيا، أو ينيب عنه محاميا يتولى الدفاع عن هذا الحق إلى غاية الحكم له بالتعويض.

أمّا إذا توفي المعني بالأمر، فان الوضع لا يخرج عن أحد الاحتمالين، إما انه باشر الدعوى ومات قبل صدور الحكم له بالتعويض، وفي هذه الحالة ، يواصل الورثة متابعة سير الدعوى، بالشكل الذي تم توضيحه سابقا، أو أنه توفي ولم يرفع أصلا دعوى للمطالبة بالتعويض، فيكون حقه في هذه الحالة قد زال، وما على الورثة سوى الدفاع عن ذكراه، أو المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي أصابهم شخصيا، وقد تم التعرض لذلك وفقا لأحكام القضاء وآراء الفقهاء.

كما تكون المطالبة عن الضرر المرتد الذي يصيب صاحبه شخصيا. وقد ينشا هذا الحق الأخير لصاحبه، ولو كان المورث المعتدى على حياته الخاصة، ما زال على قيد الحياة. وفي ذلك يكون كل من الطرفين معتدى عليه بصفة شخصية ومستقلة الواحدة عن الأخرى.

وعليه فان صاحب الحق في الحياة الخاصة، وورثته في حدود معينة، هم فقط من لهم الحق في المطالبة بالتعويض، متى كانوا بالغين سن الرشد.

2.1.3.3.2. المعتدى عليه في الحياة الخاصة القاصر

إذا كان المعتدى على حياته الخاصة قاصرا، فان الدفاع عن حقه، يتولاه المسؤول الشرعي عنه وهو الولي على النفس، فهذا الأخير هو الذي يتولى حماية شخص القاصر ورعايته. وهذا ما قال به أحد الفقهاء، إذ يرى أن" صاحب السّر، لو كان غير مميز، أو كان مصابًا بعاهة في العقل، فلا عبرة برضائه، وإنما الذي يملك التصريح نيابة عنه، هو ولي النفس، أما الوصي والقيم، فإشرافهما لا يمتد إلى الدعاوى الخاصة بشخص القاصر أو المحجور عليه ."[58] ص 430 إلاّ أنّه بوقوع الاعتداء على الحياة الخاصة، ونشوء الحق في التعويض للقاصر، فإنّه يجوز لكل من الولي على النفس، والولي على المال، القيام بممارسة دعوى التعويض والمطالبة به، ذلك أنّ الولي على النفس يمارسها باعتبار أن المساس قد لحق بالحياة الخاصة للقاصر، وهو أمين عليه[208] ص 158.

أمّا بالنسبة للولي على المال، فانه يمارس هذه الدعوى باعتبار أن التعويض يضم إلى الذمة المالية للقاصر، وهو المكلف بحماية أمواله، فدوره لا يقتصر على حماية الأموال الموجودة داخل الذمة، بل يعمل على إدخال العناصر الايجابية، إلى هذه الذمة، فبهذا أيضا تتحقق حمايتها[72] ص 375.

ويثور التساؤل حول ما إذا كان الولي على المال يستطيع أن يرفع دعوى وقف النشر، يرى بعض الفقه انه لا مانع في ذلك ، لتوافر " شبه حماية أموال القاصر" ، فقد يترتب على نشر جانب من الحياة الخاصة للقاصر ، تفويت مكسب ، حيث كان يمكن صدور الرضاء مقابل مبلغ مالي كبير[72] ص 375.

إلاّ أنه يجب التفرقة في مجال سلطات الولي على النفس والولي على المال، فيما يخص حماية الحياة الخاصة، بين دعوى حماية الحقوق اللصيقة بالشخصية، وبين ممارسة الحقوق في الحياة القانونية.

- ففي الحالة الأولى، قد تختلط المصالح المالية وغير المالية، مما يؤدي إلى ضرورة التساهل في قبول الدعوى من الولي على النفس أو الولي على المال، كما أن الدعوى تستهدف حماية هذا الحق، ومصلحة القاصر تستلزم مثل هذا التساهل.

- أما في الحالة الثانية، وهي حالة ممارسة الحق، مثل صدور الرضاء والسماح بالنشر أو استعمال الصورة مثلا، فيجب أن يصدر الرضاء الذي يعتبر نوعا من التصرف في الحق ممن يملك السلطة في ذلك، وهو الولي على النفس، ولكن إذا كان العقد يرتب حقوقا، والتزامات مالية، فيجب أن بتدخل الولي على المال للمحافظة على الحقوق المالية للقاصر.

يتّضح ممّا سبق أن التداخل بين الأمور المالية وغير المالية في مجال الحق في الحياة الخاصة يستلزم التعاون بين الولي على النفس والولي على المال، بل وتدخلهما معا لإتمام بعض التصرفات، فالرضاء بالنشر من حيث المبدأ، يتدخل في سلطات ولي النفس، بينما تنظيم المسائل المالية يدخل في سلطات الولي على المال.

3.1.3.3.2. مساعدة المعتدى عليه بواسطة هيئة للدفاع عن حقوقه

إنّ الحماية الفردية للحق في الحياة الخاصة، عن طريق اللّجوء إلى القضاء للحصول على التعويض، ليست دائما فعّالة، ومؤكدة، لما تتطلبه من نفقات كبيرة، وإجراءات طويلة ومعقدة، لا يقوى عليها الشخص المعتدى عليه بمفرده، وهذا ما يدفعه إلى التخلي عن حقه، وعدم المطالبة به، بل وتظهر أهمية مساعدة المعتدى عليه في هذا المجال، إذا كان المعتدى عليه موظفًا عامًا، فقد يخشى هذا الأخير اللجوء إلى القضاء حتى لا تتعسف في حقه السلطة لما تملكه من وسائل مباشرة وغير مباشرة، لذلك، يذهب البعض[72] ص 376، 377، إلى إمكانية حماية هذا الحق بوسيلة أكثر فعالية، وذلك بواسطة هيئة أو جمعية للدفاع عن حقوق الشخص. عن طريق دعوى جماعية، والتي تهدف إلى حماية مصلحة جماعية، وتكون هذه الهيئة هي وحدها صاحبة الصفة في الدعوى، وذلك على عكس الأصل العام الذي يشترط لقبول الدعوى أن تكون لرافعها صفة ومصلحة شخصية ومباشرة.

ولهذا يفضل الفقه المقارن الأخذ بالفكرة التي وردت في ميثاق ولاية كيبك الكندية السّابقة الذكر.

وهذه الدعوى الجماعية تتسم بمزايا الدعاوى الجماعية منها:

- توفير النفقات، وأتعاب المحاماة اللازمة على صاحب الحق، خاصّة إذا كان في وضع معسر.
- تسهيل، وتبسيط إجراءات التقاضي على المعتدى على حياتهم الخاصّة.
- تمكين الخائف من الحصول على حقه في التعويض، والخوف قد يكون من السلطة العامة، كما قد يكون من العلانية، كما يحدث في حالة الاعتداء على الحياة الخاصّة للشخص، فهذا الأخير قد يخشى المطالبة بحقه في التعويض، والخوف قد يكون من السلطة العامة، كما قد يكون من العلانية، كما يحدث في حالة الاعتداء على الحياة الخاصة للشخص، فهذا الأخير قد يخشى المطالبة بحقه في التعويض، حتى لا تتحول المطالبة إلى نوع آخر من العلانية لحياته الخاصة، حيث أن علانية الجلسة قد تساعد على نشر الفضيحة مثلاً، لذلك، يفضل الشخص عدم المطالبة بحقه، كما قد يكون الاعتداء واقعًا من شخص، يخشى المعتدى عليه من سطوته، أو فصله من العمل مثلاً، إذا كان ربّ العمل يتجسّس على الحياة الخاصة لعماله ووجود هذه الهيئة إلى جانب المعتدى عليه تشجعه على مواجهة المعتدي والمطالبة بحقه، وهذه الهيئة تعتبر بصورة أو بأخرى من "معاوني النيابة العامّة حيث تقوم بدور الرقيب لحماية هذه الحقوق"[72] ص 379.

ولذلك، يكفي أن تثبت الهيئة أن الاعتداء قد وقع على الحق في الحياة الخاصّة التي تحميه، حتى يحق لها مباشرة الدعوى، وهذا ما فعله المشرع الفرنسي في عدّة مجالات.

كذلك، كرّس المشرع الجزائري هذه الوسيلة الجماعية، صراحة في الدستور، كما أنّ الموقف الأمريكي يميل إلى هذا الاتجاه، حيث يذهب القاضي إلى ضرورة التساهل في مجال حماية الحقوق الأساسية للمجتمع، فهناك مصلحة بل ضرورة في أن يتاح للقوي أن يتكلّم من أجل الضعيف.

أمّا في القانون المصري، فيظهر أن أفضل الوسائل الفنية التي تحقق هذه الفكرة في القانون المصري، هو نظام الحلول الإجرائي، أو الحلول في الخصوصية، وهو يقوم على أنه إذا كان الأصل أن صاحب الحق في الدعوى هو صاحب الحق الموضوعي، فقد توجد حالات يعطى الحق في الدعوى أيضًا لشخص غير صاحب الحق الموضوعي، وبهذا تظهر هيئة الدفاع كطرف إيجابي أو سلبي في الحق في الدعوى، ولكن ليس كطرف إيجابي أو سلبي في الحق في الموضوع[72] ص 381.

ونظام الحلول الإجرائي يقدم مزية، وأن الهيئة لا تعتبر نائبًا أو ممثلاً لصاحب الحق الموضوعي، ولكنها تعمل دفاعًا عن الحق الموضوعي المعتدى عليه، وبذلك يمكن تفادي بعض الآثار التي تترتب على فكرة النيابة، والتي لا تتلاءم مع ضروريات حماية الحق في الحياة الخاصّة. ففكرة النيابة تستلزم أن يعمل النائب باسم الأصيل، وقد تستلزم حماية المعتدى عليه إخفاء اسمه، بينما في نظام الحلول، تعتبر الهيئة هي الطرف في الخصومة، ومن ثمّ يمكن تفادي التأثير على المعتدى عليه للتنازل عن دعواه المدنية[44] ص 605.

ومما سبق، يتّضح أنّه، رغم وجاهة هذه الفكرة وما تقدّمه من مزايا، فإن البعض[88] ص 373 يتحفظ عليها لصعوبة تطبيقها عمليًا، في مجال الاعتداء على الحق في الحياة الخاصّة بطريق النشر الصحفي، في ظل الاتجاه القضائي الذي يرفض الاعتراف للنقابة بالحق في طلب الحجز على نسخ الصحيفة التي تنشر ما يمس الحياة الخاصّة لأحد أعضائها.

والأصل، أن القانون الفرنسي يسمح بالحلول محل المعتدى عليه في الدعاوى المدنية للمطالبة بالتعويض عن الاعتداء على حياته الخاصّة بالسب والقذف بواسطة النشر، وذلك، بناءً على المادة 1/4 من قانون الصحافة الصادر في 29 جويلية 1881 سالف الذكر، ولا يشترط في الجمعية التي تحل محل المضرور أن يصيبها ضرر مباشر وشخصي وفقًا لقانون الإجراءات الجنائية.

أما قانون الصحافة، فقد وضع قيدًا في المادة 1/48 سالف الذكر، للسماح بحلول الجمعية محل المضرور، ويتمثل هذا القيد في أن تكون المصلحة جماعية وليست فردية، أي أن يقع الاعتداء على مجموعة من الأشخاص وليس على شخص منفرد.

وهذا الامتداد في حماية الحياة الخاصة، إلى غير المضرور شخصيًا، لم يكن لينال رضاء حماة حرية التعبير والصحافة[219] ص 256.

أمّا الاعتداء على الحياة الخاصّة عن طريق النشر بصفة منفردة، فلا يصلح الحلول فيها والدفاع عنها عن طريق نقابة عمال، أو نقابة مهنية أخرى، ويبقى للمضرور من النشر، أن يرفع دعوى مدنية شخصية ضدّ وسيلة النشر المعتدية بصفتها شخص معنوي[65] ص .61

2.3.3.2. التزام المعتدي على الحياة الخاصة بعبء التعويض

بعد تحديد المسؤول عن الاعتداء على الحياة الخاصة للغير، والحكم عليه بالتعويض، يقع التزام دفع هذا التعويض على عاتق المعتدي، كقاعدة عامة، وقد يكون المعتدي شخصًا طبيعيًّا، كما قد يكون شخصا معنويا، كان يحدث في حالات الاعتداء على الحياة الخاصة، بواسطة النشر، بوسيلة من وسائل الإعلام، كالصحيفة أو المجلة أو دار نشر، بالنسبة للمؤلفات، أو شركة إعلامية، أو مؤسسة السمعي البصري، والإعلام الالكتروني.

وقد تكون الدولة هي الشخص المعنوي الذي يقع عليه عبء دفع التعويض ، حين ينص القانون على تكفلها بدفع التعويض، عن الضرر الناتج عن الاعتداء على الحياة الخاصة للأشخاص، ويتم التعرض إلى حالة دفع التعويض من طرف المسؤول سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، ثمّ إلى حالة دفع التعويض من طرف الدولة في الفرعين الآتيين:

1.2.3.3.2. التزام الشخص المعنوي بالتعويض

قد يكون المعتدي على الحياة الخاصة للغير شخصا طبيعيا، وقد يكون شخصا معنويًا.

أولا: المعتدي شخص طبيعي.

حينما يصدر تصرف مضر بجانب من جوانب الحياة الخاصة للغير، من شخص طبيعي، فإن المعتدى عليه، يقوم برفع دعوى قضائية عليه مباشرة، للمطالبة بوقف الاعتداء أو التعويض عن الضرر الذي لحق به، وتقدير التعويض يكون وفقا للكيفية التي سبق شرحها فيما سبق، سواءً فيما يتعلق بالضرر المادي أو الضرر المعنوي. وسواء كان المسؤول راشدا أم قاصران وبالنسبة للقاصر تطبق الأحكام الخاصة للقاصر.

ثانيا: المعتدي شخص معنوي.

إنّ اغلب الأضرار التي تمس بالحياة الخاصة، تصدر عن الأشخاص المعنوية، المتمثل في وسائل الإعلام ودور النشر. وعلى ذلك، سيتم التعرض لتطبيق واحد للمعتدي باعتباره شخص معنوي وهو المؤسسة الإعلامية، وهذا في إطار جرائم النشر وفعلاً فإنّ أي مساس بالحق في الحياة الخاصة، يعطي الحق للمضرور المعتدى عليه أن يرفع دعوى قضائية على المؤسسة الصحفية ككل، وذلك بصفة مباشرة. وقد مرّ، هذا الموضوع بتطور هام في القانون والقضاء الفرنسيين. إذ ورد في المادة 44 من قانون الصحافة الفرنسي الصادر في 1881 سالف الذكر على أن: " ملاك الصحف أو المجلات يسالون عن التعويضات- العقوبات- الكمالية التي يحكم بها لصالح الغير، ضدّ الأشخاص الوارد ذكرهم في المواد السابقة، وفقًا للقواعد الواردة في المواد 1382، و1383، و1384 من القانون المدني"، وذلك باسم الصحف أو المجلات التي يملكونها بصفتها أشخاص معنوية، كما يمكن تطبيق المادة 42 من القانون ذاته في حالات الاعتداء على الحياة الخاصّة للأشخاص، عن طريق وسائل الإعلام والصحافة، وعليه يمكن للمضرور أن يساءل مدنيًا بالتعويضات الأشخاص الطبيعية الممثلة للصحف والمجلات التي ذكرتهم هذه المادة، وبالأولوية في إطار مسؤوليتهم الأصلية أو الاحتياطية أو بالاشتراك، وذلك منذ التعديل الذي طرأ عليها بموجب القانون الصادر في 25 مارس 1952[217] ص 395 سابق الذكر.

وتدفع التعويضات من قبل هؤلاء باسم المؤسسة الصحفية المعنوية وحدها، والتي يمثلونها على أساس المواد 1382 و1383 و1384 من القانون المدني الفرنسي. وذلك ما ذهب إليه القضاء في فرنسا قبل صدور قانون 9 جويلية 1970، إلاّ أن المحاكم كانت تلزم الصحيفة ومدير التحرير بالتعويض للمضرور، وهذا على سبيل التضامن بينهما[217] ص 396، كما تقضي المحاكم في بعض

أحكامها بإلقاء هذا العبء على المؤسسة الصحفية والصحفي صاحب المقال بالتعويض معًا، وذلك على سبيل التضامن.

هكذا يتبين ممّا سبق أن القضاء يهدف من وراء هذه الأحكام والقرارات إلى إلقاء عبء التعويض على المتدخلين في مجال العمل الصحفي والإعلامي، على اختلاف مراكزهم، ومهامهم، إلى تحقيق نوع من العدالة، من خلال توزيع الأعباء فيما يتعلق بتحديد المسؤولية عن الاعتداء على. الحياة الخاصّة، خاصة مسؤولية الصحفي، حيث يرى البعض ضرورة مساءلة الصحفي صاحب المقال باعتباره المسؤول المباشر عن الاعتداء على الحياة الخاصّة للأشخاص، وهذا لخروجه عن مقتضيات وأخلاقيات مهنة الصحافة، لاسيما أن قواعد المسؤولية المدنية تقضي بمساءلة الصحفي عن خطئه الشخصي[217] ص 234.

وهذا وفقًا لقواعد المسؤولية المدنية عن فعل الغير، وبالتحديد مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة، حيث أن القاعدة العامة هي أن الصحيفة تتحمل كل الأعباء فيما يخص التعويض عن مسؤولية الصحفي، طالما أن هذا الأخير يعمل لحسابها، فهي تعدّ متبوعًا، والعاملين فيها تابعين[104] ص 7، وذلك وفقًا للمادة 136 من القانون المدني الجزائري، ذلك، لأن الصحيفة تستفيد ماليًا من الصحفي، وأنها أكثر يسرًا، مقارنة بالتابعين لها، ولذلك، فمن الطبيعي أن يلقى عليها عبء التعويض على أساس الغرم بالغنم، إلاّ أن الصحيفة تستطيع أن تعود على الصحفي، بعد أداء مبلغ التعويض، إذا كان خطؤه جسيمًا، وهذا وفقًا لنص المادة 137 من ق م ج.

أما في قانون الإعلام الجزائري الجديد/ الصادر في 15-01-2012، يتحمل عبء التعويض شخص معنوي إعلامي، تابع للقطاع العام، أو وسائل الإعلام التي تنشئها هيئات عمومية، أو حتى وسائل تملكها أو تنشئها أحزاب سياسية أو جمعيات معتمدة، وكذا وسائل الإعلام التي يملكها أو ينشئها أشخاص معنويون يخضعون للقانون الجزائري، ويملك رأسمالها أشخاص طبيعيون أو معنويون يتمتعون بالجنسية الجزائرية

إلى جانب ذلك، تقوم المسؤولية الجنائية للإعلاميين المنصوص عليها في قانون الإعلام الجزائري في المواد من 116 إلى 126 منه، بالإضافة إلى ذلك، في المادتين 303 مكرر1 و303 مكرر2 من قانون العقوبات، كما يسأل الإعلاميون مدنيًا سواء كأشخاص طبيعيين ذكرتهم المادة 115 من قانون الإعلام، مسؤولية أصلية أو بالاشتراك، أو كأشخاص معنوية ذكرتهم المادة 4 من ذات القانون، وذلك وفقًا للقواعد العامة في المسؤولية المدنية الشخصية، أو عن فعل الغير، وبالضبط مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة.

أما في القانون المصري، فقد كان المشرع في قانون العقوبات، وفي قانون تنظيم الصحافة سالف الذكر، صريحًا في ترتيب المسؤولية الجنائية على رجال الصحافة.

كما نصّ المشرع المصري في المادة 2/15 من القانون رقم 40 لسنة 1977 المتعلق بنظام الأحزاب السياسية أنه: " يكون رئيس الحزب مسؤولاً مع رئيس تحرير صحيفة الحزب عما ينشر فيها ". أما في المجال المدني، لم يحدد المسؤول عن دفع التعويض عن الضرر الناتج عن المساس بالحق في الحياة الخاصّة، لذلك ذهب بعض الفقهاء إلى أنه لا يوجد ما يمنع من الأخذ بما انتهى إليه القانون الفرنسي، حيث تسأل الصحيفة بالتضامن مع الصحفي في مواجهة المعتدى عليه، بالإضافة إلى مسؤولية رئيس التحرير، فتطبق قواعد مسؤولية المتبوع في هذه الحالة على النحو الذي تم التطرق إليه بالنسبة للقانون الجزائري، والفرنسي.

2.2.3.3.2. التزام الدولة بتعويض الضرر الواقع على الحياة الخاصّة

نصّت مختلف الدساتير عن حماية الحق في الحياة الخاصّة صراحة، وقد سبق التعرض لموضوع الحماية الدستورية لهذا الحق سابقًا ثم تلتها التشريعات الأدنى مرتبة منها، التشريعات الجنائية، والإعلامية، والمدنية، والإجرائية ،للتكفل بهذه الحماية من الجانب العملي، والفعلي، والسؤال يخص مدى الدولة، ومدى التزامها بتعويض الأضرار الناتجة عن الاعتداء على الحياة الخاصّة.

وللإجابة على ذلك، نرى ضرورة التعرض للموقف المصري، الذي نصّ صراحة في الدستور الدائم، الصادر في سنة 1971 سالف الذكر، في المادة 57 منه في فقرتها الأخيرة، على هذا الحكم بالآتي: " كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصّة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتكفل الدولة تعويضًا عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء ".

يتضح من هذا النص، أن المشرع المصري يحمل الدولة عبء تعويض المضرور في حالة الاعتداء على حياته الخاصّة، إلاّ أن الفقرة الأخيرة، من هذه المادة، تثير التساؤل حول ما إذا كانت الدولة تلتزم بتعويض المضرور، إذا كان المعتدي موظفًا عامًّا،وذلك اعتمادًا على سلطته الوظيفية، أم أنها تلتزم أيضًا بتعويض الضرر إذا كان الاعتداء قد وقع من شخص عادي، ليس بموظف.

ولتبيان حدود النص، والمقصود منه، نتعرض أولاً إلى مدى التزام الدولة بتعويض المجني عليه، إذا كان الجاني موظفًا عامًا، وثانيًا، مدى التزام الدولة بالتعويض إذا كان الجاني شخصًا عاديًا.

أولاً: التزام الدولة بتعويض المجني عليه إذا كان الجاني موظفًا عامًا.

يذهب اتجاه من الفقه المصري[83] ص 194 أن أساس التزام الدولة بالتعويض في هذه الحالة هي مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه، وهذا طبقًا لأحكام القانون المدني وليس طبقًا لأحكام المسؤولية الإدارية، إذ أن شروط مسؤولية المتبوع متوفرة في هذه الحالة وهي: الاعتداء أو الفعل غير المشروع، وارتكاب الفعل غير المشروع أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها، فلولا الوظيفة لما استطاع ارتكاب الفعل

غير المشروع، وتوفر العلاقة السببية بين الخطأ (الاعتداء) والوظيفة، وقد يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة حدود الوظيفة أو عن طريق الإساءة في استعمالها أوع ن طريق استغلالها وإعمال قواعد المسؤولية عن فعل الغير، تضمن حماية مزدوجة للمواطن المجني عليه، فمن جهة، تضمن حصوله على التعويض دائمًا، وذلك لا يؤثر في مسار الموظف العام أوفي عدم إمكان تحديده[80] ص 568.

ومن جهة أخرى، فإن قواعد وأحكام مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه، تسمح للدولة بالرجوع على الموظف العام، بما دفعته من تعويض للمضرور، لأنها مسؤولة عنه وليس مسؤولة معه، والغاية من ذلك، هو تخدير الموظف العام، بأنه لا يفلت من الجزاء المدني أو الجزاء الجنائي، وما عليه إلاّ أن يفكر مليًا قبل الإقدام على أي تصرف من شأنه أن يمس بالحياة الخاصّة للغير.

ثمّ أن هذا الضمان المزدوج تظهر أهميته عند مقابلته ومقارنته مع أحكام مسؤوليته الإدارية عن موظفيها طبقًا لأحكام القانون الإداري.

حيث يذهب الأستاذ حسام الدين كامل الأهواني إلى أنه لوك أن خطأ الموظف وفقا لالتزمت الدولة بالتعويض دون أن يكون لها حق الرجوع على الموظف[72] ص 452، 453. كما يذهب نفس الأستاذ إلى " أن التزام الدولة بتعويض المضرور وفقًا للمادة 57 من الدستور المصري، ليس بالتزام مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه، وإذا كان كذلك، فإنّ نص هذه المادة لا يقدم جديدًا في الحقيقة "[72] ص 454 ، فأحكام هذه المسؤولية مطبقة في القانون المصري منذ مدة طويلة، ولا يعقل القول بأن الدستور جاءت فيه أحكام تردد ما سبق أن قرره القانون والقضاء من عشرات السنين، فالدستور أسمى التشريعات ولا يصح أن يردد ما جاء في التشريع العادي.

لذلك ـ حسب رأيه ـ لا تعتبر مسؤولية الدولة هنا تكرارًا لمسؤولية المتبوع، ولا تأكيدًا لما هو موجود، والدليل هو أن التعويض يكون عادلاً وفقًا لنص 57 من الدستور في حين أنه يجب أن يكون كاملاً في المسؤولية عن فعل الغير، وليس مجرد تعويض عادل، يقل في كثير من الأحيان عن مقدار الضرر الحقيقي، كما أن الدستور يستعمل عبارة " تكفل " ولا يستعمل عبارة " تلتزم " بالتعويض، وعدم استعمال هذه العبارة الأخيرة، يعني أن المسؤولية ليست مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه، وتستعمل عبارة " تكفل " عادة للدلالة عل قيام الدولة باتخاذ الإجراءات والتشريعات اللازمة لتوفير التعويض، وفي مجال مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه[72] ص 454، فإن الدولة تلتزم بتعويض المجني عليه المضرور، بصفة كاملة وليست عادلة.

ثانيًا: تكفل الدولة بتعويض المجني عليه إذا كان المعتدي شخصًا عاديًا.

اختلف الفقهاء في مصر، حول مدى التزام الدولة بالتعويض، إذا كان الجاني شخصًا عاديًا، ونشأ عن ذلك رأيان.

الرأي الأول: يذهب أنصاره إلى عدم التزام الدولة بتعويض المضرور إذا كان الجاني شخصًا عاديًا، لأنه من غير المعقول أن يفكر المشرع الدستوري في امتداد كفالة الدولة إلى هذا المدى. والمشرع حين وضع النص الدستوري المتمثل في المادة 57، لم يكن يفكر إلاّ في الاعتداء الصادر من الموظف العام، اعتمادًا على سلطة وظيفته، ويستدل على ذلك، بأن خطاب الدستور يوجه أساسًا إلى سلطات الدولة، وينظم علاقات الدولة بالأفراد أي الحريات العامة.

أما الرأي الثاني: فإنه يرى بأن تلتزم الدولة بتعويض المضرور حتى ولوكان الجاني شخصًا عاديًا، ولا داعي للتخصيص أمام عمومية النص، بالإضافة إلى أن هذا الاتجاه يركز على فكرة أساسية هي أن الفقه المعاصر، قد تطور تطورًا هامًا في مجال حماية المجني عليه في جرائم الأشخاص[72] ص 455، 456، وليس في جرائم الأموال، فظهرت فكرة ضرورة تعويض الدولة للمجني عليه في جرائم الأشخاص، وأن الاعتداء على الحياة الخاصّة يعدّ من هذه الجرائم، وأن شروط تعويض الدولة للمجني عليه تتوفر كاملة في الحالة الواردة في المادة 57 من الدستور إذا كان الاعتداء صادرًا من شخص عادي، ويلاحظ أن هذا الرأي الفقهي، يقيد كفالة الدولة، ويحصرها في تعويض المجني عليه فقط، أي في الحالة التي يكون فيها الاعتداء جريمة المساس بالحياة الخاصّة، طبقًا لقانون العقوبات، دون أن تشمل المضرور بصفة عامة. ويبقى لهذا الأخير حقه في استحقاق التعويض وفقًا للقواعد العامة في المسؤولية المدنية[72] ص 455. ويواصل أصحاب هذا الرأي حججهم بأن الدولة تستهدف حماية المواطن من مخاطر التقدم التكنولوجي الحديث الذي أصبح يهدد هدوء الإنسان وكيانه المعنوي، وأن الدستور قد وضع في ظل رد فعل عنيف ضد المساس بالحريات العامة والاعتداء على كرامة الإنسان وحياته الخاصّة، فحقيقة الأمر أن الأعمال التحضيرية لإعداد مشروع الدستور والظروف التي اقترح فيها هذا النص (نص المادة 57) الذي لا يوجد له نظير إلاّ فيما تنص عليه بعض الدساتير المتعلقة بجرائم الحرب العالمية الثانية، تأكد أن المشرع الدستوري إنّما قصد بهذا النص جرائم العدوان على الحرية التي يرتكبها المسؤولون في الدولة اعتمادا عليها، أي أن الاعتبارات التاريخية السابقة على النص الدستوري لعلاجها ومنع تكرارها، وخاصّة ما كان يحدث ممن يعرف عنهم " مراكز القوى في نهاية الستينات "[80] ص 565.

لهذا يرى هذا الاتجاه أنه من المنطقي أن يولد ردّ الفعل عن هذه التصرفات بتعويض المجني عليهم من قبل الدولة، إمعانًا في حماية المواطنين، كما ذهب المشرع إلى تقرير عدم تقادم جرائم المساس بالحرية الشخصية، وسماع الدعوى المرفوعة ضدّ هذه الجرائم في أي وقت.

وتعدّ مسألة تعويض الدولة للمجني عليهم يعتبر لبنة في بناء صرح الحماية القانونية لأمن المواطنين. فتعويض الدولة تظهر فوائده في حالات عديدة منها إعسار الجاني أو عدم التعرف عليه.

بالإضافة إلى ذلك، أن المشرع الدستوري، قد أراد الأخذ بفكر تعويض الدولة للمجني عليه، وذلك من خلال ما جاء في نص المادة 57، من أن الدولة تكفل التعويض العادل، فهذا الشخص لم يستعمل عبارة " التعويض " فقط أو" التعويض الكامل " وفي القوانين المصرية تستعمل عبارة " التعويض العادل " للدلالة على التعويض غير الكامل، وذلك ما قصده المشرع الدستوري، فقد جرت التشريعات المقارنة على وضع حدّ أعلى وحدّ أدنى للتعويض الذي تدفعه الدولة للمجني عليه في جرائم الأشخاص[72] ص 457 إذا كان الجاني شخصًا عاديًا، لذلك، كان أساس تعويض الدولة لهؤلاء، يرجع إلى الإحساس الاجتماعي بضرورة تقديم العون لهم ومن ثمّ يجب أن يقدر التعويض بمبلغ، لا يجوز للقاضي تجاوزه ولا تطبق بشأنه القواعد العامّة[72] ص 497.

وبالتمعن فيما سبق، ورغم أهمية هذا الرأي، وأهدافه النبيلة التي يرمي إليها إلاّ أنه، يصعب الأخذ بها وذلك للأسباب التالية:

- إنّ المادة 57 من الدستور، وضعت في ظروف سياسية معينة وكان هدف المشرع آنذاك، الوقوف في وجه الاعتداءات الصارخة التي كانت تصدر من موظفي السلطة العامة، والماسة بالحياة الخاصّة للمواطنين، وعليه فإن هذه المادة كانت تخصّ الاعتداء الصادر من موظف عام اعتمادًا على سلطة وظيفته، والذي يشكل اعتداءً خطيرًا على الحياة الخاصّة للمواطنين في تلك الظروف المتسمة بالتعسف، وهي وضعية استعجاليه عالجها المشرع بهذا النص.

- إنّ الاستناد إلى عبارة " التعويض العادل " التي أوردها المشرع في المادة 57 من الدستور للدلالة على أنها تعني التعويض خارج نطاق المسؤولية المدنية، يعدّ غير منطقي لأن المشرع المدني ذاته، قد استعمل هذا التعبير في مواضع معينة في إطار قواعد المسؤولية المدنية، كما في مسؤولية عديم التمييز مثلاً المنصوص عليها في المادة 2/164 وعليه فإن هذه الحجة غير قاطعة، للأخذ بها.

- إنّ نص المادة 57 يعدّ ضمانًا قويًا لصالح المجني عليه في حياته الخاصّة، إذ تؤكد حقه في التعويض العادل الذي يقدره القاضي، وهذه السلطة الممنوحة للقاضي تجعله يعمل على تعويض المضرور بقدر الضرر الذي لحقه، وصولاً إلى تحقيق العدالة[60] ص 281..

- كما يمكن في ظل المسؤولية المدنية، إلزام المعتدي بالتعويض شخصيًا إذا كان المعتدي شخصًا عاديًا[5]، وإلزام متبوعه إذا كان موظفًا، يخضع لرقابة وإشراف من جانب هذا المتبوع، كما أن إلزام الدولة بالتعويض يكون في غير حالة الجريمة أيضًا.

- وأخيرًا، عن تعويض الدولة للمجني عليهم في جرائم الأشخاص، فمن الصعب الأخذ بهذه الفكرة وتطبيقها لعدم وجود نص خاص يستند إليه في التشريع المصري، وحتى في الدول التي تأخذ بها فإن تطبيقها يقتصر على الجرائم التي تمس سلامة الجسد دون حالات الاعتداء على الحياة الخاصّة.

هذا بالنسبة لموقف التشريع المصري وكذا الفقه.

أما بالنسبة للقانون الجزائري، فإنّ الدستور قد أعلن صراحة حماية الحياة الخاصّة للأفراد ـ كما سبق توضيحه سابقًا ـ دون أن يأتي بنص مماثل للمادة 57 من الدستور المصري سالفة الذكر، وقد أفلح في ذلك، لأن التشريع العادي سواء كان جنائيًا أو مدنيًا، قد تكفل بهذا الأمر، بحماية الأشخاص من الاعتداء على حياتهم الخاصّة، سواء كان الاعتداء صادرًا من موظف عام، أومن شخص عادي.

ففي قانون العقوبات، فقد أورد المشرع الجزائري نصوصًا كافية لمعاقبة الموظف العام، بسبب انتهاكه لحرمة المسكن، أو حرمة المراسلات وغيرهما.

أما في القانون المدني، فإن المعتدي إذا كان موظفًا عامًا التزم بالتعويض وفقًا لنص المادة 136، المتعلقة بمسؤولية المتبوع عن أعمال تابعه.

أما إذا كان المعتدي شخصًا عاديًا، فقد نصّ القانون على ما يكفي من أحكام تعاقب بموجبها الشخص المعتدي، إذا كان فعله يعاقب عليه جنائيًا وكذلك، الأحكام التي تعاقب المعتدي على الفعل الماس بالحياة الخاصّة للغير الذي يوجب المسؤولية المدنية وفقًا لما تمّ توضيحه سابقًا .

3.3.3.2. مدى تقادم دعوى التعويض الناشئة عن ضرر الاعتداء على الحياة الخاصّة

أورد المشرع الدستوري المصري نص المادة 57 التي جاء فيها أن: " كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصّة للمواطنين، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ".

ينفرد الدستور المصري بهذا الحكم الذي لا مثيل له في الدساتير المقارنة، ويفسر ذلك، بأن هذا النص وضع في ظروف انحرفت فيها أجهزة الدولة عن الالتزام بالقانون، ما أدّى إلى حدوث اعتداءات على الحياة الخاصّة للمواطنين ـ كما سبق القول ـ ممّا دفع المشرع المصري إلى محاولة توفير أكبر قدر من الحماية[81] ص 481.

ولقد اتسمت هذه المادة بالعمومية، لأنها توحي بأن جميع صور الاعتداء على الحرية الشخصية، وكذا الحقوق والحريات العامة، تعتبر جريمة تكون الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عنها قائمة، لا تسقط بالتقادم[72] ص 459.

وهذه المادة كانت هدفًا للنقد من جانب بعض الفقه[133] ص 65، فه ويرى أن المادة جاءت بعبارات عامّة تحتاج إلى تحديد، وأنها وضعت بغير روية، فيما يبنى على آثارها من آثار خطيرة، وهي تحتاج إلى قانون يحدد مجال تطبيقها لأنه لا يمكن تطبيقها بذاتها ". بينما يرى البعض الآخر من الفقه، أنها تمثل تقدمًا وفتحًا جديدًا في تعويض المجني عليه في القانون المصري، إذا كان الجاني شخصًا عاديًا، لأن المشرع يوفر الحماية القانونية الثانية للمجني عليه وأن عمومية النص توضح ذلك.

وقد أوضحت محكمة النقض المصرية ماهية الدعاوى التي لا تسقط بالتقادم، حيث قضت في أحد أحكامها، بشان دعوى كان المتهم فيها قد اتهم بالتزوير من قبل أجهزة الدولة أن: " الاعتداء على الحرية الشخصية، أو حرمة الحياة الخاصّة وغيرها من الحقوق والواجبات والحريات هي الجريمة التي لا تسقط الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عنها بالتقادم، والتي تطبق فيها نص المادة (57) من الدستور، وأن ما ورد بالمادة 172 من القانون المدني من سقوط دعوى التعويض بالتقادم ثلاث سنوات من يوم علم المضرور، بحدوث الضرر، وبالشخص المسؤول عنه، تكون في وقائع القذف، والسب التي يتضمنها النشر ".

وتأكيدًا للحماية الواردة في نص المادة 57 من الدستور، فقد تمّ تعديل نص المادة 15 من قانون الإجراءات الجنائية، بإضافة فقرة جديدة جاء فيها، أنه: " في الجرائم المنصوص عليها في المواد117، 126، 127، 282، 309 مكرر، 309 مكرر(أ) من قانون العقوبات، والتي تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون، فلا تنقضي الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضي المدة ".

كما عدّل المشرع المادة 259 من قانون الإجراءات الجنائية، حيث ورد فيها أنه: " تنقضي الدعوى المدنية بمضي المدة المقررة في القانون المدني، ومع ذلك، لا تنقضي بالتقادم الدعوى الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة "15" من هذا القانون والتي تقع بعد تاريخ العمل به ".

ويستفاد من النصوص المذكورة سابقًا أن الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عن جريمة الاعتداء على الحق في الحياة الخاصّة، أصبحت لا تسقط بالتقادم.

ويثور السؤال عن المجال الحقيقي لتطبيق هذا النص، ولتوضيح ذلك، نتعرض بالدراسة إلى ثلاثة نقاط في الفروع الآتية.

1.3.3.3.2.عدم سقوط الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عن الجريمة التي يرتكبها موظف عام

من الواضح أن الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عن ارتكاب جريمة المساس بحرمة الحياة الخاصّة والتي تقع من موظف عام اعتمادًا على سلطة وظيفته لا تسقط بالتقادم.

حيث استثنى المشرع في قانون الإجراءات الجنائية، الجرائم المنصوص عليها في المادتين 309 مكرر، 309 مكرر (أ) من قانون العقوبات من التقادم سواء بالنسبة للدعوى المدنية أو الجنائية.

وعلّة إخراج أو عدم تطبيق قاعدة التقادم بالنسبة للمادتين سالفتي الذكر هي ما ورد في الأعمال التحضيرية للدستور الدائم، وهي حماية الأفراد من الاعتداء الواقع من المسؤولين أو الموظفين في داخل

أجهزة الدولة، اعتمادًا على سلطة وظائفهم، وهذه الحالة، تطبق في القانون المصري فقط، دون القانونين الفرنسي والجزائري لعدم النص على ذات الحكم من المشرعين الدستورين الأخيرين.

2.3.3.3.2. مدى سقوط الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عن الجريمة التي يرتكبها شخص عادي

استنادًا إلى قانون الإجراءات الجنائية المصري في المادتين 15 و259 اللتين يقرر فيها صراحة عدم تقادم الدعاوي الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها في المادتين 309 مكرر و309 مكرر(أ)، وأن هاتين المادتين تجرم المساس بحرمة الحياة الخاصّة، في حالات محدّدة على سبيل الحصر سواء كان الاعتداء واقعًا من شخص عادي أو موظف عام، فقد يفهم منها عدم تقادم الدعوى حتى ولو كان المعتدي شخصًا عاديًا.

إلاّ أنّ الفقه في مصر، ينتقد هذا الحكم، ويرى أن صياغة المادة 15 من قانون الإجراءات المدنية جاءت معيبة في هذا الصدد، ولا يرى أدنى مبرر لعدم سقوط الدعوى بالتقادم إذا كان الجاني شخصًا عاديًا، بل على العكس من ذلك، فإن الحكمة من عدم التقادم هي حماية الأفراد ضدّ العدوان الصادر من المسؤولين في الدولة اعتمادًا على سلطة وظائفهم العامة، وذلك لا يتوفر إذا كان الاعتداء، قد وقع من شخص عادي.

ولا يجب أن يفهم التقادم على أنه عدو الحرية[88] ص 283، 284، فمن يتقاعس عن المطالبة بحقه مدة معينة لا يستحق اهتمام المشرع.

والنص على عدم التقادم في الدستور، يفيد أن الخطاب موجه أصلاً إلى سلطات الدولة ولحماية الأفراد في علاقاتهم مع سلطات الدولة، وكان ذلك واضحًا في ذهن واضع نص قانون الإجراءات، إلاّ أن العبارة لم تكن معبرة عن القصد، فكان يجب أن يوضح قصد عدم سقوط الدعوى بالتقادم على حالة ارتكاب الاعتداء بواسطة موظف عام.

وفيما يخص المشرعين المصري والجزائري، فإن كلتا الدعويين، متى نشأتا عن جريمة ارتكبها شخص عادي، فإنّها تخضع لأحكام التقادم العادي وفقًا للقواعد العامة، المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية، والقانون المدني في البلدين مع اختلاف المدد.

3.3.3.3.2. سقوط الدعوى المدنية غير الناشئة عن الجريمة

لا يجرم قانون العقوبات إلاّ بعض صور المساس بالحق في الحياة الخاصّة، ولكن ذلك لا يمنع من توفر المساس بالحق في الحياة الخاصّة طبقًا لأحكام القانون المدني، ومن ثمّ يحق للمضرور المطالبة بالتعويض المدني أمام المحكمة المدنية.

ولم يتعرض قانون الإجراءات الجنائية إلاّ لمسألة تقادم الدعوى الناشئة عن الجريمة، أما الدعوى المدنية العادية فلا تسري عليها قانون الإجراءات الجنائية، وكان الدستور صريحًا في عدم تقادم الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة.

لذلك، فإن الدعوى المدنية تتقادم طبقًا للقواعد العامة في القانون المدني المنصوص عليها في المادة 1/172 منه التي جاء فيها: " تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسؤول عنه، وتسقط هذه الدعوى في كل حال بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع ". وقد استقرت أغلب التشريعات على هذا الرأي، بالنسبة لدعاوى التعويض الناشئة عن المساس بالحقوق اللّصيقة بالشخصية، منها الحق في الحياة الخاصّة بالنسبة لمختلف عناصرها.

وبالنسبة للمشرع الجزائري، من تقادم الدعاوى التي يكون موضوعها المطالبة بالتعويض عن الأضرار المدنية، سواء نشأت عن جناية أو جنحة أو كانت دعوى مدنية مستقلة بذاتها، فقد أخضعها كلها للتقادم العادي وفقًا للقواعد العامة في القانون الجنائي، وهي ثلاث سنوات، لأن المشرع الجزائري كيف الاعتداء على الحق في الحياة الخاصّة بأنه جنحة وليس جناية.

وفي القانون المدني وهي خمس عشرة سنة، سواء وقعت من موظف عام أومن شخص عادي، ولم يستثن منها سوى الحالات التي أوردتها المادة 08 مكرر من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم 04-14 مؤرخ في 10 نوفمبر 2004، وهي حالة الجنايات والجنح الموصوفة بأفعال إرهابية وتخريبية وتلك المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أو الرشوة أو اختلاس الأموال العمومية، والتي قضى بشأنها المشرع العقابي بعدم التقادم الدعويين الجنائية والمدنية، وقد أخذ المشرع في ذلك، بطبيعة الجنايات والجنح التي تعدّ من الأفعال الخطيرة المؤثرة على المجتمع والدولة معًا.

الخاتمة

بعد الانتهاء من بحث موضوع حماية الحياة الخاصة، يقتضي الأمر عرض أهم النتائج المتوصل إليها، في هذا المجال، وكذلك تقديم أهم المقترحات التي تعمل على إثراء الموضوع، وهذا فيما يلي:

أولا: أهم النتائج :

- تبين من البحث، أن "اصطلاح الحق في حرمة الحياة الخاصة" أو "الحق في الخصوصية" اصطلاحًا حديثًا نسبيًا، يرجع ظهوره إلى أواخر القرن التاسع عشر، الا أن الحياة الخاصة أو الخصوصية، قديمة قدم البشرية، من لدن آدم عليه السلام، وحتى يومنا هذا، وستبقى لصيقة بالإنسان حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

- إن حماية الحياة الخاصة، كانت محل اهتمام الشريعة الإسلامية، التي اعترفت بالحق فيها في القرآن الكريم وفي السنة النبوية الشريفة، وجعلته جزءا من منهجها التربوي، في بناء سلوكيات الفرد والمجتمع، وإن لم تستعمل الشريعة الإسلامية مصطلح" الحق في الحياة الخاصة"، الذي يستعمل في الوقت الحالي،، فإنها مع ذلك، كان لها سبقا تاريخيا وسبقا إنسانيا، في تطبيقات الحياة الخاصة التي تعرفها القوانين المعاصرة .

- أن الشريعة الإسلامية، قد جاءت بنظريتها في وضع أسس حماية الحياة الخاصة، مرة واحدة، عكس ما هو الحال عليه في القوانين الوضعية التي مرت فيها حماية الحياة الخاصة بمراحل مختلفة حتى أن القوانين المعاصرة التي تعد متقدمة لم تبلغ بعد ما بلغته الشريعة الإسلامية، في هذا المجال.

كما أن الشرائع السماوية الأخرى قد اهتمت بالحق في الحياة الخاصة، إلاّ أن اهتمامها كان اقل من اهتمام الشريعة الإسلامية.

- لقد حظيت حماية الحياة الخاصة بالاعتناء بها من الفقه والقضاء والتشريع، نظرًا لأهمية وضرورة هذا الجانب بالنسب للإنسان، بغرض استقرار المجتمعات وتوفير الطمأنينة للأشخاص وصون كرامتهم وحريتهم.

فعلى المستوى الدولي، كان موضوع الحق في الحياة الخاصة محل بحث مستفيض في العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية، التي توصلت إلى نتائج هامة منها، الاتفاقيات الدولية التي كان لها الأثر البالغ في الدعوة إلى ضرورة احترامه، وقد تزعمت هيئة الأمم المتحدة ذلك.والذي كان له صدى في ترجمته إلى نصوص قانونية في العديد من التشريعات الوضعية.

- رغم اعتراف المشرع، في القوانين محل الدراسة، بحق الشخص في الحياة الخاصة، إلاّ أنه لم يضع تعريفا لهذا الحق، - وذلك يعود بالإيجاب على الحياة الخاصة- ذلك لأن، فكرة الحياة الخاصة، ليست فكرة ثابتة، بل هي فكرة مرنة تتطور مع تطور الزمان والمكان والأشخاص، لذلك أسندت هذه المهمة للفقه والقضاء، وهي ليست بالأمر اليسير، بل هي صعبة صعوبة وضع تعريف جامع مانع لهذه الفكرة التي فشلت فيها حتى الهيئات الدولية الأوربية والأمريكية والعربية.

- اختلف الفقه في تحديد مفهوم الحق في الحياة الخاصة، فمنهم من ذهب إلى التوسع فيه إلى حد الخلط بينه وبين الحرية وجعلهما مترادفين، في حين ذهب بعضهم إلى جعله اقل اتساعا مثل العزلة أو السكينة أو الألفة.

وأن عدم الاتفاق على تحديد مجالات الحق في الحياة الخاصة يرجع إلى أسباب تختلف من مجتمع إلى آخر، فاختلاف الناس في تقويمهم للقيم المحمية والمثل المتوارثة، حيث ظهر تأثير المسيحية على المجتمعات الغربية، التي دعا البعض إلى جانب سلوك الرهبنة إلى الانسحاب من المجتمع .

إضافةً إلى اختلاف التقاليد والأعراف، حيث يظهر ذلك بوضوح عند المقارنة بين مجتمع تقليدي محافظ، كالمجتمع الانجليزي، وبين مجتمع جديد متحرر كالمجتمع الأمريكي، ونتيجة ذلك، أن المجتمع الانجليزي لم يعترف بقواعد عامة للحياة الخاصة في مواجهة السلطة العامة، واقتصرت الدراسات شبه الرسمية على العلاقات الفردية، في حين اقر مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بحق الفرد في حرمة حياته الخاصة، منذ عهد بعيد، فتوسعت هذه المجتمعات –مع اختلاف في الدرجة، بمد أبعاد رقعة الحياة الخاصة في مواجهة السلطة العامة، وكان من تأثير هذا التوسع وكذا العوامل الأخرى المختلفة في المجتمعات الغربية، أن تعذرت بشكل واضح التفرقة بين ما هو خاص بالفرد، حيث يستأثر بسريته بعيدا عن الغير، وبين ما هو جائز التهجم عليه والكشف عنه.

- إن مسالة الصعوبة في وضع تعريف جامع مانع، كان له انعكاس على تحديد عناصره، فهي تختلف في الأنظمة القانونية المقارنة بين الضيق والاتساع ووفقا لظروف كل مجتمع، وفي ذلك كان للقضاء الفرنسي دور هام في بيان عناصر هذا الحق في القانون الفرنسي من خلال الأحكام الصادرة عنه، سواء قبل صدور قانون 17 جويلية 1970، الذي اعترف صراحة بالحق في الحياة الخاصة بصفة مستقلة، أو بعد صدوره.

- اتضح من البحث أن هناك عناصر تدخل ضمن نطاق الحياة الخاصة، متفق عليها من الفقه، كما توجد عناصر أخرى مختلف حولها فقها، وقد ترك البت فيه للقضاء، وذلك وفقا لسلطته التقديرية على ضوء قيم ومبادئ المجتمع السائدة، وأحكام القضاء تخضع للرقابة من المحاكم الأعلى درجة، "مجلس القضاء بالنسبة للاستئناف، والمحكمة العليا بالنسبة للطعن بالنقض ".

- تبين أيضا، أن التمتع بالحياة الخاصة مقصور على الشخص الطبيعي دون الشخص المعنوي، والحماية تكون وفقا لما إذا كان الشخص الطبيعي راشدا أو قاصرا، وذلك تبعا للتفصيل الذي ورد في موضعه، في حين أن الشخص المعنوي، لم يقل بتمتعه بالحياة الخاصة الا القليل من الفقه.

في حين أن الأسرة تتمتع بالحياة الخاصة، وتبين ذلك من خلال الحق في المطالبة بالتعويض عن الضرر المرتد حال الاعتداء على احد أفراد الأسرة، إضافة إلى أن الحق في الحياة الخاصة وإن كان لا يتمتع به إلاّ الأحياء، إلاّ انه يمكن للأحياء أن يدافعوا عن ذكرى الميت في حدود معينة، تمت الإشارة إليها في البحث.

ولما كانت نسبية الحياة الخاصة من أهم خصائصها، وهي تضفي على هذا الحق طبيعة مميزة له عن غيره من الحقوق اللصيقة بالشخصية، فان النسبية تختلف من مكان لآخر ومن زمان إلى زمان، بل وفي نفس المكان نجد أن نطاق الحق يختلف من الشخص العادي الذي يتمتع بحقه في الحياة الخاصة كاملا، غير منقوص عن الشخصيات الشهيرة من أهل الفن والسياسة، وخاصة هؤلاء الذين يسعون لتقديم حياتهم الخاصة سعيا وراء الشهرة والمال.

- من المؤكد انه توجد رابطة قوية ووثيقة تربط بين الحياة الخاصة وكرامة الإنسان، حيث أن الحياة الخاصة قطعة غالية وعزيزة من كيان الإنسان لو فقدها لأصبح آلة صماء، غير قادرة على الإبداع وتصبح الحياة الإنسانية عاجزة عن التقدم، وقد اثبت التاريخ القريب أن الدول التي تعنى وتهتم بكرامة شعوبها تتقدم وتعلو لان مكانة الوطن تكون بقيمة ومكانة أبنائه، وعكس ذلك فالدول التي تهدر كرامة مواطنيها تنهار وتتهاوى .

- أجاز القانون للقاضي، سواء قاضي الموضوع أو قاضي الأمور الاستعجالية، الحكم أو الأمر باتخاذ الإجراءات الوقائية الضرورية لمنع أو وقف المساس بالحق في الحياة الخاصة، تاركا له السلطة التقديرية الواسعة في هذا الموضوع، حيث يمكن الأخذ بذلك في ضوء القانون المدني الجزائري، في المادة 47منه، الا انه تبين من خلال البحث عدم فعالية تلك الإجراءات في مجال الاعتداء على الحياة الخاصة بطريق النشر والإعلام عموما.

- لم ينص المشرع الجزائري على حماية الحق غي الحياة الخاصة صراحة في نصوص القانون المدني، بل أورد نصا عاما يحمي حقوق الشخصية بصفة عامة، هو نص المادة 47 منه، ويدخل الحق في الحياة الخاصة ضمن هذه الحقوق.إضافة إلى ذلك فان المشرع الجزائري، قد نص على حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي في المادتين 303مكرر و303مكرر1، بموجب القانون رقم 26-23 المؤرخ في 20ديسمبر 2006، أورد فيها عقوبات جنائية، إلا انه لم ينص على تجريم الاعتداء على الحياة الخاصة بطريق النشر، وهذا عكس ما قام به المشرع المصري، مع العلم أن وسيلة النشر هي من أكثر الوسائل اعتداء على الحياة الخاصة.

- إن عدم النص صراحة على حماية الحق في الحياة الخاصة في القانون المدني الجزائري، يؤدي بالمضرور المعتدى على حقه هذا يلجأ إلى القواعد العامة للمسؤولية المدنية وفقا للمادة 124 رغم النقائص التي تترتب على ذلك مقارنة بالمادة 47 وما تتميز بها من مزايا، التي تتمثل في المسؤولية المفترضة في جانب المعتدي بمجرد وقوع الاعتداء مهما كانت وسيلة هذا الاعتداء مادام انه وقع دون إذن ودون علم من المعتدى عليه المضرور.

- إذا وقع الاعتداء"الخطأ" يمكن للمعتدى عليه المضرور، أن يطلب التعويض عن الضرر الذي أصابه نتيجة المساس بحياته الخاصة، وإذا وقع الاعتداء عن طريق النشر، دون إذن المعني بالأمر، يسال الصحفي عن تعويض الضرر، إلا إذا اثبت هذا الأخير وجود سبب يبرر النشر، كالمصلحة المشروعة، أو رضاء المدعي، كما أنه وليس ضروريا أن يكون خطا المعتدي عمديا، بل يكفي أن يكون ناتجا عن إهمال أو تسرع في النشر، فالعبرة بمساس الحياة الخاصة للغير دون مبرر قانوني.

وأما الضرر، فان اغلب الاعتداءات على الحياة الخاصة تترتب عنها إضرار معنوية، ويتطلب الأمر التعويض المناسب مع حجم الضرر الذي أصاب المعتدى عليه.

وتقوم مسؤولية الدولة عن تعويض الضرر الناتج عن الاعتداء على الحياة الخاصة إذا كان المعتدي موظفا عاما تابعا لها، وذلك وفقا للقواعد العامة الواردة في القانون المدني، وكذا في قانون العقوبات.

- إن الحياة الخاصة للأشخاص أصبحت مهددة في وقتنا الحالي، أكثر من ذي قبل، في ظل التقدم العلمي الرهيب في مجال الاكتشافات المسارعة، القائمة على التسابق بين المخابر العلمية لأجل الوصول إلى الهيمنة على الأسرار الدولية، ولا شك أن الاطلاع على أسرار الأفراد بعد ذلك لن يكون عائقا، فانتشار العقول الالكترونية وشبكة الانترنت أدى إلى تهديد الحياة الخاصة حقيقة، إضافة إلى وسائل الإعلام الأخرى التي لها تأثيرها الفعال على الحياة الخاصة.لذلك فالحماية تبقى غير كافية في ظل المخاطر التي تزداد يوما بعد يوم.

ولا غرابة أن تطلب بعض لجان المراقبة الدولية للانتخابات البرلمانية الجزائرية ليوم 2012/05/10 قائمة المسجلين في قوائم الانتخابات على المستوى الوطني والتي تتضمن أكثر من واحد وعشرون مليون جزائري، بكل ما تحمله القائمة من بيانات شخصية لهؤلاء المسجلين،فكان رفض وزارة الداخلية الجزائرية حماية أكيدة، حفاظا على الحياة الخاصة للأشخاص الواردة أسماؤهم في تلك القائمة.

ثانيا: أهم المقترحات:

- اقترح أن تحذف كلمة "مواطن" من نصوص الدستور المتعلقة بالحياة الخاصة، بحيث تستبدل بكلمة "الشخص" إذ أن حرمة الحياة الخاصة حق من حقوق الإنسان يتمتع بها المواطن والأجنبي على حد

سواء، وان قصر الحماية على المواطنين فقط، لا يستقيم البتة، بل يتناقض مع مبدأ إقليمية القانون الجنائي، والذي يقتضي أن تلتزم الدولة بحماية كل من يقيم على أرضها دون تمييز بين مواطنين وأجانب.وان تأتي صياغة حماية الحياة الخاصة بألفاظ تدل على العموم، وهو ما ورد في قانون العقوبات " المادتان 303مكرر و 303مكرر1 " والقانون المدني في"المادة47"،فاستعملت الكلمة التي تعني العموم وهي:"كل من...".

- نهيب بالمشرع الجزائري، أن ينص على الحق في الحياة الخاصة كحق مستقل،في نصوص القانون المدني، كما فعل الشرع الفرنسي في المادة التاسعة من القانون المدني الفرنسي، حتى يسد الفراغ الموجود في التشريع الجزائري، فيما يخص هذا الحق، رغم أن نص المادة 47 جاءت عامة حيث تشمل كل الحقوق الملازمة لصفة الإنسان، ومن أهمها الحق في الحياة الخاصة، ومع ذلك فان النص على هذا الحق بصفة صريحة ومستقلة ضمن نصوص القانون المدني، يؤكد حماية هذا الحق مدنيا، إلى جانب حمايته جنائيا، وللإشارة أن المشرع الجزائري قد نص على حماية الاسم في نص مستقل، مع انه يعد من الحقوق المنصوص عليها ضمن المادة 47، وحماية الحياة الخاصة لا تقل أهمية عن الاسم، وأكثر من ذلك، فهي من أهم حقوق الشخصية، وهذا يعد سندا للمشرع لإفراد نص مستقل خاص بها.

- يحسن، في حالة استجابة المشرع الجزائري للاقتراح السابق الذكر، أن يتفادى ما جاء به المشرع الفرنسي من استعمال فكرة "ألفة الحياة الخاصة"، وذلك للغموض الذي صاحبها، ما أدى إلى اختلافات في وجهات النظر في الفقه الفرنسي، ولكونها تحمل في مضمونها مفهوما ضيقا لفكرة الحياة الخاصة،وهذا يناقض المفهوم الحديث الواسع للحياة الخاصة، الذي ترك المجال مفتوحا لاحتواء عناصر جديدة مستقبلا ضمن عناصر الحياة الخاصة الحالية، هذا من جهة، وتفادي الانتقادات الحادة الموجهة للمادة التاسعة من القانون المدني الفرنسي من جهة أخرى.

- إضافة لما سبق، ينتظر من المشرع التدخل بإصدار تشريع متكامل ينظم الحماية الفاعلة للحياة الخاصة خصوصا بعد تزايد المخاطر التي تهدد الحياة الخاصة، المتمثلة في الأجهزة الحديثة الخاصة بالتجسس والتقاط الصورة، والأحاديث عن بعد، ووسائل النشر المختلفة، من صحافة مكتوبة أو السمعية أو السمعية البصرية، أو الصحافة الالكترونية. وشبكات المعلومات، بعد سيطرة الدولة على البيانات المتعلقة بمظاهر الحياة الخاصة من خلال بيانات الحالة المدنية، والمهنية، وغيرهما.

- إن الواقع يشهد بان الأسلوب المتبع لحماية الحياة الخاصة هو سلوك الطريق الجنائي، ولما كانت الحماية الجنائية تتميز بسرعتها، إلا أن هناك بعض المآخذ التي تصاحبها ومنها تأثر القاضي الجنائي بالأصل العام وهو البراءة، فالمتهم يمثل أمام القاضي الجنائي وهو مسلحا بالأصل العام وهو البراءة، كما أن القاضي الجنائي يتأثر إلى حد كبير بخطورة العقوبة الجنائية، التي غالبا ما تكون مقيدة لحرية المتهم،إضافة إلى أن الشك يفسر لصالح المتهم. كل ذلك يؤثر على الدعوى المدنية المنظورة أمام

المحاكم الجنائية، إضافة إلى أن حرية القاضي الجنائي في الإثبات قد تحرم المضرور من إتباع طريق معين من طرق الإثبات التي تكون في صالحه، وفي مقابل ذلك، في حين أن المضرور أمام المحاكم المدنية يستطيع إلزام المحكمة والخصم بشكل يؤدي في النهاية لتوسيع حماية حياته الخاصة.لذلك يفضل مسلك الطريق المدني، لكون المحكمة المدنية تنظر دائما إلى المضرور في حين أن المحكمة الجنائية تنظر دائما إلى حرية المتهم، والقضاء بتقيده بحرية المتهم يتطلب اليقين والاطمئنان الكامل، وهو أمر من الصعب تحققه، مع بعض الصحافة المتخصصة في نشر ما يتعلق بالحياة الخاصة للغير، ولديها من الأساليب التي تؤثر بها على القاضي الجنائي، ومن ثم يصدر حكمه بالبراءة، وما يتبعها من اثر ضار على الدعوى المدنية.

- يستحسن أن يتدخل المشرع الجزائري للنص في قانون العقوبات على مايلي:

- تجريم تصنيع واستيراد وتوزيع وبيع واستئجار وحيازة وترويج هذه الأجهزة التي تستخدم في التسجيل غير المشروع للأحاديث الخاصة والتقاط الصور.

- حبذا لو استجاب المشرع لهذا المقترح، أن يدرجه مباشرة بعد المواد التي يجرم ويعاقب من خلالها الاعتداء على الحياة الخاصة، وقد أحسن المشرع الفرنسي في ذلك، حين أورد النص المجرم لهذه الأجهزة في المادة 226-3 مباشرة بعد المادتين، 226-1 و226-2.من قانون العقوبات.

- يفضل أن يتدخل المشرع الجزائري لأجل تعديل المادتين 303مكرر و303مكرر1 اللتين نص فيهما على الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة، بان:

- يلغي الفقرة الأخيرة من المادتين التي تنقص من فعالية الحماية، والتي تنص على انه:" يضع صفح الضحية حدا للمتابعة الجزائية"، فهذه الفقرة منحت للمعتدى عليه الحق في تقييد النص التشريعي، سواء بإرادته الحرة، أو بإغرائه ماديا، أو بتهديده، إلى غير ذلك، وان كان هناك من يرى أن الهدف من ورود هذه الفقرة هو المحافظة على لحمة وتماسك أفراد المجتمع، والإبقاء على العفو والتسامح . الا أن زيادة وسائل الاعتداء، وزيادة استخدامها بشكل واسع، يجعل من إبقاء هذه الفقرة وسيلة لعدم فعالية المادتين السابقتين، وعليه يحسن التدخل من المشرع لحذفها من المادتين.

- يجدر بالمشرع الجزائري العقابي أن يتدخل لتجريم إحدى اخطر الأفعال التي انتشر وشاع إتيانها من قبل أفراد المجتمع، إلى درجة أن ارتكبت حتى من غير المميزين، وهذا نتيجة التطور العلمي الخطير في مجال الأجهزة المستخدمة في الاعتداء على الحياة الخاصة، وهذا الفعل الخطير هو عملية التركيب، في الأقوال وفي الصور على وجه الخصوص، وللإشارة فان المشرع الفرنسي تعرض له في المادة (226-8) بصفة مستقلة عن جنحة التقاط الصور أو المكالمات، المادة (226-1نقطة 1و2)، وعن جنحة الاحتفاظ أو إعلان أو تسهيل الإعلان أو استعمال المستند أو التسجيل المادة(226-2). وقد أحسن

المشرع الفرنسي في تمييزه بين هذه الجنح المختلفة التي تشكل كل واحدة منها خطورة على الحياة الخاصة للأفراد.

- في مجال التعويض، يستحسن، أن يأخذ القضاء في الاعتبار ما عاد على صاحب الوسيلة الإعلامية التي تم الاعتداء بواسطتها على الحياة الخاصة للمضرور، من أرباح مادية محصلة من النشر أو التوزيع، وهذا لتقدير مبلغ التعويض الذي يستحقه المعتدى عليه، والهدف من وراء ذلك هو سد الطريق أمام المعتدي، ومنعه من الإثراء على حساب الأشخاص الضحايا بهذه الوسائل بطرق غير مشروعة، على اعتبار أن ضآلة مبلغ التعويض تتحول إلى محفز للاعتداء على الحياة الخاصة للغير.

- من الأفضل بالنسبة للشخصيات الشهيرة أن تبقى حماية حياتها الخاصة مضمونة بشكل كامل، مثلها مثل أي شخصية عادية أخرى، ومهما كان المجال الذي تشتهر فيه، سواء في السياسة أو الرياضة أو الفن، أو الأدب، أو غيرها من المجالات الأخرى، وذلك إذا كانت هذه الشخصيات محافظة وحريصة على بقاء حياتها الخاصة بعيدة عن تطفل الآخرين.

وعلى العكس من ذلك إذا قبلت هذه الشخصيات التنازل عن كل أو جزء من حياتها الخاصة، سواء باتفاق صريح أو ضمني، فإنها لا تستحق التعويض على الاعتداء على حياتها الخاصة إن طالبت به، لاحقا سوى تعويض رمزي. وللقضاء الدور الفعال في ذلك، بحيث تعود له الكلمة الأخيرة في اتخاذ القرار المناسب على نحو ما يقوم به القضاء الفرنسي في هذا المجال.

- للمتضرر من الاعتداء على حياته الخاصة أن يؤسس دعواه للمطالبة بالحماية القانونية، سواء في شكل طاب منع الاعتداء أو وقفه أو المطالبة بالتعويض على أساس المادة47 من التقنين المدني الجزائري، التي تعتبر أساس هذه الحماية لما تتميز به في إعفاء المضرور من إثبات أركان المسؤولية، على نحو ما تم شرحه، وان لا يلجا إلى تأسيس دعواه على النص العام المتمثل في المادة 24 من القانون المدني، والذي يرجع إليه في غير حالات الاعتداء على الحياة الخاصة، وأكثر من ذلك انه يقع على المضرور عبء إثبات أركان المسؤولية من خطا وضرر وعلاقة سببية للحصول على التعويض.

قائمة المراجع

1. القرآن الكريم
2. إبراهيم الدسوقي أو الليل: المسؤولية المدنية والإثراء دون سبب، دراسة للمصادر غير الإرادية للالتزام، وفقا للقانون المدني الكويتي، مؤسسة دار الكتاب، الكويت، ط1، 1995.
3. إبراهيم علي بدوي الشيخ: الميثاق العربي لحقوق الإنسان، دراسة في خلفيته ومضمونه وأثره على الأمن القومي العربي والنظم السياسية في الوطن العربي، دار النهضة العربية، 2004.
4. أحمد أبو الوفاء: الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، 1998.
5. أحمد سلامة: المدخل لدراسة القانون المدني، الكتاب الثاني، مطبعة نهضة مصر،1968.
6. أحمد شوقي عبد الرحمن: مدى التعويض عن تغيير الضرر في جسم المضرور وماله في المسؤولية المدنية العقدية التقصيرية، منشاة المعارف، 2000.
7. أحمد فتحي سرور: الوسيط في شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، دار النهضة العربية، ط4، 1991.
8. ..... الوسيط في الإجراءات الجنائية، مكتبة رجال القضاء، ط7، 1993.
9. .....: الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية،طبعة منقحة،1995.
10. أحمد محمد بدوي: جريمة إفشاء الأسرار والحماية الجنائية للكتمان المصرفي، الناشر سعد سمك، 1999.
11. أحمد بلوذنين: الوجيز في القانون البنكي الجزائري، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء،الجزائر، 2009.
12. إسماعيل غانم: محاضرات في النظرية العامة للحق، دون دار نشر، 1958..
13. بطرس بطرس غالي: الجامعة العربية وحقوق الإنسان، الأبعاد الدولية لحقوق الإنسان اليونسكو، باريس، 1978.
14. بكوش يحي: أدلة الإثبات في القانون المدني الجزائري والفقه الإسلامي الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1981.
15. بلحاج العربي: النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائري، ج2، الواقعة القانونية (الفعل غير المشروع ، الإثراء بلا سبب، والقانون) ديوان المطبوعات الجامعية،1999.

16. ثروت انيس الأسيوطي: نظام الأسرة بين الاقتصاد والدين، الجماعات البدائية، بنو إسرائيل، دار النهضة العربية،.1966
17. جمال العطيفي: حرية الصحافة وفق تشريعات جمهورية مصر العربية،.1971
18. جابر جاد نصار: حرية الصحافة، دار النهضة العربية، .1994
19. حامد سلطان: القانون الدولي العام، دار النهضة العربية دون تاريخ النشر
20. حسام الدين كامل الأهواني: القانون المدني ، دار النهضة العربية، .1973
21.....: النظرية العامة للالتزام، ج1، مصادر الالتزام، ط2، 1995، دون ناشر.
22. حسن كيرة: أصول القانون، دار الفكر العربي، ط 5، .1974
23. حسين عمر: المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، .1993
24. خضر خضر: مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، .2005
25. رضا فرج: تاريخ النظم القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرن.1976
26. رمسيس بهنام: قانون العقوبات، جرائم القسم الخاص، منشاة المعارف، الإسكندرية، ط1، .1999
27. سعيد مقدم: التعويض عن الضرر المعنوي في المسؤولية المدنية، دراسة مقارنة، بيروت، 1985.
28. سليم حسن: موسوعة مصر القديمة ، ج17، الأدب المصري القديم،2000، مكتبة الأسرة.
29. سليمان مرقس: الوافي في شرح القانون المدني، ط5، مطبعة دار السلام،.1998
30. السيد اليماني: حماية حقوق الإنسان في النظام الأوربي والنظام الأمريكي، دراسة مقارنة، منشورة في كتاب حقوق الإنسان الثقافية العربية والنظام العالمي، الناشر اتحاد المحامين العرب، القاهرة، 1993.
31. صبحي المحمصاني: قانون الموجبات والعقود، ج1، ديوان دار نشر ، بيروت، .1998
32. صوفي حسن أبو طالب: تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، تكوين الشائع القانونية وتطورها، ج1، ط2، دار النهضة العربية .1997
33. عادل مصطفى بسيوني: الوسيط في تاريخ القانون المصري، دار نهضة الشرق، 1997-.1998
34. عباس محمود العقاد: عبقرية عمر، طبعة دار الهلال ، 1980، وزارة التعليم.
35. عبد الرحيم صدقي: القانون الجنائي عند الفراعنة، الهيئة العامة للكتاب، .1986
36. عبد الرزاق أحمد السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني، ج8، حق الملكية، تنقيح المستشار مصطفى محمد الفقي: دار النهضة العربية، .1991

37. عبد العزيز محمد سرحان: الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان، دار النهضة العربية، بدون تاريخ نشر.
38. عبد المنعم فرج الصده: النظرية العامة للحق، الحقوق العينية الأصلية، ط1، دار الفكر العربي 1989.
39. عبد الواحد الجمال: قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991.
40. علي راشد: دروس في أصل القانون الجنائي وتطوره في الفكر الأوربي، ج1، ط2، 1976.
41. علي منصور: نظم الحكم والإدارة ، دار الفتح للطباعة بيروت، ، 1971.
42. عمر ممدوح مصطفى: القانون الروماني، دار المعارف، ط5، 1965-1966.
43. فتحي الدريني: الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، نظرية التعسف في استعمال الحق بين الشريعة والقانون، مطبعة جامعة دمشق،1967.
44. فتحي والي: قانون القضاء المدني، ج1، القاهرة، 1973.
45. قسمت احمد الجداوي: الوجيز في القانون الدولي الخاص ج1، بدون دار نشر، القاهرة،1978.
46. محمد أنيس جعفر، أحمد محمد رفعت: حقوق الإنسان،مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 1999.
48. محمد باهي أبو يونس: التقييد القانوني لحرية الصحافة، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة النشر، الإسكندرية،1997.
49. محمد حسام محمود لطفي: البث الإذاعي عبر التوابع الصناعية وحقوق المؤلف، 1991، دون ناشر.
49. محمد حسين علي الشامي: ركن الخطأ في المسؤولية المدنية، دار النهضة العربية،1990.
50. محمد سامي السيد الشوا: الحماية الجنائية للحق في سلامة الجسد، 1989،بدون دار نشر.
51. .....: ثورة المعلومات وانعكاساتها على قانون العقوبات، دار النهضة العربية، 1998.
52. محمد لبيب شنب: دروس في نظرية الالتزام، أحكام الالتزام، دون دار ولا سنة نشر.
53. محمد كبيش: الحماية الجنائية لسرية الحسابات البنكية في القانون المصري، دار النهضة .
54. محمود يوسف علوان: حقوق الإنسان في ضوء المواثيق الدولية ، الكويت،لعربية، 2005.
55. محمود توفيق اسكندر: المحاماة في الجزائر، مهنة ومسؤولية، دار المحمدية العامة، الجزائر،1998.
56. محمود سلام زناتي: تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، دار النهضة العربية، 1981.

57. محمود شريف بسيوني، محمد السعيد الدقاق، عبد العظيم وزير: حقوق الإنسان،ج1، مجموعة دراسات، المجلد الأولى الوثائق العالمية والإقليمية،دار العلم للملايين، بيروت،ط.1989،1
58. محمود محمود مصطفى: شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، ط7، دون دار النشر، القاهرة، 1975.
59. محمود نجيب حسني: شرح قانون العقوبات الخاص، دار النهضة العربية، 1994.
60. مصطفى أحمد عبد الجواد حجازي: الوجيز في مقدمة الدراسات القانونية، النظرية العامة للحق،ط1، دار النهضة العربية، بني سويف، 1992-1993.
61. مصطفى الجمال: النظرية العامة للالتزام، الدار الجامعية ، 1987.
62. مصطفى عبد الحميد عدوي: مبادئ القانون، نظرية الحق، دار النهضة العربية، 1998.
63. نبيل إبراهيم سعد: المدخل إلى القانون: ج2، نظرية الحق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2000.
64. نبيلة إسماعيل ارسلان: حقوق الطفل في القانون المصري، مقارنا بالشريعة الإسلامية،شرح لأحكام قانون الطفل رقم12 ،لسنة1989.
65. طارق فتحي سرور: قانون العقوبات، القسم الخاص، دار النهضة العربية، ط1،2000..
66. هدى قشقوش: جرائم الحاسب الآلي في التشريع المقارن، دار النهضة العربية،القاهرة،1992.
حكام قانون الطفل رقم 12 لسنة1998،1996.
67. ياسين محمد يحي: الحق في التعويض عن الضرر الأدبي،دار النهضة العربية،1991.
68. إبراهيم عيد نايل: الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة في قانون العقوبات الفرنسي، دار النهضة العربية، 2000.
69. أحمد فتحي سرور: الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة، دار النهضة العربية،1986.
70. أحمد محمد حسان: نحو نظرية عامة لحماية الحق في الحياة الخاصة، في العلاقات بين الدولة والأفراد، دار النهضة العربية 2001.
71. أسامة عبد الله قايد: الحماية الجنائية للحياة الخاصة وبنوك المعلومات، دراسة مقارنة، ط2، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1989.
72. حسام الدين كامل الأهواني: الحق في احترام الحياة الخاصة، الحق في الخصوصية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، 1978.
73. حسني الجندي: ضمانات حرمة الحياة الخاصة في الإسلام، ط1، دار النهضة العربية، 1993.
74. خالد حمدي عبد الرحمن: الحماية القانونية للحياة الخاصة للعامل، دار النهضة العربية، 2000.
75. رؤوف عبيد: جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال،دار الفكر العربي، ط6، سنة 1974.

76. سعد علي أحمد رمضان: المسؤولية المدنية الناشئة عن الإخلال بالالتزام بالسرية، دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي، دار النهضة العربية،.2007
77. سيد حسن عبد الخالق: النظرية العامة لجريمة إفشاء الأسرار في التشريع المقارن، دار النهضة العربية،.1987
78. سعيد جبر: الحق في الصورة، دار النهضة العربية، القاهرة، .1986
79. سمير الأمين: مراقبة التليفون والتسجيلات الصوتية والمرئية، ط3، دار الكتاب الذهبي،.2000
80. عصام أحمد البهجي: حماية الحق في الحياة الخاصة في ضوء حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية، دار الجامعة الجديدة للنشر، .2005
81. عماد حمدي حجازي: الحق في الخصوصية ومسؤولية الصحفي، دار النهضة العربية،2005.
82. محمد أبو العلاء عقيدة: مراقبة المحادثات التليفونية، دار الكتاب الذهبي، .2006
83. محمد الشهاوي: الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة في مواجهة الصحافة، ط1، دار النهضة العربية، .2001
84. ..... : الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة، دار النهضة العربية، .2005
85. محمود أحمد طه: التعدي على حق الإنسان في سرية اتصالاته الشخصية بين التحريم والمشروعية، ط1، دار النهضة العربية، .1993
86. محمود عبد الرحمن محمد: نطاق الحق في الحياة الخاصة، دار النهضة العربية،.1994
87. محمود طه: التعدي على حق الإنسان في سرية اتصالاته، دار النهضة العربية، بدون تاريخ نشر.
88. مصطفى احمد عبد الجواد حجازي: الحياة الخاصة ومسؤولية الصحفي، دراسة فقهية قضائية مقارنة في القانونين المصري والفرنسي، دار الفكر العربي، .2001،2000
89. ممدوح محمد خيري هاشم المسلمي: المسؤولية المدنية الناشئة عن الاعتداء على الحق في الصورة، (في ظل تطور وسائل الاتصال الحديثة) دار النهضة العربية، .2001
90. أحمد حلمي السيد علي يوسف: الحماية الجنائية لحق الإنسان في حياته الخاصة، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، .1983
91. أحمد كامل سلامة: الحماية الجنائية لأسرار المهن، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، .1988
92. أحمد محمد حسان: حماية الحياة الخاصة في العلاقة بين الدولة والأفراد، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، عين الشمس، .1999
93. آدم عبد البديع آدم: الحق في حرمة الحياة الخاصة ومدى الحماية التي يكفلها له القانون الجنائي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، كلية الحقوق جامعة القاهرة .2000

94. حامد عبد الحكيم محمود رشاد: الحماية الجنائية للحق في حرمة المسكن، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة،.1987

95. حسن أبو النجا: النظرية العامة للضرر المرتد في المسؤولية التقصيرية، دراسة مقارنة في القانون الفرنسي والقانون المصري، رسالة دكتوراه، باريس، .1983

96. حسين عبد الله قايد: حرية الصحافة ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، .1994

97. زكي زكي حسين زيدان، حدود المسؤولية عن مضار الجوار في الشريعة الإسلامية والقانون المدني، رسالة دكتوراه ، جامعة الأزهر، .1995

98. سامي حسني الحسيني: النظرية العامة للتفتيش في القانون المصري والمقارن، رسالة دكتوراه 1972.

99. مبدر سليمان لويس: أثر التطور التكنولوجي على الحريات الشخصية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، عين شمس، .1982

100. محمد شوقي مصطفى الجرف: الحرية الشخصية وحرمة الحياة الخاصة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية، .1990

101. محمد عبد العظيم محمد: حرمة الحياة الخاصة في ظل التطور العلمي الحديث، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، .1988

102. محمد محمد محمود البرام: حقوق الله وحقوق العبد في الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة الإسلامية والقانون، جامعة الأزهر، .1978

103. محمود علي سالم عياد الحلبي: ضمانات الحرية الشخصية، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، .1980

104. مدحت محمد محمود عبد العال: المسؤولية المدنية الناشئة عن ممارسة مهنة الصحافة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة،.1994

105. ممدوح خليل بحر: حماية الحق في الحياة الخاصة في القانون الجنائي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، .1983

106. عبد اللطيف هميم: جرائم الاعتداء على الحياة الخاصة، وعقوبتها في الشريعة الإسلامية والقانون، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، .1980

107. محمود راكن ضيف الله الدغيمي: أحكام التجسس في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، .1980

108. أحمد السيد الشريف: "التنويم المغناطيسي والجريمة"، مجلة الأمن العام، ع29، أفريل 1975.

109. أحمد حسن فراج:" حرمة الحياة الخاصة والقيود التي ترد عليها" بحث مقدم لمؤتمر الحق في حرمة الحياة الخاصة، المنعقد في كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية، من 4الى 6 جوان .1987

110. أحمد عبد الرحيم السايح: "الأخلاق الإسلامية "، مجلة الضياء دبي، س5،ع19، .1985

111. أحمد فتحي سرور: " الحق في الحياة الخاصة"، بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد ع54، س26 ، مارس –يونيو1884.

112. .....: "الحق في الحياة الخاصة" بحث مقدم لمؤتمر الحق في الحياة الخاصة،المنعقد في كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية، من 4 الى6 جوان .1987

113. ادوار غالي الذهبي: " التعدي على سرية المراسلات"، المجلة الجنائية القومية، العدد الثاني،.1966

114. إسماعيل سليم: "دور النيابة العامة في حماية حقوق الإنسان"، مجلة النيابة العامة، س13،ع1، اكتوبر.2004

115. بن عبد الله محمد الأمين: "المسؤولية الطبية"، مجلة تطلعات، ع3،جوان 1997،كلية الحقوق،جامعة وهران.

116. حسام الدين كامل الأهواني: " الحق في الخصوصية في القانون الفرنسي" بحث مقدم لمؤتمر الحق في الحياة الخاصة، المنعقد في كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، من 4 إلى 6 جوان .1987

117 .....: "الحماية القانونية للحياة الخاصة في مواجهة الحاسب الالكتروني"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، س32، العددان 1 و2 ،مطبعة جامعة عين شمس، جانفي و جويلية .1990

118. حسن صلاح الدين اللبيدي: ""الصياغة الأصولية لحقوق الإنسان وإجراءات حمايتها في الإسلام"، مجلة القضاة، المجلد الأول، يناير –يونيو .1986

119. حفيظ نقادي:" التسجيل الصوتي"، بحث منشور في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، ع2009.

120. رمسيس بهنام: "نطاق الحق في الحياة الخاصة"، بحث مقدم لمؤتمر الحق في حرمة الحياة الخاصة، المنعقد في كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، من 4 إلى 6 جوان 1987120. زكريا البري: "حقوق الإنسان في الإسلام"، ندوة منظمة بالتعاون مع اليونسكو و جامعة الزقازيق، من 14 إلى 16 سبتمبر .1978

121. سمير الجنزوري: "الضمانات الإجرائية في الدستور الجديد"، المجلة الجنائية القومية، ، مجلد 15، مارس .1972

122. عبد الرؤوف مهدي: "الجوانب الإجرائية لحماية الحق في الحياة الخاصة"، بحث مقدم لمؤتمر الحق في الحياة الخاصة، المنعقد في كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية، من 4 إلى 6 جوان 1987.

123. عبد العظيم الجنزوري: " الحماية الدولية لحقوق الإنسان وتطوير القانون الدولي"، مقال، صدر عن مجلة مصر المعاصرة، س70، ع377، جويلية 1979.
124. عبد المنعم فرج الصده: "الحق في حرمة الحياة الخاصة في مجال الإثبات" ، بحث مقدم لمؤتمر الحق في حرمة الحياة الخاصة ، المنعقد في كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية، من 4 إلى 6 جوان 1987.
125. عطية مهنا: "الحق في الحرية الشخصية"، المجلة الجنائية القومية، المجلد الأربعون، 1997.
126. علي علي سليمان:" دعاوى الخلف للمطالبة بالتعويض عن الضرر الموروث، وعن الضرر المرتد"، المجلة الجزائرية، ع1، 1988.
127. غنام محمد غنام: مدى حق المسجون في حرمة الحياة الخاصة"، مجلة الحقوق الصادرة عن مجلس النشر العلمي بالكويت، س 17، العددان 1 و2، مارس- جوان 1993128. ماجد الحلو: "الحق في الخصوصية والحق في الإعلام"، بحث مقدم لمؤتمر الحق في حرمة الحياة الخاصة، المنعقد في كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية، من 4 إلى 6 جوان 1987.
128. محمد بدر: "الحق في حرمة الحياة الخاصة في القرآن الكريم"، بحث مقدم لمؤتمر الحق في حرمة الحياة الخاصة، المنعقد في كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية، من 4 إلى 6 جوان1987.
129. محمد يحي مطر:" الحق في الحياة الخاصة في القانون الأمريكي"، بحث مقدم لمؤتمر الحق في حرمة الحياة الخاصة،المنعقد في كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية، من 4 إلى 6 جوان 1987.
130. محمد محي الدين إبراهيم:" أحكام مساءلة المتبوع عن خطا التابع"، دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق ، المنوفية، س5 ، ع 9 ، أفريل 1996.
131. محمد رايس:" مسؤولية الأطباء المدنية عن إفشاء السر المهني"، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول المسؤولية الطبية، المنعقد في كلية الحقوق ، جامعة تبزي وزو يومي 9 و 10 أفريل 2008.
132. محمد فوزي فيض الله: " التعسف في استعمال الحق "، مجلة اضواء الشريعة، ع 5، 1974.
133. محمود محمود مصطفى: " حقوق المتهم في الدستور المصري المقارن" مجلة مصر المعاصرة، 1979.
134. محمود نجيب حسني: " الحق في سلامة الجسم ومدى الحماية التي يكفلها له قانون العقوبات"، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، س 29، ع 1، 1987.
135. ....."الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة"، مجلة القضاء، ع 6، جويلية 1987.
136. .....: "الحماية الجنائية لحرمة الحياة الخاصة"، بحث مقدم لمؤتمر الحق في حرمة الحياة الخاصة، المنعقد في كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية، من 4 إلى 6 جوان 1987.

137. موسى سليمان أبو ملوح: " فكرة التعسف في استعمال الحق "، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، بني سويف المنوفية، جامعة القاهرة ، س 7، جويلية 1982.
138. نصر الدين ماروك: " المسؤولية الجزائية عن إفشاء سر المهنة، ج1 ، مجلة موسوعة الفكر القانوني.
139. نعيم عطية: " حق الأفراد في حياتهم الخاصة"، مقال منشور في مجلة إدارة قضايا الحكومة، س21 ن ع 3، جويلية سبتمبر .1997
140. مجموعة أحكام محكمة النقض المصرية لعام 1998-1999: المكتب الفني – محكمة النقض.
141. موسوعة قضاء النقض المدني في التعويض،- (1931-1994)، المستشار سعيد أحمد شعلة، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية .
142. موسوعة حقوق الإنسان التي أصدرتها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع: محمد وفيق أبو اتلة تقديم ومراجعة جمال العطيفي، .1970
143. المدونة الذهبية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية: الأستاذ عبد المنعم حسني، مركز حسني للدراسات القانونية.
144. الموسوعة الذهبية للقواعد التي أقرتها محكمة النقض المصري : المستشار حسن الفكهاني دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية.
145. ابن القيم الجوزية : إعلام الموقعين عن رب العالمين، مكتبة الكليات الأزهرية، .1968
146. ابن حزم الظاهري علي بن أحمد: المحل، دار التراث، القاهرة .1970
147. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي: تفسير القرآن العظيم، مطبعة دار الشعب، 1982..
148. ابن قدامة ، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد: المغني، مطبعة المنار، القاهرة، ج.5
149. ابن فرحون برهان الدين إبراهيم بن علي: تبصرة الحكام في أصول الا قضية ومنهاج الأحكام، مطبعة مصطفى بابي الحلبي، مصر،1958ج.2
150. ابن الأثير ، عز الدين أبي الحسن علي بن محمد الجزري: أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق جماعة من الأساتذة، المجلد الأول، 1964-
151. ابن تيمية، تقي الدين الحراني: مجموعة الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، طبعة الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين بأمر الملك فهد بن عبد العزيز، دون تاريخ نشر،ج.4
15.....: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، دار الشعب، القاهرة، دون تاريخ نشر.
153. أبو بكر جابر الجزائري: منهاج المسلم، ط6، دار الشروق، .1985

154. أبو حامد الغزالي : إحياء علوم الدين، ج2، مكتبة دار التراث الإسلامي، القاهرة.
155. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم: صحيح البخاري : الأدب المفرد.
156. .....: صحيح البخاري : المجلد الثالث، كتاب الديات، ج.9
157. .....: صحيح البخاري : كتاب الأحكام.
158. ..... : صحيح البخاري : كتاب الفرائض، ج.12
159. .....: صحيح البخاري : دار التراث العربي، بدون تاريخ نشر، ج.4
160. الالوسي، أبو الفضل شهاب الدين محمود: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، لبنان، 1951،ج.18
161. الجستاني، ابو داوود سليمان بن الأشعث: سنن أبي داوود ، كتاب الأدب، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط2،ج2، 1968.
162. الرازي، محمد بن أبي زكريا: أخلاق الطبيب، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1977.
163. زكريا البري: حقوق الإنسان في الإسلام، دار النهضة العربية، 1981.
164. سيد قطب: في ظلال القرآن ، دار الشروق القاهرة، المجلد الرابع، 1986،ج.26
165. الشيخ احمد بن حجر الصقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الميرية، مصر، ج12، دون تاريخ نشر.
166. الشيخ محمد حسين مخلوف: القرآن الكريم ومعه صفوة البيان لمعاني القرآن، دار الكتاب العربي، مصر،ج.1
167. صوفي حسن أبو طالب: تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد العربية ، دار النهضة العربية، ط4، 1993.
168. الطبري، محمد بن جرير: جامع البيان في تفسير القرآن، دار المعارف، القاهرة، 1955،ج.18
169. عبد الرزاق احمد السنهوري: مصادر الفقه في الفقه الإسلامي، ج1، دون دار النشر، ط 3، 1967.
170. عبد الله المبروك النجار: الضرر الأدبي ومدى ضمانه في الفقه الإسلامي والقانون، دراسة مقارنة، ط1، 1990، دار النهضة العربية.
171.علي الخفيف: الحق والذمة، مكتبة وهبة، 1945.
172. علي عبد الواحد وافي: حقوق الإنسان في الإسلام، دار النهضة العربية ،ط2، 1979.
173. فتحي رضوان: من فلسفة التشريع، ط2، دار الكتاب اللبناني، 1970.
174. القرافي، شهاب الدين أبي العباس احمد بن إدريس: الفروق، مطبعة دار إحياء الكتب، ط1، ج1، 1944.

175. القرطبي، أبو عبد الله احمد الأنصاري الخزرجى: الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967،ج .16

176. القزويني، الحافظ بن عبد الله مجمد بن يزيد: سنن بن ماجة، دار إحياء الكتب العربية، دون تاريخ النشر.

177. الماوردي، أبو الحسن علي بن حبيب: أدب الدنيا والدين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط 3، 1973..

178. .....:الأحكام السلطانية ، والولايات الدينية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط3، 1973.

179. مالك بن أنس الاصبحي: الموطأ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاءه، ج1 و 2 .

180. محمد أبو زهرة: تنظيم الإسلام للمجتمع، دار الفكر العربي، 1965.

181. محمد الغزالي: حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، دار المعرفة، دون تاريخ نشر.

182. محمد الخضر حسين: الحرية في الإسلام، دار الاعتصام ، 1982.

183. محمد سلام مدكور: المدخل للفقه الإسلامي، دار النهضة العربية ، 1969.

184. محمد عبد العزيز الخولي: الأدب النبوي ، دار المعرفة، بدون تاريخ نشر، بيروت.

185. محمود نجيب حسني: دور الرسول الكريم في إرساء معالم النظام الجنائي، بدون دار نشر، بدون تاريخ نشر.

186. مصطفى احمد الزرقا: الفعل الضار والضمان فيه وفقا للشريعة، دار القلم ، دون تاريخ نشر، دمشق.

187. النووي، محي الدين زكريا يحيى بن شرف: روضة الطالبين، مطبعة المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، 1975،ج.10

188. ابن منظور الإفريقي المصري: لسان العرب، طبعة دار صابر ، ج10، بيروت ، لبنان.

189. المنجد في اللغة والأعلام، الطبعة 21، دار المشرق ، بيروت، 1973.

190. إسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق احمد عبد الغفور، دار العام للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 1979.

191. جبران مسعود: رائد الطلاب ، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ذ5، 1998.

192. جيرار موسى: قاموس le jumeau دار الراتب الجامعية ، بيروت، لبنان.

193. AUBRY et RAU : Droit civil français ; 12eme vol, 6eme ed, 1948 1, en Reed par Esmein.

194. BACOUCHE(D) : Droit civil, les personnes, la famille, ed Hachette (HU droit) 2005.

195. BENMELHA(GH) : Le droit algérien de la famille, O.P.U. Alger, 1993.

196. CAPITANT (H) : TERRE (F), LEQUETTE (Y) : les grands arrêts de la jurisprudence civile, tome1, introduction personnes, famille , 12eme éd, Dalloz, 2007.

197. CARBONNIER(J) : Droit civil, introduction, les personnes, la famille, l enfant le couple, Vol, 1 PUF ;coll.QUADRIGE,2004.

198. ……: Droit civil , la famille, t2 , puf, coll. THEMIS, Droit privée ,20eme , éd, 1999.

199. ……: Droit civil, les personnes et les biens, puf, Montchrestien 17eme éd Paris,1990.

200. CORNU (G) : Vocabulaire juridique , Association Henri CAPITANT, PUF, 7eme, éd ; 1998.

201. COHEN- JONATHAN (G) :la convention européenne des droit de l homme, PUAM,1989.

202. CONTE (PH) PETIT (B) : Traite de Droit civil, les personnes, PUG, 1992.

203. DREYER (E) : le droit a l information, responsabilité pénale des medias éd, LITEC- Groupe, LEXIS NEXIS, 2003.

204. DENEYER (A) : la convention européenne des droit de l homme et le pacte international relatif au droit civils et politiques.1968.

205. MADIOT (y) : Droits de l homme, et libertés publiques, Paris, 1976.

206. MALAURIE (PH) , AYNES (L) : Droit civil ; les personnes, les incapacités, édition juridiques associers, 3eme ,éd,2007.

207. MARTY (J), RAYNAUD (P) : Droit civil, les personnes, Tome 1,3eme,vol, 6eme éd par Michel DE JUGLART. Montchrestien, 1976.

208. MAZEAUD (H.L) : TUNC (A) : Traite théorique et pratique de la responsabilité civile et contractuelle, Tome 1, 6eme éd, Economica.1965.

209. MAZEAUD (HLJ) : CHABAS (F) : Leçon de droit civil, les personnes,Tome1, 2eme vol, 8eme éd, Montchrestien, 1997.

210. ……..: Leçon de droit civil, introduction a l étude de droit, Tome 1,1^{er} vol,1,1eme ed, par F.CHABAS.

211. PARQUET (M) : Droit des personnes, LEXI FAC, Droit édition, BREAL 2002.

212. PETIT (B) : Droit civil, les personnes, coll ;Le droit en plus, PUG,3eme éd, 2003.

213. TUNC (A) : La responsabilité civile, 2eme éd, Economica, 1989.

214. VINEY (G) : Traite de droit civil, la responsabilité civile ;Effets LGDJ,2eme éd 1993.

215. ……. : Traite de droit civil, les personnes, la famille, 2000, sous la direction de Jean HAUSER..

216. ABRAVANRL- JOLLY (x) : La protection du secret en droit des personnes, et de la famille, préface de LAYAUX, DEFRENOIS : Tome 10, 2005.

217. AGOSTINELLI (x) : Le droit a l information face a la protection civile de la vie privée, préface de C, DEBBASCH, librairie de l université dAIX –en Provence, coll, éthique et Déontologie, 1994.

218. BECOURT (D) : Image et vie privée , préface de P. CATALA, ed, l Harmattan, 2004.

219. BEIGNIER (B) : Le droit de la responsabilité, coll, Que sais-je ? PUF, 1992.

220. BERTRAND (A) : Droit a la vie privée et droit a l image, Responsabilités, préface de X.. LINANT DE BELLEFONDS, éd, Litec, 1999.

221. JUVIGNY (P) : Les réalisations scientifiques et techniques modernes et leur conséquences sur la protection du droit au respect de la vie privée et famille, Bruxelles,1970.

222. KAYSER (p) : Remarques sur l indemnisation du dommage moral dans le droit contemporain. PUAM, 1974.

……. : La protection de la vie privée par le droit, préface de H. MAZEAYD, 3eme éd, Economica, PUAM,1995.

..... Le droit a l images, mélanges, ROUBIER, T2, Dalloz, 1961.

.....: LEVASSEUR (G) : La protection pénale de la vie privée, étude offertes a pierre KAYSER, Tome 2, PUAM ?1979.- 8 LINDON ® : Les droits de la personnalité, Dictionnaire juridique , Dalloz,1983.9

223. MESADIE (G) : La fin de la vie privée, ed, CALMANN LEVY, 1974.

224. PATENAUDE (P) : La protection des conversations en droit prive, étude comparée des droits Américain, Anglais, Canadien, Français et québécois, Paris, LGDJ,1967.

225. ROUX (A) : La protection de la vie privée, dans les rapports entre l état et les particuliers, préface, de J.C VENEZIA Economica ; coll. Droit public, positif.1983.

226. STRPMHOLM (D : La protection de la vie privée, Essai de morphologie juridique, 1967.

227. VELU (J) : Le droit au respect de la vie privée, préface de R .GASSIN. travaux de la faculté de droit de Namur, presse Universitaires de Namur, No 10,ed, Larcier, 1974.

228. ANCEL (P) : L indisponibilité des droits de la personnalité, une approche critique de la théorie des Droits de la personnalité, thèse Digon, 1978.

229. BEIGNIER (B) : L honneur et le droit , thèse Paris, 2 , 1991.

Thèse, paris, 1969.

230. DECOCQ (A) : Essai d une théorie générale des droits de la personnalité, thèse, paris, 1959

231. FERRIER (D) : la protection de la vie privée, thèse Toulouse, 1973.

232. FOUGEROL (H) : La figure humaine et le droit, thèse, paris, 1913.

233. MEZGHANI (N) : la protection civile de la vie privée, thèse, paris, 1976.

234. NERSON ® : les droits extrapatrimoniaux, thèse Lyon, 1939, ed, BOSC et RIOU .

235. RAVANAS (J) : la protection des personnes contre la réalisation et la publication de leur image, thèse AIX- en Provence, 1994.

236. SPOHN (HU) : la protection de l intimité de la personne par le droit de la responsabilité en France et en Allemagne, thèse NANcy, 1967.

237. ABRAVANEL- JOLLY (S) : “La peine privée renaît dans le droit contemporain“, colloque sur la peine privée, 30-31 mars 1984 ; R.I.D. com, 1984.

238. BADINTER (R) : “la protection de la vie privée contre l’écoute électronique clandestine“. JCP, 1971, 1,2435.

239. ……..:“Le droit au respect de la vie privée “ JCP ? 1968 ,1.2136.

240. BECOURT (D) : “ Réflexion sur le projet de la loi relatif a la protection de la vie privée“. Gaz du Palais, sept.1970.

241. CHABAS (F) : “la reforme de l’astreinte“. Chron , Dalloz, 1992.

242. CHAVANNE (A) : “la protection de la vie privée dans la loi du 17 juillet1970“. R.Sc crim. Et de Dr .pen.comp .1971.

243. CHAVANNE (A) : “ La vie privée et le droit moderne “ journal des notaires et des avocats, Paris, 1996.

244. COHEN- JONATHAN (G) : “La liberté d’informer et le secret fiscal “. Légipresse, No, 155-2- 115-1998.

245. DABIN (J) : “une nouvelle définition du droit réel“.R.T.D.C.1962.

246. DECOCQ (A) : “Le secret de la vie privée en droit Français". Le secret et le droit, travaux de. l’association Henri CAPITANH, Tome,15, Dalloz, 1974.

247. EDELMAN (B) : “Esquisse d’une théorie du sujet : L’homme et son image “. Chrn, 119, Dalloz, 1970.

248. GEFFROY © : “Le secret prive dans la vie et dans la mort“.JCPG . 1974, doct, 1.26.04.

249. GNOSSAR (S) : “ Pour une meilleure, définition du droit réel et du droit personnel“. R.T.D.C., 1962.

250. GRIDEL (J-P) : “Dignité de la personne humaine et liberté de l’ information d’actualité, retour sur l’image du préfet assassiné“. Dalloz, 2002.

251. HAGE CHAHINE (S) : “Essai d’une nouvelle classification des droits prives“. R.T.D.C. 1982.

252. JACQE (J-P) : “Le respect de la vie privée, et familiale dans la jurisprudence des organes de la convention européen de sauvegarde des droits de l’homme et liberté fondamentales“. Annales de l’université des sciences sociales de Toulouse, tome 24.

253. JONES (RV) : “La vie privée mise en péril par la technologie“. Rapport du 3eme colloque international sur la CEDH, Bruylant, Bruxelles,1973.

254. KAYSER (P) : “Les droits de la responsabilité, aspects théoriques et pratiques“. R.I.D.C. 1971.

255. …….. “Le conseil constitutionnel, protecteur , du secret de la vie privée a l’égard des lois.Mélanges RAYNAUD, Dalloz, 1985.

256. ……. :“Les pouvoirs du juge des référés civil a l’égard de la liberté de communication D’expression “., chron, 2, Dalloz, 1989.

257. ……. “La défense du nom de la famille d’après la jurisprudence civile et la jurisprudence Administrative“. R.I.D.C. no 256,1976.

258. ……. : “Diffamation et atteinte au droit et au respect de la vie privée “ ; étude offertes à Alfred JAUFFRET. Paris, 1974.

259. ……..: “La loi de 10 juillet 1991 et les écoutes téléphoniques1992-1-3559.“. J.C.P.G,

260. LEVASSEUR (G) : “la protection de la personne , de l’image et de la vie privée“. Gaz ,pal, Juillet 1994.

261. LINDON (R) : “Vie privée, un triple « dérapage“. JCP, 1970-1-2336.

262. ……. : “La presse de la vie privée “. JCP, 1965-1-1887.

263. ……..: “Les juges de référés et la presse“. Chron, 61; D.1985.

264. ……. : “Les dispositions de la loi du 17 juillet 1970 relative à la protection de la vie Privée“. JCP, 1970-1-2357.

265. MALHERBE (J) : “La vie privée et le droit moderne“. Journal des notaires et des avocats, Paris ,1976.

266. MARTIN (L) : “ Le secret de la vie privée“. R.T.D.C. 1959-227.

267. MERLE (R) : “La convention européenne“. R.D. Pub.1951

268. NERSON (R) : “La protection de la vie privée en droit positif français“. R.I.D.C.1971.

269. ……. : “Droit à l’image et défense de la personnalité“. R.I.D.C. 1975.

270. …….: “La protection de l’intimité“. Journal des tribunaux“. 1979.

271……:“Jurisprudence française en matière de droit civil“.R.I.D.C.

272. POISSON (E) : “L’abaissement de l’age de la majorité “. Chron, 21, D, 1977.

273. PRADEL (J) : “Les dispositions de la loi No 70-643 du 17 juillet 1970 sur la protection de la vie .Privée “. chron 18, Dalloz, 1971.

274. ……. - : “Ecoutes téléphoniques et convention européenne des droits de l’homme“. Dalloz, 1990,chron.15.

275. ……. : “commentaire de la loi du 10 juillet 1991 .“. Dalloz, 1992, chron .49.

276. RAVANAS (J) : “Jouissance des droits civils, protection de la vie privée, délimitation de la Protection, “. Répertoire notarial, 2002-2005 et 2007.

277. SROMHOLM (S) : “La vie privée et les procédés modernes de communication dans le droit Nordique“. R.I.D.Com.,1973.

278. ……. : “Le droit de la vie privée et ses limitations“. Rapport général pour le congre International de droit comparé, Teheran, du 31 août-02 sept ,1974.

279. VINEY (G): “ L’autonomie de droit et la réparation de la victime par ricocher par

Rapport à celui de la victime initiale“. Chron , 3, Dalloz, 1974.

280. ……: “Déclin de la responsabilité individuelle“.JCPG, 2000.1.280.

281. CLARENDON (J) : The European convention on human rights , Oxford, 1973.

282. HALL (T) : The hidden dimension New-york, double day and co-inc, 1999.

283. PROSSER (w) : Law of tort, 3rd ed Hom book series, St Paul MINN West publishing, CA Minnesota, 1964,chapter 22 :privacy.

284. ROBERTSON (A.H) : Privacy and human rights , Manchester University presse , 1968.

285. SHATTUCK (J.H.F) : Right of privacy, copyright, by nationa tex book company, 1977.

286. SMITH (D and T) : The invasion of privacy, PITMAN publishing, first published, 1974.

287. WESTEN (A.F) : Privacy and freedom , Atheneum, New-york, 1967.

288. BEZANSON (R): The right of privacy revisited : privacy nzws and social change (1890- 1990) ; Californian law review, 1992.

289. BRITTAN (L) : The right of privacy in England and the United state of America, Tulan law Review, 1981.

290. DOUGLAS (W): The privacy opinions of justice Douglas, yale law journal, vol, 78, july 1968.

291. NAZER (L): The right of privacy : a half century's developmemt, Michigan law review, 1941, vol ,39.

292. PROSSER (W) : Privacy , Californian law review, 1960.

293. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 10 ديسمبر 1948 " الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة".

294. التوصية رقم 38 صادرة بتاريخ 8 سبتمبر 1949 عن اللجنة الاستشارية الصادرة عن المجلس الأوربي. لطلب من لجنة الوزراء في الاتحاد الأوربي ضمان الحصانة من أي تدخل تعسفي في الحياة الخاصة للأفراد.

295. تقرير لجنة الخبراء الحكوميين لدى المجلس الأوربي بتاريخ 7 أوت 1950.

296. الاتفاقية الأوربية لحماية وتطوير حقوق الإنسان والحريات العامة، 4 نوفمبر 1950، (مجلس أوربا ستراسبورج).

297. الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية 1966 (الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة).

298. الاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان22 نوفمبر 1969 (منظمة الدول الأمريكية، واشنطن 1975).

299. الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب جوان 1981 (الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية، الاتحاد الإفريقي حاليا).

300. قرار مجلس الجامعة العربية رقم 4408 بتاريخ 25 سبتمبر 1983 المتضمن الموافقة على المشروع الأول للميثاق العربي لحقوق الإنسان (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، تونس)

301. قرار مجلس الجامعة العربية رقم 4458 بتاريخ 28 مارس 1985 المتضمن تجميد المشروع الأول للميثاق العربي لحقوق الإنسان (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، تونس 1985).
302. إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام، 5 أوت 1990(الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي).
303. قرار مجلس الجامعة العربية رقم 5437 بتاريخ 15 سبتمبر 1994 المتضمن دعوة الدول العربية إلى التوقيع والتصديق على المشروع الثاني للميثاق العربي لحقوق الإنسان (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تونس).
304. تقرير اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بتاريخ 12 أكتوبر 2003 حول تحديث المشروع الثاني للميثاق العربي لحقوق الإنسان (جامعة الدول العربية الدورة الاستثنائية الثانية، القاهرة 2003).
305. الميثاق العربي لحقوق الإنسان، 23 ماي 2004(الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة).
306. مؤتمر دول الشمال (الدول الاسكندينافية) ستوكهولم 22-23 ماي .1967
307. مؤتمر طهران 22 أفريل -3 ماي .1968
308. مؤتمر مونريال 14- 18 أكتوبر .1968
309. المؤتمر الدولي لخبراء اليونسكو – باريس 19-23 جانفي .1970
310. مؤتمر بروكسل 30 سبتمبر -3اكتوبر .1970
311. المؤتمر الدولي المقارن ، طهران .1974
312. المؤتمر الإسلامي لحقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية ، النيجر، جوان .1978
313. المؤتمر الدولي لحماية حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية ، هامبرج 2-5 مارس .1979
314. مؤتمر حقوق الإنسان في الإسلام، باريس 19 سبتمبر .1981
315. المؤتمر الدولي السابع للمركز الدولي للدراسات والبحوث الاجتماعية والجنائية والإصلاحية، مدريد 6-8 أفريل 1984.
316. مؤتمر الإسكندرية 4- 6 أفريل .1987
317. مؤتمر حماية حقوق الإنسان في قوانين الإجراءات الجنائية في العالم العربي، القاهرة، 1989.
318. الدستور الصادر بالمرسوم الرئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 26 رجب 1417 هـ والموافق 7 ديسمبر1996م، المعدل بالقانون رقم 02-03 المؤرخ في 27 محرم 1423هـ الموافق 10 أفريل 2002م.
319. الأمر رقم 66-154 المؤرخ في 18 صفر 1386هـ الموافق 8 جوان 1966 يتضمن قانون الإجراءات المدنية المعدل والمتمم.

320. الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر 1386هـ الموافق 8 جوان 1966 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم.

321. القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر 1425هـ الموافق 25 فيفري 2008 يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

322. الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان 1395هـ الموافق 26 سبتمبر 1975م، يتضمن القانون المدني المعدل والمتمم بالقانون رقم 07-05 المؤرخ في 13 ماي 2007.

323. الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 جمادي الأول 1424هـ الموافق 19 جويلية 2003، يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة .

324. الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 يتضمن قانون النقد والقرض .

325. الأمر رقم 05-01 المؤرخ في 6 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

326. القانون رقم 90-07 المؤرخ في 03 أفريل 1990 المتعلق بالإعلام.

327. قانون عضوي رقم 05/12/ مؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012 يتعلق بالقانون العضوي للإعلام.

328. القانون رقم 90-17 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بحماية وترقية الصحة لمعدل والمتمم.

329. القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم 1427هـ الموافق 20 فيفري 2006م يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

330. الدستور الصادر بتاريخ 21 رجب 1391 هـ الموافق 11 سبتمبر 1971م المعدل بتاريخ 18 ربيع الثاني 1426هـ الموافق 26 ماي 2005

331. قانون العقوبات رقم 58 لسنة 1937 طبقا لأحدث التعديلات لسنة 2006.

332. القانون المدني رقم 131 لسنة 1948 طبقا لأحدث التعديلات لسنة 2004.

333. قانون الإجراءات الجنائية رقم 150 لسنة 1950 طبقا لأحدث التعديلات لسنة 2005.

334. القانون رقم 11 لسنة 1968 المتعلق بالكسب غير المشروع.

335. قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية رقم 13 لسنة 1968 طبقا لأحدث التعديلات لسنة 2005.

336. La constitution du 27 Octobre 1946.

337. La constitution du 4 Octobre 1958.

-Code de procédure civile édition 2003 ; mise a jour 2006, juris-classeur

348. Code pénal, 105 eme édition, Dalloz, édition 2008.

338. Code civil 107eme édition, Dalloz, edition2008.

339. Code de procédure pénale, 50eme édition, Dalloz, édition 2009.

340. La déclaration des droits de l'homme et du citoyen du 26 Août 1789.

341. L'ordonnance No 2000-584 du 15 Juin 2000, portant code de la santé publique modifie et complétée.

342. La loi du 29 Juillet 1881 sur la liberté de la presse modifie et complétée.

343. La loi du 6 Janvier 1978 relative a l'informatique, aux fichiers et aux libertés.